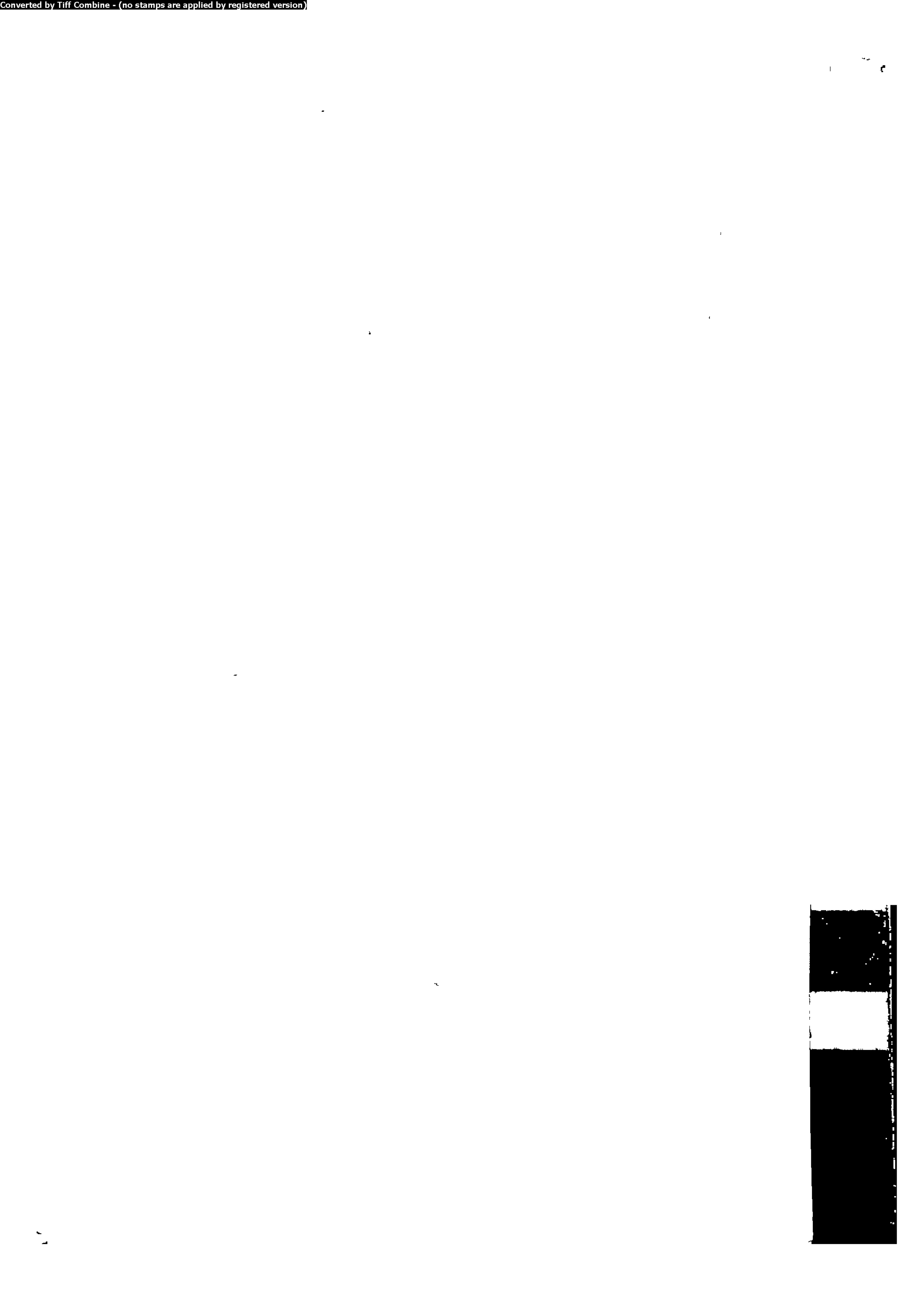
Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

د. عبد العظيم رمضان

الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك



الجزء السابع



ســر ، ســر مبا ك

لجزء لسا

العظيم رمضا



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٥

الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد



تقديم

يسرنى أن أقدم للقارئ العزيز هذا الجزء السابع من «مصر فى عصر مبارك» ويتناول جانباً من معاركى السياسية التى خضتها فى الفترة من شهر يونية ١٩٩٤ حتى يولية ١٩٩٥ ، وهو ينقسم إلى ستة فصول :

الفصل الأول ويضم مقالاتى عن نظامنا السياسى والديموقراطية المريضة ، وقد تعرضت فيها لدعوة الحوار الوطنى التى أطلقها الرئيس مبارك وما ترتب عليها من تشكيل «لجنة الحوار الوطنى» التى تشرفت بعضويتها ، وما دار حولها ، وما ثار فيها من مناقشات واعتراضات أظهرت فقر حياتنا الحزبية ، وما تعانيه من أمراض الهزال ، والعمالة للنظم العربية ، وعدم الولاء ، والارتزاق . وهذا ما أوضحته المقالات الثلاث الأولى عن : «مأزق الحوار الوطنى» ، و«لغز الحوار الوطنى» ، و«سوبر ماركت الأحزاب وزفة الحوار الوطنى» .

أما المقالات السبع التالية . فتضم معركتى مع حزب الأحرار بعد التغيير الذى طرأ على جريدته الأسبوعية بتحولها إلى جريدة يومية ، وانتهاجها سياسة تخدم النظام العراقى وتتخلى عن سياسة الحزب السابقة .

وقد أثارت هذه المعركة ضجة كبرى فى مصر، وصلت إلى المجلس الأعلى للصحافة بعد أن طالبتُ رئيس المجلس فى خطاب رسمى بإعمال القوانين المنظمة للصحافة التى تقضى بضرورة تعبير صحيفة الحزب عن سياسته، فإذا انتفى ذلك فقد الحق أساسه ووجب . ترخيصها. وقد تلى ذلك حملة تهييج قادتها جريدة الأحرار وجريدة الشعب، ترا. " على أثرها مواقف الأحزاب المعارضة عن موقف حماية الصحافة من الفساد، الذى اتخذته فى المجلس الأعلى للصحافة، واتخذت جانب حماية الصحافة البذيئة العميلة. وانساق حزب التجمع فى هذا التقهقر العام، مما دعانى إلى مهاجمة تراجعه فى مقالين هما: «حول بيان حزب التجمع: الديموقراطية المسئولة أو الفوضى! ماذا تقول الوثائق»، و«حول بيان حزب التجمع مرة أخرى وأخيرة».

ولقد كان بسبب تراجع الأحزاب المعارضة عن حماية الصحافة النظيفة وتخاذل موقف الحزب الوطنى، أن اضطر نظامنا السياسى إلى اتخاذ موقف أكثر تطرفاً بإجراء تعديلاته على قانون العقوبات التى غلظ فيها العقوبة على تجاوزات الصحافة لميثاق الشرف الصحفى، وألغى نص المادة ١٣٥ من القانون القديم التى كانت تعطى الصحفيين امتياز الاستثناء من الحبس الاحتياطى. وهى التعديلات التى أطلقت ثورة عارمة فى الوسط الصحفى، واجهتها الحكومة بتشكيل «لجنة اعداد مشروع قانون تنظيم الصحافة» التى أتشرف بعضويتها أيضاً. ومازالت المعركة مستمرة.

وقد تناولت هذه المعركة فى ثلاث مقالات يضمها هذا الجزء، وهى: «الحقيقة حول تعديلات قانون النشر»، و«عنق القانون أم عنق النظام»، و«محنة أبو زيد وأزمة قانون الصحافة».

أما المعركة الأخيرة فى هذا الفصل. فقد تناولت فيها حادثة محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك فى أديس أبابا يوم الأثنين ٢٦ يونيه ١٩٩٥، وقد انطلقت فيها من فكرة أن الحادثة لم تكن قاصرة على محاولة الاغتيال، وإنما كانت ستتلوها محاولة أخرى للاستيلاء على الحكم فى مصر وإلا ت محاولة الاغتيال معناها. وقد ألمحت فيها إلى القوى التى تشير إليها أصابع الإتهام وفرقت بين القوى المتآمرة على الاغتيال، والقوى المنتفعة من الاغتيال.

وقد عالجت ذلك فى مقالات ثلاث يضمها هذا الفصل، وهى: «وبعده الطوفان». و«التاريخ لا يغفر للضعفاء» و«مصر بين المتآمرين والمنتفعين».

أما **الفصل ا** ، وهو بعنوان: «قضايا مصرية»، فيضم مقالى: «آفاق الخيار الرأسمالى فى مصر»، الذى انتقدت فيه خطة بيع القطاع العام، وطالبت ببيع القطاع الخاسر فقط، بعد أن قمت بعرض موسع لأزمة العالم الرأسمالى.

كذلك يضم مقالى «الاشتراكية فى خدمة الاستبداد» الذى أو فيه كيف استخدمت الانقلابات العسكرية فى العالم الثالث الاشتراكية للسيطرة على وسائل الانتاج وفرض دكتاتوريتها فى البلاد.

كما يضم مقالى: «حوار مع الارهابيين»، الذى دللت فيه على أن العمليات الارهابية لن تكون هى الطريق لإقامة الحكومة الاسلامية.

كذلك يضم هذا الفصل مقالى: «اغراق المدمرة إيلات بين الحقيقة والخيال» الذى ها فيه رؤية اللواء محمود فهمى للحادث، وأكدت على حقيقة أن حادث اغراق المدمرة الإسرائيلية ظل غامضاً حتى عن

وقد أثارت هذه المعركة ضجة كبرى فى مصر، وصلت إلى المجلس الأعلى للصحافة بعد أن طالبتُ رئيس المجلس فى خطاب رسمى بإعمال القوانين المنظمة للصحافة التى تقضى بضرورة تعبير صحيفة الحزب عن سياسته، فإذا انتفى ذلك فقد الحق أساسه ووجب . ترخيصها. وقد تلى ذلك حملة تهييج قادتها جريدة الأحرار وجريدة الشعب، ترا . على أثرها مواقف الأحزاب المعارضة عن موقف حماية الصحافة من الفساد، الذى اتخذته فى المجلس الأعلى للصحافة، واتخذت جانب حماية الصحافة البذيئة العميلة. وانساق حزب التجمع فى هذا التقهقر العام، مما دعانى إلى مهاجمة تراجعه فى مقالين هما: «حول بيان حزب التجمع: الديموقراطية المسئولة أو الفوضى! ماذا تقول الوثائق»، و«حول بيان حزب التجمع مرة أخرى وأخيرة».

ولقد كان . .. تراجع الأحزاب المعارضة عن حماية الصحافة النظيفة وتخاذل موقف الحزب الوطنى، أن اضطر نظامنا السياسى إلى اتخاذ موقف أكثر تطرفاً بإجراء تعديلاته على قانون العقوبات التى غلظ فيها العقوبة على تجاوزات الصحافة لميثاق الشرف الصحفى، وألغى نص المادة ١٣٥ من القانون القديم التى كانت تعطى الصحفيين امتياز الاستثناء من الحبس الاحتياطى. وهى التعديلات التى أطلقت ثورة عارمة فى الوسط الصحفى، واجهتها الحكومة بتشكيل «لجنة اعداد مشروع قانون تنظيم الصحافة» التى أتشرف بعضويتها أيضاً. ومازالت المعركة مستمرة.

وقد تناولت هذه المعركة فى ثلاث مقالات يضمها هذا الجزء، وهى: «الحقيقة حول تعديلات قانون النشر»، و«عنق القانون أم عنق النظام»، و«محنة أبو زيد وأزمة قانون الصحافة».

أما المعركة الأخيرة فى هذا الفصل. فقد تناولت فيها حادثة محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك فى أديس أبابا يوم الأثنين ٢٦ يونيه ١٩٩٥، وقد انطلقت فيها من فكرة أن الحادثة لم تكن قاصرة على محاولة الاغتيال، وإنما كانت ستتلوها محاولة أخرى للاستيلاء على الحكم فى مصر وإلا " ت محاولة الاغتيال معناها. وقد ألمحت فيها إلى القوى التى تشير إليها أصابع الإتهام وفرقت بين القوى المتآمرة على الاغتيال، والقوى المنتفعة من الاغتيال.

وقد عالجت ذلك فى مقالات ثلاث يضمها هذا الفصل، وهى: «وبعده الطوفان». و«التاريخ لا يغفر للضعفاء» و«مصر بين المتآمرين والمنتفعين».

أما **الفصل ا** ˆ ˆ ، وهو بعنوان: «قضايا مصرية»، فيضم مقالى: «آفاق الخيار الرأسمالى فى مصر»، الذى انتقدت فيه خطة بيع القطاع العام، وطالبت ببيع القطاع الخاسر فقط، بعد أن قمت بعرض موسع لأزمة العالم الرأسمالى.

كذلك يضم مقالى «الاشتراكية فى خدمة الاستبداد» الذى أوضحت فيه كيف استخدمت الانقلابات العسكرية فى العالم الثالث الاشتراكية للسيطرة على وسائل الانتاج وفرض دكتاتوريتها فى البلاد.

كما يضم مقالى: «حوار مع الارهابيين»، الذى دللت فيه على أن العمليات الارهابية لن تكون هى الطريق لإقامة الحكومة الاسلامية.

كذلك يضم هذا الفصل مقالى: «اغراق المدمرة إيلات بين الحقيقة والخيال» الذى هاجمت فيه رؤية اللواء محمود فهمى للحادث، وأكدت على حقيقة أن حادث اغراق المدمرة الإسرائيلية ظل غامضاً حتى عن

القيادة العامة للقوات المسلحة وقيادة البحرية المصرية حتى جلوت عنه النقاب فى دراستى التاريخية عن «تحطيم الآلهة».

ويضم هذا الفصل أيضاً مقالى: «موقع السويس النضالى بين بير سبع وستالينجراد»، وفيه عقدت مقارنة بين صمود المدينة وصمود مدينة ستالينجراد وسهولة اقتحام بير سبع.

كذلك ضم هذا الفصل مقالى: «صناعة التسول فى مصر» الذى أكدت فيه على أن التسول فى مصر ليس نابعاً من فقر، وإنما هو نابع من صناعة تقوم على يد ملوك الشحاذين تنتج متسولين من الأولاد الصغار الذين ينتشرون فى مداخل الفنادق الكبرى والأماكن السياحية والأحياء الشعبية.

كذلك يضم مقالى: «موكب الفساد» الذى ها ـ ـ فيه فساد الإدارة المحلية وارتشاء المهندسين والادارات الهندسية.

أما المقال الأخير فى هذا الفصل، فهو عن صديقى العزيز المرحوم الأستاذ الدكتور صلاح العقاد، الذى غاب عن دنيانا فى شهر أكتوبر١٩٩٤، وقد تعرضت فيه لاسهامه فى حقل الدراسة التاريخية ومنهجه.

أما الفصل ا ـ لث، فيضم مقالاتى عن المجتمع المصرى بين الفن والثقافة. وقد ضم مقالى عن عرض أوبرا عايدة فى الأقصر فى البرد القارس، ومقالى «ملاحظات على معرض الكتاب الدولى» الذى قصدت به مواجهة ما أثير حوله من نقد فى جريدة «أخبار اليوم» اتسم بالافتراء وعدم الموضوعية. ثم مقالى: «النقد العشوائى لهيئة الكتاب» الذى هاجمت فيه موقف مجلة «روزاليوسف» المنحاز ضد هيئة الكتاب.

كذلك ضم مقالى: «التليفزيون المصرى وكشف الحساب» الذى تعرضت فيه للبرامج التى أذيعت فى شهر رمضان عام ١٩٩٥.

وقد ضم هذا الفصل أيضاً مقالاً قديماً عن مسلسل «الأيام» نشرته لى مجلة «روزاليوسف» فى عام ١٩٧٩ ولقى اهتماماً من الجمهور. كما ضم مقالين آخرين عن عملين فنيين للفنان عادل إمام، الأول: مسرحية «الزعيم»، والثانى «[illegible] وعديلة».

وقد اختتمت هذا الفصل بمقالى: «مهرجان السينما المصرية بين الجد والهزل» الذى هاجمت فيه بشدة ذهاب الجائزة الأولى لفيلم غير جاد فنياً أو موضوعياً، وساقط جماهيرياً، وهو: «قليل من الحب كثير من العنف».

أمـــا الفـصل الرا[illegible]، وهو بعنوان: «الوفد والتاريخ» فقد ضم مجموعتين من المقالات نشرتها فى جريدة «الوفد»، والمجموعة الأولى عن مفاوضات الزعيم الخالد الذكر مصطفى النحاس مع الحكومة البريطانية، وتشتمل على ست مقالات. أما المجموعة الثانية. فهى عن حكومة الوفد ومعركة القناة بعد إلغاء مصطفى النحاس معاهدة ١٩٣٦، وهى المعركة التى انتهت بمذبحة الشرطة فى الاسماعيلية وحريق القاهرة. وتضم ست مقالات تتناول دور حكومة الوفد الوطنى كما سجلته الوثائق البريطانية.

أما الفصل ا[illegible]، وهو بعنوان: «وثائق هزيمة يونيو»، فيتناول عرض كتابين صدرا لشاهدَىْ عيان للهزيمة، وهما: الفريق أول كمال حسن على، ووزير الحربية الأسبق أمين هويدى، والأول بعنوان: «مشاوير العمر» أسرار وخفايا ٧٠ عاماً من عمر مصر فى الحرب

والمخابرات والسياسة». والثانى بعنوان: «الفرص الضائعة»، وهما أحدث ما تناولا هزيمة يونية. ويضم العرض الأول أربع مقالات تحت عنوان: «كتاب جديد يكشف فضيحة يونيو ١٩٦٧» أما العرض الثانى فيضم ست مقالات " " عنوان: «الفرص الضائعة وحرب يونيه ١٩٦٧». وقد أضفت إلى العرضين خطاب المهندس حسن عامر شقيق المشير عامر عن هزيمة يونية، وردى على هذا الخطاب. كما أضفت مقالين: الأول عن «لغز الحشود الاسرائيلية على سوريا»، والثانى بعنوان: «هل أراد الجيش فرض الضربة الجوية المصرية على عبدالناصر!».

أما **الفصل ا دس** فهو عن جريمة ختان الإناث»، ويضم ثلاث مقالات: الأول: «صرخة طبيبة شابة»، والثانى: «عودة إلى صرخة الطبيبة الشابة». والثالث بعنوان: «لغز دار الافتاء فى قضية ختان الاناث» وقد طالبت فيه إما بإلغاء دار الافتاء، وإما احترام فتاواها فى شئون الإسلام.

وأملى أن يصادف هذا الجزء ما صادفته الأجزاء الستة السابقة من ترحيب القراء.

والله الموفق،،

الهرم فى أول أكتوبر ١٩٩٥

د. عبدالعظيم رمضان

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

الفصل الأول

نظامنا السياسى والديموقراطية المريضة

لحزب آخر بقدر أكبر أو أقل، وتنتهى الانتخابات، وقد حصل كل حزب سياسى على نسبة معينة من المقاعد، تحدد موقعه السياسى والحزبى على خريطة بلده، فيحصل حزب على الأغلبية المطلقة التى تمكنه من تأليف الوزارة، وتحصل الأحزاب الأخرى على نسب أقل تتفاوت من حزب لآخر، أو لا يحصل حزب على الأغلبية المطلقة، ويتطلب الأمر تآلف حزبين أو أكثر لتشكيل الوزارة

والمهم هو أن خريطة الحياة الحزبية تكون قد تشكلت وفقا لنسبة ما تحصل عليه الأحزاب من مقاعد فى البرلمان، وتكون قد تكونت - بالتالى - القاعدة الديموقراطية فى اختيار اللجان الشعبية، إذ يتعين أن تتشكل وفقا لنسبة ماحصل عليه كل حزب فى البرلمان من مقاعد، فإذا نال حزب ٧٥ فى المائة من مقاعد البرلمان، تعين أن تكون نسبة تمثيله فى أية لجنة ٧٥٪ وإذا نال حزب ٧٪ تعين أن تكون نسبة تمثيله ٧٪، وهكذا.

هذه هى القاعدة الديموقراطية، فى اختيار اللجان التى تمثل الشعب، وهى التى تطبق فى النظم الليبرالية، فلا يتوقع أن تتشكل لجنة شعبية من حزبى المحافظين والعمال فى بريطانيا، فتكون نسبة تمثيل (حزب المحافظين الحاكم) أقل من نسبة تمثيل (حزب العمال المعارض)! لأن هذا يكون انتهاكا صريحا للقاعدة الديموقراطية التى حددتها ارادة الجماهير فى الانتخابات العامة.

على أن مثل هذه القاعدة الديموقراطية لا تتوافر فى كل الظروف، وفى كل النظم السياسية، لأسباب خارجة عن إرادتها، أو لأسباب معقدة لاسبيل إلى حصرها هنا، وعند توافرها قد يتعذر تطبيقها لسبب أو لآخر، وعندئذ يتم التشكيل وفقا لاجتهاد صاحب التشكيل.

والتاريخ المصرى يحفل بنماذج من هذه الاجتهادات. وعلى سبيل المثال فعند تشكيل أكبر حزب ديموقراطى شهده تاريخ مصر، وهو (حزب الوفد)، تعذر تطبيق هذه القاعدة الديموقراطية فى تشكيله.

فمن ناحية، فإن البلاد كانت واقعة تحت الاحتلال البريطاني الذى يسير على ارادة الشعب المصرى، وكانت الجمعية التشريعية التى أفرزتها آخر انتخابات جرت فى ديسمبر ١٩١٣، قد عطلتها سلطات الحماية البريطانية بعد انتهاء أول فصل تشريعى لها فى شهر يونية سنة ١٩١٤، تحت ذريعة نشوب الحرب العالمية الأولى فى نوفمبر ١٩١٤، ولم تكن سلطة الحماية لتقبل بإجراء انتخابات عامة تسفر عن برلمان يستهدى به سعد زغلول فى تأليف الوفد المصرى.

ومن هنا جاء اجتهاد (سعد زغلول) بتشكيل هيئة تسمى «الوفد المصرى»، اشارة إلى أنها وفد مصر للمطالبة باستقلالها، وأن تحصل هذه الهيئة على توكيلات من الأمة تخولها هذه الصفة. وقد حرص سعد زغلول على أن يختار أعضاء الوفد من عناصر تمثل الأمة المصرية. فلقد كان أعضاء وفده الأول يتكونون فى معظمهم من رجال ينتمون إلى «حزب الأمة»، وتربطهم رابطة العضوية (بالجمعية التشريعية)، فأضاف إليهم أعضاء يمثلون الحزب الوطنى، (مصطفى النحاس وحافظ عفيفى) وأعضاء يمثلون الأقباط (سينوت حنا وجورج خياط) وأعضاء يمثلون الأعراب (حمد الباسل) وأعضاء يمثلون التجار (عبد الخالق مدكور) وهكذا.

وقد كان هذا الوفد، بتشكيله السابق الذكر، القائم على الانتقاء الشخصى من جانب (سعد زغلول)، هو الذى قاد ثورة ١٩١٩، وهو الذى أولته الجماهير الشعبية ثقتها المطلقة، ولم يخرج عنه إلا كل خائن أو مارق من الوطنية.

ومع ذلك فعندما قام عبد الخالق ثروت باشا، رئيس الحكومة المصرية التى تألفت فى أول مارس ١٩٢٢، بعد إعلان استقلال مصر بمقتضى (تصريح ٢٨ فبراير)، بتشكيل لجنة لوضع (الدستور المصرى)، تجاهل ارادة الأغلبية الشعبية الساحقة الملتفة حول الوفد، وعمد إلى تأليف لجنة

برياسة حسين رشدى باشا تتكون من ثلاثين من ذوى الكفايات من الوزراء السابقين ومن رجال العلم والقانون والرؤساء الروحيين والأعيان، وليس من بين هؤلاء عضو واحد من أعضاء الوفد! وذرا للرماد فى العيون، دعا عضوين أو ثلاثة من الوفد إلى الاشتراك فى اللجنة، ولكن الوفد رفض هذه الدعوة لأن تمثيل الوفد بهذا العدد القليل بين ثلاثين من أنصار الوزارة المعادية للوفد ورئيسه، عبث لا ينال منه إلا التبعة! ولسبب آخر ديموقراطى، هو أن الوفد كان يري أن تقوم بمهمة وضع الدستور الجديد جمعية تأسيسية ينتخبها الشعب، حتي لا يكون الدستور منحة من أحد أو عرضة للعبث والتعديل.

والمهم هو أن عبد الخالق ثروت باشا قدم اجتهاده لتوفير الصفة التمثيلية للجنة الدستور، فقرر أن تضم ممثلين عن (طوائف) الأمة المختلفة، وأن يكون فيها عدد غير قليل من أعضاء (الجمعية التشريعة القديمة)، الأمر الذى جعل بين أعضاء اللجنة أشخاصا ليست لهم (بالفقه الدستورى) أية صلة، فكان فيها بطريرك الأقباط ممثلا (للطائفة القبطية)، والشيخ محمد بخيت مفتى الديار المصرية ممثلا (لعلماء الدين من المسلمين)، وصالح لملوم باشا ممثلا (لعرب البادية)، الذين كانت لهم إلى يومئذ (امتيازات) خاصة كفلتها لهم القوانين والعادات المرعية، وكان فيها، إلى جانب هؤلاء، جماعة من كبار الأعيان أرضى اختيارهم (أصحاب الاقطاعات الواسعة) .. إلى آخره.

وقد وصف عبد الرحمن الرافعى تشكيل هذه اللجنة بأنها فى مجموعها تنتظم طائفة من المفكرين وذوى الرأى ورجال القانون والعلماء، ورجال الدين والسياسيين المعتدلين، والأعيان والتجار والماليين.

جرت هذه التشكيلات جميعها بالمخالفة للقاعدة الديموقراطية لتشكيل (اللجان الشعبية)، لأن الظروف السياسية حالت دون ذلك، وهى التى

تمثلت فى وجود دولة الاحتلال من جهة، ووجود الحكم الأوتوقراطى (للملك فؤاد) من جهة أخرى.

ولم يتغير الأمر فى (عهد ثورة يوليو)، فعندما شكلت الثورة «لجنة الخمسين» لإعداد (الدستور) فى يناير ١٩٥٣، كان فى وسعها الاستهداء بالتمثيل النسبى للأحزاب فى (آخر برلمان وفدى) قبل (الثورة)، الذى أفرزته انتخابات حرة مائة فى المائة، ولكن كان من الواضح أن الثورة كانت تخدع الجماهير بتشكيل هذه اللجنة، لأنها أصدرت بعد أربعة أيام من تشكيلها مرسوما بقانون بحل الأحزاب السياسية! ولذلك لم تبدأ اللجنة عملها إلا فى أغسطس ١٩٥٤، وعندما وضعت (دستورا) بالفعل لم يعجب (عبدالناصر)، فقام مع بعض معاونيه بوضع دستور آخر يتيح لرئيس الجمهورية السيطرة على جميع السلطات.

ومنذ ذلك الحين أصبح الكلام عن قاعدة ديموقراطية لتشكيل اللجان الشعبية أمرا غير وارد، بعد أن أصبحت ارادة عبد الناصر هى القاعدة الوحيدة فى البلاد، وأصبح الاتحاد القومى هو التنظيم السياسى الوحيد، وهو الصوت الوحيد، واختفت كل الأصوات، واختفى كل حوار!

من هنا نشأت فكرة اجراء حوار وطنى فى نوفمبر ١٩٦١، عندما سقطت دولة الوحدة بين مصر وسوريا قبل شهرين فى ٢٨ سبتمبر ١٩٦١، بقيادة الرجعية السورية، وشعر عبد الناصر بضرورة بدء مرحلة جديدة من حكمه لا مكان فيها لأعداء الثورة الاجتماعية الاشتراكية!

وبطبيعة الحال فإن تشكيل «اللجنة التحضيرية» للمؤتمر الوطنى»، التى انعقدت فى الفترة من ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ إلى ٣١ديسمبر ١٩٦١، جاء معبرا عن قاعدة تمثيلية لا تقترب من قريب أو من بعيد من القاعدة (الديموقراطية الليبرالية) التى تحدثنا عنها فى بداية هذا المقال! وإنما جاء معبرا عن مفهوم (عبد الناصر) للقوى الاجتماعية والسياسية التى رأى أنها

- وحدها - هى (القوى الوطنية)، وماعداها لا يندرج تحت مفهوم القوى الوطنية. ومن هذه القوى تكون (الاتحاد الاشتراكى) الذى ظل هو (التنظيم السياسى) الوحيد حتى قام الرئيس السابق (السادات) بفكه إلى (ثلاثة منابر)، كانت هى أساس الحياة الحزبية الحالية.

والمهم هو أنه بقيام (عهد الرئيس محمد حسنى مبارك)، واعتماد (التعددية) الحزبية أساسا لنظامه السياسى، واعتماد الانتخابات العامة أساسا للتمثيل الحزبى فى البرلمان، توافرت القاعدة الديموقراطية لتشكيل (اللجان الشعبية)، وأصبح من الضرورى اتباعها عند تشكيل أية لجان يفترض فيها التعبير عن رأى الشعب بكافة أحزابه، أو تمثيل الشعب بكافة اتجاهاته السياسية.

فما الذى حال - إذن - دون تطبيق هذه القاعدة الديموقراطية السليمة عند اختيار أعضاء «لجنة الاعداد للحوار الوطنى» (التى أتشرف بعضويتها)، وأتاح لكل من الأستاذ فؤاد سراج الدين والأستاذ خالد محيى الدين الاعتراض على تشكيل اللجنة، بل أتاح للأستاذ فؤاد سراج الدين فرصة الانسحاب من اللجنة بعد حضور أول اجتماع لها يوم الأربعاء أول يونيو ١٩٩٤؟

السبب الأساسى فى ذلك هو خصوصية حياتنا الحزبية التى نكاد ننفرد بها دون بقية النظم الديمقراطية! وخصوصية نظامنا السياسى المستمدة من خصوصية نظامنا الاقتصادى!

فلدينا عشرة أحزاب تشكل حياتنا الحزبية، هى: (الوفد، والتجمع، والعمل، والأحرار، ومصر، والخضر، والأمة، والعدالة، والناصرى، والاتحادى) - ولكن هذه الأحزاب لا وجود لها داخل البرلمان!

فعندما جرت آخر انتخابات برلمانية عامة فى نوفمبر ١٩٩٠، لم تحرز معظم هذه الأحزاب مقاعد ذات قيمة عددية فى البرلمان الجديد!

فقد قاطع الوفد هذه الانتخابات، كما قاطعها حزب العمل، ودخلتها بقية الأحزاب الأخرى. ورغم عدم تدخل الادارة فى الانتخابات - باعتراف خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع - فلم يفز غيره فى الجولة الأولى، وخاض ٦ مرشحين من حزبه انتخابات الاعادة فلم ينجح منهم سوى أربعة! وأما (الحزب الناصرى)، وهو حزب منقسم هزيل، فقد فاز منه ثلاثة فى الجولة الأولى، وخاض انتخابات الاعادة ٧ مرشحين فلم ينجح منهم سوى اثنين فقط! ولم يحصل أى حزب آخر على أى مقاعد فى البرلمان. وفاز (الحزب الوطنى) بـ ٥٧٪ من المقاعد، رفعها إلى حوالى ٨٠٪ بانضمام الناجحين من المستقلين إليه.

وبذلك أصبح من المتعذر على نظامنا السياسى تطبيق القاعدة الديمقراطية الأصيلة فى تشكيل (لجنة الإعداد للحوار الوطنى)، لأن تشكيل اللجنة وفقا لنسبة ماحصل عليه كل حزب من مقاعد فى مجلس الشعب، يعنى - ببساطة شديدة - تشكيل اللجنة بنسبة ٨٠٪ للحزب الوطنى و ١٪ لكل من حزبى التجمع والناصرى، ولا شىء لحزب الوفد أو لحزب العمل، أو لأى حزب من الأحزاب الأخرى!

ومثل هذا التشكيل ينفى أساسا فكرة (الحوار الوطنى) التى دعا إليها (الرئيس مبارك)، والقائمة على حوار يجرى بين الحزب الوطنى والأحزاب الأخرى، وهى الأحزاب التى لها تمثيل هزيل فى البرلمان، أو لاتمثيل لها أصلا! للأسباب التى ذكرتها، ويجعل الحوار دائرا بين (الحزب الوطنى والحزب الوطنى!)

ومن هنا كان من الضرورى تشكيل اللجنة على أساس اجتهاد من تلك الاجتهادات المسبوقة فى تاريخ مصر، وقد قام هذا الاجتهاد على أساس تشكيل اللجنة من ثلاثة من الحزب الوطنى، ومن رؤساء الأحزاب العشرة، ورؤساء نقابات: الصحفيين والمحامين والأطباء والتجاريين والزراعيين

والمعلمين والمهندسين والعمال والحرفيين والتعاونيين، بالإضافة إلى ثلاثة من رؤساء الجامعات، وثمانية من الشخصيات العامة. وهو اجتهاد معقول فى ضوء الخريطة البرلمانية التى سبق ذكرها.

بل إنه الاجتهاد المعقول المتاح، لأنه لو أريد تشكيل اللجنة عن طريق الاتفاق بين الحزب الوطنى والأحزاب، فلن يتنازل الحزب الوطنى عن أغلبيته التمثيلية فى البرلمان التى تبلغ ٨٠٪، مقابل افتراضات لنسب تحددها الأحزاب لنفسها!

وعلى سبيل المثال، فإذا كان من المتعذر على كل من حزبى التجمع والناصريين الادعاء بنسبة تتجاوز الـ ١٪ التى أسفرت عنها انتخابات ١٩٩٠، فإنه سوف يكون متعذرا بدرجة أكبر على الحزبين اللذين لم يدخلا الانتخابات - وهما حزبا الوفد والعمل - افتراض نسبة تمثيلية لكل منهما لم تتحدد من خلال الانتخابات!

وأكثر من ذلك أن (الحزب الوطنى) لن يقبل باشتراك بقية الأحزاب الأخرى (الأحرار، ومصر، والخضر، والأمة، والعدالة، والاتحادى) فى الحوار، وذلك بسبب افتقار هذه الأحزاب لأى (قاعدة شعبية) يمكن أن تستند إليها فى الاشتراك فى (الحوار الوطنى)، الذى يفترض فيه أنه حوار بين جماهير تمثلها أحزاب، وليس حوارا بين أحزاب لا تمثل أية جماهير!

ومن هنا نأتى إلى (فكرة الحوار) فى حد ذاتها التى طرحها (الرئيس محمد حسنى مبارك). فمن الواضح مما سبق عرضه، أن أحزاب المعارضة فى بلدنا هى أحزاب لها أسماء ولافتات و[illegible] تتحدث باسمها، وهى تثير جلبة شديدة توهم بوجود (قواعد شعبية) لها، ولكن تجربة الانتخابات الأخيرة أثبتت أنه لا توجد لمعظمها قواعد شعبية ولا يحزنون! فهناك أحزاب لها جماهير تحددت نسبتها بما لا يتجاوز ١٪، وأحزاب أخرى لم تدخل معركة الانتخابات، مثل حزب الوفد، وله - على وجه

التحقيق - جماهير غفيرة، ولكن لا يمكن تحديد نسبتها لأخذها فى الاعتبار عند تشكيل أية (لجان تمثيلية). وهناك (حزب العمل) الذى قاطع الانتخابات بسبب موقفه من (حرب تحرير الكويت).

ومعنى هذا الكلام أنه لا توجد (مشكلة حوار وطنى) بالمعنى الجماهيرى، وإنما توجد (قضية حوار وطنى) بالمعنى الحزبى المحدود، أى حوار بين الحزب الوطنى، وأحزاب المعارضة التى تفتقر معظمها إلى (قواعد جماهيرية!)

وهذا الحوار دائر بالفعل! ولم يتوقف!

فقد فتح (الرئيس مبارك) الباب لكل حزب لكى يعبر عن رأيه بدون قيد أو شرط على صفحات جريدته - وأعطى له الحق فى أن يصدر منها أى عدد يشاء! بل يتاجر بها كما يشاء! دون حساب لما إذا كانت تعبر عن رأيه أو عن رأى الآخرين!

فحزب الأحرار - على سبيل المثال - يصدر صحف: (الأحرار، والنور، والحقيقة، والعامل المصرى، والفلاح المصرى، وجريدة «العروبة» التى صدرت فى نهاية عام ١٩٩٠) ولكل من هذه الصحف خطها المستقل الذى لا صلة له بخط حزب الأحرار - إذا كان لهذا الحزب أى خط! - ولاتتفق على شئ إلا على الإشادة (برئيس الحزب) ومواقفه السياسية! كما أن سياسة كل جريدة منها تتغير مع تغير رئيس تحريرها، فحين يكون رئيس تحرير الجريدة (يمينياً) تنقلب الجريدة إلي اليمين، وحين يكون (يسارياً) تنقلب الجريدة إلى اليسار! وهكذا.

ومن الواضح أن هذا اللون من الحوار بين الحزب الوطنى وأحزاب المعارضة هو (حوار علوى) لا صلة له بالجماهير، ومن هنا فهو يناسب أحزاب المعارضة بدرجة أكبر، لأنه حوار حر مفتوح لا يوجد فيه أى نوع من الالتزام، فيستطيع الحزب الناصرى أن يتمسك (بإنجازات هزيمة

يونيـة) وينكر (إنجـازات نصـر أكـتـوبر) كـمـا يشـاء! بل يسـتطيع أن يقلب الحقائق التاريخية كما يشاء، فيسمى (هزيمة يونية) نصراً (ونصر أكتوبر) هزيمة! ويسـتطيع حـزب العمل الوقوف إلى جانب (الجيش العـراقى) ضـد الجيش المصرى فى (حـرب تحـرير الكويـت)، ومع الرئيس (العـراقى) ضـد الرئيس (المصرى) حسبما يشاء. ويستطيع أى حزب ادعاء بطولات وطنية على حـسـاب الحـزب الوطنى كـمـا يشاء، ويطالبه بتـحـقـيق أشـيـاء يعـرف استحالة تحقيقها لو كان فى الحكم!

وفى هذا الضـوء، فأغلب الظن أن (أحـزاب المعارضـة) سـوف تـفـضل الاحـتـفـاظ بحـريتـهـا فى الحـوار مع الحـزب الوطنى دون أن تقـيـد نفـسـهـا بالتـزامـات سـوف يفـرضـهـا بالضـرورة (الحـوار الوطنى)، وهو مـا تتـبـدى علاماته حاليا فى التصريحات والبيانات التى تصدر عن أكثرها أهمية فإذا دخلت فى حوار فسوف يكون بهدف الحصول على مكاسب أكثر مما يتيحه لها حجمها الحقيقى بين الجماهير المصرية.

لغز الحوار الوطنى.

تحولت (فكرة الحوار الوطنى) إلى لغز محيرا فقد بدأت (كفكرة) حوار وطنى، وانتهت إلى (فكرة) حوار نصف وطنى ، أو (نصف حوار وطنى)! وبعد أن كانت فكرة حوار بين الأحزاب السياسية الموجودة فى الساحة،تحولت إلى فكرة حوار بين الجماهير المصرية!

وهذا التحول الغريب يوضح مدى غرابة اللعبة السياسية فى بلدنا فى ظل حياتنا الحزبية الحالية، فقد كان (الحوار الوطنى) فى مصر دائرا بالفعل، بعد تحول نظامنا السياسى من (نظام الحزب الواحد)! (هيئة التحرير، فالاتحاد القومى، فالاتحاد الاشتراكى)، إلى نظام (التعددية) الحزبية. فقد أصبح لكل حزب جريدة أو عدة جرائد - تنطق باسمه، وتعبر عن رأيه - إذا كان له رأى واحد ثبت عليه منذ انشائه حتى الآن -

اكتوبر فى ١٩٩٤/٦/٢٦

مثل (حزب الوفد أو الحزب الناصرى) ـ أو تعبر عن آرائه المتعددة وفقا لانتقاله من اليسار إلى اليمين، ومن الماركسية إلى الإسلامية ـ مثل (حزب العمل وجريدته الشعب) تحت رئاسة صديقنا العزيز عادل حسين، أو تعبر عن اتجاهات رئيس تحريرها أيا كان ـ أى حسب الظروف !ـ مثل جرائد (حزب الأحرار) .. إلى آخره!

المهم هو أنه كان هناك حوار دائر بالفعل، وهو حوار حر مفتوح لاسلطان لأحد عليه غير القانون، إذ يستطيع أى حزب أن يعرب عن رأيه واتجاهاته وسياساته كما يشاء وبدون أية قيود، وأن يخاطب جماهيره ويعبئها كما يشاء، وأكثر من ذلك يعقد اجتماعاته الجماهيرية التى يهاجم فيها الحكومة أو النظام السياسى وفقا لما يريد، كما يمارس نشاطه الحزبى كاملا مهما تصادم مع سياسة الحكومة أو النظام. وفى الوقت نفسه كان البرلمان ـ ممثلا فى (مجلسى الشعب والشورى) ـ ساحة أخرى (للحوار المفتوح)، وهو حوار لم يسبق له مثيل على طول حياتنا السياسية منذ قيام (ثورة يوليو)، وضعت فيه الحكومة فى موضع الاتهام، وهوجم وزراؤها كما لم يحدث من قبل ـ بالحق وبالباطل!ـ والمثال على ذلك استجواب جلال غريب لوزير الثقافة! وقد جرى ذلك كله أمام الجماهير على شاشة التليفزيون.

بل إن الحوار بين الحكومة والمعارضة، لم يقتصر على صحف المعارضة، فقد كانت صحف الحكومة ـ أو ما يطلق عليها اسم (الصحف القومية) ـ مجالا آخر للحوار بين الآراء المتعارضة! ولعل القراء الكرام الذين يشرفوننى بتتبع مقالاتى قد تابعوا الحوار الحاد الذى جرى بينى وبين مجلة روز اليوسف حول حكومة الدكتور عاطف صدقى، حين وقفت فى مجلة «أكتوبر» موقف المعارضة لفكرة تغيير الوزارة، ووقفت مجلة روزاليوسف مدافعة عن التغيير.

كما أعتقد أن الكثيرين من القراء، يتابعون الحوار الأسبوعى على صفحات جريدة أخبار اليوم بين الصديق مصطفى حسين والدكتور عاطف صدقى (أو بين فلاح كفر الهنادوة والبيه عاطف)! وهو حوار حاد وشرس رغم طلائه الهزلى المناسب للطابع الكاريكاتورى.

ومن هنا، حين طرح الرئيس (مبارك) (فكرة) الحوار الوطنى، أ[illegible] على الفكرة! فالحوار الوطنى منذ تولى الرئيس مقاليد الحكم فى مصر حتى الآن لم يتوقف، رغم ما سنحت من فرص لإيقافه قسرا، بعد (أحداث الأمن المركزى) أو (أحداث حرب الخليج) أو أحداث الإرهاب - وهى مناسبات كان أقل منها حجما يتخذه الرئيس (السادات) - وقبله الرئيس (عبدالناصر)- ذريعة للانقلاب على (الحياة الديموقراطية) وإسدال ظلام (الدكتاتورية!)

نعم، لم أستطع فى البداية أن أفهم مقصد الرئيس (مبارك) من (فكرة الحوار الوطنى الجديد) التى طرحها! فلم يكن (النظام السياسى) فى أزمة سياسية طاحنة [illegible] به وتتطلب وصول الأحزاب السياسية إلى حد أدنى من الاتفاق، أو التخلى عن النفخ فى نار الخلافات، والتوقف عن مهاجمة الحكومة تأهبا لمواجهة هذه الأزمة أو عبورها بسلام. كما أن مصلحة البلاد العليا لم يطرأ عليها طارئ جديد يستدعى الوقوف صفا واحدا فى مواجهة هذا الطارئ الجديد!

وفى الوقت نفسه فإن الحياة الديموقراطية، تقوم أساسا على الخلاف فى الرأى، ولا تقوم على توحد الرأى! فأعظم الدول (الديموقراطية) فى العالم، وهى الدول الرأسمالية الغربية، تقوم الحياة (الديموقراطية) فيها على الصراع الحزبى، الذى يشتد أحيانا إلى حد التشابك باليد، والاتهامات المتبادلة.

وفى الولايات المتحدة لم يكد الرئيس (بيل كلينتون) يفرغ من معركة الرياسة حتى كان يواجه (هو وقرينته) إتهامات خطيرة تمس النزاهة، وهى

اتهامات كانت جديرة بأن ... ه اتزانه وهو يقود أكبر دولة فى العالم، وقد وقف فيها مؤخرا ـ وهو رئيس الدولة ـ أمام المدعى الخاص لمدة ٩٠ دقيقة يدلى بأقواله فى ملابسات (فضيحة وايت ووتر)، كما وقفت قرينته (هيلارى) أمام نفس المدعى الخاص تدلى بأقوالها لمدة ساعة أخرى! ومن المقرر أن يقترع (مجلس الشيوخ) فى وقت لاحق على موعد وحجم جلسات الاستماع التى سيعقدها (الكونجرس) للتحقيق فى هذه القضية.

وإذا كانت هذه هى طبيعة الحياة (الحزبية)، وإذا كان (النظام السياسى) لا يمر بأزمة سياسية تتطلب توحيد الصف وتناسى الخلافات الحزبية، وإذا كانت مشاكل مصر وقضاياها تطرح فى البرلمان وتناقش أمام جمهورنا المصرى على شاشة التليفزيون، وإذا كان هناك رأى عام يعبر عن نفسه من خلال الصحف والاجتماعات وغيرها ـ فما هى ـ إذن ـ فلسفة الرئيس مبارك فى طرح فكرة (الحوار الوطنى؟)

إننى ـ بعد إمعان الفكر ـ توصلت إلى اجتهاد يقول إن الرئيس (مبارك) ربما لاحظ أن أحزابنا السياسية تهاجم الحكومة لمعالجات سياسية أو اقتصادية لقضايانا القومية، لعلها لو كانت فى الحكم لما كانت معالجاتها بأفضل من معالجات الحكومة! وعلى سبيل المثال: المشكلة (الاقتصادية) ومشكلة (الإرهاب) وكلتاهما مدخل للأخرى. فالمشكلة (الاقتصادية) فى مصر ليست مشكلة مصرية بقدر ما هى مشكلة عالمية! أو هى امتداد مصرى لمشكلة عالمية تعانى منها حكومات الدول الرأسمالية والاشتراكية على السواء. ومشكلة (البطالة) المتفرعة من المشكلة (الاقتصادية)، لا تعانى منها مصر وحدها بل تعانى منها أكبر الدول الصناعية. أما مشكلة (الإرهاب) فتكاد لا توجد دولة فى العالم الآن ـ سواء كانت دولة (ديموقراطية) أو (دكتاتورية) ـ لا تعانى من هذه المشكلة. فالانفجارات تدوى فى (لندن وباريس ومدريد ونيويورك واستانبول) وغيرها، بقدر ما تدوى فى (آسيا وأفريقيا!).

من هنا فلو أن حزبا من الأحزاب المصرية تولى الحكم خلفا للحزب الوطنى فلن تفضل معالجته للمشكلة (الاقتصادية) بفرعيها، وهما: البطالة والإرهاب، معالجة (الحزب الوطنى). ولكن كل الأحزاب تهاجم سياسة حكومة الحزب الوطنى، وتتهمها بالفشل، وتؤلب عليها الرأى العام بواسطة صحفها، على نحو يؤدى إلى التذمر والاستياء وعدم الاستقرار.

ومن هنا أيضا فلو أن (حوارا) هادئا دار بين (الحزب الوطنى والأحزاب السياسية)، يطرح فيه كل حزب رؤيته بدون انفعال، وبدون رغبة فى تصيد الأخطاء بالحق أو بالباطل، فربما أدى ذلك إلى توحيد الجبهة الداخلية على نحو أفضل، أو إدارة الحوار الوطنى - الدائر بالفعل - بشكل أجدى.

كذلك مشكلة (الحكومة الاسلامية) ومشكلة (الحكومة العلمانية) (والعلمانية هنا ليست هى الكفر والالحاد كما يقول المضللون والجهلة) وانما هى الحكومة التى تؤمن بأن الدين لله والوطن للجميع، وهى نفس الحكومة التى كانت تحكم مصر قبل ثورة يوليو على اختلاف أهوائها الحزبية.

فعلى حين غرة منذ السبعينيات، ظهرت أحزاب علنية وسرية، تستخدم الوسائل السياسية والوسائل الارهابية، تعمل من أجل (الحكومة الاسلامية)، وتسعى للوصول إليها عن طريق العنف والقوة، وتشجع صحفها الارهاب تلميحا أو تصريحا. وهذا يمثل خطرا على الوحدة الوطنية، وهى الوحدة القائمة على وحدة (الهلال والصليب) التى أرستها ثورة ١٩١٩، ولا يمكن لأية قوة أن تعيد عقارب الساعة إلى ما قبل الثورة.

فلو أن (حوارا وطنيا هادئا) دار بين الأحزاب للتوصل إلى موقف موحد من هذه القضية المصيرية، أو يفرز - علانية - مواقف الأحزاب التى تؤمن بالوحدة الوطنية من الأحزاب التى تحاول (هدم الوحدة الوطنية)،

فربما أفاد ذلك مصلحة الوطن بأكثر من الموقف المائع الغامض الذى تقفه الأحزاب المساندة للارهاب.

كذلك الموقف من إسرائيل وسياستنا الخارجية، الذى يقسم الأحزاب. فهناك الحزب (الناصرى) الذى يرى فى اسرائيل عدوا أبديا، ويدق طبول الحرب ضدها رغم أنه عندما كان فى الحكم فشل فى كل حرب خاضها ضدها! ورغم أنه هو الذى مكنها من احتلال سيناء وغزة والضفة الغربية والجولان. ويسانده فى هذا الموقف الأحزاب الإسلامية لأسباب دينية.

فلو أن حوارا هادئا دار بين الحزب الوطنى والأحزاب التى تؤيد سياسته ازاء اسرائيل من جانب، وبين الحزب الناصرى وحزب العمل الذى يتفق معه فى الموقف من اسرائيل من جانب آخر، فربما توصل الجميع لصيغة عاقلة تخلو من المزايدة، ولربما اقتنع كل من الحزب الناصرى وحزب العمل بأن الجماهير المصرية لن تختار فى أية انتخابات قادمة أحزابا تدق طبول الحرب مع اسرائيل، بعد أن استراحت من الحروب وأدركت عدم جدواها، وأخذت تتفرغ للبناء الداخلى وتوفر طاقتها الاقتصادية للبنية التحتية والانتعاش الاقتصادى.

كان هذا هو اجتهادى فى فهم (فكرة الحوار الوطنى) التى طرحها الرئيس (مبارك)، والتى شكل لاعدادها (لجنة) تشتمل على رؤساء الأحزاب العشرة وممثلى النقابات المهنية، وعدد من المفكرين والشخصيات العامة.

على أن المفاجأة جاءت ممثلة فى اعتراض (حزب الوفد وحزب التجمع) على تشكيل اللجنة، وانسحاب حزب الوفد من اللجنة أولا ومن (الحوار الوطنى) ثانيا. وفى الوقت نفسه كان (الحزب الناصرى) يهاجم تشكيل اللجنة ويعترض على رئيسها ويرفض المشاركة فى (الحوار الوطنى!)

ومعنى ذلك تحالف (التيار الليبرالى، والتيار الناصرى) - لأول مرة - ضد (الحوار الوطنى) بالشكل الذى طرحه الحزب الوطنى . وأعلن حزب الوفد أن الإصلاح السياسى هو - أولا وأخيرا - المدخل الطبيعى لأى إصلاح آخر - وهو رأيه الثابت منذ سنوات - وكان (الحزب الناصرى) جريئا حين بنى رفضه الحوار على «تقلص المساحة الديموقراطية فى ظل قوانين استثنائية سيئة السمعة»! ونسى أنه هو (الحزب) الذى دخل التاريخ من باب الدكتاتورية العسكرية المطلقة!

وعلى هذا النحو خرج من (الحوار) تياران رئيسيان من تيارات الحوار. فتحول (الحوار الوطنى) إلى (نصف وطنى)! - بمعنى أنه لا يجمع كل القوى الوطنية.

والأسوأ من ذلك بكثير أن الحزبين أخذا فى الهجوم على الحزب الوطنى، واتهامه بسوء النية والنكث بالوعد، وألقيا على عاتقه مسئولية أزمة الحوار. وانتهز الحزب الناصرى «السعدونى»! الفرصة لمهاجمة الدكتور مصطفى خليل رئيس لجنة الاعداد للحوار، والتنديد بما أسماه: «مواقفه الممالئة لاسرائيل والصهيونية العالمية»! حتى خيل لكثيرين أن الدكتور مصطفى خليل كان يتولى حكم مصر فى يونية ١٩٦٧، وأنه هو الذى سهل لإسرائيل احتلال سيناء كاملة ومعها (غزة والضفة الغربية والجولان)! مع ما هو معروف من أن عبدالناصر، وليس مصطفى خليل، كان هو الذى يحكم مصر فى ذلك الحين، وأن دور مصطفى خليل كان دوراً تحريريا فى تاريخ مصر وليس دوراً احتلاليا كدور الناصريين!

وعلى كل حال فقد كان (انسحاب) الحزبين أول ضربة (لفكرة الحوار الوطنى)، لأنهما حزبان لهما جماهير. صحيح أن جماهير (الحزب الناصرى) لا تتجاوز نسبتها أقل من ١ ٪ ! وهو ما أثبتته انتخابات سنة ١٩٩٠، التى لم تتدخل فيها الإدارة باعتراف خالد محى الدين، ولكن

(الوفد) له جماهير أكيدة بين الشعب المصرى، أثبتته انتخابات عام ١٩٨٤، التى فاز فيها بـ ٥٨ مقعدا ـ رغم المعركة غير المتكافئة ـ منها سبعة مقاعد لجماعة (الاخوان المسلمين) التى دخلت الانتخابات تحت عباءته، ولو كان الوفد قد خاض انتخابات ١٩٩٠ لتحددت نسبته بدرجة أكبر.

والمهم هو أن النتيجة المهمة التى أسفرت عنها جولة (الحوار الوطنى) فى (لجنة الاعداد) للحوار الوطنى، كانت هى انقسام أحزاب المعارضة إلى قسمين: قسم يقبل الاشتراك فى الحوار، وقسم يرفض! وهى نتيجة طيبة للحزب الوطنى!

ففى يناير سنة ١٩٨٨ كانت قد بدأت مفاوضات لعقد «حوار قومى بين الأحزاب»، وقد استمرت هذه المفاوضات حتى آخر فبراير حيث بدأت أولى جلسات الحوار القومى فى مارس، ولكن أحزاب المعارضة لم تلبث أن انسحبت كلها من جلسات الحوار تحت ذريعة مد الحكومة العمل بقانون الطوارئ، وبذلك فشل الحوار، ولكن (أحزاب المعارضة) كانت قد خرجت صفا واحدا ولم تنقسم إلى صفين!

أما النتيجة الثانية التى أسفرت عنها جولة الحوار فى (لجنة الاعداد للحوار الوطنى)، فهى تحول فكرة الحوار الوطنى إلى حوار بين (الجماهير) وليس حوارا بين (الأحزاب) ! وهو التحول الذى قاده الحزب الوطنى بذكاء بكلمة كمال الشاذلى فى الاجتماع الثانى.

وهو ما انساقت إليه (أحزاب المعارضة) بسذاجة ووافقت عليه، معترفة ـ ضمنيا ـ بأنها لا تمثل جماهير الشعب المصرى إلى جانب (الحزب الوطنى)، ومتقبلة ـ برضا كامل ـ تحجيم دورها فى الحوار الوطنى لتصبح أحد الاتجاهات الشعبية إلى جانب ١٩ مؤسسة سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية أخرى، تتمثل فى: النقابات المهنية، واتحادات العمال، والجامعات، والمجالس القومية المتخصصة، والغرف التجارية واتحاد

الصناعات، وتنظيم الأسرة، ومحو الأمية، والمهن التعليمية والزراعية وغيرها! بل من الطريف تسابق هذه الأحزاب على إضافة هيئات تمثيلية أخرى!

وهو ما وضع المؤتمر أمام هذه المفارقة، وهى الاعتراف بأن نظامنا البرلمانى لا يمثل الجماهير المصرية، وأن القضايا التى يناقشها (مجلسا الشعب والشورى) لا صلة لها بقضايا الجماهير، ولا يعبر فيها النواب عن الشعب المصرى وإنما عن آرائهم الشخصية!

بل معناه أكثر وأغرب! وهو أن طريقة الانتخابات (الليبرالية) عن طريق الدوائر الانتخابية التى يتقدم إليها مرشحون عن الأحزاب السياسية، إنما هى طريقة لا تضمن تمثيل الشعب المصرى! وأن الطريقة المثلى هى أن يتكون البرلمان من ممثلى المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والنقابات المهنية واتحادات العمال والمهن التعليمية وتنظيم الأسرة والطفولة والأمومة وغيرها!

وهو ما يعنى التسليم بأن طريقة ممثلى (السوفييتات) أدق فى تمثيل الشعب من طريقة ممثلى الدوائر الانتخابية! وأن الـ٨٠٪ من المقاعد التى يحتلها (الحزب الوطنى) فى (مجلس الشعب)، والمقاعد الأخرى التى يحتلها حزب التجمع والحزب الناصرى والمستقلون، بعيدة كل البعد عن تمثيل تلك المؤسسات (الاجتماعية والثقافية واتحادات العمال) وغيرها، ويستلزم بالضرورة ـ لذلك ـ إضافة ممثلين عن هذه المؤسسات إلى (مجلسى الشعب والشورى) بعد كل انتخابات عامة!

ثم تأتى المفارقة الأخرى، وتتمثل فى الموضوعات التى تعرض فى (الحوار الوطنى). فبدلاً من أن تتركز فى الموضوعات ذات الطابع القومى العام، فإنها تهبط إلى ذات الموضوعات التى تعالجها الحكومة ويناقشها مجلسا (الشعب والشورى) على طول السنوات السابقة، بكفاءة أكبر

ودراسات معمقة ـ وهى مشكلات البطالة والاستثمار والتعليم ومحو الأمية والرعاية الصحية، وغيرها ـ مما يدخل فى صميم مهام حكومة الدكتور عاطف صدقى، وما تعالجه بالقوانين والتشريعات!

بل من الطريف أن حزب الأمة ينوى طرح قضية «عسكرى الدرك» على مائدة (الحوار الوطنى)!

أما المفارقة الأكبر فتتمثل فى أن كل طرف من أطراف (الحوار الوطنى) يعلن من البداية تبرؤه وتنصله من أية قرارات يصدرها (مؤتمر الحوار الوطنى) ، وأنه لن يلتزم بها!

فقد أكد (حزب التجمع) على ضرورة أن يشمل البيان العام الذى يصدر عن المؤتمر «قضايا الاتفاق وقضايا الخلاف، وألا يجرى تصويت على هذه القضايا»!

وذهب (حزب العمل) إلى أبعد من ذلك، اشترط «لضمان جدية (الحوار الوطنى) ونجاحه» (!) ضمانة مهمة (الضمانة الثالثة) وهى «عدم إصدار وثيقة أو توصيات ملزمة عن مؤتمر الحوار»!

وإذا كان الأمر كذلك! ـ أى لا تصويت ولا التزام! ـ فما هى فائدة الحوار؟ بل ما فائدة أى حوار؟ إن الفائدة الوحيدة التى تتحقق من أى حوار هى التوصل إلى اتفاق ملزم لجميع الأطراف، فإذا كانت مثل هذه النتيجة تعتبر محرمة على (مؤتمر الحوار الوطنى) ، أفلا نكون أمام لغز لم يسبق له مثيل فى التجارب الحزبية والسياسية ـ ليس فقط فى مصر، بل على مستوى العالم أجمع، وفى طول التاريخ الحديث والوسيط والقديم؟

«سوبر ماركت حز . » زفة لحو ر لوطنى!

اكتوبر فى ١٩٩٤/٧/١٠

فيما يبدو أنه فى زفة (الحوار) الدائر فى هذه الأيام، قد نسى الجميع حقيقتين مهمتين: الأولى، هى أن الديموقراطية ليست نظاماً رياضياً يطبق فى أى مجتمع كما يطبق فى الآخر بدرجة متساوية، وإنما هى (نظام اجتماعى) يخضع لظروف كل مجتمع وفقاً لعلاقات انتاجه.

والحقيقة الثانية، هى أن هناك فرقاً مهما بين أحزاب المعارضة فى ظل نظام حكم وطنى، وهذه الأحزاب فى ظل نظام حكم غير وطنى. كما أن هناك فرقاً بين أحزاب معارضة لها رصيد نضالى طويل، وأحزاب معارضة ليس لها رصيد أو لها رصيد مهزوز!

أكتب هذا الكلام بعد متابعتى لجلسات (الحوار الوطنى) كعضو مشارك

فى (لجنة الإعداد) تحت رئاسة الدكتور مصطفى خليل أولا ، وفيما بعد من خلال شاشة التليفزيون، بعد أن منعتنى جراحة عاجلة من الاشتراك فى (المؤتمر العام للحوار الوطنى) ـ وذلك بسبب ما لاحظته من الحماس الزائد للديموقراطية الذى يحرص كل حزب أو فرد على إبدائه بطريقته الخاصة ـ أى سواء بالمقاطعة كما فعل (حزب الوفد والحزب الناصرى) ، أو بالمشاركة كما فعل حزب التجمع وحزب العمل، وكما يفعله كل من شارك فى المؤتمر العام من الشخصيات العامة، حتى ليخشى كل مشارك أن ينتهى المؤتمر دون أن يكون قد سجل له كلمة دفاع يدخل بها التاريخ!

بل إن هذا هو أيضا ما فعله (الحزب الوطنى) الحاكم، لكى يثبت حسن نواياه فى وجه حمله التشكيك التى قادها زعماء (أحزاب المعارضة) المهمة فى بلدنا، وهى أحزاب: (الوفد، والتجمع، والعمل، والناصرى). وهى الحملة التى توهمت أن (الحزب الوطنى) إنما عبأ رجاله وأنصاره فى (لجنة الإعداد للحوار الوطنى) ، لكى يحصر مواضيع الحوار فى الإطار الذى وضعه الرئيس مبارك، وأن الحوار على هذا النحو ـ أى بالأغلبية التى حشدها (الحزب الوطنى) لنفسه ـ سوف يجعل منه فى حقيقة الأمر، وكما عبر الأستاذ فؤاد سراج الدين: «مجرد حوار بين الحزب الوطنى والحزب الوطنى»!

ففى سبيل اثبات الحزب الوطنى نواياه الطيبة فى الحوار، قدم الوزير كمال الشاذلى فى ثانى أيام (الحوار الوطنى) أمام (اللجنة السياسية) بياناً يعلن فيه استعداد (النظام السياسى) لإلغاء المسئولية السياسية الواردة فى قانون حماية القيم من العيب ـ المصطلح على تسميته بقانون المدعى الاشتراكى ـ اكتفاء بما ورد فى قانون العقوبات. وإلغاء قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى. وإلغاء بعض النصوص المرتبطة فى قانون الأحزاب السياسية، وبخاصة تلك النصوص التى تحيل فيها إلى أحكام قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى، وفيما تعقدها من اختصاص للمدعى الاشتراكى فى هذا المجال.

كما عرض تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية، لضمان استقرار المسيرة الديموقراطية من خلال تنقية الجداول الانتخابية وانتظامها بصفة دورية، وفتح باب القيد في الجداول الانتخابية أمام أي مواطن تنطبق عليه الشروط على مدى الأشهر الأربعة الأخيرة من كل عام، بدلاً من قصرها على شهر ديسمبر من كل عام. كذلك التوسع في أخذ رأي (مجلس الشورى) فيما يتعلق بمشروعات القوانين طبقاً لنصوص الدستور.

وهكذا أذعن (الحزب الوطني) لمطلب أولوية الإصلاح السياسي الذي رفعه أحزاب المعارضة. وهو ما دعا جريدة الشعب إلى إبداء سرور خفي تبدى في اشادتها (باللجنة السياسية) التي وصفتها بأنها فرضت نفسها «كلجنة القيادة»! وتسليمها بتأجيل مطلب النظر في تعديل الدستور، وتركيزها الاهتمام على ما سوف تنجزه عنه في قضية «ضمانات الانتخابات الحرة.

وهكذا تحقق حدسي عندما كتبت مقالي «مأزق الحوار الوطني» الذي نشر يوم ١٩٩٤/٦/٢١. فكما ذكرت في هذا المقال، فإن (أحزاب المعارضة) ليس لديها ما تقدمه (للنظام السياسي)، وليس لديها استعداد للتقيد بالتزامات سوف يفرضها بالضرورة (الحوار الوطني) وتفرضها المصلحة العامة واستقرار (النظام السياسي)، فإذا قبلت (الحوار) فسوف يكون بهدف الحصول على مكاسب أكبر مما يتيحه لها حجمها الحقيقي بين الجماهير المصرية.

وهو ما حدث تماماً، فقد أعلن كل من (حزب التجمع وحزب العمل) منذ البداية عدم الالتزام بأية توصيات تصدر عن المؤتمر، تحت زعم أن أي توصيات إنما سوف تفرضها الأغلبية (أي الحزب الوطني) وتلتزم بها الأقلية. وأما (حزب الوفد والحزب الناصري) فقد رفضا الحوار أصلاً، بما يتضمنه هذا الرفض من رفض الالتزام بأية قرارات أو توصيات تصدر عن المؤتمر!

ومعنى ذلك أن القوة السياسية الوحيدة فى مصر التى سوف تلتزم بتوصيات (المؤتمر) هى قوة الحزب الوطنى! وبعبارة أدق - هى نظامنا السياسى بما يملك من قوة اتخاذ القرار والتنفيذ.

والأهم من ذلك أن الحزب الوطنى يكون هو القوة السياسية الوحيدة التى دخلت (الحوار الوطنى) لتقدم تنازلات، وأكثر من ذلك تلتزم بتنفيذ هذه التنازلات! والأغرب من ذلك أنها سوف تفعل ذلك دون مباركة من أحد - لا من الأحزاب التى قبلت الحوار ولا من الأحزاب التى رفضت الحوار! فجميعها أعلنت منذ البداية عدم التزامها بأى شئ يصدر عن المؤتمر!

وهنا قد ينبهنى بعض القراء الأذكياء إلى أننى لا ألتزم الدقة فى حديثى عن الأحزاب، حيث أن هناك أحزابا أعلنت منذ البداية موافقتها ومباركتها لكل خطوة يقوم بها الحزب الوطنى فى الحوار الوطنى!

وأرد على ذلك بأنى حين أتحدث عن أحزاب معارضة فى مصر، فإنما أستحضر فى ذهنى - كمؤرخ - ما أعرفه عن مواصفات أحزاب المعارضة فى العالم المتمدن، وأولها أن يكون لها فكر متكامل، وهو ما يطلق عليه اسم (أيديولوجية). وثانيها أن يكون لها كوادر رفيعة المستوى الفكرى والسياسى والاجتماعى. ثالثاً أن يكون لها جماهير، أو قاعدة شعبية «مهما تضاءلت». أما الأحزاب التى تفتقر إلى هذه الصفات فهى ليست بأحزاب معارضة، وإنما هى أحزاب (للزينة)! وأقصد بأحزاب (الزينة) تلك التى ينشئها أى نظام سياسى، أو يوافق على قيامها، لتزيين نظام الحكم وإعطائه شكلا (ديموقراطيا) فى عين المجتمع الدولى!

وبالنسبة لى فإنه يكفى وجود أحزاب الوفد والتجمع والعمل والناصرى لإعطاء نظام الحكم شكل النظام (الديموقراطى)! فهى تغطى التيارات السياسية الأساسية فى بلدنا، وهى (الليبرالى، والتيار الاشتراكى، والتيار

الإسلامي، وتجربة ثورة يوليو) . وما عدا ذلك من أحزاب يظن نظامنا السياسى أنها تخدمه فإنها لا تخدمه! بل إنها حتى لا تخدم الأحزاب الجادة الأخرى التى ذكرتها، فهى تقلل من شأنها،وتعطى الانطباع بأنها تماثلها فى انعدام الوزن والحجم والأهمية!

وهذا ما يجعلنى لا أتفاءل كثيراً بالدعوة إلى (إباحة) تأليف الأحزاب، وأشك فى هذه الدعوة كثيراً! فقد تحول افتتاح (حزب جديد) فى بلدنا ليصبح بمثابة افتتاح متجر جديد! وبالفعل فلدينا أحزاب لاتفترق فى قليل أو كثير عن أى «سوبر ماركت»! مع فارق وحيد هو أن الحزب الجديد يحظى من النعم التى تسبغها عليه الحكومة، من دعم مالى، ومقرات، ورخص صحف، وتأشيرات حج! ومجاملات، وتسهيل مصالح العملاء ـ ما لا يحصل عليه أى «سوبر ماركت»! بل لا يحصل على واحد فى المائة منه! هذا فضلاً عن لقب «زعيم الحزب» الذى يدفع بصاحبه إلى الصفوف الأولى فى أى اجتماع أو مؤتمر مهما تضاءل شأنه!

ولعل هذا اللقب ـ لقب (زعيم الحزب) ـ هو الذى دفع بزعيم حزب الوفد السيد فؤاد سراج الدين، إلى الانسحاب من لجنة (الإعداد للحوار الوطنى) ـ إلى جانب الأسباب الأخرى بطبيعة الحال ـ حين اكتشف أن زعامة (حزب الوفد)، بتاريخه النضالى المجيد، تتساوى فى اللجنة مع زعامة أى حزب من أحزاب الأنابيب! وفى حدود معلوماتى فإنه سأل أحد الوزراء الذين يجلسون بجواره عمن هو أحد الجالسين فى نفس الصف؟ فأجابه بأنه (زعيم الحزب الفلانى)! ولم يحتمل (الباشا) المفاجأة! فرؤساء الأحزاب فى أى بلد (ديموقراطى) هم شخصيات (عامة) معروفة جيداً بين الجماهير مهما تضاءلت نسبة مؤيديها، فكيف يتأتى ألا يعرف زعيم حزب زعيم حزب آخر؟

وسواء صحت هذه القصة الطريفة أو لم تصح، فإنها أعادت إلىّ ثقتى بنفسى، فعلى الرغم من أنى كاتب سياسى، فإن كثيراً ممن قابلتهم من

زعماء الأحزاب فى (لجنة الإعداد للحوار الوطنى) لم أكن أعرفهم، وقد قابلتهم لأول مرة! مع ما هو مفروض من ضرورة متابعتى لنشاطهم السياسى!

ولكن النشاط السياسى ـ بالمعنى الذى يعرفه العالم ـ هو آخر شئ يقوم به أى حزب من (أحزاب الأنابيب!) فهو يعيش بمعزل تام عن الجماهير، مكتفيا بما يحققه من مغانم على حساب الجماهير، وعلى حساب الحكومة، وعلى حساب (النظام السياسى)، وبأنه يدخل التاريخ كأحد الأحزاب السياسية فى مصر!

وهذا ما يذكرنى بعدد من الأفراد النكرات الذين دخلوا استفتاء رئاسة الجمهورية إلى جانب الرئيس مبارك فى فترة الرئاسة الثانية! ولم يكن أحد منهم يملك رصيداً من أى نوع يقدم به نفسه للجماهير المصرية، كأن العمل السياسى نوع من أنواع ورق اليانصيب وضربات الحظ التى يمكن أن تصيب المرء وهو يجوب إحدى مدن الملاهى، وليس عملاً جاداً يخوضه المرء صغيراً فى مدرسة أحد الأحزاب، ويشب فيه، ويكون من خلاله جماهيره وأفكاره وآراءه السياسية.

وهكذا أصبح التفكير فى إنشاء (حزب سياسى) فى بلدنا يشبه التفكير فى إنشاء «سوبر ماركت»! وهو لا يتطلب أكثر من الحصول على توقيعات عدد من النكرات المجهولين الذين لم يسمع بهم أحد، ولا يعلم أحد إذا كانوا أحياء أو أمواتاً، مع (فبركة مبادئ حزب) على نحو ما تتألف سيناريوهات بعض التمثيليات الهابطة، ثم يلعب الحظ دوره، فيفوز الفائز بتأليف الحزب بلقب «زعيم حزب»، أو يسقط ويضيع منه اللقب!

وليست الحياة الحزبية فى أى بلد من البلاد على هذا النحو، فالعمل السياسى هو صناعة المستقبل، وصناعة المستقبل لا تكون فى يد الهازلين وطلاب المصالح والانتهازيين.

وهذا ينقلني إلى نقطة مهمة أعتقد أنها جوهر هذا المقال، وهى التى تثير فىّ القلق وأنا أتابع الحماس الزائد (للديموقراطية) الذى يحرص كل حزب أو فرد على إبدائه، ويتمثل فى إزالة كل الحواجز التى تحول بين الشعب وحرية إبدائه رأيه وتقرير مصيره.

فلعل الصورة التى رسمتها لحياتنا الحزبية الهزيلة لاتكتمل إلا برسم صورة لممارسات (المعارضة) المصرية، منذ فتح الرئيس مبارك باب التعدديه الحزبية على مصراعيه، وأطلق حرية الرأى بلا قيود، حتى لاينخدع القارئ بصيحات الديموقراطية التى تطلق فى ردهات المؤتمر العام للحوار الوطنى، والتى توحى بأن شعبنا يعيش فى ظل قيود تثقل خطاه وتعطل مسيرته، فإذا رفعت القيود تحررت خطاه وانطلقت مسيرته.

وهذه هى الصورة التى كانت فى ذهن شعبنا قبل (ثورة يوليو)، وقد رسخت فى ذهنه مقترنة بنضال (الوفد ضد القصر)، حين كان الوفد يمثل الغالبية الكاسحة؛ وكان القصر يقف عقبه فى سبيل تطبيق الدستور، وبالتالى ضد تحقيق الاستقلال.

فى ذلك الحين كان الوفد يمثل القوة الوطنية الحارسة لمصالح وحقوق الشعب المصرى، وكان (القصر) يمثل القوة غير الوطنية المتحالفة مع الاحتلال البريطانى والمتآمرة على الشعب.

ومن هنا اقترنت صورة المعارضة بالوطنية والنضال الوطنى، واقترنت صورة الحكومة بالاستبداد والاعتداء على حقوق الشعب! ويرجع ذلك إلى أن الوفد ظل فى المعارضة معظم فترة الحياة الدستورية (٢١ عاماً من ٢٨ عاماً!) فى حين كانت الحكومة الاستبدادية قائمة فى الحكم فى تلك الأثناء!

وقد انقلبت هذه الصورة عندما تحول الحكم إلى حكم وطنى طوال العصر الناصرى. فعلى الرغم من النكسات والنكبات والصراع الاجتماعى

الهائل والدكتاتورية، فإن أحداً من أفراد الشعب لم يشك لحظة فى صفة الحكم الوطنية، وأنه يمثل طليعة الشعب المشتبكة مع الاستعمار بضراوة فى معركة حياة أو موت. ومن هنا انتقلت صفة الوطنية إلى الحكم، وحرمت منها المعارضة التى تعامل معها النظام بقسوة. وليس معنى حرمان المعارضة من صفة الوطنية أنها كانت معارضة غير وطنية، فقد تمثلت فى الشيوعيين والاخوان المسلمين والليبراليين، وإنما معناه أن علم النضال الوطنى انتقل من يدها إلى يد (النظام الناصرى). وكانت وقفة الشعب إلى جانب عبدالناصر يومى ٩، ١٠ يونيه ١٩٦٧ ـ رغم هزيمة يونية الثقيلة ـ هى التعبير التاريخى عن هذه الحقيقة.

وقد عاد الوضع لينقلب فى (عصر السادات)، عندما لم يحقق (نصر العبور العظيم) هدفه فى تحرير سيناء كاملة من الاحتلال الاسرائيلى، واحتاج الأمر إلى مواصلة النضال الوطنى بأسلوب المفاوضات ومبادرة القدس.

فقد انقلبت (الجماعات الإسلامية والإخوان المسلمون) على السادات، وخرج عليه (اليسار الوطنى) تحت وهم انسحابه من التحالف السوفيتى والقوى الاشتراكية، وضلوعه مع الولايات المتحدة!

وهو ما ثبت بطلانه تاريخيا! حيث أثبت التاريخ أن السادات كان أكثر وطنية وشموخاً من كل معارضيه، ولكن اللعبة السياسية القذرة فى مصر والعالم العربى شككت فى نواياه وفى سياسته، وخيم جو ثقيل من التضليل دفع بأعداد من أصحاب القلم إلى الهجرة إلى خارج مصر باسم الوطنية ليقعوا فى قبضة المتاجرين والمتآمرين على مصر والمناضلين بالعملة الصعبة. وقد اعتبر هؤلاء أنفسهم الوطنيين! واعتبروا (نظام السادات) وجمهرة الشعب المصرى التى تؤيده غير وطنية! وظل الأمر كذلك حتى نال (بطل نصر أكتوبر) جزاء بطولته رصاصات غادرة على يد الارهاب المتشح بالدين.

ومع مجئ (عهد محمد حسنى مبارك)، انتهى تضليل المرتزقة والتجار، بعد مقابلته الشهيرة لمن أفرج عنهم من المعتقلات، واسترد نظام الحكم صفته الوطنية الأصلية والخالصة من شوائب المفترين والنصابين، وخلصت له هذه الصفة الوطنية ليصبح نظام الحكم الرابع فى تاريخ مصر المعاصر ـ بعد حكم الوفد وحكم عبدالناصر وحكم السادات ـ الذى يعبر عن المصالح المصرية ويقوم على حراستها ويحميها من الأعداء.

وقد أثبت هذا الحكم صفته الوطنية عندما حقق جلاء القوات الاسرائيلية عن سيناء وخاض معركة طابا، وعندما استرد لمصر هويتها العربية التى شكك فيها المضللون، وأعاد لمصر علاقتها العربية، واسترد للقاهرة جامعة الدول العربية، وعندما تسلم مصر وبنيتها التحتية مخربة، فأعاد بناءها من جديد بتكاليف مادية باهظة، وعندما فتح باب حرية الرأى بلا حدود، وأتاح للقوى السياسية ممارسة نشاطها على مسئوليتها الخاصة دون أن يتحمل النظام وزرها، وعندما أطلق طاقة الاستثمار فى الشعب المصرى من عقالها فانتشرت المصانع فى جميع أنحاء مصر تعبر عن نهضة صناعية جديدة، وعندما بنى عشرات المدن الجديدة فى أنحاء القطر، على نحو أصبح يحتم إعادة النظر فى خريطة مصر والقيام بمسح جديد.

إلى آخر كل هذه الإنجازات الجبارة التى توصل صفة (نظام مبارك) الوطنية، وتمثل رصيداً يقف به هذا النظام شامخاً فى وجه أحزاب المعارضة التى لا تملك غالبيتها أى رصيد على الإطلاق فى حقل الإنجاز الوطنى، ويملك البعض الآخر رصيداً مهزوزا، أو يملك رصيداً يدينه أكثر مما يخدمه لدى الجماهير!

وهذه هى المعارضة التى تمارس ابتزازها لنظامنا السياسى باسم الديموقراطية فى (زفة الحوار الوطنى)، وهو أمر يتطلب النظر فى رصيدها الديموقراطى لاكتشاف مدى تطبيقها للديموقراطية فى عملها الحزبى!

وهو رصيد فقير للغاية، ففى حين تطالب هذه الأحزاب بتداول رئاسة الجمهورية، ولذلك وقفت موقف الاعتراض على ترشيح الرئيس (مبارك) نفسه للمرة الثالثة، فإنها لا تؤمن بهذا التداول فى رئاستها لأحزابها.

فمنذ قيام (الأحزاب المعارضة) الحالية فى عهد الرئيس (السادات)، لم يتغير رؤساؤها، ولم يحدث أى تداول! بل إنه عندما غير حزب العمل مبادئه الاشتراكية التى تألف عليها، وحدث اعتراض على هذا التغيير من جانب الأعضاء المخلصين لمبادئ الحزب، قام رئيس الحزب بفصلهم عن بكرة أبيهم! وقاد عملية (التحول اليمينى) وحده، وهو ما لم يسبق له مثيل فى تاريخ الحياة الديموقراطية فى أى بلد فى العالم! وأصبحنا أمام حزب إسلامى بعد أن كان اشتراكياً!

ولو نظرنا إلى سياسة حزب العمل من أزمة مثل (أزمة الغزو العراقى للكويت)، لأدركنا حجم المصيبة التى كان يمكن أن تحيق بمصر لو كان هذا الحزب يمسك زمام الحكم فى مصر! فقد وقف إلى جانب السفاح العراقى بدون تحفظ، وسانده فى غزو بلد عربى إسلامى باسم العروبة والإسلام بكل جرأة وتبجح، بل وقف مسانداً الجيش العراقى ضد الجيش المصرى!.

ترى كيف كان يكون وضع مصر السياسى والدولى لو كان هذا الحزب فى الحكم وقت الغزو العراقى للكويت؟ وكيف يكون وضعها الاقتصادى؟ ألا يكون هذا الوضع الاقتصادى هو مشاركه الشعب العراقى معاناته الاقتصادية الحالية تحت ظل المقاطعة الاقتصادية التى تفرضها عليه الأمم المتحدة، وألا تكون مصر قد ضيعت كامل رصيدها الدولى الذى حققته منذ وصول مبارك إلى الحكم؟

وكيف يمكن لشعبنا أن يسلم قياد أموره لحزب مغامر من هذا النوع، ساند (الفاشية العراقية)، كما ساند الإرهاب فى مصر الذى خرب مصالحها الاقتصادية؟

وكذلك (الحزب الناصرى) الذى مايزال يتخذ استعدادات وهمية للدخول فى حرب رابعة ضد اسرائيل! ناسياً أنه سوف يستعين فى هذه الحرب بروسيا الفاشية تحت زعامة جرينوفسكى بدلاً من الاتحاد السوفيتى الشيوعى تحت زعامة بريجينيف أو جورباتشوف!

إلى آخر هذه الأحزاب التى تنادى بالديموقراطية، وهى تفتقر إليها، وتمثل سياساتها خطراً على أمن البلاد ومصالحها الاقتصادية والسياسية!

أحـــز . بين حـــر لتجـار حـــر لسيا !

اكتوبر فى ٢٨/٨/١٩٩٤

كلما شاهدت ما يحدث من فساد فى حياتنا الحزبية، ترحمت على (عبدالناصر)، وأعدت النظر فى عهده، وتساءلت: ترى هل كانت تجرؤ هذه الخفافيش التى تظهر اليوم من ظلام العمالة والارتزاق على الظهور، لو كان مايزال حيا بيننا؟

كانت أحد الأسباب الرئيسية فى رفض عبدالناصر (التعددية الحزبية) فى عهده، هو اعتقاده الجازم بأنه إذا فتح الباب للتعددية الحزبية فسيفتح الباب فى الوقت نفسه للعمالة.

ففى خطابه فى مناسبة الاحتفال ببدء تنفيذ السد العالى، يوم ١٩٥٩/١١/٢٦، برر عدم سماحه بتعدد الأحزاب بأن «نظام الأحزاب» إنما هو نظام «كانت تستغله الدول التى تريد أن

تضعنا فى داخل مناطق نفوذها ، «ولم يكن له إلا نتيجة واحدة، وهى تسهيل النفوذ الأجنبى». وبالتالى فإذا هو سمح بتعدد الأحزاب، «فإن الأحزاب الرجعية ستعمل على الانحياز للغرب، ولا مانع عندها من أن تستعين بأى قوى أجنبية لتقوى من قدرتها على الوصول إلى الحكم لتحمى مصالحها». وأما الأحزاب (الشيوعية) فستعمل بكل وسيلة على الوصول إلى الحكم لتقيم (دكتاتوريتها)، ثم تتعامل مع الشيوعية الدولية». «وهذا طبعا» ـ كما قال ـ «يدخلنا ضمن مناطق النفوذ، وتضيع العناصر الوطنية».

كانت الظروف الدولية والمحلية فى (عصر عبدالناصر) تملى عليه هذا التصور، وقد اختفت هذه الظروف الآن، ولكن الظروف الدولية والمحلية التى أعقبت هذه الظروف، أتت معها بقوى محلية أكثر قدرة على شراء العملاء من القوى الدولية! وفى الوقت نفسه انفسح مجال العمالة وتيسر! فلم يعد يحكمه (الموقف الفكرى أو الأيديولوجى)، وإنما أصبح يحكمه المال فقط، فمن يدفع أكثر يشتر أسرع، وأكثر من ذلك أنه يشترى ما يشاء!

وقد صادفت هذه المتغيرات انتقال بلدنا من نظام الحزب الواحد (أو التنظيم السياسى الواحد) وهو (الاتحاد الاشتراكى)، إلى نظام التعددية الحزبية، وأصبح لدينا عشرة أحزاب كاملة. وهنا تحققت توقعات عبدالناصر كما لو كان يراها رؤية العين!.

فتحت عباءة القومية العربية المتهرئة، باعت بعض الأحزاب نفسها لبعض الأنظمة العربية التى يهمها شراء أحزاب تدافع عن قضاياها فى مصر. وفى الوقت نفسه فإن ما يسمح به قانون الصحافة فى مصر من حق كل حزب فى أن يصدر ما يشاء من صحف، فتح المجال لتجارة جديدة فى مصر، هى تجارة الصحف التى يبيعها رؤساء الأحزاب لكل من يدفع الثمن.

واستيقظت مصر على هذه الظاهرة الغريبة التى لا مثيل لها فى أى بلد ديموقراطى فى العالم. فقد جرى العرف فى تلك البلاد على أن تعبر الصحف التى يصدرها الحزب عن سياسته ومبادئه ومواقفه من قضايا بلده، ولكن الأمر اختلف فى مصر، فبسبب ظاهرة بيع بعض الأحزاب صحفها لكل من يدفع الثمن، وجدنا صحفاً تعبر عن كل شئ إلا عن سياسة الحزب! وبعض الصحف (الحزبية) تعبر عن سياسة رؤساء تحريرها الذين لم يسجل تاريخهم أبداً انتماءهم لهذه الأحزاب! وبعضهم لهم تاريخ عريق فى العمالة والارتزاق!.

وهذا ما دعانى إلى أن أثير هذه القضية فى كل اجتماع تقريباً يعقده (المجلس الأعلى للصحافة)، وأن أطالب بأن يقوم المجلس بواجبه فى محاسبة الأحزاب التى تمارس هذه التجارة المريبة، وكانت حجتى التى أستند عليها هى أن الأحزاب فى بلدنا لا تقوم بمحض ارادتها، وإنما تقوم بعد تقديم برنامج معين توافق عليه (لجنة الأحزاب)، أو توافق عليه (المحكمة المختصة) التى يرفع إليها الأمر عند رفض لجنة الأحزاب الموافقة على الحزب!

وقد كان كلامى - كعضو فى المجلس الأعلى للصحافة - يلقى تأييد البعض، ولكن الغالبية كانت ترى أن هذه المحاسبة تمثل اعتداء على حرية الرأى، ومن الأفضل ترك الأمر للجمهور يحكم بنفسه على هذه الأحزاب!

وقد ترتب على ذلك أن أصبح من حق كل حزب أن يبيع نفسه كما يشاء، وأن يغير مبادئه كما يغير الانسان ملابسه، وأن يتحدث اليوم بلسان نظام عربى معين، فإذا دفع نظام آخر ثمناً أكبر أصبح يتحدث بلسان هذا النظام الآخر!

كما ترتب على ذلك أيضاً تلك الظاهرة العجيبة، وهى عندما يكون لحزب ما جريدة أسبوعية متعسرة، تشق طريقها بصعوبة بالغة بمساعدة

معونات (مجلس الشورى) المالية، ثم يتعاقد مع (نظام عربى) على تخصيص جريدته للتحدث باسمه، ويهبط عليه الثراء، فإذا به يعلن عن إصدار جريدة يومية ـ فجأة وبدون مقدمات ـ مع ما هو معروف من حاجة الجريدة اليومية إلى نفقات باهظة، تعجز عنها بعض ميزانيات الدول! وهنا يتوقع من يحسنون الظن أن تعبر الجريدة اليومية عن (مبادئ الحزب) وآرائه ومواقفه، ولكنهم يفاجئون بأنها تعبر عن آراء ومبادئ ومواقف لم يسجل تاريخ الحزب أنه كان فى يوم ما يعتنقها أو يتخذها! وبطبيعة الحال فإن رئيس الحزب يقوم بتعيين رئيس جديد يناسب المهمة الجديدة، على طريقة «شئ لزوم الشئ»! ويقوم بفصل رئيس التحرير القديم الذى لم يعد مناسباً للمهمة الجديدة التى تحتاج إلى مواهب فى العمالة والارتزاق من نوع خاص!.

وكل هذا النوع من (الدعارة الحزبية والصحفية) يجرى تحت سمع وبصر (المجلس الأعلى للصحافة)، وتحت سمع وبصر (نقابة الصحفيين)، ولايجرى أى تدخل لحماية جماهيرنا المصرية من هذا الفساد الذى لا نرى له مثيلاً فى أى بلد آخر. ولا تستدعى أجهزة الدولة رئيس الحزب الذى يقود هذا الفساد لاستجوابه عن مصادر تمويل الجريدة اليومية؟ وعن أسباب تغيير الحزب مبادئه إلى مبادئ (النظام العربى) الذى اشترى الجريدة؟ وعن أسباب الدفاع الفجائى من جانب الحزب عن سياسة النظام العربى اياه الذى [illegible] موقف العداء من (نظامنا السياسى!).

وهكذا يترك (نظامنا السياسى) الجماهير تحت رحمة النصابين والمضللين والفاسدين والمفسدين، خشية أن يتهم بانتهاك الديموقراطية! فكأن مفهوم (نظامنا السياسى) للديموقراطية هو نفس مفهوم هذا النوع من الأحزاب الفاسدة، أى مفهوم الفوضى وحرية الغابة، وليس مفهوم الحرية المسئولة والكلمة المسئولة.

فمنذ بضعة أشهر قام أحد (أحزاب الأنابيب) فى مصر التى لا يعرف لها هوية سياسية، ويسمى نفسه للتضليل (حزب الأحرار)! وهو ـ بالمناسبة ـ حزب اشتهر ببيع صحفه لكل من هب ودب ـ ببيع جريدته الرئيسية للنظام العراقى السخى، وإذا بالثراء يهبط عليه فجأة، وإذا بالجريدة الأسبوعية المتعسرة، تتحول إلى جريدة يومية، وإذا برئيس تحرير الصحيفة الأسبوعية يستبدل به رئيس تحرير آخر يفهم مهمته الجديدة، وإذا بجماهيرنا المثقفة تفاجأ بخط جديد للجريدة، لم يعهد فى تاريخ الحزب، وسياسة خارجية للحزب تتفق مع التعاقد الجديد!.

فقد انقلبت مواقف الحزب من النظم العربية وفقاً لتعليمات السيد الجديد، فبعد أن كان موقفه هو موقف العداء من (النظام العراقى)، إذا به يقود سياسة يعبر فيها عن سياسة النظام العراقى بأكثر مما يعبر عنها النظام العراقى عن نفسه!.

وعلى طريقة (النظام العراقى) فى التضليل وفبركة الأخبار التى يريد أن يصوغ بها الرأى العام، قام رئيس تحرير الجريدة اليومية إياه، بفبركة أخبار تتحدث عن «معلومات مذهلة وأسرار تنشر للمرة الأولى حول الملف السرى فى علاقات إسرائيل والكويت! وحشد فى مقاله مجموعة من القمامات التى تترفع عنها حتى أية جريدة عراقية تحترم نفسها، زعم فيها أن (أمير الكويت) يحرسه خبير أمنى إسرائيلى يدعى «مناحال شلئيم»، وأن هناك اتصالات سرية بين الكويت واسرائيل، وأن الكويت قررت تسليم كل أمورها لإسرائيل بدءاً من الأمن الشخصى لقيادات البلاد السياسية، وانتهاءً بالأمن الداخلى للبلاد وحدودها مع العراق، وزعم أن الكويت حليف (لتكتل الليكود) .. إلى آخر هذه الأكاذيب والافتراءات التى يصدرها النظام العراقى فى سلسلة أكاذيبه عن انتصاره الساحق فى «أم المعارك».

وبطبيعة الحال فإن أحداً لم يسأل رئيس تحرير الصحيفة عن المصادر التى استقى منها «ملفه السرى»، وعن سبب اهتمامه بنشر هذا الملف السرى

فى هذا الوقت بالذات! فقد جرت عادة الصحف الوطنية على مهاجمة النظم العربية التى تجرى بينها وبين مصر نزاعات سياسية ومعارك وحروب، ولكنها لم تجر على مهاجمة النظم التى تقوم بينها وبين مصر تحالفات سياسية واقتصادية وعسكرية، والتى خاضت مصر الحرب من أجل تحريرها، لحساب النظم العربية التى خاضت الحرب ضدها!

ومن المعروف أنه لا توجد بين (مصر والكويت) نزاعات من أى نوع تدعو جريدة وطنية مصرية إلى مهاجمة (نظامها) على هذا النحو الغريب، وإنما النزاعات الحقيقية هى التى توجد بين (النظام العراقى والكويت!) وإذا كان الأمر كذلك فما هو سر اهتمام جريدة وطنية مصرية - إذا كانت تستحق هذا الإسم! - بالوقوف فى (حذاء النظام العراقى) ومهاجمة الكويت؟ وأى مصلحة ترى الجريدة أنها تتحقق من إساءة العلاقات بين (مصر والكويت) إلا إذا كانت مصلحتها هى مصلحة (النظام العراقى!).

وإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تعلن الجريدة عن نفسها (كجريدة عراقية)، أو - على الأقل - (جريدة مصرية تتحدث باسم النظام العراقى)، أو «جريدة مصرية باسم حزب سياسى مصرى يتحدث باسم (النظام العراقى؟!) - أو أى تنويه من هذا النوع ينبه الجماهير إلى نوع البضاعة الفاسدة التى تقدمها على صفحاتها ؟.

أليس هذا - تماماً - هو الذى كان يتنبأ به عبدالناصر؟ وهو أن تقوم أحزاب تعبر عن كل مصلحة إلا مصلحة مصر؟ وفى هذه الحالة ما هى فائدة التعددية الحزبية إذا كانت لمصلحة (نظم عربية) تجد من السهل عليها شراء أحزاب مصرية وصحف مصرية للتأثير على الرأى العام المصرى؟ إن محاربتنا فى مصر على طول عشرات السنين الماضية من أجل (الديموقراطية) إنما كانت لاعتقادنا بأن (أحزاب المعارضة) سوف تعمل من أجل مصر وليس من أجل من يدفع الثمن، ولا تعمل للارتزاق من (التعددية) الحزبية ومغانمها.

ومن المعروف أن الفيصل الوحيد بين الكتابة الوطنية التى تبتغى مصلحة أخرى غير مصلحة مصر هو فيصل العلاقات بين مصر وغيرها من الدول، فمن المفروض أن الكتابة الوطنية هى التى تخدم علاقات مصر بغيرها من الدول، والكتابة (العميلة) هى التى تسئ إلى علاقات مصر بهذه الدول، ومن واجب كل الأقلام الوطنية أن تسأل نفسها قبل أن تكتب: أين مكان مصلحة مصر فى هذه الكتابة؟ وفوق ذلك كله: أين الضمير الوطنى فى كل ذلك؟.

المهم هو أن كل هذا التلويث للكويت يجرى فى منظومة واحدة مع عملية (تلميع نشطة للعراق) تستهدف انتشاله من مأزقه الحالى عن طريق اشراكه فى عملية السلام. وهى العملية التى تقودها (الأردن) بتنسيق مع النظام العراقى بعد أن تم توقيع اتفاق (إعلان المبادئ بين العاهل الأردنى ورئيس الوزراء الإسرائيلى اسحق رابين).

وتعتمد هذه العملية على ذريعة أنه بعد أن عقدت اتفاقات بين اسرائيل وأكبر شريكين وقفا إلى جانب النظام العراقى فى حربة ضد الكويت، وهما (الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، فإنه لم يبق سبب يحول دون انضمام العراق إلى الشريكين فى عملية السلام! .

وكما هى العادة فى الأساليب الدبلوماسية فقد بدأت بعمليات جس نبض قادها وزير الإعلام الأردنى السيد جواد العنانى، حين صرح لراديو اسرائيل بأن العراق يمكن أن يلعب دوراً مهماً فى المسائل المطروحة ضمن المفاوضات متعددة الأطراف. وقد سارع (النظام العراقى) بإعلان رفضه أن يتحدث الأردن باسمه فى المفاوضات! ثم اشتركت اسرائيل فى التمثيلية حين أعلن راديو اسرائيل أن (بغداد) سلمت رسالة إلى مندوب إسرائيل لدى الأمم المتحدة منذ ثلاثة شهور عن طريق طرف ثالث! وأن اسرائيل تجاهلت (مبادرة العراق). وجاء المشهد الرابع حين نفى وزير إسرائيلى حدوث اتصالات رسمية مع العراق، ولكنه دعا فى نفس الوقت إلى عدم

تجاهل العراق فى سياسة اسرائيل الخارجية بوصفة «قوة اقليمية» تتمتع بوضع جغرافى استراتيجى مهم، ولمح فى الوقت نفسه إلى قيام مباحثات بين (يهود من أصل عراقى) فى لندن مع (عراقيين قدموا من بغداد) !

وكما هو واضح فإن المقصود من هذه العملية هو (تلميع وجه النظام العراقى) أمام المجتمع الأمريكى المناصر لإسرائيل، والإيهام بأنه نظام سلامى يمكن أن يحقق سلاماً مع اسرائيل. وفى الوقت نفسه فإن كل (تلميع) للنظام العراقى يؤدى غرضه فى إبقائه حياً وقوياً وقادراً على استئناف دوره فى تهديد (أمن دول الخليج)، فتنتعش من جديد مخاوف شعوب المنطقة، وتستيقظ مخاوف (شعب الكويت)، ومع انتعاش المخاوف فى شعوب المنطقة تنتعش الحاجة إلى الحماية الأمريكية التى كان لها تأثيرها فى (تحرير الكويت) من قبضة (الاحتلال العراقى) !.

واللعبة التى يلعبها النظام العراقى هى ـ كما قد يلاحظ القارئ ـ لعبة غير أخلاقية تنسجم مع تاريخ هذا النظام الفاشى الدموى. فهى تخدم بقاء هذا النظام جاثماً على صدر الشعب العراقى بعد أن ألحق به أفدح الأضرار وكلفه ثروة العراق التى أنفقت فى مغامرات عسكرية سواء مع (إيران) أو مع (الكويت). ومن المعروف أن بقاء هذا النظام الفاشى هو الغرض الأسمى الذى كرس له حياته، وأصبح فرصته للحياة بعد هزيمته المدوية فى «أم المعارك» التى تحولت إلى «أم الهزائم».

ويساعد النظام العراقى فى هذه اللعبة غير الأخلاقية كل من له مصلحة فى بقائه جاثماً على صدر الشعب العراقى، خصوصاً (الولايات المتحدة الأمريكية) التى قدم لها هذا النظام فرصة العمر للعودة إلى المنطقة العربية فى شكل دولة محررة، بعد أن طردت منها بوصفها مستعمرة!

وبطبيعة الحال فإن احتقار كل من الولايات المتحدة وإسرائيل للنظام العراقى سوف يمنعهما من وضع أيديهما فى يد هذا النظام، ولكن يبقى أن وجوده يمثل مصلحة أساسية لهما من حيث أنه بالنسبة لإسرائيل يمثل

(ورقة ضغط) على سوريا، ويضمن خروج العراق من صف القوى العربية المؤثرة على المنطقة، وبالنسبة (للولايات المتحدة) يتيح لها الفرصة التاريخية (لاستدامة) وضعها فى (منطقة الخليج) كحامية ونصيرة لشعوبها. ومن هنا حرصهما على توفير فرص البقاء له كلما زادت عليه الضغوط الشعبية الداخلية وضغوط المعارضة العراقية فى الخارج على نحو يهدد بقاءه.

ولكن من هنا أيضاً تأتى افتراءات (جريدة حزب الأنابيب) السالفة الذكر، التى تتحدث باسم النظام العراقى فى مصر، على الكويت! فمادام النظام العراقى يسعى إلى الاشتراك فى عملية السلام مع اسرائيل ـ وهو ما قد يصدم مشاعر الشعب العراقى الذى عاش طويلاً تحت شعارات التشدد التى يطلقها النظام ـ فمن المصلحة إظهار أن الكويت، وهى القطب الآخر فى الصراع العراقى الكويتى فى صورة أسوأ، وهى صورة الخاضعة للنفوذ الإسرائيلى. وهو ما يفسر التقرير المشبوه الذى نشرته الصحيفة السالفة الذكر باسم النظام العراقى، الذى تجاهلت فيه تماماً مصلحة مصر وعلاقاتها الطيبة مع الكويت فى سبيل تحقيق مصلحتها مع النظام العراقى!

والأمر ـ كما يرى القارئ ـ مؤسف لأسباب: أولها أنه يشوه حياتنا الحزبية والصحفية، والسبب الثانى أنه يجرى تحت سمع وبصر (المجلس الأعلى للصحافة) دون أن يجرى أى مساءلة لرئيس (الحزب الأنابيبى) عن مصادر تمويل جريدته اليومية بعد أن كان عاجزاً عن تمويل جريدته الأسبوعية! أما السبب الثالث فإن أمثال هذه الأحزاب تحصل على معونات مالية من (مجلس الشورى) لمساعدتها على أداء رسالتها الحزبية فى خدمة الجماهير المصرية، وليس لخدمة (النظم السياسية) التى تدفع أكثر! وحرام أن تصرف أموال الشعب المصرى على أحزاب تعمل بالتجارة أكثر مما تعمل بالسياسة!

من يحمى مصر من الفساد الحزبى.

أكتوبر فى ١٩٩٤/٩/١٨

عندما كتبت مقالى عن «أحزاب الأنابيب بين حرفة التجارة وحرفة السياسة»، الذي تعرضت فيه لجريدة «الأحرار» التى كانت تعبر عن حزب سياسى مصرى هو حزب الأحرار»وتحولت بين يوم وليلة إلى جريدة تعبر عن نظام سياسى غير مصرى هو النظام العراقى، لم تكن تعنينى جريدة «الأحرار» فى حد ذاتها، ولم يكن يعنينى (حزب الأحرار) فى حد ذاته الذى وصفته بحق بأنه من أحزاب الأنابيب، وإنما كان يعنينى مستقبل هذا البلد، ويعنينى مستقبل التجربة (الديموقراطية) فيه، ويعنينى مستقبل التجربة الحزبية.

ذلك أنه كانت لدينا تجربة عشناها فى عهد (ثورة يوليو)، لم تعرف (التعددية الحزبية)، وإنما عرفت فقط

النظام السياسى الواحد، ولم تعرف (الحوار) بالكلمة المكتوبة والمنطوقة، وإنما عرفته بالقمع والإرهاب، ولم تعترف (بالديموقراطية الليبرالية) سبيلاً لبناء التقدم فى هذا البلد، أو وسيلة لحمايته من الأعداء، وإنما اعترفت فقط (بالدكتاتورية) كأقصر طريق لأداء هذه الأهداف النبيلة جميعاً.

وقد آمن شعبنا (بثورة يوليو وزعيمها)، وآمن ـ بالتالى ـ بوسائلها فى بناء التقدم وحماية الوطن من الخصوم فى الداخل والخارج، ولكن لم يكد عبدالناصر يفارق الحياة، حتى كان شعبنا يعيد النظر فى التجربة (الناصرية)، ويفرز محاسنها من مساوئها، ولم يختلف أحد أبداً فى الصفة الوطنية لهذه الثورة، ولكن الرأى اختلف فى وسائلها، وكان اتجاه شعبنا يميل إلى التعددية الحزبية كبديل للدكتاتورية، وهو ما حققه الرئيس السادات بصفة شكلية، وحققه الرئيس مبارك بصفة واقعية، وأخذ شعبنا يتطلع إلى حياته السياسية الجديدة، مترقباً ما يمكن أن يتحقق له على يديها من خير.

على أن تجربة حزب الأحرار وصحيفه الأحرار تنذر بمصير مشئوم لهذه التجربة الجديدة! ففى كل بلاد العالم الديموقراطى يعرف الناس جميعاً موقف كل حزب واتجاهاته السياسة ولكن أحداً فى مصر لا يعرف موقف هذا الحزب واتجاهاته السياسية، وفى كل بلاد الدنيا تصدر الأحزاب صحفاً تعبر عن رأيها وتكون وسيلة اتصال بينها وبين جماهيرها، ولكن الصحف التى تصدر عن حزب الأحرار تعبر عن كل شئ إلا عن سياسة الحزب التى يصدرها! والسبب فى ذلك أنه يؤجرها أو يبيعها لكل من يدفع الثمن، وبالتالى فهى تعبر عن سياسة من يدفع الايجار أو الثمن! وهذا هو السبب فى أن الحكومة اضطرت مؤخراً إلى إيقاف إحدى الجرائد التى يصدرها الحزب بعد أن اكتشفت أنها تعبر عن رأى جماعة إسلامية معروفة، ولاتعبر عن رأى حزب الأحرار! واسم هذه الجريدة: «الأسرة العربية».

لذلك أصبح من المتعذر تماماً على المحللين السياسيين وغيرهم تحديد خط معين لهذا الحزب الغريب عن طريق صحفه. وهذا ما اعترف به «التقرير الاستراتيجي العربي» الذى يصدر عن «مركز الدراسات الساسية والاستراتيجية بالأهرام» سنوياً.

ففي صفحة ٤٣٦ من تقرير عام ١٩٨٩، يقول التقرير: «أما حزب الأحرار فإن من الصعوبة بمكان الاستناد إلى الصحف الصادرة عنه لتلمس خطاب سياسى معين له»! وفى تقرير ١٩٩٠ يقول التقرير الاستراتيجى: «أما حزب الأحرار فيدور حول شخص رئيسه، ويفتقد إلى جماهير تسانده، وربما يعود ذلك لعدم وضوح أى فكر يميز حزب الأحرار عن بقية الأحزاب الأخرى. ويشكو الحزب من نقص الكوادر والتشكيلات الحزبية وعدم وجود أى قيادات أخرى بجانب مصطفى كامل مراد». وفى تقرير عام ١٩٨٦ يقول «التقرير الاستراتيجى»: «أما (صحيفة الأحرار) فقد شهدت تغييراً حاداً ثانياً فى مضمونها وتوجهها السياسى فى أقل من أربعة أشهر! كان التغبير الحاد الأول فى أواخر ديسمبر ١٩٨٥ مع تعيين رئيس تحرير جديد لها، وغلبة ما اعتبر طابعاً (ناصرياً) عليه، ثم كان التغيير الحاد الثانى فى أواخر شهر مارس ١٩٨٦، مع إقالة رئيس التحرير الجديد، المواكب للتغيير الذى شهده الحزب نفسه بدخول بعض العناصر الإسلامية، وانعكس هذا مباشرة على الجريدة التى حولت مسارها للدفاع عن التيارات الاسلامية». ويمضى التقرير الإستراتيجى» فيقول: «إنه لهذا السبب» لم يكن غريباً أن أهم ما تضمنته الجريدة من مواد حول السياسة الخارجية، تمثل فى بعض التحقيقات والمقالات التى قدمت ما اعتبرته «نظرة موضوعية للأوضاع فى (إيران) وموقفها من (حرب الخليج)، وهاجمت (النظام العراقى) بشدة»!

وفى تقرير ١٩٩١، يقول التقرير: «أما فيما يتعلق بالخطاب السياسى لحزب الأحرار، فإن السمة العامة له هى التضارب بين المواقف والمقولات

التى ترفعها العناصر المكونة للحزب! وفى تقرير عام ١٩٩٠، يقول التقرير: «ويتميز حزب الأحرار، رغم صغره، بتعدد الصحف الصادرة باسمه، والتى لا تعبر بأى حال عن موقف متسق للحزب من القضايا المختلفة! فيصدر (حزب الأحرار) صحف: الأحرار، والنور، والحقيقة، والعامل المصرى، والفلاح المصرى، وأخيراً جريدة العروبة التى صدرت فى نهاية عام ١٩٩٠، ولكل من هذه الصحف خطها المستقل»!

هذا الكلام الذى استقيناه من مصدر مستقل كل الاستقلال، وهو التقرير الاستراتيجى السنوى الصادر من (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، يوضح بالدليل الدامغ، لماذا اعتبرنا حزب «الأحرار» وصحيفة «الأحرار» ظاهرة حزبية ليس لها مثيل فى العالم (الليبرالى)، لسبب بسيط هو أنها تتناقض مع جميع الأسس التى قام عليها (النظام الليبرالى).

بل يوضح ـ أكثر من ذلك ـ لماذا عنونا مقالنا السابق بعنوان: «أحزاب الأنابيب بين حرفة التجارة وحرفة السياسة». فمن الواضح أن ما يفعله هذا الحزب لا يمت بأية صلة (لحرفة السياسة) وإنما يمت (لحرفة التجارة)!

وهذا ما أكده الحزب مؤخراً عندما حول صحيفته الأسبوعية، التى كانت تلهث وتعتمد على معونات (مجلس الشورى وتأشيرات الحج) وغيرها، إلى جريدة يومية ـ بدون سابق انذار وبدون مقدمات، وبدون مدخرات مالية للحزب تحتفظ بها سجلات البنوك والمصارف تتيح له هذه القفزة الغريبة التى تعجز عنها ميزانيات بعض الدول! ثم تغيير طاقم تحرير الجريدة من أول رئيس التحرير الفاضل الأستاذ وحيد غازى إلى أصغر فراش فى الجريدة، وتعيين رئيس تحرير جديد يناسب المهمة الجديدة الموكولة للجريدة، لم يكن فى يوم من الأيام عضواً فى حزب الأحرار، ولم يعرف عنه صلة بجريدة الأحرار، ولم يعرف عنه انتماء لغير المهمة التى يستأجر لأدائها!

وهو تعيين فريد ليس له سابقة فى تاريخ أى حزب يحترم نفسه أو يشعر بأنه يعبر عن أية مبادئ، إذ درجت مثل هذه الأحزاب على اختيار أفضل من يمثل مبادئها من بين أعضائها لتعيينه فى هذه الوظيفة الخطيرة التى تتصل بصياغة الرأى العام لصالحها. وبطبيعة الحال فإن رئيس التحرير الجديد أتى معه بفرقته الخاصة التى يعرف مواهبها وقدرتها على تنفيذ المهام التى يستأجرها من أجلها السيد الجديد.

كل ذلك يتم فجأة وبدون سابق انذار ـ كما ذكرنا ـ لدرجة أنه تم حينما كان وحيد غازى رئيس تحرير الأحرار القديم خارج القطرالمصرى فى صحبة (الرئيس محمد حسنى مبارك) فى زيارته للصين. فما كادت تتم الصفقة حتى تم التنفيذ فوراً وبدون ابطاء، وبدون انتظار لعودة رئيس التحرير مع رئيس الجمهورية! وهو ما يوضح صفة العجلة واللهفة على تنفيذ الصفقة الثمينة!

وبطبيعة الحال كان متعذراً على رئيس تحرير فاضل مثل الأستاذ وحيد غازى أن يتأقلم مع الفرقة الجديدة للتحرير، ولا مع المهمة الجديد التى شرعت فى تنفيذها، فقدم استقالته، وخرج من الحزب محاولاً ايجاد طريق شرعى لنفسه يمارس فيه نشاطه السياسى عن طريق (تأليف حزب جديد).

ومنذ ذلك الحين انقلبت سياسة جريدة الأحرار رأساً على عقب. فلقد رأينا كيف كانت تهاجم النظام العراقى بشدة فى عام ١٩٨٦ لحساب (النظام الإيرانى)، عندما كانت الحرب مستعرة بين الدولتين ـ وهو موقف (خيانى) من الدرجة الأولى، لأن كل القوى الوطنية فى ذلك الحين كانت تقف إلى جانب (العراق) فى حربه مع (ايران) ـ ولكنها بعد التغيير الفجائى الجديد فى شخص رئيس التحرير وفرقته، انقلبت إلى جريدة (عراقية) تماماً، تعبر عن النظام العراقى وتدافع عن سياساته.

ففى خلال شهر واحد أجرت الصحيفة أربعة أحاديث مع مسئولين (عراقيين) يشرحون فيها سياسات النظام العراقى، وهم: طه ياسين رمضان، وطارق عزيز، ونبيل نجم، ورئيسة اتحاد المرأة العراقية. ولم تخل صفحة الثقافة فيها من نشر شعر الشعراء (العراقيين)، واستخدمت المصطلحات (العراقية) فى وصف (الإرهابيين)، فعند حديثها عن إعدام بعض الارهابيين تتحدث عنهم بوصفهم «متشددين»! ومعروف دور النظام العراقى فى تشجيع العمليات الإرهابية وتوجيهها لضرب التجمعات الشعبية، فعداؤه الرئيسى مع الشعب المصرى أكثر من عدائه مع (النظام السياسى) المصرى، بسبب موقف الشعب المصرى المؤيد بحماس وبدون تحفظ لشعب (الكويت) بعد غزو الكويت، واشتراك الجيش المصرى فى حرب (تحرير الكويت)، ضد (الجيش العراقى).

وفى الوقت نفسه اتخذت الجريدة موقف الهجوم على جهاز الشرطة المصرى فى (حادث شبرا الخيمة) و(حادث حلوان)، واتخذت موقف التأييد (لاعتصام المحامين)، وأخذت تدافع عن شركات (توظيف الأموال)، بسبب علاقة رئيس تحريرها بطارق أبو حسين.

ولكن الأخطر من ذلك تلك الحيلة الدنيئة التى لجأ إليها رئيس التحرير يوم الجمعة ٩ سبتمبر الجارى، لكى ينقل هجوم جريدة (الجمهورية العراقية) على (الرئيس محمد حسنى مبارك) يوم الجمعة ٩ سبتمبر الجارى إلى صحيفته! فقد تظاهر بالهجوم على جريدة (الجمهورية العراقية) لهذا الهجوم على الرئيس، وأخذ ينقل البذاءات والوساخات التى نشرتها الجريدة (العراقية) بالفعل! وهو ما يخالف العرف الذى جرى على الاكتفاء بالإشارة إلى هذه البذاءات فقط دون إثباتها أو نقلها. وقد نسى رئيس التحرير التعس - بذلك - المثل المصرى الدارج الذى يقول: «ما شتمك إلا من بلغك»! ثم يصل استخفافه بعقل الجماهير ومحاولة استغفالها إلى حد اتهام رؤساء تحرير الصحف المصرية، بأنهم السبب فى تعرض الرئيس لهذه البذاءات بسبب هجومهم على (صدام حسين!).

وفى الوقت نفسه فضحت صحيفة الأحرار (هويتها العراقية) بهجومها البذئ الوقح الذى شنته على (أمير الكويت) والزعم بأنه يحرسه خبير أمنى إسرائيلى، وأن (الكويت حليف الليكود!)، وهو هجوم غير مسبوق فى تاريخ مصر، فقد جرت عادة الصحف الحزبية منذ نشأة الحركة الوطنية على الهجوم على من يهاجم مصر، والدفاع عمن يصادق مصر، ولكننا نرى العكس يحدث فى هذه الظاهرة ـ ظاهرة جريدة الأحرار ـ فالهجوم يحدث على من يصادق مصر، لحساب من يعادى مصر! والجريدة المصرية بذلك تعزف نفس النغم الذى تعزفه الصحف العراقية، وتقوم بما لا تقوم به تلك الصحف.

وعندما يصل الأمر إلى حد تعريض مصالح مصر الخارجية للخطر لحساب (نظم عربية)، فعندئذ يتطلب الأمر وقفة، كما يتطلب كلمة حق تقال تنبه إلى هذا الفساد الحزبى الصارخ الذى لا نرى له مثيلاً فى أى بلد من بلاد العالم المتقدم أو العالم الثالث، والذى يتم بجرأة وعلى رءوس الأشهاد وأمام مجلس الشورى ومجلس الشعب، وأمام المجلس الأعلى للصحافة المنوط به تنظيف حياتنا الحزبية وضبطها وتوجيهها فى المسار النظيف الذى يشرف مصر ولا يلحق بها العار.

وهذا ما حاولت أن أضعه أمام الرأى العام، وأمام المجلس الأعلى للصحافة، بمقالى عن «أحزاب الأنابيب بين حرفة التجارة وحرفة السياسة». وكنت أعلم أننى سوف أتعرض بهذا المقال لعزف صارخ من البذاءات والافتراءات الوقحة الجريئة من فرقة لها رصيد لا يشرف مصر ولا يشرف الصحافة المصرية، فى البذاءة والولوغ فى الأعراض، خصوصاً ولدى هذه الفرقة التمويل اللازم الذى يضمن كفاءة ما تصل إليه فى درجات الانحطاط!

وهو ما حدث تماماً! فلم تكتف فرقة (الدعارة الصحفية) بأعضائها، وإنما ضمت إليها من الفرق (العراقية) من يساعدها فى حملة القذارة

والبذاءة التى شنتها ضدى، ومنهم عدد ممن عملوا فى إذاعة (صوت العروبة العراقية) ضد مصر، والتقطت لهذا الغرض (عميد كلية تربية مصرية) سئ السمعة سبق أن فصله رئيس جامعته الدكتور أحمد اسماعيل خضير ـ وهو إلى الآن حى يرزق ـ من منصبه لما تبين له من اتجاره بمنصبه وفساد إدارته وسوء سلوكه. وكان هذا (العميد)، الذى يعد سبة فى وجه الحياة الجامعية، (نائباً لرئيس اتحاد المؤرخين العرب العراقى)، ومازالت صلته بالنظام العراقى وطيدة.

وما نسيته هذه الفرقة المنحطة هو أن نشأتى فى حوارى الجيزة قد أسمعتنى من ألوان السباب ما تعجز عنه أقلام أفرادها! وحياتى الأولى بين الطبقة العاملة قد حصنتنى ضد هذا اللون المتدنى من الأكاذيب والمفتريات والممارسات الدنيئة، فلم أزعم فى يوم من الأيام أننى ولدت فى قصر، أو نشأت فى الطبقة (الأرستقراطية)، وإنما تاريخ حياتى معروف، وصفحتى واضحة، ونضالى معروف على المستوى الشخصى والمستوى العام. وقد منحنى هذا النضال من الصلابة ما تعجز عن إدراكه ألباب هذه الفرقة التى تدنس حياتنا الحزبية والصحفية والسياسية. فأنا إنسان لا أهاب أبداً، وأنتشى من المعارك التى أخوضها، ولا أتصور حياتى بدونها، ومثل هذه الحملات الرخيصة تقوينى ولا تضعفنى، لأنها توضح حجمى إلى جانب حجم الأقزام!

على أن معركتى ـ للحقيقة ـ ليست مع هذه الفرقة، وإنما مع السادة الذين يحركونها، وأقصد بهم سادة النظام العراقى.. فمن المثير حقاً أن هذا النظام، فى الوقت الذى غفر (لحزب الأحرار) وقوفه ضده فى محنته أيام حربه مع (ايران)، وتعاونه معها فى معركة مصيرية بالنسبة لشعب العراق، فوضع يده فى يدها، واتخذ من صحيفته لسانا لحالها ـ لم يستطع أبداً تقدير وقوفى إلى جواره بصلابه فور نشوب الحرب بينه وبين ايران، ومقالاتى فى جريدة «العرب» التى تصدر فى لندن عندما كنت أستاذا زائراً

بجامعتها، ومقالاتى فى مجلة أكتوبر بعد عودتى إلى مصر، وذلك فى وقت كانت أحزاب مصرية وصحف مصرية، مثل الأحرار، تقبض من (النظام الايرانى) وتساعده على قتل الشعب العراقى!.

لقد ناضلت إلى جانب الشعب العراقى نضالاً شريفاً طوال حربه مع ايران منطلقاً من منطلق القومية العربية، ودون أن تربطنى (بالنظام العراقى) أية صلة، حتى إنى لم أزر العراق فى حياتى، ولم أر (بغداد) حتى الآن! فكيف لم يغفر هذا النظام العراقى موقفى إلى جانب (الشعب الكويتى) عندما تعرض لغزو بربرى بشع لا يوجد مبرر واحد له كان يستهدف تشريد شعب بأكمله، والقضاء على دولة تحت دعاوى القرن التاسع عشر!

إن المبادئ التى أملت على موقفى إلى جانب الشعب العراقى فى حربه مع ايران، دون أن أنتظر جزاء ولا شكوراً، ودون أن تكون لى بالنظام العراقى أية صلة، كانت هى نفس المبادئ التى أملت على وقوفى إلى جانب الشعب الكويتى دون أن يكون لى بالنظام الحاكم فى الكويت أية صلة، بل رغم انقطاع الصلة بينى وبينه بسبب تطبيقه المتعسف لقرار المقاطعة الذى اتخذه موقف (مكتب مقاطعة إسرائيل) ضدى وضد... محفوظ وتوفيق الحكيم، وأنيس منصور.

على أن سياسة النظام العراقى لا تعترف - فيما يبدو - بهذا النوع من المبادئ التى تملى على الكتاب الشرفاء مواقفهم، ولا تقدر لهم مواقفهم، ومن هنا فهو يطلق كلابه علىّ متصوراً أننى سوف أهاب! ولكن من قال إن النباح يمكن أن يخيف أحداً؟ فالمثل المعروف يقول: الكلاب تنبح ولكن القافلة تسير!.

ولكن السؤال الذى يبقى هو : لماذا تكيل الجهات المسئولة فى بلدنا بكيلين، فتهب لإلغاء مجلة مثل «الأسرة العربية»، لأنها أصبحت تتحدث باسم (جماعة إسلامية) مصرية بعد أن صدر ترخيصها للتحدث باسم

(حزب الأحرار)، ثم تغض الطرف عن جريدة الأحرار بعد أن أصبحت تتحدث باسم (النظام العراقى) ؟ هل ترى السلطة أن تأجير الحزب مجلته لجماعة مصرية أمر محظور، أما تأجيرها لنظام غير مصرى فهو أمر مباح ؟

إن الحقائق واضحة وضوح الشمس، والتغيير الذى طرأ على الجريدة لم يحدث سراً بل حدث أمام الرأى العام، ويكفى أن تطلع الجهات المسئولة على أعداد الجريدة قبل تحولها إلى (جريدة يومية)، ومطالعتها بعد هذا التحول لترى حجم التغيير، ويكفى أن تطلع على وضعه المالى قبل هذا التحول، من واقع حساباته فى البنوك، لتعرف أنه كان مستحيلاً عليه القيام بهذا التحول الباهظ الثمن والفجائى، بالاعتماد على موارده الذاتيه! ثم إن الأحزاب السياسية فى أى بلد يحترم نفسه، لا تحدث هذا التحول دون أن يسبقه مقدمات وارهاصات تنبئ به، ولا تحدثه بين يوم وليلة، لدرجة عدم انتظار عودة رئيس تحرير الجريدة من رحلته مع رئيس الجمهورية إلى الصين!.

فمن يحمى مصروشعب مصر من (الفساد الحزبى) الذى ينخر فى حياتنا السياسية؟ ألا يدرك (نظامنا السياسى) أن سمعته ترتبط بنوع الحياة الحزبية التى يوفرها للمصريين: هل هى تلك الحياة الكريمة التى تحياها الشعوب الديمقراطية فى الغرب، أو هى تلك الحياة التى يختلط فيها الحابل بالنابل، وتفتح الباب عى مصراعيه للعمالة والارتزاق والفساد؟.

الفساد الحزبى مرة أخرى:

حـــزبنا لسيـــا لـنـظـا لعـــرقى

مع كل احترامى وتقديرى لجهود المصالحة العربية التى تبذلها جامعة الدول العربية بحكم وظيفتها ودورها التاريخى، إلا أنى أومن بأن أية جهود تضع النظام العراقى فى إطار هذه المصالحة، ترتكب خيانة كبيرة للشعب العراقى، الذى فقد فى ظل هذا النظام ثرواته ودماء الملايين من أبنائه وحرياته وكرامته، وتحول من شعب عزيز ـ على رأس أكثر الشعوب العربية ثروة وقوة عسكرية وهيبة دولية، إلى شعب فقير يعانى من الحصار الدولى الذى يعتصر قوته البشرية والاقتصادية، ويخضع لتفتيش دولى على مرافقه العسكرية، ومراقبة لاتهن ولاتكل على تسليحه، وتدخل مستمر فى شئونه الداخلية على نحو لم تتعرض له دولة عربية فى تاريخ العرب الحديث.

اكتوبر فى ١٩٩٤/٩/٢٥

فى الأصل

تحت عنوان

«نزاع النظام العراقي الطويلة يجب بترها»

عندما انتهت حرب تحرير الكويت بهزيمة النظام العراقى فيما أسماه «أم المعارك»، لم يكن أحد على ظهر هذه الأرض يتوقع، أو حتى يتصور، استمرار النظام العراقى جاثما على صدر الشعب العراقى! لسبب بسيط هو أن السوابق التاريخية فى جميع الحروب التى خاضتها الشعوب على مساحة العالم أجمع، لم تسجل استمرار نظام سياسى فى الحكم رغم إرادة شعبه بعد هزيمته هزيمة منكرة كما حدث للنظام العراقى!

ففى أوائل القرن التاسع عشر عندما هزم نابليون على يد الحلفاء، انتهى نظامه إلى الأبد، وعانى نابليون من الأسر حتى مات. وفى نهاية الحرب العالمية الأولى اختفت من الوجود الأسر التى كانت تحكم الامبراطوريات الأربع التى كانت تهيمن على عالم ما قبل الحرب، وهى أسرة الهابسبرج فى النمسا والمجر، وأسرة الهوهنزلرن فى المانيا، وأسرة رومانوف فى روسيا القيصرية، وآل عثمان فى تركيا. وكذلك كان الحال فى نهاية الحرب العالمية الثانية، فقد انتحر هتلر عقب هزيمة ألمانيا، وقتل الشعب الايطالى موسولينى عقب هزيمة إيطاليا. واستمر ذلك فى كل الحروب التى أعقبت الحرب العالمية الثانية.

ولكن الأمر اختلف فى حالة أسرة صدام حسين التى تحكم العراق! فبعد أن فشل فى ايجاد دولة تأويه بعد الهزيمة، قرر البقاء جاثما على صدر الشعب العراقى، واخترع أكذوبة انتصاره فى أم المعارك، رغم أنها أصبحت - بحق - أم الهزائم! وأقنع بها الدول العربية التى كانت تؤيده وتسانده فى غزوه الاجرامى للكويت، وأخذ يتصرف على أساس أنها قائد منتصر وليس قائدا لقى هزيمة مخزية فى حرب سعى إليها باصرار وعناد لم يسبق لهما مثيل فى التاريخ.

فى ذلك الحين كتبتُ فى جريدة الوفد أصف هذه التصرفات بأنها تصرفات زعيم عصابة وليس رجل دولة! وكان مقالى تحت عنوان:

«العصابة التى تحكم بغداد بالحديد والنار»! وفيه قلت: «كان فى وسع صدام حسين، لو كان يملك فى نفسه ذرة من الكرامة، أو نسمة من الوطنية والقومية والعروبة، أن يخرج من الحرب بعد الهزيمة كما يخرج جواد عربى أصيل بذل كل جهده وخسر، وأن يعلن للشعب العراقى استقالته من منصبه، ويترك له الحرية لاختيار من يقوده ويخرجه من محنته الدامية التى خلفها وراءه. ولكن طبيعته الإجرامية تغلبت على صفات الحكم التى من المفروض أنه اكتسبها طوال مدة حكمه، وإذا برئيس العصابة يحاول استعادة سيطرته على شعبه، ويدافع عن بقائه فى الحكم باستماته، رغم أنه يعرف أنه لايوجد فى العالم المتمدن نظام حكم يفكر فى التعاون معه أو إقامة علاقات معه، أو حتى مساعدته على الخروج بالعراق من محنته»!.

ومنذ ذلك الحين أصبح استمرار هذا النظام جاثما على صدر الشعب العراقى مرهونا باعتراف العالم به! وأكثر من ذلك وأخطر أصبح تصديق الشعب العراقى لمزاعم هذا النظام عن انتصاره فى «أم المعارك» مرهونا بهذا الاعتراف من العالم به وقبول التعاون معه! فإذا نجح فى حمل العالم على هذا الاعتراف أمكنه أن يعلن من فوق أكبر منبر فى بغداد أنه انتصر فى «أم المعارك»، وأنه يستحق أن يحصل من الشعب العراقى على ما يستحق من تقدير!.

ومن المعروف أن هذا الاعتراف من العالم بصدام حسين يتمثل فى أمرين: الأول، انهاء العقوبات الاقتصادية الشاملة المفروضة على العراق من قبل مجلس الأمن والواردة فى قرار المجلس رقم ٦٨٧ فى ابريل عام ١٩٩١. والثانى، المصالحة العربية التى تغض الطرف عن الجرائم التى ارتكبها النظام العراقى فى حق الأمة العربية، بحرب الثمانى سنوات مع ايران أولا، ثم بغزوه البربرى للكويت ثانيا، وما ترتب عليهما من نفقات باهظة كلفت الأمة العربية مئات المليارات من الدولارات، كانت جديرة لو

وجهت للتنمية العربية أن تنقل الأمة العربية إلى مصاف الأمم العظمى - واعتبار هذه الجرائم كأن لم تكن، وعودة الزعماء العرب إلى تبادل القبلات والاحضان مع الزعيم العراقى المنتصر، والجلوس فى انتظار كارثة جديدة يصيب بها النظام العراقى الأمة العربية مرة أخرى كما عودها دائما!.

ولقد كانت وسيلة النظام العراقى الأساسية لتحقيق هذه الأغراض، هى السيطرة على وسائل الاعلام. وحين نقول وسائل الاعلام لانقصد بها وسائل الاعلام العراقية وحدها، وإنما نقصد وسائل الاعلام فى خارج العراق أيضا!.

فالنظام العراقى، بعد إقامته للدولة المباحثية، يعتبر الاعلام الداخلى أداته الرئيسية للسيطرة على الرأى العام فى الداخل، وتوجيهه الوجهة التى يريدها، وتزييف كل ما يريد تزييفه. فعن طريق الاعلام يستطيع تصوير الدكتاتورية فى شكل ديمقراطية! والهزائم فى شكل انتصارات! والسلبيات فى شكل ايجابيات! ويستطيع تعبئة الجماهير حوله بالكذب والتضليل وقلب الحقائق، وصياغة رأى عام حسب الطلب، وعزل الشعب عزلة تامة عن حقائق العصر والعالم، وبرمجته كما تبرمج الآلات الصماء، وتغيير معتقداته وفقا لما يراه متفقا مع مصلحته، واخفاء كل الجرائم والمنكرات التى يرتكبها فلا يدرى عنها الشعب شيئا!.

ولكن الاعلام العراقى الداخلى وحده لايكفى الا للأغراض الداخلية وحدها، ولايصلح للتأثير الخارجى، نظرا لطبيعته الخاصة المتمثلة فى سيطرة النظام السياسى عليه، وانعدام الحرية فيه، واتخاذه صفة النشرة الرسمية، ومن هنا فإن النظام العراقى يحتاج دائما للتأثير فى الخارج على صحف غير عراقية يمارس من خلالها توجيه الرأى العام للشعوب الأخرى لصالحه، والتأثير عليه، لكى يضغط من خلاله على حكوماته لتتخذ من القرارات ما يتفق مع ما يريد، وتتبنى قضاياه.

والنظام العراقى فى ذلك لايبخل بمال، فهو يدفع بسخاء ويستأجر أكثر الصحفيين دناءة وخسة وانحطاطا، افتراضا منه بأنه يؤسس جريدة كاملة المرافق والتحرير بأرخص التكاليف! ويخصص لذلك الميزانيات الضخمة التى تكفى لشراء مجموعات كبيرة من الصحف فى مصر والعالم العربى والخارجى، وهو يعلم أنه الرابح فى النهاية.

وعلى سبيل المثال، فقد رأينا فى حرب الخليج، كيف زار ممثلو النظام العراقى العديد من رؤساء تحرير الصحف فى البلاد العربية المختلفة لشرائهم، وتحويل صحافتهم «الوطنية اسما» إلى صحف «عراقية فعليا!».

فعندما كنت فى زيارة للمغرب منذ عامين، حاولت أن أعرف سر التناقض بين موقف الحكومة المغربية المعادية لغزو الكويت والمشتركة بقواتها فى حرب تحرير الكويت، وموقف الشعب المغربى الذى تؤيد صحافته النظام العراقى! وعلمت من سياسى كبير أن ممثلى النظام العراقى زاروا الكثير من رؤساء تحرير الصحف المعارضة قبل الغزو، وقاموا باللازم! وتلت هذه الزيارات موجة من التأييد للنظام العراقى على نحو سبب الاحراج الشديد للحكومة المغربية.

وفى مصر حدث ذلك أيضا، ولكن على نطاق ضيق، بسبب خصوصية النظام المصرى، وخصوصية الشعب المصرى، وانفعال الشعب المصرى بالغزو العراقى الغاشم، وادانته له على نحو كان يتسابق مع النظام المصرى فى تأييد الكويت، بالاضافة إلى قرب الكويت من مصر، والصلة الوثيقة التى تربط بين شعبها والشعب المصرى، والمصالح المشتركة بينهما.

وقد كانت هذه الأغلبية الشعبية العارمة، المؤيدة للرئيس محمد حسنى مبارك، هى السبب فى تسامح الحكومة المصرية مع الصحف التى ساندت الجيش العراقى ضد الجيش المصرى وساندت النظام العراقى ضد النظام

المصرى! فلم نسمع عن تحقيقات أجريت مع هذه الصحف، رغم أن قانون الطوارئ وحالة الحرب كانت تبيح ذلك وتجيزه. وإن كان من المؤكد أن ذلك قد سبب متاعب للحكومة المصرية فى تعاملها مع الأزمة، لأن الأموال العراقية، امتدت لتأثير المظاهرات فى جامعة القاهرة، وغيرها من الجامعات، لتسجلها الكاميرات العراقية، وتتاجر بها فى صراعها القاتل ضد قوات التحرير.

الانفاق العراقى فى الخارج على وسائل الاعلام وشراء الصحف - اذن - هو ذراع النظام العراقى ألطويلة للتأثير على الرأى العام فى الشعوب التى تربطها بالنظام العراقى مصالح، والتأثير من خلاله على الحكومات ذاتها وعلى الهيئات التشريعية. ويمكن بواسطته التأثير فى نتائج الانتخابات والاستفتاءات فى بلد كمصر، لارتباط الصحف بالأحزاب، وحق هذه الأحزاب فى اصدار ما تشاء من صحف، وعدم وجود رقابة فعلية على المادة الصحفية التى تقدمها هذه الصحف وتحليلها والتحقق مما إذا كانت تعبر عن مبادئ هذه الأحزاب واتجاهاتها السياسية، أو تعبر عن مبادئ النظام العراقى واتجاهاته السياسية! ثم إن الصحافة المصرية ذات أهمية خاصة يتجاوز تأثيرها حدود مصر إلى البلاد العربية الأخرى على مستوى الوطن العربى.

ومن هنا أزمة النظام الحزبى فى مصر، وأزمة الصحافة الحزبية! فعندما اختار شعبنا التعددية الحزبية طريقا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لم يخطر بباله أن تتحول بعض هذه الأحزاب من خدمة المصالح المصرية إلى خدمة المصالح العراقية أو غيرها من المصالح غير المصرية، وأن تكون مثل هذه الأحزاب بمثابة حصان طروادة تختبئ فيها المصالح العراقية وغيرها لغزو مصر من الداخل! كذلك كان الظن أن تكون هذه الأحزاب إثراء لحياتنا الديمقراطية وليس إفسادا لحياتنا الديمقراطية!.

لذلك عندما اشترى النظام العراقى جريدة الأحرار، واستأجر لتحريرها عصابة داعرة من صحفيى الدرجة الثالثة عرفت بتاريخها الاسود المشبوه فى العمالة والارتزاق، وحولها من جريدة تنطق باسم حزب الأحرار إلى جريدة تنطق باسم النظام العراقى وتعبر عن مصالحه، شعرت بالخطر، وكتبت مقالىَّ الأول والثانى عن «أحزاب الأنابيب بين حرفة التجارة وحرفة السياسة» اللذين فضحت فيهما الصفقة الجديدة، وطالبت باتخاذ اجراءات حاسمة لبتر ذراع النظام العراقىْ الطويلة.. اجراءات تضمن تعبير الصحف المصرية عن المصالح المصرية وحدها وعن برامج الأحزاب التى تصدرها، ولا تعبر عن المصالح العراقية.

وهو ما طار له صواب مجموعة العملاء التى تدير الصحيفة، فكالت لى من بذاءاتها وسخاتها ما لم يسبق له مثيل فى تاريخ الصحافة المصرية وما تناول شخصى وأسرتى! ولكن مقالاتى كانت بمثابة بلاغ لنيابة أمن الدولة وللمجلس الأعلى للصحافة، المنوط به تنقية الصحافة المصرية من القاذورات وألوان العمالة: فكان تحرك نيابة أمن الدولة مؤخرا - الذى لا أريد أن أتعرض له بأى تعليق - والذى أسفر عن اخلاء سبيل رئيس تحرير الأحرار بضمان مالى قدره خمسة آلاف جنيه. كما كان تحرك المجلس الأعلى للصحافة لمواصلة علاجه لمثل هذه السلبيات فى ممارساتنا الصحفية، وقد اتخذ قرارا تاريخيا بأن استمرار الوضع بالشكل الحالى، يمس مصداقية الصحافة المصرية، ويهدد بفقدها المكانة العالية التى تبوأتها على امتداد الوطن العربى كله، ويؤدى إلى أن تفقد مصر ثروة قومية هائلة» . وأوصى بإعمال النصوص القانونية التى تضمن تعبير الصحيفة الحزبية عن آراء الحزب وإلا فقد حقه فى اصدار الجريدة. وفى الجلسة التاريخية التى عقدت ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ أصدر توصيات هامة تضمن إنقاذ مصر من المصير المظلم الذى تنساق إليه بواسطة هذه الصحف العميلة.

وانطلاقا من شعورى العميق بضرورة التصدى لهذا الخطر، وجدت من واجبي توجيه الخطاب التالى للدكتور مصطفى كمال حلمي، رئيس المجلس الأعلى للصحافة، أناشده فيه انقاذ مصر من صحافة العمالة والارتزاق، وهو ما أثبته فى هذا المقال ليكون فى خدمة مؤرخى الصحافة المصرية، ويمضى على النحو الآتى: بعد التحية:

«أرفق مع هذا لسيادتكم بعض أعداد جريدة «الأحرار» اليومية، مع رجاء عقد جلسة عاجلة للمجلس الأعلى للصحافة لمناقشة الآتى:

١» ـ ما ورد بهذه الجريدة خاصا بشخصي، ومدى انطباق آداب الحوار وتقاليد الصحافة النظيفة وقانون الصحافة على المادة المعروضة بهذه الجريدة حول شخصي، وما تحوى من بذاءات وخوض فى الأعراض وأكاذيب جريئة تضع أصحابها تحت طائلة قانون العقوبات.

٢» ـ ما ورد بهذه الجريدة من سياسة عامة، ومدى انطباقها على سياسة الحزب السابقة على تحول جريدته من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية، أو على المبادئ التى قام عليها عند تأليفه.

٣» ـ مصادر تمويل الجريدة قبل تحولها من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية، بالرجوع إلى حسابات الحزب فى البنوك والمصارف، وهل كانت تتيح له اصدار جريدة يومية بدلا من أسبوعية.

٤» ـ حجم توزيع الجريدة وهل يسمح هذا الحجم بالمصاريف والنفقات التى تنفقها بعد تحويلها إلى جريدة يومية.

٥» ـ إذا ثبت خروج الجريدة على آداب الحوار وخوضها فى الأعراض، وتحولها من نقد الأعمال إلى جرح الأشخاص، وإذا ثبت عدم انطباق سياستها الحالية على سياساتها السابقة عندما كانت تصدر أسبوعية، أو على سياسة الحزب التى أعلنها عند إنشائه، وإذا ثبت أن مصادر تمويل الجريدة ليس لها أساس فى ميزانية الحزب قبل تحولها إلى

جريدة يومية، وليس لها رصيد سابق فى البنوك، وأن حجم توزيعها داخل مصر لايسمح لها بالانفاق الحالى، فعندئذ أطالب بإصرار بإلغاء ترخيصها، لأنها تكون قد خرجت على سياسة الحزب وعلى آداب الحوار وعجزت عن إثبات مصادر تمويلها، وبالتالى لم تعد تعبر عن سياسة حزب الأحرار الذى استحق من أجله صدور الترخيص بصدورها.

«واسمحوا لى يا سيادة الرئيس أن أقول إن الاهتمام بهذا الموضوع لايتعلق بشخصى الذى أرادت الجريدة المذكورة تلويثه، وإنما يتعلق بنظافة صحافتنا الحزبية، ويتعلق بضمان تعبيرها عن المصالح المصرية الصميمة التى صدرت من أجلها هذه الصحف، وللحيلولة دون سقوط مثل هذه الصحف فى يد نظم أجنبية تحاول تشغيلها لحسابها الخاص على حساب مصر، وتحويل مصر بذلك إلى لبنان أخرى عندما تحولت صحفها إلى صحف تعمل لحساب نظم عربية وأجنبية على نحو أدى إلى نشوب الحرب الأهلية، ضاعت فيها المصالح الوطنية.

«ولعلى أذكر سيادتكم يا سيادة الرئيس بأنه سبق لحكومتنا أن أقدمت بشجاعة على الغاء ترخيص مجلة «الأسرة العربية» التى كان يصدرها هذا الحزب - حزب الأحرار - عندما اكتشفت أنها تعبر عن سياسة جماعة اسلامية لا شأن لمبادئها بمبادئ حزب الأحرار الذى صدر الترخيص باسمه. كما سبق لها إلغاء ترخيص جريدة «صوت العرب» عندما تبين لها مخالفة سياستها لأسباب ترخيصها، وتهديد هذه السياسة للمصالح المصرية وعلاقاتها بالدولة الصديقة.»

«لقد اختار نظامنا السياسى تحت قيادة رئيسنا المحبوب محمد حسنى مبارك الديمقراطية طريقا ثابتا له، ولكن هذا الاختيار لا يعنى أن تحمى الديمقراطية نفسها، لأنه فى أعتى الدول الديمقراطية فى العالم فإن نظمها

السياسية تقوم بهذه الحماية، لأن التقاعس عن هذه الحماية يعنى الفوضى التى تؤدى إلى الفاشية فى النهاية وضياع الديمقراطية وسقوط النظم ذاتها كنتيجة حتمية.

«الديمقراطية المسئولة - إذن - يا سيادة الرئيس هى صمام الأمان لبلدنا حتى لايصبح نهبا لنظم خارجية تتحكم فى مقدراته عن طريق التأثير على الرأى العام فى بلادنا من خلال بعض الصحف الحزبية التى تعبر عن كل شئ الا عن سياسة الأحزاب التى تصدرها!!»

وقد أحيل هذا الخطاب بالفعل إلى لجنة شئون الصحافة والصحفيين باعتبارها اللجنة المنوط بها فحص هذه القضايا، والتى أسند إليها المجلس الأعلى للصحافة فى اجتماعه الأخير «دراسة الوضع بالنسبة للصحف القائمة حاليا فى ضوء ما أثير من مناقشات اللجنة».

ومعنى هذا الكلام هو أن مصر تمر بمرحلة تحول هامة فى تاريخها، فإما أن تترك صحافتها الحزبية متاعا وغنيمة للنظم السياسية الأجنبية تتحكم من خلالها فى مصير هذا البلد، وتمزق شعبه وفقا للأنموذج اللبنانى، وتحول حياتنا الحزبية من نعمة وبركة لمصر إلى نقمة وكارثة على مصر - وإما أن تحمى الديمقراطية الحقيقية من العملاء والمرتزقة الذين يتشدقون باسم الديمقراطية بينما هم يخربونها في الخفاء!

زمة بينى بين حـــز. حـــر ر!

أخشى أن المواجهة التى عقدتها (جريدة الوفد) الغراء يوم الأربعاء الماضى على صفحة (الأسبوع السياسى)، لم تكشف أبعاد الأزمة التى وقعت بينى وبين (حزب الأحرار) بقدر ماأحاطتها بمزيد من الغموض! ولما كانت هذه الأزمة قد دارت رحاها أصلاً على صفحات جريدة (الأهرام) ومجلة (أكتوبر)، وقد لا يكون قارئ الوفد من قرائهما، ونظراً لما ترتب على هذه الأزمة من تداعيات، فقد رأيت طرح حقائق الأزمة أمام قارئ (الوفد)، الذى هو فى الوقت نفسه قارئ مقالاتى ككاتب فى جريدة (الوفد)، انصافاً للحقيقة التى يجب أن تكون رائدنا جميعاً.

فلقد دهشت عندما نسب السيد مصطفى كامل مراد رئيس (حزب

الوفد في ١٩٩٤/٩/٢٦

الأحرار) سبب الأزمة إلى ما زعمه من أنى «حاقد»!ـ وهو ما نشرته صفحة (الأسبوع السياسى) عنواناً لكلامه. ولم يفسر سبباً واحداً لهذا الحقد الذى زعمه، فلست رئيس حزب منافس لحزبه، ولا أصدر جريدة منافسة لجريدته، كما أنى عضو فى (مجلس الشورى) الذى هو عضو فيه، ولم يسبق أن دارت بيننا معركة سياسية حادة أو هادئة على صفحات الصحف أو فى (مجلس الشورى) إلا فيما يتعلق بالخلاف المشروع فى الرأى، والنقد الذى يلتزم بحدود (أدب الحوار).

ولكن الأزمة نشبت عندما لا حظت ـ ككاتب سياسى ـ أن السيد رئيس حزب الأحرار، قلب جريدته من جريدة (أسبوعية) إلى جريدة (يومية)، واختار لها رئيس تحرير له سمعة خاصة، سبق أن طرد من جريدة (مصر اليوم) التى أصدرها (حزب الأمة)، ثم طرد من جريدة (مصر الفتاة)! وقد تلا تحول الجريدة إلى جريدة يومية انقلاب سياستها رأساً على عقب، فبعد أن كانت تعبر عن (سياسة مصرية) تحت رئاسة تحرير السيد وحيد غازى، أصبحت تعبر عن (مصالح عراقية بحتة)! ثم دخلت فى دور خطير عندما أخذت تعكس الصراع العراقى الكويتى لصالح النظام العراقى، فكتب رئيس تحريرها الجديد عدة مقالات كاذبة ومضللة يفترى فيها الكذب على أمير دولة تربط مصر بها علاقات طيبة ومصالح اقتصادية كبيرة، وهى (دولة الكويت)، ويتهمه بأنه واقع تحت حراسة خبير أمن اسرائيلى، فى الوقت الذى كان يقوم فيه بتبييض صفحة النظام العراقى الفاشى عن طريق عقد لقاءات عديدة مع أقطاب (النظام) وممثليه فى مصر!

وعندئذ شعرت بالخطر، فإذا نحن تركنا الصحافة (الحزبية) سلعة تشتريها (النظم العربية) المجاورة وغير المجاورة، فإن ذلك لن يؤثر فقط على مصداقية هذه الصحافة أمام (الرأى العالمى)، ويشكك فى تعبيرها عن (الرأى العام المصرى)، وإنما سوف يحول مصر إلى لبنان أخرى عندما

أصبحت صحفها تنتمى (لنظم عربية) تتحدث باسمها بدلاً من أن تتحدث باسم لبنان، وتعكس اتجاهاتها التى قد تكون مضادة للمصالح اللبنانية، وترتب على ذلك قيام (الحرب الأهلية اللبنانية).

هذا الخطر هو الذى دعانى إلى كتابة مقالى: «أحزاب الأنابيب بين حرفة التجارة وحرفة السياسة»، الذى نددت فيه بهذا الانقلاب غير الوطنى لحزب من المفروض فيه أن يعبر عن (المصالح المصرية) ولا يبيع نفسه (للنظام العراقى)، ومن المفروض فيه أيضاً أن يهاجم (النظم المعادية لمصر) وليس العمل لحساب (نظم معادية لمصر!).

وسرعان ما تعرضت لحملة من رئيس تحرير الجريدة تجاوزت كل حد فى البذاءة والهبوط والافتراء والخوض فى الأعراض، لم يشهدها تاريخ الصحافة المصرية منذ نشأتها، ومما يمكن تصنيف هذه الجريدة معه بدون أية مبالغة بأنها (أقذر) صحيفة شهدها تاريخ مصر الطويل!

وقد هالنى هذا الانحدار الجرئ الذى ما كان ممكناً حدوثه بدون (التمويل العراقى)، الأمر الذى دعانى إلى كتابة مقالى الثانى: «من يحمى شعب مصر من الفساد الحزبى»، فجرت فيه قضية (حزب الأحرار)، كحزب بلا مبادئ ثابتة منذ ظهوره، وبلا جماهير أيضاً. واستعنت بالتقرير (الاستراتيجى) الذى يصدر عن (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) بالأهرام سنوياً، الذى أثبت على مدار أعداده السنوية، أنه حزب بلا كوادر وبلا قيادات وبلا صحف تعبر عنه وبلا سياسة ثابتة تصدر عنه، الأمر الذى يجعله أنموذجاً انتهازياً فريداً فى تاريخ الحياة الحزبية! وأكثر من ذلك أثبت متاجرة هذا الحزب بالصحف التى يصدرها والتى لا تعبر ـ كما وصفها تقرير ١٩٩٠ ـ رغم تعددها عن موقف متسق للحزب من القضايا المختلفة، فكل من هذه الصحف لها خطها المستقل! وضربت المثل بمجلة «الأسرة العربية» التى باعها الحزب لجماعة (اسلامية) واضطرت السلطات

إلى إيقاف صدورها لأنها خالفت شروط الاصدار وهى التعبير عن (حزب الأحرار).

كان هذا المقال بمثابة بلاغ (لنيابة أمن الدولة) وللجهات المسئولة عن نظافة الصحافة المصرية والحيلولة دون انحرافها، وعلى رأسها (المجلس الأعلى للصحافة). وقد تحركت نيابة أمن الدولة بالفعل، وقامت بتحقيق مع رئيس تحرير الجريدة كانت نتيجته الإفراج عنه بخمسة آلاف جنيه!

ولكن هذا التحقيق أثبت أنه كان فرزاً دقيقاً لأصحاب الرأى الحر فى الصحافة الوطنية الشريفة، من المتاجرين (بالدين والديموقراطية!) فلم يكن انحراف جريدة (الأحرار) أمراً خافياً عن أحد، ولم تكن سمعة رئيس تحريرها العميل للنظام العراقى مجهولة من أحد، ولم يكن الوحل الذى تمرغت فيه الصحيفة وهى تهاجمنى على حساب (ميثاق الشرف الصحفى) وعلى حساب كرامة الصحافة المصرية وشرفها بخاف على أحد، ولكنا رأينا أكبر عملية تضليل تقودها الصحافة المتحالفة مع الصحيفة الساقطة، تشترك فيها المنظمات التى تزعم دفاعها عن حقوق الإنسان، تحاول أن تجعل من قضية العمالة قضية (حرية رأى!) ومن تحقيق نيابة أمن الدولة مع رئيس تحرير الأحرار وإفراجها عنه بكفالة ضخمة مؤامرة من النظام السياسى «للإطاحه بالأصوات الحرة»! وإذا بالصحفى العميل، يعد له مؤتمر صحفى يتحدث فيه عن تلفيق نيابة أمن الدولة لاتهامات ضده ـ إلى غير ذلك من مظاهر مشبوهة تنذر بشر مستطير يحيق بهذا الهامش من الديموقراطية الذى نريد له جميعاً أن يتسع ولا يتقلص، وأن يزيد ولا ينقص.

ذلك أن التاريخ قد أثبت أن (الديموقراطية السليمة) وحدها هى التى تعيش، وأن (الديموقراطية المريضة) مصيرها الحتمى إلى الفناء. فلقد كانت فى مصر ديموقراطية أقامها (دستور ١٩٢٣)، ولكن هذه

الديموقراطية كانت ديموقراطية مريضة سمحت (للملك فؤاد) بإقالة (مصطفى النحاس) مرة، وسمحت لابنه (الملك فاروق) بإقالته ثلاث مرات! ـ أى أن (حزب الأغلبية) الساحقة أقيل من الحكم (أربع مرات) فى أقل من اثنين وعشرين عاماً (١٩يونية ١٩٣٠، ٣٠ديسمبر ١٩٣٧، و٨أكتوبر ١٩٤٤، و٢٧ يناير ١٩٥٢).

وقد أتاح هذا للجيش الفرصة للإنقلاب على الحكم باسم (الدستور)، ثم الانقلاب على (الدستور) نفسه، وإقامة نظام زعم فيه أنه يحقق (الديموقراطية الاجتماعية) التى لا تقوم بغيرها (ديموقراطية سياسية!) ولكن هذه (الديموقراطية المريضة) أثبتت عجزها عن حماية البلد، فمنيت بالهزائم العسكرية، وخرج الاحتلال (البريطانى) ليدخل الاحتلال (الاسرائيلى)! وشهدت مصر من القلاقل السياسية ما انتهى باغتيال رئيس الدولة وسط عرينه يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١، وانقلبت مصر إلى (العهد الحالى) الذى سمح (بالتعددية) الحزبية بديلاً (للتنظيم السياسى الواحد)، وسمح لهذه الأحزاب بإصدار صحف تعبر عن رأيها وتدافع عن مبادئها وبرامجها.

فإذا تحولت بعض الأحزاب إلى أحزاب عميلة لبعض (النظم العربية)، وتحولت صحفها إلى صحف تعبر عن مصالح هذه النظم بدلاً من أن تعبر عن المصالح الوطنية المصرية، فإن هذا يصبح بمثابة السوس الذى ينخر بطيئاً فى عظام هذه الديموقراطية فلا تلبث أن تتقوض وتسقط.

(الديموقراطية السليمة) ـ إذن ـ هى أمل مصر الوحيد للخروج من مأزقها الحالى إلى مستقبل أفضل، ولاتتحقق مثل هذه الديموقراطية السليمة إذا غاب وعى بعض الأحزاب السياسية فلجأت إلى بيع صحفها للنظم العربية المجاورة، وإذا غاب وعى بعض القوى السياسية فعمدت بدافع من المعارضة (للنظام السياسى)، إلى إعلان تأييدها ومساندتها لهذا الانحراف

السياسى الخطير، وإذا هى زيفت الحقائق فجعلت من العملاء أبطالاً وطنيين، وصورت حرية العمالة فى شكل حرية رأى، وزورت حياتنا الحزبية والصحفية على نحو لم يسبق له مثيل!

فلم يكن رئيس تحرير (الأحرار) قبل تعيينه عضواً فى (حزب الأحرار)، ولم يكن قطباً من أقطابه، ولم يعرف عنه انتماء لغير (السيد) الذى يستأجره، فقد خدم أولاً فى (حزب الأمة) ورئيسه الشيخ الصباحى، ثم انتقل لخدمة (حزب مصر الفتاة)، وانتقل للخدمة فى حزب الأحرار! - وهو تاريخ خدمة ليس له مثيل فى تاريخ صحفى! ولذلك عندما تجعل بعض القوى السياسية المعارضة للنظام السياسى من مثل هذا الأنموذج المشوه بطلاً من أبطال حرية الرأى، فإنها تخون مبادئها وتعلن افلاسها الفكرى والسياسى، وتظهر استخفافاً بالعمل السياسى لا تظهره القوى السياسية الجادة.

ومن هنا كان على أن ألجأ إلى الجهة المسئولة عن الصحافة فى مصر وهى المجلس الأعلى للصحافة، أطلب منه إلغاء ترخيص جريدة الأحرار، بناء على أنها لم تعد تعبر عن حزب الأحرار وإنما تعبر عن نظام عربى معاد لمصر. وهو ما يخالف قانون تنظيم الصحافة ويهدد حياتنا الديموقراطية، لأن الديموقراطية لاتحمى نفسها وإنما تحميها النظم السياسية الديموقراطية فى شتى أنحاء العالم الحر.

وكان فى ذهنى وأنا أكتب هذا الكلام (تجربة الوفد) قبل (ثورة يوليو). فقد كان الوفد صاحب أكبر (أغلبية جماهيرية) شهدها تاريخ مصر المعاصر، ولم يشكك أحد أبداً فى تأييد الجماهير له على اختلاف طبقاتها، ولكن امكانيات هذه الجماهير فى وجه قوى القصر الأوتوقراطية الباغية عجزت فى كل مرة أقيل فيها الوفد عن اعادته بالقوة إلى الحكم بطريق (الثورة الشعبية). وقد كان فى وسع الوفد وهو فى الحكم اتخاذ خطوات تحد

من (سلطة القصر) فى التدخل والاقالة، وهو ما كانت تدعوه إليها الجماهير الوفدية الغفيرة، ولكن تمسك الوفد بالدستور وحرفيته أدى فى النهاية إلى ضياع (الدستور!).

وهذا ما عبر عنه (الصحفى الوفدى الكبير محمد التابعى) فى عام ١٩٣٧ ، عندما أخذت (مؤامرات القصر) ضد (الحياة الدستورية) تنذر بإقالة جديدة للوفد، فقد طلب من (مصطفى النحاس) التصدى لهذه الدسائس والمؤامرات قبل أن يضيع الدستور وتتحكم الأقلية فى الأغلبية!

أقول: كان من الضرورى على أن ألجأ إلى (المجلس الأعلى للصحافة) أدعوه إلى إعمال القوانين المنظمة للصحافة، وعلى رأسها (المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٧) الذى اعترف بحق (الأحزاب) فى إصدار صحيفة أو أكثر، «للتعبير عن آراء الحزب، فإذا انتفى ذلك فقد الحق أساسه».

وقد قلت فى خطابى لرئيس المجلس الأعلى للصحافة إن الأمر لايتعلق بشخصى، «وإنما يتعلق بنظافة صحافتنا الحزبية، ويتعلق بضمان تعبيرها عن (المصالح المصرية الصميمة) التى صدرت من أجلها هذه الصحف، وللحيلولة دون سقوط مثل هذه الصحف فى يد (نظم أجنبية) تحاول تشغيلها لحسابها الخاص على حساب مصر، وتحويل مصر بذلك إلى لبنان أخرى عندما تحولت صحفها إلى صحف تعمل لحساب نظم عربية وأجنبية على نحو أدى إلى نشوب الحرب الأهلية، ضاعت فيها المصالح الوطنية.

هذه ـ إذن ـ هى حقيقة الأزمة بينى وبين (حزب الأحرار)، من واقع حقائقها ووثائقها، ويظهر منها أنها ليست أزمة حقد كما زعم رئيس حزب الأحرار، وإنما هى أزمة أمانة حزب، ونظافة صحافة حزبية تباع علنا على رءوس الأشهاد لنظم أجنبية بينها وبين مصر خصومة وعداء.

منظمات حقوق إنسان.. لنحر!

«الطوبجى الأعمى» هو المثل الذى اختاره شعبنا العتيق ليعبر به عن المدفعى الذى يريد أن يدمر هدفا معاديا فيدمر عدة أهداف صديقة! وهو يطبقه على حالة صاحب النية الطيبة الغشيم الذى يريد أن يقضى على الشر فيقضى على الخير لأنه لايحسن التصويب نحو الهدف!

وهذا المثل ينطبق بدرجة كبيرة على منظمات حقوق الإنسان إذا أحسنا الظن بأغراضها ونشأتها، وإذا صدقنا أنها تنبع من رغبة حقيقية غير مزيفة فى مقاومة اعتداءات الدول على حقوق الإنسان. وهو لا ينطبق إذا أسأنا بها الظن واعتبرناها أدوات فى يد الولايات المتحدة الأمريكية، تتيح لها التدخل فى الشئون الداخلية للدول، والتحكم فى المساعدات التى تقدمها إليها، واتخاذها ذريعة لضربها عند اللزوم!.

اكتوبر فى ٢/١٠/١٩٩٤

وسواء كانت منظمات حقوق الإنسان مكونة من الطوبجية العميان الذين يصوبون كيفما اتفق، أو كانت مكونة من أدوات للولايات المتحدة، فإن النتيجة واحدة وهى أنها تسيء إلى الأنظمة الوطنية التى تهاجمها، وتفتح الباب للتدخل الأجنبى فى شئون الأوطان التى تنتمى إليها.

ولست أدرى حقيقة، هل كان هذا العدد من منظمات حقوق الإنسان يعيش فى مصر أثناء (عصر عبدالناصر)، أى عندما كان لديها الكثير لتسجله من انتهاكات لحقوق الإنسان، أو أنها تأسست فى (العصر الديمقراطى لمحمد حسنى مبارك) عندما انفتح الباب على مصراعيه لكل من هب ودب ليهاجم النظام بالحق أو بالباطل، وليفترى عليه كما يشاء؟.

ولكن الذى أعرفه ويعرفه كل فرد يعيش فى هذا الوطن، هو أن نظام مبارك الديموقراطى، الذى يوفر الأمن لكل مواطن شريف لكى يعمل وينتج ويفكر دون تدخل فى شئونه من قبل الدولة، هو نفسه النظام الذى لا تفتأ منظمات حقوق الإنسان تتهمه بالدكتاتورية وانتهاك حقوق الإنسان!

وهذا هو ما أصبح مثار سخرية أبناء شعبنا الذين أصبحوا يتساءلون: أين كانت هذه المنظمات فى عهد حمزة البسيونى، وصلاح نصر وزبانية التعذيب فى السجن الحربى، وسجن مصر وليمان طرة ومعتقل القلعة وسجن جناح وليمان أبو زعبل وسجن المحاريق بالواحات، وسجن القناطر الخيرية؟

ثم يضحك المواطنون كثيرا عندما يعرفون أن الذين يوجهون ويشرفون على هذه المنظمات التى تدافع عن حقوق الإنسان، هم أنفسهم الذين كانوا يديرون أو يشرفون على السجن الحربى وليمان طرة وليمان أبوزعبل وسجن جناح وسجن القناطر الخيرية وغيره من السجون!.

هذه المنظمات لها شبكة واسعة جداً من الاتصالات بالمنظمات الأخرى فى العالم، تتيح لها تحريكها كما تشاء إلى مهاجمة النظام المصرى

والعزف معها فى منظومة واحدة تندد بهذا النظام، بغرض شل يده عن التعامل مع المنحرفين والخارجين على القانون، وتصويرهم فى صورة شهداء مجنى عليهم!

وهى التى تغذى منظمة العفو الدولية (وهى بالمناسبة ليست جهازاً من أجهزة الأمم المتحدة كما يتصور البعض) بما تراه انتهاكاً لحقوق الإنسان فى مصر من قبل الدولة فى تعاملها مع الإرهاب وغيره، فهى تصور لها جماعات الإرهاب التى تقتل أبناء شعبنا وتزرع المتفجرات فى شوارع بلدنا، فى صورة «جماعات معارضة مسلحة»! أو «جماعات إسلامية متطرفة»! وليست جماعات للإبادة والقتل. ولذلك تطلق على الإرهابيين اسم «مقاتلين»، كما لو كان هناك نزاع مسلح يقف الإرهابيون طرفاً فيه!

وخطورة منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان أنها منظمات تتلقى! ولا تتحرى صحة ما تتلقى! كما أن تقاريرها تتناول حوادث فردية دون أن تربط بينها وبين سياسات الدول التى تندد بها والمرتبطة باحترام حقوق الإنسان. بمعنى أنها لا تفرق بين حادثة فردية أبلغت بها وقعت فى نظام فاشى مثل نظام صدام حسين أو غيره من الأنظمة التى تذيق شعبها النكال، ومثل هذه الحادثة فى نظام ديموقراطى يحترم حقوق الإنسان مثل نظام مبارك! فتقاريرها لا تعتمد على دراسة شاملة لسياسات الدول فى جميع المجالات.

وهو ما يجعل من هذه التقارير تقارير مضللة لا تصور الوضع الديموقراطى فى البلاد التى تتناولها التصوير الصحيح، كما تسىء إلى النظم الديموقراطية التى تتكشف فيها الأشياء جهاراً نهاراً، أكثر مما تسىء إلى النظم الفاشية التى لا تستطيع أن ترى فيها شيئاً لأن كل شىء فيها يتم فى الظلام، وتضع النظم الديموقراطية والنظم الفاشية ـ بذلك ـ على مستوى متكافئ.

وبمعنى آخر أنها تستخدم لابتزاز النظم الديموقراطية من جانب القوى السياسية المعارضة، وهو الشئ الجديد الذى لم يكن موجوداً من قبل! لقد كانت القوى المعارضة فى الماضى قوى وطنية بحتة، بمعنى أنها تستخدم وسائل وطنية بحتة لا تملك غيرها، سواء كانت جماهيرية أو غير جماهيرية. ولكن القوى السياسية المعارضة الحالية أصبحت تتخطى حدود الوطن بسهولة تامة تحت عباءة حقوق الإنسان! فلا تكاد تصطدم بحكومة وطنها حتى تسارع بالاتصال بمنظمات حقوق الإنسان الدولية لتأليبها على حكومة الوطن، معتمدة على أن هذه المنظمات لا تعبأ بالتحقق مما إذا كان ما وصلها له نصيب من الصحة أو ليس له نصيب، أو ما إذا كان يصور حقيقة الوضع أو لا يصور. فهى ـ كما ذكرت فى بداية مقالى ـ كالطوبجى الأعمى الذى يصوب كيفما اتفق فى كل اتجاه دون تمييز! أو هى جزء من الإمبريالية الجديدة التى تغيرت أساليبها فى السيطرة واتخذت أقنعة كثيرة تخدع بها الجماهير!

فنلاحظ أن هذه الإمبريالية الجديدة تتخذ من قضية حقوق الإنسان وسيلة للسيطرة والتحكم، على نحو ما كانت بريطانيا تتخذ من قضية تحرير العبيد فى القرن التاسع عشر، وسيلة للتدخل فى شئون الدول التى تريد احتلالها أو السيطرة عليها!

ومنظمات حقوق الإنسان ـ فى ذلك ـ لا تفترق عن «جمعيات محاربة الرقيق» فى القرن التاسع عشر إلا بفارق واحد فقط، هو أن جمعيات محاربة الرقيق كانت جمعيات وطنية بحتة تخدم مصالح وطنها، ولا صلة لها بأية جماعات خارج أرض الوطن، أما منظمات حقوق الإنسان فهى منظمات تخدم مصالح الجماعات السياسية التى ترتبط بها على حساب مصالح الوطن بل ضد مصالحه!

وعلى سبيل المثال، فعلى الرغم من أن منظمات حقوق الإنسان تعلم جيداً أن التشنيع على حكوماتها فى الخارج، واتهام نظمها السياسية

بالاستبداد والدكتاتورية واضطهاد حقوق الإنسان، يمكن أن يؤثر على سمعتها الدولية وعلى موقف الدول ازاءها، ويتيح للنظام الأمريكي وغيره فرصة الضغط عليها وتهديدها بعدم التعامل وقطع المعونات الاقتصادية والعسكرية وغيرها ـ فإنها تقفز من فوق حكوماتها لترتكب هذه الجريمة التى تقف فى مقام الخيانة العظمى، وتسىء إلى سمعة حكوماتها عمداً كلما صادفت موقفاً ينيلها قضاء هذا الغرض!

والغريب فى ذلك، أنها تعتمد فى ارتكاب هذه الجريمة على ديموقراطية النظام الذى تعيش فى ظله! بمعنى أنها لا تعمل إلا فى ظل نظام ديموقراطى تعلم أنه لن يمسها بأى عقاب مما تذيقه النظم الفاشية والدكتاتورية لمن يرتكب أقل كثيراً مما ارتكبته.

وعلى سبيل المثال، لو كانت هذه المنظمات تعلم أنها تعيش فى نظام شبيه بنظام صدام حسين، من قريب أو من بعيد، لما جرؤت على الاتصال بجهة خارجية لتأليبها على حكوماتها، بل لما قامت أصلا! ولكن هذه المنظمات تستغل ديموقراطية النظام فى مصر، لتتهمه بعدم الديموقراطية والاعتداء عليها وهى آمنة من العقاب!.

ومما كشف هذه المنظمات وفضح أهدافها الحقيقة، وهى أنها لا صلة لها بالديموقراطية من قريب أو من بعيد، موقفها مؤخراً من تحقيقات نيابة أمن الدولة مع رئيس تحرير الأحرار! فعلى الرغم من أنها تعلم أن جوهر تحقيقات النيابة يدور حول اتصال المتهم بنظم فاشية تنعدم فيها الحريات أصلاً، وتمارس أبشع ألوان الاضطهاد ضد مواطنيها، وترتكب أخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان، وعلى الرغم من أن ما فعلته نيابة أمن الدولة، تفعله كل النظم الديموقراطية فى العالم، فإن الضجة التى أثارتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان فى مصر وفى العالم أجمع تشعر القارئ بأن نيابة أمن الدولة كانت تحقق مع بطل من أبطال الحرية، وعلم من أعلام

الديموقراطية فى مصر وعالمنا العربى، وليس مع رئيس تحرير عميل متهم بالاتصال بنظم فاشية معادية لمصر، وقد أفرجت عنه النيابة بكفالة ضخمة بلغت خمسة آلاف جنيه (دفعتها عنه ـ للأسف الشديد ـ نقابة الصحفيين من أقوات الصحفيين الشرفاء!).

وحتى لايتصور القارئ أننى أبالغ، فإنى أنقل هنا ما أوردته جريدة «الشعب»، لسان حال حزب العمل الحليف لحزب الأحرار، حول واقعة التحقيق مع المتهم المذكور. تقول الجريدة:

«وقد حظى ما تعرض له رئيس تحرير الأحرار من ممارسات باهتمام عالمى واسع النطاق (!) حيث تناقلت وكالات الأنباء العالمية أنباء «اختطافه» لحظة بلحظة (هكذا!) كما أجرت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان اتصالات لمعرفة مكان اختطافه (!)، إلا أنها لم تتمكن من معرفة أية معلومات تقود إلى مكان أو سبب هذه المعاملة غير المعهودة مع رئيس تحرير صحيفة يومية تصدر بشكل قانونى فى مصر، وإن كانت تخالف نظام الحكم فى بعض سياساته» (هكذا !).

وبهذه الصياغة غير الأمينة أخفت الجريدة أن هذه الجريدة التى كانت تصدر بشكل قانونى فى مصر، قد فقدت سندها القانونى عندما ابتاعها النظام العراقى وأصبحت تعبر عن سياسته بين يوم وليلة، وأن هذا التغيير لم يحدث سراً وإنما حدث علناً أمام الرأى العام المصرى والعربى والعالمى، وأمام نيابة أمن الدولة وأمام المجلس الأعلى للصحافة وأمام نقابة الصحفيين وأمام مجلس الشعب ومجلس الشورى !

كما أخفت الجريدة ـ التى تدعى الدفاع عن الاسلام ـ ما كتبه رئيس تحرير الجريدة تحت عنوان: «الرجل الذى فقد شرفه» من أحط وأسفل العبارات والأوصاف، وخوضه فى عرضى، وزعمه افتراء أننى طلقت زوجتى أم أولادى، وعينت ابنتى معيدة، وهى لا تستحق! (رغم أنها أولى

دفعتها!) فضلاً عن حشد من القاذورات لم يعرفه تاريخ صحافتنا الشريفة، مما هو مطروح أمام المجلس الأعلى للصحافة.

هذه الجرائم التى ارتكبها رئيس تحرير الأحرار، والتى تعلمها جيداً جريدة الشعب، وتعلمها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، لم تمنعها من اظهار الجزع لمجرد مباشرة نيابة أمن الدولة أبسط اختصاصاتها، وهى التحقيق مع المتهم! فكأنها تريد حماية أعماله من محاسبة القضاء!

والأكثر من ذلك ادعاء اختطافه بواسطة الشرطة المصرية، والمسارعة بإرسال برقيات الاحتجاج العاجلة إلى المنظمات العالمية لحقوق الإنسان تتهم النظام المصرى بخطف صحفى مصرى! وذلك بغرض الاساءة لسمعة النظام.

بل لم تمنع هذه الجرائم التى ارتكبها المتهم، من عمالة وخوض فى الأعراض، جريدة الشعب من ادعاء أن واقعة تحقيق نيابة أمن الدولة مع المتهم ـ مجرد التحقيق ! ـ إنما هى ـ حسب رأيها ـ: «دليل على وجود عمليات تنسيق تستهدف الاطاحة بالأصوات الحرة (!) ومواجهة القوى الوطنية التى تعارض العديد من توجهات السلطات الحاكمة»!

وهو ما يكشف زيف هذه الصحف والأصوات التى تتاجر بالديموقراطية والإسلام، ويكشف مفهومها «للأصوات الحرة»! فالأصوات الحرة فى مفهومها هى الأصوات العميلة التى تعمل لحساب قوى غير مصرية، وهى الأصوات التى تستخدم فى حوارها أقذر ما هو موجود فى قاموس الشتائم من ألفاظ وأوصاف!

ثم تسارع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، لتثبت أنها تقصد بحقوق الإنسان حقوق الإنسان المنحرف! فتتجاهل كافة الظروف السياسية المحيطة بالقضية، كما لو كانت تعيش فى المريخ! وتتجاهل التغيير الفاضح الذى طرأ على سياسة جريدة الأحرار، منذ تولى رئاسة تحريرها المتهم،

وعمله فى خدمة نظام فاشى دموى يسحق حقوق الإنسان العراقى فى كل دقيقة من دقائق اليوم، واتصالاته بالنظم الفاشية فى العراق والسودان التى تطأ حقوق الإنسان بحذائها ولا يهمها إلا قصة الاختطاف المزعوم التى لايصدقها حتى البلهاء، والتى ظهر فيها المخطوف بعد دقائق ــ وليس بعد سنوات ــ من اختطافه، ولم يثبت أن سلطات الدولة قد احتفظت به رهينة تحت يدها لمطالبة النظام العراقى بفدية عنه لتطلق سراحه!

أقول: تسارع المنظمة المصرية لحقوق الإنسان المنحرف، خلال دقائق اختطاف المتهم! لتقود، من خلال شبكة اتصالاتها الواسعة، حملة هجوم ضار ضد النظام المصرى تتهمه باختطاف صحفى مصرى! وتصدر فى اليوم نفسه بياناً من بياناتها، تدين فيه واقعة القبض، وتعتبر هذه الاجراءات القانونية انتهاكاً صارخاً لحريات الرأى والتعبير والصحافة! وترهيباً للمعارضين السياسيين والمشتغلين بالرأى والفكر!

والأدهى من ذلك والأدعى للتأمل، جرأة المنظمة فى إعلان حمايتها للانحراف الصحفى وللدور الذى تقوم به جريدة الأحرار فى خدمة النظام العراقى! ففى بيانها الغريب تبدى «خشيتها من أن تكون الاجراءات التى قامت بها نيابة أمن الدولة، على صلة وثيقة بالدور الذى دأبت صحيفة الأحرار على القيام به منذ أن تولى رئيس تحريرها الجديد رئاسة تحريرها»!

وللقارئ أن يقف مشدوها أمام ما يجرى على ساحتنا السياسية! وأن يتساءل: أى صلة بين هذا الذى يجرى والديموقراطية التى يسمع عنها فى الغرب، التى يتكاتف فيها الجميع: حكومة ومعارضة، ضد الفساد السياسى وضد العمالة، ويرفض أبناء الوطن مهاجمة حكوماتهم فى الخارج والافتراء عليها؟.

فعندما خاضت بريطانيا حرب فوكلاند، وقفت المعارضة إلى جانب الحكومة لحماية ظهر الجيش البريطانى، ولكن عندما خاضت مصر حرب

تحرير الكويت، وقفت جريدة الشعب إلى جانب حكومة الأعداء وأخذت فى طعن الجيش المصرى فى الظهر، وتحطيم معنوياته عن طريق اقناعه بأنه يخوض حرباً ضد الإسلام والمسلمين! مع أنه كان يخوض حرباً ضد البغاة المعتدين الذين أمر الله تعالى بقتالهم فى قوله الكريم: «فقاتلوا التى تبغى حتى تفيء إلى أمر الله».

ولو وقفت المعارضة فى العراق هذا الموقف لمحاها صدام حسين من اللوح! ولو وقفت المعارضة فى بريطانيا فى الحرب ضد حكومتها وضد جيشها لمحاها الشعب البريطانى من اللوح. ولكن فى مصر يتمتع هؤلاء بالبقاء وبرعاية الدولة وبالحرية فى تخريب معتقدات الرأى العام!

وفى مصر أيضاً تتجرأ المنظمة المصرية لحقوق الإنسان على حماية حقوق الإنسان المنحرف! فتظهر خشيتها من أن يكون تحقيق نيابة أمن الدولة على صلة بالدور الذى دأبت صحيفة الأحرار على القيام به فى (عهد رئيس تحريرها الجديد!) وهى تعلم جيداً أن هذا الدور دور عميل فى خدمة نظام فاشى هو النظام العراقى يمتهن حقوق الإنسان منذ توليه الحكم!

وهو ما يعنى أن المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، تريد استباحة مصر للعمالة والارتزاق! وأنها تتاجر بحقوق الإنسان، فتتذكرها فى مصر وتنساها فى العراق والسودان، وفقاً لمتطلبات الحال! فالاتصال بالنظم الفاشية التى تنتهك حقوق الإنسان أمر مباح وتقوم بحمايته، ولكن التحقيق فى أمر هذا الاتصال من قبل الجهة المختصة، وهى نيابة أمن الدولة، أمر مرفوض!

وعن طريق، التضليل، تسارع منظمات أخرى فى الخارج، من خلال المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومن خلال حزب العمل الذى له بدوره شبكة اتصالات واسعة بهذه المنظمات! باصدار بيانات التنديد! فنسمع لأول مرة عن لجنة باسم «لجنة حماية الصحفيين» تتخذ مقرها فى نيويورك ـ ولعلها تحتل غرفة فى السفارة العراقية فى نيويورك! ـ ترسل ببرقيات إلى

الرئيس حسنى مبارك، وعدد كبير من المسئولين الرسميين والشعبيين فى مصر وأمريكا ـ حسب رواية جريدة الأهالى ـ «تعرب فيها عن قلقها من حبس المتهم الذى جرى معه التحقيق بواسطة نيابة أمن الدولة ٢٤ساعة، وتزعم خوفها من أن يكون التحقيق بسبب حقه فى التعبير الذى تحميه المادة الثامنة من ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان! ولم نسمع أبداً عن تنديد صدر عن هذه اللجنة بما يحدث للصحفيين العراقيين على يد صدام حسين! ولعلها لجنة لحماية الصحفيين المنحرفين!

ويتضح من ذلك كله أن نظامنا السياسى لا يواجه معارضة وطنية، وإنما يواجه تكتلاً، أو حلفاً غير مقدس من أحزاب وجماعات منظمة، فاشية فى صميمها وتكوينها، تلعب معه لعبة الديموقراطية، وتحمل رايات الحرية وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، تخدع بها الرأى العام فى حين هى تفعل عكسها تماماً! فهى تحمى الفساد والإرهاب والعمالة وتخريب مصالح الوطن! وتزعم حماية الصحافة ولكنها لا تفرق بين الصحافة الشريفة التى تعمل فى خدمة الوطن، والصحافة العميلة الداعرة التى تعمل فى خدمة أنظمة أخرى خارج أرض الوطن.

وفى الوقت نفسه فإنها أحزاب وجماعات ومنظمات تحمل أسماء مصرية، ولكنها فى حقيقتها دولية! وقد زرعت نفسها فى أرض الوطن، وعلى حسابه، وعلى حساب سمعته، ولا تنتمى فى قليل أو كثير للجماعات الوطنية الخالصة التى أفرزتها (ثورة ١٩١٩) تحت قيادة الوفد، والتى كانت ترفع شعار الاستقلال التام أو الموت الزؤام، والتى كانت تتفق وتختلف ولكنها مصرية!

وكل ذلك يضع نظامنا السياسى فى مفترق طرق: فإما أن يقبل بتدويل الصراع السياسى فى مصر، ويخضع لتحول القوى السياسية المعارضة إلى قوى سياسية دولية تستند إلى قوى خارجية تتعزز بها فى

وجه النظام ـ وهذا يعنى أنه سوف يفقد هيبته ويخسر المعركة بصفة حتمية. وإما أن يقاتل ليحفظ للصراع السياسى صفته الوطنية الخالصة، حماية للشعب المصرى وحماية لنفسه أيضاً، وهذا يعنى أن يتحمل مسئوليته الوطنية كاملة، ويتخلى عن موقفه الدفاعى فى وجه قوى سياسية هزيلة ليس لها جذور فى القاعدة الشعبية ولا تعرف جماهير الشعب بوجودها، ويسحق أى امتداد غير وطنى لأية قوة سياسية تعيش على أرض هذا الوطن!.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

قُــــزَ !

اكتوبر فى ١٩٩٤/١٠/٩

من المحقق أن الدراما السياسية التى تجرى أحداثها على مسرحنا المصرى فى هذه الأيام، تنتمى إلى نوع الكوميديا ولا تنتمى إلى نوع التراچيديا، وأن التاريخ سوف يضحك أمامها طويلاً بدلاً من أن يبكى، لا لسبب إلا لأنها كوميديا تقوم على المفارقة الطريفة حين يكون المشاهدون على علم بحقيقة مايحدث على المسرح، والقائمون بالأدوار لا يعلمون!

وربما كان خير ما يمثل هذا النوع من الكوميديا، تلك المسرحية التى قدمها لينين الرملى بعنوان: «وجهة نظر»، حين كان أبطال الكوميديا من العميان لايعرفون، لأنهم لا يبصرون، فى حين كان المشاهدون يعرفون لأنهم يبصرون! وكان العميان يبالغون فى الخوف من قزم يخاطبهم من فوق كرسى لإيهامهم

بأنهم يخاطبون عملاقاً! فى حين كان المشاهدون يغرقون فى الضحك لأنهم يعرفون الحقيقة التى يجهلها العميان، وهى أنهم يخاطبون قزماً لا حول له ولا قوة!

وهذا هو ما يحدث الآن تماماً على مسرحنا السياسى! فنظامنا السياسى، المصاب بعمى سياسى نرجو أن يبرأ منه قبل فوات الأوان! يبالغ فى الخوف من أحزاب معارضة هزيلة بالغة القزمية، تخاطبه من فوق كرسى لا تؤمن به إلاّ كوسيلة للتسلق، وهو كرسى الديموقراطية وحقوق الإنسان. فى حين جماهير الشعب المصرى تعرف تماماً حجم هذه الأحزاب، وتعرف أنها أحزاب لا قيمة لها ولا تأثير، كما أنها أحزاب بدون أية قواعد شعبية تستند إليها، وإنما تستند إلي اتصالاتها وعلاقاتها الخارجية! ولا تملك من سلاح إلا سلاح «التهويش» تمارسه فى مانشتات حمراء تعلو صحفا لا يقرؤها إلا بضع مئات أو آلاف من شعب يبلغ تعداده ٥٨ مليونا!

ومن هنا عنصر الكوميديا فى هذه الدراما التى تجرى أحداثها على مسرحنا المصرى، حين تشاهد الجماهير المصرية العريضة هذه الأقزام الحزبية التي لم يشهد تاريخ مصر مثيلا لها فى الضعف والهزال والافتقار إلى القواعد الشعبية، ترهب النظام السياسى بتلك المانشيتات الحمراء، وتحركات أذنابها وزواحفها، والنظام السياسى يصدق المانشيتات الحمراء، ويتوهم أنها تعبر عن حجم شعبى حقيقى لهذه الأحزاب، فى حين أن الجماهير تضحك لأنها تعرف ـ كما يعرف المشاهدون لمسرحية «وجهة نظر» ـ أنها مجرد «قزم يقف فوق كرسى ليوهم بأنه عملاق».

إننى أريد أن أسأل نظامنا السياسي: هل هناك أسباب موضوعية وحقيقية تدعوه إلى الاقتناع بأن هذه الأحزاب الهزيلة التى تتسلق كرسى الاختلاق والتزوير والافتراء، والتى تهاجم النظام باسم الديموقراطية فى

حين هى تفتقر إلى هذه الديموقراطية فى تكوينها وفلسفتها وممارساتها ـ هى أحزاب حقيقية مما نراه فى المجتمعات الغربية؟ وهل هناك من يقنع نظامنا السياسى بأن هذه الأحزاب لها جماهير تؤيدها وتساندها على نحو يدعوه إلى الارتعاب منها؟ وبمعنى آخر هل هناك من يقنع نظاماً السياسى بأن هذه الأحزاب الهزيلة، هى مما تخيف نظاما قويا يسيطر على هياكل الاقتصاد المصرى الرئيسية؟

بل هل هناك من يقنع نظامنا السياسى بأن هذه الأحزاب تسعىَ إلى تحقيق أهداف وطنيه، غير إسقاط هيبة النظام وتشويه صورته فى عين الجماهير تمهيداً لإسقاطه؟ ولو كانت جماهير شعبنا تعرف أن سقوط هذا النظام سيكون لحساب قوى وطنية لهان الأمر، ولكن جماهير شعبنا تعرف أن هذا السقوط، سوف يكون لحساب نظام البشير فى السودان، وصدام حسين فى العراق. وهو أمر لا ترضاه الكرامة المصرية، ولا الوطنية المصرية!

وربما كان أكبر ما يكشف زيف هذه الأحزاب، التى تتاجر بالديموقراطية وحقوق الإنسان وحرية الصحافة، هو تحول جريدة الأحرار من جريدة تعمل لخدمة حزب الأحرار إلى جريدة تعمل لخدمة النظام العراقى! فلم يتم هذا التحول فى الخفاء، وإنما تم فى العلن وعلى حساب كل الأعراف الصحفية! ولم تسبقه أية مقدمات، وإنما تم فجأة وبصفة الاستعجال ـ أى عندما كان رئيس تحرير جريدة الأحرار السابق فى رفقة السيد رئيس الجمهورية فى الصين! ـ وكان عنصر الاصطناع ظاهراً فيه، فلم يكن رئيس التحرير الجديد عضواً فى حزب الأحرار فى يوم من الأيام حتى يختار فجأة للتعبير عنه، وإنما سبق له أن طرد من حزب الأمة، ثم من حزب مصر الفتاة ، وقد عرف باتجاهات هي أبعد ما تكون عن اتجاهات حزب الأحرار ! فكيف يختار إذن – فجأة – للتعبير عن ضمير حزب الأحرار ، ومباديء حزب الأحرار ، وسياسة حزب الأحرار ، وفلسفة حزب الأحرار؟

ولو كان رئيس التحرير الجديد قد عبر فى إدارته للجريدة عن برامج وسياسة حزب الأحرار ، لقلنا إنه اعتنق مبادئ حزب الأحرار فى غفلة من الزمان، ودون أن يخطر بها أحدا سوى رئيس حزب الأحرار ! ولكنه عبر فور تولية تحرير الجريدة عن سياسة جديدة، لا صلة لها بما كان الحزب يقوده من قبل ، سياسة تروج للنظام العراقي وتعمل لحساب مصالحه على حساب مصالح مصر ! سياسة عميلة لا تتصف بحال بالوطنية، تنطق في كل سطر منها بالعمالة ، وتسعى لإسقاط هيبة النظام المصرى، وتظهر كل ما يفعله فى خدمة هذه الأمة فى صورة مشوهة ، وتحول أعظم إنجازاته إلي سقطات ! فالديمقراطية التى يحميها النظام هي دكتاتورية! وحرية الصحافة التى يوفرها هى تكميم وإغلاق ! ومؤتمر السكان الذي يعد مفخرة لمصر ولنظامها السياسى ولشعبها ، هو «مؤتمر الشواذ والإجهاض» !

وكل ذلك تحت عين نقابة الصحفيين ، وتحت عين المجلس الأعلى للصحافة ، ومجلس الشورى ، والأحزاب القائمة ، وتحت عين تلك الأصوات التى تطلق عقيرتها دفاعاً عن حرية الصحافة، وتقصد بها حرية العمالة!

فإذا نبهنا فى مقالاتنا إلى هذه العمالة الواضحة وضوح الشمس فى كبد السماء ، وإذا طالبنا بالوقوف في وجه تحويل صحافتنا الحزبية المصرية، إلي صحافة دولية تعمل لحساب كل نظام إلا النظام المصرى ، وإذا طالبنا بأن تعمل الأحزاب المصرية لحساب مصر وحدها، وليس لحساب نظم سياسية تكره مصر وتكره نظامها السياسى وتسعى إلى السيطرة على مقدرات مصر من خلال السيطرة على هذه الأحزاب - انتفضت أقلام فى تلك الصحف تضلل جماهيرنا ، وتحاول إقناعها بأن عمالة جريدة الأحرار الواضحة للنظام العراقى هى حرية رأى! وبأن تحقيق نيابة أمن الدولة مع رئيس تحرير جريدة الأحرار وإفراجها عنه بكفالة خمسة آلاف جنيه، هى مؤامرة من نظامنا السياسى للإطاحة بالأصوات

الحرة! وإذا بهذا الصحفى سيئ السمعة، الذى سبق أن تقلب بين أحزاب لايؤمن بها ـ كما يعرف الجميع ـ يقام له مؤتمر صحفى يزعم فيه تلفيق نيابة أمن الدولة ضده الاتهامات! وإذا بتحركات هنا وهناك تضلل وتجأر باسم الديمقراطية ، وتولول باسم حرية الصحافة!

والأغرب من ذلك أن كل هذه الأصوات والأقلام قد قرأت ما كتبه الصحفى المذكور من سباب منحط لشخصى وخوض فى عرضى، يعد أقذر ما شهدته صحافتنا المصرية فى تاريخها كله ، ومما تشمئز منه الضمائر الشريفة ، وتتعفف عنه الأقلام الحرة النظيفة ، ومع ذلك فلم نر كلمة استهجان واحدة صدرت من أصحاب هذه الأصوات التى تجأر الآن باسم الديمقراطية وحرية الصحافة! ولم نسمع من نقابة الصحفيين كلمة غضب واحدة لميثاق الشرف الصحفى، الذى يداس بالأقدام من تلك النفايات العفنة من الصحفيين! ولم نقرأ «لشيوخ المهنة ورموزها» – كما تصفهم جريدة الشعب – كلمة ينددون فيها بقذارة ما نشرته الجريدة المذكورة، ويدافعون عن شرف الكلمة ونظافتها! وإنما رأينا هؤلاء جميعاً يصورون الصحفى العميل للنظام العراقى فى صورة صاحب رأى حر! ويبدون جزعهم الزائف لتحقيقات نيابة أمن الدولة معه ، ويعدونها «دليلا علي مؤامرة يعدها نظامنا السياسى للإطاحة بالأصوات الحرة»! ثم يسوقون بضع عشرات من الفراشين والبوابين وأشباه الصحفيين، إلى نقابة الصحفيين فى مسرحية هزلية رخيصة، يبدون فيها تضامنهم مع الصحفى الذى ألحق بالصحافة المصرية عارا لا يمحى ، ببيع نفسه للنظام العراقى أولا ، وباستخدامه أحط ما عرفته صحافتنا فى تاريخها من ألفاظ!

ثم يزول العجب ، وتزول الغرابة، حين نعرف أن هذه العصابة التى تحاول إرهاب نظامنا السياسى باسم حرية الصحافة والديمقراطية وحقوق الإنسان ، هى نفسها تلك العصابة من (الناصريين وحزب العمل) التى عملت لحساب النظام العراقى الفاشى بعد غزوه الإجرامى للكويت ،

وطعنت جيشنا المصرى فى الظهر فى حرب تحرير الكويت بقيامها بعمل الطابور الخامس فى مصر فى حين كان يستعد للقتال فى حفر الباطن ، لتخريب معنوياته ومعنويات الجماهير المصرية ، وكانت كتابات أفرادها تذيعها الإذاعة العراقية لإيهام الجنود المصريين فى الجبهة بانعزالهم عن جماهير الشعب المصرى، وانعزال جماهير الشعب المصرى عنهم!

فكان الناصريون يروجون لمزاعم الدكتاتور العراقى بأن احتلاله للكويت إنما هو لحمل إسرائيل على الانسحاب من الأراضى المحتلة! وكانوا يسعون لاستدامة الاحتلال العراقى للكويت عن طريق التنديد بالحرب والمطالبة بالحل السلمى، لتثبيط همة جيشنا المصرى فى حفر الباطن وتدمير رغبته القتالية! وقام عملهم الأساسى فى مصر على تحميل الرئيس مبارك شخصياً مسئولية الحرب وتبرئة صدام حسين منها! وتصوير حرب تحرير الكويت فى صورة حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية والأمة العربية جمعاء، وتصوير الرئيس المصرى فى صورة المنفذ لخط رسمه بوش على الرمال، ومده بيكر على جبال الاناضول! وتصوير صدام حسين فى صوره المدافع عن فلسطين ورمز الأمة العربية!

هذا التضليل الذى كان يمارسه الناصريون أيام حرب تحرير الكويت، لحساب النظام العراقى، باسم العروبة والقضية الفلسطينية والنضال ضد الولايات المتحدة الأمريكية، هم الذين يمارسونه حالياً لحساب النظام العراقى نفسه! بسوق حثالتهم إلى نقابة الصحفيين تهتف باسم الصحفى العميل للنظام العراقى، وتظهره فى صورة بطل من أبطال الحرية! وتلك الأسماء التى أخرجت مسرحية الهتاف الهزلية فى نقابة الصحفيين هى نفسها الأسماء التى تولت فى حرب تحرير الكويت الترويج لمزاعم صدام حسين عن الإمبريالية الأمريكية التى يقف هو فى وجهها وفلسطين التى يريد تحريرها، وتحدثت عنه بوصفه صلاح الدين!

ولا تفترق تلك العصابة من الناصريين فى هذا التضليل لحساب النظام العراقى، عن عصابة حزب العمل، التى رأيناها عقب غزو الكويت مباشرة تسعى لتحويل جريدة «الشعب» الأسبوعية، إلي جريدة يومية ـ أى على نحو ما تحولت جريدة الأحرار من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية! فالنظام العراقى يفضل دائماً الجرائد اليومية على الجرائد الأسبوعية لضمان التأثير الإعلامى على الجماهير المصرية!

وقد وجهت جريدة «الشعب» فى ذلك الحين، طعنات غادرة فى ظهر الجيش المصرى، المرابط فى حفر الباطن، عن طريق التضليل نفسه الذى تمارسه حالياً دفاعاً عن الصحفى العميل للنظام العراقى.

فقد صورت معركة تحرير الكويت فى صورة معركة بين الولايات المتحدة والإسلام! وصورت الجيش العراقى – الذى يخوض الجيش المصرى الحرب ضده – بأنه – وفقاً لكلامها – «درع الأمة الإسلامية وسيفها»! وبرأت صدام حسين تماماً من تبعة الحرب وألقتها على القيادة المصرية، واتهمت هذه القيادة المصرية بتهمة التبعية للولايات المتحدة! وصورت قتال الجيش المصرى لتحرير الكويت على أنه قتال ضد الإسلام وضد الوطنية!.

فعندما انفجرت حرب التحرير بعد رفض طاغية بغداد الانسحاب من الكويت، كتبت جريدة «الشعب» فى افتتاحيتها تضلل مستصرخة تقول: «أين تذهبون من الله؟ ألا تستحون؟ أى دين وأى وطنية تسمح بمثل هذا السلوك الشائن؟ وتخاطب القيادة المصرية قائلة: «لماذا الإفك والتضليل؟ أيها الناس: اتقوا الله إن كنتم مؤمنين بالله واليوم الآخر»! ثم تتهم هذه القيادة الشريفة التى وقفت إلى جانب الحق، بالإنحياز والتبعية ـ صراحة دون خفاء ـ فتقول: «تراكم تمضون فى الإنحياز نفسه، وفى التبعية! فحديثكم لايتوقف عن خطأ الرئيس صدام حسين فى حساباته وفى

تصوراته لطبيعة الحرب، ولاأدرى لماذا لا تشيرون فى المقابل إلى خطأ الإدارة الأمريكية؟».

هذا التضليل من عصابة حزب العمل التى صورت (حرب تحرير الكويت) فى صورة عدوان أمريكى مبيت على العراق، وليست حرباً لتحرير الكويت، كان هو نفسه التضليل الذى كان يمارسه صدام حسين وهو يصور القضية لشعبه وللعالم العربى والإسلامى فى صورة عدوان أمريكى على شعب العراق!.

وقد أفلح هذا التضليل فى بلاد عربية فى شمال أفريقيا وغيرها فى تحريك الجماهير للضغط على حكوماتها لمساندة النظام العراقى، وكاد يفلح فى مصر حين حرك المظاهرات فى جامعة القاهرة وغيرها ضد الحرب، وضد اشتراك الجيش المصرى فيها، الأمر الذى هدد بكارثة لو كانت جموع الشعب المصرى قد استجابت للتضليل وتحركت، ولكن وعى الجماهير المصرية، وإلتفافها حول قيادتها، وإيمانها بها أنقذ البلاد، وبذلك سقطت كل القوى السياسية التى وقفت إلى جانب الجيش العراقى «درع الأمة الإسلامية وسيفها»!

ولكن هذه القوى ترفع رأسها اليوم لتجدد المعركة، لحساب النظام العراقى أيضاً! ويعود الحلف غير المقدس بين العصابة الناصرية وعصابة حزب العمل، ليمارس نفس الإفك والتضليل ضد نظامنا المصرى، مستعيناً بمنظمات حقوق الإنسان، وصلاته الخارجية، لإظهاره فى صورة الدكتاتورية والاعتداء على حقوق الإنسان وعلى حرية الصحافة! وليساند بكل قوته الصحافة العميلة والصحفيين العملاء للنظام العراقى، ويجعل منهم أبطالاً! وذلك تمهيداً لقيامهم بدور أخطر فى نقابة الصحفيين! يحركون به الرأى العام المصرى وفقاً لرغبات النظام العراقى، لكى يلعب دوراً أكبر فى تشكيل السياسة المصرية!

وهذه العصابة التى ترفع رأسها اليوم بعد انخفاضها فى حرب تحرير الكويت، تمتد الآن لتشمل كل العناصر التى تعاونت مع النظام العراقى ورضعت من لبانه. فقد كتب لى أحدهم مؤخراً متبجحاً بأنه إذا كان يعمل مع اتحاد المؤرخين العراقى فى بغداد حالياً فلأنه يمثل الأغلبية، أما اتحاد المؤرخين العرب الذى يتخذ مقره في القاهرة فيمثل الأقلية! وبلغت جرأته أن سجل هذا على نفسه فى «فاكس» أرسله من كلية تربية بور سعيد!

وهذا هو المتوقع دائماً فى الحياة السياسية والصراع السياسى، فالناس ينحازون بحكم مصالحهم ورغبتهم فى الأمان إلى الجانب الأقوى فى الصراع، وينصرفون عن الجانب الأضعف! فبعد تحول جريدة الأحرار الأسبوعية إلى جريدة يومية تعمل لحساب النظام العراقى، ووقوف نظامنا السياسى منها موقفاً سلبياً، أدركت كثير من القوى أن باب العمالة أصبح مفتوحاً يلجه من يشاء!

وقد ساعد على ذلك– وهو الأخطر– ترويج رئيس تحرير الجريدة العميل، لشائعة أن هناك عناصر فى نظامنا السياسى تسانده! وذلك لإظهار وجود تناقض وصراع داخل السلطة فى معالجة هذه القضية، وأن هناك فى السلطة من يراهنون على النظام العراقى ـ وهى لعبة أقل ما يقال فيها إنها لعبة خسيسة ولكنها أعلى من مستواه، فهى من طراز الألعاب التى يمارسها النظام العراقى عادة لشق صفوف خصومه.

وهذا كله يوضح أن المعركة الحالية هى معركة بين الوطنية والعمالة! وبين أصحاب المبادئ الحرة الحقيقيين والمتاجرين بالمبادىء! وبين أنصار حرية الصحافة النظيفة الشريفة التى تعمل فى خدمة شعبنا المصرى وأنصار حرية الصحافة القذرة التى تعيش على العمالة والارتزاق من أعداء مصر!

لذلك .. ما تحرك المجلس الأعلى للصحافة، لممارسة مسئولياته التى حددها القانون، ولكى يستعيد للصحافة المصرية وجهها النظيف الذى

لطخه حزب الأحرار، هاج الأقزام فى صخب لإرهاب النظام، وإيهامه بأنه يواجه أحزاباً وطنية حقيقية ذات قواعد شعبية مؤثرة، وللدفاع عن حق حزب هزيل مثل حزب الأحرار فى امتلاك ١٨ صحيفة، والتقدم بطلب إصدار ٨ صحف أخرى! للتجارة بها فى «السوق السوداء» ـ وفقاً للتعبير الذى نحته الصحفى الكبير الشريف جمال بدوى فى مقاله بالوفد يوم الخميس ١٩٩٤/٩/٢٩ بعنوان: «الصحافة فى السوق السوداء»! وكان تحركهم بمجموعهم من البوابين والفراشين وأنصاف الصحفيين إلى نقابة الصحفيين لتمثيل مسرحيتهم الهزلية الرخيصة! وصوروا المجلس الأعلى للصحافة في صورة الداعي إلى الدكتاتورية! ونصبوا من الصحفى النكرة العميل زعيماً، ليكون أول زعيم للبوابين والفراشين!

وقد نسى الجميع أنهم فى مصر حيث يوجد قانون، وليسوا فى بغداد حيث لا يوجد قانون! وقد نص القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ على أنه من حق كل حزب أن يصدر صحيفة أو أكثر «للتعبير عن آراء الحزب»، «فإذا انتفى ذلك فقد الحق أساسه». ومهمة المجلس الأعلى للصحافة الأساسية اليوم هى مجرد تطبيق القانون وإعماله، حتى لا يفقد مبرر بقائه، فتعم الفوضى، وتسلم البلاد مصيرها للعملاء!

حول بيان حزب التجمع:

لديموقراطية لمسئولة .. لفوضى! ما تقول لوثائق!

اكتوبر فى ١٦/١٠/١٩٩٤

البيان الذى نشره حزب التجمع مؤخراً، برفض القرارات التاريخية التى أصدرها المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩/٩/١٩٩٤، لحماية الديموقراطية وحرية الصحافة، أقنعنى تماما بأن فرصة بلدنا فى بناء ديموقراطية ليبرالية مسئولة، هى فرصة منعدمة تماما! وأن على شعبنا المصرى أن يوطن نفسه على تقبل هذه الحقيقة السافرة، وهى أن الديموقراطية بالمعنى الذى كتب عنه رفاعة رافع الطهطاوى منذ قرن من الزمان، والتى نشاهد مظاهرها حاليا فى الولايات المتحدة وأوروبا وبقية أنحاء العالم الرأسمالى، هى ديموقراطية خاصة بذلك العالم وحده، ولا شأن لنا بها، وليست قابلة للتطبيق فى بلدنا.

ويعتبر تاريخ هذه الديموقراطية القصير - و القصير جدا - فى بلدنا شاهدا

على هذه الحقيقة. فلم يشهد شعبنا المصرى على مدى تاريخه الممتد سبعة آلاف سنة، مثل هذه الديمقراطية إلا لمدة لم تتجاوز سبعة أعوام! هى التى قضاها الوفد فى الحكم، فى (عهد سعد زغلول) أولا (وعهد مصطفى النحاس) ثانيا. ثم اجتاحت ثورة يوليو هذه الديموقراطية، وقضت عليها، وعاشت مصر فى ظلام الدكتاتورية الثقيل حتى جاء (مبارك) ليزيح هذا الظلام، ويفسح المجال للديمقراطية الليبرالية لتشرق من جديد، ولكنه أفسح المجال بلا ضوابط ولا حدود وبلا حساب ولاعقاب، ولأى مدى تمليه أهواء الأحزاب المعارضة ومصالحها، وسواء اتفقت مع مصالح الوطن أو عارضت هذه المصالح، وسواء أفادت مصالح الوطن أو عملت على تخريبها!

وهو ما لم يشهده شعبنا حتى فى عهد حكومات الوفد الليبرالية! لقد كانت حكومات الوفد تطلق حرية الرأى والتعبير، ولكن فى حدود ما يسمح به الدستور المنظم للحريات، وما لا يخالف القانون. فإذا وقعت المخالفة، وتحولت حرية الرأى والتعبير إلى حرية الإسفاف والتجريح والخوض فى الأعراض، رفعت سيف الدستور والقانون، وتركت له القصاص من المخالف.

ولعلنا فى مقالات سابقة أكدنا هذه الحقيقة من واقع التاريخ، فعندما تجاوزت المعارضة ـ فى عهد أول وزارة ديمقراطية ألفها سعد زغلول ـ الحدود التى سمح بها الدستور والقانون، واجه سعد زغلول هذا التجاوز باللجوء إلى النيابة للتحقيق، وفى عهده تعرض رئيس حزب الأحرار الدستوريين الدكتور محمد حسين هيكل باشا، لتحقيق النيابة معه خمس مرات، ولما وسط صهره عبدالرحمن باشا رضا لدى سعد زغلول، ليسمح له بالسفر إلى لبنان، أجابه سعد زغلول قائلا: «كيف يسافر هيكل باشا وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده؟». ولما رد عبدالرحمن رضا باشا بأن هذا يسمى انتقاما، أجابه سعد زغلول غاضبا قائلا: «انتقام يا عبدالرحمن؟

لجأتُ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس رجالا ونساء، وتسمى هذا انتقاما؟. وفى عهد مصطفى النحاس، قبض على مصطفى أمين ستا وعشرين مرة، وكان يخرج بكفالة.

وهذا يعنى أن الفكر السياسى العالمى، لا يعرف إلا نوعا واحدا من الديموقراطية، وهى الديموقراطية المسئولة التى تحترم القانون والدستور، والتى تعمل فى إطار الدستور والقانون، أما الديمقراطية التى لا تعرف حدودا ولاتعرف ضوابط، وتطلق فيها الأمور سبهللا، فلا يعرفها الا الفكر السياسى المنحرف، الذى يخلط بين الديموقراطية والفوضى، وهو فكر ينطلق من عقل الفوضويين ولا ينطلق من عقل الديمقراطيين.

وهو ما يفسر أن حزب الوفد كان الحزب الوحيد الذى وقف مؤيدا قرارات المجلس الأعلى للصحافة للقضاء على الانحرافات فى الصحافة، لأنه الحزب الوحيد الذى مارس الديموقراطية المسئولة، وعانى من انحرافات الديموقراطية المشبوهة للقصر الملكى.

لذلك عندما نشر حزب التجمع بيانه الأخير، الذى يهاجم فيه قرارات المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩٩٤/٩/١٩، التى اتخذها لحماية الديموقراطية، لم يكن يعبر عن فكر ديموقراطى يعترف به العالم الذى اخترع هذا النوع من الديموقراطية، وإنما كان يعبر عن فكر فوضوى، يريد أن يحول ديموقراطية مبارك إلى فوضى! ويريد أن يقف فى وجه أية محاولة محترمة يقوم بها المجلس الأعلى للصحافة، الذى يضم أكبر رجال الفكر فى البلد، فضلا عن جميع رؤساء تحرير الصحف - الصحف القومية والمعارضة على السواء - لإعادة الانضباط إلى صحافتنا التى فتحت أبوابها للعمالة والارتزاق، وتحول بعضها إلى لون من ألوان الدعارة الصحفية التى لايراها الناس إلا فى البلاد المتخلفة التى لم تعرف قانون ولا دستور.

وحين يصدر حزب التجمع هذا البيان دفاعا عن حزب الأحرار وصحيفته، رافعا شعار حرية العمل الحزبى، وحرية الصحافة، فإنه لاشك

يهزل! لأنه اختار الحزب الذى يحظى بأسوأ سمعة بين أحزاب المعارضة فى الممارسة الحزبية والصحفية، والذى لم يعرف أحد له مبادئ ثابتة منذ ظهر إلى الوجود، والذى يقفز قفزات هائلة بين المبادئ المتناقضة فى مدد قصيرة قد لايتجاوز بعضها أربعة أشهر فقط، وبعضها الآخر لا يتجاوز يوما واحدا!

ففى ديسمبر عام ١٩٨٥ عين لرئاسة تحرير جريدته صحفيا ناصريا قاد سياسة الحزب سياسة ناصرية، وبعد أربعة أشهر فقط كان يعين رئيس تحرير اسلاميا حول مسار الحزب والجريدة إلى المسار الإسلامى! ومنذ بضعة أشهر كانت جريدة الأحرار تنتهج تحت رئاسة تحرير الأستاذ وحيد غازى سياسة وطنية، ولكن فى يوم وليلة - نعم فى يوم وليلة! - كانت تنتهج سياسة عميلة للنظام العراقى، تحت رئاسة رئيس تحرير جديد، لا يمت لحزب الأحرار بصلة! وفى خلال ذلك كان يصدر صحفا تعبر عن سياسات متناقضة كل التناقض! فكانت جريدة الأحرار تعبر عن سياسة، وكانت مجلة «الأسرة العربية» تعبر عن سياسة نقيضة، هى سياسة الإخوان المسلمين. وهذا الحزب يملك حاليا بالفعل تراخيص ١٨ جريدة، رغم أن القليل جدا من أبناء شعبنا من يعرف بوجوده أصلا، ومع ذلك فقد طلب رئيسه مؤخرا تراخيص لإصدار ثمانى صحف أخرى! الأمر الذى يوضح أن هذا الحزب يشتغل بالتجارة أكثر مما يشتغل بالسياسة.

وهذه الأمور عن حزب الأحرار يعرفها حزب التجمع جيدا، بل يعرفها الجميع ممن يعملون فى حقل الصحافة والسياسة، ومع ذلك يعتبر حزب التجمع هذا الفساد الحزبى حرية! ويصدر بيانه تحت عباءة «حرية العمل الحزبى وحرية الصحافة»!

والأغرب من ذلك، التضليل الذى ساقه بيان «التجمع» ضد المجلس الأعلى للصحافة وضد قراراته التى أصدرها يوم ١٩٩٤/٩/١٩! فلم تتخذ هذه القرارات من وراء ظهر حزب التجمع، وإنما شارك فى صنعها ممثلان

له من أبرز الشخصيات الفكرية والاعلامية، وهما الأستاذ لطفى واكد رئيس مجلس إدارة جريدة الأهالى ورئيس تحريرها، والأستاذ لطفى الخولى!

وفى هذا التضليل الذى ساقه حزب التجمع أخفى عن الجماهير المصرية أن الذى حرك المجلس الأعلى للصحافة لاتخاذ قرارات حماية الصحافة من الفساد، كان هو حزب التجمع نفسه! وذلك من خلال أبرز مفكريه وهو الأستاذ لطفى الخولى، ولم تكن قضية انحراف حزب الأحرار وجريدة الأحرار هى التى حركت المجلس الأعلى للصحافة!

كما أخفى عن الجماهير المصرية أن اجتماع المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩/ ٩، لم يكن لمناقشة الخطاب الذى وجهته للدكتور مصطفى كمال حلمى، باعتبارى عضوا فى المجلس، طالبا فيه عقد جلسة عاجلة لمناقشة انحراف جريدة الأحرار، وإنما كان هذا الاجتماع مقررا سلفا لمناقشة الضوابط التى طلب المجلس الأعلى للصحافة إلى لجنة شئون الصحافة والصحفيين فى يوم ٨ مايو ١٩٩٤ - أى قبل أربعة أشهر! - وضعها للقضاء على السلبيات التى تعانى منها الصحافة، وكان أكبر المنادين بوضعها هو قطب حزب التجمع الأستاذ لطفى الخولى!

ومعنى هذا الكلام أن اجتماع المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩٩٤/٩/١٩ كان لمناقشة قضية عامة تتصل بحماية الصحافة من الانحراف والفساد، وهى قضية كانت مثارة قبل أربعة أشهر من اجتماع المجلس، وكان محركها الأول الأستاذ لطفى الخولى، الذى سانده فى ذلك جميع أعضاء المجلس المكون - كما ذكرت - من كبار المفكرين والصحفيين ورؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة.

فلماذا - إذن - التضليل؟ وما الذى حول موقف حزب التجمع من الدفاع عن الصحافة النظيفة وحمايتها، إلى الدفاع عن الصحافة القذرة وحماية حقها فى الفساد؟

وإذا كانت قرارات المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩/٩/١٩٩٤ قد اتخذت بناء على إلحاح من حزب التجمع من خلال قطبه الكبير لطفى الخولى، وإذا كانت هذه القرارات قد وافق عليها كل من رئيس مجلس إدارة تحرير الأهالى ورئيس تحريرها الأستاذ لطفى واكد، ومعه الأستاذ لطفى الخولى، فما الذى دعا حزب التجمع إلى وصف هذه القرارات فى بيانه الذى نشره يوم ٥ أكتوبر ١٩٩٤ بأنها «تفرض قيودا» جديدة على إصدار صحف الأحزاب واستمرارها، وتقلل من الهامش الديموقراطى المحدود القائم فى مصر؟

هل يمكننا القول بأن حزب التجمع، قد وقع تحت سيطرة السيد مصطفى كامل مراد رئيس حزب الأحرار، الذى أصبح يدير دفة شئونه؟ وفى هذه الحالة لماذا لا يكمل حزب التجمع المهزلة ويخلع خالد محيى الدين من زعامة الحزب ويعين مكانه رئيس حزب الأحرار؟ ويخلع معه لطفى واكد وعبدالعال الباقورى من رئاسة تحرير جريدة الأهالى ويعين مكانهما الصحفى المنحرف الذى يرأس تحرير الأحرار؟

ومنذ متى كان حزب التجمع ـ الحزب العقائدى المتين ـ يحترم حزبا كحزب الأحرار، ورئيسا كرئيس حزب الأحرار؟ حتى يتخلى عن مبادئه ويغير موقفه بزاوية ١٨٠ درجة، وينتقل من موقع حماية الصحافة النظيفة التى ألح على المجلس الأعلى للصحافة من أجلها، إلى موقع حماية صحافة العمالة والارتزاق والسفالة والانحطاط؟ أو يغير موقفه من موقف تأييد ومساندة قرارات المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩/٩/١٩٩٤، إلى موقف التنديد بها والاعتراض عليها بعد أقل من شهر واحد! ـ أى فى يوم ٥/١٠/١٩٩٤؟ أم أن حزب التجمع يريد منافسة حزب الأحرار فى التقلب السريع بين المواقف والانتقال من النقيض إلى النقيض فى زمن قياسى؟.

صدقونى أيها الأصدقاء فى حزب التجمع أن بيانكم بيان شائن، وهو نقلة واسعة إلى الوراء، ولا يشرف تاريخكم الحزبى! لقد كان موقفكم الأول إلى جانب حماية الصحافة النظيفة المسئولة هو الموقف الجدير بكم، ولكن فيما يبدو أن تضليل جريدتى الأحرار والشعب حول هذا الموضوع قد أثر عليكم، فصدقتموه، وانسقتم وراءه، وتصورتم أن القرارات التى طالبتم بها والتى وافقتم عليها هى قرارات تستحق الإدانة بدلا من أن تستحق الترحيب! وربما يعزيكم فى ذلك أنك لستم الوحيدين فى الانسياق وراء تضليل حزبى الاحرار والعمل، فيسبقكم فى ذلك الحزب الوطنى الحاكم نفسه، الذى آثر الاختفاء تحت المائدة أثناء هجمة التضليل ولم يسمع أحد له صوتا! ويسبقكم أيضا نقابة الصحفيين التى أصدرت بيانا لايقل سوءا متأثرة بصيحات جموع البوابين والفراشين وانصاف الصحفيين الذين سيقوا إلى مقر النقابة فى عمل ديماجوجى يهين النقابة ومبنى النقابة أيضا!.

بل يعزيكم أكثر أن نظامنا السياسى نفسه صدق كل هذا التضليل، وتصور أنه كان حقا يريد بحرية الصحافة سوءا! وأنه يجب أن يتراجع عن هذا السوء بأن يجمد القرارات التى صدرت من المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩٩٤/٩/١٩، باعتبارها قرارات آثمة على النحو الذى صورته جريدتا الأحرار والشعب ورددته المظاهرات والاجتماعات التى عقدها مرتزقة هذين الحزبين، ويجمد التحقيق الذى طالبت به المجلس الأعلى للصحافة فى انحرافات جريدة الأحرار.

وإذا تحقق ذلك تكون حياتنا الديموقراطية قد تحولت إلى مهزلة المهازل! فالديمقراطية الحقيقية تقوم أصلا على حكم الأغلبية، فإذا قامت على تحكم أقلية هزيلة لايكاد يحس أحد بوجودها فى الأغلبية، تحولت إلى فوضى، لأنها تكون قد فقدت مقوماتها الأساسية. كما أن الديمقراطية - كما تصورها الفكر السياسى العالمى - هى ديمقراطية مسئولة، بمعنى أن الحرية

فيها ليست حرية مطلقة وإنما هى حرية فى حدود الدستور والقانون، فإذا خرجت عن حدود الدستور والقانون، وأطلقت لكل عميل ومرتزق وفاسد الحرية فى أن يفسد كما يشاء، لم تعد تخدم الشعب وإنما انقلبت وبالا عليه.

وفى كل النظم الديمقراطية الحقيقية فى العالم، فإن حرية الصحافة ليست حرية مطلقة، وإنما هى - ككل الحريات التى تتمتع بها الشعوب - حرية فى حدود القانون، وهذا ما ينساه المضللون الذين يصورون محاولة «المجلس الأعلى للصحافة» حماية الصحافة من الانحراف، فى شكل اعتداء على حرية الصحافة!.

ولكن وثائق المجلس شاهد عدل على هذا التضليل، وشاهد على أن اتجاه المجلس لم يكن «تقليل الهامش الديمقراطى المحدود فى مصر» - كما وصف حزب التجمع - وإنما كان مقاومة الفساد الذى يهدد هذا الهامش الديمقراطى! وكان هذا الاتجاه باجماع آراء أعضاء المجلس المكون - كما ذكرت - من جميع رؤساء تحرير الصحف الحزبية والمعارضة وكبار المفكرين. فقد سجل الجميع هذه الانحرافات الخطيرة والمخجلة فى الممارسات الصحفية التى أكشفها للقارئ من واقع ما هو مدون بمحضر الجلسة ٨ مايو ١٩٩٤:

١ - ظهور موجة من الاختلاق والأكاذيب وعدم الدقة، وتعمد الإثارة فى صياغة بعض الاخبار.

٢ - هناك بعض الفوضى فى مطابخ بعض الصحف.

٣ - إن ترك الباب مفتوحا على مصراعيه أمام صدور الصحف الحزبية، أدى إلى ظهور بعض الصحف التى ليس لها هياكل مضبوطة أو مصادر مالية معروفة! وتركت صفحاتها فسيحة أمام بعض الأقلام التى ليست على المستوى، ولايعرف ما مصدرهم، ومن وراءهم، ومن يمولهم (!).

٤ ـ إن هناك بعض الأحزاب التى تصدر صحفا يتردد أنها تقوم ببيعها أو تأجيرها! كما إن ما يكتب فيها لا صلة له بالحزب الذى تصدر باسمه!

وقد انتهى هذا الاتجاه إلى ما يلى:

١ ـ أن استمرار الوضع بهذا الشكل يمس مصداقية الصحافة المصرية، ويهدد بفقد المكانة العالية التى تبوأتها على امتداد الوطن العربى كله، ويؤدى إلى أن تفقد مصر ثروة قومية هائلة.

٢ ـ أن الحالة الحقيقية التى هبطت إليها بعض الصحف تستدعى تدخلا سريعا من المجلس الأعلى للصحافة ـ وهو القائم دستوريا على شئون الصحافة ـ ولابد من أن يحاسب المخطىء وأنه لابد أن توضع الضوابط التى تكفل القضاء على الظواهر السلبية.

هذا ما سجلته كل القيادات الصحفية ورؤساء تحرير الصحف والمفكرين فى المجلس الأعلى للصحافة يوم ٨ مايو ١٩٩٤ ـ أى قبل أربعة أشهر من الاجتماع الاخير فى يوم ١٩٩٤/٩/١٩. وهو ما يبين حجم التضليل الذى يسوقه حزبا الأحرار والعمل حول هذا الموضوع، وانساق إليه حزب التجمع فى بيانه الأخير.

ولمواجهة هذه الانحرافات وافق المجلس الأعلى للصحافة باجماع الآراء ـ فيما عدا صوت رئيسى تحرير جريدتى الشعب والعربى ـ على إعمال النصوص القانونية والأحكام القانونية التى تنظم سلطة الصحافة، والتى أدى اهمال العمل بها إلى تلك الانحرافات، وعلى رأس هذه الأحكام حق المجلس فى إحالة الصحفى الذى يخالف الواجبات المنصوص عليها فى القانون، أو فى قانون نقابة الصحفيين أو ميثاق الشرف الصحفى، إلى لجنة تحقيق، ومتابعة الأمر حتى المحكمة التأديبية، ويدخل اختلاق الأخبار فى عموم هذه المخالفات، لأنه يتعارض مع حق المواطن فى معرفة الخبر

الصحيح. وضرورة إعلان المجلس الأعلى للصحافة بأى تغيير يطرأ على بيانات إصدار الصحيفة الحزبية، وتوقيع عقوبة جنائية على من يخالف، وألا تنتقل ملكية الامتياز الخاص بالصحيفة الحزبية إلى أحد آخر غير صاحب الامتياز. وأن الأساس فى إصدار أى حزب صحيفة هو أن تعبر عن رأيه، فإذا انتفى ذلك فقد ألغى أساسه، وترتبت الجزاءات القانونية المطبقة. وأوصى المجلس بعدة ضوابط تتصل بالهياكل التحريرية والإدارية للصحيفة، وبيان ميزانيتها ومصادر تمويلها.

على أن أعضاء المجلس الأعلى للصحافة، لاحظوا أن هذه التوصيات خاصة بالصحف «المزمع إصدارها» مستقبلا! وليست خاصة بالصحف الصادرة بالفعل والتى كان انحرافها سبب اجتماع المجلس! وكان أول من لاحظ ذلك قطب التجمع الكبير الأستاذ لطفى الخولى. وشعر الجميع أن لجنة شئون الصحافة والصحفيين تراوغ فى مواجهة الانحرافات التى تجرى حاليا والتى أشار إليها المجلس الأعلى للصحافة فى اجتماع يوم ٨مايو، وتتجنب مواجهتها! وحدث استياء عام كانت نتيجته وعدا بمعالجة انحرافات الصحف الحالية فى اطار الأحكام القانونية وعرضها على المجلس.

والسؤال الآن: اين كل ذلك الذى تنطق به الوثائق من التضليل الذى ساقه بيان حزب التجمع؟ - ناهيك عن تضليل حزبى الأحرار والعمل؟ أليس كل هذا التضليل مقصودا به حماية الانحرافات الحالية فى الصحافة الحزبية وحماية المنحرفين من المحاسبة، وتخليصهم من قبضة القانون؟ بل أليس المقصود به استمرار الوضع الحالى الذى «يمس مصداقية الصحافة المصرية ويهدد بفقدها المكانة العالية التى تبوأتها على امتداد الوطن العربى ويؤدى إلى أن تفقد مصر ثروة قومية هائلة» وفقا لما هو مدون بجلسة المجلس الأعلى يوم ١٩٩٤/٥/٨؟.

وحين تستمر هذه الانحرافات، وحين ينساق الجميع إلى هذا التضليل، وعلى رأسهم نقابة الصحفيين نفسها! أفليس من حق شعبنا أن يسخر من هذه الديمقراطية، التى يشترك فيها الجميع فى حماية الفساد وتمجيد الاختلاق والأكاذيب والإثارة فى صحفنا، ويرهبون نظامنا السياسى حتى يكف يده عن الإصلاح؟.

وإذا خضع نظامنا السياسى لإرهاب أقلية هزيلة قزمية لا مآثر لها ولامفاخر ولا إنجازات، أفليس من حق شعبنا أن يسخر ويسخر ويسخر؟

ا ر التحـريض لجريـ ـ لشعب

اكتوبر فى ١٩٩٤/١٠/٢٣

المقال التحريضى السافر الذى نشرته جريدة الشعب يوم الجمعة الأسبق ١٩٩٤/١٠/١٥، لكاتب نكرة يهاجم فيه تيار الوا ـ ـ الذى يقوده نظامنا السياسى فى منطقتنا العربية منذ مبادرة الشهيد محمد أنور السادات، ويعتبره تياراً خيانياً مخالفاً للدين، ويخصنى بالهجوم باعتبارى من رواد هذا التيار - يثير قضية مهمة، هى أنه فى الوقت الذى نجح فيه نظامنا السياسى نجاحاً مرموقاً فى مواجهة الارهاب أمنياً، فإنه فشل فى القضاء عليه فكرياً!.

وخطورة هذه النتيجة تتمثل فى أن الفكر هو أساس المواجهة وليس الأمن! وربما كان الإرهابى التائب عادل عبدالباقى، هو خير من عبر عن هذه الحقيقة بما معناه أن العبرة ليست بمن يقتله جهاز الأمن من الإرهابيين، ولكن

العبرة بمن لا يقتلهم من المفكرين! فيمكن للأمن أن يقتل من الإرهابيين عشرة أفراد، ولكن المفكر يستطيع أن يعوض هؤلاء العشرة بخمسين في اليوم التالي!

وحين توضع هذه الحقيقة على مائدة التشريح فإننا نجد أن التيار الفكرى الأعلى صوتاً في بلدنا، والذي يملك جرائد ممولة تمويلاً قوياً،ويملك فكراً يبشر به، وأقلاماً تتسابق إلي مساندة بعضها البعض، وقدرة علي تأجير حثالة البشر وسوقهم كالأنعام للهتاف بحياة هذا القزم من رؤساء أحزاب المعارضة أو ذاك ـ هو التيار المزايد على نظامنا السياسي، الطاعن في وطنيته، المشكك في إسلاميته! وهو نفسه التيار الذي اعتبر تحرير سيناء خيانة، وابقاءها تحت الاحتلال الإسرائيلي حتى يتفق العرب على خوض حرب شاملة تلقى بإسرائيل في البحر، منتهى الوطنية!.

إنه نفسه التيار الذي خون نجيب محفوظ، وطعن في إسلامه، ودعا إلي مقاطعته عربياً ، وأباح دمه، وحرص على قتله دون خفاء.

وهو نفسه التيار الذي يملك صحفاً في مصر تضلل شعبنا المصرى بمانشيتات حمراء وسوداء، تطفح بالخداع والغش والتضليل، تحيل انجازات نظامنا السياسي في الحقل الخارجي إلى سلبيات ، وفى الحقل الداخلى إلى جرائم ومخالفات! ويستخدم في ذلك شعارات تخدع بها الجماهير البسيطة وتضللها، وعلى رأس هذه الشعارات شعارا العروبة والإسلام. ولكنها تتنازل طواعية عن هذين الشعارين عندما لا يتفقان مع مصلحتها، وتنساهما نسياناً مطلقاً!

وعلى سبيل المثال فتحرير سيناء خيانة للعروبة، لأن مصر لم تحرر مع سيناء الجولان والضفة الغربية وغزة! وهو في الوقت نفسه مروق من الإسلام، لأنه تعامل مع قتلة المسلمين وهم الإسرائيليون بدلاً من إفنائهم! ولكن غزو النظام العراقى للكويت هو منتهى العروبة والإسلام! لأن الكويت

فى الأصل أرض عراقية (مع أنها لم تكن فى يوم من الأيام أرضاً عراقية!) ولأن الجيش العراقى هو درع الأمة الإسلامية وسيفها، ـ كما كانت تضلل جريدة الشعب فى ذلك الحين!.

والتعامل مع الولايات المتحدة حلال، واللجوء إليها والاحتماء بها حلال فى حلال، واعتبار المحتمين بها من نظامنا السياسى ـ مثل الشيخ عمر عبدالرحمن ـ مناضلين إسلاميين لا يشق لهم غبار! ولكن التعامل مع إسرائيل، ربيبة الولايات المتحدة، وحاميتها من العرب، والولاية الواحدة والخمسين من ولاياتها ـ حرام فى حرام فى حرام!

والأغرب من ذلك التجارة بالقضية الفلسطينية! فجميع الذين قوطعوا من مكتب مقاطعة إسرائيل ـ ومن بينهم ... محفوظ وتوفيق الحكيم وصاحب هذا القلم ـ قوطعوا بسبب القضية الفلسطينية، وتأييدهم للحل السلمى، وعندما يتفاوض الفلسطينيون أنفسهم وزعيمهم عرفات مع الإسرائيليين لحل القضية الفلسطينية سلمياً، ينسى المضللون أنهم أصحاب القضية الأصليون، ويقودون نفس الحملة القذرة التى قادوها ضد الرواد الذين مهدوا الأرض للاتفاق الفلسطينى الاسرائيلى، ويطالبون بمقاطعة عرفات وتخوينه وتخوين رفاقه ـ أى تخوين الفلسطينيين!

ولا يحتاج القارئ إلى ذكاء كثير، لكى يدرك أن وراء كل هذا التضليل قوى سياسية فى منطقتنا العربية، ترى مصلحتها فى تعطيل أى حل سلمى للصراع العربى الاسرائيلى يؤدى إلى تحرير الأراضى العربية التى احتلتها اسرائيل فى عهد «النظام الثورى» لعبد الناصر! وأن هذه القوى السياسية تؤثر استخدام السلاح بدلاً من الكلام، واطلاق المدافع بدلاً من اطلاق الكلمات.

وعندما نقوم بمسح سريع لهذه القوى السياسية التى ترفع شعارات التشدد والتحرير بالقوة، نجد أنها نفس القوى التى حاربت فى كل اتجاه إلا

الاتجاه الاسرائيلى! وأن مجهودها الحربى ضد اسرائيل لم يتجاوز الجعجعة الكلامية والتهديدات العنترية، ولكنها لم تصوب مدفعاً! وأنها هى نفس القوى التى ألحقت بالأمة العربية أفدح الخسائر: الخسائر المادية والبشرية، وكانت حرباً على الأمة العربية بدلاً من أن تكون حرباً على اسرائيل!.

كان النظام العراقى على رأس المتشددين فى مؤتمر بغداد الأسود الذى ارتكب جريمة مقاطعة مصر، ولم نره منذ ذلك الحين قد صوب مدفعاً ضد إسرائيل! ولم نره كذلك يحرك جيوشه الجرارة المسلحة بالأسلحة غير التقليدية من صواريخ وأسلحة كيماوية لغزو إسرائيل، وإنما حركها لغزو بلد عربى مجاور، كانت جريرته أنه ساعد النظام العراقى فى حربه ضد إيران، وساعده على الصمود!.

وإلى جانب النظام العراقى، نظم أخرى تاجرت بالقضية الفلسطينية وربحت منها كثيراً، ولم تقدم لها شيئاً، فقد حاربت إلى جانب الشعب الفلسطينى بالكلام، وحاربت بالمدافع فى جبهات أخرى مجاورة لا صلة لها بالصراع العربى الإسرائيلى!.

ثم نلاحظ الصلة الوثيقة التى تربط هذه النظم السياسية بحملة التضليل التى تقودها صحف المعارضة الثلاث: الشعب، والأحرار، والعربى، ضد نظامنا السياسى، وضد كل من أسهموا بأقلامهم فى تحرير سيناء، أو إبرام الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى، ورميهم بتهم التهاون والخيانة وغيرها من التهم التى يفيض بها معونهم العفن.

ونلاحظ أيضا أنهم لايقدمون بديلاً للتفاوض السلمى، بمعنى أنه لايوجد لديهم مشروع حربى يضم كافة البلاد العربية يطرحونه بديلاً للمفاوضات مع اسرائيل. كما أن الدول التى تمولهم لا تزعم أن لديها مثل هذا المشروع، وحتى لو كان لديها مثل هذا المشروع فإن الاتحاد السوفيتى الذى كان يمول هذه المشروعات ويمدها بالسلاح المتطور بسعر التكلفة

وبدون ثمن أيضا لم يعد له وجوده. ومعنى هذا الكلام ـ أن الدور الذى تقوم به هذه الصحف والأحزاب، هو دور تخريبى حقيقى فى حقل السياسة المصرية، والانقياد وراءه يؤدى إلى تكريس الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية التى احتلت سنة ١٩٦٧.

وهنا يثور هذا السؤال المهم: من هم الأجدر بتهمة الخيانة فى منطقتنا العربية: هل هم الذين حرروا سيناء بالسلاح والقلم، أو هم الذين عارضوا تحرير سيناء بطريق التفاوض واعتبروا هذا التحرير خيانة لمصر والعروبة والإسلام

وأيهم أكثر تمسكاً بدينهم وعروبتهم: هل هم الذين تهاونوا حتى احتلت إسرائيل سيناء، ثم ناضلوا من أجل أن تصبح سيناء تحت الحذاء الإسرائيلى حتى اليوم! أو هم الذين ناضلوا من أجل تحرير سيناء؟

أم أن معايير الخيانة والوطنية قد اختلطت إلى هذا الحد فى أذهان أولئك الفريق التعس من الكتاب الذين خانوا أمانة القلم، وقلبوا الحق باطلا، وعملوا فى خدمة قضايا ونظم تريد لوطننا أن يعيش فى ظلام الاحتلال والتخلف؟.

وهذا السؤال أوجهه للكاتب النكرة ـ ويدعى رفعت سيد أحمد ـ الذى كتب مقاله المملوء تحريضا سافرا باسم الدين فى جريدة الشعب يوم ١٥/١٠/١٩٩٤، تحت عنوان «سقوط مؤرخ، حالة عبدالعظيم رمضان». وقد قدم لاسمه بحرف «د» مما يعنى أنه حصل على درجة الدكتوراه! ولست أعرف من أى جامعة وتحت إشراف أى استاذ؟

لقد اتخذنى الكاتب وسيلة يهاجم من خلالها تيار الواقعية السياسية الذى يقوده نظامنا السياسى الذى حرر سيناء من الاحتلال الإسرائيلى، ويتهمه بالمروق من الدين الإسلامى الحنيف! وذلك لحساب النظم العربية التى ساءها أن تحرر مصر أراضيها، والتى ظنت أنها تستطيع أن تنتزع

الأمة العربية إذا ظلت سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي، وظلت منكسر مطأطأة الرأس!

ونسي الكاتب أنه يعايرني بما أعتبره أحد أكبر مفاخر عملي السياسي، وهو العمل مع قوى السلام الإسرائيلية والعالمية من أجل القضية الفلسطينية وتحرير الأرض المحتلة الفلسطينية من الاحتلال الإسرائيلي، وهو الذي مهد للاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي الذي أنقذ ما يمكن إنقاذه مما ضاع على يد التطرف الكاذب والعنترية المضللة.

وليس أدل على تفاخري بهذا العمل من أني أنا الذي كتبت وقائعه، وألقيت الضوء على تفاصيله منذ إثني عشر عاما في سلسلة مقالات نشرت في مجلة «أكتوبر» ابتداء من ٣٠ مايو ١٩٨٢، تحت عنوان «ملف مؤتمر وترجيت، للحقيقة والتاريخ، رد على المكارثيين». ثم أعدت نشر هذه المقالات في الجزء الثاني من كتابي «المطلر في عصر السادات» الفصل الرابع، ويمكن للقارئ الاطلاع عليها فهي صفحة فخار سطرها معي مفكرون وعلماء من أكثر من أنجبتهم مصر وطنية وعروبة وشجاعة.

ولكن الكاتب، على طريقة التضليل التي اشتهر بها ذلك النوع الرديء من الكتاب، تظاهر بأنه يكشف أسرارا خفية، ويفتح ملفا سريا عن حياتي السياسية، وأخذ ينتقي مما كتبته بقلمي ما يوضح أنه لا يتمتع بأي نوع من الأمانة العلمية التي يجب أن يتحلى بها من حصلوا على الدرجة العلمية التي يزعم أنه حصل عليها، ويسوق أسماء المفاوضين الإسرائيليين الذين أوردتهم في مقالاتي كما لو كان يسوق اكتشافا علميا من صنعه! ويصور الأمر كما لو أن تلك الاجتماعات كانت اجتماعات سرية تدبر فيها المؤامرات ضد القضية الفلسطينية، وليست اجتماعات لحل القضية الفلسطينية حضرها فلسطينيون من الضفة الغربية وغزة، وأطراف دولية أخرى، وكان محورها تحرير الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ويفضح الكاتب قيمة الدكتوراه الهزيلة التي يحملها عندما يستعين في مراجعه ومصادره بما كتبه صحفي موتور من أنصاف الصحفيين الذين ابتليت بهم أمتنا العربية طعنا في شخصي، ويصف هذه الكتابة الموتورة بأنها «دراسة مهمة»! فيظهر جهله الفاضح بالفرق بين ما يكتبه الباحثون المتخصصون وما يكتبه «بائعو البطاطا»! كما يظهر جهله المحزن بما يكتب عندما يخلط بين مؤتمرات حضرتها ومؤتمرات لم أشارك فيها، اعتمادا على دراسة بائع البطاطا المذكور. مع أن التحقق من قيمة وأهمية المصدر من أولويات منهج الكتابة العلمية. ولكن في سبيل التضليل يهون كل شيء وتهون كرامة الدكتوراه وكل درجة علمية!

ولكي يبرهن الدكتور المزيف، على أنه يتساوى في الجهل مع «بائع البطاطا»، فإنه لم يقرأ (مذكرات سعد زغلول) التي قرأها كل مثقف في مصر، والتي قمت بتحقيقها وصدر منها ستة مجلدات حتى الآن، وإنما اعتمد على قراءة «بائع البطاطا» لبضع صفحات منها انتهى منها إلى نتيجة هزلية، وهي أني نشرت هذه المذكرات بأموال الهيئة المصرية للكتاب لمصلحتي ومصلحة ابنتي التي أسماها هدى! وهو ما يعني أنه يجهل ألف باء النشر، ولا يعرف الفرق بين تحقيق ونشر عمل علمي تسنده هيئة نشر حكومية محترمة لأستاذ جامعي متخصص، وتسويد صفحات من التضليل والتخريف ونشرها بواسطة ناشر جاهل!

ولكي يبرهن الكاتب أيضاً على أنه لا يقرأ ولا يتابع الحركة الثقافية والعلمية في مصر، فإنه اعتمد على قراءة بائع البطاطا المذكور للمقدمة التي كتبتها للجزء الأول من مذكرات سعد زغلول، وانتهى منها إلى نتيجة عكسية لا تخطر ببال، وهي أنني ارتكبت فيها ٣٦ خطأً تاريخياً! مع أن المقدمة كانت أصلاً لكشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الباحثين في تناول حياة سعد زغلول السياسية ـ أي أنه قلب الآية!

ثم يمضى الكاتب فى تضليله فيصف العالم الانجليزى الكبير البروفسور فاتيكيوتيس، رئيس قسم العلوم السياسية والاقتصادية بمعهد الدراسات الأفريقية والشرقية بجامعة لندن، بأنه «مؤرخ يهودى معروف»! ـ مع أنه مؤرخ مسيحى مرموق سبق لى أن وصفته فى خطاب تقييم طلبته منى كلية «آن آربر» فى جامعة ميشيجان بأنه «أستاذ غزير الإنتاج له إسهامات بارزة فى تاريخ مصر والمنطقة العربية والشرق الأوسط». وقد عرفته عن قرب وسعدت بمعرفته عندما كنت أستاذاً زائراً بنفس المعهد فى جامعة لندن. ولكن الكاتب لا يهمه الحقائق بقدر ما يهمه التشويه، رغم أنه ـ كما يقول ـ يحمل درجة الدكتوراه!

وفى إطار هذا التشويه فإنه وصف البروفسور شيمون شامير، سفير إسرائيل السابق فى مصر، بأنه رجل مخابرات يعمل فى الموساد! وجهل أن هذا السفير كان هو السفير الإسرائيلى الوحيد فى تاريخ إسرائيل الذى ضحى بمنصبه وقدم استقالته لأنه لا يستطيع التعامل مع حكومة الليكود، ولايستطيع الدفاع عن سياستها أثناء قيامه بمنصبه فى مصر! وكانت استقالته من أسباب سقوط حكومة الليكود. ولكن الكاتب الهزيل الذى يزعم أنه يحمل درجة الدكتوراه، لا يستطيع أن يفرق بين رجل مخابرات يعمل فى الموساد، ودبلوماسى وأستاذ شجاع ضحى بمنصبه دفاعاً عن مبادئه وعما يعتقد أنه حق! ففى ظلام الجهل تبدو كل القطط سوداء!

والمهم هو ما يخفيه الكاتب بخبث ولؤم تحت عباءة الهجوم على شخصى، من هجوم على نظامنا السياسى الذى حرر سيناء وطابا وأزال وصمة الاحتلال الإسرائيلى، بتصوير هذا التحرير لأرض مصرية فى صورة ما أسماه «معصية الخالق»! كأن الخالق قد أمرنا بأن نسلم أرضنا للأعداء، ثم نبقيهم فيها!.

ففى مقاله الذى يطفح بالسخيمة والتحريض، يدين نظامنا السياسى الذى يجلس مع الإسرائيليين، ويعتبر هذا الجلوس مروقاً من الدين، فيسألنى قائلاً :

«قد تحتج علينا وتقول : إن أولى الأمر قد بدأوا بالسلام وشرعوا له، وأننا نطيع أولى الأمر ونسير فى ركابهم، فأرد عليك بأدب الإسلام لأقول : «لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق»! والتعامل مع اليهود معصية للخالق ذاته! إلا إذا كان لديك رأى آخر فى هذا النص القرآنى : «لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود والذين أشركوا»! ونسى الكاتب المضلل أن رسول الله (ﷺ) عاهد اليهود عند هجرته إلى المدينة وأن هناك نصاً قرآنياً آخر تعمد إغفاله، وهو قوله تعالى: «وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله إنه هو السميع العليم».

ثم يتابع الكاتب تضليله باسم الدين، فيصف المجند سليمان خاطر «بالشهيد المصرى البارز الذى دافع عن موقعه العسكرى ضد بعض العاهرات ورجال الموساد اليهود الذين حاولوا تصوير الموقع» (هكذا!) ويسألنى فى لهجة تحريضية سافرة: هل يجوز شرعاً الهجوم على الشهداء؟.

ويبدى الكاتب ـ فى ذلك ـ جهلاً مخزياً، ويساير حملة التضليل التى قادتها جريدة الشعب لكى تصنع من هذا المجند المسكين بطلاً. فلم يخض سليمان خاطر معركة حربية ضد الجيش الإسرائيلى أو ضد عدو يفوقه عدداً وعدة من القوات الإسرائيلية، وإنما خاض معركته ضد مجموعة صغيرة من النساء والأطفال والرجال لم يكن يعرف ـ باعترافه نفسه ـ أنهم كانوا إسرائيليين، لأنهم كانوا فى ملابس الاستحمام! وهى معركة غيرمتكافئة، فقد كان فى يده مدفعة الرشاش، وكانوا عزلاً من السلاح.

ولم يعرف الاسلام مثل هذا النوع من الشهادة، كما لم يعرفها تاريخنا الوطنى ضد المحتلين والمستعمرين، وإنما صنعها تضليل جريدة الشعب لأسباب سياسية لا صلة لها بسليمان خاطر، ولتهييج الجماهير المصرية ضد نظامنا السياسى الوطنى الذى حرر كل شبر من أرض مصر. كما صنعها تضليل الناصريين الذين هم أسباب النكسة والذين احتلت إسرائيل سيناء في عهدهم.

ولم أكن أنا الذي أدنت سليمان خاطر ـ كما يقول الكاتب المضلل ـ وإنما أدانته المحكمة التى حاكمته، وقد نشرت حيثيات الحكم في جميع الصحف وقرأها من يريدون الحقيقة، وفيها شهد قائد الأمن المركزى بأن التعليمات لم تكن تمنع وجود الأجانب فى هذه المنطقة، وأنه سبق للأجانب صعود هذه التبة، ولم يكن هذا الصعود يمثل شبهة تستدعى إطلاق النار عليهم!

ومع ذلك ـ وكما تقول الحيثيات ـ «انتظر المجند سليمان خاطر صعود هؤلاء العزل من السلاح إلى التبة، وكان تسعة منهم من الأطفال، وقد حضروا بغية اللعب واللهو غير مؤهلين للدفاع عن أنفسهم، ثم قام سليمان خاطر بإطلاق وابل من النيران عليهم بلغ تسعاً وأربعين طلقة، قام خلالها بإعادة تعمير سلاحه»!

هذا هو العمل الجبان الذى قام به المجند سليمان خاطر، من واقع حيثيات حكم المحكمة العسكرية العليا الذى صدر ضده والذى قضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة. ولكن الكاتب المضلل يعتبره شهيداً! ويتهمنى بالهجوم على الشهداء! ويسأل في خبث ولهجة تحريضية: «هل يجوز شرعاً الهجوم على الشهداء؟».

وهكذا ـ وكما يرى القارئ الذى يتابع سلسلة هذه المقالات التى أكتبها عن الفساد الحزبى والفساد الصحفى فى بلدنا ـ فإن الدور الذى تقوم به هذه الأحزاب القزمية وصحفها المضللة، هو دور سلبى يهدم حياتنا

السياسية ولا يخدم مصالح جماهيرنا التى تريد أن تتنفس فى جو نظيف من الديمقراطية، ولا تتنفس فى جو موبوء بميكروبات التضليل والاختلاق والافتراء والعمالة والارهاب الفكرى الذى يستخدم الدين ستاراً له.

ومن سوء الحظ أن نظامنا السياسى منشغل بمعركته التى يخوضها بجهاز الأمن، ولا يريد أن ينتبه لحملات التحريض التى تخوضها ضده وضد الوطنيين صحف ترفع شعارات الإسلام والعروبة، تصور جهود السلام فى صورة «معصية الخالق»، وتصور الوطنيين فى صور خونة مارقين. ولعل حادث الاعتداء على كاتب مصر الكبير نجيب محفوظ أن يكون منبهاً كافياً، وجرس إنذار يوقظ النائمين!

حول بيان حزب التجمع مرة أخرى وأخيرا

اكتوبر فى ١٩٩٤/١٠/٣٠

يبدو أننى مدين لحزب التجمع باعتذار لأنى وصفت بيانه الذى أصدره برفض القرارات التاريخية التى أصدرها المجلس الأعلى للصحافة يوم ١٩٩٤/٩/١٩، لحماية الديمقراطية وحرية الصحافة، بـ «التضليل»!. وقد بحثت فى بعض القواميس العربية عن معنى التضليل، ووجدت أنه من الفعل «ضل»، أى حاد عن الحق أو الطريق، وأن الفعل «ضلل» معناه: قاد إلى الضلال، والضلال معناه الباطل، أى قاد إلى الباطل.

ومن هنا فإنى أستبدل بكلمة «تضليل»، التى وصفت بها بيان حزب التجمع، معناها اللغوى، وهو أن هذا البيان قاد إلى الباطل! ويكون ما قصدته تماما هو أن بيان حزب التجمع حاد عن

الحق وقاد إلى الباطل بدلاً من أن يقود إلى الحق، كما هو المفروض فى حزب له وزن حزب التجمع الفكرى.

ولعلى بهذا الوصف لبيان حزب التجمع أكون قد أرضيت الأخ الأستاذ عبد العال الباقورى، وأكون قد نجوت من تهديده الأرعن الذى ختم به مقاله فى جريدة الأهالى يوم ١٩/١٠/١٩٩٤، والذى حذرنى فيه من مغبة استخدام لفظ «تضليل» و «إلا»!

ويبقى بعد ذلك مناقشة ما ساقه السيد الباقورى من اتهامات لشخصى بسبب وصفى لبيان حزب التجمع بأنه مضلل. لقد نعت هذا الوصف بأنه وصف «غير لائق»، وقال إن هذا النعت هو توصيف مهذب جداً! وهو بالفعل توصيف مهذب لو أنه اكتفى به، ولكنه انخرط بعد ذلك فى موشح ردح طويل، كنت أتمنى لو أنه ترفع عنه إذا كان صادقاً فى غضبه لاستخدام الألفاظ غير المهذبة، وكان مخلصاً فى حفظه لصداقتنا القديمة كما أنا مخلص فى حفظى لهذه الصداقة.

فقد ذكر أن هذا التعبير هو عينة من «القاموس الشتائمى» الذى أصبحت استخدمه بإجادة وتفوق أحسد عليهما! وأنه «قاموس من الإسفاف ولغة الحوارى» التى لا يظن سيادته أنها أصبحت لغة متداولة فى أدب الخلاف السياسى فى أواخر القرن العشرين»!

ولست أدرى كيف اعتبر الأخ عبد العال الباقورى و «مضلل» من لغة الحوارى إلا إذا كان لم يسمع عن الحارة المصرية كما سمعت، ولم يعش فيها كما عشت؟ ترى لو أنى بدلاً من وصف بيان حزب التجمع بلفظ «مضلل» وصفته بمعنى هذا اللفظ، وهو أنه «قاد قراءه إلى الباطل بدلاً من أن يقودهم إلى الحق، هل أكون قد استخدمت لغة الحوارى؟ وهل ينقذنى هذا التعبير من سيل الاتهامات غير المهذبة التى كالها لى «الصديق القديم»! وعلى رأسها أنى «ضيعت سمعة حميدة كانت لى يوماً»! ويعفينى

من حزنه المصطنع «لى وعلى» لتقلبى السريع من النقيض إلى النقيض! إلى آخر ما ورد فى مقاله؟

ألم يكن الأجدر به - وهو يعلمنى مبادئ الكتابة التاريخية، وخصوصاً فيما يتعلق بالوثائق - أن يعرف أن الوثائق التى عنيتها، هى وثائق المجلس الأعلى للصحافة التى استعنت بها فى تفنيد بيان حزب التجمع، وليست بيان حزب التجمع نفسه، ثم يأخذ فى تفنيدها أو التشكيك فيها كما يشاء؟

على كل حال فمن الواضح أن الأخ الباقورى وهو يصف كلمة «مضلل» بأنها لم تعد متداولة فى بذاءات الخلاف السياسى فى أواخر القرن العشرين، لا يعيش فى مصر، ولا يقرأ صحفها، ولم يسمع عن أدب الخلاف السياسى الجديد الذى أصبح مستخدماً فيها فى أواخر القرن العشرين!

أو أنه ـ وهو الأرجح ـ يعيش فى مصر، ويقرأ صحفها، ويعرف جيداً ما أصبح مستخدماً فى صحافتها من بذاءات الخلاف السياسى، ولكنه يغالط ـ وهو وصف مهذب لا أظنه يحتج عليه ـ «ليقود قراءه إلى غير الحق»، كما فعل بيان حزب التجمع!

فإذا كان الأخ الباقورى يهتم حقاً بأدب الخلاف السياسى، فهل يعتبر من أدب الخلاف السياسى ما وصفنى به رئيس تحرير الأحرار بأنى «الرجل الذى فقد شرفه»؟ ترى لو أنى وصفت الأخ الباقورى بهذا الوصف فهل يعتبر هذا الوصف من لغة الطبقة الارستقراطية؟ ولو وصفت به رئيس حزب التجمع، أو أى عضو من أعضاء أمانته العامة التى أصدرت بيانها برفض قرارات المجلس الأعلى للصحافة، فهل يعتبرنى الباقورى من سكان القصور؟

إذا كان الباقورى قد قرأ مقال رئيس تحرير الأحرار ـ الذى هو مجرد عينة من مقالاته ـ وقرأ هذا الوصف، وهو بالمناسبة أرقى ما وصفنى به فى هذا المقال من أوصاف وأعظمها أدبا! فكيف لم يعرف ما وصل إليه

أدب الخلاف السياسى فى مصر فى أواخر القرن العشرين؟ وإذا قرأ الباقورى بقية الأوصاف التى وردت فى ذلك المقال، فهل يصر على اعتبار وصف «مضلل» لبيان حزب التجمع بأنه من لغة الحوارى؟

وإذا كان الباقورى قد قرأ فى هذا المقال ـ ومن المحقق أنه قرأه ـ وصف رئيس تحرير الأحرار لى بـ «الخصى قليل الأصل فاقد الكرامة»! فهل يعتبر مثل هذه الأوصاف، مما يرمز إلى أدب الخلاف السياسى الجديد فى مصر فى أواخر القرن العشرين؟ ترى لو أنى وصفت رئيس حزب التجمع وأقطابه ورئيس صحيفة الأهالى بهذه الأوصاف فهل يعفينى الباقورى من حزنه المصطنع لى وعلى لاستخدامى لفظ «مضلل» فى وصف بيان حزب التجمع؟

وإذا قرأ الباقورى ـ ومن المحقق أنه قرأ ـ مخاطبة رئيس تحرير الأحرار زميلا صحفيا له، هو رئيس تحرير صحيفة معارضة كبرى فى مصر*، قائلا: «عليك أن تثق أيها المغفل أن أ سيادك لن ينفعوك فى شئ»! و «اعلم أيها الثور الهائج فى بلاط صاحبة الجلالة أن صورتك أصبحت كريهة»! وأوصاف أخرى مثل: «يا أيها الأبله»! و «خادم الأحذية»!.. إلى آخره! ـ أقول: إذا كان الباقورى قد قرأ مثل هذه الأوصاف التى وصف بها رئيس تحرير الأحرار زميلا له يعد من أشرف وأغزر الصحفيين علما وفضلا ـ فهل يسعد كثيرا إذا وصفته بها أو وصفت رئيس حزب التجمع وأعضاء الأمانة العامة بهذه الأوصاف؟ أو يعترف بأنه يعرف جيداً حقيقة ما وصل إليه أدب الخلاف السياسى فى أواخر القرن العشرين من انهيار، ولكنه يغالط فيحترم، هو وحزبه، هذا المستوى الساقط، ويقبله على العين والرأس، ويدافع عنه بكل ما يملك من قوة، ويصدر البيانات لتأييده إذا تصدى له المجلس الأعلى للصحافة باعتباره خطرا داهما يهدد الصحافة المصرية الشريفة فى مصداقيتها واحترامها بين الشعوب العربية؟!

* هو الأستاذ جمال بدوى

أليس مما يناقض بيان حزب التجمع ما أثاره قطبه الكبير الأستاذ لطفي الخولي من ثورة عارمة، لمجرد أن إحدى المجلات القومية، وهي مجلة المصور، نشرت خبراً عنه اعتبره ماسا به، وقدم شكوى للدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس الأعلى للصحافة، عقدت من أجلها جلسة خاصة، تحدث فيها ما يزيد على ساعتين من الزمان شارحا موقفه وماآلت إليه الصحافة القومية من انحدار، وطالب بإجراء تحقيق وإتخاذ عقوبات؟

ترى لو وصفته هذه المجلة القومية في خبرها بأنه «الرجل الذى فقد شرفه» أو أنه «الخصى قليل الأصل فاقد الكرامة»، أو خاطبته بلفظ «المغفل» و «الثور الهائج»، و «الأبله» و «خادم الأحذية»، فهل يصدر حزب التجمع البيان الذى أصدره يهاجم فيه قرارات المجلس الأعلى للصحافة؟

فلم - إذن - هذه الغضبة المضرية المصطنعة من جانب الباقورى؟ ألأنى وصفت صحافتنا بأنها فتحت أبوابها للعمالة والارتزاق، وتحول بعضها إلى لون من ألوان الدعارة الصحفية، أو لأنى وصفت هذا النوع من أنواع الصحافة بأنها صحافة العمالة والارتزاق والسفالة والانحطاط؟

هل يختلف هو معى فى هذا الوصف؟ وإذا أنا شككت فى الصفة الصحفية لمن ساقهم رئيس تحرير جريدة الأحرار إلى نقابة الصحفيين للهتاف بحياته وتنصيبه زعيما، ووصفتهم بأنهم مجموعة من البوابين والفراشين، أفلا يكن هذا الوصف دفاعاً مجيداً عن الصحفيين الشرفاء الحقيقيين، الذين يعرفون ميثاق الشرف الصحفى والملتزمين به، مثل الأستاذ عبد العال الباقورى، واستبعاداً له ولهم من زمرة البوابين والفراشين؟

أم أن السيد الباقورى يعتبر هذا اللون الجديد من ألوان الصحافة الحزبية التى دهمت بلدنا على حين غرة- أى بين يوم وليلة بالفعل وليس

مجازا! ـ مما ينتسب إلى الصحافة الشريفة النظيفة التى عشنا فى ظلها قبل أن يدهمنا هذا الوباء؟ وهل يسلكنى فى سلك سكان القصور بدلاً من سكان الحوارى إذا وصفت هذه الصحافة بأنها أرقى ألوان الصحافة المصرية التى يجب على (نظام مبارك) أن يفخر بأنها نشأت فى عصره؟

ترى لو قرأت الشعوب العربية هذا المستوى من لغة الخلاف السياسى فى صحافتنا المصرية، فأى رصيد يتبقى فى ذهنها من الاحترام لهذه الصحافة؟ أو لم يكن الحفاظ على هذا الرصيد هو الذى كان محل اهتمام وحرص المجلس الأعلى للصحافة فى اجتماع ١٩/٩/١٩٩٤، عندما قرر أن استمرار هذا الوضع بهذا الشكل «يمس مصداقية الصحافة المصرية، ويهدد بفقد المكانة العالية التى تبوأتها على امتداد الوطن العربى، ويؤدى إلى أن تفقد مصر ثروة قومية هائلة»؟

وإذا عرفت هذه الشعوب العربية أن هذا المستوى الذى أدانه المجلس الأعلى على هذا النحو، تتبناه جميع أحزاب المعارضة فى مصر، وعلى رأسها حزب التجمع العقائدى المتين، فأى احترام لهذه الأحزاب ومصداقيتها يتبقى لها؟

وإذا عرفت أكثر من ذلك أن نظامنا السياسى، الذى هو المسئول بحكم الدستور والقانون عن حماية الصحافة من الانحراف والفساد، يوشك أن يتراجع أمام الحملة الديماجوجية التى قادتها هذه الأحزاب القومية التى يعلم جيداً أنها لا تملك أى رصيد شعبى بين الجماهير، وأنه لولا أنها تملك صحفاً تحمل اسمها لما سمع بها أحد!.. أقول إذا حدث ذلك واعتبر نظامنا السياسى هذا الفساد الصحفى الذى لم يسبق له مثيل، من علامات الديموقراطية، فأى ثقة تتبقى لهذه الشعوب العربية ـ وعلى رأسها شعبنا المصرى ـ فى هذه الديمقراطية؟

أليس من الغريب أن الكاتب الوحيد الذى مازال صامداً فى محاربة هذا اللون من الصحافة الحزبية المخربة التى تسىء لسمعة مصر ولسمعة الصحافة النظيفة ولميثاق الشرف الصحفى، هو صاحب هذا القلم! بعد أن فزع الجميع خشية تعرضهم لتلك الأوصاف السافلة، مثل «أبله» و «خصى» وغيرها؟ ألا يدل ذلك على أن الساحة سوف تبقى خالية فى الأيام القادمة لهذه الصحافة، يمارس من خلالها (النظام العراقى) سيطرته على الإعلام فى بلدنا، ويقود الرأى العام، ويحرك الجماهير، ويحكم من وراء ستار؟

ومن هنا حين يقلب الباقورى الأمور على هذا النحو السافر، فينسب إلىّ لغة الحوارى لأنى وصفت بيان التجمع بما يستحقه تماماً، وهو التضليل، ويتبنى هو وحزبه الدفاع عن أحط ألوان الصحافة التى رزئ بها وطننا.. صحافة تهاجم خصومها السياسيين بما يفزعهم من أوصاف تترفع عنها لغة المواخير، وتتهمهم فى شرفهم وتخوض فى عرضهم، وتختلق عليهم الأكاذيب بجرأة، أقول: حين يقلب الباقورى الأمور على هذا النحو، فلست أظنه أميناً فى غضبته وفى ادعائه بالجهل بما صارت إليه لغة الخلاف السياسى فى أواخر القرن العشرين! بل هو يعرف جيداً ما صارت إليه هذه اللغة، وقد حدد موقفه تماماً وهو الدفاع عن هذه اللغة بكل ما يملك من قوة!

ولا يكتفى الباقورى بهذه المغالطة المكشوفة، وإنما يريد هو وحزبه الضحك على ذقون الجماهير، فيريد الحزب فى بيانه أن يسلب من المجلس الأعلى للصحافة، وهو القائم دستوريا على شئون الصحافة، سلطة محاسبة الصحف الحزبية على ما يبدر منها من إنحراف، ويسند هذه السلطة إلى الحزب المنحرف نفسه! فكأنه يريد أن يسند إلى المجرم محاكمة نفسه! ففى بيان التجمع يقول بجرأة: «إن قرار المجلس (الأعلى للصحافة) لا يحترم سلطة الحزب– وحده–فى إدارة وتوجيه ومحاسبة صحفه، بل هو يقيم من المجلس رقيباً على التزام الصحيفة الحزبية ببرنامج الحزب الذى تصدر

عنه»! وينسى بذلك أن الحزب ينحرف أولا ثم تنحرف صحفه ثانيا!فكيف يحاسب حزب منحرف صحفه المنحرفة؟

وهو ما حدث تماما فى حالة حزب الأحرار، فقد باع الحزب نفسه أولا للنظام العراقى، ثم حول جريدته ثانياً من جريدة أسبوعية إلى جريدة يومية، وعين لها من يصلح للمهمة الجديدة، ممن لم يكن فى حياته عضواً فى حزب الأحرار ولا من المعتنقين لمبادئه ولامن المدافعين عن سياساته، ليقود السياسة الجديدة! فكيف يطلب من رئيس حزب الأحرار محاسبة رئيس تحرير صحيفة الأحرار، وهو ينفذ أوامره ويعمل بتعليماته؟ ولكن حزب التجمع يريد تكريس هذا اللون من الصحافة العميلة التى دهمتنا بليل، وتسىء إلى سمعة بلدنا فى كل عدد يصدر منها؟

ثم يمضى حزب التجمع فى الضحك على ذقون الجماهير، فيبدى معارضته لما قرره المجلس الأعلى للصحافة من وضع ضوابط لصدور الصحف الحزبية الجديدة، تتعلق بتمويلها وإيراداتها ومصروفاتها - يريد بذلك أن يفتح الباب على مصراعيه أمام الفساد! فهو يعلم جيداً أن رئيس حزب الأحرار يملك تراخيص ثمانى عشرة جريدة، وقد طلب مؤخراً ترخيصاً بإصدار ثمانى صحف أخرى، وكلها للتجارة وليست للعمل السياسى، فلا توجد جريدة من الجرائد الثمانى عشرة تعبر عن سياسة الحزب، وإنما تعبر كل منها عن سياسة رئيس تحريرها الخاصة، وهى كلها مؤجرة أو مباعة فى السوق السوداء، والحزب هزيل تكفيه نشرة أسبوعية من عشر صفحات فقط تعبر عن رأيه، وليست ٢٦ جريدة! ولكن حزب التجمع يطالب فى بيانه القوى السياسية والمنظمات النقابية والجماهيرية، بحماية حرية العمل الحزبى، وحرية الصحافة!.. أى حماية هذا اللون الفاسد من الممارسة الحزبية والصحفية! ويغطى هذا المطلب بدعوة «يوتوبية» (خيالية) لكافة الأحزاب لضمان قيام صحفها بدورها من خلال ممارسة صحية وصحيحة»!

ومن هنا حين يتجاهل السيد الباقورى كل هذه الحقائق، ويتجاهل الرد على ما أوردناه فى مقالنا ـ من واقع وثائق المجلس الأعلى للصحافة ـ من دور قطب الحزب الكبير لطفى الخولى فى صنع قرارات ١٩/٩/١٩٩٤، وموافقته وموافقة رئيس تحرير الأهالى الأستاذ لطفى واكد عليها، والتحمس لها، ثم انقلاب الحزب عليها كلية بعد وقوعه تحت تأثير رئيس حزب الأحرار، وزعمه أن هذه القرارات تشكل قيداً على حرية العمل الحزبى وحرية الصحافة!.. أقول حين يتجاهل السيد الباقورى الرد على هذه الحقائق، ويختار الاشتباك معى حول كلمة «تضليل»، فإنه لا يكون قد فعل إلا ما فعله حزب التجمع فى بيانه، وهو سوق قرائه إلى الضلال أو الباطل، وهو المعنى المهذب للفظ «تضليل»!

ثم يتجاوز السيد الباقورى حدوده، حين يتجاهل حجمه ويريد أن يلقننى درسا فى مبادئ الكتابة التاريخية! وينسى أننى كتبت أكثر من ثلاثين كتاباً من أمهات المراجع فى تاريخ مصر، استحق اسمى من أجلها، ومن أجل جهودى العلمية فى مصر والخارج، أن يسجل فى أكبر الموسوعات العالمية التى تتناول أبرز الشخصيات فى العالم العربى.

ولكنه لا يذكر إلا مناقشتى للدكتوراه! ويتصور أننى تجمدت عندها، كما جمد هو عندما ترك العمل فى جريدة الجمهورية، وأمضى فى دول الخليج أكثر من عشر سنوات! ثم يختم هذا الادعاء بتهديدى بالكشف عما يسميه «خفايا قصتى القديمة وخباياها»! ويقول إنه يربأ بنفسه عن الخوض فى هذه الأمور الشخصية مهما كان يملك من الوقائع والحقائق والأسماء!

وهو أمر يدل على أن عدوى الانهيار فى أدب الخلاف السياسى قد أصابته، وأن العمل فى دول الخليج عشر سنوات قد أكل منه أفضل ما عرفته من حميد صفاته وخصائله، ولم يترك له إلا هذا القدر التعس الذى يصور له أن عبد العظيم رمضان يمكن أن يهدد بمثل هذه الأساليب

المنحطة والتلميحات بوجود وقائع وحقائق وأسماء فى حياتى الشخصية أخشى من الكشف عنها!

فحياتى الشخصية والعلمية مكشوفة للجميع، يعرفها الأصدقاء الشرفاء وتعرفها الدولة، واستقامتى ونزاهتى هيأت لى ارتقاء أعلى المناصب العلمية والسياسية فى بلدى. وكل ما يمكن أن يفعله السيد الباقورى ـ من ثم ـ هو الفبركة والافتراء! وحين تأتى هذه الفبركة والافتراء من عبد العال الباقورى، الذى مازلت أحترمه على عكس غيره ممن أحتقر شأنهم، فعندئذ أجره إلى المحاكم ولا أتركه حتى آخر نفس فى عمرى!

النظام السياسى المزدوج للحكم!

مع اقتراب موعد انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، تزداد الإشاعات والتكهنات والتنبؤات، ويأخذ بعضها شكل تصفية حسابات وحرب أعصاب، ولكنها جميعا تدخل فى باب الخيال والأوهام والتمنيات، إذ ينسى المروجون أن القيادة السياسية لها حساباتها التى لا تدخل فيها هذه العوامل، وإنما يدخل فيها فقط مصلحة الوطن ومصلحة الحزب الذى يحكم البلاد وهو الحزب الوطنى.

والحزب الوطنى يعد حزبا فريدا يختلف من وجوه عديدة عن الأحزاب المثيلة فى البلاد الأخرى. فالمفروض فى أى حزب يعمل فى الحياة السياسية فى أى بلد من بلاد العالم أن يعبر عن مصالح طبقة اجتماعية، أو يمثل اتجاها

اكتوبر فى ١٩٩٥/٥/٧

فكريا معينا، ولكن الأمر يختلف تماما فى الحزب الوطنى، سواء من ناحية قيادته أو من ناحية سياسته.

فقيادات الحزب الوطنى، تتكون من اتجاهات فكرية تمتد من اليمين إلى اليسار! فقيه الإسلاميون، وفيه اليساريون، وفيه الليبراليون، وفيه الناصريون. وقد درج اليسار على أن يتهم الحزب بسيطرة العناصر الإسلامية عليه! ودرج الإسلاميون على اتهام الحزب بسيطرة عناصر التنظيم الطليعى عليه! ودرج الناصريون على اتهام الحزب بسيطرة الرأسماليين عليه!

وفى الوقت نفسه، وبالنسبة لسياسة الحزب الخارجية، فيجتمع فى الحزب أنصار التطبيع الكامل مع إسرائيل، الذين يرون الاستفادة من علاقات السلام بين مصر وإسرائيل على أساس أنه لايوجد نصف سلام ونصف حرب وإنما يوجد سلام وحرب. ويوجد أيضاً أعداء التطبيع مع إسرائيل لدرجة تفوق عداء الناصريين والتجمعيين معا! وهكذا.

والميزان فى كل هذه الأمور المتناقضة، يوجد فى رأس رئيس الحزب، الذى هو رئيس الجمهورية فى الوقت نفسه، وهو الرئيس مبارك. وهذا الميزان هو ميزان المصلحة العامة الذى لا يتأثر بيمين أو يسار أو وسط، ولايخضع لتوجيهات من أى اتجاه غير اتجاه مصر وشعبها.

وهذا الميزان هو الذى يعتمد عليه الشعب المصرى فى تقرير مصيره ومستقبله منذ وقت طويل، وعلى مر العهود.

فمنذ ثورة ١٩١٩، والشعب المصرى يعتمد على الزعامة الشعبية فى تقرير مصيره، ويربط مصيره بمصيرها. فعندما قرر سعد زغلول الاتجاه بقضية مصر إلى مؤتمر الصلح بدلا من إنجلترا، لم يتردد الشعب المصرى فى الوقوف خلفه. وعندما عدل سعد عن مؤتمر الصلح إلى إنجلترا، لم يتردد الشعب المصرى فى تعديل موقفه كذلك. وعندما دخل سعد فى

مفاوضات مع انجلترا سانده الشعب المصرى، وعندما قطع سعد المفاوضات أيده الشعب المصرى!

وهو ما فعله مع مصطفى النحاس. فعندما رفض الدخول فى مفاوضات حول مشروع محمد محمود - هندرسون إلا بعد عودة الحكم الدستورى، أيده الشعب المصرى. وعندما قطع المفاوضات مع هندرسون بسبب صخرة السودان، سانده الشعب المصرى. وعندما أبرم معاهدة ١٩٣٦، لقى التأييد من الشعب المصرى. وعندما ألغى بنفسه المعاهدة التى أبرمها صفق له الشعب المصرى. وهكذا!

وقد كان هذا هو ما حدث تماما مع الرئيس السابق عبدالناصر، فقد سانده الشعب المصرى فى عمليات كسر احتكار السلاح، وتأميم قناة السويس، وتأميم وسائل الإنتاج، وحرب يونية ١٩٦٧ . بل إنه عندما منى الجيش المصرى بالهزيمة وطلب عبدالناصر إعفاءه من منصبه ثبته الشعب المصرى فى منصبه! وعندما خاض حرب الاستنزاف ضد إسرائيل وقلبت إسرائيل هذه الحرب إلى استنزاف مضاد، وقف الشعب المصرى وراء عبدالناصر! وعندما قبل عبدالناصر مبادرة روجرز، قبلها الشعب المصرى! لقد ربط الشعب المصرى مصيره بعبدالناصر حتى مات.

وعندما تولى محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية لم تكن تسبقه زعامة شعبية، ولكن الشعب المصرى أولاه ثقته على الفور. ولم تفهم مراكز القوى فى مايو ١٩٧١، هذه الخصيصة فى الشعب المصرى، فظنوا أنهم يستطيعون أن ينالوا ثقة الشعب ضد رئيس الجمهورية! وقد خيب الشعب ظنهم، فعلى الرغم من أنهم كانوا يملكون قوة الجيش والداخلية والإعلام والاتحاد الاشتراكى، فإن السادات نجح، بفضل قوة الشعب الأعزل، فى التغلب عليهم.

وقد كانت ثقة الشعب فى السادات، هى التى مكنته من مفاجأة إسرائيل بحرب أكتوبر! ثم كانت ثقة الشعب هى ما مكنته من إبرام اتفاقيتى فك الاشتباك الأول والثانى رغم صياح المزايدين! وعندما أعلن السادات مبادرة القدس، لقى من تأييد الشعب المصرى ما لم يسبق له مثيل، فى الوقت الذى كانت صيحات الاتهام بالخيانة توجه له فى أرجاء العالم العربى! وبفضل هذه الثقة، أبرم اتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية التى هى أساس تحرير سيناء واسترداد التراب الوطنى.

وقد كانت هذه الثقة نفسها هى التى استند إليها الرئيس محمد حسنى مبارك فى تحويل تحرير سيناء من مجرد كلمات مكتوبة فى المعاهدة المصرية الإسرائيلية، إلى حقيقة واقعة. فتم فى عهده انسحاب إسرائيل من كل شبر من سيناء، فكانت الأرض المصرية هى الأرض العربية الوحيدة التى انسحبت منها إسرائيل كاملة منذ حرب يونية ١٩٦٧، وكانت هامة المصريين هى التى ارتفعت وحدها منذ انتهاء تلك الحرب!

وربما يظن البعض أن أى حاكم عربى، كان فى وسعه أن يفعل ما فعل السادات أو مبارك، فيبرم صلحاً وسلما مع إسرائيل! ولكنه لو أراد ذلك لما تمكن، لأن الشعب كان يسحب ثقته منه فى الحال. فقد تطلب الأمر من ياسر عرفات خمسة عشر عاما بعد ذلك حتى تمكن من إبرام اتفاق المبادئ مع إسرائيل، ومع ذلك فإن المقاومة للاتفاق تزداد يوما بعد يوم! كما تطلب الأمر نفس هذه المدة مع الرئيس حافظ الأسد حتى يجلس فى مفاوضات مع إسرائيل، ولم يتحقق جلاء حتى الآن!

ثقة الشعب المصرى برئيسه على هذا النحو الفريد، منذ ثورة ١٩١٩ حتى الآن، هى التى مكنت رؤساء مصر المتعاقبين من أن يواجهوا العالم بصلابة، وبجبهة متحدة لا ينفذ منها سهم. وقد كانت هذه الثقة هى التى استند إليها الرئيس مبارك فى الالتزام بالمعاهدة المصرية الإسرائيلية

وبالالتزام فى الوقت نفسه بالدفاع عن المصالح العربية، دون أن يقع فى تناقض بين السياستين!

ولذلك حين حدث الاجتياح العراقى للكويت فى أغسطس ١٩٩٠، وظن الجميع أن مصر سوف تقف إلى جانب العراق بحكم عضويتها فى مجلس التعاون العربى التى تلزمها بذلك، لم يتردد الرئيس مبارك فى الإنقلاب على هذا المجلس والانحياز إلى مصلحة مصر وحدها! وقد أولاه الشعب المصرى ثقته فى الحال التى مكنته من توجيه الجيش المصرى لتحرير الكويت إلى جانب القوات الدولية. وتمكن الرئيس مبارك بهذه الثقة الشعبية من إحداث انقلاب تام فى العلاقات العربية العربية، وإعطاء الشرعية العربية للقوات الدولية التى كان مستحيلا عليها بدونها أن تطأ الأرض العربية!

وقدكان الرئيس المصرى - وحده - هو الذى تمكن من اتخاذ هذا الموقف الحاسم الصريح من خارج دول الخليج الست المهددة، دون أن يتأثر بعداء مسبق مع النظام العراقى، كما هو الحال مع سوريا! ووقف جميع الرؤساء العرب موقفا مائعا من تحرير الكويت، فقد أدانوه لفظا وعارضوه فعلا بمعارضتهم التحرير بالقوة!

وقد استند الرئيس مبارك فى داخل مصر إلى ثقة الجماهير العارمة، واكتسح بفضلها تلك الأقلية الهزيلة فى حزب العمل وجريدة الشعب التى كانت تضلل الشعب باسم الإسلام، وتطلب منه مساندة صدام « بحجة أنه .. مع الله» ! والتخلى عن مبارك، لأنه يقف مع الشيطان»!

لقد كانت ثقة الشعب بمبارك، هى التى أنقذت مصر من هلاك محقق لو انحاز إلى جانب البغى والعدوان، فقد ار.. - عن كاهل مصر الديون العسكرية، وواجهت مصر العالم الجديد، بعد حرب تحرير الكويت وهى فى موقع المشارك فى بنائه، الذى يحظى باحترامه.

وقد كانت الثقة فى الميزان الدقيق الذى يزن به الرئيس مبارك أمور الدولة، هى التى دفعت الشعب المصرى إلى مساندته عندما طالب إسرائيل بالتوقيع على اتفاقية الحظر النووى! كما دفعته أيضا إلى مساندته عندما رفض أن يستمع لطبول الحرب التى أخذ يدقها المزايدون، وحصر النزاع فى الحيز الذى يسمح لمصر بحريتها فى الحركة فى علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة، فكان التعاون مع إسرائيل فى المجالات الأخرى، يسير جنبا إلى جنب مع النزاع حول التوقيع على الاتفاقية النووية.

والمهم هوأن هذا الميزان الذى يزن به الرئيس مبارك أمور الدولة هو الذى يختار به القيادات السياسية، من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، فيصبون جميعا فى مجرى المصلحة المصرية الوحيد. وهذا الميزان لايتطلب من أية قيادة سياسية يختارها مبارك شيئا أكثر من الإيمان بالنظام السياسى وبمصلحة البلد.

والإيمان بالنظام السياسى فى نظر الرئيس مبارك، كما هو فى نظر الشعب المصرى أيضا، المعيار الذى لا يخيب للوطنية، وذلك بسبب الأخطار التى تهدد حرية الشعب ومسيرته وتقدمه من جانب جماعات الإسلام السياسى المنظمة، وجماعات الإرهاب، والتى تمثل البديل المطروح الذى يدفع نفسه بقوة وبكل الطرق، ليحل محل النظام السياسى.

فكما يعلم الجميع فإن الأحزاب السياسية المعارضة التى تعمل على الساحة السياسية، لا يملك أى منها من الكوادر أو من الشعبية ما يرتفع به إلى مقام المنافس الحقيقى للحزب الوطنى الحاكم إلى حد يسقطه، ويسقط معه النظام السياسى.

صحيح أن النظام السياسى شىء والحزب الوطنى شىء آخر، لأن النظام السياسى يشمل الحزب الوطنى وكل أحزاب المعارضة ـ ولكن سقوط الحزب الوطنى يعنى بالضرورة سقوط النظام السياسى إن آجلا أو عاجلا!

ذلك أن سياسة الوفد أو التجمع أو الناصرى، هى نقيض لسياسة الحزب الوطنى التى هى سياسة النظام السياسى، فإذا وصل أى منها إلى الحكم، تغيرت سياسة النظام السياسى إلى النقيض بالضرورة، وهو ما يعنى اختفاء النظام السياسى بالمعنى الذى نعرفه حاليا، والذى قاد مسيرة البلاد، وحرر أرضها، وحقق المنجزات الجبارة على ساحة الوطن، على المستوى الخارجى والداخلى.

فعلى الرغم من سلبيات نظامنا السياسى، فإنه لا أحد ينكر أن أنه تسلم البلاد وهى ساقطة فى هوة ليس لها قرار، فاستطاع أن يرتفع بها إلى المكانة التى تليق بزعامتها للعالم العربى فى فترة زمنية قياسية.

فندما تولى مبارك الحكم قبل عقد من الزمان، كانت البنية التحتية للاقتصاد المصرى فى حالة خلل شبه كامل، وكانت وسائل الاتصال والمواصلات والسكك الحديدية، ومجمل المرافق العامة، فى حالة تهالك وتداع، وكان الصرف الصحى قد تآكل على نحو أصبح يهدد البلاد بالأوبئة. وكان كل أمل فى الإصلاح الاقتصادى فى ظل هذه البنية التحتية الخربة منعدما تماما، فالقاعدة الاقتصادية المعروفة تقول:

«لا إصلاح اقتصاديا بدون بنية تحتية» فالبنية التحتية هى التى تقام عليها الصناعة والزراعة الحديثة، والتجارة والخدمات».

وقد أنفق النظام السياسى ما يزيد على ١٩٨ مليارا من الجنيهات على البنية التحتية، منها ٩١ مليارا لمجالات الطرق والكبارى والتليفونات والكهرباء ومياه الشرب، فضلا عما تم إنفاقه على مشروعات الصرف الصحى والإسكان والتعمير والمدن الجديدة التى بلغت اثنتى عشرة مدينة جديدة على خريطة مصر السكنية، فضلا عن المناطق الصناعية التى استوعبت أكثر من أربعة آلاف مشروع، والموانى والمطارات والطرق الجديدة والقنوات المائية وغيرها.

وفى الوقت نفسه فقد تسلم هذا النظام السياسى علاقات مصر بالعالم العربى، وهى شبه متوقفة بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل، وكان مقر الجامعة العربية قد انتقل إلى تونس، فاستعاد العلاقات العربية إلى أحسن مما كانت عليه فى أى عهد مضى منذ قيام ثورة يوليو، ونقل مقر الجامعة من تونس إلى مكانه الطبيعي وهو القاهرة، وبعد أن كان دور مصر مستبعداً فى العمل العربى، عاد من جديد أشد ما يكون قوة وفاعلية، وأصبحت مصر صلة وصل قوية بين العالم الخارجى والدول العربية التى لها مشاكل صعبة الحل، وذلك فى الوقت الذى تعززت علاقة مصر بأفريقيا على النحو الذى جعلها تختار الرئيس مبارك رئيسا لمنظمة الوحدة الأفريقية مرتين.

كذلك فقد تسلم مبارك النظام السياسى والشعب المصرى مقطع الأوصال، وهناك نحو أربعة آلاف فى المعتقلات من المثقفين والمفكرين والسياسيين، وأوضاع البلاد تهدد بحرب أهلية، فأعاد مبارك الوحدة إلى صفوف الشعب المصرى، وأطلق حرية الرأى بلا حدود، كما أطلق حرية الصحافة،وأطلق حرية العمل للأحزاب المعارضة.

وعندما خرجت فرق الإرهاب على الشرعية لجأ مبارك إلى القضاء والطرق القانونية، ولم يعدم خارجا على القانون بدون حكم قضائى. وعلى الرغم مما هددت به جماعات الإرهاب المجتمع المصرى بالفوضى فإن ذلك لم يدفع النظام السياسى إلى استخدام شريعة الغاب التى اتبعتها حكومات الأقلية قبل ثورة يوليو، واتبعها زبانية التعذيب فى عهد ثورة يوليو ضد الشيوعيين والإخوان المسلمين والوفديين.

ومن ذلك كله فإن الإيمان بالنظام السياسى يعتبر معيارا حقيقيا تقاس به وطنية كل فرد لا يريد لبلده مصر أن تسقط فى يد النظم الفاشية، سواء كانت تنتمى لجماعات الإسلام السياسى والإرهابين، أو تنتمى إلى

الجماعات الناصرية المتعصبة التى تتاجر بقميص عبدالناصر، أو الأحزاب السياسية المعارضة التى باعت نفسها لنظام صدام حسين واعتمدت عليه فى ممارسة نشاطها الحزبى. وكلها تتخذ الديموقراطية وسيلة للوصول إلى الحكم، فإذا وصلت فرضت دكتاتوريتها على جماهير الشعب المصرى وحرمته من نسيم الحرية التى يتمتع بها حاليا، ولم تحقق أى إصلاح مما تنادى به!

وهذا المقياس نفسه هو الذى يختار به الرئيس محمد حسنى مبارك - كما ذكرنا - القيادات السياسية، وهو مقياس يتخطى إطار الحزب الوطنى بالضرورة! فالإيمان بالنظام السياسى ليس حكراً على الحزب الوطنى، وإنما يمتد على مساحة كبيرة من المثقفين والمفكرين والكتاب، وهو السبب فى أن اختيار الرئيس لبعض المناصب السياسية والثقافية والإعلامية لا ينحصر فى إطار الحزب الوطنى، بل يتسع ليشمل الإطار العريض للمؤمنين بالنظام السياسى والمدافعين عنه.

وهذا الإيمان بالنظام السياسى يتفاوت من سياسى إلى آخر، فبعضه يختلط بالمصالح الشخصية وبعضه يختلط بالمصالح الوطنية، وبعضه ينطلق من المصلحة الوطنية وحدها.

وقد جعلتنى تجربتى فى مجلس الشورى أميز بين الأنواع الثلاثة.

وعلى سبيل المثال، فقد كتبت مرة أصف إيمان الدكتور مصطفى كمال حلمى بأنه إيمان معْد، فهو من الحرارة والإخلاص بحيث ينتقل بالضرورة إلى أعضاء مجلس الشورى، على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية. وقيادته المتعقلة اليقظة للمجلس، لا تنطلق من منطق حزبى بقدر ما تنطلق من المصلحة العامة التى يقوم النظام السياسى بحراستها.

وعلى سبيل المثال أيضا، فإن إيمان الدكتور محمود محفوظ، رئيس لجنة الخدمات، لا ينطلق من منطق حزبى، وإنما من إيمان العالم الفذ الذى

يعتقد بأن الطريق الوحيد لمساعدة النظام السياسى على حل المشكلات المعـقـدة التى تواجـهـه، هو طريق الدراسـة العلمـيـة وإسنادها إلى أهل الاختصاص.

ويشترك فى هذا الإيمان الواعى آخرون مثل الدكتور محمد عبدالفتاح القصاص، عالم البيئة الشهير، والدكتور إسماعيل سلام جراح القلب الشهير، والدكتور حمدى الحكيم وكيل لجنة الخدمات، والدكتور صبرى الشبراوى عالم الإدارة، والفريق يوسف صبرى أبو طالب، والدكتور على لطفى، وآخرون لا تحضرنى أسماؤهم ولكن القيادة السياسية ترصد ما يفعلون فى خدمة البلاد.

ومن هنا فإن انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشورى، تتيح الفرصة للقيادة السياسية لكى تدفع إلى الساحة السياسية بالعناصر المؤمنة الواعية، وتستبعد العناصر التى ثبت أن إيمانها بمصالحها الخاصة يفوق إيمانها بالمصلحة العامة.

ومن هنا فيستطيع المروجون أن يروجوا من الاشاعات ما يشاءون، ولكن القيادة السياسية لها حساباتها التى لا تخضع للأهواء وإنما تزن الأمور بالميزان الوطنى السليم.

الحقيقة حول "يلا" قانون النشر!

لا يوجد وطنى حر يقبل المساس بحرية الكلمة، ولكن فى الوقت نفسه لايوجد ديموقراطى أصيل يقبل استخدام حرية الكلمة فى التشهير والعمالة والارتزاق، والإضرار بمصالح الوطن فى وقت الحروب، وطعن الجيش المصرى فى الظهر، والدعوة لفكر الإرهاب وتبرير جرائمه، واستباحة أعراض وسمعة الشرفاء!

فالقاعدة الأساسية هى أن كل حق يقابله واجب، وحق حرية الكلمة يقابله واجب الالتزام بميثاق الشرف الصحفى، والالتزام بالعمل فى إطار مصلحة الوطن.

ولأن هذه القاعدة لم تحترم فى كثير من الأحيان، فقد تحقق ما حذرت منه على مدى عشر سنوات كاملة،

اكتوبر فى ١٩٩٥/٦/١١

وأظهرت الدولة أنيابا ظن الجميع أنها تآكلت مع الزمن ولم يبق منها أثر، وأدخلت تعديلاتها الأخيرة على قانون العقوبات، التى غلظت فيها العقوبة على تجاوزات الصحافة لميثاق الشرف الصحفى، وألغت نص المادة ١٣٥ من القانون القديم، التى كانت تعطى للصحفيين امتياز الاستثناء من الحبس الاحتياطى.

وهكذا يتحقق المثل الشائع: «يفعلها الصغار ويقع فيها الكبار»! فمن المحقق أن كل التجاوزات التى أدت إلى إحداث هذه التعديلات على قانون العقوبات، لم يفعلها صحفيون محترمون يعرفون أمانة الكلمة، وشرف العمل الصحفى، وإنما فعلها صغار ظلوا يلعبون بالنار، يحرقون بها الأبرياء والشرفاء، ويحرقون معهم سمعة الدولة وهيبتها.

فقبل صدور هذه التعديلات، كان فى وسع أى صحفى مريض، أو صحيفة صفراء أن تلوث أى مواطن مصرى، وهى فى أمن من العقاب! فإذا أراد المواطن مقاضاة الصحيفة، دخل فى عجلة العدل البطيئة التى تأكل منه معظم حياته! وقد يموت قبل أن ينزل العقاب بالصحفى الصغير والصحيفة الصفراء! وعندما يحدث ذلك فى ظل أى نظام حكم، فإنه يعنى أن هذا النظام لا يحترم المواطنين ، أو يحترم نفسه الاحترام الكافى، أو أنه قصر فى حماية المواطنين وحماية نفسه إلى حد مخل.

وقد أثيرت قضية هذه التجاوزات منذ تسع سنوات فى لقاء الرئيس محمد حسنى مبارك برجال الفكر والإعلام بمبنى التلفزيون المصرى يوم ٥ أكتوبر ١٩٨٦ ، وطالب البعض بتصدى الدولة لتجاوزات صحف المعارضة. وقد وقف الأستاذ أحمد بهاء الدين ـ شفاه الله ـ مطالبا بالتسامح، ووقفت بدورى مدافعا قائلا إنه إذا كانت هناك تجاوزات من صحف المعارضة، فهناك تجاوزات أيضا من الصحف القومية، وإننى شتمت فى الصحف القومية بأقذع مما شتمت فى صحف المعارضة!

وقد استفز هذا القول المرحوم موسى صبرى، الذى ذكرنى بشتائم جريدة، الأهالى، لى! فذكرته بشتائم بعض الصحف القومية لى! وتدخل الرئيس مبارك ضاحكا لفض الاشتباك، وانتهى الأمر إلى اعتبار صحف المعارضة فى مصر، ظاهرة صحية مهما كانت التجاوزات.

على أنى بعد أيام، وفى لقاء خاص تشرفت به فى بيت الرئيس، طالبته بتكوين لجنة من المحامين، للتصدى للتشهير الذى يتعرض له بعض الكتاب والمفكرين والسياسيين على يد بعض الصحف التى لا تتورع عن تلويثهم ونشر الأخبار الكاذبة عنهم.

وكانت وجهة نظرى التى أوضحتها للرئيس، أن الكثيرين من هؤلاء الكتاب والمفكرين، يحجمون عن مقاضاة هذه الصحف، لما تتكلفه هذه المقاضاة من وقت ضائع ونفقات باهظة، يعجز معظمهم عنها، ولأسباب كثيرة أخرى، الأمر الذى يشجع هذه الصحف على الانطلاق فى خطة التشهير قدما، ومضاعفة التشهير دون خوف أو خجل، وبذلك تتحول الحرية التى تتمتع بها هذه الصحف فى النشر، من حرية للصالح العام إلى حرية لتصفية الحسابات، وهو ما يشوه وجه الديموقراطية.

وفى الوقت الذى كنت أتكلم فيه مع الرئيس مبارك فى هذا الموضوع، كان ثلاثة من كبار الصحفيين فى مصر، وهم محسن محمد، والمرحومان صبرى أبو المجد، وموسى صبرى، يرفعون قضية على جريدة «الأحرار» لتعرضها لهم بحملة مفتريات مست سمعتهم!

وقد كتبت هذه القصة بحذافيرها فى مقالى بمجلة أكتوبر يوم ١٩٨٦/١٢/٢١، ويستطيع أن يرجع إليه من شاء. واستدللت على ذلك بتلك الحملة واسعة النطاق التى قامت بها جريدة الشعب فى شهر مايو ١٩٨٦ للتشهير بعدد من الكتاب والمفكرين والعلماء المصريين، تحت عنوان: «القائمة السوداء»! وطالبت الشعب المصرى بمقاطعتهم، بحجة

صلتهم باسرائيل، متصورة أن مصر مازالت فى حالة حرب مع إسرائيل ولم تعقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية قبل سبع سنوات!

وفى مقالى بمجلة أكتوبر يوم ١٩٨٦/١٢/٢٨، أكدت أن نجاح التجربة الديموقراطية فى عهد مبارك لا يقع عبؤه على عاتق الحزب الوطنى وحده، الذى هو وريث أكبر تنظيم دكتاتورى شهدته مصر، وهو الاتحاد الاشتراكى، وإنما يقع بدرجة متساوية على أحزاب المعارضة، «التى عليها - كما قلت - أن تقدم الأنموذج الأمثل للمعارضة الواعية التى تؤمن بالديموقراطية حقيقة لا شعارا، والتى تفهم دورها التاريخى فى هذه الحقبة من الزمن فهما واعيا، والتى تعلمت درس التاريخ، فتخلصت من ممارساتها السياسية الخاطئة التى ارتكبتها فى عهد ما قبل الثورة».

وفى هذا المقال نبهت إلى هذه المفارقة الغريبة، وهى أن «أعلى الأصوات فى الساحة السياسية التى تجلجل باسم الديموقراطية، هى أصوات ذات تاريخ أسود فى التآمر على الحريات واضطهاد الرأى الآخر، والسكوت المخزى على الجرائم التى ارتكبت تحت بصرها فى حق الديموقراطية! إنها أصوات تحاول أن تصنع لنفسها تاريخا جديدا، عن طريق التظاهر بالتطرف فى الديموقراطية، والدفاع عن الحريات، والمزايدة على ديموقراطية مبارك التى تصفها بأنها دكتاتورية، مع أن تاريخها يؤكد أنها لو وصلت إلى الحكم فسوف تطفئ المصابيح الحالية، وستفرض رأيها على الرأى الآخر بالقوة والإرهاب»!

وفى يوم ١٩٨٨/٤/١٠ كتبت تحت عنوان: «المعارضة وقانون الطوارئ» أقول: «إن شعبنا يطلب ممن يعارضون باسمه أن يحترموا القانون والنظام والشرعية، ولايعارضون على حساب هذه المبادئ لمجرد احراج الحكومة»! وضربت المثل بموقف معظم أحزاب المعارضة من عصابة «ثورة مصر»، وقلت إن هذا الموقف كان اختباراً لمدى احترام هذه الأحزاب

لهذه المبادئ، وقد سقطت فى الاختبار، فقد مجدت قتل الدبلوماسيين الأجانب، واعتبرت هذا القتل بطولة، وجعلت من القتلة نجوماً وكواكب، مع أن هذا القتل لو وقع ضد بعثاتنا الدبلوماسية فى الخارج ـ سواء فى إسرائيل أو الولايات المتحدة ـ لاستنكرت جميعها هذا العمل، لأنه ضد القانون والتحضر. ولو كان الدبلوماسيون المقتولون يمثلون دول احتلال لكان الأمر مفهوما، ولكنهم كانوا يمثلون دولا تربط مصر بها معاهدات، ولاتحتل قوات أى منها أرضا مصرية»!

وفى يوم ٦/ ١٢/ ١٩٩٢ وتحت عنوان: « لغز الأحزاب السياسية فى مصر» قلت: إنه «فيما عدا حزب الوفد، الذى يدين ـ بتاريخه وأشخاصه ـ بالديموقراطية الليبرالية، فإن جميع أحزاب المعارضة فى مصر لاتؤمن بهذه الديموقراطية، ولاتؤمن بوسائلها وآلياتها، وانما هى تتخذها وسيلة للوصول إلى الحكم، فإذا وصلت، انقضت عليها وأنهت صفحتها فى مصر. ومع ذلك فإن هذه القوى السياسية المتربصة بالديموقراطية الليبرالية هى التى تطالب نظامنا السياسى بتطبيق الديموقراطية الليبرالية كاملة! وهى التى تطالب النظام بإطلاق حرية الكلام والاجتماع والخطابة والصحافة، وتطالبه بتوفير الضمانات الليبرالية الدستورية عند التحقيق مع المتهمين بارتكاب الاغتيالات السياسية، تحت عباءة الدين، أو تحت قميص عبدالناصر»!

وقلت: «إنه فى الوقت الذى كانت مصر كلها تُدين فيه حوادث الاعتداء على السياح، وتطالب باعتقال من قاموا بهذا العمل الذى يحرم الشعب المصرى من مصدر مهم من مصادر قوته، كان بعض هذه الأحزاب (حزب العمل) يعقد اجتماعا فى مدينة قنا، يدين فيه ما أسماه «بالأعمال البربرية للشرطة» (هكذا!) ويهدد بأن هذه الأفعال تزيد العنف فى قنا! وكانت أحزاب أخرى من أحزاب المعارضة تنظر إلى ما حدث نظرة رضا، لأنها تسقط هيبة النظام، وإذا سقطت هيبة النظام ضعفت ثقة

الشعب به، وإذا ضعفت ثقة الشعب به سهل سقوطه، وإذا سقط سنحت الفرصة لهذه الأحزاب لتصل إلى الحكم وتنشب أظفارها فى عنق الشعب»!

وفى يوم ١٩٩١/٧/١٤، عندما أصدر رؤساء أحزاب المعارضة بيانا يطالب بإطلاق حرية عقد الاجتماعات العامة، وتنظيم المسيرات السلمية، واعتبار الاعتداء عليها جريمة لاتسقط بمضى المدة، كتبت فى مجلة أكتوبر أتساءل: «هل كان تنظيم الاجتماعات، وتنظيم المظاهرات التى نصبت الجندى سليمان خاطر بطلا قوميا وشعبيا، تنطلق من تقدير كامل للمسئولية من جانب حزب العمل؟ وهل كان تنظيم المظاهرات فى جامعة القاهرة أثناء حرب الخليج لحساب صدام حسين مما يتفق مع تقدير المسئولية؟».

ثم قلت: إنه فيما عدا حزب الوفد، لم يعرف عن حزب من أحزاب المعارضة أنه يطبق الديموقراطية فى ممارسته! فقد فصل إبراهيم شكرى كل مخالفيه فى الرأى من الحزب وهم يمثلون الأغلبية! ولم يسمع عن أحد من زعماء حزب التجمع أنه دافع عن الديموقراطية قبل تأليفه فيما عدا خالد محيى الدين! وجميع رؤساء أحزاب المعارضة لايؤمنون بتداول رئاسة الحزب، بدليل أنه لم يسمع أن حزبا منها غير زعيمه منذ نشأة التعددية حتى الآن! وجميعها أحزاب صورية تفتقر إلى القواعد الجماهيرية، كما أنها أحزاب منقسمة على بعضها البعض، اللهم فيما عدا حزب الأمة الذى لايقبل الانقسام، لأنه مكون من فرد واحد هو الأستاذ الصباحى!».

ومع ذلك فإن هذه الأحزاب، التى لاتعرف الجماهير الشعبية أسماء معظمها، والتى لاتؤمن بالديموقراطية بتاريخها وممارساتها السياسية، هى التى تقبض على عنق النظام السياسى، وتشنقه بالحبل الذى صنعه هو بنفسه، وهو حبل الدستور الذى يوفر ضمانات ليبرالية ومحاكمات قانونية سليمة تعطيها الحصانة اللازمة، وتكون جماعات حقوق الإنسان التى تمثل

الحبل السُّرى للولايات المتحدة الذى تتدخل من خلاله فى الشئون الداخلية لأى دولة تتطلب مصلحتها التدخل فى شئونها!

ومن خلال صحف هذه الأحزاب يجرى التشهير بالشرفاء، وتنشر الأخبار الكاذبة الملفقة عنهم، دون خوف من حساب أو عقاب، بحكم ضمانات قانون الصحافة من جانب، واعتمادا على أن المقاضاة سوف تأخذ دهرا، وقد يكون عزرائيل أسبق إلى الحكم من قاضى المحكمة!

وفى يوم ١٩٩٣/١٠/٣١، وبسبب استمرار تجاوزات بعض الصحف وانتهاكاتها المؤسفة لميثاق الشرف الصحفى، كتبت مقالا فى مجلة أكتوبر تحت عنوان: «صحافتنا بين حرية الرأى وحرية التخريب»، قلت فيه بوضوح: «إن حق النيابة العامة فى التصدى لأى خروج عن الموضوعية فى ممارسة حرية الرأى، أو إساءة استخدام هذه الحرية فيما يضر بمصلحة الوطن ومصلحة الأفراد والمجتمع، حق لايمكن المجادلة فيه، لأنه الجانب الآخر فى عملية ممارسة الرأى. فإذا كان من حق الصحفى أو الكاتب ممارسة حريته فى التعبير عن معتقداته كما يريد، فإن هذا الحق يقابله واجب، هو الالتزام بالحقيقة والتعبير عما هو فى مصلحة الوطن، وبما لايهدد أمنه واستقراره، وبما لايسىء إلى المعارضين بدون دليل، وبكل مفردات ميثاق الشرف الصحفى».

وقلت: «إن من الاستهانة بعقل جماهيرنا تصوير كل صاحب قلم على أنه صاحب رأى وطنى حر نزيه! فكثير من أقلامنا باعت نفسها للشيطان، وتاجرت بمصلحة مصر، وأضرت بمصلحة مصر، وقد رأينا الكثير من هذه الأقلام أثناء حرب الخليج، وبعد حرب أكتوبر، وكانت مهمة هؤلاء الكتاب المرتزقة الذين عملوا فى الصحف والإذاعات المعارضة فى الخارج، تصوير الوطنيين المصريين الذين وقفوا إلى جانب السادات محرر سيناء فى صور الخيانة والعمالة، وتصوير أنفسهم فى صور الوطنية والتضحية والفداء»!

وقلت: إنه «لاتوجد حرية رأى بلا قيود ولا ضوابط، وإلا تحولت الصحف، وتحول الكتاب، إلى معاول هدم يقوضون بها النظم السياسية والمجتمعات كلما أرادوا ذلك بحجة حرية الرأى! وهذه الضوابط تضعها النظم الليبرالية فى الغرب لحماية نظمها السياسية وحماية مجتمعاتها وحماية الأفراد، فإذا خالفت الصحف أو خالف الصحفيون هذه الضوابط وقعوا تحت طائلة المساءلة والتحقيق والمحاكمة، وكل ذلك تطالعنا به الصحف فى أعرق الدول الديموقراطية فى الغرب».

وقلت: إن فلسفة حرية الرأى فى النظم الليبرالية لاتدخل فيها حرية التشهير بالآخرين ـ حكاما ومحكومين ـ أو استخدام الصحف الوطنية من قبل بعض الأنظمة الأجنبية، لضرب مصالح البلاد وخلخلة الروح المعنوية والتهييج وإحداث القلاقل الخطيرة التى تهدد الأمن والاستقرار، أو لتكون لسان حال للجماعات الخارجة على القانون والنظام».

وقد لاحظ التقرير الثانى والعشرون على الممارسة الصحفية فى الصحافة المصرية خلال عام ١٩٩٢، الذى قدم للمجلس الأعلى للصحافة، أن نسبة نشر أخبار مجهلة فى الصحف من إجمالى ملاحظات حقوق الجمهور قد بلغت ٩٣,٩ فى المائة، وأنه خلال عام ١٩٩٢، تلقت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للصحافة ٧٤ خطابا من مواطنين يطلبون تصحيح ما نشر بشأنهم فى بعض الصحف، فلم يصل غير خمسة ردود على هذه الشكاوى من تلك الصحف!

وقد فرضت تلك التجاوزات فى الممارسات الصحفية نفسها فى جلسة المجلس الأعلى للصحافة يوم الأحد ٨ مايو ١٩٩٤، حيث برز اتجاه جماعى يعلن عن بعض السلبيات التى ظهرت فى بعض الممارسات الصحفية التى تمثلت ـ كما ورد فى التقرير ـ فى «ظهور موجة من الاختلاق والأكاذيب وعدم الدقة وتعمد الإثارة فى صياغة بعض الأخبار، وحدوث فوضى فى

مطابخ بعض الصحف» . وقد انتهى هذا الاتجاه إلى أن « استمرار الوضع بهذا الشكل يمس مصداقية الصحافة المصرية، ويهدد بفقدها المكانة العالية التى تبوأتها على امتداد الوطن العربى كله، ويؤدى إلى أن تفقد مصر ثروة قومية هائلة: وأن الحالة الحقيقية التى هبطت إليها بعض الصحف تستدعى تدخلا سريعا من المجلس الأعلى للصحافة - وهو القائم دستوريا على شئون الصحافة - وأنه لابد من وضع الضوابط التى تكفل القضاء على الظواهر السلبية التى ذكرت» .

ولقد كان الذى حرك المجلس الأعلى لمناقشة قضية حماية الصحافة من الانحراف والفساد، مفكر يسارى كبير هو الأستاذ لطفى الخولى، عضو حزب التجمع البارز، وقد سانده فى ذلك جميع أعضاء المجلس المكون من كبار المفكرين والصحفيين ورؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة بدون استثناء! وقد اتخذ المجلس فى يوم ١٩/٩/١٩٩٤ ، عدة قرارات كان الظن أنها سوف تكون كافية فى ذلك الوقت لضبط الممارسة الصحفية، وتغنى الدولة عن اتخاذ إجراءات أشد - كتلك التى أدخلها مجلس الشعب مؤخرا على قانون العقوبات، وغلظ فيها العقوبات على جرائم النشر، وسلب من الصحفيين امتياز الاستثناء من الحبس الاحتياطى الذى كانوا يتمتعون به على مدى نصف قرن!

على أن هذه القرارات االتى اتخذها مجلس الصحافة الأعلى ووافق عليها جميع الأعضاء من رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة، سرعان ما ووجهت بمعارضة شرسة من جميع أحزاب المعارضة! وكان أعلى الأصوات أشدهم تلويثا لميثاق الشرف الصحفى! ومن سوء الحظ أن صمتت الأصوات الشريفة، وتراجع النظام السياسى على غير هدى، وفقد المجلس الأعلى للصحافة فاعليته فى حماية الصحافة النظيفة المسئولة!

وقد كان بعد هذا الانتصار الذى حققته صحف المعارضة على المجلس الأعلى للصحافة، أن انفتح الباب على مصراعيه أمام كل صحيفة

وكل قلم مغرض، لكى يفعل ما يشاء وهو آمن من المحاسبة والعقاب! ولم يعد ثمة حاجز أمام طوفان التلويث ليصل إلى كل فرد فى البلاد - صغر أو كبر ، وبالحق أو بالباطل - بالشكل المطلق غير المسئول الذى يجرى فى مصر ،والذى لا يوجد له مثيل فى أعرق البلاد الديموقراطية فى العالم!

وبدلا من أن يترك النظام السياسى صحافة التشهير والتزييف تغوص فى أوحالها حتى تغرق، قام بانتشالها، وأدخل تعديلاته المؤسفة الأخيرة على قانون النشر، التى ألبت القوى الديموقراطية الشريفة، وأتاحت الفرصة لأقلية هزيلة صخابة، غير ديموقراطية بطبيعتها وتكوينها وممارستها، لأن تزداد صخبا، وتنتزع لنفسها شرف الدفاع عن الحرية والديموقراطية، وهى منها براء!

عنق لقاء عنق لنظا !.

اكتوبر فى ١٩٩٥/٦/١٨

ربما كان من المفيد أن أعلن موقفى - مرة أخرى - من التعديلات الأخيرة الخاصة بالنشر، وهو أنى ضد هذه التعديلات بالشكل الذى صدرت به، وضد سلب أية امتيازات يتمتع بها أصحاب القلم من الصحفيين والكتاب، لإيمانى بأنهم فئة مميزة بطبيعة عملهم الفكرى، وبالتالى فأنا ضد سلب امتياز إعفاء الصحفيين من الحبس الاحتياطى.

ولكنى - فى الوقت نفسه - مع ضرورة الالتزام بميثاق الشرف الصحفى إلى أبعد الحدود، وإلى أى مدى يقتضيه الحفاظ على شرف هذه المهنة العظيمة. وأؤمن بأن الالتزام بميثاق الشرف الصحفى هو السبيل الوحيد لصون هذه المهنة النظيفة من القاذورات والأوحال، وأن انتهاك هذا الميثاق هو بمثابة انتهاك

للشرف والفضيلة، ومحاولة لتحويل صحافتنا الوطنية إلى صحافة دعارة وعمالة وارتزاق.

وبالتالى كم كنت أود لو أن نظامنا السياسى - بدلاً من التعديلات الأخيرة الخاصة بالنشر - أصر على ضرورة تنفيذ ميثاق الشرف الصحفى، وعلى ضرورة تزويد هذا الميثاق بآلية وبأنياب وأسنان تجعل الخروج عليه عملاً يعرض صاحبه لمسئولية كبيرة تصل إلى حد الطرد من هذه المهنة الشريفة، وتجعل الالتزام بميثاق الشرف الصحفى التزاماً وطنياً لا فكاك منه - لا أمام نقابة الصحفيين فقط، وإنما أمام الشعب.

ومن هذا المنطلق فإنى أتابع - من موقعى كمؤرخ - ما يجرى على الساحة السياسية حالياً من ثورة على القانون، ولا أملك إلا العجب لما يحدث من أشياء غير معقولة لا يمكن أن تحدث إلا فى مصر بلد العجائب! ومفارقات مذهلة لا تخطر ببال بشر! وقوى سياسية مختلفة الأشكال والألوان تركب الموجة باسم الديموقراطية، وشعارات ونداءات ومقالات وبذاءات لم تحدث فى تاريخ ثورة يولية (المجيدة)، هذا فضلاً عن خروج جثث من أكفانها وقبورها فى «هيصة» الثورة العارمة، تبحث عن دور، وتحاول تحويل مسار الثورة إلى أهداف أخرى لا تدور بخلد أى من الصحفيين الغاضبين!

وهذا ليس له من معنى إلا أن الملعب السياسى قد نزلت فيه فرق دخيلة عليه! وأن هذه الفرق الدخيلة استطاعت أن تنتزع الكرة من الفرق الأصلية وأخذت توجهها إلى الأهداف التى لا صلة لها بالأهداف التى يدور حولها اللعب.

وحتى يكون هذا الكلام واضحاً، فإن علينا أن نفرق بين أمرين: الأمر الأول، الثورة على القانون؛ بحجة أنه يحجر على حرية الرأى ويغتال حرية الصحافة، والأمر الثانى، الثورة على القانون لأنه يغلظ العقوبات

على جرائم النشر ويسلب من الصحفيين امتياز الإعفاء من الحبس الاحتياطى.

فمن الواضح أن القوى الدخيلة على الملعب تلعب الآن لعبة الخلط بين القضيتين! وتقوم بعملية «إعلاء» للمعركة ضد تشديد العقوبات وسلب الامتيازات، فتجعلها معركة من أجل حرية الصحافة وحرية الرأى!

وفى وسط هذا التضليل الخطير، وتحت هذه التعمية الآثمة، نجد هذه المفارقة، وهى أن الصحافة المصرية لم تشهد فى تاريخها كله حرية رأى كما تشهده حالياً بعد صدور ما يطلق عليه اسم قانون اغتيال الصحافة! فلم نشهد صحيفة قد أغلقت! ولم يقصف قلم! ولم يكمم صوت! ولم يمنع اجتماع! ولم يسكت صوت خطيب! كما أن الصحفيين يتمتعون بجميع الحريات الليبرالية التى نص عليها دستور ١٩٢٣ الذى داسته ثورة يوليو بحذائها، بل وبجميع الحريات التى يتمتع بها الصحفيون فى المجتمع الرأسمالى الغربى، والتى لا يتمتعون بها أيضاً!

فحتى فى عهد حكومات الوفد قبل الثورة، وهى الحكومات التى أطلقت حرية الرأى والصحافة بلا حدود، لم يكن فى وسع جريدة وفدية أن تهاجم الحكومة الوفدية على نحو ما تهاجم به معظم الصحف القومية حالياً النظام السياسى! وإلا فعليها أن تنقلب أولاً على وفديتها وتتحول إلى التعبير عن حزب آخر من أحزاب الأقلية.

ذلك أن مهمة الصحيفة الحزبية الأولى - والتى تبرر وجودها وبقاءها - هى الدفاع عن سياسة الحزب وإجراءاته، فإذا لم تفعل ذلك فلم صدرت؟ وعمن تعبر؟

وفى إنجلترا لا تستطيع «الديلى تلغراف» أن تنقلب على سياسة حكومة المحافظين، ولا تستطيع «الجارديان» أن تنقلب على سياسة حكومة العمال، وإلا اختلط الحابل والنابل وتميعت معالم الحياة الحزبية والديموقراطية.

ولكن فى ظل ما أطلق عليه اسم «قانون اغتيال الصحافة»! رأينا الصحف القومية، التى كان الاعتقاد ـ إلى ما قبل صدور القانون بيوم واحد ـ أنها صحف النظام السياسى وصحف الحكومة! تنقلب على النظام السياسى بأشرس مما انقلبت الصحف المعارضة! وتنشر المقالات والكلمات التى تهاجم رأس النظام، على نحو كان أقل القليل منه فى عهد عبدالناصر يقذف بصاحبه وراء الشمس!

أما بالنسبة لصحف المعارضة، فإنها لم تتمتع بحرية فى عهد مبارك بأكثر مما رأيناها تتمتع به بعد قانون اغتيال الصحافة! فلأول مرة فى تاريخ ثورة تنشر هذه الصحف الكاريكاتير الذى يشخص رئيس الدولة على نحو لم يحدث لا أيام الملك فؤاد، ولا الملك فاروق، ولا عبدالناصر، ولا السادات.

وعلى سبيل المثال فإن جريدة «الشعب»، التى تولول على اغتيال الصحافة المصرية، نشرت فى الصفحة الخامسة من عدد ١٩٩٥/٦/٩ كاريكاتيراً للرئيس مبارك وفى يده منشار يقطع به قلماً مكتوباً عليه: حرية الرأى ـ حرية الصحافة ـ حرية التعبير، وهو يقول: «هى دى بقى قوانين النشر»!

ولم تسأل الصحفية المضللة نفسها هذا السؤال: كيف تستطيع أن تنشر هذا الكاريكاتير فى ظل قانون تزعم فيه أنه يذبح حرية الرأى وحرية الصحافة وحرية التعبير؟ وإذا كانت قد استطاعت أن تعبر عن رأيها بمثل هذا الكاريكاتير.. فكيف تزعم أن القانون ذبح حرية التعبير؟

والطريف أن الجريدة اعترفت فى نفس الصفحة وبالبنط العريض بأن الصحافة الحكومية انضمت إلى الشعب وانقلبت على أصحابها ـ حسب قولها! ـ وبدلاً من أن تعتبر ذلك من علامات إطلاق حرية الرأى والتعبير إلى أقصى مداها، اعتبرتها من علامات الساعة! أى من علامات يوم القيامة!

قضية حرية الرأى والصحافة - إذن - التى تولول عليها صحف المعارضة ومعظم الصحف القومية، هى قضية يستخدمها أصحابها لغرض آخر لا صلة له بحرية الصحافة وحرية الرأى، ويستغلون فيها غضب الصحفيين للقضية الأخرى الخاصة بتشديد عقوبات النشر وسلب امتيازات الإعفاء من الحبس الاحتياطى!

ومن أسف شديد أن هذه الفرق الدخيلة على ملعب الديموقراطية استطاعت أن تجر معها الفرق الأصلية، وتسحب معها أقلاماً مناضلة شريفة لم يقصف النظام السياسى قلمها، ومازالت تعبر عن رأيها بحرية لم تتمتع بها من قبل! ولم تستطع هذه القوى الديموقراطية الشريفة أن تفرق بين القضيتين: قضية مقاومة قانون تشديد العقوبات على جرائم النشر وسحب امتياز إعفاء الصحفيين من الحبس الاحتياطى، وقضية حرية الصحافة والرأى!

ذلك أن النضال من أجل إلغاء تشديد العقوبات واسترداد الامتيازات، هو نضال مشروع على وجه التحقيق، ولكن خلط هذه القضية بقضية حرية الصحافة والتعبير، هو تضليل فى تضليل، تنكره وتنفيه وتنقضه الحقائق والأحداث الجارية أمام أعيننا.

وخطورة هذا التضليل أنه نقل المعركة من معركة لإلغاء القانون إلى معركة لإلغاء النظام السياسى نفسه! وهو الهدف الأساسى للقوى الدخيلة على الملعب الديموقراطى، وهى التى لوثت ميثاق الشرف الصحفى بممارساتها السياسية وتجاوزاتها.

فهذه القوى لم تحاول أبداً إخفاء هويتها، وقد ازدادت الآن - فى ظل ما أطلقت عليه اسم «قانون اغتيال حرية الصحافة» - إفصاحاً عن أهدافها.

وهذا ما تكشفه - بجرأة - جريدة «الشعب» فى عدد ٩ يونيو ١٩٩٥. ففى الوقت الذى تهاجم فيه رئيس الدولة بالقول والكاريكاتير، تحت مظلة

الديموقراطية وحرية الصحافة وحرية التعبير التى تزعم اغتيالها ـ تنشر على الصفحة التاسعة من نفس العدد رسالة ذات مغزى إلى الشعب المصرى من صدام حسين! يحيى فيها الشعب المصرى، ويعلن إفراجه عن المسجونين المصريين فى سجون العراق!

ونكتشف أن ثلاثة من أحزاب المعارضة المصرية التى تقاتل النظام السياسى بشراسة لما اعتبرته اغتيالاً لحرية الصحافة، قد انتهزت فرصة المعركة الحالية لكى تبعث بممثليها، ليس إلى إنجلترا قلعة الديموقراطية أو إلى أمريكا أو فرنسا، وإنما إلى بغداد قلعة الفاشية العسكرية، بزعم الاشتراك فيما يسمى «بمؤتمر القوى الشعبية العربية الرابع» الذى عقد فى بغداد فى الفترة من ١ ـ ٣ من يونيو! وقد أوفدت عنها ـ حسبما هو مذكور فى الجريدة ـ من «حزب العمل» ، اللواء طلعت مسلم عضو اللجنة التنفيذية للحزب، وعبدالعظيم مناف من الحزب الناصرى، والدكتور محمد سالم، من حزب التجمع! ثم تضيف جريدة الشعب أن الرئيس العراقى «حمّل ممثلى هذه الأحزاب المصرية تحياته إلى الشعب المصرى»!

ومن هنا كم أود لو أن جموع الصحفيين التى تجتمع فى نقابة الصحفيين قد سألت ممثلى هذه الأحزاب الثلاثة، التى تقوم بتهييجهم باسم حرية الصحافة والتعبير، عما شاهدوه فى بغداد من حرية الصحافة والتعبير؟ وعما يمكن أن ينتهى إليه مصير أى معارض فى بغداد لو أنه نطق بكلمة معارضة واحدة فى أى شارع فى بغداد؟ وما إذا كانت أية جريدة عراقية تستطيع أن تنشر له ما تنشره جرائد الأحزاب الثلاثة فى مصر فى معارضة نظام الحكم؟ وما هو مصير أى صحفى عراقى يرتفع صوته ببذاءة مما تفوه بها بعض رؤساء تحرير هذه الصحف المعارضة ضد مبارك فيوجهها إلى صدام حسين؟ وكيف تستطيع هذه الأحزاب الثلاثة أن تفسر هذا التناقض الغريب: تلويث صورة مبارك بالرسوم الكاريكاتيرية التى تصوره وهو يذبح حرية الصحافة والرأى والقلم، وتوقير

صدام حسين الحاكم الفاشى باعتراف العالم أجمع، وزيارته فى معقله، وحمل الرسائل منه التى يوجه فيها التحية إلى الشعب المصرى؟

وإذا كان قرار صدام حسين بالعفو عن المسجونين المصريين فى سجون العراق، قد غير صورته الفاشية الدموية إلى صورة ديمقراطية، فهل مطلوب من الرئيس مبارك أن يزج بالصحفيين الذين يعملون فى جريدة الشعب فى السجون، ثم يصدر قرارا بالعفو عنهم لتتغير صورته إلى صورة ديمقراطية فى عين الجريدة؟

أم أن جريدة الشعب، والأحزاب الثلاثة المعارضة التى حجت إلى بغداد (لم يشترك معها حزب الوفد)، تريد أن توهمنا بأن ما يحدث فى بغداد هو منتهى الديمقراطية التى تريد أن تطبقها فى مصر لو وصلت إلى الحكم! وما يحدث فى مصر منتهى الدكتاتورية! ولذلك انتهزت فرصة نضالها من أجل الديمقراطية فى مصر لزيارة بغداد- فى عز المعمعة!- للإعراب عن تقديرها للديمقراطية العراقية، وتلقى بركات الزعيم الفاشى الكبير!!

أليس هذا هو التضليل الكبير الذى تمارسه هذه الأحزاب المعارضة: تحارب من أجل الديمقراطية فى مصر، وتساند الفاشية الدموية فى بغداد؟ وهل تظن أن أحدا من أفراد الشعب العراقى المنكوب سوف يقدر لها مساندتها للنظام الفاشى الذى ينشب أظفاره فى عنقه. أم أن الشعب العراقى سوف يضحك على هذه الأحزاب وهى تلعب اللعبتين؟

والملاحظ أن ما فعلته جريدة الشعب اليوم ليس جديدا، فقد فعلته أثناء حرب الخليج! فقد جردت الرئيس مبارك وقتذاك من الوطنية والدين، واتهمته بالتبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وصورت الجيش العراقى فى صورة «درع الأمة الإسلامية وسيفها»! واستصرخت المصريين أن يقفوا ضد جيشهم المصرى لحساب الجيش العراقى! فخرجت على رأسها نداء

خطير وحقير يقول: «أيها المسلمون.. أيها المصريون.. أشقاؤكم يبادون، فهبوا لنجدتهم»! تقصد العراقيين! وكانت تعلم أن العراقيين فى ذلك الوقت يبيدون الكويتيين! وأن الجنود المصريين قد تركوا أبناءهم وزوجاتهم وخرجوا إلى الحرب لتحرير الكويت من الباغين.

تضليل الشعب المصرى- إذن- هو حرفة هذا الحزب وتلك الجريدة! وهو نفس التضليل الذى تمارسه حاليا على الصحفيين بالزعم بأن التعديلات الأخيرة على قانون النشر هى تعديلات لاغتيال الصحافة وحرية الصحافة وحرية التعبير، وتتجاهل أنها تمارس حريتها، فى التعبير، بل فى التخريب أيضا! دون أن يتصدى لها القانون بشئ!

وهذا هو ما يثير بالضرورة هذا السؤال الكبير: ماذا تريد هذه القوى المضللة بصراحة؟ هل تريد عنق القانون أو تريد عنق النظام؟

ذلك أن الظاهرة الجديدة الآن هى نزول شخصيات جديدة إلى ملعب الديمقراطية لم يسجل تاريخها أنها كانت سندا وناطقا بلسان أكبر نظام دكتاتورى شهدته مصر، وهو النظام الناصرى، ونعنى به السيد محمد حسنين هيكل!

لقد استغل الأستاذ هيكل حقيقة أن الجماهير ضعيفة الذاكرة، وأن شباب الصحفيين الغاضبين فى نقابة الصحفيين قد ولدوا بعد إنهيار النظام الناصرى بعد هزيمة يونية العسكرية، وأنهم لا يدرون شيئا عن الممارسات الدكتاتورية الفظيعة فى عهد عبد الناصر، ولا يعرفون أن السيد هيكل كان لسان حال هذا النظام ـ فخرج رافعا علم الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع حزب ديمقراطى ليبرالى أصيل مثل حزب الوفد! ومع شخصيات ديمقراطية أخرى، بحثا عن دور يسقط به النظام، ويقفز به إلى السلطة! وأطلق فرية كبيرة تقول إن «القانون يعكس أزمة سلطة شاخت فى مواقعها، وتشعر بأن الحوادث تتجاوزها»!

وقد نسى أن هذه السلطة هى السلطة نفسها التى حررت سيناء من الاحتلال الإسرائيلى الذى جلبه النظام الناصرى الذى كان هو دعامته وسنده، ومسحت عن كرامة الشعب المصرى والجيش المصرى عارا لم يسبق له مثيل- عار الانهزام أمام شعب لا يتجاوز تعداده أقل من عشر تعداد الشعب المصرى!

كما نسى أن هذه السلطة هى التى تسلمت مصر واقتصادها قد وصل إلى درجة الصفر، وبنيتها التحتية فى حالة خلل شبه كامل، ومرافقها متهالكة متداعية، وهى مقطعة الأوصال، والصرف الصحى فيها قد تآكل على نحو يهدد البلاد بالأوبئة، وعلاقتها بالبلاد العربية مقطوعة، ومقر الجامعة العربية منقول فى تونس، وجميع القوى الوطنية التقدمية والديمقراطية فى السجون، والبلاد مهددة بالوقوع فى يد قوى الإرهاب التى قتلت رئيس الدولة، وهاجمت مراكز البوليس فى الصعيد والوجه البحرى، وكادت تستولى على السلطة، وسمعة مصر الدولية فى الحضيض، والاستقرار الوزارى منعدم، وعمر الوزارة فيها لا يكمل نصف عام، والبلاد تنحدر إلى هوة ليس لها قرار. فقامت هذه السلطة، التى يزعم هيكل أنها شاخت، بتجديد مصر عن طريق تجديد بنيتها التحتية، وأعادتها إلى الخريطة العالمية كدولة حديثة، وأعادت بناء الطرق والكبارى والتليفونات والكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى، وبنت المدن الجديدة التى بلغت اثنتى عشرة مدينة جديدة على خريطة مصر السكنية، فضلا عن المناطق الصناعية التى استوعبت آلاف المشروعات، كما بنت الموانى والمطارات والقنوات المائية فى طول مصر وعرضها.

وقد بادرت هذه السلطة، بإخراج الصحفيين وأهل القلم والفكر من السجون، وعلى رأسهم هيكل نفسه! ودعمت قلمه لكى يهاجمها من مقره الفاخر! وأعادت بناء العلاقات مع الأمة العربية، واستعادت مقر الجامعة العربية إلى القاهرة، وأنقذت البلاد من السقوط فى قبضة الإرهاب! وعندما

عاد الإرهاب يهدد مصر مرة ثانية إلى حد زرع المتفجرات فى الأحياء الشعبية، أنقذت هذه السلطة مصر مرة ثانية، فكأنها أنقذت مصر مرتين! ولو لم تفعل لكان هيكل وأدعياء الحرية والديمقراطية معلقين على أعواد المشانق منذ زمن طويل.

ومازالت هذه السلطة، التى يزعم هيكل أنها شاخت فى مواقعها، فى قلب الأحداث العالمية، لا تجرؤ أية قوة عظمى على التصرف فى هذه المنطقة بغير استشارتها والحصول على موافقتها، وإليها يلجأ الفلسطينيون والإسرائيليون، وتمديدها لكل من يطلب منها العون.

وهذه السلطة ليست ضعيفة بل هى من القوة بحيث تتحمل تجاوزات وبذاءات الصغار الذين يحملون إلى الشعب المصرى تحيات صدام حسين، متوهمين أنه سوف يساعدهم على الوصول إلى الحكم فى حين أن حكمه نفسه يهتز! ولو كانت هذه السلطة قد شاخت وضعفت، لبطشت بالجميع، ولكان هيكل نفسه على رأس الضحايا، وللقى مصير شهدى عطية الشافعى الذى قتل فى سجون عبد الناصر، أو مصير الزعيمين العماليين خميس والبقرى على أعواد مشانق ضباط يوليو!

ومن هنا فإننا نقرع جرس إنذار قوى ننبه القوى الديمقراطية الشريفة إلى أن غضبها يوشك أن يصبح فى خدمة القوى التى أذاقت الشعب المصرى الوبال، وفى خدمة القوى الفاشية المتحالفة مع الإرهاب! وأن مركب حرية الصحافة قد أثقل بالأدعياء وأعداء الحرية، الذين يريدون أن يجروه إلى القاع! وأنهم يعيشون فى واد، والشعب المصرى يعيش فى واد آخر، فالقضية فى نظره هى مجرد خناقة بين المثقفين! لا تعنيه فى قليل أو أكثر، ولا تغنى ولا تسمن من جوع!

محنة أبو ز.. زمة قانون الصحا

فيما يبدو أنه قدر لحركة التنوير في بلدنا أن تخرج من حفرة لتقع في هوة، وتخرج من هوة لتقع في بئر، ولا تكاد تحقق مكسبا حتى تتوالى عليها الخسائر! كذلك يبدو أن قضية الإرهاب ليست بالسهولة التي تتصورها وزارة الداخلية، وأنها فوق إمكاناتها! فوزارة الداخلية تتصور أنها تحاصر الإرهاب، إذا حاصرت كهوف الإرهابيين، واعتقلت من استطاعت اعتقاله، مع أن القضية هي قضية فكرية في الأساس!

فقد كان فكر حسن البنا، هو الذي أنشأ جماعة الإخوان المسلمين، التي قتلت القاضي الخازندار، والنقراشي، والمهندس فايز وغيره. وكان فكر سيد قطب، هو الذي أنشأ جماعات التكفير، التي قتلت الشيخ الذهبي. وكان فكر عبد السلام فرج، هو الذي أنشأ جماعة الجهاد

اكتوبر في ١٩٩٥/٦/٢٥

في الأصل:

تحت عنوان:

«محنة ابو زيد ومحنة الآخرين»

التى قتلت السادات. وكان فكر عمر عبد الرحمن، هو الذى أنشأ «الجماعة الإسلامية» التى قتلت الدكتور رفعت المحجوب، وهو الفكر الذى فجر مبنى مركز التجارة العالمى فى نيويورك، ووضع السكين فى يد الإرهابى الذى طعن به عنق نجيب محفوظ، وهو الذى وضع المدفع فى يد الإرهابيين اللذين قتلا فرج فودة!

ومن هنا يمكن التنبؤ من الآن - بدون التعليق على حكم محكمة الاستئناف يوم ١٤ يونية الحالى القاضى بالتفريق بين الدكتور نصر أبو زيد وزوجته، لإرتداده عن الإسلام - بأن آثاره لن تقتصر على التفريق بين الدكتور نصر أبو زيد وزوجته، بل إنها سوف تتعدى ذلك إلى التفريق بين جسد الدكتور نصر أبو زيد وروحه على يد إرهابى جديد!

بل إنها سوف تكون أساسا فى المستقبل للحكم بإرتداد كل من يعمل فكره فى أمور الدين، ويقدم فيه اجتهاداته، إذا خالفت هذه الاجتهادات اجتهاد المحكمة واستقر فى يقينها إرتداده عن الدين! وعندئذ سوف يكتشف كل مفكر وعالم مصرى، أنه كان يعاشر زوجته فى الحرام دون أن يدرى! وأن أولاده الذين أنجبهم من زوجته، إنما هم فى الحقيقة أولاد سفاح! وتكتشف جامعته أن الأستاذ الجامعى الذى عينته ظنا منها أنه مسلم، إنما هو فى الحقيقة مرتد وكافر أثيم! وأن من الخطورة ترك أبناء مصر فى يده لتعليمهم الإلحاد! فتقوم بفصله! فإذا «قاوحت» الجامعة ورفضت فصله، وجدت من يتطوع برفع دعوى عليها تطالبها بهذا الفصل!

والمأساة - كما يرى القارىء العزيز - هى أن هذه الآثار تأتى وشعب مصر محاصر بفكر التكفير من جانب، والعمل الإرهابى من جانب آخر، فكل منها يغذى الآخر، وكل منهما يتعاون مع الآخر على إعادة الشعب المصرى إلى عصر الجاهلية الأولى، ويتخذ من الإسلام وسيلة.

ومن هنا فالسؤال الذى يفرض نفسه هو: ما هى مبادئ الإسلام كما يفهمها علماء الدين الإسلامى بخصوص التكفير؟

يبدو أنه علينا أن نرجع إلى رأى هؤلاء العلماء كما ورد فى الكتب التى أصدرتها وزارة الأوقاف بعنوان: «هذا هو الإسلام» وقد أعدته نخبة من كبار المفكرين وعلماء الإسلام.

ففى صفحة ٥٩ من كتاب «قضية الإيمان والكفر»، وتحت عنوان: «التكفير: تعريفه وخطورة القول به»، ويقول: «التكفير هو الحكم على الإنسان بالكفر. وهذا الحكم خطير لخطورة آثاره، ولذلك نهى الإسلام عن التعجيل به وعن تقريره إلا بعد التأكد من وجود أسبابه تأكدا ليس فيه أدنى شبهة، ولأن يخطئ الإنسان فى العفو خير من أن يخطئ فى العقوبة، والكافر إذا أفلت من عقوبة الدنيا، فلن يفلت من عقوبة الآخرة».

ثم يقول الكتاب: «الإيمان والكفر محلهما القلب، ولا يطلع على ما فى القلوب غير الله سبحانه وتعالى، وليست كل القرائن الظاهرة تدل يقينا على ما فى القلب، فأكثر دلالاتها ظنيه، والاسلام نهى عن اتباع الظن فى أكثر من نص فى القرآن والسنة، وطلب الحجة والبرهان على الدعوى، وبخاصة الأمر بضرورة التبين فى العقائد.

«وتطبيقا لذلك» ـ كما ورد فى الكتاب ـ «نعى على أسامة بن زيد قتله لرجل ألقى إليه السلام، وأمر بالتبين، فقال سبحانه: ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا، ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمنا﴾. ولم يقبل الرسول عليه الصلاة والسلام اعتذار أسامة وقال له: «هلا شققت عن قلبه»؟ كذلك يقول النبى ﷺ: «إذا كفر الرجل أخاه، فقد باء بها أحدهما». وفى رواية: أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر، باء بها أحدهما، إن كان كما قال، وإلا رجعت عليه». ويقول أيضا: «ثلاث من أصل الإيمان،

الكف عمن قال لا إله إلا الله، لا نكفره بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بجهل».

وفى فصل تحت عنوان: «الرسول يحكم بالظاهر» يستشهد الكتاب بحديث للرسول عليه السلام يقول فيه: «إنى لم أومر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم»، ويقول: «من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم له ما للمسلم وعليه ما على المسلم».

وإذا كان هذا هو ما ورد فى كتاب: «قضية الإيمان والكفر» الصادر عن وزارة الأوقاف، فإما أن يكون هذا هو الإسلام الصحيح حقا، وإما أن يكون ما ورد من أحاديث منسوبة إلى الرسول الكريم هو الخطأ. وفى هذه الحالة الأخيرة فإننا نطالب وزارة الأوقاف بأن تغير عنوان الكتاب الذى أصدرته، وهو: «هذا هو الإسلام»، وتعترف بأنها قد ضللت شعبنا بأن نسبت إلى الإسلام ما ليس فيه.

وواضح أننا ندور فى حلقة مفرغة، فلا يكاد شعبنا يستقر الإيمان فى قلبه، وترسخ مبادىء الإسلام الصحيح فى ضميره ووجدانه وعقله، حتى يأتى من رجال الإسلام السياسى من يزلزل هذه المبادئ ويشككه فيها! ولكن هذه هى أول مرة يأتى من القضاء المصرى تكفير مسلم يشهد بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله! بل هى أول مرة فى تاريخ مصر الحديث منذ إنشاء القضاء المصرى عام ١٨٨٣ يتبنى دعوة الحسبة التى ألغيت نصوصها عام ١٩٥٥، ولم يعد لها وجود فى القانون المصرى. كما أنه أول حكم من نوعه يفتش فى ضمير الكاتب، مع أن رسول الله ﷺ كان يأخذ بالظاهر!

ومشكلة آثار هذا الحكم، أنها سوف تقضى قضاء مبرما على حرية الفكر والاجتهاد فى الدين الإسلامى، مع أن الإسلام يدعو إلى الاجتهاد

وقد وضع الضوابط والحصانات اللازمة لحماية الفكر. ومعنى ذلك سحب مصر من العصر الحديث والعودة بها إلى عهود الظلام. وسوف تظهر هذه الآثار الإسلام فى عين العالم متخلفا عن مواكبة ظروف العصر وأحواله. وفى الوقت الذى يكفل الدستور المصرى فى المادة ٤٧ حرية الرأى، ويكفل فى المادة ٤٩ حرية البحث العلمى والإبداع الأدبى والفنى والثقافى»، سوف تتهدد حرية الباحث بأشنع تهمه توجه لمفكر، وهى الالحاد والكفر!

وعندما نقول إننا ندور فى حلقة مفرغة، فلسنا نبالغ فى ذلك. ذلك أن محور الخلاف حول موضوع الدكتور نصر أبو زيد، هو محور قديم تناولناه من قبل، وقد تم البت فيه بواسطة مفكر إسلامى كبير هو المرحوم الأستاذ أمين الخولى، وهو الخلاف بين علماء المسلمين حول منهج تفسير النص القرآنى: هل نبدأ من العقيدة لفهم النص، أو نبدأ من فهم النص للوصول إلى العقيدة؟

كان رأى الأستاذ أمين الخولى أنه لابد من فهم النص أولا للوصول إلى العقيدة. وبمعنى آخر ضرورة تطبيق آليات منهج التحليل اللغوى والأدبى على النص، ثم تأتى المقاصد الأخرى. وقد دعم رأيه هذا فى بحثه الذى نشر فى «دائرة المعارف الإسلامية ـ مادة تفسير» بقوله:

«إن القرآن هو كتاب العربية الأكبر، وأثرها الأدبى الخالد، فالقرآن كتاب الفن العربى الأقدس، سواء أنظر إليه الناظر على أنه كذلك فى الدين أم لا. وهذا الدرس الأدبى للقرآن فى ذلك المستوى الفنى، دون نظر إلى اعتبار دينى، هو ما نعده، وتعده معنا الأمم العربية أصلا أو العربية اختلاطا، مقصدا أول، وغرضنا أبعد، يجب أن يسبق كل غرض، ويتقدم كل مقصد. ثم لكل ذى غرض أو صاحب مقصد، بعد الوفاء بهذا الدرس الأدبى، أن يعتمد إلى ذلك الكتاب، فيأخذ منه ما يشاء، ويقتبس منه ما يريد، ويرجع إليه فيما أحب من تشريع أو اعتقاد، أو أخلاق، أو إصلاح

اجتماعى، أو غير ذلك. وليس شئ من هذه الأغراض يتحقق على وجهه، إلا حين يعتمد على تلك الدراسة الأدبية لكتاب العربية الأوحد، دراسة صحيحة كاملة مفهمة له».

هذا ما كتبه العالم الإسلامى الكبير أمين الخولى، وما نقله عنه الدكتور نصر أبو زيد، فى كتابه: «مفهوم النص»، واستخدمه فى كتبه، فهو ليس بجديد!

ولكن فى كل هذا الخلاف بين علماء المسلمين، فقد كان يخضع للقاعدة التى أوردها المرحوم المستشار حسن الهضيبى فى كتابه القيم: «دعاة لا قضاة» الذى رد فيه على فكر التفكير، بقوله: «والأصل فيمن نطق بالشهادتين أنه مسلم مؤمن قد ثبت له عقد الإسلام والإيمان، فلا يحكم بخروجه منه وردته بظن، ولذا يتعين أن يكون القول الصادر قاطعا فى الدلالة على الجحد والتكذيب». ثم يستطرد قائلا: «ومما يتعين البعد عنه فى هذا المقال، تفسير القول ـ الصادر من قائل ما ـ على نحو لا يقطع به القول الصادر منه! ثم نسبة التفسير إليه، ووضعه على لسانه، والزعم بأنه قائله»!

وهذا هو السبب فى أننا نتنبأ بأن آثار هذا الحكم، سوف تكون وخيمة على جميع المفكرين والعلماء والمجتهدين، إذ تضع فى يد أية جماعة مخالفة للكاتب سلاحا ماضيا تحدث به فتنة اجتماعية، لا يعلم مستقبلها إلا الله، تتحول به العلاقات الزوجية الشريفة إلى علاقات سفاح!

***

على كل حال فلابد لنا ونحن فى هذا الصدد أن ننتقل إلى قضية أخرى لصيقة الصلة بها، لأنها تتصل بحرية الرأى، ولكنها تحتوى على مفارقة من نوع آخر!

وحرية الرأى ـ كما يعرف القارئ ـ هى الحرية التى تزعم أحزاب المعارضة أنها أخمدت واغتيلت غدرا بالتعديلات الأخيرة الخاصة بقوانين النشر، فى حين أن شعبنا يتلفت حوله فى دهشة وحيرة، لأنه يرى هذه الأحزاب تعبر عن رأيها بأقوى مما كان الأمر من قبل! وتصرخ وتجأر على صفحات صحفها دون أن يكتم صوتها أحد أو تقصف قلمها سلطة! بل يرى هذه الأحزاب تعقد الاجتماعات الصاخبة فى نقابة الصحفيين، ويتطاول فيها البعض على رئيس الدولة دون أن يجد شرطيا واحدا فى انتظاره ليقذف به وراء الشمس، أو يصادر جريدته، أو يصدر رئيس الدولة قرارا بمنعه من العمل الصحفى وإحالته وصحفيى جريدته للعمل فى هيئة المخابز، أو سلخانة القاهرة، كما كان يحدث من قبل!

ثم يكتشف الناس أن أعلى الأصوات التى تصدت للدفاع عن حرية الرأى فى نقابة الصحفيين، كانت هى نفسها الأصوات التى مزقت ميثاق الشرف الصحفى وداسته الأقدام، وأنها الأصوات التى لوثت مهنة الصحافة بأقذر ما فى قاموس الشتائم من سباب وانحطاط، وهى التى اتخذت القلم سلاحا تطعن به الأبرياء وتهدد به الشرفاء، وأنها هى التى اتخذت من صحفها وسيلة للتكسب على موائد بعض رؤساء الدول العربية على حساب مصلحة مصر وشعب مصر!

ثم يفاجأ الناس بأن بعض هذه الأحزاب قد تسللت فى الظلام من ميدان معركة حرية الرأى التى تزعم اغتيالها، لتحج إلى عرين أكبر سفاح للحرية فى هذا العصر، وأكبر سجان لشعبه فى عالمنا العربى والخارجى، وهو صدام حسين، لتستمد من روحه القدرة على النضال من أجل حرية الرأى فى مصر! وتستلهم منه مبادىء الديموقراطية التى يوفرها لشعبه! وتتعلم منه دروس التعامل الديموقراطى مع المعارضين العراقيين فى الداخل والخارج! وهذه الأحزاب هى: العمل والناصرى والتجمع!

ثم يكتشف شعبنا أن أحد الذين نصبوا أنفسهم على رأس غلاة المدافعين عن حرية الرأى فى نقابة الصحفيين، يملك من النفوذ لدى الزعيم الدموى صدام حسين ما لا تملكه الأمم المتحدة أو الحكومة المصرية! وأنه ألان بهذا النفوذ رأس الزعيم المصفح بخصوص المصريين المسجونين بسجون العراق، فأصدر على الفور قرارا بالعفو عنهم! ويكتشف شعبنا أن هذا النفوذ لم يظهر إلا بمناسبة المعركة المشتعلة اليوم لإسقاط النظام المصرى! فلم يظهر ـ مثلا ـ أيام جثث المصريين الطائرة من العراق إلى مصر، لإنعدام المناسبة!

وقد تصور البعض أن من يملك كل هذا النفوذ على الزعيم المهيب صدام حسين، لابد أن يكون شخصية سياسية مرموقة تملك من المهارات الدبلوماسية ما لا يملكه عمرو موسى، أو بطرس غالى! ثم تأتى المفاجأة! وهى أن من مارس هذا النفوذ الخطير هو شخص عادى جدا لم يسمع به أحد يدعى حمدين صباحى، وأن ما يملكه من نفوذ لدى صدام حسين، يملكه أيضا فى نقابة الصحفيين! ففى أحد الاجتماعات الصاخبة التى اختلف فيها الجميع حول تحديد ميعاد إضراب الصحفيين كان هو الذى حسم الأمر باقتراح أن يكون هذا الاضراب المظفر بعد أسبوعين. وقد انصاع الجميع لهذا الاقتراح!

ونكتشف أن هذا الحمدين صباحى، عقب عودته من زيارته لصدام حسين مع عبد العظيم مناف، سوف يصدر جريدة تصدر عن الحزب الناصرى «بالتمويل الذاتى»!

وفى كل هذا التضليل يتساءل الكثيرون من شعبنا عن ميثاق الشرف الصحفى! ونكتشف أن لا أحد من الصحفيين أنفسهم يعرف عنه شيئا أو قرأه، مع ما هو مفروض من أن يكون محفوظا عن ظهر قلب من الجميع، أو على الأقل يكون محفورا على جدران نقابة الصحفيين يراه الزائر والمقيم!

ومن الطبيعى فى غياب نصوص ميثاق الشرف الصحفى من عقل وقلب كثيرين أن ارتكبت كل الجرائم التى ارتكبت فى السنوات الماضية فى حق المهنة الشـريفـة، وأن لوثهـا من لوث، وارتزق منهـا من ارتزق، واستخدمها من استخدمها للعمالة والاستجداء من بعض الحكام العرب الذين يناصبون مصر والشعب المصرى العداء!

وكل ذلك مما أثير فى المجلس الأعلى للصحافة فى أبريل وسبتمبر من العام الماضى، وكان هناك اجماع من أعضاء المجلس الذى يضم جميع رؤساء تحرير الصحف القومية والمعارضة، على أن استمرار هذا الوضع بهذا الشكل يهدد بفقد الصحافة المصرية مكانتها العالية التى تبوأتها على إمتداد الوطن العربى، و «يمس مصداقيتها».

لذلك لم يكن غريبا أن يكون هذا الفريق بالذات من الصحفيين على رأس المسارعين إلى نقابة الصحفيين لتهييج زملائهم على التعديلات القانونية الخاصة بالنشر، لأنها تحرمهم من الإستفادة من الفوضى الضاربة أطنابها فى الأروقة الصحفية فى ممارسة انحرافاتهم وبيع وطنيتهم، كما كان من الطبيعى أن يرفعوا علم حرية الرأى للقتال فى ظله، للظهور أمام الرأى العام فى مظهر أبطال الحرية والمدافعين عنها، ولإخفاء تاريخهم الأسود!

وفى وسط هذا التضليل، نسى هؤلاء حقيقة غابت عن أعينهم وإن لم تغب عن عين رجل الشارع العادى، وهى أن إخماد حرية الرأى واغتيال حرية الصحافة، يبدأ عادة بفرض الرقابة على الصحف، ولا يبدأ بترك الحرية للصحف تعبر عن نفسها كما تشاء! كما أن هذا الاغتيال يبدأ أيضا بحظر الاجتماعات العامة وتلفيق التهم، والقيام بحملة اعتقالات تشمل المعارضين من السياسيين والصحفيين.

أي أن هناك تقاليد تاريخية تتبعها النظم السياسية التي تريد اغتيال الصحافة، ويعرفها جيدا الزعماء والصحفيون الناصريون، والمنتمون لحزبي العمل والتجمع الذين يملئون قاعات نقابة الصحفيين في هذه الأيام في حالة تشنج وغضب، لما زعموه من اغتيال حرية الصحافة!

فقد استخدمها الزعيم عبد الناصر في أزمة مارس ١٩٥٤، حين قرر على رأس مجلس قيادة الثورة الانقلاب على الديموقراطية، فقام بفرض الرقابة على الصحف، وحل مجلس نقابة الصحفيين بحجة فساده! وتقاضى سبعة من أعضائه البالغ عددهم اثنى عشر، مبالغ جسيمة من المصروفات السرية، وعلى رأس هؤلاء إحسان عبد القدوس وفاطمة اليوسف وحسين أبو الفتوح وكامل الشناوى، وتلا ذلك متابعة القوى السياسية المعارضة بالتصفية والاعتقال والمحاكمات!

هذا هو التقليد المتبع لتكميم الصحافة واغتيالها وذبحها وشنقها.. إلى آخر الأوصاف التى يطلقها أدعياء اغتيال الصحافة لتضليل الصحفيين، وليس من بين هذا التقليد أن يترك النظام الحاكم باب حرية الصحافة على مصراعيه لتمتلىء المانشتات المعارضة بالصراخ والعويل وتأليب ا باث والهيئات الأخرى علانية، للمشاركة في الإضراب! فذلك لم يحدث في تاريخ مصر قبل الثورة ولا بعد الثورة!

ومن هنا لا عجب أن يتلفت الشعب حوله في دهشة وحيرة لمزاعم اغتيال حرية الصحافة! بل تتلفت الشعوب العربية حولها في دهشة أيضا، خصوصا وهى تعرف جيدا تطبيقات تكميم الصحافة في بلادها! بل يتلفت الغرب الليبرالى أيضا فى دهشة، وهو يقرأ في الصحف المصرية من حرية الرأى ما قد لا يتوافر فى بلاده!

وهذا هو الخطأ الفادح الذي وقعت فيه صحف المعارضة والأقلام الشريفة التى استفزتها التعديلات القانونية حول النشر. لقد كان عليها أن

تحصر هجومها في تشديد العقوبات، وسلب امتياز الإعفاء من الحبس الاحتياطي، وتطالب النظام بما تريد من مطالب؛ أما خلط الأوراق على نحو ما حدث، ومحاولة تصوير القضية في صورة اغتيال الصحافة وحق حرية الرأي، فذلك ما أضعف قضيتها في عين الجماهير، وأعطى النظام السياسي الفرصة لاستشهاد الرأى العام المصرى والعالمى على التضليل الذى يحدث، ويتحقق بنفسه من أن حرية الرأى لم تمس بسوء، وأن حرية الصحافة لم تمس بأي مساس، وليعرف أن زعماء التهييج فى نقابة الصحفيين باسم حرية الصحافة هم ألد أعدائهم، وهم الذين امتهنوا ميثاق الشرف الصحفي على طول السنوات العشر السابقة، وأنهم لا يستهدفون عنق القانون بل يستهدفون ـ فى الحقيقة ـ عنق النظام!

• الطوفان !

مشكلة الشعب المصرى مع محمد حسنى مبارك، تختلف عن مشكلة أى شعب مع رئيسه، فجميع الشعوب تستطيع أن تعوض رئيسها بآخر، ولكن الشعب المصرى لا يستطيع أن يعوض محمد حسنى مبارك بآخر! وهذا ما يدركه الوطنيون المخلصون والمثقفون التقدميون جيدا، إنهم يعرفون أن وجود مبارك على رأس الحكم، يعنى أن مصر بخير، وأنها تسير إلى الأمام، ويعرفون أيضا أنه إذا مضى مبارك فسيأتى بعده الطوفان!

نعم يأتى الطوفان، لأنه فى غياب رؤية شاملة، داخلية وخارجية، لمسيرة التقدم فى مصر، فإن الفوضى تكون هى البديل! وقد أثبتت تجارب السنين التى تولى فيها مبارك الحكم، أنه هو وحده

اكتوبر فى ١٩٩٥/٧/٢

الذى يملك هذه الرؤية بحكم مسئوليته عن هذا الشعب وهذا البلد، ولا يملك هذه الرؤية أحد آخر.

منذ سنتين أو أكثر كنت أتكلم مع خالد محيى الدين تليفونيا بخصوص بعض الأخبار التى نشرتها جريدة، «الأهالى» فى صفحتها الأولى، والتى ترفع التهمة عن الإرهاب وتلصقها بإسرائيل وهى اللعبة التى تلعبها بعض الأحزاب المصرية التى تشجع الإرهاب وتتحدث باسمه وتدافع عنه. وقلت له إن هذه النظرة إلى الأمور جد خطيرة، لأنها تصرف نظر الشعب المصرى عن العدو الحقيقى الذى يهدد مستقبله، ويلعب بأمنه واقتصاده، وتحول هذا النظر إلى عدو آخر، لا صلة له بما يحدث. وسوف يدفع مصر الثمن لهذه المغالطة!

وقد اعترف خالد محيى الدين على الفور بالخطأ، واتصل بمدير تحرير الأهالى، لكى يتجنب الانسياق وراء هذه اللعبة. والمهم هو أنه فى أثناء الحديث كان الاتفاق بيننا تاما على أن الوحيد فى نظام الحكم الذى يملك الرؤية الواضحة لمصلحة مصر، ولمستقبل مصر، وللخطر الذى يهدد مصر هو مبارك! ولعل العبارة التى سمعتها من خالد محيى الدين كانت على هذاالنحو: نحن نعرف أن مبارك هو الوحيد الذى يسندنا، وهو الذى يملك وحده رؤية واضحة للأمور!

وهذا المعنى سمعته من بعض الوزراء الذين يتعرضون لهجوم مستمر ممن يريدون إعادة بلدنا إلى الوراء. سمعته منذ أسبوع تقريبا من الدكتور حسين كامل بهاء الدين فى حديث حول ما يتعرض له من هجوم القوى الرجعية من وقت لآخر، قال بحيرة: ما أعرفش كنا نعمل إيه من غير الرئيس؟

وسمعته من فاروق حسنى ونحن فى المغرب منذ عام تقريبا، وكنا نتحدث عن الإرهاب وما يتعرض له هو شخصيا من محاولات لتشويه

عمله فى مجلس الشعب وبعض الصحف الرجعية، فقد قال: لولا الريس مبارك لتغير مصير البلد ولعادت إلى الوراء!

وسمعته منذ أيام من الدكتور مصطفى كمال حلمى، رئيس مجلس الشورى، ونحن نتحدث عما يحدث من تجاوزات بعض الحمقى، وكان كلامه، وهو يشير إلى صورة الرئيس مبارك فوق مكتبه ـ: لولا هذا الرجل لاختل الميزان فى هذا البلد ولضاعت الديمقراطية!

وفى هيئة الكتاب، كنا نعرف أنه لولا مبارك لتغيرت عناوين الكتب التى تصدرها الهيئة! ولحلت كتب التكفير محل كتب التنوير! وقد سألت الدكتور سمير سرحان مرة: «ترى لو لم يكن مبارك على رأس الحكم هل كنت تستطيع أن تصدر ما تصدره من كتب الاستنارة والمواجهة وغيرها؟ وضحك وقال: وكيف أصدرها وأنا أول من يطاح به؟

وفى كل مكان وجد فيه وطنيون مخلصون مستنيرون، كان الإحساس السائد هو أن مبارك، هوسند حركة الاستنارة الأوحد، وبدونه لن تفترق مصر فى كثير أو قليل عن السودان أو إيران: ففيها من يختبئون فى ظلام التجهيل والمواقف المائعة الغامضة ينتظرون الفرصة السانحة لكى يبرزوا فى الوقت المناسب يعرضون خدماتهم!

ذلك أن القوى السياسية فى مصر تنقسم إلى الآتى: قسم يريد أن يعود بمصر إلى الوراء تحت ستار الدين، ويستخدم كل وسيلة متاحة فى يده لتحقيق غرضه، ومن هذه الوسائل القتل والتدمير والتخريب والتهييج! وقسم لا يملك شعبية توصله إلى الحكم. ولذا يربط مصالحه فى الوصول إلى الحكم بمصالح بعض الحكام العرب! وقسم يعمل على تقدم مصر إلى الأمام لكى تلحق بركب العصر، وعلى رأس هذا القسم الأخير محمد حسنى مبارك، فوجوده هو الضمان لمسيرة مصر التقدمية.

فمنذ بضع سنوات، دفع التهور بعض المشايخ إلى غزو معرض الكتاب الدولى، ومصادرة بعض الكتب التى رأوا أنها تحتوى على أفكار إلحادية، ومنها كتب المستشار سعيد العشماوى، وكان هذا العمل هو الأول من نوعه الذى صادر فيه البعض الكتب بدون حكم قضائى. وشعر المثقفون بأن أعمالهم الفكرية والعلمية، سوف تكون خاضعة لتصرفات بعض المشايخ غير القانونية، فاتصلت بالدكتور مصطفى الفقى أطلب منه إخطار الرئيس مبارك بخطورة التصرفات التى تمت، والتى لا سند لها من القانون . وقد قام الدكتور مصطفى الفقى بتبليغ الرئيس على الفور، وأخطرنى بأن الرئيس مبارك أصدر أوامره بضرورة الحصول على حكم قضائى قبل مصادرة أى كتاب. وهو ما كان، وعادت الكتب المصادرة إلى أماكنها

وقد كانت مواجهة الرئيس مبارك للإرهاب مواجهة تتسم بالعقلانية. فقد كان يميز دائما بين العمل الإسلامى الذى يستهدى بمبادئ الدين الإسلامى الصحيح وتعاليمه، والعمل الإسلامى الذى يستهدف القفز إلى الحكم! فترك للإخوان المسلمين وغيرهم التعبير عن آرائهم بحرية فوق صفحات جريدة «الشعب» وغيرها، ولكنه وقف بصلابة فى وجه جماعات الإرهاب، فأنقذ مصر مرتين من الوقوع فى قبضة الحكم الإرهابى ، مرة بعد اغتيال السادات، ومرة ثانية بعد مصرع رفعت المحجوب ومحاولات اغتيال وزيرى الإعلام والداخلية ورئيس الوزراء.

وهذا هو السبب في شعور الإرهابيين بأن مبارك هو العقبة الكأداء فى سبيل استيلائهم على الحكم، فكانت محاولاتهم العديدة لاغتياله. ونظرا لمعرفتهم بصعوبة هذا العمل فى مصر بسبب كثافة الحراسة، فقد كان تركيزهم فى الفترة الأخيرة على اغتياله فى الخارج! وتعتبر المحاولة الإجرامية التى جرت فى أديس أبابا هى آخر محاولة، ولعلها لن تكون الأخيرة!

وهذا مـا ينبـغى أن يكون واضـحـا للمـصـريين، ولكنه ليس واضـحـا بالدرجة الكافية للإرهابيين! فهم - وهم يتاجرون بالدين - ينسون أن مسألة الاغتيال ليست فى أيديهم وليست معلقة بإرادتهم، وإنما هى معلقة بإرادة الله، فإذا أراد لحياة محمد حسنى مبارك أن تنتهى، فسوف تنتهى لأى سبب، إلا سبب الإرهاب!

وهذا ما أوضحته فى معرض الكتاب الدولى الأخير فى بعض اللقاءات الفكرية. فقد قلت على مسمع من الجمهور: إن الإرهابيين ينسون أنهم لن يقتلوا إلا من شاء الله له أن يقتل، وليس من شاءوا هم أنفسهم أن يقتل!

وقلت إنه لمن المفارقة حقا أن كل من أراد الإرهابيون قتله من رجال الحكم، نجا من القتل، وكل من لم يشاءوا قتله، قتل! فقد قتلوا الدكتور رفعت المحجوب، ولم يكن هو الهدف، بل كان الهدف وزير الداخلية فى ذلك الحين اللواء محمد عبدالحليم موسى! وقد أرادوا قتل وزير الإعلام السيد صفوت الشريف، فعجزوا عن قتله، لأن إرادة الله شاءت غير ذلك! وقد أرادوا قتل اللواء حسن الألفى وزير الداخلية، ولكنهم عجزوا عن هذا القتل، لأن إرادة الله شاءت أن ينجو، وهو اليوم حى يرزق، وهم شاءوا أن يقتلوا الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء، ولكنهم خابوا لأن إرادة الله شاءت له أن يحيا، فعاش إلى اليوم يرأس حكومة مصر، ومات الذين أرادوا قتله!

وقلت: ولقد أراد الإرهابيون أيضا أن يقتلوا نجيب محفوظ، وطعنه الإرهابى فى عنقه وهو رجل ضعيف يبلغ الثمانين من عمره، ولكنه نجا! وقد كان المسار الذى اتخذته سكين المجرم فى عنق نجيب محفوظ مسارا معجزا، رسمته قدرة الله تعالى على نحو ينقذ حياة نجيب محفوظ! ولو شاء أمهر الجراحين أن يدفع بنصل حاد فى عنق نجيب محفوظ يتجنب به الشرايين القاتلة ويجعله يمر بينها دون أن يمسها، لما استطاع، مع ملاحظة أن المجرم استخدم سكينه فى الطعن بسرعة فائقة، ولم يستخدمه بحرص وحذر، فقد كان غرضه القتل وإصابته فى مقتل.

وأقسام الشرطة والسنترال، وعزل أسيوط من الشمال والجنوب وقطع الطرق الموصلة إليها، وإخلاء الطرق من رجال الشرطة. وهو ما تم خلال ثلاث مجموعات. وكانت العملية شديدة الفاعلية والتأثير حتى لقد عجزت أجهزة الأمن عن السيطرة على المدينة، لمدة تزيد على أربع وعشرين ساعة، وتطلب الأمر سفر اللواء حسن أبو باشا إلى أسيوط للقضاء على الفتنة، وبقاءه فيها لمدة عشرة أيام. وقد أسفرت العملية عن قتل عميد شرطة وثلاثة ضباط برتبة ملازم أول، و٦٢ جنديا، و ٢١ شخصا من الأهالى، وإصابة ١٨ ضابطا و١٩٠ جنديا و٣٢ مواطنا.

ويقول تقييم لمركز الدراسات الاستراتيجية بالقوات المسلحة المصرية محظور نشره، إنه لو كانت قد وقعت أحداث مشابهة فى مدن ومحافظات أخرى فى مصر، لما أمكن القضاء على التنظيم فى أسيوط، لأن القضاء عليه تطلب سحب أعداد هائلة من جنود الأمن المركزى من معظم محافظات الصعيد إلى أسيوط، كما نقلت قوات صاعقة الشرطة جوا إلى أسيوط، لتطهيرها، وتحليق بعض طائرات القتال فوق المدينة لإرهاب المهاجمين.

ومعنى هذا الكلام أننا نستبعد أن يفكر الإرهابيون فى اغتيال رئيس الدولة بمثل تلك الدقة والتنظيم، بدون أن يكون هناك إعداد آخر لجنى ثمار المحاولة عند نجاحها، فما هو هذا الإعداد؟

إنه لا يمكن أن يكون ثورة شعبية كتلك التى فكر فيها عبود الزمر! فليس هناك غليان شعبى وسخط عام على رئيس الدولة، وعلى العكس من ذلك فإن بساطة الرئيس مبارك وتلقائيته وتمالكه لأعصابه وطيبته أولته من حب الشعب ما لم يتمتع به حكام مصر السابقون، ففى عهد عبدالناصر كان هناك متضررون ومنتفعون، وفى عهد السادات كان الأمر كذلك،

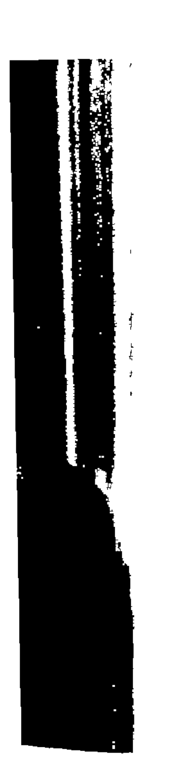
ولكن في عهد مبارك لم يسبق أن وقع تناقض بين الرئيس والجماهير يؤثر على شعبيته إلى حد الثورة.

ومن هنا فإن على جهات الأمن فى البلد طرح هذا السؤال ومحاولة الإجابة عنه، فقد يقودها إلى القوى التى يعتمد عليها الإرهابيون فى الوصول إلى الحكم فور اغتيال رئيس الدولة، وعندئذ فإن مجرد ضرب وتصفية هذه القوى هو فى حد ذاته ضمان تكرار محاولة الاغتيال، حيث تفقد مبرر القيام بها.

والمهم هو أن فشل محاولة الاغتيال التى تعرض لها الرئيس مبارك يجب ألأ يدفعنا إلى النوم.

فهناك قوى منتفعة من هذا الاغتيال كانت جاهزة للتحرك، ولكن حركتها تجمدت مع فشل المحاولة، فما هى هذه القوى؟ نعم ما هى هذه القوى التى كان سيحملها إلينا الطوفان؟

■■■



التاريخ يغفر للضعفاء!

اكتوبر فى ١٩٩٥/٧/١٦

المقال الذى كتبته فى الأسبوع الماضى، عن القوى المنتفعة من اغتيال مبارك فى مصر، أثار اهتماماً كبيراً بين القراء والقوى الوطنية والتقدمية، تمثل فى حشد من الخطابات والفاكسات والمكالمات التليفونية، وكلها يوافقنى على الرأى بأن مؤامرة اغتيال الرئيس مبارك، لم تكن بالمؤامرة التى تكتفى بإغتيال الرئيس، وإنما هى مؤامرة واسعة النطاق جدا، ذات تمويل ضخم، تستهدف تغيير نظام الحكم فى مصر، تتخذ من الخونة السودانيين أداة تنفيذ، ولكنها تعتمد على الخونة المصريين فى الداخل فى الانقلاب على نظام الحكم وتغييره كلية، وإقامة نظام حكم جديد يقضى على النهضة التى أقامها مبارك، ويحجم دور مصر الدولى، ويعزلها عن دورها العربى، كما هو الحال بالنسبة

للعراق والسودان، ويعود بمصر إلى الوراء تحت ستار الحكم الإسلامى، ويطفئ نور الفكر المصرى المستنير، ويوقد نيران فكر الردة والتفكير!

وهو ما ثبت بالفعل، فقد أعلن وزير الإعلام الأثيوبى فى تصريح رسمى أن جميع من شارك فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك هم مصريون، بما فيهم القتلى الذين لقوا مصرعهم خلال عملية المداهمة التى قامت بها السلطات الأثيوبية، لأحد المنازل بضاحية فى أديس أبابا بعد المحاولة. وذلك فى الوقت الذى كانت السلطات فى مصر قد ضبطت قبل أيام من محاولة الاغتيال كميات هائلة من الأسلحة التى تم ضبطها هذا العام ١٩٩٥، وقد وصلت هذه الأسلحة جميعها من السودان!

ومن هنا فالعملية مصرية بحتة، تعد امتدادا للعمليات الإرهابية التى جرت فى مصر منذ السبعينيات، عندما وقع السادات فى غلطته القاتلة، وهى الاستعانة بالإسلاميين فى مواجهة الشيوعيين والناصريين، فكلفته هذه الغلطة حياته، إذ أطلق من القمقم الجنى الذى اعتقله عبد الناصر بجهد جهيد، فكان أول عمل لهذا الجنى هو القضاء على حياة السادات شخصياً!

وكان المتوقع، بعد اغتيال السادات، أن يعيد نظام مبارك الجنى إلى قمقمه، كما فعل عبد الناصر بعد حادث المنشية فى أكتوبر ١٩٥٤، ولكن الرئيس مبارك أراد فتح صفحة جديدة، وتقديم تجربة جديدة لم تحدث فى مصر منذ مقتل النقراشى باشا، وهى تجربة إطلاق سراح الجميع! فكوفئ بنفس ما كوفئ به السادات، وهى سبع محاولات إغتيال! كانت آخرها محاولة أديس أبابا!

وهذه الجماعات الإرهابية تجد فى السودان عمقاً مناسباً، تتدرب فيه على السلاح وتفجير الذخيرة، كما يمثل بالنسبة لها مستودعاً للسلاح تنزح منه إلى مصر ما تصادره السلطات الأمنية المصرية، وتستطيع أن تقفز منه إلى الحكم إذا سمحت الظروف المناسبة.

ومن الطبيعي أن يحتضن النظام السوداني هذه الجماعات، لمضايقة مصر! فهي في يده سلاح يستطيع أن يطعن به مصر عند اللزوم، وقد يستطيع من خلاله - إذا أحسن استخدامه - تغيير نظام الحكم في مصر على نحو يماثل نظام الحكم في السودان، فتتحقق معجزة طالما تطلع إليها الانفصاليون، وهي أن تنتقل القيادة من يد مصر إلى يد السودان، وتنقلب الأحوال فتصبح مصر في قبضة السودان.

ولست أظن أنه يوجد اعتراض على ذلك في مصر، ففي حين كانت السلطة الإنجليزية في السودان أيام الإحتلال توهم دائماً الشعب السوداني بأن مصر تسعى إلى إستعماره، كان الشعب المصري ينظر إلى السودان كما ينظر إلى الاسكندرية، وينظر - بالتالي - إلى الشعب السوداني كما ينظر إلى شعب الإسكندرية، فلم تكن القضية الوطنية بالنسبة له قضية الشعب المصري، بل كانت قضية [illegible] وادي النيل.

على أن المشكلة أن الشعب المصري، لا يتصور نفسه تحت نظام حكم يتخذ النظام السياسي في السودان مثلاً أعلى، ويتخذ من الترابي معلماً وقائداً وهادياً ومرشداً. فالشعب المصري يعتبر البشير مغتصباً للسلطة في السودان، ويعتبر الترابي متخلفاً يسعى إلى زعامة فضفاضة لا تناسب جسده النحيل!

والدليل على ذلك أنه لا يوجد في الشعب المصري كله من يأخذ النظام السوداني على محمل الجد، سوى حزب العمل! ولا يوجد من الأحزاب المصرية المعارضة من يحني رأسه لزعامة الترابي، غير حزب العمل! وهو أمر ليس بغريب، بل هو متسق مع موقف حزب العمل المدافع عن الإرهاب، والمتحدث باسم الإرهاب! فالدفاع عن الإرهاب والإرهابيين يقود - بالضرورة - إلى الدفاع عن النظام السياسي السوداني الذي يمثل العمق بالنسبة للإرهاب، وإلى الإعتراف بزعامة الترابي.

ويتمثل ذلك فى موقف جريدة «الشعب» لسان حال حزب العمل، والمتحدثة على الدوام بلسان البشير والترابى وغيرهما من أعداء مصر، من محاولة الاغتيال التى وقعت على حياة الرئيس مبارك! ففى حين اتضح دور السودان فى المحاولة بما لايدع مجالاً للشك، وفى حين اتضح أن الأسلحة التى ضبطت فى كوم أمبو قبل الحادث آتية من السودان، فقد خرجت جريدة «الشعب» بجرأة تنفى وتبعد المحاولة عن النظام السودانى، وتلصقها باسرائيل والغرب!

فعلى صدر صفحات عدد ٤ يوليو ١٩٩٥، نشرت كاريكاتيرا يمثل الرئيس مبارك وأمامه جندى يقدم له ما أسمته بالمتهم الحقيقى الذى خطط للعملية الإرهابية! أما هذا المتهم الحقيقى فهو رابين! تريد الجريدة أن تنفى عن السودان الاشتراك فى المحاولة وتلقيها على إسرائيل!

وفى صدر الصفحة الثالثة، وبدلاً من أن تكتب عبارة: «النظام السودانى يدق طبول الحرب»، كما كتبت الصحف الأخرى، وهو ما يحدث بالفعل فى السودان- فقد كتبت تقول: «الغرب يدق طبول الحرب»! وتنسى الجريدة أن السودان يقع فى الجنوب وليس فى الغرب! ولكنها تريد أن تقول إن محاولة اغتيال الرئيس مبارك، كانت من تدبير الغرب، أما السودان فهو برىء منها!

وفى نفس العدد تنتقل الجريدة خطوة أخرى أكثر جرأة، فتنشر مقالاً لمن زعمت أنه «مواطن سودانى مقيم بمصر» يدافع فيه باستماتة عن حكومة البشير والترابى، ويهاجم بشراسة الوفود السودانية فى مصر التى ذهبت تهنئ الرئيس مبارك بنجاته من المحاولة الغادرة، ويقول: «رأينا ما يدعو إلى الخجل! فكل اللافتات التى حملها بعض السودانيين، سباب وشتائم لحكومة السودان.. ولست أدرى كيف سمحت السلطات المصرية بهذا الهراء والمزاح السخيف؟».

ثم يدافع باستماته عن حكومة البشير والترابى فيقول: «زعموا أن البشير والترابى هما السبب فى كل الأزمات.. فخشيت حقاً أن يقولوا: إن البشير والترابى هما سبب مأساة البوسنة والشيشان وفلسطين المحتلة وهيروشيما، ولو طال بهم الوقت لقالوا: «إن الترابى هو الذى أخرج آدم وحواء من الجنة»!

ثم يصف الكلمات والتصريحات التى قالتها قيادات السودان فى تهنئة الرئيس مبارك بنجاته من الاغتيال بأنها «أدمت القلب»! وأنها دليل على أن هذه القيادات فقدت الانتماء للسودان! ويخاطب هذه القيادات قائلاً: «قليلاً من الحياء يا من تم الانتماء إلى ترابكم بسبب خلافاتكم المؤقتة مع الحكام، فلا تكونوا ممن إذا خاصم فجر! و«ما هكذا يا زيد تورد الإبل؟».

هذا ما نشرته جريدة «الشعب» المصرية فى مهاجمة القيادات السودانية فى مصر، التى قدمت لتهنئة مبارك لنجاته من محاولة الاغتيال! وهو ما لا يفترق كثيراً عما تنشره الصحف الناطقة بلسان البشير والترابى فى السودان فى مهاجمة هذه القيادات! وما يدل على أن الجريدة لا تنطق باسم الشعب المصرى كما يوحى اسمها، وإنما باسم أعداء الشعب المصرى! وأنها، وهى تحمل إسم «الشعب» على صدرها، لا تعنى به الشعب المصرى، وإنما تعنى به أى شعب معاد للشعب المصرى!

فنلاحظ فى هذا الصدد أن هذه الجريدة التى انبرت اليوم للدفاع عن البشير والترابى، كانت، قبل أيام قليلة من محاولة اغتيال مبارك، الجريدة المعارضة الوحيدة التى تجرأت على تلويث صورة الرئيس مبارك على نحو لم يسبق له مثيل فى مدة حكم مبارك، بل لم تتجرأ عليه صحيفة معارضة تجاه أى حاكم مصرى على مدى التاريخ الحديث! فقد نشرت فى صدر عدد ١٣ يونيو رسما كاريكاتيريا لطريق طويل مكتوب عليه «الفساد» ورسماً للرئيس مبارك وهو يمشى عليه، وتعليق وقح من حامل طبلة يقول: «بسبس نو يا بسبس نو، كل يوم عمال تحلو»!

وهكذا بين تبييض صفحة البشير والترابى، وتلويث صفحة مبارك، كانت الصحيفة ترشح نفسها لتكون الناطقة بلسان قوى الانقلاب، لو نجحت محاولة اغتيال الرئيس مبارك وقفزت هذه القوى الانقلابية إلى الحكم!

كذلك نلاحظ أنه فى ذروة ثورة جريدة «الشعب» على الرئيس مبارك، وفى قمة إسفافها لما زعمته من مصادرته لحرية الرأى بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ الخاص بالنشر، أرسلت بعثتها إلى بغداد فى أوائل يونيو لمقابلة صدام حسين، لتتلقى بركاته! وتعود إلى مصر حاملة تحيات الزعيم الدموى إلى شعب مصر!

وهى جرأة منقطعة النظير، وإحتقار شديد لعقل الجمهور المصرى!

فالجريدة تعرف جيداً أن صدام حسين ليس هو حامى حرية الرأى فى العالم العربى، الذى تلجأ إليه لمساندتها فى معركة حرية الرأى التى تخوضها فى مصر، وإنما هو حاكم دموى يضع شعبه فى سجن كبير اسمه العراق، ومع ذلك لم تتردد فى الاجتماع به، وحمل تحياته إلى الشعب المصرى فى ذروة معركتها المزعومة من أجل حرية الرأى!

ولكن السبب فى هذا التناقض لا يخفى على أحد، وهو واضح جلى للعيان، فصدام حسين سوف يكون أول المعترفين بالنظام الانقلابى الجديد فى مصر لو نجحت محاولة اغتيال مبارك، كما أنه يمول عمليات الإرهاب ضد مصر بالمال والسلاح الذى يرسله إلى السودان، وإلى الزعامات الإرهابية فى أوروبا، ومن هنا ما أظهرته الصحف العراقية من خيبة أملها لفشل محاولة اغتيال مبارك، ووقوفها مع الإرهاب فى خندق واحد، وإطلاقها على الجناة اسم: «الثوار»!

ولأن اغتيال مبارك كان أمراً مؤكداً فى ضوء ما عرفناه من الخطة الجهنمية التى رسمت لاصطياده فى أديس أبابا، والتى كان مستحيلا على أى رئيس دولة أن ينجو منها، فقد كان النظام العراقى يستعد لذلك بإصدار

صحف يومية وأسبوعية فى مصر فى الأيام القليلة السابقة لمحاولة الاغتيال!

ففى ذروة المعركة المزعومة من أجل حرية الرأى، كان عبد العظيم مناف، رئيس تحرير جريدة «صوت العرب» التى أغلقت، ومعه صحفى مجهول يدعى صباحى حمدين، أو لعله حمدين صباحى، يقابلان صدام حسين فى بغداد، ويستجيب صدام حسين لوساطة الأخير رغم أنه مجهول فى مصر، ويعلن استجابته لإطلاق سراح المسجونين المصريين فى سجون العراق! ويعود الاثنان إلى مصر ليعلن الأول أنه سوف يصدر مجلة أسبوعية، ويعلن الثانى أنه سوف يصدر جريدة يومية! ومن المفروض أن هاتين الصحيفتين الجديدتين سوف تكونان فى خدمة النظام الجديد لو تكللت جهود اغتيال مبارك بالنجاح!

وقد جاء هذا الصباحى حمدين، أو الحمدين صباحى، بعد مقابلته لصدام حسين، يخطب فى جموع الصحفيين فى نقابة الصحفيين، محرضا إياهم- عبثا- على الخروج فى «مظاهرات سلمية»! على أمل حدوث صدام دموى مع قوات الأمن، تتحدث بذكره الركبان! ويعلن أنه يستعير كلمة العقاد، وهى «إننا سنحطم أكبر رأس فى الدولة إذا لم يحترم الدستور»!

وقد نسى هذا الصباحى حمدين فى ذلك أموراً ثلاثة مهمة هى: أولاً، أنه لا يوجد دستور من أى نوع فى العراق يطبقه زعيمه صدام حسين! والثانى، أنه عندما قال العقاد قولته كان يقولها فى مواجهة ملك طاغية ولم يقلها لحاكم ديمقراطى، نقل مصر من الشمولية إلى تعدد الأحزاب، وأطلق حرية الرأى بلا حدود! أما الأمر الثالث المهم، فهو أنه عندما قال العقاد قولته دفع الثمن غالياً! كان هناك فى ذلك الحين قانون يعاقب على «العيب فى الذات الملكية»، ولا يوجد فى مصر قانون يحمى ذات رئيس الجمهورية من العيب والإسفاف!

هذه هى نوعية عملاء الحكام الذين كانوا سيحكمون مصر لو نجحت محاولة إغتيال مبارك، والذين كان مقدرا أن يأتى بهم الطوفان الذى يجرف مصر لو لم تتصد قوة حراسة الرئيس ببطولة وفداء، ولو لم يتصد الرئيس بشجاعة وبطولة نادرة وذكاء منقطع النظير وحسن تصرف أكيد، ليقود عملية إنقاذ حياة مصر قبل إنقاذ حياته، ويثبت أنه يتصرف بعقلية الملاح الذى يعرف أن الخطر لا يتهدد حياته وحده بل حياة كل من يحملهم معه فى المركبة!

وهذا هو ما بهر شعب مصر الذى يعشق البطولة والأبطال، لقد عرف أن قائده ليس من طراز القادة الأغبياء، الذين ابتليت بهم بعض الشعوب! أو من نوع القادة الجبناء، الذين يغطسون فى دواسة السيارة عند الخطر ويطلبون من السائق أن يقود بأقصى سرعة، ويقتحم الحواجز، ويتابع السير مهما تكلف الأمر! وإنما عرف أنه فى يد قائد يعرف كيف يتمالك نفسه وقت خطر الموت، ويحسن التصرف فى وقت تتوه فيه العقول، ويتملك الرعب القلوب، ولذلك انطلقت الجماهير إلى مقر الرئيس تهتف باسمه، وتبدى إعجابها بشجاعته وحكمته، وتعلن ثقتها بقيادته.

وفى الوقت نفسه أدركت القوى الوطنية الشريفة حجم الخطر الذى كان يتهدد أفرادها جميعا لو نجحت محاولة اغتيال مبارك، وسقط الحكم فى يد قوى سياسية، تتاجر بالديمقراطية وحرية الرأى، فى حين أن إرتباطاتها الأساسية مع القوى الحاكمة الفاشية فى العالم العربى - أى فى يد البشير والترابى فى السودان! وفى يد صدام حسين فى العراق!

فأى مصير أسود كان ينتظر مصرا!

بل أى حياة ديمقراطية مزيفة يعيشها حالياً الشعب المصرى؟ حياة تسمح بالتآمر مع أعداء مصر على مصالح مصر دون حساب أو عقاب! وتسمح للقوى الفاشية المتآمرة أن تكون أعلى الأصوات دفاعاً عن حرية

الرأى والديموقراطية! ولا يوجد فيها أى ضابط من ضوابط الوطنية! وحيث يعيش الأحرار ـ وهم الأغلبية ـ فى خطر رهناً بفشل مؤامرة على حياة رئيس الدولة يقوم بها الفجار! وحيث تتعرض كل إنجازات عصر كامل من عصور مصر ـ وهو عصر مبارك ـ للدمار والخراب بين عشية وضحاها، على يد قوى سياسية تعمل لحساب نظام قادم من الظلام، وتستعد لاستقباله بالأقلام والصحف والسلاح والمتفجرات! وحيث يتعرض مستقبل شعب بأسره للخطر على يد مفاجأة بشعة تحملها له الليالى، دون أى استعداد من قبل الدولة والنظام السياسى لمواجهة هذه المفاجأة! وحيث خيانة الوطن ترتكب فى وضح النهار وعلى قارعة الطريق دون أن يتعرض لها أحد! ويتهدد مصير * . بالخطر دون أن يحميه أحد! - وباختصار شديد: «حياة ديموقراطية تطلق حرية العمالة والتآمر على النظام للجميع دون حساب أو عقاب!».

وهو ما ليس له مثيل فى أى نظام سياسى فى عالمنا المعاصر، فلا يحدث أبداً أن يشاهد نظام سياسى ما، صحفياً مغموراً يبرز من ظلام العشوائيات، ليمتلك الشقق والسيارات الفاخرة دون أن يسأله أحد: من أين لك هذا؟ بل إن مثل هذا الصحفى يوضع عادة تحت المراقبة، ويعرف مصادر دخله، ويساءل عما كسبه من عمله الشريف وما كسبه من عمله غير الشريف!

وعندما تفعل ذلك النظم السياسية، فإنما تفعله حماية لقلم الصحفى من التلوث، وحماية للشعب من القلم الملوث! كما تفعله حماية للصحفى من الوقوع فى إغراءات العمالة، وحماية للشعب من التعرض لأخطار العمالة!

وفى كل النظم السياسية أيضاً فى العالم، تخضع تصرفات الأحزاب السياسية للقانون العام لضمان نزاهتها، ولا تترك الأمور «سبهللا»! وحين تفعل النظم السياسية ذلك فإنما تفعله ضماناً لنزاهة الحياة الحزبية

والسياسية، وحماية لها من التلوث. فلا توجد حياة سياسية نظيفة تقوم بها أحزاب ملوثة!

ولكن فى مصر يعرف الجميع الأحزاب الملوثة من الأحزاب النزيهة النظيفة! ويميز قادتها الذين تلوث سمعتهم مياه البحر المتوسط! من القادة الذين اشتهروا بالسمعة الطيبة وطهارة اليد. ولكن نظامنا السياسى لا يميز! فهو يعاملهم جميعاً على قدم المساواة، متصوراً أن النزاهة مسألة شخصية، وليست مسألة سياسية يتوقف عليها نجاح أو فشل الحياة الديموقراطية!

والمطلوب أن يتغير كل ذلك، وأن تكون محاولة اغتيال مبارك منبها قوياً للنظام السياسى لكى يهب مدافعاً عن نفسه، ويعرف أنه حين يدافع عن حياته، فإنما يدافع عن حياة شعب مصر فى نفس الوقت، ويعرف ـ أكثر من ذلك ـ أن التاريخ قد يغفر للطغاة، ولكنه لا يغفر للضعفاء!

مصر بين المتآمرين المنتفعين!

اكتوبر فى ١٩٩٥/٧/٣٠

نشرت جريدة «الأهالى» على صفحتها الأولى تحت عنوان: «عبدالعظيم رمضان يتهم أحزاب اليسار بالتآمر على الحكم»، تقريراً نقلته عن صحيفة «فوروارد» الأمريكية، التى وصفتها بأنها جريدة صهيونية تصدر فى نيويورك، يقول فيه مراسل الصحيفة فى القدس إننى صرحت له ـ فى محادثة تليفونية ـ بأنه «كانت هناك قوى أخرى مستعدة للوثوب إلى السلطة فى حالة نجاح إغتيال مبارك، إلى جانب الإسلاميين المتطرفين، وهذه القوى ـ بالتحديد ـ هى: الحزب الناصرى وحلفاؤه فى حزب العمل، وحزب التجمع! وهؤلاء هم على الأرجح ـ كما نسب إلىّ ـ هم أطرف التآمر»! وإنى ألمحت إلى اشتراك العراق فى

محاولة الاغتيال. وقد أبدت الجريدة رغبتها فى أن أقدم ايضاحا لما نسبته إلىّ صحيفة «فوروارد».

وبداية، فقد أدهشنى استخدام الجريدة صيغة الجمع فى وصفها لأحزاب اليسار، مع أنها لم تتحدث إلا عن حزب يسارى واحد هو حزب التجمع! وواضح أنها تضع الحزب الناصرى فى صف أحزاب اليسار، وهو خطأ غريب من حزب عقائدى يعرف الفرق بين اليمين واليسار!

وربما أوقعها فى الخطأ ما تعرض له مصطلح اليمين واليسار من تغيير فى الفترة الأخيرة بعد سقوط الاتحاد السوفيتى، حيث أصبح مصطلح اليمين يطلق ـ لأول مرة فى التاريخ كله ـ على الشيوعيين المتمسكين بشيوعيتهم فى مواجهة الثورة الرجعية التى قادها يلتسين! ويقصد بهم أنصار العهد السابق، وهو العهد اللينينى.

وإذا نحن طبقنا ذلك على مصر، فيجدر إطلاق وصف اليمين على الحزب الناصرى، مع فارق كبير هو أن الحزب الناصرى لم يكن فى يوم من الأيام حزباً شيوعياً، ولم يكن العهد الناصرى عهداً شيوعياً، بل إن الشيوعيين لم يعانوا من الاضطهاد فى عهد ما بقدر ما عانوه فى عهد عبدالناصر! فلم يمت شيوعى واحد فى عهد الملكية فى السجون من الضرب كما مات شهدى عطية الشافعى! ولم ترو لنا أدبيات العصر الملكى شيئاً شبيها بما رواه لنا المفكرون والكتاب الشيوعيون عن ذكرياتهم فى سجون عبدالناصر، مثل: فتحى عبدالفتاح وعبدالعظيم أنيس ومصطفى طيبة ولطفى الخولى وغيرهم.

وربما كان أصدق ما يوصف به الحزب الناصرى هو أنه «يمين فاشى»، وهو ما يتبدى من لغة الخطاب فى جريدتهم فى مواجهة خصومهم السياسيين، وقد نالنى منها الكثير! كما يتبدى أيضاً من سلوكهم فى الاجتماعات والمؤتمرات والندوات الثقافية والعلمية. وقد نلت طرفاً من ذلك

فى معرض الكتاب الأخير عندما حضرت لقاء سياسياً حول بعض الموضوعات السياسية الجارية، وحضر أكثر من ثلاثين طالباً لتشجيع المتحدث الناصرى، ووصلنى من تعليقاتهم المكتوبة البذيئة، ومقاطعتهم وتشنجاتهم ما ذكرنى على الفور بما يفعله الفاشيست فى ايطاليا، والنازى فى ألمانيا، وقمصان أحمد حسين الخضر فى مصر، فى مواجهة خصومهم فى الرأى.

ومن هنا ليس غريباً أن يكون الناصريون الفاشست هم حلفاء حزب العمل الفاشى! فحزب العمل هو الامتداد السياسى الطبيعى لقمصان أحمد حسين الخضر الفاشية! بل إن عائلة أحمد حسين نفسه هى التى تسيطر على حزب العمل حالياً!: عادل جسين فى قيادة العمل السياسى بالحزب، ومجدى أحمد حسين فى رئاسة تحرير جريدة الحزب!

كذلك ليس غريباً تحالف حزب العمل مع الإخوان المسلمين! فهو عود على بدء! فالحزبان نتاج الثلاثينيات، عصر ازدهار الفاشية فى أوروبا! واعجاب كل من أحمد حسين والشيخ حسن البنا بالفاشية هو إعجاب قديم لم يخفياه، ففى خطاب لأحمد حسين فى يولية ١٩٣٨ أعلن «إننا سوف نثبت جدارتنا بالسير ببلادنا فى الطريق الذى سلكه من قبل هتلر وموسولينى»! وقد صرح لجريدة «لافورو فاشيستا» بأن مبادئه تتشابه مع مبادئ روما وبرلين! وأكد فى حديث مع جريدة «جرنالى دى جنوا» أن «الفاشية فيها الكثير من الإسلام»!

ولم يفترق الأمر كثيراً بالنسبة لحسن البنا، بل كان أسبق من أحمد حسين فى الاعراب عن اعجابه بهتلر وموسولينى! ففى عام ١٩٣٣ وصفهما بأنهما: «قادة النهضات الحديثة فى أوروبا»! ودعا أولئك الهائمين على أوروبا اللاتينية، أن يفيقوا من سكرتهم، ويفتحوا أعينهم على أوروبا الحديثة الفاتيكانية»! كما أخذ من الفاشية «النظام والطاعة» وحصره بنفسه!

وتقليداً لهتلر وموسوليني قام البنا بتكوين القمصان الصفراء (الجوالة) في الوقت الذي كان أحمد حسين يكون القمصان الخضراء!

وكل هذا يفسر الصلة الخاصة التي تربط هذا الحلف الفاشي، المكون من حزب العمل والإخوان المسلمين والناصريين، بالنظام العراقي الفاشي! كما يفسر اعتماده للعنف في النضال السياسي أسلوباً ومنهجاً! ويفسر أيضاً مساندته للإرهاب بنوعيه الديني والقومي!

فمازال حزب العمل ـ حتى لحظة كتابة هذه السطور ـ يساند الإرهاب الذي يلتحف برداء الدين، ويدافع عنه، ويسخر جريدته للدفاع عن الإرهابين باسم حقوق الإنسان! وقد كانت جريدة الشعب هي التي نبهت إلى ضرب السياحة عندما قامت بحملة ضد السياح بحجة أنهم يفسدون الشباب المصري بملابسهم المكشوفة التي تستثير الغرائز! وتلا هذه الحملة مباشرة حوادث الاعتداء على السياح!

كما تبنت فكر التكفير، إذ كانت هي المتحدثة بلسان أكثر الفرق الإسلامية تطرفاً! ومعاركها ضد قرارات وزير التعليم الأخيرة حول ارتداء التلميذات الصغيرات ملابس الحجاب، وحول مناهج الدراسة، لا تخفى هويتها! كذلك معركتها ضد الدكتور نصر أبو زيد وتكفيره لممارسته حقه في التفكير الذي طالبه به الدين الإسلامي! وقد أعلن أمين حزب العمل في ملوى مفهوم الحزب للنظام الحاكم، ودعا إلى قتاله! فقد ذكر أن القرآن يقول «ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة»، ويقصد بالحكمة استخدام الشدة في موضع الشدة، واستخدام اللين في موضع اللين! أما حكامنا فأسميهم بما أسماهم الله: «أولئك هم الكافرون» و«أولئك هم الظالمون» و«أولئك هم الفاسقون»! وندعو الله أن يأخذهم ويريح البلاد منهم»!

أما الإخوان المسلمون فإن اعتمادهم الإرهاب في العمل السياسي هو

حقيقة تاريخية وصفة فاشية تميزهم عن الليبراليين. ووراءهم تاريخ أسود طويل! وإن كان إقتناعى الشخصى أنهم تحولوا إلى جماعة برلمانية، ولكنهم جزء أساسى من التيار الإسلامى فى مصر الذى تعتمد عليه جماعات الإرهاب فى جلب التأييد الشعبى لأى انقلاب مثل الذى كان يدبر بعد اغتيال مبارك!

وبالنسبة للناصريين، فقد كانت جريدتهم هى التى تبنت قضية «تنظيم ثورة مصر» الإرهابى الذى قام بقتل الدبلوماسيين فى مصر، ودافعت عن الإرهابيين الذين ارتكبوا تلك الجرائم وسمتهم «أبطالاً»! وو[illegible] هدفهم بأنه «هدف وطنى»! ويومها سألت زعماء الحزب الناصرى الذى ينتمى إليه القتلة: «ترى لو كان عبدالناصر فى الحكم، وجرى قتل أحد الدبلوماسيين الأمريكيين فى القاهرة، هل كان يترك القتلة مطلقى السراح، ويمتنع عن تقديمهم للمحاكمة؟ وهل يعتبرهم أبطالاً؟».

ومن هنا كان هذا الحلف الفاشى، المكون من حزب العمل والاخوان المسلمين والناصريين، هو الذى ساند الفاشية العراقية وهى تغزو الكويت، وقاوم بشراسة تحرير الكويت على يد قوات أجنبية بينما كان النظام العراقى يلغى شخصيتها الدولية ويحولها إلى محافظة من محافظاته هى المحافظة رقم ١٩!

فقد خرج المرشد العام للإخوان المسلمين، السيد محمد حامد أبوالنصر، ببيان يحدد فيه موقف الإخوان من الاجتياح العراقى للكويت، فأغفل تماماً قضية احتلال الكويت بواسطة العراق، بل إنه لم يذكره بالاسم إطلاقاً! وركز بيانه على حماية العدوان وتثبيته، فرفض التدخل الأمريكى العسكرى رغم أنه أتى نتيجة للعدوان، وأخذ يستصرخ المسلمين على فلسطين، مع أن القضية المطروحة وقتذاك كانت قضية الكويت! وأبدى الجزع على العراق! واختتم بيانه بدعوة الأمة العربية إلى أن «تسترد عزتها

وكرامتها»! ولم يذكر كيف؟ بعد أن أفقدها صدام حسين عزتها وكرامتها!

أما الحزب الناصرى، وكان وقتذاك تحت التأسيس، فقد تبنى نفس التضليل الذى كان يسوقه النظام العراقى، وهو الربط بين انسحاب الجيش العراقى من الكويت وانسحاب إسرائيل من فلسطين! وهو يعلم جيداً استحالة هذا الحل. بل أبدى - دون خجل - دهشته لرفض القوى والأنظمة العربية عرض العراق الانسحاب من الكويت فى مقابل انسحاب إسرائيل من «الأراضى المحتلة»!

وقد كان موقف حزب العمل الموالى للنظام العراقى أفدح! فقد وقف - دون مواربة - إلى جانب النظام العراقى ضد النظام المصرى، وإلى جانب صدام حسين ضد مبارك، وإلى جانب الجيش العراقى ضد الجيش المصرى!

ففى الوقت الذى كان الجيش المصرى يحارب فيه الجيش العراقى الباغى لاجباره على الانسحاب من الكويت، كان حزب العمل يدمر الروح المعنوية للجيش المصرى عن طريق تصويره فى صورة الجيش الباغى! وتصوير الجيش العراقى فى صورة الجيش الإسلامى المعتدى عليه! بل وصفه بأنه «درع الأمة الإسلامية وسيفها»! وفى الوقت الذى كان يبرئ فيه صدام حسين من مسئولية الحرب ويظهره فى صورة المعتدى عليه، كان يحمل الرئيس مبارك مسئولية الحرب! ويتهمه بالتبعية للإدارة الأمريكية! ويصرخ على صفحات جريدته «الشعب» قائلاً: «أين تذهبون من الله؟ إن الدم الذى يراق الآن هو دمنا، والأشلاء التى تتناثر على أرض العراق هى لحمنا! ألا تشعرون؟ ألا تتألمون؟ ألا تستحون؟ أى دين وأية وطنية تسمح بمثل هذا السلوك الشائن؟»

ومن هنا، فلعل القارئ العزيز يتبين أن عناصر الحياة السياسية المصرية القديمة هى نفسها عناصر الحياة السياسية المعاصرة! والتحالفات الجديدة هى نفسها التحالفات القديمة، مع تغير طفيف فى الشكل لا

المضمون. والعرق دساس!

وهذا يفسر التناقضات التى نراها فى سلوك هذا الحلف الفاشى! فعلى الرغم من أن الناصريين وحزب العمل هم أبعد الفرق السياسية إيماناً بحرية الرأى، فإنهم كانوا سادة الموقف فى نقابة الصحفيين! وكانوا أكثر المهيجين ضد النظام السياسى تحت عباءة الدفاع عن حرية الرأى! وقد ساقوا أمامهم كافة القوى السياسية الأخرى التى انخدعت بحماستهم لحرية الرأى ـ التى لا يؤمنون بها فى عقيدتهم وسلوكياتهم ـ كما كانوا أكثر المهيجين بذاءة وظهوراً بمظهر الشجاعة والفداء!

ومن هنا، وفى عز هذه المعمعة من أجل حرية الرأى، انسل هؤلاء فى الظلام إلى العراق ـ قلعة الفاشية ـ ليعقدوا صفقتهم مع الدكتاتور الفاشى العراقى! وحتى يبرروا سلوكهم ويبيضوا وجههم، حملوا معهم إلى مصر وعداً من صدام حسين بالإفراج عن المعتقلين المصريين فى سجون العراق! وحملوا أيضاً تحيته إلى الشعب المصرى! وأعلنوا فور العودة أن عبدالعظيم مناف سوف يصدر جريدة أسبوعية، والصباحى حمدين جريدة يومية!

وقد كانت سقطة حزب التجمع أنه أرسل مبعوثاً إلى صدام حسين يرافق الوفد الناصرى ووفد حزب العمل، فقد كان عليه أن يدرك التناقض الذى وقع فيه بين دفاعه عن حرية الرأى فى مصر، ودفاعه عن الفاشية فى العراق! ذلك أن زيارة العراق ومقابلة صدام حسين لاتعنى شيئاً أكثر من الاعتراف بالفاشية والتعامل معها ومساندتها فى مواجهة الشعب العراقى المنكوب!

وهو أمر لايحتاج إلى تدليل، فلم يكن حزب التجمع ليقبل، فى عز معركة مصر مع الولايات المتحدة، زيارتها والاجتماع برئيسها كما فعل مع صدام حسين الذى يقف موقف العداء لمصر إلى أبعد مدى. وقد رأينا كيف تلقى النظام العراقى بالصدمة فشل محاولة اغتيال الرئيس مبارك،

وأسمت الصحف العراقية مرتكبى المحاولة «ثوارا»!.

وهذا هو جوهر ماأدليت به لمراسل الجريدة الأمريكية، وكان الحديث عن القوى المنتفعة من اغتيال الرئيس مبارك، وليس عن القوى التى تآمرت على حياة مبارك، وهى فى غير حاجة إلى توضيح إذ أعلنت عن نفسها! وبطبيعة الحال فإن حزب التجمع لايمكن أن ينتفع من نظام تقيمه جماعات الإرهاب، فسيكون أول ضحاياه!

كما أنه لايمكن أن يتآمر على نظام مبارك، لسبب بسيط هو أنه يعرف جيداً أن مبارك هو الوحيد فى نظامه الذى يعرف أبعاد الخطر الذى يتهدد مصر والشعب المصرى من جماعات الإرهاب، بينما الكثيرون هنا وهناك يلعبون على الحبلين، ويعملون لآخرتهم كما يعملون لدنياهم، والآخرة هنا هى النظام الآخر!

وموقفى من حزب التجمع ـ الذى شاركت فى تأليفه ـ كان واضحاً فى مقالى الذى كتبته بعد فشل المحاولة الإجرامية لاغتيال مبارك، تحت عنوان: «وبعده الطوفان»، فقد كنت حريصاً على أن أورد حديثاً قديماً جرى بينى وبين خالد محيى الدين قلت فيه إن «الاتفاق بيننا كان تاماً على أن مبارك هو الوحيد فى نظام حكمه الذى يملك الرؤية الواضحة لمصلحة مصر، ولمستقبل مصر، وللخطر الذى يهدد مصر». ولعل العبارة التى سمعتها من خالد محيى الدين كانت على هذا النحو: «نحن نعرف أن مبارك هو الوحيد الذى يسندنا، وهو الذى يملك وحده رؤية واضحة للأمور».

وفى هذا المقال نبهت إلى أنه سوف يكون خطأ فادحاً من أجهزة الدولة لوتصورت أن محاولة اغتيال مبارك كانت تستهدفه وحده، وإنما كانت تستهدف اغتيال النظام! وقلت بالحرف الواحد: «إننا نستبعد أن يفكر الإرهابيون فى إغتيال رئيس الدولة بمثل تلك الدقة والتنظيم، بدون أن

يكون هناك إعداد آخر لجنى ثمار المحاولة عند نجاحها. وطالبت جهات الأمن فى البلد بالبحث عن القوى المنتفعة التى يعتمد الإرهابيون عليها فى الوصول إلى الحكم ومساندتهم، وعندئذ فإن مجرد ضرب وتصفية هذه القوى هو فى حد ذاته ضمان لعدم تكرار محاولة الاغتيال، حيث تفقد مبرر القيام بها».

ومن الواضح ـ حتى الآن ـ أن نظامنا ذاهل عما يجرى حوله! وأنه يتخيل أن الديموقراطية تعنى غض الطرف عما يدبر له بليل! كما أنه لايملك رؤية واضحة للقوى السياسية التى تعارضه، فلا يميز بين القوى الليبرالية الحقيقية ذات التاريخ النضالى المدافع عن الديمقراطية، فيتحالف معها، والقوى الفاشية التى لاتؤمن بحرية الرأى، وكانت أعلى الأصوات دفاعاً عن حرية الرأى وأكثرها ثورة على التعديلات التى جرت على قانون النشر.

وفى الوقت نفسه لايمارس النظام حقه فى مراقبة نزاهة الممارسة الحزبية ونزاهة الممارسة الصحفية، مع أن هذا مسئولية أساسية من مسئولياته! فهو يرى أمامه صحفيين مغمورين برزوا فجأة بالعربات الفاخرة والشقق ومظاهر الثراء بعد أن كانوا يعيشون فى العشش والعشوائيات، دون أن يستلفت هذا التناقض نظره، ودون أن يربط بينه وبين اتجاه الصحفى السياسى ومـاإذا كان لمصلحة البلاد أو لمصلحة الشيطان.

ومن سوء حظ النظام أن قدرة الصحف الفاشية المعارضة على التضليل أكبر من قدرة الصحف القومية على التصحيح! وأنه يقيس حجم الأحزاب الفاشية بحجم المانشتات الحمراء على صفحاتها الأولى! وليس بحجمها بين الجماهير! فلا يكاد يرى مانشتا أحمر يهاجمه حتى يتصور أن

الشوارع قد امتلأت بالمظاهرات التى تهاجمه! مع أن عدد القراء الذين يشترون هذه الصحيفة أو تلك لايقيم مظاهرة فى حارة من حوارى القاهرة!

كذلك ينسى أن هذه الأحزاب الفاشية قد كفت عن الاعتماد على الجماهير المصرية فى معارضتها للنظام، إكتفاء بالفاكسات التى ترسلها إلى جماعات حقوق الإنسان فى الخارج تستصرخها للتنديد بالنظام فى الصحف العالمية، وتصويره فى صورة الدكتاتورية والطغيان!

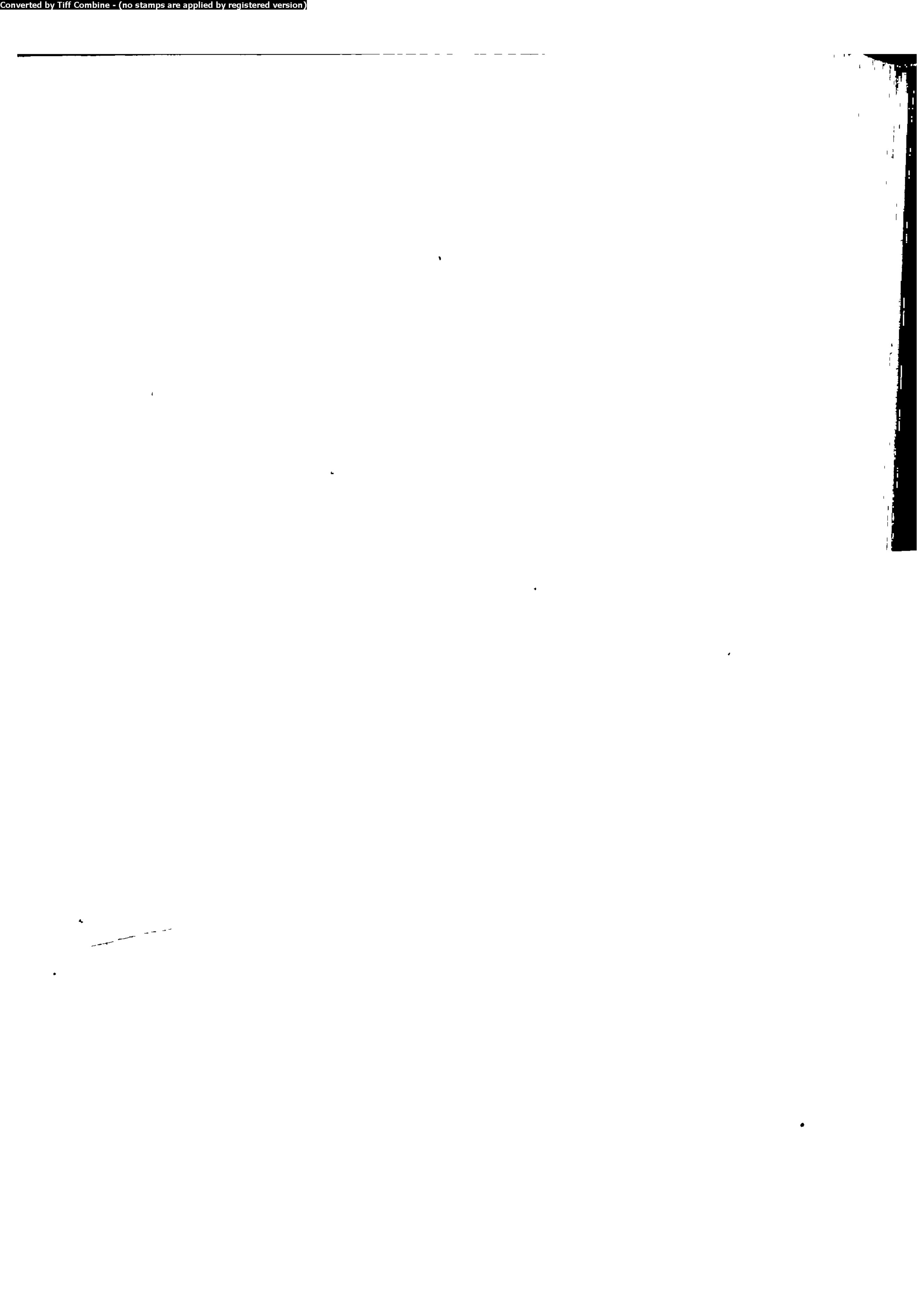
كذلك من سوء حظ النظام أن حكم ثورة يوليو قضى على اهتمام الشعب المصرى بالسياسة والانشغال بها، فهو يعرف أن نظام الحكم باق باق وأنه ينوب عنه فى معالجة كافة الأمور!

ومن هنا يعتبر اهتمام الجماهير المصرية بمحاولة اغتيال مبارك هو الاستثناء الوحيد على مدى سنوات طوال! لأن المحاولة سلبت منها الاطمئنان إلى المستقبل، وأشعرتها بأن ماتنعم به من استقرار إنما هو استقرار مهدد! فتفجرت مشاعرها بالتمسك بالرئيس كما تتفجر مشاعر الأبناء بالتمسك بالأب الذى يتعرض للخطر، لأن فى تعرضه للخطر تعريضاً لها بنفس الدرجة!

ولعل هذا الاستفتاء الجماهيرى التلقائى على الرئيس يُستثمر الاستثمار الصحيح فى حماية الجماهير من المضللين والمتآمرين، وفى تأمين مستقبلها من خطر كان حتى عهد قريب يدخل فى باب الخيالات المريضة، فتحول فى أديس أبابا إلى خطر حقيقى كاد يدهم البلاد، ويقضى على آمال شعبها فى الوحدة الوطنية والتقدم والازدهار!

الفصل الثانى

قضايا مصرية



آفاق الخيار الرأسمالى فى مصر!

اكتوبر فى ١٩٩٤/١٢/٤

فى هذه الأيام وقضايا الخصخصة وبيع القطاع العام تثير تيارات متعارضة فى مصر، وأحلام المستقبل الرأسمالى الوردى تداعب رءوس الكثيرين، ربما كان من الضرورى مصارحة الجماهير المصرية بحقائق قد تعينها على تكوين صورة صحيحة للأمور بعيدة عن أى مبالغة أو تزييف، حتى تكون مستعدة لما تأتى به الأيام.

وفى البداية فإنى أقدر تقديراً كبيراً الأسباب التى دعت حكومتنا إلى التوجه الحالى نحو الخصخصة، مع تزايد خسائر القطاع العام، وسقوط النظام الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا، وظهور نماذج رأسمالية ناجحة فى جنوب شرقى آسيا، تمثلت فى الدول التى عرفت باسم «النمور الخمسة» وبزوغ رأسمالية صناعية مصرية جديدة

تقوم بدور مهم فى حقل التنمية الاقتصادية، وتنشئ عشرات ومئات المصانع فى المدن الجديدة، وهى كلها أسباب وجيهة تدفع بنظامنا الاقتصادى دفعاً إلى النظام الرأسمالى.

ولكن الخطورة كل الخطورة تكمن فى تصور أن النظام الرأسمالى هو الفردوس المفقود الذى يضمن لشعبنا حياة سعيدة مديدة خالية من المتاعب والهموم الاقتصادية. فهذا النظام، مثله فى ذلك مثل أى نظام اقتصادى،له جوانبه الإيجابية وجوانبه السلبية، ومهمة أى نظام سياسى محاولة زيادة الإيجابيات وتقليل السلبيات.

على أن الأمور لا تبدو بالبساطة التى يتصورها البعض، وامكانات حكومتنا على أدائها ليست إمكانات مطلقة، وسيطرتها عليها ليست سيطرة محكمة، فإذا كان فى إمكان أية حكومة إحكام سيطرتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى النظام الاشتراكى، بحكم سيطرتها على وسائل الإنتاج، فإن هذه الإمكانية تتضاءل بالضرورة فى النظام الرأسمالى الذى يقوم على حصر وظائف الدولة فى الأمن الداخلى، والدفاع عن البلاد، والقضاء، وفيما عدا هذه الوظائف، أو هذه الولايات، فإن الأمر متروك للأفراد يمارسونه كما يشاءون.

وعلى سبيل المثال،ففى مجتمع رأسمالى مثل مجتمع الولايات المتحدة، تأتى إلينا الأخبار نقلاً عن وزارة العدل الأمريكية بأن عدد الجرائم التى ارتكبت بأسلحة نارية خلال عام ١٩٩٣، قد سجل رقماً قياسياً يقترب من المليون! حيث استخدمت الأسلحة فى أكثر من ٩٣٠ألف جريمة قتل واغتصاب وسرقة واعتداء. وقد سقط بسببها ٣٤ ألف قتيل فى عام ١٩٩٣!

ونتيجة لهذا الحجم الهائل للجرائم، لم يجد مجلس الشيوخ الأمريكي مفراً من تخصيص ٢٢ألف مليون دولار لنشر أكثر من ١٠٠ألف من قوات

البوليس فى المدن الأمريكية، ولبناء المزيد من السجون لاستيعاب عدد المجرمين!

ومعنى ذلك أن المجتمع الرأسمالى الأمريكى لا يحقق لمواطنيه الفردوس الذى يداعب أحلام جماهيرنا المصرية، أو الذى تصوره لها وسائل الإعلام وهى تتحدث عن الخصخصة! وإنما هو مجتمع يفرخ الجريمة بكل أنواعها لأمراض كامنة فيه!

وفى الوقت نفسه فإن الذين يعلقون الآمال على التحول الرأسمالى فى امتصاص البطالة الحاضرة فى مصر، وتشغيل الخريجين، عليهم أن يقرءوا تقرير مكتب العمل الفيدرالى فى ألمانيا فى فبراير من العام الحالى! وألمانيا كما هو معروف أهم دولة صناعية فى أوربا، ويذكر التقرير أن إجمالى العاطلين عن العمل فى شرق وغرب ألمانيا بلغ من ٣,٦٩ مليون عاطل فى شهر ديسمبر ١٩٩٣ إلى ٤,٠٣ مليون فى الشهر التالى يناير ١٩٩٤،. فقد ارتفع عدد العاطلين فى ألمانيا الغربية إلى ٢,٥٢ مليون شخص، فى حين ارتفع هذا العدد فى ألمانيا الشرقية إلى ١,٢٩ مليون عاطل ليصل معدل البطالة إلى ١٧٪، بعد أن كان فى الشهر السابق ١٥,٤ ٪ !

وفى الوقت نفسه، فإن الركود الذى تشهده ألمانيا الغربية فى هذه الأيام لم تشهده منذ نهاية الحرب العالمية الثانية! فى حين تكافح ألمانيا الشرقية لإعادة بناء اقتصادها بعد العصر الشيوعى، ولا يتوقع الخبراء الاقتصاديون انفراج هذه الأزمة، فهم يتوقعون ارتفاع عدد العاطلين بنهاية هذا العام من ٤,٠٣ مليون إلى ٦,٥ مليون عاطل، بزيادة قدرها مليونان ونصف مليون عن العام السابق.

وقد كان من الطبيعى أن ينعكس هذا الوضع الاقتصادى على الحالة السياسية، حيث انخفضت شعبية الحزبين الرئيسيين فى التحالف الحاكم إلى ٣٣٪ فى نهاية ١٩٩٣، بعد أن كانت قد ار[illegible] إلى ٤٠٪ خلال نفس

العام، وفى الوقت نفسه ارتفعت شعبية الحزب الاشتراكى الديمقراطى، وهو أكبر الأحزاب المعارضة، إلى ٤٥ ٪! ومن المعروف أن ألمانيا هى قاطرة المجموعة الأوربية، فهى تزود الميزانية السنوية للمجموعة بما يقرب من الربع.

ولا يختلف الأمر كثيرا فى بريطانيا، حيث ارتفعت نسبة البطالة فيها من ٥,٦ ٪ فى عام ١٩٩٠ إلى ١٠ ٪ تقريبا عند نهاية عام ١٩٩٣، أى إلى ما يقرب من الضعف! ويجمع الاقتصاديون على تعثر حكومة المحافظين فى خطوات الانعاش الاقتصادى

ولا تخلو الولايات المتحدة الأمريكية، زعيمة العالم الرأسمالى، من البطالة التى تتزايد نسبتها فيها. وهذه النسبة تزيد فى كندا التى يبلغ عدد العاطلين فيها ١,٥٥ مليون عامل، بنسبة قدرها ١١,١ ٪. أما فرنسا وإيطاليا فتزيد نسبة البطالة فيهما حتى تصل إلى ١٢ ٪ وإلى ١١,٧ ٪.

وبسبب فداحة مشكلة البطالة فى الدول الصناعية الكبرى، وجه الرئيس الأمريكى بيل كلينتون الدعوة إلى عقد قمة للدول الصناعية السبع، للبحث عن فرص عمل للعاطلين فى هذه الدول، وقد بين أن عدد العاطلين فيها بلغ - طبقا للإحصائيات الرسمية - ٣٥ مليون عاطل! وقد عقدت القمة الصناعية فى مدينة «ديترويت» عاصمة صناعة السيارات فى شمال أمريكا.

ونظرا لأن مكاسب وحقوق الطبقة العاملة، تتناسب طردا مع رخاء الدول الرأسمالية. فإن الخطر لم يلبث أن هدد هذه المكاسب مع تزايد الأزمة الاقتصادية! فقد لقيت مظلة التأمينات الاجتماعية التى يتمتع بها العمال فى الدول الصناعية مناقشات ودراسات مستفيضة من الدول الأعضاء، بغرض استقطاع أو الغاء المكاسب والحقوق التى ناضلت الطبقة العاملة من أجلها منذ قيام الثورة الصناعية فى أوربا! وكان الاتجاه الذى ساد جميع الدول الأعضاء إلى الإلغاء أو التخفيض!

كانت كندا قد سبقت وضربت المثل: إذ أخذت فى التراجع عن هذه المكاسب فى محاولة منها لخفض عجز الميزانية الجديدة، وقامت بتخفيض مكافآة التأمين ضد البطالة، ووضع شروط جديدة للعمال المستحقين لهذا التأمين، وخفض المعاشات التى يحصل عليها كبار السن، ثم تجميد أجور موظفى وعمال الحكومة حتى سنة ١٩٩٧.

وكل ذلك يجرى فى إطار حرب اقتصادية باردة، بين أكبر عملاقين رأسماليين فى الغرب والشرق، وهما الولايات المتحدة الأمريكية واليابان. وتنطلق الدولتان فى هذه الحرب من معدلات نمو اقتصادى متدهورة، وصلت فى الولايات المتحدة إلى ٣٪ وفى اليابان صفر بسبب حالة الركود المستمرة منذ عامين.

وتتلخص هذه الحرب - فى إيجاز - فى ممارسة الولايات المتحدة ضغوطها على اليابان، لفتح سوقها للمنتجات الأمريكية ووضع إجراءات لتعديل الخلل التجارى بين البلدين. وتلجأ الولايات المتحدة فى هذه الحرب إلى أوروبا للحصول على دعمها، وتأييد العقوبات الأمريكية ضد اليابان، فى حين تلجأ اليابان الى الدول الآسيوية الأخرى للحصول على دعمها، حتى لا تتعرض بدورها لما تتعرض له اليابان عند إذعانها لفتح أسواقها للمنتجات الأمريكية.

ويلجأ هذان العملاقان الاقتصاديان الرأسماليان فى هذه الحرب إلى كل الأساليب! فبالنسبة للولايات المتحدة فقد وضعت إدارة بيل كليتون عودة الأزدهار الاقتصادى الأمريكى على رأس أولوياتها، ولو على رقاب الجميع! أما اليابان فقد انتهزت فرصة وجود الصين إلى جوارها لتجعل منها أكبر شريك تجارى بعد الولايات المتحدة، فى مقابل دعم موقفها فى المحافل الدولية إذا تطور النزاع التجارى بينها وبين الولايات المتحدة.

وخطورة هذا الاتجاه، هى أنه يعيد العلاقات بين البلدين إلى الأوضاع التى أدت إلى الحرب العالمية الثانية، بصورة مختلفة تتفق مع الأوضاع العالمية الجديدة!

فقد عملت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية على تأمين نفسها ونموها الاقتصادى عن طريق السيطرة على الصين بالذات، وكان هناك اتجاهان: الأول يدعو إلى التغلغل السلمى والغزو الاقتصادى، والثانى يدعو إلى استخدام القوة.

فلما وقعت الأزمة الاقتصادية العالمية منذ يوليو ١٩٢٩، واهتز الاقتصاد اليابانى تبعا لذلك، تراجع الاتجاه إلى التغلغل السلمى، وتقدم الاتجاه الى استخدام القوة، بعد أن أصبح الاحتكام إلى السلاح أمرا مفروضا، فاستولى الجيش اليابانى فى عام ١٩٣١ على منشوريا، وفى عام ١٩٣٣ استولى على جيهول وضمها إلى منشوريا لتتألف من المقاطعتين «منشوكو» وفى ١٩٣٧ قام بغزو الصين، واستولى على بكين وشانغهاى ونانكين، واستمرت هذه المرحلة إلى سقوط اليابان فى سنة ١٩٤٥.

التاريخ - إذن - يعيد نفسه، ولكن بشكل جديد يتفق مع حقائق العصر الذرى! وإذا كان قد أنهى سياسة استخدام السلاح على المستوى العالمى، فإنه لم ينه سياسة التغلغل الاقتصادى بالطريق السلمى، وهكذا تعود اليابان إلى سياستها الآسيوية مكرهة، حتى تتمكن من الوقوف فى وجه المطالب الأمريكية المتزايدة، وتكف عن تقديم التنازلات الهائلة التى قدمتها على طول القمم اليابانية الأمريكية السابقة، من أجل الإبقاء على التحالف الثنائى بينها وبين واشنطن.

والمهم هو أنه بفضل تدعيم اليابان موقفها واستثماراتها فى آسيا، أمكن لرئيس الحكومة اليابانية السابق هوسو كاوا فى لقائه مع بيل كلينتون أن يقول له «لا» للمطالب الأمريكية، الأمر الذى أسعد العديد من الصحف

اليابانية التى قالت: إن تلك هى المرة الأولى التى يقول فيها رئيس الوزراء الياباني لا للمطالب الأمريكية!

ولكن القضية ليست بهذه السهولة، فهناك آليات للنظام الرأسمالى تفرض نفسها على الجميع، وعلى رأس هذه الآليات الإنتاج والتوزيع اللذان يلزم أن يسيرا فى شكل متواز.

فالنظام الرأسمالى هو نظام إنتاجى من الدرجة الأولى، وزيادة الإنتاج يتبعها بالضرورة زيادة التوزيع، وإلا أصبح الإنتاج عبئاً على الاقتصاد القومى ووجب تخفيضه، وإذا خفض الإنتاج زادت البطالة، وزادت معها الإفلاسات، ودخل الاقتصاد الرأسمالى فى أزمة يصعب الخروج منها إلا بتضحيات جسيمة، وقد تكون الحرب إحدى هذه التضحيات التى لا مفر منها!

وفى الوقت نفسه فإن العالم الرأسمالى عالم متشابك المصالح، ولا تستطيع دولة رأسمالية أن تفلت بنفسها من أزمة اقتصادية تصيب غيرها. وهو ما حدث فى عام ١٩٢٩، فقد حدثت الأزمة فى الولايات المتحدة، ولكنها لم تلبث قليلا حتى شملت جميع البلاد الرأسمالية دون استثناء، ولم تقتصر على الدول الصناعية، بل تعدتها إلى الدولة الزراعية بالضرورة.

والأمر يختلف بالنسبة للنظم الاشتراكية، ففى الوقت الذى كانت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية فى البلاد الرأسمالية توجه ضربات لنظام الإنتاج الرأسمالى، كانت الصناعة السوفيتية تحت حكم ستالين تتقدم بخطى مسرعة، ففى حين انخفض حجم الإنتاج الصناعى فى الولايات المتحدة من ٢ر١٧٠ فى عام ١٩٢٩ إلى ٢ر١١٠ فى سنة ١٩٣٣، وهى سنة انتهاء الأزمة، زاد حجم الإنتاج الصناعى فى الاتحاد السوفييتى من ٣ر١٩٤ فى سنة ١٩٢٩ إلى ٩ر٣٩١ فى عام ١٩٣٣.

ويتضح من هذا العرض كله أن دخول دولة مثل مصر فى نادى الدول الرأسمالية، لا يعنى أكثر من دخولها فى غابة النظم الرأسمالية، وخضوعها لقوانين الغابة حيث يفترس القوى الضعيف!

وأعتقد أن هذه الصورة تختلف عن صورة الفردوس الموعود التى تبشر بها وسائل إعلامنا وهى تضغط على يد حكومتنا للمسارعة ببيع القطاع العام تحت اسم «الخصخصة»، ونقل اقتصادنا كلية إلى النظام الرأسمالى.

ولكن هذه الصورة لا تكتمل بأمانة إلا إذا أضفنا إليها صورة سقوط النظام الشيوعى سقوطا مدويا فى الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوروبا، بعد أن تحول إلى نظام بيروقراطى يعمل لصالح طبقة حاكمة تفتقر إلى مزايا الطبقة الرأسمالية وتجمع رذائلها وآثامها.

وهكذا أصل بالقارئ إلى الدرس الذى يجب أن نتعلمه من أزمتى النظامين الرأسمالى والشيوعى، فلعل القارئ يرى أن الأزمتين ترجعان فى أصولهما إلى أخطاء بشرية ارتكبها الرأسماليون فى النظم الرأسمالية، وارتكبها الشيوعيون فى النظم الشيوعية. وهذه الأخطاء تتعلق بأساسيات النظام الاقتصادى ـ رأسماليا كان أو شيوعيا ـ وهى الإنتاج والتوزيع.

لقد كان خطأ الرأسمالية الأكبر هو الاندفاع فى الإنتاج إلى حد يتجاوز بكثير حدود التوزيع، فزاد العرض على الطلب، وتزايد المخزون، وتزايدت الخسائر، فالإفلاسات، فالبطالة.. إلى آخره. ونلاحظ أن البلاد الرأسمالية حاليا قد تعلمت الدرس، فهى تعمل فى حدود المتاح من التوزيع، ولاتتردد فى تقليل أيام العمل إلى أربعة أيام فى الأسبوع، كما عملت شركة فولكس فاجن مؤخراً.

أما خطأ الشيوعية الأكبر فهو تحول النظام الشيوعى، الذى هو فى الأصل لخدمة الطبقة العاملة، إلى نظام لخدمة البيروقراطية والحزب، فسقط النظام الشيوعى بالضرورة لأنه لم يعد شيوعياً!

وهكذا يتضح أن المشكلة الحقيقية التى تبرزها تجربة العصر، لاتكمن فى «من يملك وسائل الإنتاج؟» ـ وهى المشكلة التى أفرزت الفكر الاشتراكى فى القرن التاسع عشر ـ وإنما تكمن فى «من يدير وسائل الإنتاج؟». ولدينا فى هذا الصدد أنموذجان:

الأول: أنموذج مدينة «ديترويت»، عاصمة صناعة السيارات فى شمال أمريكا، فبفضل الإدارة السليمة، أصبحت أنموذجاً للنمو الصناعى والاقتصادى، الذى لم يتحقق لأى مدينة صناعية أخرى. فقد انخفضت معدلات البطالة فيها من ١٧٪ سنة ١٩٨٠ إلى ٧٪ فقط اليوم، على الرغم من سنوات الكساد التى أثرت تأثيراً مباشراً على تجارة السيارات الأمريكية، والمنافسة المشتعلة بين السيارات الأمريكية والسيارات اليابانية داخل السوق الأمريكية والسوق الكندية.

فبفضل التخطيط العلمى ودراسة حاجات سوق العمل، وبرامج التدريب المهنى والفنى، نجحت «ديترويت» فى اجتياز أزمة الركود الاقتصادى، وانخفض معدل البطالة فيها إلى ٧٪، فى حين ارتفع هذا المعدل فى عاصمة صناعية مثل مونتريال إلى ١٤٫٥٪ ! وهى التى تتركز فيها صناعة محركات الطائرات، والصواريخ،، والأقمار الصناعية، والاتصالات، والأسلحة، والكمبيوتر. وهذه النسبة تعد ثانية أعلى نسبة للبطالة بين المدن الصناعية فى شمال أمريكا.

أما الأنموذج الثانى فهو من العالم الشيوعى، ويتمثل فى الصين، التى استطاعت بسرعة غير مسبوقة فى التاريخ أن تحقق نموا اقتصاديا بلغ حاليا ١٢٪ فى الوقت الذى عجزت فيه الولايات المتحدة عن تحقيق أكثر من ٣٪ كما ذكرنا، ولم تحقق اليابان شيئا!

وإذا انتقلنا إلى مصر نرى الصورة أوضح، فهناك شركات قطاع عام تحقق أرباحا طائلة، وشركات قطاع خاص تحقق خسائر فادحة وتفلس وتغلق أبوابها.

والكارثة الكبرى أن تتجه حكومتنا إلى بيع شركات القطاع العام الناجحة التى تحقق أرباحا، وتحتفظ لنفسها بالشركات الفاشلة الخاسرة!

شتراكية فى

إذا كان فهمى للدين صحيحاً فإن روح الرئيس الصومالى الأسبق محمد سياد برى، تكون قد انتقلت بوفاته فى الأسبوع السابق إلى جهنم، بعد فترة عذاب القبر المنصوص عنها فى حديث الرسول صلى الله عليه وسلم! واعتقادى أنه سوف يقابل هناك الكثيرين من حكام العالم االثالث الذين «استنقعوا» حركات شعوبهم التحريرية، وأغرقوا آمال شعوبهم فى التحرر فى مستنقع كبير رفعوا عليه لافتة «الاشتراكية»!

كانت الاشتراكية قبل مطلع هذا القرن أملا بعيد المنال من آمال الشعوب المطحونة المبتلية بالاستعمار والاستغلال. وقد روج لها فى مصر كثير من المفكرين مثل شبلى شميل وسلامة موسى، الأمر الذى جذب البعض إلى

الوفد فى٩/١/١٩٩٥
فى الأصل :
بعنوان :
«الاستبداد ومستنقع الاشتراكية»

تأسيس حزب باسم: «الحزب الاشتراكى المبارك» على الرغم من أنه لم يكن «اشتراكيا» ولا «مباركا»!

وعندما نشبت الحرب العالمية الأولى، وقامت الثورة الاشتراكيةفى روسيا على يد لينين، لقيت أخبارها فى مصر اهتماماً وتعاطفاً كبيراً، عبر عنه الشاعر الإسلامى الكبير محرم فى بعض قصائده التى أعرب فيها عن فرحه بسقوط عرش القياصره.

فلما انتهت الحرب العالمية الأولى أخذت الدعوة إلى الشيوعية تجرى علناً فى ميادين القاهرة، التى و قف فيها الخطباء يدعون علانية إلى اعتناق هذا المذهب، الأمر الذى اضطر السلطات المصرية والبريطانية إلى استصدار فتوى ضد الشيوعية من الشيخ محمد بخيت المطيعى، حفلت بكثير من الأخطاء الفادحة نظراً لأن الرجل فسر الشيوعية بمعنى «الإباحية» وتبادل الزوجات وغير ذلك، وهو ما أثار استياءً اعاماً بين جنبات الرأى العام المثقف، وتصدى له فى ذلك بعض علماء الأزهر أنفسهم، وعلى رأسهم الشيخ سرور على الزنكلونى. وفى الفترة التالية قامت فى مصر حركة اشتراكية عارمة ساندت حركةالوفد الوطنية. وقد قامت على يد عناصرمصرية مثل سلامه موسى والدكتور على العنانى ومحمد عبد الله عنان، وعناصر أجنبية متمصرة مثل جوزيف روزنتال. واستمرت هذه الحركة حتى عام ١٩٢٨، ثم اختفت فى ظل المد الفاشى فى أوروبا مصر، وعادت إلى الظهور بعد الحرب العالمية الثانية، تشد إليها الجماهير حتى إن حزباً فاشياً صميماً مثل حزب مصر الفتاة انتقل من اليمين الى اليسار وأطلق على نفسه اسم الحزب الاشتراكى!

فلما قامت ثورة يوليو وجدت المبادئ الاشتراكية جاهزة، بل كانت على اتصال بها قبل الثورة، حيث كانت تطبع منشوراتها على مطبعة جماعة شيوعية هى جماعة «حدتو».

وسرعان ما أخذت فى استغلال كل النظريات السياسية والاقتصادية التى تتيح لها البقاء فى الحكم بزعم خدمة مصالح الجماهير الشعبية، فقد استعانت بنظرية «الإصلاح الزراعى» الاقتصادية لإيهام الجماهير الفلاحية بنزعتها الجماهيرية، وكان غرضها الحقيقى تجريد الطبقة التى كانت تحكم مصر، وهى طبقة كبار الملاك، من قوتها الاقتصادية التى تمكنها من محاربتها. وقد ترتب على ذلك نقل هذه الوسيلة الأساسية من وسائل الإنتاج من إطار المشروع الكبير ذى الإمكانات الاقتصادية إلى إطار المشروع الصغير الذى لا يملك إمكانات اقتصادية، الأمر الذى أدى إلى تدهور الإنتاج فى مصر إلى الحد الذى وصل إليه حاليا، ولم يجد ذلك فى ترسيخ أقدام الفلاحين فى الأرض، فقد هرب منهم إلى العراق نحو مائتى ألف، وهرب منهم إلى أعمال أخرى ملايين وملايين، وأصبح العجز فى الإنتاج الزراعى أحد مشاكل مصر المعاصرة!

ثم جاءت المبادئ الاشتراكية لتقدم لثورة يوليو فرصة ترسيخ أقدامها فى الحكم. فقد اكتشفت ثورة يوليو أن سيطرة الدولة على وسائل الإنتاج تؤدى بطريقة حتمية إلى سيطرتها على الحكم، وعندما تتم هذه السيطرة على الحكم تحت غطاء المبادئ الاشتراكية فإن ذلك يدخل الثورة التاريخ فى شكل ثورة تقدمية وليست ثورة استبدادية، ويظهر الحكم الدكتاتورى فى شكل حكم ديموقراطى لخدمة مصالح الجماهير الغفيرة، وانقاذها من سيطرة الطبقة الرأسمالية الاستغلالية.

وهكذا، وعلى الرغم من أن الاشتراكية تعنى حكم الطبقة العمالية، فإن هذه الاشتراكية تحولت فى يد ثورة يوليو إلى حكم الطبقة العسكرية التى أصبح يعين منها الوزراء والمحافظون ورؤساء مجالس الإدارات ووكلاء الوزارات والسفراء، وكانت مناصب السلطة العليا تشغل بضباط المخابرات العامة أو الحربية، وازداد العنصر العسكرى بين السفراء حتى أصبح جميع سفراء مصر فى أوروبا خلال عام ١٩٦٢ - أى بعد عام من صدور قرارات

التأميم التى أطلق عليها اسم القرارات الاشتراكيـة - من الضبا ط فيما عدا ٣فقط من المدنيين! وانتعشت المباحث الجنائية العسكرية وركزت نشاطها فى ميدان الخدمة العامة، حتى وصل إلى الإشراف على مرفق النقل العام سنة ١٩٦٤ ، ولعبت دورها فى اعتقالات الإخوان المسلمين عام ١٩٦٥، ومؤسسة المطاحن، وجريدة الجمهورية وشركة سينا للمنجنيز وغيرها، ثم حادث كمشيش ولجنة تصفية الاقطاع.

والأهم من ذلك، هو أن وسائل الإنتاج سقطت في يد العسكريين يديرونها كما يديرون الثكنات العسكرية، وتحولت الاشتراكية إلى بيروقراطية تخدم نفسها ولا تخدم الإنتاج. وهكذا أخذت تتخلف تدريجيا وسائل الإنتاج التى تقع تحت إدارة القطاع العام، وأخذت تتزايد خسائرها بالتالى، الأمر الذى أدى إلى نكسة أليمة، حيث أخذت الدولة حاليا فى بيع القطاع العام وتحويله إلى قطاع خاص!

وهذا الذى حدث فى مصر من تحويل الاشتراكية إلى دكتاتورية وبيروقراطية، حدث مثله فى الاتحاد السوفيتى، عندما استغل الحزب الشيوعى سيطرته على وسائل الإنتاج لفرض دكتاتورية ثقيلة على البلاد، فى الوقت الذى تحولت الإدارة فى وسائل الإنتاج إلى إدارة بيروقراطية بدلا من إدارة اشتراكية، وأخذ الاقتصاد السوفيتى فى التدهور على نحو أدى الى أزمات اقتصادية أطاحت بالحكم الشيوعي، وتفكك الاتحاد السوفيتى وتحوله من دولة اتحادية إلى دول متحاربة!

كذلك أدت الدكتاتورية - المستندة إلى الشيوعية - إلى انهيار يوغوسلافيا، وسقوط الحكم الشيوعى، وإلى انقسامها، وتحولها إلى دولة تتحارب شعوبها فيما بينها، بعد أن كانت متحدة تحارب غيرها.

وما حدث فى الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا من نتائج الحكم الدكتاتورى تحت الغطاء الشيوعى، حدث فى كل بلاد شرق أوروبا فسقطت

الأنظمة الشيوعية كبيت من ورق لتفسح المجال أمام الفوضى والفساد والتخبط.

وفى العالم الثالث وجدت الأنظمة السياسية الدكتاتورية فى الاشتراكية الأداة الجبارة التى تسيطر بها على الحكم عن طريق سيطرتها على وسائل الإنتاج، وفى الوقت نفسه تقنع الجماهير الشعبية بأنها تعمل لخدمة مصالحها، وبأنها تخضع لنظام تقدمى يغلب صوتها على صوت الطبقة الرأسمالية المستغلة!

وقد أثبتت هذه النظم أنها كانت كارثة على شعوبها، فقد حولت مواردها الاقتصادية لخدمة مغامراتها العسكرية، وتشديد قبضتها على البلاد.

وهذا ما حدث فى العراق، الذى ورث الحكم الملكى الرأسمالى، ونقل إلى يده وسائل الإنتاج، وفرض دكتاتورية ثقيلة على الجماهير العراقية أفقدتها كل حريتها السياسية، وأخذ يوجه موارد البلاد لخدمة مغامراته العسكرية، فخاض حربا ضروسا مدتها ثمانى سنوات ضد ايران، ثم خاض حرباً قاتلة ضد قوات ٣٢ دولة على رأسها الدول الكبرى بعد غزوه الأحمق للكويت، ورفضه الانسحاب منها رغم كل الضغوط. وتحول العراق بذلك من دولة تعد من أغنى دول المنطقة العربية، إلى دولة تعد اليوم أفقرها، بعد أن بدد ثروة البلاد فى تلك الحروب! وها هو الشعب العراقى حاليا يعانى من الجوع والمرض، فى الوقت الذى تستأثر فيه الطبقة الحاكمة بالمغانم فيزيد صدام حسين من قصوره ويخدع الجماهير الجائعة عن طريق بناء جامع يتكلف عدة مليارات من الدولارات!

وفى اثيوبيا سقط الحكم فى يد الشيوعيين بعد سقوط الحكم الملكى لهيلاسلاسى . ولم يكن هذا الحكم إلا وسيلة لسيطرة الدولة على وسائل الإنتاج. ومنها إلى السيطرة على الحكم، ثم السيطرة على الجماهير الشعبية.

ولم يترتب عليه تحسن فى اقتصاد البلاد، بل تدهور، وجاءت فضيحة الفلاشا لتكشف مستوى المعيشة المتدهور فى البلاد، وشظف العيش الذى يعانيه الشعب والذى يفوق ما كان يعانيه أيام هيلاسلاسى.

وفى اليمن الجنوبية رفع نظام الحكم راية الاشتراكية. وحقق حلم الملايين المتطلعة إلى العدل الاجتماعى ، ولكن لم يترتب على ذلك رفع مستوى المعيشة إلى الحد الذى يدعو الشعب إلى الدفاع عن نظامه ويحقق النصر على النظام السائد فى اليمن الشمالية أثناء الحرب الأهلية الأخيرة، وتكشف للناس المستوى المتدنى للمعيشة الذى يعانيه الشعب اليمنى فى الشمال والجنوب!

وفى الصومال ابتلى الشعب الصومالى بمحمد سياد برى الذى تولى الحكم عام ١٩٦٩ بعد انقلاب عسكرى، ورأى الرجل فى الاشتراكية الطريق المثالى للسيطرة على الحكم عن طريق السيطرة على وسائل الإنتاج، فرفع أعلامها، وأخذ يحكم البلاد كزعيم عصابة وليس كرجل دولة، وتكشف للناس بعد رحيله غير المأسوف عليه أنه لم يحقق لشعب الصومال إلا مجرد رفع أعلام الاشتراكية ولا شىء غير ذلك! فى الوقت الذى ازدادت فيه التناقضات حدة، على النحو الذى جعل التدخل الأجنبى أمرا محتوما، وتمزق شعب الصومال إربا إربا.

وهذا الذى حدث فى الأمثلة التى ذكرناها، حدث مثله تماما مع كل النظم الدكتاتورية التى جعلت من الاشتراكية مستنقعا لممارستها الاستبدادية، وتسلطها على الشعب، وابتزاز الجماهير، وكبت حرية الرأى، ووضع المفكرين المعارضين فى السجون والمعتقلات وإعدام الخصوم بعد تعذيبهم، ووأد آمال الجماهير التى كانت تتطلع الى التخلص من الاستبداد والاستغلال والاستعمار، فلقيت على يد فريق من أبنائها ما هو شر من هذا كله!

حوار مع إرهابيين

منذ أيام قليلة، أى فى يوم ١١ مايو ١٩٩٥ أعلنت الصحف عن سقوط المتهم الأول فى قضية اغتيال اللواء رؤوف خيرت، وكيل مباحث أمن الدولة، قتيلا بمنطقة الهانوفيل بالإسكندرية على يد أجهزة الأمن المصرية، وبذلك بلغ عدد القتلى من الإرهابيين رقما يصعب تحديده. وقبل ذلك ـ بخمسة أيام فقط ـ أى فى يوم ٥ مايو ١٩٩٥، أعلنت الصحف أن ثلاثة من قيادات الإرهاب لقوا مصرعهم على يد أجهزة الأمن فى معركة بمدينة السلام، وكانت هذه القيادات قد تلقت تدريبها فى أفغانستان، ثم عادت إلى مصر لتكوين تشكيل تنظيمى جديد تحاول به إثبات الوجود.

وبعد ذلك بيوم واحد فقط ـ أى فى ٦ مايو ـ كانت مباحث أمن الدولة بقنا ونجع حمادى تضبط تنظيما إرهابيا

الوفد فى ١٥/٥/١٩٩٥

بقيادة موظف كبير، هو نائب مدير هيئة الأبنية التعليمية فى قنا، وقد اعترف أفراد التنظيم بارتكاب جميع الحوادث الإرهابية التى وقعت مؤخرا بمنطقة وسط وجنوب قنا!

وهكذا لا يكاد يمضى أسبوع واحد دون أن يكون عدد من الإرهابيين قد سقطوا صرعى بيد أجهزة الأمن، أو اعتقلتهم هذه الأجهزة لتقدمهم إلى المحاكمة العسكرية، التى تنتهى عادة بالحكم بإعدامهم.

وكل هذا النزيف فى الدم - الذي يبدو ألا نهاية له! - يجرى على أرض مصر دون أن تحقق الجماعات الإرهابية إنجازا واحدا، اللهم إلا إذا اعتبرنا سقوط أفرادها صرعى على يد قوات الأمن المصرية إنجازا!

ومن هنا فإن الأمر يستحق مناقشة هذه الجماعات فيما تريد أن تحققه من هدف؟ هل هى تريد تحقيق هدف إقامة الحكومة الإسلامية وقيادة المجتمع المصرى الكافر إلى طريق الهداية والصواب والدين؟ أو هى تريد الثأر من الدولة لما تلحقه بها من خسائر فى الأرواح؟ أو هى تريد الثأر من الشعب المصرى لأنه شعب كافر، يحكمه نظام كافر ولا يتحرك للثورة ضده وإسقاطه؟

فمن الواضح حتى الآن، وبعد عمل متواصل من جانب هذه الجماعات الإرهابية، منذ مصرع رفعت المحجوب إلى وقتنا الحاضر، أنها لم تحقق أى تقدم نحو هدفها، ولم تفلح فى تنفيذ مخططاتها الإرهابية. فكل من أرادت قتله من الوزراء عاش، ولم تقتل غير الشخص الذى لم يكن فى نيتها قتله، وهو الدكتور رفعت المحجوب! لقد أرادت قتل صفوت الشريف وفشلت، وحاولت قتل حسن الألفى وفشلت، وحاولت قتل الدكتور عاطف صدقى وفشلت، وحاولت اغتيال رئيس الدولة فى نيويورك بالولايات المتحدة، وفشلت!

ولكن الدولة لم تفشل فى قتل أفرادها أو تقديمهم للمحاكمة العسكرية ليصدر الحكم بإعدامهم! وبعد أن كانت تنظيماتها سرية خافية عن عين أمن الدولة، انكشفت وأصبحت فى متناول أجهزة الأمن، بدليل الاعتقالات المتوالية لأفرا دها والتى يلقى الكثيرون منهم فيها حتفهم!

وفى الوقت نفسه فإن ما تخسره هذه الجماعات من أعضائها الذين ينفضون عنها، أكثر بكثير ممن تكسبهم إلى صفها! فقد أقنعت الدولة الكثيرين من هؤلاء الأفراد بعدم جدوى ما يفعلون، فأعلنوا توبتهم وسلموا أنفسهم إلى الدولة، وسلموها أيضاً كل أسرار التنظيمات التى انضموا إليها، فعرفت الدولة منهم ما أفادها بشكل غير محدود فى ضرب وتصفية التنظيمات الأخرى. والدليل على ذلك تلك الدفعة الضخمة من الإرهابيين التائبين التى أعلنت السلطات عن الإفراج عنها، وبلغ عدد أفرادها ٢٤٠ إرهابيا تائبا.وكان هؤلاء الإرهابيون قد اتهموا بالنشاط الإرهابى فى الصعيد، ثم أعلنوا توبتهم، وهى أكبر دفعة من التائبين يتم الإفراج عنها.

ومعنى هذا الكلام أن التنظيمات التى أنشأتها وتنشئها الجماعات الإرهابية تتحول آليا وبسرعة كبيرة من تنظيمات جهادية إلى عصابات للقتل،، دون هدف سياسى سام تطمع فى تحقيقه! فهذا الهدف السياسى هو الفارق الوحيد الذى يميز التنظيمات السرية السياسية أو الدينية عن العصابات التى تمارس القتل للقتل. ولست أظن أن أحداً فى هذه الجماعات يطمع فى إسقاط النظام السياسى وإقامة الحكومة الإسلامية بمثل التنظيمات الحالية المتآكلة و الاغتيالات!

وفى هذا الصدد فلعلى أذكر هذه الجماعات الإرهابية بأن تنظيم الجهاد فى يوم ٦ أكتوبر ١٩٨١ قد نجح فى اغتيال رئيس الدولة محمد أنور السادات، وهو ما لم يحدث فى طول التاريخ المصرى وعرضه، ومع ذلك لم يسقط النظام السياسى! بل توطد على يد الرئيس محمد حسنى مبارك.

وفى الوقت نفسه فإن تمكن تنظيم الجهاد من اغتيال رئيس الدولة لم ينعكس عليه إيجابا بل سلبا! ويمعنى آخر أن اغتيال رئيس الدولة لم يضف قوة لتنظيم الجهاد، وإنما نسفه من الوجود نسفا! وقد أفلحت تنظيمات الصعيد فى اغتيال عشرات من رجال البوليس الفقراء وبعض الضباط، ولكن أفرادها سقطوا جميعهم ودفعوا الثمن حياتهم

وإذا كان هذا قد حدث بالنسبة لتنظيم الجهاد، وكان تنظيما ضخما متغلغلا فى أنحاء مصر يستعد لتفجير ثورة شعبية ضد النظام، فما بال الأمر بالنسبة لتنظيمات ضعيفة متهافتة مثل التنظيمات الحالية لا تكاد تحمى نفسها، ناهيك عن الاعتداء على النظام السياسى وهزيمته؟

ألا يدل ذلك على أن ما تقوم به هذه الجماعات الإرهابية يدخل فى باب العبث ولا يدخل فى باب الجد؟ بل إنه يدخل فى باب الانتحار، فممارسة خمس سنوات من الإرهاب لم تسفر الا عن مصرع أو إعدام كل من قاموا بعمليات الإرهاب!

ويعتبر مصرع المتهم الأول فى قضية اغتيال اللواء رؤوف خيرت، فضلاً عن مصرع من سبقه ممن قاموا بعملية الاغتيال، شاهداً على صحة ما نقول. لقد كان مصرع اللواء رؤوف خيرت عملاً مدوياً، ولكنه لم يسقط نظاماً ولم يقم دولة إسلامية، وانتهى بمصرع من قاموا به. فكأنه اغتيال يدخل فى باب العبث، فلا ضعفت هيبة الدولة، بل تشددت قبضة الأمن وزادت رغبتها فى الثأر لمقتل ابن من أبنائها، وفى الوقت نفسه استفادت الدولة من الدرس فى حماية الضباط الكبار، حتى أصبحت عمليات اغتيال رجال الأمن التى تقوم بها هذه الجماعات الإرهابية قاصرة على قتل خفير فقير أو نفر بوليس يعول دستة أطفال! مما هو بعيد كل البعد عما تقوم به التنظيمات الإرهابية التى تسعى لقلب نظام الحكم!

والغريب حقاً هو تصور تلك الجماعات الإرهابية أنها تستطيع أن تلقى تأييد الشعب المصرى لو تمكنت من قلب نظام الحكم وإقامة الحكومة الإسلامية! إن هذا التصور من جانب تلك الجماعات يدل على أنها لا تعرف شيئاً عن طبيعة الشعب المصرى والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى طرأت عليه.

لقد كان خطأ جسيماً من جانب تلك التنظيمات الإرهابية أن نقلت هجماتها من رجال الحكم إلى الجماهير الفقيرة في القللى والعتبة والهرم وغيرها!، كما نقلت عمليات الاغتيال من الوزراء إلى الأطفال فى المدارس! لقد كان مصرع الطفلة شيماء قاضياً على أمل هذه الجماعات فى تلقى أية مساندة شعبية، لو أنها نجحت فى إسقاط النظام والوصول إلى الحكم. بل إنها ضمنت تماماً العكس، وهو وقوف الجماهير وراء نظامها السياسى بدون أى تفكير، ونسيانها كل ما تعانيه من متاعب اقتصادية لحماية نفسها من شر مستطير يتشح بوشاح الدين.

وفى هذه الحالة فكيف تطمع أية حركة انقلابية فى النجاح حتى لو أفلحت فى قلب نظام الحكم إذا هى فقدت مساندة الجماهير؟ وكيف تستطيع تنفيذ برامجها ــ إذا كان لديها أية برامج! ــ بدون تأييد شعبى فعال؟ وإذا كانت تلك الجماعات تنوى أن تحكم الشعب حكماً دكتاتورياً فهل تكون بذلك إلا تناقضت مع ما تسوقه من أعذار وتبريرات لما تقوم به، وتكون قد نقلت الشعب من نظام شبه ديموقراطى إلى نظام دكتاتورى كامل؟

ثم إنه إذا تحقق ذلك بالفعل، فهل تتصور تلك الجماعات أنها بذلك تكون قد حققت الحكم الإسلامى الصحيح وأقامت الحكومة الإسلامية التى تماثل ما أقامه الرسول صلى الله عليه وسلم؟ إن جميع المسلمين على ظهر الأرض يعرفون أن النبى الكريم عليه الصلاة والسلام، لم يقم بانقلاب فى مكة، وإنما كون الجماعة الإسلامية بالطريق الذى رسمه منهج الله تعالى

فى قـوله عـز وجل: «ادع إلى سـبـيل ربك بالحكمـة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتى هى أحسن»، وفى قوله تعالى: «إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر» ــ فإذا سيطرت هذه الجماعات على المسلمين وحكمتهم بالحديد والنار، فهل تكون قد ا هدى الرسول الكريم ومنهج القرآن الكريم؟

وإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اتبع فى إقامة الحكومة الإسلامـيـة طريق الدعوة بالحكمـة والموعظة الحسنة، فكيف تتـبع هذه الجماعات، التى ترفع شعار الإسلام على منابرها، طريق القتل والاغتيال وتخريب الممتلكات وتكديس الأسلحة والذخائر والمتفجرات؟ وكيف تتوقع أن تقيم هذه الوسائل والأساليب ــ التى تجافى تماماً ما أمر به المولى تعالى ورسمه هدى رسول الله ــ حكومة إسلامية تستحق و الإسلام؟

والمحــزن فى كل ذلك أن هذه الجـمـاعـات التى تزعم العـمل باسم الإسلام، قد أساءت إلى الإسلام أبلغ إساءة. أصبح اسمه مقترنا بالإرهاب والاغتيال، بعد أن كان اسمه مقترنا بالسلام والرحمة. وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه بأنه «نبى الرحمة»، ولكن بعد أربعة عشر قرناً يأتى أولئك الذين يتحدثون باسمه ويزعمون خلافته وتطبيق شريعته، فإذا بالرحمة آخر ما يتضمنه برنامجهم، بعد أن أحلوا محلها العنف والقسوة والإرهاب!

غــــر
لدمر يلا
بين لحقيقة
لخيــال!

مـذكـرات السـياسـيين والعسكريين مـسئـولية كـبيـرة نحـو الوطن، يجب أن يقوم بها كل فرد ولا يتـخلى عنها أحد، لأنهـا جـزء مـهم من الـوثائق التـى تقـوم عليـهـا كـتـابة التـاريخ، وتسـاعـد المؤرخ على إعادة تركيب الصـورة التاريخية لما حـدث. وحين نتـحـدث عن المذكـرات، فـــإنما نعنى بـهـــا بالدرجـــة الأولى اليـومـيـات، فـالمذكـرات اسم عـام يطلق على ثلاثة أنواع: مـا سـجل يومـا بيـوم، ومـا سـجل بعـد أن أصـبح ذكـرى، ومـا سجل عن أحـداث مـتـفـرقة بدون ترتيب زمنى أو مـوضـوعى، ويطلق عليـه اسم «ذكـريات»، والنوع الأول من المذكـرات، هو الذى يطلق عليه اسم «يوميات»، وهو أصـدق المذكـرات وأكـثـرها دقـة، لأنه يكتب فى وقته قبل أن يلعب الزمن دوره فى مـحـو التـفـاصيل أو خلطها بغيـرها أو تشويهها.

اكتوبر فى ١٩٩٥/٤/٢

ولست أدرى تماما، إلى أى نوع ينتمى ما كتبه اللواء محمود فهمى وأشارت إليه مجلة «الإذاعة والتليفزيون» فى حديثها مع سيادته مؤخرا، فلم أعلم بصدور الكتاب، ولم أقرأه، وإنما قرأت حديث اللواء محمود فهمى إلى مجلة التليفزيون، وهو الذى أرد عليه فى هذا المقال، لأنه يخاطب جمهورا أوسع من جمهور الكتاب.

ولكن هذا الحديث يشير إلى أن اللواء محمود فهمى، كتب مذكراته مؤخرا ولم يبنها على يوميات، وبالتالى فقد لعب عامل الزمن دوره فى اخفاء كثير من التفاصيل أو تشويهها، وهو ما نرد عليه فى هذا المقال حرصا على الحقيقة التاريخية التى هى ملك لشعبنا، مع الاحترام الكامل للواء محمود فهمى الذى نعرف دوره المهم فى واقعة اغراق المدمرة إيلات.

وقبل أن أتناول الموضوع، فإنه من حقى تماما أن أشير إلى أنى كنت أول من تناول عملية إغراق المدمرة إيلات بدراسة تاريخية، تغطى كافة جوانبها وتظهر خوافيها، وتبين حقائقها، وذلك فى كتابى: «تحطيم الآلهة» الذى صدر منذ عشرة أعوام - أى فى عام ١٩٨٤ . وقبل ذلك لم يكن أحد فى مصر، حتى القائد العام للقوات المسلحة، وقيادة البحرية، يعرف حقيقة ما حدث!

وهذا الكلام لا ألقيه على عواهنه، وإنما ألقيه بمسئولية المؤرخ، وأدلل عليه بما صدر عن هذه القيادات من تصريحات وبيانات عن واقعة اغراق إيلات، وكلها حافلة بالأخطاء، وتوضح ـ بصورة لا تقبل الجدل ـ أن جميع هذه القيادات لم تكن تعرف حقيقة إغراق المدمرة إيلات!

فقد كتب الفريق محمد فوزى، وكان قائد القوات المسلحة وقت إغراق إيلات، يصف عملية إغراق المدمرة الإسرائيلية، قائلا: «هجم اللنش الأول - القائد ـ على جانب المدمرة، مطلقا صاروخه الأول، وأصاب المدمرة

اصابة مباشرة، وأخذت تميل على جانبها، فلاحقها بالصاروخ الثانى، الذى أكمل إغراقها على مسافة تبعد ١١ ميلا بحريا شمال شرقى بور سعيد، وكان ذلك ظاهرا أمام القائد على شاشة الرادار. وقد غرقت المدمرة «إيلات» الاسرائيلية بعد الساعة الخامسة مساء يوم ١٩٦٧/١٠/٢١»!

هذا هو ما كتبه قائد عام القوات المسلحة وقت إغراق إيلات عن الواقعة، وقد اثبتنا أن كل ما كتبه كان يفتقر إلى الدقة والصحة.

وقد اشترك معه فى رسم هذه الصورة الخاطئة المرحوم الفريق أركان حرب على جاد، قائد القوات البحرية. ففى حديثه لجريدة «مايو يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٨٣، كرر القصة نفسها، ونسب إغراق المدمرة وإسكانها القاع إلى اللنش الأول، ولم يورد أى دور للنش الثانى، وحسم هذه الرواية بإيراده الاشارة اللاسلكية التى أصدرها قائد اللنش الأول المقدم أحمد شاكر إلى قائد اللنش الثانى المقدم لطفى جاد الله وفيها يقول: «تم تدمير الهدف، ويراعى عدم الاشتباك.»

كذلك اشترك فى رسم هذه الصورة الخاطئة بشكل مختلف اللواء مصطفى كامل، المتحدث العسكرى بلسان القيادة العليا للقوات المسلحة وقت إغراق إيلات، فى مؤتمر صحفى حضره ما يقرب من خمسين صحفيا يمثلون الصحافة العالمية فى أعقاب إغراق المدمرة الإسرائيلية. فقد قرر أن الزورق الأول الذى كان يقوده النقيب أحمد شاكر، هو الذى أغرق المدمرة إيلات، وأن الزورق الثانى، الذى كان يقوده النقيب لطفى جاد الله، ضرب هدفا آخر غير إيلات! وصفه اللواء مصطفى كامل بأنه «هدف متحرك ظهر على شاشة الرادار بنفس حجم المدمرة إيلات»! وقد نشر هذا الكلام للواء مصطفى كامل فى نشرة رسمية، هى نشرة القوات المسلحة رقم ٧ فى أكتوبر ١٩٦٧. ومعنى هذا الكلام أن الزورقين ضربا مدمرتين لامد مرة واحدة!

وعندما قدم لى المقدم لطفى جاد الله، الذى كان يقود الزورق الثانى، روايته للحادث باعتباره أحد صانعيه، عجز عن تقديم صورة مؤكدة لما حدث، فلم يستطع أن يجزم بما إذا كان الزورقان قد أغرقا هدفين أو هدفا واحدا هو إيلات، وإنما الذى أكده هو أنه هو الذى أغرق المدمرة إيلات، وليس الزورق الأول الذى كان يقوده المقدم أحمد شاكر! وكان سنده فى هذا التأكيد ما أعلنته المصادر الإسرائيلية وقتها من أن إيلات غرقت فى الساعة الثامنة مساء الا عشر دقائق، ولم تغرق فى الساعة الخامسة الا خمس دقائق، وأنه لما كانت إصابتا النقيب أحمد شاكر قد وقعتا فى الساعة الخامسة إلا خمس دقائق مساء، فى حين وقعت إصابتاه فى الساعة السابعة وأربعين دقيقة، فيكون زورقه - حسب قوله - هو الذى أغرق إيلات!

هذه كانت الصورة التى رسمتها ثلاثة مصادر رسمية رفيعة المستوى، ورسمتها رواية قائد الزورق الثانى فى عملية إغراق إيلات، قبل أن أنشر كتابى: «تحطيم الآلهة - وكلها صور خاطئة لا تصور الحقيقة التى أظهرتها نتيجة دراستى التاريخية لواقعة إغراق إيلات.

فما أثبتته دراستى التاريخية، واضطرت المصادر المصرية العسكرية إلى الاعتراف بها فيما بعد، هو أن الزورق الأول بقيادة النقيب أحمد شاكر أطلق صاروخه الأول على المدمرة إيلات، فأصاب منتصف السفينة، ثم أطلق صاروخه الثانى فاستقر فى غرفة الآلات التى تحولت فى ثوان إلى جحيم محترق، وبذلك شلت حركة المدمرة ولكنها لم تستقر فى القاع، وظلت على هذه الصورة من العجز الذى جعلها غير قادرة على طلب النجدة، فلم تعلم السلطات الاسرائيلية بإصابتها الا بعد أن أعلنت مصر إغراقها بناء على مشهد النيران الذى شوهد فيها.

وفى الفترة التالية لم تصدر قيادة القاعدة البحرية أمرها بإعادة تشغيل أجهزة رادار القاعدة للتحقق من إغراق المدمرة عندما يتم اختفاؤها من

شاشات أجهزة الرادار، واكتشاف ما إذا كانت قد دخلت أهداف أخرى، فظلت هذه الأجهزة معطلة حتى أصدرت قيادة القاعدة البحرية تعليماتها بإعادة تشغيلها فى الساعة السادسة وخمسين دقيقة مساء، فاكتشفت هذه الأجهزة وجود إيلات، وظنتها مدمرة أخرى، وأصدرت أوامرها للنقيب لطفى جاد الله بالتحرك لضرب ما ظنته هدفا جديدا. وهو ما تم، فقد تقدم النقيب لطفى وطاقمه إلى الهدف الجديد على اعتقاد أنهم يواجهون مدمرة أخرى فى حجم إيلات، وفى الساعة السابعة وتسع وعشرين دقيقة تم اطلاق الصاروخ الأول على الهدف، وبعد ثلاث دقائق أخرى تم اطلاق الصاروخ الثانى، وكان هو الذى أصاب المدمرة المشلولة وأسكنها القاع.

وهذه هى حقيقة اغراق المدمرة الإسرائيلية كما أثبتها فى كتابى «تحطيم الآلهة» (الجزء الأول) وهى حقيقة ظلت مجهولة ـ كما ذكرنا ـ من القيادة السياسية والعسكرية لمدة سبعة عشرعاما حتى كشفتها دراستى العلمية. فكما رأينا فلم يتحدث عنها اللواء مصطفى كامل، المتحدث العسكرى بلسان القيادة العليا للقوات المسلحة وقت إغراق المدمرة، ولم يتحدث عنها الفريق محمد فوزى الذى كان قائدا عاما للقوات المسلحة فى ذلك الوقت فى كتابه «حرب الثلاث سنوات»، كما لم يتحدث عنها الفريق على جاد قائد القوات البحرية فى حديثه لجريدة «مايو يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٨٣ ، كما لم يتحدث عنها المقدم لطفى جاد الله، قائد الزورق الثانى، الذى كان يعتقد أنه هو الذى أغرق إيلات وحده، وظل على هذا الاعتقاد حتى صيف عام ١٩٨٣ عندما قام بمقابلته معى التى سجلتها على شريط تسجيل فى منزلى.، ثم جرى الإعتراف بهذه الحقيقة التاريخية من جانب القيادات العسكرية بعد أن كشفتها فى دراستى التى صدرت مسلسلة فى مجلة «أكتوبر».

وإذا كان الأمر كذلك فإن هذا يوضح خطأ ما كتبه اللواء محمود فهمى، مشككا فى حقيقة تاريخية أصبحت الآن ثابتة تماما، معتمدا على

رؤيته القاصرة، ومتجاهلا رؤية المؤرخ الشاملة المحققة، معتبرا رؤيته هى الصحيحة، ورؤية المؤرخ - كما وصفها - «كلام غث، وخيال فارغ لاأساس له من الصحة»! متناسيا أن المؤرخ هو الذى يكتب التاريخ، وليس الذى يكتب التاريخ هو من لعب دورا فيه، فدور الذى لعب الحدث التاريخى هو دور قاصر بالضرورة، لأنه محصور فيما شاهده وعاينه ورآه، ولكن المؤرخ يجمع لديه كل الرؤى، ويجمع كل أطراف الحدث التاريخى ويقوم بالتحقيق التاريخى وفقا لمنهج البحث العلمى التاريخى، ويستطيع أن يقدم الحقيقة التاريخية كما وقعت.

ففى حديث اللواء محمود فهمى لمجلة الإذاعة والتليفزيون، يسأله المحرر قائلا: «فى مذكراتك الأخيرة لم تحسم الجدل حول ما إذا كانت البحرية المصرية قد أسقطت يوم ٦٧/١٠/٢١ مدمرة واحدة هى إيلات، أم مدمرتين هما حيفا وإيلات؟»

ويجيب اللواء محمود فهمى بهذا الكلام الغريب، فيقول: «كلا الأمرين وارد! فمعلومات الاستطلاع أكدت صباح هذا اليوم وجود مدمرتين، وبناء عليه قمنا بتجهيز معداتنا لضرب هدفين، حيث خرج اللنش الأول بقيادة النقيب شاكر عبدالواحد، واللنش الثانى بقيادة النقيب لطفى جاد الله، وكانت تعليمات القيادة تقضى بأن يطلق اللنش الأول صاروخين، وفى حالة اصابةالهدف يعود اللنش الثانى محملا بصواريخه تعقبا لظهور الهدف الجديد. وهو ما حدث بالفعل، فبعد إصابة اللنش الأول للمدمرة إيلات، خرج اللنش الثانى للتصدى للهدف الجديد، وتم إغراقه. من هنا فأنا على يقين من أننا أسقطنا هدفين، سواء كان الهدف الثانى هو المدمرة إيلات وقد انقلبت على عقب - كما يزعم البعض! - أو كان الهدف الثانى هو المدمرة «حيفا» وكلا الأمرين وارد وممكن»!

وواضح أن اللواء محمود فهمى أسير الرؤية الأولى الخاطئة التى أثبتُ خطأها، ولا يريد أن يتحرر منها، وأنه قد تعصب لهذه الرؤية الخاطئة إلى

حد أنه اعتبر ما عداها «كلام غث وخيال فارغ لا أساس له من الصحة»! ولا يريد أن يسأل نفسه هذا السؤال: إذا كانت البحرية المصرية قد أغرقت مدمرتين، فلماذا أعلنت إسرائيل إصابة مدمرة واحدة وأخفت خبر إغراق المدمرة الثانية؟ هل يتصور اللواء محمود فهمى - وهو من ضباط البحرية الكبار - أن أغراق مدمرة هائلة الحجم، مما يمكن إخفاؤه كما لو كانت زورق صيد صغير؟ وأين بحارة هذه المدمرة المزعومة التى غرقت؟ هل تبخروا فى الهواء ولم يبق منهم أثر؟ وإذا كانت اسرائيل قد أقامت الدنيا وأقعدتها بسبب إغراق مدمرة واحدة، وانتقمت من مصر بسببها انتقاما ذريعا كلفها ثمن المدمرة إيلات خمس مرات، فكيف تسامحت مع اغراق المدمرة الثانية؟ ولماذا لم تبحث عن جثث بحارة المدمرة الثانية كما بحثت عن جثث بحارة المدمرة إيلات؟ وإذا كان إغراق هذه المدمرة الثانية حقيقة واقعة فكيف صمتت عنها جميع المراجع العسكرية العالمية ولم تذكرها بحرف واحد؟ ثم إن مذكرة الاحتجاج التى قدمتها إسرائيل إلى مجلس الأمن فى واقعة أعقاب الحادث قد تحدثت عن اغراق مدمرة واحدة فقط هى إيلات، فلماذا لم تتحدث عن إغراق مدمرتين؟

أليس من المؤسف حقا أن يتحدث اللواء محمود فهمى عن إغراق المدمرة حيفا مع المدمرة إيلات، مع ما هو مفروض من أن معلوماته العسكرية تعرف جيداً أن المدمرة حيفا - كما تقول كل المصادر الحربية العالمية - لم تغرق!

وقد وجهت مجلة الإذاعة والتليفزيون للواء محمود فهمى هذا السؤال: «فى كتابه «تحطيم الآلهة» يرى الدكتور عبدالعظيم رمضان أن القيادة السياسية، كانت على وشك إلغاء الاشتباك مع المدمرة إيلات بعد أن ألغت طلعة الطيران المقررة لتقديم حماية جوية لسرب اللنشات، مما دفع قائد السرب النقيب شاكر عبدالواحد إلى تعطيل جهاز اللاسلكى لتفادى أمر

القيادة بإلغاء العملية، ويتمكن بالتالى من الاشتباك وإسقاط المدمرة.

ويجيب اللواء محمود فهمى، بانفعال شديد، ـ حسب وصف المجلة قائلا:

«هذا كلام غث، وخيال فارغ لاأساس له من الصحة. بداية أؤكد أن القيادة السياسية لم تكن فى طريقها لإلغاء العملية على ضوء إلغائها لطلعة الطيران، لقد كنا نتفهم حقيقة أوضاع القوات الجوية بعد النكسة، وكنا ندرك استحالة وجود طيران ليلى أثناء ضرب المدمرة إيلات، كما كنا أمام خيار واحد، هو أن نواصل التصدى لهدف معاد تجاوز مياهنا الإقليمية فى اتجاه قاعدة بور سعيد».

وبالنسبة للنقطة الأولى فلست أدرى كيف عرف اللواء محمود فهمى أن القيادة السياسية لم تكن فى طريقها لإلغاء العملية على ضوء إلغائها لطلعة الطيران؟ إنه من الثابت أن اللواء محمود فهمى فى ذلك الوقت لم يكن فى الموقع الذى يمكنه من الاطلاع على نية القيادة السياسية أو الاتصال بها، فلم يكن قائد عام القوات المسلحة، ولم يكن قائد القوات البحرية - إذ كان قائد القوات البحرية فى ذلك الحين هو اللواء بحرى أركان حرب فؤاد أبو ذكرى - وإنما كان عضوا فى طاقم العمل الذى كونه اللواء أبو ذكرى تحت رئاسته فى مركز العمليات، مع العميد بحرى أ.ح محمد على محمد، والمقدم بحرى أ.ح على جاد، لمتابعة الأحداث أولا بأول مع قاعدة بور سعيد البحرية وتحليل المواقف، تمهيدا لاصدار القرارات وأوامر العمليات المناسبة وفقا لتطورات الموقف.

وهذا الموقع للواء محمود فهمى فى ذلك الحين، لا يتيح له الاطلاع على نية القيادة السياسية.

ثانيا، أنى فى كتابى «تحطيم الآلهة» لم أتعرض لنية القيادة السياسية، وإنما تعرضت فقط لما فهمه طاقم لنش الصواريخ بقيادة شاكر عبدالواحد من إلغاء طلعة الطيران، بناء على سوابق الإلغاء والتراجع من

قبل القيادة كلما دخل قرار الضرب فى حيز التنفيذ الفعلى. فقد كان أمامهم تجربة ١١ يوليو ١٩٦٧ مع زورق الشهيدين ممدوح وعازر، وترتب على الالغاء تدمير الزورق على يد المدمرة، إيلات نفسها! كما كان أمامهم تجربة يوم إغراق المدمرة إيلات نفسه، فقد حدث إلغاء أمر خروج الزورق لضرب إيلات مرتين! وهو أمر ثابت من أقوال أفراد طاقم الزورق الذى نشرته نشرة القوات المسلحة رقم ٧ فى أكتوبر ١٩٦٧، فيقول المقاتل حسين عمارة: «كان شعورنا غريبا عندما صدر الأمر بالخروج للقاء العدو ثم ألغى، ثم صدر الأمر مرة ثانية ثم ألغى.» ويقول المقاتل على عبدالله: «عندما صدرت لنا الأوامر بالتحرك ثم ألغيت زعلت لأنها ألغيت، ثم صدرت مرة ثانية، وألغيت أيضا فكنت فى أشد حالات الزعل».

سوابق إلغاء القيادة أوامر الخروج لضرب إيلات، هى التى كانت فى ذهن النقيب شاكر عبدالواحد وأفراد طاقمه، وهى سوابق لا يستطيع أن ينكرها اللواء محمود فهمى لأنها منشورة فى نشرة القوات المسلحة سالفة الذكر، فكيف تأكد من أن القيادة السياسية لم تكن تنوى إلغاء العملية، حتى يصف ما أوردته بأنه «كلام غث وخيال فارغ»؟

إن ثقة اللواء محمود فهمى من نية القيادة السياسية فى ضرب إيلات لم يكن لديه ما يبررها، فلم يسبق لهذه القيادة أن أصدرت أمراً لزورق صغير بتدمير مدمرة كبيرة، بل لم يسبق تجربة الصواريخ التى كان يحملها هذا الزورق الصغير على هدف حى، حتى من جانب الاتحاد السوفيتى نفسه، الذى اخترع هذه الصواريخ! وبالتالى لم تكن القيادة السياسية تملك الثقة فى نتيجة مثل هذه المغامرة التى لم يسبق لها مثيل فى طول التاريخ البحرى وعرضه. وكان أمامها درس إغراق زورق ممدوح وعازر قبل ثلاثة أشهر على يد نفس المدمرة إيلات، كما أن هزيمتها فى حرب يونيه قبل أربعة أشهر، وفقدها كل جيشها فى سيناء، كانت أسباب

تدعوها إلى عمل ألف حساب لهذه المغامرة الخطيرة التى يمكن أن تدفع اسرائيل إلى هجوم لا تملك له ردا.

ومن هنا فقد كان خطأ جسيما من اللواء محمود فهمى أن يبنى حساباته عن نية القيادة السياسية على ما تحقق قبل أن يتحقق! بل كان مشكوكا فيه تماما أن يتحقق!

أما ما ذكره من أن إلغاء طلعة الطيران إنما كانت بسبب ما ذكره من استحالة وجود طيران ليلى أثناء ضرب المدمرة إيلات، فإن اللواء محمود فهمى يعرف جيدا أن النقيب أحمد شاكر عبدالواحد لم يضرب المدمرة إيلات أثناء الليل؟ ولم يتلق الأمر بالخروج لهذه العملية أثناء الليل. لقد تم إلغاء طلعة الطيران وقت الغروب بسبع دقائق وليس قبل وقت العشاء! وقد جرت المعركة ولم تكن أضواء الغروب قد اختفت، وهو أمر ثابت من وصف النقيب أحمد شاكر للمعركة، فقد ذكر أنه بعد إصابته المدمرة بصاروخيه، «خرجنا جميعا من مواقعنا إلى ظهر قارينا نتطلع ناحية العدو المضروب، كانت أضواء الغروب وراءنا، وأمامنا على الأفق نحو الشرق وهج النيران المتصاعدة من مدمرة العدو المحترقة».

وإذا عرفنا أنه لم يكن فى وسع أية قطعة بحرية مصرية التحرك فى منطقة المعركة دون حماية جوية فى حالة وصول الطائرات الاسرائيلية، فكيف اذن قررت القيادة إلغاء طلعة الطيران، وحرمان زورق النقيب أحمد شاكر عبدالواحد من الحماية الجوية، إذا كانت تدرك حقا أنه يخرج بزورقه لكى يغير مجرى التاريخ البحرى؟

موقع لسويس لنضالى بين بير سبع ستالينجر !

أكتوبر فى ١٩٩٤/١١/٢٠

قدر لبعض المدن فى الحروب التاريخية أن ترتبط بها سمعة الشعوب سلبا أو إيجابا، فبعضها يرفع سمعة الشعوب إلى أعلى عليين، والبعض الآخر يهبط بها إلى أسفل الأسفلين، وبعض هذه المدن كانت نقطة تحول فى التاريخ، ومؤثرا جوهريا فى مساره، بفضل ما أبدت من مقاومة باسلة دحرت أهداف العدو.

ويذكر التاريخ من هذه المدن مدينة ستالينجراد، (التى تغير اسمها بعد ذلك إلى «فولجوجراد» للأسف الشديد!)، فقد وقعت عندها معركة حاسمة من معارك الحرب العالمية الثانية، عندما حاصرها الجيش السادس الألمانى تحت قيادة فون باولوس فى ١٤ سبتمبر ١٩٤٢، ولكن صمود شعبها أنقذها من السقوط، وأكثر من ذلك أن هذا الصمود مكّن الجيش

السوفيتى بقيادة زوكوف من محاصرة الجيش السادس فى أوائل عام ١٩٤٣، وأجبره على التسليم. وكانت نتيجة هذه المعركة ذات تأثير حاسم فى مجرى الحرب، فلم يترتب عليها فقط توقف الغزو الألمانى للاتحاد السوفيتى، بل ترتب أيضا عليها انتزاع المبادرة النفسية من يد النازى حتى نهاية الحرب.

وكذلك الحال بالنسبة للينتجراد، التى تغير اسمها بعد ذلك إلى «بترسبورج» للأسف الشديد أيضا! فقد حاصرها الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية (من عام ١٩٤١ إلى ١٩٤٤)، ولكنهم عجزوا عن فتحها بسبب بسالة شعبها، الذى عاش تحت الحصار لمدة ألف يوم دون أن يستسلم!

وتدخل مدينة السويس المصرية فى إطار هذه المدن التاريخية، لارتباط سمعة نصر أكتوبر بها، فلو كانت هذه المدينة ـ التى هى رابع أكبر المدن المصرية ـ قد سقطت يوم ٢٤ أكتوبر، لضاعت سمعة نصر أكتوبر، ولكان هذا السقوط علامة على أن الدائرة قد دارت على مصر فى هذه الحرب، ولاستطاعت إسرائيل أن تتشدق أمام العالم بأنها ألحقت الهزيمة بالجيش المصرى، واحتلت المدينة العالمية التى يلتصق اسمها بأشهر قناة فى العالم وهى قناة السويس، ولكلفنا خروج إسرائيل من السويس فيما بعد ثمنا باهظا!

كانت السويس منذ هزيمة يونيو الثقيلة قد أخذت تدفع ثمن هذه الهزيمة من سكانها الذين يبلغون ربع مليون نسمة، ومن مساكنها ومصانعها الاستراتيجية، ومن خزانات معامل البترول التى بلغت سعتها أكثر من نصف مليون طن، وكانت تمد مصر بـ ٨٠ فى المائة من حاجتها من البترول.

ولذلك عندما أغرقت مصر المدمرة إيلات فى يوم ٢١ أكتوبر ١٩٦٧، لم تجد الحكومة الإسرائيلية من رد مناسب على هذا الحادث إلا فى مدينة

السويس! فقررت قصف معامل البترول وتدمير خزانات البترول فيها، وهو ما قامت به المدفعية الإسرائيلية بنجاح. ولكى يشفى موشى دايان غليله من حادث إغراق إيلات رأى أن يشاهد بنفسه الحريق المشتعل فى خزانات البترول، وكتب يقول: «طرت إلى السويس، فى حين كانت معامل البترول تشتعل فيها النيران، وأخذت أرقبها من الرصيف فى خطوطنا»!

ولم يسترح موشى ديان إلا بعد أن ترك هذا القصف الإسرائيلى مصر بطاقة قدرها ١,٥ مليون طن فقط من معامل الإسكندرية، أى عشرين فى المائه فقط من حاجتها للبترول! ومع ذلك فلم يكن قصف وتدمير معامل بترول السويس، إلا القسط الأول من الثمن الذى كان على المدينة الباسلة أن تدفعه على طول السنوات القادمة، وهو ثمن أفدح بكثير، إذ تمثل فى نسمة الحياة ذاتها التى كانت تستنشقها هذه المدينة!

فلم يكد عبدالناصر يبدأ ما اصطلح على تسميته بـ «حرب الاستنزاف»، حتى كانت السويس تدفع القسط الثانى من الثمن! فقد سارعت إسرائيل إلى قصف خزانات البترول فى شركتى النصر والسويس لتصنيع البترول، وهو القصف الذى حرم مصر من حصيلة هذا البترول، ولكنه أعطاها عيدا من أعيادها القومية، وهو عيد رجال الإطفاء، بعد أن استشهد من رجال الإطفاء فى أثناء مقاومة ذلك الحريق ١٢٠ جنديا قدموا حياتهم رخيصة فى سبيل هذا الوطن.

ثم جاء القسط الثالث من الثمن الذى كان على مدينة السويس أن تدفعه عندما تحول استنزافنا لإسرائيل إلى استنزاف مضاد، فقد أخذت القيادة الإسرائيلية فى تقاضى ثمن الاستنزاف من أرواح المدنيين فى مدن القناة الثلاث التى كانت تحت قصف مدافع العدو! وقد أعقب ذلك هجرة أعداد كبيرة من سكان منطقة القناة إلى المناطق المجاورة التى اصطلح على تسميتها باسم «محافظات الإيواء الأربع»، وهى الدقهلية والغربية

والشرقية وبنى سويف، وقررت القيادة السياسية المصرية القيام بعملية تهجير واسعة لسكان المنطقة، لإخلاء المنطقة بأسرع وقت ممكن، ونقل المعدات التى يمكن نقلها. وفى يوم ١٦ نوفمبر ١٩٦٧، زار أنور السادات رئيس مجلس الأمة، وعلى صبرى، نائب رئيس الجمهورية، السويس والإسماعيلية لمناقشة خطة تهجير ٢١٥ ألف مواطن، واستمرت عملية التهجير التى شملت نصف مليون!

كان الشعار الذى رفعته القيادة السياسية فى ذلك الحين هو: التهجير من أجل المعركة، وتحت هذا الشعار خرج من السويس نحو مائتى ألف من بنيها فى رحلة الحفاظ على الحياة والبحث عن الرزق «من أول وجديد»! بعد أن تركوا متاجرهم وورشهم وجميع أعمالهم. وقد شرح على صبرى تطور فكرة التهجير فى ذهن القيادة السياسية، فقال إن الفكرة فى البداية كانت تقوم على السماح بأن يبقى من سكان المنطقة كل من يريد أن يبقى، ولكن بعد أن عمد العدو إلى ضرب المدنيين بهدف التأثير على الروح المعنوية، تقرر تنفيذ عملية التهجير، والهدف الآن إخلاء المنطقة بأسرع وقت ممكن، وكذا نقل المعدات التى يمكن نقلها. وهذا التهجير لن يشمل فقط مدن القناة، وإنما سيشمل أيضا نطاق كل محافظاتها، وبالتإلى فسوف يتم بحث موضوع تهجير مناطق التل الكبير والقصاصين!

فى ذلك الحين كان الصراع داخل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بين أنصار الدفاع المتحرك وأنصار الدفاع الثابت قد استقر على الأخذ بوجهة النظر الأخيرة. وكانت فكرة الدفاع المتحرك الأولى، تقوم على سحب القوات الإسرائيلية بعيدا عن مرمى المدفعية المصرية والاكتفاء بعمل الدوريات الإسرائيلية التى تساندها قوة المدرعات الرئيسية، للتحكم فى خط القناة، أما فكرة الدفاع الثابت، فكانت تقوم على بناء خط استحكامات قوى على طول مجرى القناة يتكون من سلسلة من المواقع والمعاقل الدفاعية

التى تتحكم فى المجرى المائى، وت[illegible] خلف هذا الخط القوات الرئيسية للمساندة عند اللزوم.

وقد استقر الرأى على خط الدفاع الثابت على أساس أنه ما دامت أن إسرائيل قد قررت أن تقيم سياستها على أساس الاحتفاظ بوضع الأراضى، وبالأوضاع السياسية والعسكرية على ما هو عليه، فإن الأمر أصبح يقتضى تغيير فلسفتها الدفاعية والأخذ بنظام الدفاع الثابت لا المتحرك.

وعلى هذا النحو أخذت فى بناء ما عرف باسم خط بارليف، رئيس الأركان الإسرائيلى، بعد إقامة ساتر ترابى عال لإخفاء حركة البناء. وفى الوقت نفسه، ومع تطور حرب الاستنزاف أخذت فى استخدام الطائرات القاذفة كمدفعية طائرة للوصول إلى ما لايصل إليه مدى المدفعية من عمق مصر!

وقد واجهت مصر ذلك ببناء حائط الصواريخ بتكاليف باهظة الثمن فى الأرواح والأموال، حتى استطاعت تحييد التفوق الجوى الإسرائيلى على جبهة القناة، ولكن هذا التفوق ظل قائما على مابقى من أنحاء سيناء، وكان على عبدالناصر إيقاف حرب الاستنزاف بقبول مبادرة روجرز، وعندما اعترض الفلسطينيون على ذلك صارح عبدالناصر ياسر عرفات بقوله: «إن المضى فى حرب الاستنزاف فى حين إسرائيل تتمتع بتفوق جوى كامل معناه ببساطة أننا نستنزف أنفسنا».

ومعنى ذلك فى وضوح أن حرب الاستنزاف تركت الجيش المصرى فى وضع دفاعى، وتركت الجيش الإسرائيلى فى وضع هجومى، وهو الوضع الذى فرض على مصر فكرة الحرب المحدودة التى نفذتها فى حرب أكتوبر، والتى تقوم على الهجوم على خط بارليف تحت حماية خط دفاعى ثابت هو حائط الصواريخ، ونقل حرب الاستنزاف من الضفة الغربية للقناة إلى الضفة الشرقية ـ وهى الخطة التى نفذت بنجاح كما هو

معروف، وحقق الجيش المصرى فيها نصرا مدويا بتحطيم خط بارليف الحصين فى ست ساعات، وانتقال خمس فرق كاملة إلى الضفة الشرقية للقناة تحت حماية حائط الصواريخ.

فى ذلك الحين كانت مدينة السويس قد تحولت إلى مجموعة من الخرائب والأنقاض أثناء حرب الاستنزاف، وبلغت نسبة الدمار فى المدينة حوالى ٩٠ فى المائة، وسقط آلاف الشهداء منها من الفنيين والمهندسين والعسكريين، ولم يبق من سكانها الذين كانوا يبلغون ربع مليون نسمة سوى نحو عشرة آلاف من السكان وأفراد الدفاع المدنى اللازمين لتشغيل وصيانة المرافق الأساسية للمدينة.

كان معظم الخراب والدمار الذى أصاب المدينة يعود إلى وقوعها تحت طائلة المدافع الإسرائيلية الموجودة فيما عرف بحصن لسان بورتوفيق الذى أقامته إسرائيل فى المدخل الجنوبى للقناة مقابل بورتوفيق ومدينة السويس، كأحد المعاقل الحصينة فى خط بارليف، وكان محاطا بالمياه من ثلاث جهات، ولا يبعد عن مدينة السويس سوى ١٨٠ مترا هى عرض القناة.

وقد آن لهذا الموقع الإسرائيلى أن يدفع الثمن عند نشوب حرب أكتوبر، فقد هاجمته كتيبة الصاعقة التابعة للفرقة ١٩ مشاة من فرق الجيش الثالث الميدانى المصرى، وظل يقاوم من يوم ٦ حتى ١٣ أكتوبر حتى اضطر إلى التسليم فى حضور رجال الصليب الأحمر، وشهد مندوبو الإذاعات والصحف ومحطات التليفزيون العالمية هذا التسليم إلى النقيب زغلول فتحى من الفرقة ١٩ مشاة.

وفى الفترة التالية من حرب أكتوبر كانت السويس لأول مرة بعيدة عن الحرب وويلاتها تحت حماية حائط الصواريخ. وفى هذه الفترة وكما يقول شاهد من أهلها، هو حسين العشى فى كتابه «خفايا حصار السويس»، أحس كل أبناء السويس - سواء الذين يعيشون داخلها أو ينتظرون بلهفة

خارجها، أن موعد العودة قد حان، وبدأ الجميع يحلمون مرة أخرى بعودة الأضواء إلى شوارع المدينة، ويرسمون الخطط والمشاريع لحياتهم القادمة!

على أن هذه الآمال لم تلبث أن تهاوت سريعاً مع حدوث ثغرة الدفرسوار وانسياح المدرعات الإسرائيلية إلى الضفة الغربية خلف حائط الصواريخ، فسرعان ما أخذ الخطر يحدق مرة أخرى بالسويس، ومع تقدم المدرعات الإسرائيلية بقيادة «ماجن» و«آدن» جنوبا أخذ الخطر يتحول إلى حقيقة، ووجدت مدينة السويس مرة أخرى فى قلب الأحداث، ثم أصبحت سريعا محط الأنظار ـ أنظار الشعب المصرى خاصة، وأنظار العالم عامة عندما وصلت إليها المدرعات الإسرائيلية، وأخذت تدق أبوابها بالمدافع.

كان عدد سكان السويس في ذلك الحين قد انحسر إلى نحو ٥٠٠٠ مواطن مدنى، معظمهم من موظفى الحكومة وهيئة القناة وعمال شركات البترول، وأفراد الشرطة، ومتطوعى المقاومة الشعبية والدفاع المدنى، وكان تسليح هؤلاء لا يزيد على الأسلحة الخفيفة. وفى يوم ٢٣ أكتوبر بدأت أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة من مؤخرات الجيش الثالث تصل إلى السويس بأسلحتهم الخفيفة والرشاشات، حتى بلغ عددهم عند المساء حوالى ١٥ ألف جندى، وقد أضيف إلى هؤلاء مجموعة أبناء السويس الذين أنضموا إلى منظمة سيناء التى تلقت تدريبات خاصة على أيدى المخابرات الحربية المصرية للعمل خلف خطوط العدو.

وكانت هذه القوة هى التى تصدت للدفاع عن سمعة مصر عن طريق الدفاع عن مدينة السويس والحيلولة دون سقوطها فى يد العدو، بعد أن تولى العميد يوسف عفيفى (الفريق فيما بعد) وهو قائد الفرقة ١٩ فى شرق القناة، مع محافظ السويس محمد بدوى الخولى تجهيز المقاومة خلال يوم ٢٣ أكتوبر، وقام العميد يوسف عفيفى بسحب بعض جماعات الدبابات من الشرق ونقلها إلى المدينة فى الغرب.

فى ذلك الحين كانت القوات الإسرائيلية تسابق الزمن، ذلك أن مجلس الأمن كان قد أصدر قرار وقف إطلاق النار وأصبح سارى المفعول فى الساعة ١٨,٥٢ يوم ٢٢ أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن اسرائيل شعرت بأن إذعانها لهذا القرار سوف يتركها فى موقف مائع ما لم تتمكن من الاستيلاء على مدينة السويس! ولهذا الغرض عمدت قواتها إلى تفادى الاشتباك مع القوات المصرية فى أثناء تقدمها السريع إلى السويس، الأمر الذى جعل المنطقة من الدفرسوار إلى السويس فى حالة مائعة تختلط فيها القوات المصرية بالقوات الإسرائيلية.

وفى خلال ذلك كان الضغط السياسى يلهب ظهر القيادة الإسرائيلية التى كانت مطالبة بوقف إطلاق النار فى أسرع وقت ممكن، ولم يكن يهمها تحقيق سيطرة بقدر ما كان يهمها الوصول إلى أبعد نقطة فى الأراضى المصرية جنوبا، وهو ما تحقق بوصول هذه القوات إلى ميناء الأدبية الذى يقع جنوب السويس بـ ١٥ كم، وفى يوم واحد هو يوم ٢٣ أكتوبر إسرائيل تقدما بلغ ٣٥ كم !

وبقى أن تحقق إسرائيل نصرها السياسى الضخم باحتلال مدينة السويس، وذلك فى أسرع وقت ممكن، أى قبل أن يجبرها المجتمع الدولى على إيقاف إطلاق النار. ومن هنا سأل الجنرال جونين الجنرال آدن قائد الفرقة المدرعة المكلفة باحتلال السويس عما إذا كان يستطيع احتلال المدينة فى الفترة من طلوع الفجر فى الساعة الرابعة والنصف صباح يوم ٢٤ أكتوبر حتى موعد بدء تطبيق قرار وقف إطلاق النار الثانى فى السابعة من صباح نفس إليوم، أى فى خلال ساعتين ونصف؟ وقد أجابه الجنرال آدن بأن الأمر يتوقف على درجة المقاومة المصرية بالمدينة وتصميمها على القتال. وهنا رد عليه الجنرال جونين قائلا: اذا كانت السويس مثل بئر سبع (التى كانت إسرائيل قد احتلتها بسهولة) فادخلها، وإذا كانت مثل ستالينجراد فلا تدخلها!

وقد أثبتت مدينة السويس أنها كانت مثل ستالينجراد، فعلى حد قول شاهد عيان إسرائيلى شارك فى الهجوم: «لقد اطلقوا علينا النيران من جميع المنازل، ومن جميع الشبابيك والمنافذ، بالأسلحة الخفيفة وقنابل البازوكا والقنابل إليدوية. ولم نكد ندخل المدينة حتى أصيبت مجنزرتان ودبابة. وعندما انهال علينا إطلاق النار قفزنا من الشاحنات والتصقنا بالمنازل، وجرح البعض منا على الفور، وانتشل آخرون بالمجنزرات والدبابات. كانوا يطلقون النار من كل مكان، ولم نستطع التحرك فى أى اتجاه، ولاحتى إلى الوراء! وقد ألقيت علينا القنابل إليدوية من الطابق الثانى والثالث، ومن المنازل المجاورة، وتمدد الجرحى على الأرصفة، ووصلنا إلى محطة تجميع الجرحى فاتضح أننا الوحيدون الذين استطاعوا الخروج، وظل الباقون محجوزين فى حين بقينا نحن السبعة معاً.. إلى آخره.

وقد انتهت معركة السويس بعد أن كبدت هذ المدينة البطلة العدو الاسرائيلى ١٠٠ قتيل، و٥٠٠ جريح، وانسحبت من أمامها ثلاثة ألوية مدرعة للعدو ولواء مظلى. وانتقاما من هذه المدينة ظل العدو يقصفها فى الأيام التالية: ٢٥ و٢٦ و٢٧ أكتوبر، حتى وصلت قوات الأمم المتحدة إليها فى صباح يوم ٢٨ أكتوبر.

ومع ذلك فهذه المدينة هى أقل مدن القناة حظا من عناية الدولة، وأقلها نصيباً من المشروعات، وكان يمكن أن يوجد بها ميناء عالمى يناسب موقعها الاستراتيجى فى مدخل البحر الأحمر، كما هو الحال فى بور سعيد، ولكن الميناء الموجود بها أقل بكثير من حجمها الاقتصادى والعالمى، كما أن الاستثمارات بها من الضعف بما يلحقها بأفقر المدن المصرية!

ومن هنا المرارة التى يحس بها أهل السويس. فقد زرتها مرتين لإلقاء بعض المحاضرات العامة، وكانت الأولى فى أكتوبر ١٩٨٧، والثانية يوم ٣٠ أكتوبر هذا العام، ولمست بنفسى هذه المرارة، وقد كتبت فى المرة

الأولى مقالا فى جريدة الوفد تحت عنوان: «السويس بين الحرب والسلا
وجهت فيه نظر الحكومة إلى هذه الحقيقة داعيا إلى الاهتمام بالمدينة، و
ألمس فى الزيارة الأخيرة أن شعور المرارة قد زال، فقد جلست مع أعض
المجلس الشعبى المحلى، وكان حجم آمالهم أكبر من حجم ما تحققه الد
فى مجال النهوض بالمدينة، رغم ما يبذله محافظها اللواء مصط
الصادق من جهود، وهو ما تحققت منه بنفسى عندما اصطحبنى الأ
سمير نصير عضو المجلس فى جولة بالمدينة، فقد كان النشاط التجار
الذى شاهدته أقل بكثير مما تستحقه رابع أكبر مدينة فى مصر!

وأعتقد أن أبسط ما يمكن أن تكافئ به الدولة مدينة أنقذت سمعة نـد
أكتوبر بنضالها البطولى، هو أن ترتفع بها اقتصاديا إلى المستوى اللا
بموقعها الاستراتيجى العظيم، ليس فقط من أجل المدينة وإنما من أ.
سمعة مصر!

صناعة التسول فى مصر!

الوفد فى ١٩٩٤/١٢/٢٦

تضخمت ظاهرة التسول فى مصر، حتى أصبحت محل اهتمام المراسلين الأجانب الذين لا يستلفت نظرهم فى مصر إلا السلبيات، وتعمى أبصارهم عن الإيجابيات. وانضمت هذه الظاهرة إلى الظواهر السلبية الأخرى، التى يعشق المراسلون الأجانب إبرازها والتحدث عنها فى رسائلهم إلى صحفهم، مثل ظاهرة الختان، وظاهرة الإرهاب وغيرها. ومن هنا قد يكون من المفيد أن نحلل هذه الظاهرة فى مصر لكى نبصر حكومتنا إلى آثارها السلبية على سمعة مصر، فتهب لمعالجتها ومواجهتها على شكل أكثر جدية.

وربما كان من الضرورى فى البداية أن ننبه إلى أن هذه الظاهرة ليست خاصة بمصر، وإنما هى منتشرة فى معظم أنحاء العالم، بل هى موجودة

فى قلب مدينة نيويورك، وموجودة بصورة أسوأ فى البلاد العربية فى الشمال الأفريقى وبخاصة المغرب.

وهى من خصائص المجتمعات الرأسمالية، وقد برزت بصورة حادة فى انجلترا وغيرها من البلدان الأوروبية بعد الثورة الصناعية وما أحدثته من تغيرات إجتماعية راديكالية فى المجتمع الأوروبى. ومن هنا كانت محور تناول الأدب الأوروبى باعتباره انعكاسا أمينا لحال المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية. وكان أشهر من تناول هذه الظاهرة فى إنجلترا تشارلس ديكنز فى قصصه الخالدة مثل: أولفر تويست، والمستقبل العظيم.

بل إن إحدى الشخصيات الشريرة التى تضمنتها روايات تشارلز ديكنز، تشبه الشخصية التى تحدث عنها مراسل وكالة الأنباء الفرنسية فى تقريره الذى نشرته جريدة الوفد يوم الجمعة ٢٣ديسمبر١٩٩٤ . فقد تحدث عن أحد ملوك الشحاذين ويدعى محمد أبو راسين، اشتهر بقسوته، ويقيم فى حارة ضيقة، ويهدد المتسول من صبيانه ببتر الذراع أو الساق فى حالة إخفاقه فى الحصول على جنيه واحد.

والمهم هو أنه إذا كانت ظاهرة التسول فى البلاد الأخرى، تعبيراً عن وضع اقتصادى مترد وجماهير فقيرة لا تجد القوت، فإنها فى مصر شىء آخر، إذ هى لا صلة لها بالوضع الاقتصادى، وإنما هى نشاط اقتصادى من الأنشطة الاقتصادية المريضة التى تمارسها طبقة نهابة متسيبة تخرب فى البلاد، ولا تقوم بما تقوم به الطبقات الرأسمالية فى البلاد الرأسمالية الحقيقية.

أما إنها ليست تعبيرا عن الوضع الاقتصادى، فلأن مصر هى البلد الوحيد فى العالم الذى يكسب فيه من لا يعمل ولا يجتهد ولا يتعب، وإنما يمارس فقط ما أطلق عليه شعبنا اسم «فهلوة» أو «همبكة» أو غير ذلك من الأسماء. فيمكنه أن يخرج من بيته وفى يده فوطة صفراء هى كل رأس

ماله. ثم يختار رصيفاً من الأرصفة التى تتقاطر عليها السيارات، ثم يتناول البقشيش من كل سائق سيارة، حتى بدون أن يجهد نفسه فى مسح زجاج السيارة أو جسمها!

أو [illegible] فى المطار ليستقبل القادمين بابتسامة ويحمد الله على سلامة القادم الذى لم يعرفه فى حياته، ويمد يده فيحمل إحدى الحقائب بضع خطوات، ويمد يده ليحصل على البقشيش!

وهذه مجرد أمثلة، ولكن الشىء المحقق، هو أنه فى وسع أى فرد فى مصر أن يمتهن عملا أو حرفة من دون أن يكون لديه أدنى خبرة بهذا العمل، أو حتى أى علم به غير ما يسمع عنه من محترفيه. ومنذ أشهر قليلة حين احتجت إلى نقاش لدهان سقف المطبخ والحمام، أصبت بمن زعم أنه نقاش طيلة حياته. وقد قدمه لى أحد السباكين بالمنطقة عندما طلبت منه نقاشا ذا خبرة! وقد اكتشفت بعد شراء أدوات النقاشة أنه لم يسبق له دهان أى حائط أو سقف! ولكنه كان يحاول، وكان مهذباً ومؤدباً إلى أبعد الحدود، وقد أشفقت عليه إشفاقا كبيرا، إذ كان يغرق نفسه بالطلاء حتى رأسه ووجهه وملابسه، وصبرت عليه كثيراً حتى نجح بعد عشرة أيام طويلة فى أداء المهمة، وزدت فى بقشيشه لما رأيت من أنه «تبهدل» كثيراً حتى أدى العمل.

بل إننى اكتشفت أنى أعرف فى السباكة أكثر مما يعرف سباك المنطقة! ولكنى مع ذلك أستعين به حتى لا أضطر إلى البحث فى منطقة أخرى! ويتم العمل تحت إشرافي وتحذيرى له من كذا وكذا، أو نصحى له بكذا وكذا. وقد كسر لى فى مرة من المرات خلاطاً ثمنه سبعون جنيهاً، وبالفهلوة المصرية أبدى استعداده للتعويض، وكنت أعرف أنه لن يعوض شيئا، وأنى لو ر[illegible] قضية عليه فقد أكسبها بعد عشر سنوات، وإذا كسبتها

فيكون قد سافر إلى إحدى بلاد الخليج للعمل، ولا أحصل منه على شيء وأكون خسرت أضعاف ثمن الخلاط أجرا للمحامين ومصاريف القضاء!

وفى أوروبا يستحيل حدوث ذلك، إذ يأتى السباك أو النقاش من مركز خدمة، ويقدم ايصالات، وإذا أخطأ خطأ ترتبت عليه خسائر فان المركز الذى جاء منه يدفع التعويض، وبطبيعة الحال فإن مثل هذا المركز لايوظف عنده سوى أكفأ العمال والحرفيين.

وهناك أعمال لا تحصى ولا تعد فى مصر لمن لا يملك أية خبرة! وهى تدر أرباحا أكثر مما تدره الأعمال المتخصصة. فأذكر أن أحد خريجى كلية التربية من تلاميذى تأخر تعيينه فى وظيفة مدرس، وجاء إلىّ يستأذن فى حضوره محاضراتى حتى يتم تعيينه. وسألته عما إذا كان خالياً تماما من العمل، وأجاب بالنفى قائلا إنه يعمل فى أحد فنادق شارع الهرم ليلا. وسألته مستنكرا عن هذا العمل الذى يناسب خريج قسم تاريخ؟ فأجاب بأنه يعمل بائع سجاير وشيكولاته وفول سودانى وغير ذلك فى الملهى الليلى! وسألته عما يجنيه يوميا من هذا العمل، وأجاب بأنه يصل إلى ١٥أو٢٠ جنيها يوميا ـ أى بما يدر عليه شهريا نحو ٥٠٠ جنيه.

والطريف أنه أبلغنى بعد ذلك بأن قرار التعيين فى وظيفة مدرس قد وصله، وسوف يعمل مدرسا، وبذلك يهبط إيراده الشهرى من ٥٠٠ جنيه إلى ٧٠ جنيها!

والمهم، وهو محور مقالى أن ظاهرة التسول فى مصر لا ترجع إلى الأسباب التى سادت أوروبا فى القرن التاسع عشر وأفرزت روايات تشارلز ديكنز، ولا ترجع أيضا إلى الأسباب التى تسود فى بلاد عربية أخرى ومنها المغرب لظاهرة التسول، وهى الفقر الشديد وعدم الحيلة، وإنما هى ترجع إلى ظهور طبقات دنيا فى عالم الثراء، مثل طبقة الزبالين والبوابين، وجدت الثروة بوسائل طفيلية لا صلة بها بالعملية الإنتاجية!

ومنشأ ذلك كله عصر الانفتاح الذى أفرز طبقتين فى عالم الثراء: طبقة رأسمالية صناعية أو تجارية، أسهمت فى العملية الانتاجية على نحو يضعها فى مصاف الرأسمالية الصناعية والتجارية فى العالم الغربى. وتعتبر المصانع التى أقيمت فى المدن الجديدة بالمئات شاهدا على النهضة الصناعية التى قامت بها هذه الطبقة، كما تعتبر مئات الألوف من المحلات التجارية المهمة التى نشأت فى القاهرة وغيرها من المدن المصرية لتسد جانباً كبيراً من حاجات الجماهير التى عجزت عنها محلات القطاع العام شاهداً آخر على هذا الاسهام الاقتصادى الكبير.

وفى الوقت نفسه، وعلى مستوى البورجوازية الصغيرة، فان الطبقة الحرفية التى كانت تعيش عند حد الكفاف فى الماضى، انتعشت مع انتعاش أجورها بما نقلها إلى مستوى طبقة مختلفة كل الاختلاف عن الطبقة الأولى- طبقة تكسب يوميا ألوف الجنيهات، ويرتفع مستواها الاجتماعى إلى حد كبير، ويمكنها تعليم أولادها فى المدارس الخاصة والجامعات.

وبالنسبة للطبقة العاملة فى المصانع فقد ارتفعت مرتباتها إلى حد كبير، فى الوقت الذى أتاحت ظروف الانفتاح لجزء كبير منها العمل بعد انتهاء مواعيد العمل الحكومية لزيادة دخلها. وحتى بالنسبة للجزء الذى لا يتعاطى أجورا كبيرة، فإن ما يحصله من أجور لا يصل به إلى مستوى التسول!

وإذا انتقلنا إلى الريف المصرى، فإن المستوى الاقتصادى للفلاحين ارتفع مع نزوح عدد كبير منهم إلى العراق وإلى البلاد العربية بحثا عن العمل، وتحول الفلاح المصرى من فلاح يحصل على قرش أو قرشين فى اليوم إلى فلاح يعمل بالساعة ويحصل فى اليوم على أجر يصل إلى خمسة عشر جنيها! لقد تغير مستواه الاجتماعى تغييرا كبيرا، بما أثر تأثيرا كبيرا أيضا على حياة المدينة، فلم تعد القرية المصرية هى التى تمد القاهرة

والمدن بالبيض واللبن والمنتجات الأخرى، وإنما أصبحت الطبقة الفلاحية تستهلك هذه المنتجات، وتعتمد على المدينة فى سد الكثير من حاجاتها، ولم تعد تنتج الخبز الذى تعودت عليه طيلة تاريخها بل أصبحت تعتمد على الخبز الذى تنتجه المدينة!

ولكن إلى جانب هذه الطبقات العاملة التى أفرزها عصر الانفتاح، فقد أفرز طبقات أخرى تمثل الوجه المظلم من الانفتاح، تبحث عن الربح بأية وسيلة سواء اتفقت مع الشرف أو خالفته! هى نفسها طبقة أصحاب العمارات التى تسقط بعد بنائها ببضعة سنوات، مثل الحاجة كاملة وغيرها من الحاجات.

كذلك أفرز هذا العصر طبقات أخرى من هذا النوع مثل أصحاب شركات توظيف الأموال الذين استحوذوا على مدخرات الجماهير المصرية تحت عباءة الدين واللحى المرسلة والجلاليب البيضاء، كما أفرز طبقة مستوردى الأغذية الفاسدة، ومزورى الماركات الصناعية الأجنبية من قطع غيار السيارات.

وفى الوقت نفسه أغرى هذه الجو الانفتاحى المتسيب وسهولة الربح قيام هذه الصناعة الجديدة، وهى صناعة الشعوذة أو صناعة التسول! والتى تطلب وجودها مناخ التدين الكاذب والتمسلم الذى يسود التربة الاجتماعية المصرية، حيث يميل الأفراد إلى إرضاء الله تعالى عن طريق الإحسان على الفقير والعاجز والمسكين، توسلا بذلك للدخول الجنة.

وقد تطلبت هذه الصناعة ظهور من أصبحوا يعرفون بملوك الشحاذين، الذين يوظفون عددا هائلا من الأولاد الصغار ينشرونهم عند مداخل الفنادق الكبرى والأماكن السياحية والأحياء الشعبية والأحياء الراقية، ويجلبون إليهم إيرادات هائلة. ووفقا لتقرير وكالة الأنباء الفرنسية

الذى نشرته جريدة الوفد، فإن الشرطة تقبض اسبوعيا على نحو ١٤٠٠ متسول، بينهم ٢٠٠ من الأطفال القصر!

ولا شك أنه مما ساعد على ظهور هذه الصناعة ضعف العقوبات القضائية التى تفرض على المتسولين، إذ تتراوح أحكام التسول بين شهر وشهرين فى السجن!

وهذا كله مما يتطلب من الحكومة المصرية تصحيح نظرتها إلى ظاهرة التسول فى مصر، فهى ليست ظاهرة فقر، وإنما هى ظاهرة نشاط اقتصادى يعتمد على الشحاذة والتسول، يكسب ملوك الشحاذين من ورائه الملايين، ويلحق الظلم والقهر بمئات الألوف من الصغار المجندين بإرادتهم أو غير إراداتهم فى هذا العمل المزرى.

ولما كانت سمعة مصر بين دول العالم، هى التى تتأثر بهذه الظاهرة، فمن الضرورى مقاومتها عن طريق تشديد الرقابة الأمنية من جانب، وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتشديد العقوبات على المتسول إلى الحد الذى يمنع هذه الظاهرة منعا باتا، ويقطع الأيدى العابثة التى تعبث بسمعة مصر.

موكب الفسا !

لم يعد يمضى شهر أو أقل، دون أن تنشر الصحف اليومية المصرية خبرا عن اعتقال رئيس حى من أحياء القاهرة أو الإسكندرية، أو مهندس التنظيم بالحى، أو مدير الإدارة الهندسية، بتهمة تقاضى رشوة لارتكاب مخالفة لصالح الراشى تتصل بالهدم أو البناء، حتى لم يعد هناك حى تقريباً قد خلا من عملية ضبطية قامت بها الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة. وهو ما حدث منذ أيام بحبس مهندس تنظيم حى مصر القديمة لتلقى رشوة كبيرة.

وهذا ما جعل الكثيرين من أبناء شعبنا يتساءلون عن وظيفة الإدارة المحلية: هل قامت لخدمة الشعب، أو قامت لخدمة طائفة فاسدة من كبار الموظفين الذين اتخذوا من إدارة الأحياء وسيلة للتربح الحرام والارتزاق بغير ما شرع الله؟

الوفد فى ١٩٩٥/٥/٨

والغـريب أن هذا الفـسـاد لا يجـرى تحت الأرض، وإنما هو ظاهر مكشوف للصغير والكبير! فهدم مبنى صالح بحجة أنه آيل للسقوط، لا يحدث فى الظلام، وإنما يجرى الهدم فيه ليل نهار ويشاهده كل المواطنين! وبناء أدوار علوية بدون ترخيص، لا يحدث «بفركة» مصباح علاء الدين، وإنما يحدث أمام كل المسئولين فى الحى من كبارهم إلى صغارهم! والمخالفات فى مواصفات البناء تتم بجرأه تحت عين الإدارة الهندسية بالحى، ولكنها تتظاهر بأنها لا تراها! ثم يجرى كل ذلك بدون محاسبة حتى تقود المصادفة البحتة إلى كشف الفساد المستور، وعندئذ تتحرك الإدارة العامة لمباحث الأموال العامة للقبض على المسئول متلبساً بجريمته!

وهنا يتساءل المواطنون: لماذا جاء التحرك متأخراً؟ ولماذا قادت المصادفةوحدها إلى كشف الموظف الفاسد، ولم تكشفه آلية العمل الحكومى الممثلة فى الأجهزة الرقابية؟ وكيف لم يكتشف تضخم ثروة الموظف الفاسد إلا بعد أن يمضى سنوات طويلة يمارس فساده على المواطنين، مع أن ظاهرة الثراء ليست من الظواهر المستترة، وإنما هى من الظواهر العلنية! فالفاسد لا يفسد لكى يعيش أمام الناس فى ضنك، وإنما ليستمتع بما كسبه من حرام؟

إن لدى الدولة عدة أجهزة رقابية من المفروض فيها أنها تطارد فساد الموظفين كباراً وصغاراً، فهناك إدارة الكسب غير المشروع التى أنشئت بوزارة العدل، ويجرى تشكيلها من مدير يختار من بين مستشارى محاكم الاستئناف، يعاونه عدد كاف من الرؤساء بالمحاكم الابتدائية يندبون طبقاً لأحكام السلطة القضائية، وتقوم بفحص إقرارات الذمة المالية. وهناك الجهاز المركزى للمحاسبات، وهيئة الرقابة الإدارية ــ وهى هيئة مستقلة تابعة لرئيس مجلس الوزراء، ووظيفتها البحث والتحرى عن المخالفات المالية ــ ثم الإدارة العامة لمكافحة جرائم الأموال العامة، وأخيراً النيابة الإدارية.

فكيف يتم كل ذلك الفساد الإدارى تحت أعين هذه الأجهزة الرقابية دون أن تتنبه له ودون أن تكشفه، حتى تقود المصادفة البحتة إليه؟

وإذا كان من الواضح أن أكبر الأجهزة الإدارية فى مصر فساداً هى أجهزة الإدارة المحلية، فلماذا لا يتم تركيز المراقبة عليها؟ ولماذا يترك مهندسو الأحياء الفاسدون يرتعون فى الفساد سنين وسنين، وتتضخم ثرواتهم بدون رقيب أو حسيب، حتى توقعهم المصادفة البحتة فى شر أعمالهم؟

أليس كشف المهندسين الفاسدين مبكراً هو لصالح المهندسين الشرفاء الذين يرعون واجب الأمانة والنزاهة، فلا يختلط الحابل بالنابل، والصالح بالفاسد، ويستطيع الشرفاء أن يعملوا دون أن تلاحقهم عيون الريبة والشك، أو يضطروا إلى طلب النقل إلى جهة أخرى لا تكون محل شبهة.

أذكر أنى اختُرت منذ سنوات طويلة رئيساً للجنة مناقصة لشراء بعض الأجهزة الصغيرة، وبدأت فى المرور ومعى أعضاء اللجنة على الشركات لتلقى العطاءات، تمهيداً لاختيار أقلها سعراً. وفوجئت فى أحد المواقع بمدير الشركة يعرض علىّ سعراً أعلى مما كان لدى، وحين فهم منى أن ما لدى من أسعار هو أقل ما قدمه، تعهد بأن يأتى إلى بخمس عطاءات «مختومة» تزيد على السعر الذى قدمه حتى يبدو سعره أقل منها فيرسى عليه العطاء!

وفهمت عند ذلك كيف تتم السرقات، وكيف تختار أسعار تبدو أقل الأسعار فى حين هى أكثر الأسعار ارتفاعاً، بسبب وجود عطاءات صورية تزيد عليها فى السعر! ولكنى شعرت على الفور بأن المهمة التى أقوم بها هى مهمة ملوثة بالضرورة، وغضبت غضباً شديداً على من كلفنى بها، وكان مما واجهته به هو أن أحداً لن يصدق أنى رفضت هذه العملية الفاسدة، وسوف يظن أن السعر الأقل الذى اجتهدت حتى توصلت إليه إنما

هو سعر صورى! فالمهمة يختلط فيها الفاسدون والشرفاء، ولا يمكن تمييز أحدهما من الآخر!

وهذا هو ما قصدته من أن ترك الفاسدين من مهندسى الأحياء يمارسون فسادهم سنوات عديدة حتى تكتشفهم المصادفة، يسىء إلى الشرفاء من مهندسى الحى، حتى يجىء الوقت الذى يرى هؤلاء الشرفاء ضرورة الابتعاد عن هذا العمل المشبوه، فيستقر الأمر فى يد الفاسدين!

ولست أدرى هل هو ما حدث بالفعل، أو أنه فى طريقه إلى الحدوث؟ ولكن السماح للفاسدين بالعمل جنباً إلى جنب مع الصالحين من شأنه أن يلوث الصالحين بالباطل! بل من شأنه أيضاً أن يطرد الصالحين! فالقاعدة المعروفة هى أن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة.

على أن القضية الأخطر من ذلك هى شعور المواطنين المصريين بأن المال الحرام يستطيع شراء كل شئ وكل مسئول! وهو شعور مخيف، لأنه يجعل الشرفاء من أبناء الشعب على الدوام تحت رحمة اللصوص ومن يملكون القدرة على الإفساد! [illegible]ون الثقة بوطنهم والشعور بالأمن.

وهذا الشعور بالخوف يزداد تأصلاً عندما يحمى القانون من يملكون القدرة المادية على الإفساد، ولا تستطيع الإدارة حيالهم شيئاً!

فمنذ عامين كتبت عن صاحب مبنى فى الإسكندرية استطاع عن طريق الفساد بناء سبعة أدوار فوق فيلا بالإسكندرية، الأمر الذى جعل المبنى كله آيلاً للسقوط. وقد بنيت الأدوار السبعة أمام عين إدارة الحى! وتبين أن خمسة أدوار منها قد حصل صاحب المبنى على تصريح بها، رغم أن أساس الفيلا لا يتحمل إلا ما يتحمله أساس فيلا!

وقد تصورت أن السلطة سوف تأمر بإجراء التحقيق مع من سمحوا بالمخالفة، وأن موظفين كباراً سوف يوقفون عن عملهم لعدم درايتهم بما

يجرى تحت أعينهم، وأن وزارة المالية سوف ترسل محاسبيها إلى صاحب المبنى المخالف، الذى يملك إمكانات جبارة على الإفساد وتتعرف على مصادر دخله.

على أنى فوجئت بأن أحداً لم يتحرك! والأغرب من ذلك أنه بدلاً من القبض على صاحب المبنى المخالف لمحاسبته على الأدوار المخالفة التى عرضت حياة السكان والجيران للموت، والمسارعة بهدم الأدوار المخالفة لحماية المبنى الآيل للسقوط من الانهيار، فإن القانون قام بحماية صاحب المبنى المخالف!

فعلى الرغم من أن الإدارة الهندسية بمحافظة الإسكندرية هى التى قررت هدم الأدوار المخالفة وضرورة أن يجرى المالك التنكيس اللازم ـ فإن القانون أباح للمالك المخالف تقديم طعن فى قرار لجنة إزالة المنشآت الآيلة للسقوط، وهو ما يعنى انتظار حكم المحكمة الابتدائية المقدم أمامها الطعن.

وكما يعرف الجميع فإن صدور مثل هذا الحكم، يتطلب عدة سنوات يظل المبنى فيها بمثابة سيف مصلت على السكان والجيران والمبانى المجاورة! وهو ما جرى تماماً، لأن هذا الحكم لم يصدر إلى الآن، رغم أنى فجرت هذه القضية منذ عامين تماماً! والغريب أن السكان تركوا المبنى حرصاً على حياتهم، وهم حتى الآن مشردون، ولكنهم فى انتظار حكم المحكمة، الذى قد يصدر بعد عشر سنوات أو أقل أو أكثر! فى حين أن صاحب المبنى المخالف يتمتع بثروته ويعيش تحت سقف المبنى الفاخر الذى يعيش فيه!

وعلى هذا النحو نرى هذه الجرائم المركبة ترتكب أمام أعين الشعب دون أية محاسبة من الجهات الرقابية الأربع! فلم يحاسب حتى الآن

المسئولون فى الحى الذين أعطوا ترخيصاً لصاحب المبنى بأن يبنى فوق أساس فيلا صغيرة سبعة أدوار كاملة! وما زالوا يمارسون فسادهم ويتقاضون الرشاوى لإعطاء مثل هذه التصاريح، ويضربون المثل للشرفاء من المهندسين بأن يفعلوا المثل دون خوف من حساب أو عقاب!

وفى الوقت نفسه ما زالت الأدوار المخالفة قائمة فوق المبنى المهدد بالسقوط، دون أن تملك المحافظة هدمها إلا بعد الفصل فى قرار الهدم بواسطة المحكمة الابتدائية ـ أى أن سلطة الدولة الممثلة فى محافظة الإسكندرية عاجزة عن إزالة دورين فى مبنى آيل للسقوط، على الرغم من أن إدارتها الهندسية هى التى قضت بهذه الإزالة بعد فحص المبنى!

وفوق ذلك فإن صاحب المبنى الآيل للسقوط من حقه قانوناً تأجير الشقق المفروشة بالمبنى للمصيفين، مادام أن الطعن فى قرار الإدارة الهندسية لم يفصل فيه من المحكمة الإبتدائية. الأمر الذى دفع بالسكان الذين تركوا المبنى خوفاً على حياتهم إلى مطالبة المحافظة بقطع المياه والكهرباء عن المبنى حماية لمن يسوقهم حتفهم إلى السكنى فيه! وقد كان هذا هو الإجراء الوحيد الذى تمكنت المحافظة من اتخاذه لحين أن يفصل فى الطعن!

وعلى ذلك فإننا نجد فساد إدارات الأحياء يقع تحت حماية كاملة، ليس فقط من كبار المسئولين، بل من القانون أيضاً! فتصاريح الهدم والبناء المخالف تنفذ ويبقى لها احترامها وقدسيتها ولا تتم حولها أية محاسبة لمن أعطاها، مادام أن الرشوة تمت سراً ولم يبلغ عنها قبل حدوثها ولم يصدر إذن بالضبط من نيابة أمن الدولة! ولا يكفى أبداً ما يثبت من فساد هذه التصاريح وخطورتها على البناء، كما رأينا فى حالة التصريح لصاحب المبنى ببناء خمسة أدوار فوق أساس فيلا لا تحتمل أكثر من ثلاثة أدوار! بل وعلى الرغم مما ثبت من تعرض المبنى للخطر نتيجة هذا التصريح.

والقانون يعطى للفاسدين من الحماية ما لا يعطيه للشرفاء، ولا يستطيع المواطنون إثبات الفساد إلا بعد انقضاء عدد غير محسوب من السنين قد يصل إلى عشر سنوات، وقد يصل إلى عشرين سنة أمام القضاء! وإلا أيضاً بعد نفقات طائلة يتقاضاها المحامون والخبراء! وبعد حكم محكمة إبتدائية ومحكمة استئناف ومحكمة نقض! والنتيجة ـ مع ذلك ـ تتوقف دائماً على مهارة المحامين، ولا تتوقف على حق المتقاضى فى أن ينال حقه!

ومن هنا لا غرابة أن يستشرى الفساد، ويفلت الفاسدون، وتزداد أعداد الضحايا، ويتشجع المفسدون على ممارسة فسادهم دون خوف من حساب أو عقاب، ويشعر الشرفاء بأنهم ينعزلون يوماً بعد يوم، فتنحسر أعدادهم، ويتكاثر اللاحقون منهم بموكب الفساد الذى يواصل مسيرته فى أمن تام، بل فى حماية القانون!

صلا لعقا
لشـهـا .
لـلامع لـذى
نـطـفـأ

الوفد فى ١٩٩٤/١٠/٣١

يظن كثيرون ممن حصلوا على درجة الدكتوراه فى التاريخ، أنهم أصبحوا مؤرخين، وأن الدراسات التى قدموها للحصول على درجة الماجستير أولا، والدكتوراه ثانيا، ارتقت بهم إلى صفوف المؤرخين، والحقيقة غير ذلك.

فكتابة التاريخ ليست مجرد استرداد الحدث التاريخى من الماضى كما كان، أو قريبا مما كان، وإنما هى إحياء له، وبث الروح فيه. وبمعنى آخر، أن مهمة المؤرخ الحقيقى، الذى يستحق وصف مؤرخ. ليست مجرد استرداد جثة الحدث التاريخى، أو رفاته من الماضى، إنما النفخ فيه من روحه، وبعثه حيا.

وهذا تماما هو الذى دعا «كولينجوود» إلى القول بأن مجرد تسجيل الماضى دون تفاعل معه، لايعدو

أن يكون عـمـلا من أعـمـال «القص واللصق» ! فـلا يكفى المؤرخ مـعـرفـة الماضى وأحـداثه، وإنما من الضـرورى أن يعـيش هذا الماضى فى ذاته، ويتمثله فى ذهنه، وينفخ فيه من روحه.

وروح المؤرخ التى يبعثها فى الحدث التاريخى، هى التى يكتسبها من خلال ثقافته، وتنوع معارفه، واتساع أفق تفكيره وفلسفته وخبراته، فإذا لم تتـوافـر هذه الروح ، فـهـو ليس بمؤرخ، وإنما هو من العـاملين فى مـجـال القص واللصق!

وقد كان الدكتور صلاح العقاد مؤرخا، فقد كان يملك القدرة العلمية على معرفة الماضى وأحداثه، وكان يملك ـ فى الوقت نفسه ـ الروح التى تنفخ فى هذه الأحـداث، فـتـدب فـيـهـا الحـيـاة. ويتـمـثل ذلك فى كـتـاباته التاريخية، كما يتمثل فى سمنار التاريخ الحديث بكلية بنات عين شمس، الذى كان يرأسه لمدة ربع قرن، كما كان يتمثل فى محاضراته، ويتمثل فى مقالاته السياسية، وجهوده العلمية فى حياته الجامعية والثقافية وغيرها.

كان الدكتور صلاح العقاد متخصصا فى تارخ العالم العربى، وقد قدم فيه دراسات مهمة اشتملت مشرقه ومغربه، وجنوبه وشماله، وكان حجة فيه على نحو يجعل من وفاته خسارة محققة لهذا الفرع من التاريخ، وكان مـرجـعـا يرجـع إليـه فى كل مـا يتـصل بتـاريخ المغـرب العـربى على وجـه الخصوص، وقد تعلم كثيرون منا هذا التاريخ على يديه، كما كان مرجعا يرجع إليه فى تاريخ الخليج العربى الذى كتب أول دراسات تاريخية فيه.

ولم يكن الدكتـور صـلاح العـقـاد يكتـفى بالكتـابة فى تاريخ المنطقـة العربية التى يقوم بدراستها، بل كان ينتقل إليها، ويعيش فيها، حتى يتفهم روح شعبها، ويتمثل أحداثها فى ذهنه، ويتعايش مع شعبها فى حياته اليومية. ومن هنا لم تكن كتاباته تجريدية، بل هى كتابات حية تنطلق من أرضية الواقع التاريخى.

فقد عاش فى الجزائر فترة أستاذا بجامعة الجزائر، وأدرك خصائص شعوب المغرب العربى، وعاش فى بعض دول الخليج أستاذا بجامعاتها، وعرف خصائص هذه الشعوب. وقد قطع إعارته لدولة خليجية قبل انتهاء عقد الاعارة، ليعود إلى وطنه ـ أى على عكس جميع المعارين الذين يعملون على مد فترة الإعارة إلى أى مدى تسمح به القوانين ـ وعندما سألته عن السبب، قال لى إن حياة المؤرخ ليست ارتزاق، وإنما هى عطاء، وقد أعطى ما يظنه كافيا، وبقى عليه أن يعود إلى مصر ليعيش حياته العلمية الطبيعية فى أجواء القاهرة الثقافية والعلمية التى يحبها ويعشقها، وفى وسط زملائه وأصدقائه وأسرته وأحبابه.

وعندما قلت له ضاحكا: ولكنك بذلك تضحى بمبلغ جسيم من المال هو قيمة مرتبك فى تلك الدولة الخليجية، فى مقابل مرتبك الزهيد فى مصر! أجاب: هناك فى الحياة ما هو أثمن من المال وأغلى منه قيمة، إنه نوع الحياة التى يحياها الإنسان، فالحياة قصيرة وثمينة، وليس من الصحيح أن ننفقها فى طلب المال.

وقد كان فى وسع صلاح العقاد أن يمضى بقية حياته فى العمل فى دول الخليج، وكان ـ بذلك ـ يخسر كل شئ آخر يملكه، مما هو أثمن بكثير من جمع المال، يخسر حياته العلمية فى القاهرة، وأنشطته فى كل المجالات، ويخسر سمنار التاريخ الحديث.

وهذا هو الذى يميزه عن أى أستاذ جامعى ممن يجعلون حياتهم الخاصة محور حياتهم، فقد كانت حياة الدكتور صلاح العقاد العامة هى محور حياته، وإلى جانبها تتوارى حياته الخاصة. ففى الصباح يتوجه إلى كليته لتعليم وتخريج جيل مصرى جديد يشارك فى بناء الوطن، وفى المساء يشارك فى الندوات واللقاءات العلمية، وفى مساء يوم الثلاثاء يعقد سمنار التاريخ الحديث، وفى أثناء النهار يشارك فى إدارة بعض المراكز

العلمية، فقد كان يشاركنى فى عضوية اللجنة العلمية المشرفة على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، التابع لهيئة دار الكتب، كما كان يشاركنى فى عضوية لجنة التاريخ والآثار المنبثقة من المجلس الأعلى للصحافة، وكان يشاركنى فى عضوية مجلس إدارة الجمعية التاريخية، وفى الكلية يشارك فى اجتماعات مجلس قسم التاريخ، أو اجتماعات مجلس الكلية. كما كان ينتزع الوقت الذى يكتب فيه مقاله الأسبوعى بجريدة الوفد كل خميس، إلى غير ذلك من الأنشطة التى تستهلك حياته الخاصة لحساب حياته العامة.

وفى إحدى المرات تحدثنا عن أن هذا اللون من ألوان الحياة العامة يستهلك صحتنا بقدر ما يستهلك حياتنا الخاصة، وتحدثنا عن الموت، ولم يكن يأبه به، ووافقته رأيه، وقلت: إن الذين يخافون من الموت، هم أولئك الذين يعيشون لأنفسهم، أما الذين يعيشون من أجل الغير، فعلى الغير أن يخشى عليهم من الموت! وقد وافق على ذلك.

ومن هنا الخسارة التى منيت بها مصر بفقد هذا العالم الجليل، الذى عاش من أجل العلم والثقافة وقامت حياته على البناء، وعلى العطاء.

ومن هنا أيضا حجم الفراغ الذى خلفه وراءه الدكتور صلاح العقاد، والذى لم يتنبأ أحد بحجمه إلا بعد أن ترك الساحة للقاء رب العالمين. وهو ما يكشف هذه الحقيقة: فهناك كثيرون من البشر يعيشون ويموتون دون أن يحس أحد بهم أو يخلفوا فراغا فى الحياة العامة، وهناك أفراد قليلون يبلغون من ضخامة الحجم ما يجعل الكثيرين يتصورنهم بعيدين عن الموت، أو أن يد الموت لاتستطيع أن تنالهم! وقد كان الدكتور صلاح العقاد من النوع الأخير.

فأستطيع القول إن العديد من المؤسسات العلمية، أصبحت تعيش فى أزمة بعد وفاة الدكتور صلاح العقاد، وأنها تتلفت حولها بحثا عن من يسد

فراغه فلا تجد. وبالنسبة لى شخصيا فقد كان الفقيد الكبير ساعدا أيمن لى فى الإشراف العلمى على مركز الوثائق وتاريخ مصر المعاصر، كما أنه كان ملهما ومحركا فى لجنة التاريخ والآثار، وفى الوقت نفسه فقد كان يتحمل عبئا كبيرا فى مجلس إدارة الجمعية التاريخية فى الإعداد للندوات وإجازة الدراسات العلمية التى تنشر بمجلة الجمعية التاريخية. وكان يتحمل وحده عبء إدارة وتنظيم وتنشيط سمنار التاريخ الحديث بكلية البنات بجامعة عين شمس، فضلا عن إشرافه العلمى على عدد كبير من رسائل الماجستير والدكتوراه، ومشاركته فى مناقشة، العديد الآخر منها، وإليه يعزى الفضل فى ادخال هذا السمنار فى صلب الحياة الثقافية، واندماجه فيها عن طريق دعوته إليه عددا من المفكرين والكتاب. وكل ذلك وغيره من الأنشطة التى كان يتولاها الدكتور صلاح العقاد لاسبيل لملئها بأحد غيره، فلايوجد فى علماء التاريخ فى مصر من يسد فراغه.

وهذا يوضح الأزمة التى تواجهها مصر ، أزمة الصف الثانى الغائب على الدوام! وهى أزمة لست أعرف من المسئول عنها تماما: هل هو المناخ العام الذى يتجه إلى جمع المادة فى أسرع وقت ممكن على حساب الكيف، أو هو مناخ الديموقراطية المريضة التى تسمح للمتسلقين بالوصول على حساب المجتهدين ، أو هو الفساد الذى اخترق أكبر المؤسسات أهمية فى بلدنا! ولكن أينما تلفتنا وجدنا الصف الثانى مشغولا بأمور لم نكن ننشغل بها، مشغولا بالوصول السريع على حساب كل القيم والمبادئ.

كان الدكتور صلاح العقاد ديموقراطيا من قمة رأسه إلى أخمص قدميه، وكان يكره الفاشية والحكم الدكتاتورى كراهية التحريم، وهو ما جعله يدين كل اضطهاد للحرية والفكر، وما جعله يشتبك مع الناصريين فى بعض المعارك. وكان كرهه للإرهاب منطلقا من نفس المبدأ الديموقراطى، فقد كره قتل المفكرين وأصحاب القلم ، واعتبر ذلك أكبر الجرائم. وقد كان ممن يؤمنون كل الإيمان بأن الدين لله والوطن للجميع، ومن هنا كان

انضمامه لحزب الوفد. كذلك كان يكره المضللين السياسيين الذين ينادون بالمستحيل، وهم يعملون أنه مستحيل لمجرد إيجاد دور لهم يلعبونه فى الحياة السياسية المصرية، ومن هنا كان تأييده لمبادرة السلام التى رأى أنها الممكن الوحيد فى هذا العصر. وقد كتب فى ذلك عدة دراسات .

وقد كان الدكتور صلاح العقاد أول من اخترق الدراسات فى حقل التاريخ الأوروبى بمنهج تحليلى يخلو من السرد. ويعتبر كتابه عن «الحرب العالمية الثانية» مرجعا أساسيا لكل من يريد دراسة بعيدة عن التحيز والهوى. كما يعد كتابه عن «العرب والحرب العالمية الثانية» من أهم ما كتب فى هذا الصدد.

كانت كتابات الدكتور صلاح العقاد التاريخية تتميز عن غيرها باعتمادها أساسا على التحليل المبنى على الهضم الكامل للمادة. ولم يكن له حيلة فى ذلك بحكم الاصابة فى البصر أصيب بها فى صغره، فأصبح يعتمد اعتمادا كليا على الذاكرة التى أصبحت أداته الأولى لهضم وتحليل المادة التاريخية. كما أصبح يعتمد. على حاسة السمع التى بلغت من الإرهاف حدا أثيرت حوله الكثير من الروايات، وعوضته كثيراً عن حاسة البصر.

ولاتفترق قصة كفاحه العلمى كثيرا عن قصة كفاح طه حسين، من ناحية أن كلا منهما تغلب بارادته الحديدية على كافة الظروف الطبيعية التى واجهته، وارتفع فوقها، وبنى مجده على أنقاضها، وكان مثالا مشرفا يحتذ به الشباب المشرئب ببصره إلى الرفعة والعلو.

وقد جمعتنى به وبالدكتور طه حسين صلة خاصة، هى أننا بدأنا حياتنا بحفظ القرآن الكريم صغارا، والتحقنا بالأزهر وتعلمنا فيه، ثم تمردنا عليه، وشققنا طريقنا فى حقل التعليم المدنى إلى آخر السلم الجامعى. وكانت صلتى الأزهرية به تعطى لعلاقتنا خصوصية لاتتوفر فى غيرها

من الصلات الأخرى، كما كانت مثار كثير من المداعبات نتبادلها كلما سنحت الظروف.

لم يكن الدكتور صلاح العقاد مجرد أستاذ جامعى أو عالم ومثقف، وإنما كان إنسانا بالدرجة الأولى، وقد هيأت له دراسته فى السوربون بفرنسا عمقاً ثقافيا لايتوافر لغيره ممن تلقوا تعليمهم فى أرض الوطن، كما منحته طلاقة فى الفرنسية والانجليزية حرم منها الكثيرون. وقد حصنته ثقته بنفسه وبعلمه وفضله ضد مشاعر الغيرة والحسد وغيرهما من صفات الضعف البشرى، وهيأت له من كرم النفس والسماحة وصفاء النفس ما حرم منه كثيرون.

ومن هنا فإن وفاة الدكتور صلاح العقاد لاتصيب أسرته وحدها، وإنما تصيب دراسة التاريخ فى مصر، وفى جميع أنحاء العالم العربى، وتصيب وطننا المصرى الذى خسر خسارة فادحة لن تعوض قبل عشرات من السنين. لقد كان شهابا لامعا بزغ فى حقل الدراسة التاريخية، فأضاء فترة جد قصيرة، ثم غاب سريعا وراء الأفق، وخلف وراءه وحشة مخيفة قاسية.

لغتنا الجميلة كيف ‥ هور على أ ي رس اللغة العربية!

كتبت هذا المقال منذ سبعة عشر عاماً ونشر فى مجلة

روزاليوسف فى ١٩٧٨/٧/٣

وقد نشرته فى هذا الكتاب بعد ان تفاقمت المشكلة إلى درجة تجاوزت كل الحدود واصبحت من الامور الطبيعية.

منذ سنوات وأنا أرقب بقلق وحزن تدهور لغتنا العربية الجميلة فى إجابات أبنائنا من الطلبة الجامعيين فى الأقسام والكليات المختلفة فى الإمتحانات التحريرية بشكل لم يسبق له مثيل، وبدرجة تدعو إلى التأمل! وفى البداية لم أشأ أن أطرح هذه القضية على الرأى العام لأسباب عديدة: أولها، أن الرأى العام مثقل بقضاياه وهمومه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلا عن مشاكل الاحتلال الاسرائيلى، وليس من العدل إضافة المزيد إلى هذه الأعباء. ثانيا، أن مثل هذه المشكلة ـ مشكلة تدهور اللغة العربية ـ تستطيع الانتظار بعض الوقت، حتى تتخفف البلاد من مشاكلها بعض الشيء، ويتوفر بالتالى القدر الضرورى من الاهتمام من جانب الدوائر العلمية والثقافية فى بلادنا، بما يناسب أهمية المشكلة وخطورتها.

على أنى تبينت هذا العام أن المشكلة قد تفاقمت إلى درجة لم يعد يمكن السكوت عليها، وأن الانتظار عليها عاما آخر، قد يفوت الفرصة للعلاج في الوقت المناسب، فضلا عن أن القضية ذات صبغة قومية عالية، تتصل بأداة التعبير فى بلدنا وفى الوطن العربى كله، أى اللغة التى نكتب بها علومنا وفنوننا وآدابنا وثقافتنا، وأى انهيار فى هذه اللغة سوف يؤثر بالتالى على مستوى هذه العلوم والفنون والآداب على المدى القريب والبعيد.

وعلى سبيل المثال، فسوف يرى القارئ فى النماذج المصورة من إجابات الطلبة فى هذا التحقيق، فقرة كاملة لأحد طلبة السنة الثالثة فى كلية التربية بإحدى الجامعات، هى عبارة عن مجرد كلمات متراصة لاتؤدى إلى أى معنى! فإذا تخرج هذا الطالب من الكلية وصار مدرسا، كيف يستطيع بهذا العى والعجز الفادحين من التعبير، أن يوصل مادته إلى تلاميذه ؟ وما هو المستوى الذى يمكن أن نتوقعه للتلاميذ الذين سيتخرجون على يديه؟ ناهيك عن أن مثل هذا المستوى من المدرسين لا يمكن أن ينتج علميا أو يتطور عن طريق الأبحاث أو الدراسات!

لكل هذه الأسباب، كان من الضرورى طرح هذه النماذج من الاجابات التى تبين تدهور اللغة العربية فى بلادنا على الرأى العام وعلى دوائرنا العلمية والثقافية، كناقوس خطر ينبه الأذهان إلى أن بلادنا تتدهور فى لغتها إلى مستوى العصر العثمانى المملوكى - أى العصر الذى مرت فيه اللغة العربية بمحنة أليمة، وساد الأسلوب العامى الركيك، وامتلأت التعبيرات بالعبارات السقيمة اللفظ والأفكار- فإذا كان للعصر العثمانى المملوكى ملابساته الاجتماعية والسياسية والفكرية، فأية ملابسات تحيط بلغتنا الآن وتهبط بمستواها حتى داخل الجامعات إلى هذا الدرك الأسفل؟ من الضرورى إذن البحث ودراسة كل الظروف التى أدت إلى هذا التدهور حتى يمكن النهوض بعد سقوط، والعلاج بعد أن سرى الداء.

والسؤال الذى تفتتح به هذه المناقشة هو: من هو المسئول عن هذه الجريمة التى ارتكبت، وما زالت ترتكب فى حق لغتنا؟.

هل المسئول المدرسة، وبمعنى أدق، مدرسو اللغة العربية الذين يعملون فى شتى المراحل التعليمية؟ أو المسئول وزارة التربية والتعليم، وبمعنى آخر، المناهج والمقررات التى تضعها، والإشراف الذى تمارسه على مدرسى اللغة العربية، ونظام التعليم الذى تخطط له؟

أو أن المسئول هو انخفاض مستوى المادة الصحفية التى تقدمها صحفنا ومجلاتنا، حتى صار ينفر منها الشباب؟ فسوف يلاحظ القارئ فى أحد النماذج المنشورة فى هذا التحقيق، أن أحد الطلبة يكتب «الزاى» فى كلمة «الأحزاب» «ذالا» على هذا النحو: «الأحذاب»! ويتكرر هذا الخطأ على مدى صفحات إجابته. وإذا أدركنا أن هذا الخطأ يحدث فى الوقت الذى لاتخلو فيه صحيفة من الحديث عن الأحزاب، فإن معنى ذلك بوضوح أن هذا الطالب لم يقرأ صحيفة يومية فى حياته!

أو أن المسئول هو إمكانية الحصول على المعرفة من غير طريق القراءة، كالإذاعة والتليفزيون والسينما؟ وإن كان هذا القول قد لا ينطبق على مستويات برامجنا الهابطة، وأفلامنا المنحطة فكريا وخلقيا فى غالبيتها.

بل إن الأسئلة التى سوف تتداعى فى ذهن القارئ بعد الاطلاع على نماذج الإجابات المنشورة على هذه الصفحات هى:

من المسئول عن اجتياز هؤلاء الطلبة امتحانات اللغة العربية عبر المراحل التعليمية المختلفة حتى الثانوية العامة، والانتقال منها إلى الجامعة؟

هل نظام تصحيح مادة اللغة العربية الذى تضعه وزارة التربية والتعليم يتضمن من الخلل والثغرات ما يسمح لأمثال هؤلاء الطلبة باجتياز

امتحانات اللغة العربية، فى الوقت الذى لا يعرفون فيه أبسط قواعد الإملاء؟.

أم أن هناك تواطؤا صامتا بين مدرسى اللغة العربية على إنجاح أمثال هؤلاء التلاميذ عبر مراحل التعليم المختلفة، حتى لا ينكشف عجزهم عن أداء وظيفتهم؟.

وألم يلاحظ مدرسو اللغة العربية هذا التدهور المخيف فى اللغة العربية، الذى يستمر عاما بعد عام؟ وماذا فعلوا للحد منه أو الوقوف فى وجهه وإيقافه؟.

ومن الغريب حقا أن تبرز هذه الظاهرة الخطيرة- ظاهرة تدهور اللغة العربية فى مدارسنا ــ فى الوقت الذى يقتتل فيه التلاميذ اقتتالا للوصول إلى الدرجات النهائية بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ حياتنا التعليمية، بل فى الوقت الذى أصبحت التقديرات التى تقل عن المجموع النهائى لاتسبب بهجة كبيرة، إن لم تسبب غما؟ ولقد عانى بيتى شخصيا من هذه المشكلة هذا العام، إذ شهد كثيرا من خيبة الأمل رغما عنى، لأن ولدى طارق حصل على ٩٦ فى المائة فى الشهادة الابتدائية، ولم يحصل على التقدير النهائى! فكيف يمكننا التوفيق بين ارتفاع التقديرات والمجاميع هذا الارتفاع الفلكى، مع انخفاض مستوى التعليم هذا الانخفاض الفلكى أيضا ــ إذا صح التعبير؟

إننا إذا حللنا هذه الظاهرة تحليلا اجتماعيا، فقد نصل إلى أن السبب فيها امتداد التعليم إلى طبقات شعبية تنتشر فيها الأمية انتشارا ذريعا، وتسودها اللغة العربية الركيكة فى ممارستها اليومية. وفى مثل هذه الطبقات تعتبر المدرسة قطرة علم فى بحر من الجهل، أو عنصر واحد من عناصر كثيرة غلابة تجرف الطالب وتغلبه على أمره فى النهاية. وقد كان التعليم فى البداية قاصرا على الطبقة المثقفة فى البلاد التى تتكون من

المدرسين والأطباء والصحفيين والجامعيين والمحامين والمحاسبين وغيرهم. ومثل هذه البيئة لا تتدهور فيها اللغة العربية، لأنها تمارسها فى حياتها اليومية، حتى فى لغتها العامية الراقية.

على أن مثل هذا السبب، لا يمكن أن يكون وحده كافيا. إنه قد يصلح ليكون أساسا تبنى عليه الأسباب الأخرى، ولكنه لا يقوم وحده لتفسير هذه الظاهرة. وعلى سبيل المثال، فإذا صح أن النسبة الغالبة فى الفصل المدرسى تتكون من تلاميذ ينتمون إلى بيئات تتفشى فيها الأمية واللغة العامية الهابطة، فإن هذا يلقى عبئا مضاعفا على مدرسى اللغة العربية، لشد اهتمام هؤلاء التلاميذ إلى نواحى الجمال والعذوبة فى اللغة العربية، وتشجيعهم على القراءة والتحدث بها.

وهو يلقى أيضا عبئا مضاعفا على وزارة التربية والتعليم لوضع مناهج ومقررات دراسية فى اللغة العربية، تراعى الظروف الاجتماعية التى ينبع منها الغالبية العظمى من التلاميذ، وتختار من اللغة أبسطها وأعذبها، ومن النصوص أسلسها وأكثرها ارتباطا بالحياة. فالمسألة لم تعد مسألة المران على الشعر الجاهلى والألفاظ التى عفى عليها الدهر، وإنما أصبحت مسألة المران على اللغة المعاصرة ذاتها التى أصبحت بالنسبة للبعض فى مقام الشعر الجاهلى ذاته!

كما أنه يلقى عبئا مضاعفا أيضا على وزارة الثقافة والإعلام، لتذليل العقبات التى تعرقل الإنتاج الفكرى والعلمى والثقافى، بمضاعفة المكافآت التشجيعية وتعميمها نزولا حتى المدارس الابتدائية، وتوفير الإمكانيات المادية لتخفيض أثمان الكتب للوصول إلى احتياطى القراء الذين يرغبون فى القراءة ولايملكون القدرة المادية على الاقتناء.

كما أنه يلقى عبئا مضاعفا على الدولة لمحو وصمة الأمية من حياة هذه الطبقات الشعبية الكادحة، لأن هذه الوصمة تلاحق أبناءها حتى الجامعة، وتؤثر على ثقافتنا وحضارتنا، بل وعلى سمعتنا بين أمم الأرض.

على كل حال، فإن القضية خطيرة حقا، وتستحق المناقشة على كافة المستويات. وقد ينتهى البحث إلى إدانة كاملة لمدرسى اللغة العربية فى المراحل التعليمية المختلفة، وعندئذ يلزم تشديد الرقابة والاشراف عليهم وتوفير المكافآت التشجيعية لحثهم على الجهد المضاعف. وقد تصل إلى إدانة مقررات وزارة التربية والتعليم، وفى هذه الحالة على الوزارة أن تشكل لجانا علمية لدراسة هذه المقررات وتغييرها تغييراً جذريا. وقد تنتهى إلى إدانة نظم الامتحانات التى تضعها الوزارة، فيلزم إعادة النظر فيها بحيث لاتسمح إطلاقا بنجاح هذه المستويات الهابطة من الطلاب لتصل إلى الجامعات.

وبعد ذلك دعونا نتأمل هذه النماذج من الإجابات التى تصور حجم الجريمة التى ترتكب فى حق لغتنا العربية، والتى بدون عرضها على هذه الصفحات قد لا يتصور البعض فداحتها، أو يظن بنا المبالغة فى تقديرها.

والنموذج الأول لطالب فى السنة الثالثة بكلية التربية بإحدى الجامعات، وقد ارتكب فى خلال أربعة أسطر فقط ست أخطاء: اثنان فى النحو، وإثنان فى الإملاء، فضلا عن جملة عجز عن إتمامها، وكلمة لا معنى لها! فهو ينصب الفاعل فى قوله: «ومات كثيرا»!، ويرفع اسم «أن» فى قوله: «إن كثير»!. ويكتب كلمة «تطمئن» خطأ فى قوله: «لم تطمأن»!، كما يكتب كلمة «الامبريالية» على هذا النحو: «الامبرالية»!. ويتحدث عن «القوى الشائعة بالإمبرالية»!، ولعله يقصد بكلمة «الشائعة»، «المعروفة». ثم يبدأ جملة: «كما أن الحرب»، ويكتفى بذلك دون إتمام الجملة! فكيف يمكن أن ينجح مثل هذا الطالب؟.

أما النموذج الثانى، فهو لطالب فى السنة الثالثة فلسفة بإحدى كليات التربية بجامعاتنا، ويتبين منه أن هذا الطالب لم يعرف إلى الآن أن الصفة تتبع الموصوف، فهو يبدأ إجابته بهذه الجملة السقيمة لغويا فيقول: «محمد

على جندى أميا ألبانى،! وفى السطر التالى مباشرة يرتكب خطأ لغويا فظيعا إذ ينصب المجرور بالباء فى قوله: «بقضاءه»! وتتبدى ركاكة أسلوبه حين يقول إن محمد على «كان طموحا ينظر إلى الأمام بعين مليئة»! ويكتفى بذلك كأن تعبير «بعين مليئة» كاف وحده فى رأيه لأداء معنى تام.

أما النموذج الثالث، فهو لطالب بالسنة الثالثة بإحدى كليات التربية، وهو يرتكب فى أربعة أسطر ثلاثة أخطاء. فيقول فى السطر الثالث: «ولكن الصح»! ويقصد بها «الأصح» ـ أى يكتبها كما ينطقها بالعامية. ثم يعجز عن تصريف فعل «استهان» فى المضارع، فبدلا من أن يقول: «لم يستهينوا»، إذا به يكتب: «لم يستهانوا»! وفى السطر الرابع ينتابه الشك فى تاء التأنيث الملحقه بالفعل الماضى «قويت»، وهل تكتب مفتوحة أو مربوطة، فيؤثر كتابتها بالشكلين! ويدع لى اختيار ما أشاء منهما!

أما النموذج الرابع فهو لطالب فى الليسانس بإحدى كليات الآداب، يكتب اسم المفكر الإسلامى الكبير الشيخ محمد عبده، على هذا النحو: «محمد عبدو»!، فكأنه لم يقرأ هذا الاسم فى حياته. واأسفاه!. ويتبدى عيُه وعجزه العام عن التعبير فى العبارة الركيكة الآتية حين يقول: «يبقى سؤال: من الجناح العسكرى برئاسة عرابى إلى الجناح البرجوازى أم الجناح البرجوازى إلى الجناح العسكرى من مال إلى الآخر؟ وهو هنا يريد أن يتساءل: «من من الفريقين إتجه إلى الآخر؟ هل اتجه الجناح العسكرى بقيادة عرابى إلى الجناح البورجوازى، أم اتجه الجناح البورجوازى إلى الجناح العسكرى؟». ولكنه صاغها فى تلك العبارة السقيمة التى ليس لها معنى.

والنموذج الخامس لطالب أو طالبة فى السنة الثالثة بإحدى كليات التربية، وفى اجابته نراه يخطئ فى كتابة كلمة «الذل»، فيكتبها بالزاى أى «الزل»! كما يكتب كلمة «الأحزاب» بالذال، أى «الأحذاب»! وبدلا من أن

يكتب: «يقومون بحركات»، نراه يكتب: «يقيمون بحركات»! وهو لا يعرف الفرق بين استخدام حرف «لن» الذى ينصب على المستقبل، و «لم» الذى ينصب على الماضى، فيكتب فى السطر الأخير: «لن يصل» ويقصد بها: «لم يصل»!

وفى النموذج السادس، وهو لطالب ليسانس بإحدى كليات الآداب، نراه يدخل حرف الجزم «لم» على الماضى، فيقول: «لم وافق»! بدلا من: «لم يوافق». كما يستخدم هذا الحرف «لم» حيث يجب أن يستخدم: «لما»، فيكتب: «ولم صدر»، بدلا من: «ولما صدر الأمر». ثم هو يكتب كلمة «خديو» أو «خديوى» على هذا النحو: «خدوى»! فيدلل على أنه لم يقرأ هذا الاسم طول حياته. ولكنه لا يكتفى بذلك، فيصف «زعماء الدستور» باسم الموصول «الذى» بدلاً من الذين»، ويكتب كلمة «باسمه» على هذا النحو «بسمه» فى حديثه عن السلطات التى يستعملها القناصل باسم الخديو توفيق!. كما يكتب كلمة «باللائحتين» بلام واحدة على هذا النحو: «بالائحتين»!. فكيف يمكن أن ينجح هذا الطالب مع كل هذا الجهل بلغته؟

أما النموذج السابع فهو لطالب أو طالبة فى السنة الثالثة بإحدى كليات التربية. وهو أنموذج فريد لفقرة من الكلمات المتراصة التى لا معنى لها، والتى تحمل معها ـ مع ذلك ـ كل الأغلاط الإملائية والنحوية التى يمكن إرتكابها. ومن المستحيل فهم ما يقوله هذا الطالب العيى. فهو يكتب «تنقاضات» بدلا من «تناقضات»، و «الامبرالية»، بدلا من «الامبريالية»، و«موراد»، بدلا من «موارد» و «أراغم» بدلا من «أرغم»، و «مزراعتهم»، بدلا من «زراعتهم»، و «يقمون» بدلا من «يقومون». وكل ذلك داخل إطار كلمات متراصة لا معنى لها، وأخطاء نحوية مثل: «تمارس دور قياديا» بدلا من «دورا»، و «لها دور سياسيا»!. فمن المسئول عن هذه الجريمة فى حق هذا الطالب؟ وكيف وصل إلى السنة الثالثة بإحدى كليات التربية؟

ويعتبر النموذج الثامن قريبا من النموذج السابق، وهو لطالب فى السنة النهائية بإحدى كليات الآداب. وفى السطر الأول نراه يكتب كلمة: «جاءت» على هذا النحو: «جائت»! ولا نعرف أى قاعدة إملائية استند إليها فى رسم هذه الكلمة على هذه الصورة الغريبة؟ ثم يسوق عباراته بعد ذلك بلا معنى وبلا أى عقل أو تفكير أو فهم، كأنما يمارس الكتابة لأول مرة فى حياته، وإلا فأى رابط يربط هذه العبارة الركيكة: «ومن هنا بدأ تنحصر هذه الفئة فى الاقطاع الزراعى مما جعلها تترك هذا الاقطاع الزراعى إلى وتتحول إلى الاقطاع الصناعى والتجارى والمالى وأصبحت تتكون من الجيش والأسطول والأمراء»! ـ تركيب غريب من الكلمات التى لا معنى لها والتى تحاول أن تعبر عن معنى مختزن فى ذهن الطالب ولكنه لا يعرف كيف يعبر عنه، وساهم إهمال الطالب فى استيعاب مادته فى زيادة عيه، فظهرت العبارة فى هذا الأسلوب المشوه!

وبعد، ففى كل النماذج التى أوردتها فى هذا التحقيق، وهى قطرة من بحر، لم أتعرض للمادة العلمية، وإنما اكتفيت بالجانب اللغوى والإملائى والتعبيرى فى الإجابات. وكان فى وسعى الاكتفاء بالحديث عن هذا التدهور فى لغتنا دون إيراد تلك النماذج الحية من إجابات الطلبة، لولا أنى رأيت أن هذه الوثائق فى حد ذاتها سوف تكون أبلغ من أى مقال، ولعلها تحفز دوائرنا العلمية والثقافية إلى مناقشة جادة تضع هذه المشكلة الخطيرة على أول الطريق للعلاج*.

---

* فى المقال الأصلى الذى نشر فى مجلة «رزواليوسف» أوردت صورة زنكوغرافية من أصل إجابات الطلبة التى أوردت نماذج منها فى المقال، ولم نر حاجة لذلك فى الكتاب.

الفصل الثالث

المجتمع بين الفن والثقافة

أبر عا
من
لبطانية!

ربما كان العرض الذى أقيم لأوبرا عايدة فى مدينة الأقصر، يوم الأحد الموافق ٢٧ نوفمبر ١٩٩٤م، هو أكثر العروض إثارة فى تاريخ هذه الأوبرا الخالدة. فلأول مرة منذ أن عرضت هذه الأوبرا عرضها الأول فى دار الأوبرا بالقاهرة مساء يوم ٢٤ ديسمبر ١٨٧١م يشاهد المشاهدون أحداث الأوبرا على المسرح المكشوف، وهم متدثرون بالبطانيات السميكة لحماية عظامهم من التفتت تحت وطأة الزمهرير!

فمن المعروف أن الذهاب إلى دور الأوبرا، هو مناسبة ينتهزها عشاق هذا الفن الراقى لارتداء أفضل ملابسهم، والتطيب بأغلى ما يملكون من عطور، وتنتهزها السيدات والآنسات خاصة، لاستخدام حليهن الغالية التى يحتفظن بها فى الخزائن الحديدية، لحمايتها من

أكتوبر فى ١٩٩٤/١٢/١١

السرقة. وهى مناسبة لارتدائهن ملابس الفراء الثمينة، أو ارتداء الملابس المكشوفة التى تلمع تحت الأضواء.

ولكن لم يحدث أبدا أن كان الذهاب إلى دار الأوبرا مناسبة للتدثر بالبطاطين! والضرب عرض الحائط بالمظاهر التى تضفيها الملابس الأنيقة والحلى البراقة، كما حدث يوم العرض التاريخى لأوبرا عايدة فى أحضان معبد حتشبسوت فى البر الغربى بمدينة الأقصر.

ومن هنا الإثارة التى تميز بها هذا العرض بالذات والذى سوف يذكره تاريخ الأوبرا على مر العصور.

ومن هنا ــ أيضا ــ هذا الجانب الذى تميزت به هذه الإثارة، ذلك أنه كثيرا ما أفسدت الطبيعة حفلات فنية فى مختلف أنحاء العالم، ولكن الطبيعة لم تستطع أبدا أن تفسد عرض أوبرا عايدة فى الأقصر! فجمهور الأوبرا دائما أبدا جمهور متميز لايدخل فى عداد عشاق الفنون الأخرى، إنه من عشاق اللامعقول! والأوبرا نفسها تدخل فى اطار اللامعقول، سواء من ناحية الحوار الغنائى الذى يجرى فى كل الظروف والأحوال، وفيما يتطلب الغناء وما لايتطلبه، بل فى حالة الموت عندما تكون مغنية الأوبرا فى مشهد الاحتضار الذى ينحبس فيه الصوت عادة ويتحشرج، فإذا به يخرج من فمها فى الأوبرا جميلا سلسا، لينتزع التصفيق الحاد من جمهور المشاهدين.

ومن هنا أزعم أنه لو كان غضب الطبيعة فى مدينة الأقصر قد ازداد، فأمطرت السماء أيضا إلى جانب الزمهرير، لما ترك المشاهدون مقاعدهم، بل لازدادوا التصاقا بها وتمسكا بالبقاء، حتى لايحرموا أنفسهم من تلك المتعة النادرة.. متعة الاستماع إلى أعظم ما خلق الله من الأصوات جمالا وقوة وجلالا.

ولقد كنت أشاهد المغنين والمغنيات على بعد، واتطلع إلى وجوههم ووجوههن بمنظارى المكبر، فما وجدت تأثرا بالبرد على تلك الوجوه! كأنما يعيش أصحابها فى عالم آخر يختلف عن العالم الذى يعيش فيه المشاهدون! وفى طقس آخر غير الذى يعانى منه المشاهدون! ففى حين كان المشاهدون يرتجفون تحت البطاطين، كان المغنون صامدين تحت الملابس الشفافة التى تناسب مناخ البلد الذى تقع فيه أحداث الأوبرا! وقد بدأ لى للحظة كأنى لست أمام مغنين عاديين، وإنما أمام تلك النماذج التى رسمها الخيال الإغريقى فى بلاد اليونان القديمة لآلهة الإغريق القدامى!

والأغرب من ذلك أن أداء المغنين لم يتأثر على الإطلاق! فلقد استمعت لأوبرا عايدة من خلال تسجيلات الاستريو عددا لايحصى من المرات، وشاهدتها عدة مرات، وأزعم أنى لم أسمع فى حياتى أجمل أو أعظم وأقوى من الأصوات التى استمعت إليها فى العرض أمام معبد حتشبسوت!

نعم، لم أسمع أجمل من صوت السوبرانو «السمراء» فيلهيلمينا فرناندس فى دور عايدة، أو أقوى وأجمل من صوت الميتزو سوبرانو «برونا باجليونى» فى دور الأميرة المصرية أميزيس. كما لم أسمع أقوى وأجمل من صوت التينور العظيم «جيوسيبى جياكومينى» فى دور القائد المصرى رادامیس. هذه أصوات يجب أن يخلدها تاريخ الفن الأوبرالى، ليس فقط لقوتها وجمالها، وإنما لشجاعتها المنقطعة النظير، وتضحيتها العظيمة فى سبيل الفن والواجب وحتى لاتخذل الجماهير!

فمن المعروف أنه لايوجد فى البشر من يخشون على حنجرتهم من البرد أكثر من هؤلاء الذين تتوقف حياتهم ومعيشتهم وشهرتهم على تلك الحناجر الذهبية التى أودعها الخالق جلت قدرته فى أجسادهم، وهم المغنون والمنشدون والمطربون وكذلك القراء. ذلك أن أية إصابة بالبرد تصيب تلك

الحناجر الذهبية تحولها على الفور إلى حناجر نحاسية أو صفيحية، ويكون فى ذلك نهاية حياة صاحبها الفنية!

ومن هنا فلعل هذه الملاحظة، تدفع وزير الثقافة الفنان فاروق حسنى إلى توجيه خطابات شكر وإشادة، إلى هؤلاء الفنانين العظام، الذين ارتفعوا إلى مرتبة الأبطال بأدائهم واجبهم الفنى، على أكمل ما يكون الأداء فى ظروف طقسية لم يتعرض لها مغنو الأوبرا على مدى التاريخ، ولم يخذلوا جمهورهم الذى قدم لسماعهم ومشاهدتهم من أرجاء العالم، بل كانوا عند حسن ظنه.

بل أرى أن أسماء وصور هؤلاء المغنين، يجب أن تسجل فى دار الأوبرا المصرية بعبارات التقدير! فلو آثر هؤلاء الفنانون الحفاظ على صحتهم وحناجرهم الذهبية، على أداء الواجب الذى فرض عليهم الغناء فى العراء تحت درجة ٣ فوق الصفر، لتحول الفرح إلى مأتم كبير، ولنسفت كل الجهود البشرية العظيمة، والنفقات الباهظة التى صرفت فى إخراج هذا الحفل، بالصورة التى تشرف مصر، وتؤدى غرضها السياحى العظيم!

لقد كانت اقامة هذه الأوبرا فى الصعيد المتفجر بالإرهاب، عملا من أعمال التحدى الخلاق الذى يواجه به نظامنا السياسى الإرهاب، ويحبط به عمل الإرهاب. وهو يعد التحدى العظيم الثانى، بعد تحدى مؤتمر السكان، الذى أثبت به نظامنا السياسى أنه عندما يريد أن يبرز صلابته وقوته فى مواجهة ما يواجهه من تحديات فإنه يفعل ذلك.

وهو ما يثبت أيضا أن شعبنا العظيم لاينقصه إلا توعيته بالتحديات التى يواجهها، والأخطار التى تحيق به، فيفرز على الفور أعظم ما أودعه فيه تاريخه الطويل من خبرة وصلابة وقوة. بل يثبت شيئاً مهماً آخر، هو أن شعبنا من الشعوب التى اذا أحست بالأمان، وشعرت بالطمأنينة، فقدت حيطتها وحذرها واستكانت، وتعرضت للخطر الذى يأتيها من مأمن! وعلى

العكس من ذلك فإن شعبنا إذا فقد الشعور بالأمان، فإنه يستيقظ ويواجه الخطر بأعظم ما يملكه من إرادة وعزم وتصميم .

وهذا هو تفسير هزيمة يونيو١٩٦٧ ، وهو أيضاً تفسير نصر أكتوبر ١٩٧٣ ! فقد جرت هزيمة يونيو فى ظل التنويم بصواريخ الظاهر والقاهر، وامتلاك أكبر قوة مسلحة فى الشرق الأوسط، وقد حقق شعبنا نصر أكتوبر فى ظل الخطر الجاثم على صدره، والرابض على الضفة الشرقية للقناة.

إن شعبنا فى حاجة دائمة للتحدى ليفرز أعظم ما فيه من قدرة على الاستجابة. وهو ما شاهدته فى مدينة الأقصر من جانب جميع من اشتركوا فى اخراج ذلك العمل العظيم - عرض أوبرا عايدة - فى الشكل الذى يليق بحضارة مصر وقدرتها.

لقد كان الكوبرى العائم الذى أقامته القوات المسلحة المصرية، عملا من أعمال الشرف والفخار لهذه الدرع التى تحمى شعبنا المصرى من الخطر، وكانت اجراءات الأمن العظيمة فى الأقصر التى اتخذها جهاز الأمن فى وجه التحدى الإرهابى القائم، ما أثبت قدرة هذا الجهاز الجبار على مواجهة التحدى عند اللزوم، وماحقق لجميع من عملوا أو اشتركوا وشاهدوا ذلك العمل الهائل، الأمن والطمأنينة. فلم يشعر فرد بخوف أو قلق، بل شعر الجميع بالثقة فى أنهم بين أيد أمينة ساهرة على حياتهم. ولو وقع حادث واحد لتعكر صفو تلك المناسبة الجليلة.

وقبل يوم الافتتاح التاريخى، كانت قد جرت الشائعات التى ترافق - عادة - أوبرا عايدة، عن عراقيل سوف تعوق الافتتاح فى اليوم المحدد، وعلى رأسها شائعة الملابس والتجهيزات التى تأخر وصولها! وهى شائعة ذات أصل تاريخى، اذ كانت هى الشماعة التى علقت عليها بعض الروايات التاريخية عدم عرض أوبرا عايدة فى افتتاح دار الأوبرا فى عصر

اسماعيل، وعرض أوبرا «ريجوليتو» لفردى بدلا منها! وقد أرجعت هذه الروايات السبب فى تأخر وصول تلك الأزياء والمناظر المسرحية من فرنسا، إلى الحرب التى نشبت بينها وبين بروسيا فى عهد بسمارك.

وفى الحقيقة أنه لم يكن مقررا أبدا أن يفتتح الخديو اسماعيل دار الأوبرا بالقاهرة بأوبرا عايدة! وفى الوقت نفسه كان مستحيلا أن تتسبب الحرب الفرنسية البروسية فى تأخر عرض أوبرا عايدة فى افتتاح الأوبرا لو تقرر ذلك، لأن الدار كانت قد افتتحت قبل نشوب الحرب بعام! فقد افتتحت الدار فى عام ١٨٦٩ ونشبت الحرب فى عام ١٨٧٠!

كذلك لم تكن أوبرا ريجوليتو هى الأوبرا الوحيدة التى عرضت لفيردى على مسرح دار الأوبرا بالقاهرة قبل أوبرا عايدة، بل عرضت قبلها خمس أوبرات، هى : «ريجوليتو»، و«إل تروفاتورى»، «ولاترافياتا»، و«باللو إن ماسكيرا» و«إرنانى» - والأخيرة هى أوبرا غير مشهورة لفيردى ألفها عام ١٨٤٣.

والمدهش حقا أن دار الأوبرا بالقاهرة قدمت - وقتذاك - على مدى موسم واحد لايتجاوز أربعة أشهر ونصف، من أول نوفمبر ١٨٦٩ إلى ١٤ مارس ١٨٧٠، ٧٠ حفلة! منها عشر أوبرات عالمية، وباليه واحد هو باليه جيزيل لآدم. فإلى جانب الأوبرات الخمس التى قدمتها الدار لفيردى، قدمت «لروسينى» أوبرا «حلاق أشبيلية» وأوبرا «سميراميد»، كما قدمت «لدونيزيتى» «لوتشيا دى لاميرمور»، و«إكسير الحب». وقدمت «لجونو» «فاوست». وكل ذلك فى موسم واحد لاتتجاوز مدته الزمنية أربعة أشهر ونصف، مما تعجز عنه معظم دور الأوبرا فى العالم وقتذاك.

بل تعجز عنه دار الأوبرا الحالية بالقاهر! فمنذ إنشاء هذه الدار فى عام ١٩٨٨، حتى الآن لم يشهد جمهور القاهرة معظم هذه الأوبرات، فلم يشهد: «إرنانى»، أو «باللو إن ماسكيرا»، أو «حلاق أشبلية»، أو «سميراميد» أو «اكسير الحب» أو «فاوست».

وهو ما قد يحفز الصديق، الدكتور ناصر الأنصارى، على العناية بتقديم هذا الفن الرفيع، إلى جانب إنجازه الضخم المتمثل فى أوبرا عايدة. فليس معقولا أن تقدم دار الأوبرا بالقاهرة فى عصر إسماعيل عشر أوبرات في موسم واحد، ولاتقدم لنا دار الأوبرا فى عصر مبارك هذا العدد من الأوبرات!

وعلى كل حال تبقى أوبرا عايدة هى درة الأوبرات العالمية، وبها ارتفع فردى إلى السماكين، وتوج ملكا على الموسيقيين الإيطاليين. فقد أفرغ فى موسيقاها كل إبداعه الفنى وعبقريته الموسيقية.

وفى الوقت نفسه تعد هذه الأوبرا امتحانا قاسيا للأصوات الأوبرالية، إذ ترتفع فيها هذه الأصوات معظم الوقت إلى نهاية مدى مراتبها الصوتية، وهذه المراتب ـ بالنسبة للأصوات النسائية ـ «السوبرانو»، وهو أعلى وأرفع وأعذب الأصوات، و«الميتزوسوبرانو» وهو الصوت التالى الأكثر عمقا وروعة وامتلاء، ثم «الألطو» وهو أعمقها وأكثرها وقارا. وكذلك الحال بالنسبة لأصوات الرجال التى يطلق على أعلاها اسم «تينور»، وأوسطها عمقا اسم «باريتون» ويطلق على أعمقها اسم «باص».

ولاترتفع أصوات المغنين فى الأوبرا ـ عادة ـ إلى نهاية درجات سلمها الصوتى ـ أو الموسيقى ـ طوال وقت أداء الدور، وإنما تنخفض وترتفع وفقا للأدوار الدرامية والعاطفية. وهو ما يرسمه الملحن بدقة ويختار له الأصوات المناسبة، فلا يسند دور «سوبرانو» إلى صوت «ميتزوسوبرانو»، وإلا تمزق صوتها إذا أرادت الارتفاع به إلى نهاية درجات المدى الصوتى للسوبرانو، وكذلك الحال بالنسبة للتينور، فلا يسند دوره إلى «باريتون» وإلا تمزق صوته إذا وصل إلى نهاية مدى صوت التينور!

وقد تميزت أوبرا عايدة بكثرة مواقفها الدرامية والانفعالية على نحو لا يتوافر فى أوبرات عديدة، الأمر الذى يتطلب الارتفاع بأصواتها إلى نهاية مداها الصوتى معظم الوقت، ويرهق المغنين صوتيا أشد الإرهاق.

ومن هنا لاتستطيع أية مغنية أوبرا أداء أدوار عايدة بالكفاءة اللازمة ، وإنما .. في أدوارها أصوات خاصة تميزت بالقدرة والقوة وبصفات تؤهلها لأداء هذه الأدوار. ولايماثل أوبرا عايدة في هذا الشأن إلا أوبرات قليلة مثل أوبرا «كارمن» وأوبرا «مدام بترفلاي».

هذا الأرتفاع بالأصوات إلى نهاية مداها الصوتي معظم الوقت، أدى بالضرورة إلى الارتفاع بصوت الآلات الموسيقية الأوركسترالية لها - بدورها - مساحات صوتية واستخدامات تعبيرية مختلفة فالآلات الوترية أحسن ما يعبر عن الأدوار العاطفية، وآلات النفخ النحاسية، وآلات الإيقاع والنقر مثل الطبول، أحسن ما يعبر عن العنف والقوة والمواقف التراجيدية العنيفة. وقد تطلبت المواقف الدرامية التراجيدية التي تتميز بها أوبرا عايدة من فيردي استخدام هذه الآلات إلى أقصى مداها مصاحبة للأصوات في تفاعل هائل لإحداث أعظم تأثير في نفوس المشاهدين.

ومن هنا كان انفعال المشاهدين بأحداث أوبرا عايدة وأصواتها وموسيقاها أكبر بكثير من تأثرهم بدرجة الحرارة المنخفضة التي وصلت إلى ٣ فوق الصفر! ومن هنا كان النجاح الباهر الذي حققه العرض رغم كل الظروف الطبيعية التي أحاطت به.

وبالنسبة لمكان العرض وهو الدير البحري لحتشبسوت في البر الغربي، .. شاهدت أوبرا عايدة في مصر في ثلاثة أماكن تاريخية، الأولى في معبد الأقصر، والثانية في منطقة أبو الهول والأهرام، والثالثة في البر الغربي أمام معبد حتشبسوت. وأستطيع أن أزعم أن أعظم هذه العروض شأنا كان في منطقة الأهرام! وهو ما يجب أن يتجه إليه أهتمام الوزير الفنان فاروق حسني، والدولة في المستقبل للأسباب الآتية:

السبب الأول: أن هذه المنطقة هي المسرح الحقيقي لأحداث قصة أوبرا عايدة. فهي تقع في ممفيس (منف)، التي كانت عاصمة الفراعنة في

عـهـد الدولة القـديمة، وهى الدولة التى بنت الأهرامـات. فـيـصـور المنظر الأول من الفـصـل الأول مـن الأوبرا بهـوا فـخـمـا بقـصـر الملك فـرعـون فى مـدينة ممفيس، وفى الجـزء الخلفى بوابة كـبـيـرة تظهـر من ورائهـا الأهرام الجبارة وقـصـور مـصـرية. ومن هنا فـاتخـاذ منطقة الأهرام مـسرحا لأوبرا عايدة هو أقرب للمنطق وأكثر تأثيرا فى نفوس المشاهدين.

ثانيا: أنه عندما أقيم العرض فى منطقة الأهرام، تمخضت عـبقرية مخرجها ماورو بولونيـنى عن اتخاذ المنطقة كلها مسرحا لأحداث القصة، وعلى نحو مبـهر. فقد رأينا الجيش المـصرى المنتصر، قادما من أعلى القمة عند الهرم الأكبر بخيله ورجله، حتى وصل إلى المسرح أمام المشاهدين. وكـان فى ذلك أكـبر دعـاية للمنطقـة، وأعظم حـدث وقع فى مـصر حـتى اليوم.

ثالثا: أنه عندمـا أسند اخراج أوبرا عـايدة للمـخرج فيتوريو روسى أمـام الدير البحرى، تغلبت الناحية الفنية فيه على الناحية الدعائية التى رجوناها من اخـتـيـار هذا المكان الجديد فى مدينة الأقـصـر، والذى يمثل جانبـا من الحضارة المصرية التليدة، فأقام المسرح ليحجب المعبد فى الظلام فى حين أن الأنوار مسلطة على المسرح! والمخرج محق فى ذلك، فمهمته الأولى إخراج أوبرا عايدة وليس أوبرا حتشبسوت!

ومـهمـا يكن من أمـر، فـممـا لاشك فـيه أن العـرض الذى أقيم لأوبرا عايدة فى منطقة الأقصـر، يعد نجاحـا مـدويا لجميع من اشتركـوا فيه، وقد حقق كل أغـراضـه التى تغيـاها الجميع. وإذا كـانت هناك بعض السلبيـات التى رافقته، والتى كان أبرزها عدم التوفيق فى اختيار زمن العرض، فإن هذه السلبيات تتضاءل كثيرا إلى جوار الإيجابيات التى تحققت، كما أنه يمكن التغلب عليها بسهولة فى العروض القادمـة، التى نرجو أن نستفيد فيها بالخبرات السابقة، ولانبدأ من جديد ونخوض تجارب جديدة.

ولقد كان عرض أوبرا عايدة على شاشة التليفزيون المصرى بتعليمات الوزير صفوت الشريف، عملا إيجابيا كبيرا، لأنه شد اهتمام الجماهير المصرية على اختلاف طبقاتها، إلى هذا الفن العالمى الذى لايحظى بالمكانة اللائقة فى مصر، وعبأ هذه الجماهير خلف قيادتها السياسية والثقافية والإعلامية، كما يحدث فى الأعياد والمناسبات الكبرى. وكل تلك انجازات كبيرة فى حقل الإنجازات الفنية الكبيرة التى تمت فى عهد مبارك، ابتداء من إنشاء دار الأوبرا فى القاهرة بعد حريق الدار القديمة، وانتهاء بهذا الإنجاز الكبير، الذى نرجو ألا يكون الأخير.

مــــلا .. على مـعـرض لـكـتـــا . لــد لـــى!

اكتوبر فى ٥/٢/١٩٩٥

انقضت أيام معرض الكتاب الدولى هذا العام (١٩٩٥) سريعا، وانتهى أكبر مهرجان ثقافى ينتظره المثقفون المصريون كل عام بلهفة وشوق، بل تنتظره كل أسرة مصرية بشبابها وشيوخها وأطفالها، لتتنسم عبق الثقافة العطر الذى يفوح من كل ركن من أركان المعرض، ولتقضى يوما مرحا جميلا تعيش فيه حياة ثقافية متكاملة، لاتنحصر فى الكتب وحدها، وانما تتسع لتشمل كل الأنشطة الثقافية، من سينما ومسرح، وأغان وشعر، وندوات علمية وثقافية وغيرها، مما يتعذر توافره جميعا فى مكان واحد إلا فى معرض الكتاب الدولى.

فمعرض الكتاب الدولى ليس مجرد بيع كتب، وإنما هو معرض للثقافة والفنون بأوسع معانيها، وأهميته

لايستمدها من الكتب وحدها، بل إنه حتى لايستمدها من أنه مجمع ثقافى، وإنما يستمدها من شئ أكبر من ذلك، فهو عيد عربى قومى بكل معنى الكلمة، يجتمع فيه كل المثقفين العرب، ويتجاور فيه الكتاب المصرى مع الكتاب التونسى والمغربى والليبى والسورى واللبنانى والكويتى والسعودى، وغيره من الكتب التى تصدرها جميع دور النشر العربية، ويسافر إليه العرب من كل مكان، ويتقابل المثقفون القادمون من جميع أرجاء العالم العربى، ليشعر الجميع بأنهم ينتمون إلى وطن واحد وأمة واحدة، وأنهم ينتسبون إلى ثقافة واحدة مهما أبعدت السياسة بينهم!

وقد خالجنى شعور غريب هذا العام وأنا أرى الأسر المصرية بأطفالها ونسائها وشبابها ينتشرون فى أنحاء المعرض، ويتنقلون بين أجنحة الكتب المختلفة، أو يمرحون ويلعبون ويتناولون الطعام، أو يحضرون الندوات الثقافية ويشاهدون الأعمال الفنية.. إلى آخره، فقد تذكرت يوما أمضيته فى «أورو ديزنى» بفرنسا فى العام قبل السابق، أشاهد مشاعر الفرح وعلامات السعادة تعلو الوجوه، والناس يتنقلون بين الألعاب المختلفة، ويستمتعون بوقتهم من أول الصباح حتى منتصف الليل. فعندما وصلت إلى «أورو ديزنى» وعرفت أننى سوف أقضى اليوم بطوله، انزعجت، وتصورت أننى سوف أصاب بالملل! ثم ضحكت من نفسى عندما غادرت المكان مكرها فى منتصف الليل! وهذا هو ماشاهدته فى المعرض، فقد رأيت أبناء الشعب المصرى يغادرونه عند إغلاقه مساء مكرهين، وهم يتمنون لو طال يومه إلى منتصف الليل!

وقد يبدو التشبيه بأورو ديزنى غريبا، ولكنى أقصد بذلك أننا فى مصر نفتقر إلى التجمعات الكبيرة التى تشتهر بها أوروبا، وحتى فى الأعياد لاتوجد الأماكن التى يتجمع فيها عدد هائل من الناس، يقضون يوما كاملا مفيدا، أو يستمتعون بتسلية، راقية تجمع الثقافة والفن معا على هذا المستوى الشامل الذى يتيحه المعرض الدولى للكتاب.

وهذا الانقلاب الهائل فى رسالة معرض الكتاب، يدين بالفضل فيه لرئيس هيئة الكتاب الدكتور سمير سرحان، وهو ما يعكس ريادة مصر، فلا يوجد بلد عربى يستطيع أن يقدم للجماهير العربية مثل هذا المهرجان الثقافى العالمى بالمعنى الشامل الذى تقدمه مصر، ولا توجد فى بلد عربى تلك المساحة الشاسعة التى يشغلها المعرض وتستوعب ذلك العدد الهائل من الزائرين، ولا يوجد مثل هذا التكاتف بين الثقافة والفنون المختلفة الذى توفره وزارة الثقافة فى عهد وزيرها الفنان فاروق حسنى.

وأذكر عندما كان معرض الكتاب يعقد فى أرض الجزيرة، مكان دار الأوبرا الحالية، أن كانت الحديقة المقابلة تقام فيها مدينة ملاه زاخرة بالألعاب المختلفة، فكان الناس ينتقلون من معرض الكتاب إلى مدينة الملاهى. وبطبيعة الحال فإن معرض الكتاب الحالى يقدم للجمهور متعة ثقافية وفنية أرقى بكثير من مدينة الملاهى.

وهذا الإدراك لأهمية معرض الكتاب الدولى ومغزاه على المستوى المصرى والعربى القومى، هو مايدفع رئيس الدولة، الرئيس محمد حسنى مبارك، إلى الحرص على افتتاحه سنويا، دون أن يتخلف عن ذلك عاما واحدا، وهو افتتاح يستقبله الجمهور المصرى والعربى باهتمام بالغ، لما يثيره المثقفون والمفكرون المصريون فيه من أسئلة دقيقة يجيب عنها الرئيس مبارك بصراحته المعهودة، وتتابعها الجماهير على شاشات التليفزيون فى كل بقعة يصل إليها الإرسال المصرى الممتد على مساحة العالم العربى وأوروبا.

وقد شهد معرض الكتاب هذا العام عددا هائلا من الإصدارات الجديدة التى تدفقت من دور النشر المصرية والعالمية والعربية، ويكفى لتوضيح هذه الحقيقة أنه صدر من هيئة الكتاب وحدها فى الشهر السابق على المعرض ٢٣٠ عنوانا جديدا! وبلغ حجم إصداراتها الجديدة فى عام ١٩٩٤، نحو

٧٠٠ كتاب! وهو عدد ضخم بكل المعايير، يعكس ريادة مصر الثقافية، ويعكس اهتمام الدولة بالثقافة الجادة. فهيئة الكتاب ليست هيئة خاصة، وإنما هى هيئة عامة تدعم الكتاب.

وأهمية ما تصدره هيئة الكتاب من كتب، أنه يخاطب جيوب المثقفين فى حدود ارتفاع تكاليف الطبع، بالقياس مع ما تصدره دور النشر الأخرى. فقد فوجئت ببعض كتب دور النشر العربية وقد وصل سعره إلى خمسين جنيها للكتاب الواحد! وهو ما يعجز عن دفعه أى مثقف مصرى! ومثل هذا الكتاب يصل ثمنه إلى الثلث إذا طبعته الهيئة.

بل إن كتابا واحدا من كتب سلسلة «تاريخ المصريين» ـ التى أرأس تحريرها فى هيئة الكتاب ـ لم يتجاوز سعره خمسة جنيهات! وهو سعر يمكن أن يتضاعف عدة مرات لو طبعته دار نشر أخرى. وعلى سبيل المثال، لم يتجاوز سعر الجزء الواحد من كتاب وليم الصورى عن الحروب الصليبية الذى صدر فى السلسلة، وترجمه المؤرخ الكبير الأستاذ الدكتور حسن حبشى ـ وهو من أمهات المصادر الأساسية لدراسة الحروب الصليبية ـ ٤٥٠ قرشا فقط! وهو ما يصل بسعر الأجزاء الأربعة التى يتجاوز عدد صفحاتها ألفى صفحة، إلى ثمانية عشر جنيها. ولو قامت دار نشر أخرى بترجمة هذا الكتاب وطبعه، لتجاوز سعره مائة جنيه!

وهذا ما يجعلنا نلح على نظامنا السياسى ألا يبخل بمال على الثقافة، فهى مدخله لغزو العالم العربى. وهو ما كان يفعله النظام العراقى الذى يبيع كتبه بأسعار رمزية لإخفاء وجهه الفاشى القبيح، والظهور أمام المثقفين العرب فى صورة راعى الثقافة العربية! فأذكر أنه عندما كان يفتتح مكتبة لبيع الكتب فى ميدان سليمان باشا، كان يبيع كتبه بأسعار زهيدة، وهو ما كان يجتذب إليه المثقفين المصريين للتعرف على أحدث إصداراته.

ويجب علينا فى هذا الصدد ألا ننسى أن القومية العربية لم تتحقق بفضل السياسة وإنما تحققت بفضل الثقافة! والعرب لم يعرفوا مصر من خلال السياسة، وإنما من خلال الثقافة بمفهومها الشامل الذى يشمل العلوم والفنون، ولم يتبينوا هويتهم العربية إلا من خلال الثقافة. فقد كانت الفكرة السائدة حتى ذلك الحين، هى فكرة الجامعة الإسلامية، وكانت الهوية التى تجمع المثقفين والشعوب العربية هى الهوية الإسلامية، ولكن بعد سقوط الدولة العثمانية، ونمو الاتصالات بين مصر والبلاد العربية، وتضاعف الصحف والمجالات والكتب والنشرات التى كانت تصدر كلها بالعربية، وخروج المثقفين المصريين من عزلتهم، وذهابهم فى رحلات مدرسية وثقافية إلى الأقطار العربية، أو للعمل فى المعاهد الجامعية والحكومية على حساب مصر، كل ذلك وغيره مما تم فى العشرينيات من هذا القرن، نقل فكرة الجامعة الإسلامية إلى معناها العربى الحالى وهو القومية العربية.

الثقافة - إذن - هى التى تجمع الشعوب العربية وتشعرها بأنها أمة واحدة ذات ثقافة واحدة مشتركة تجمع شعوب شبه الجزيرة العربية بحجازها ونجدها ويمنها وحضرموتها وخليجها، وشعب وادى النيل بمصره وسودانه، وشعوب المشرق العربى بلبنانه وسوريته وعراقه وأردنه وفلسطينه، وشعوب المغرب العربى بمغربه وجزائره وتونسه وليبييته، وهو ما يجب علينا أن نحافظ عليه، فهو الحد الأدنى الذى يحفظ لنا وحدة تفككت فى هذه الأيام، ولكن الأمل فى تجمعها فى المستقبل، هو الذى يبقى حرارة الفكرة العربية فى صدور الجميع.

ومن هنا فأينما تذهب فى أنحاء العالم العربى، فأنت تجد مصر، بكتبها، وأغانى ملحنيها ومطربيها العظام، وأفلامها التى تغزو كل بيت، وفنانيها الكبار. وإذا كنا - نحن المصريين - نستقبل فى كل بقعة من العالم العربى بترحاب فبفضل هذا كله.

ومعرض الكتاب الدولى أصبح بعد هذا الانقلاب الجذرى فى رسالته، مجمعا للثقافة العربية، خصوصا بعد أن أصبحت الندوات واللقاءات الثقافية لاتقتصر على شخصيات مصرية، بل اتسع نطاقها لتشمل الشخصيات العربية، ومن خلالها يتعرف المثقفون على وجهات النظر العربية المختلفة.

فقد اشتركتُ فى ندوة عن تحديات الدخول إلى القرن القادم على المستوى القومى، حضرها عن الجانب الفلسطينى الشاعر نزيه خير، الذى يعيش فى إسرائيل، وقد عرض صورة للإسرائيلى من واقع معايشته اليومية له، تختلف كل الاختلاف عن الصورة التى يرسمها الوهم، وترسمها العقد العربية عن إسرائيل، لتثبط الهمم وتسلب الثقة من الشخصية العربية. وقد فوجئ نزيه خير حين سمع المتحدثين من المصريين يتحدثون عن شخصية إسرائيلية لاتوجد إلا فى أوهامهم!

وهذا ما يدعونا إلى مطالبة وزير إعلامنا الهمام السيد صفوت الشريف، باستدعاء المثقفين الفلسطينيين الذى يعيشون فى إسرائيل، لكى يرسموا لجماهيرنا المصرية الصورة الحقيقية للشخصية الإسرائيلية، وما تعانيه من تمزق عرقى وثقافى. فقد يساعدنا ذلك على تعامل أفضل مع الشعب الإسرائيلى!

بل قد يساعد بعض مثقفينا الذين يتاجرون بالخطر الإسرائيلى، كما يساعد الحزب الناصرى الذى يتبادل مع المتطرفين الإسرائيلين دق طبول الحرب فى كل عدد من أعداد جريدته الأسبوعية!

فقد طالما نبهنا إلى أن المدخل إلى إسرائيل، هو الشعب الإسرائيلى وليس الأمريكى! والدليل على ذلك مبادرة السادات التاريخية، التى تمثلت أهميتها فى أنها غزت قلوب الإسرائيليين، بعد أن عجزت عن هذا الغزو الجيوش العربية! وقد ترتب على ذلك قيام حركة «السلام الآن» الإسرائيلية، التى حركت من أجل السلام فى إحدى المرات نصف ميلون إسرائيلى ـ بما

يعادل خمسة ملايين مصرى! وقد كان الشعب الإسرائيلى هو الذى طرد حكومة الليكود التى ترفض مبدأ الأرض مقابل السلام، ولم يطردها الشعب الأمريكى! وقد كان اطمئنان الإسرائيليين إلى السلام مع مصر هو الذى فعل فعله فى الضغط على قيادتهم السياسية على النحو الذى حقق تحرير سيناء كامله. ولو كانت طبول الحرب تدق فى مصر أيام السادات ومن بعده الرئيس مبارك، لتمسك الشعب الإسرائيلى بكل شبر من أرض سيناء. فالسلام اقتناع من الطرفين، وهذا الاقتناع لايتم إلا من خلال فهم متبادل لعقلية كل من المتفاوضين. وبدون هذا الاقتناع فإن الاحتلال الإسرائيلى يستمر تحت الحماية الأمريكية!

وهذا يقودنى إلى الحديث عن سلبية استلفتت نظرى فى معرض هذا العام، وتتمثل فى حضور بعض مرتادى اللقاءات الفكرية متكتلين، للشوشرة على الرأى المعارض، ومتحمسين للرأى الذى يوالونه بشكل جنونى!

وهو ما يسلب من هذه اللقاءات الفكرية رسالتها الديموقراطية التى تتغياها الدولة، وهى تكوين شعب ديموقراطى يؤمن بالمبدأ الذى أرساه «فولتير» والذى يقول: «قد اختلف معك فى الرأى، ولكنى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمنا لحقك فى الدفاع عن رأيك». ومن المحزن أن غالبية هؤلاء من الطلبة الجامعيين الذين يأتون لمساندة أحد أساتذتهم عندما يكون طرفا فى اللقاء الفكرى، وذلك تطوعا على طريقة مشجعى الكرة! وهم يظنون أنهم سوف يكونون محل رضاء الأستاذ بما ينعكس ايجابا على تقديره لهم فى الامتحانات!

وقد صادفت هذه الظاهرة عندما كنت طرفا فى لقاء فكرى، كان طرفه الآخر أستاذا ناصريا أكن له الاحترام. فقد استقبل الطلبة رأيه بحماسة كبيرة، وهو ما رأيت فيه علامة إيجابية، ولكنى عندما أخذت فى مناقشة رأى الأستاذ عمدوا إلى الشوشرة والتهييج والبذاءة، رافضين سماع

الرأى الآخر بإصرار غريب! وبطبيعة الحال فقد سيطرت على الموقف بسهولة، ولكنى خرجت بانطباع سيئ وتشاؤم أسود!

فإذا كان شباب المستقبل لا يؤمن بحرية الرأى ولا يريد سماع الرأى الآخر، فكيف يمكن تمييزه من الشباب الفاشى فى إيطاليا والنازى فى ألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية؟ وإذا فشل الناصريون فى تعليم الشباب الناصرى احترام الرأى الآخر والاستماع له دون شوشرة أو محاولة ارهاب صاحبه، أفلا يكونون قد أخرجوا أنفسهم ـ منذ البداية ـ من اللعبة الديموقراطية التى تقوم على تداول الحكم؟ وإذا كان نظام الحكم الحالى يفسح المجال للتعبير عن الرأى بحرية تامة، أفلا يكون ذلك حافزا قويا لكل من يؤمن بحرية الرأى، للقتال فى سبل استمرار هذا النظام فى الحكم بكل الطرق والوسائل لحماية شعبنا من الفاشية القادمة؟

وقد خرجت من التجربة بشعور عميق بأن هؤلاء الشباب إنما هم ضحية، بنفس الدرجة التى عليها شباب جماعات التكفير والإرهاب! فكل من الفريقين قد خضع لمؤثرات فكرية فاشية المنبع، تكره الرأى الآخر وتعمل على إخماده، بكل ما تملك من وسيلة! وهذه الوسيلة بالنسبة للشباب الناصرى هى الديماجوجية، وبالنسبة لشباب جماعات الإرهاب القتل والتدمير والتخريب! وإذا انقسم شباب مصر بين الأساليب الناصرية الفاشية والأساليب الإرهابية الفاشية، فقل على مستقبل مصر السلام!

وهذا كله يحدث فى ظل غياب فكرى تام من جانب الحزب الحاكم! وفى ظل دون كيشوتية فكرية من جانب الماركسيين.. كما شاهدنا فى اللقاء الفكرى مع الرئيس محمد حسنى مبارك فى افتتاح معرض الكتاب! وفى ظل دعم فكرى صريح وجرىء للإرهاب من جانب حزب العمل! وفى ظل مقاومة ليبرالية محدودة التأثير من جانب حزب الوفد! وفى ظل انتهازية حزبية مفضوحة من جانب بقية الأحزاب!

وهذه هى الديمقراطية المريضة التى يبيعها لنا نظامنا السياسى، الذى ترتعد فرائصه رعبا كلما وجهت له تلك الأحزاب الفاشية الاتهام بالدكتاتورية!

خصوصا إذا استعانت فى هذا الاتهام باتصالاتها الخارجية بجمعيات حقوق الإنسان المنحرف وحماية الصحافة، وغيرها من الجمعيات التى أصبحت سندا لأحزاب المعارضة المصرية الفاشية التى تتاجر بالديمقراطية وهى منها براء!

وعلى كل حال، وفيما يتصل بمعرض الكتاب، فقد يدهش القارئ إذا عرف أننى أرتاده ليس بحثا عن الإصدارات الجديدة، وإنما عن الإصدارات القديمة التى فاتنى العلم بصدورها، أو علمت بصدورها وحالت بينى وبين اقتنائها مشاغلى العديدة!

فمعرض الكتاب الدولى فرصة فريدة لمشاهدة جميع الإصدارات التى صدرت فى السنوات السابقة، متجمعة فى مكان واحد، هذا فضلا عن إصدارات قديمة جدا لم تعد معروضة للبيع، وإنما مكانها المكتبات العامة المتخصصة. فقد سعدت كثيرا عندما عثرت على مجموعة تفسير المنار للشيخ رشيد رضا، فى اثنى عشر جزءا بالإضافة إلى الجزء الثالث عشر الخاص بالفهارس. وقد اشتريتها بسعر زهيد لايتجاوز خمسين جنيها، وهى غير موجودة إلا فى دار الكتب ومكتبات المعاهد العلمية القديمة، مثل جامعة القاهرة. وكانت أول مرة احتجت فيها للاطلاع عليها عندما كنت أعد رسالتى للماجستير منذ أربعين عاما، وقد اطلعت عليها فى مكتبة معهد الدراسات العربية العظيمة.

وفى الوقت نفسه فإن كتب التراث جميعها التى تعرض فى المعرض هى من الإصدارات القديمة التى أعادت بعض دور النشر الإسلامية طبعها، وهو ما يتيح للباحثين فى التاريخ الإسلامى فرصة فريدة لاقتنائها بعد أن كان مثل هذا الاقتناء حلما من الأحلام!

كذلك أتاحت هيئة الكتاب للباحثين والمثقفين فرصة ذهبية عندما عرضت فى هذا العام والعام السابق ما كان مخزونا فى بطون مخازنها من أجزاء تلك المجموعات القديمة، بأسعار ما قبل نصف قرن! هذا بالإضافة إلى بقايا إصدارات قديمة وجديدة أخرى، بأسعارها الأصلية الرخيصة، بل بأقل من هذه الأسعار! وقد شكا لى بعض الباحثين من تكدس هذه المجموعات فى قاعة واحدة بدون تنظيم، ورددت عليه قائلا بأن هذه الكتب تباع بأسعار التصفية، وينطبق عليها ما ينطبق على البضائع الأخرى التى تصفى، وبالتالى فإن أكبر ما يهمه هو أنه يشترى اليوم بسعر الأمس! وهو ما لاتفعله دار نشر أخرى فى مصر أو فى العالم العربى!

والمهم هو أنه ينبغى على الهيئة فى الأعوام القادمة أن توفر محلات الأغذية اللازمة فى معرض الكتاب بما يتناسب مع طبيعته الخاصة، فزائر المعرض لايزوره لساعة واحدة أو ساعات، وإنما يزوره ليقضى يوما كاملا بين ربوعه، وهو لذلك لايستطيع أن يمضى يومه وهو يتضور جوعا! صحيح أن بعض الأسر تأتى معها بالسندويتشات التى تسد بها رمقها، ولكن البعض الآخر لاتتاح له هذه الفرصة.

وأعتقد أن من واجب الهيئة أن تكوّن لجنة لتجميع الانتقادات التى وجهت إلى المعرض الدولى وفحصها، ومعالجة ما يمكن علاجه منها، وتلافى أسباب القصور مستقبلا. وهذا ما تفعله هيئات المعارض فى الدول الأخرى، فالنقد الذى يوجه إلى المعرض لايعيبه، ولا يقلل من حجم هذا الجبل الأشم الذى تكاتفت على نجاحه جهود جبارة من أناس مخلصين متفانين فى عملهم - وإنما يقلل من شأنه ادعاء العصمة من الخطأ!

ويبقى أن نوجه التحية الحارة للدكتور سمير سرحان، ولكل من عاونه من مساعديه على إخراج المعرض على تلك الصورة المشرفة التى تليق بمصر. كما نوجه التحية للأستاذة سميرة عرابى، وكيلة الوزارة لشئون المطابع وصاحبة الفضل فى دفع عجلة الإنتاج فى الهيئة. وسلام للبنائين المخلصين فى هذا الوطن، ودعاء لهم من الله بالتوفيق.

النقد العشوائى لهيئة الكتاب!

الوفد فى ١٩٩٥/٦/٦

هناك نظريتان فى تفسير، لماذا يقذف البعض الأعمال الناجحة بالطوب؟: النظرية الأولى تقول إن الشجر المثمر وحده هو الذى يتعرض لقذف الطوب، ولا يتعرض له أبداً الشجر المجدب. أما النظرية الثانية فتقول إن نزعة التخريب وحدها هى التى تدفع البعض إلى تحطيم الأعمال الناجحة، وهذه النزعة هى التى تجمع ما أطلق عليه اسم: «حزب أعداء النجاح»!

على أنى أرى أن الأمر ليس بهذه البساطة، فالجهل والسطحية أحياناً يقومان بدور التخريب! وصحيح أنه تخريب غير متعمد، ولكنه تخريب! وهذا النوع الأخير هو ما يمكن أن نصف به الهجوم على أكبر معقل للثقافة فى مصر، وهو هيئة الكتاب.

لقد برزت هيئة الكتاب كهدف للطوب منذ أن ألقت بثقلها إلى جانب معركة التنوير! وإلى جانب محو الأمية الثقافية للجماهير الفقيرة! وإلى جانب رعاية المواهب الفكرية للشباب المصرى الذى لا يستطيع أن يجد طريقه إلى أبواب أصحاب دور النشر الخاصة المضطرة بحكم ضعف ميزانياتها إلى تجاهل هذه المواهب!

عندئذ أصبحت الهيئة هدفاً للطوب من أصحاب الفكر الرجعى والتكفيرى والإرهابى من جهة، ومن أصحاب المصالح التى ضربتها الهيئة بإصداراتها التى تبيعها بسعر التكلفة من جهة ثانية، ثم من بعض المثقفين والأساتذة الذين لا تتيح لهم مسئولياتهم حتى مجرد زيارة إحدى مكتبات الهيئة أو متابعة إصداراتها أو النظر إلى قوائم مطبوعاتها. ومع ذلك فهم يفتون بما لا يعلمون ليخفوا جهلهم بما يسألون فيه!

هذا الكلام نسوقه لأنه يصعب علينا أن يجرى أحد الصحفيين فى مجلة «روزاليوسف» تحقيقاً عن هيئة الكتاب يصدر تحت عنوان: «النشر العشوائى فى هيئة الكتاب!»، يغفل فيه كل عناصر التحقيق الصحفى الذى يقوم على الحقائق والاستبيان والقراءة والاطلاع، ويعتمد على كلام مبتور لعدد من الأسماء، ويزيف الحقائق، ويتبدى منه ــ بوضوح ــ أن الصحفى لم يمسك فى يده كتاباً واحداً من كتب الهيئة!

وعلى سبيل المثال، فقد كتب الصحفى عن سلسلتين ناجحتين من الكتب التى تصدرها الهيئة، إحداهما تصدر تحت إشرافى، وهى سلسلة «تاريخ المصريين»، والأخرى تحت إشراف الدكتور يونان لبيب، ورغم أنه وصفهما بأنهما مهمتان، فإنه لم يلمس بيده كتاباً واحداً مما أصدرته السلسلتان! فقد ذكر أن سر نجاحهما يرجع أساساً إلى صدورهما عن «مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر» الذى أنشئ عام ١٩٦٣، ومن ثم فهما ــ حسب قوله ــ «نتاج عمل علمى منظم يفلت نسبياً من العشوائية والفردية» التى تميز عمل هيئة الكتاب!

ولو رجع الكاتب إلى كتاب واحد من هاتين السلسلتين لعرف أن سلسلة كتب «تاريخ المصريين» التى تقع تحت إشرافى، وقد صدر منها حتى لحظة كتابة هذه السطور ٨٥ كتاباً فى تاريخ مصر وحدها ــ تصدر عن هيئة الكتاب، ولا تصدر عن مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر الذى يصدر السلسلة الأخرى وهى سلسلة «مصر النهضة» التى يشرف عليها الدكتور يونان لبيب. أقول ذلك رغم أنى أيضاً رئيس اللجنة العلمية التى تشرف على مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، ويهمنى أن ينسب إلى المركز فضل «العمل العلمى المنظم الذى يفلت من العشوائية والفردية!» ـ حسب قوله.

وكان فى وسع الكاتب معرفة ذلك بمجرد رؤية كتاب واحد من السلسلتين: ويشاهد فى الغلاف اسم جهة الإصدار، وهى ـ بالنسبة لسلسلة «تاريخ المصريين» ــ هيئة الكتاب، وبالنسبة لسلسلة «مصر النهضة» مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر!

ولو قرأ الكاتب قائمة الكتب التى أصدرتها سلسلة «مصر النهضة» ــ وهى ملحقه بكل كتاب ــ لعرف مقدار خطئه عندما أورد أنها تنشر ــ حسب قوله ــ «ملخصات رسائل الماجستير والدكتوراه فى التاريخ لشباب المؤرخين»! فالسلسلة بعيدة كل البعد عن نشر ملخصات رسائل، وإنما هى تنشر كتباً كاملة وأبحاثاً علمية كاملة يكتبها شباب وعجائز المؤرخين!

وهذا هو ما يجعلنا نقول إن التحقيق الصحفى ينبغى أن يبنى على الحقائق المجردة، إذا كان الغرض نزيهاً ولم يكن الغرض هو التلويث. خصوصاً بالنسبة لموضوع خطير يتعلق بالثقافة وعقل الأمة، وهو الكتاب!

بل إنه لو طلب هذا الصحفى من الهيئة تزويده بقائمة المطبوعات لعام ١٩٩٤ ــ وهو أضعف الإيمان ــ لعرف بسهولة أن كلمة «العشوائية» التى

وصف بها أعمال الهيئة لا تتفق مع الحقائق التى ترسمها القائمة. فهناك كتب أصدرتها الهيئة فى الفلسفة، وتشمل مباحث فلسفية، وكتب فى علم النفس والمنطق والأخلاق والفلسفة الإسلامية والفلسفة الحديثة. وهناك كتب فى الديانات، وتشمل الدين الإسلامى والقرآن وعلومه، والتفسير، وعلوم الحديث، وعلم التوحيد والعقائد، والفقه الإسلامى وغير ذلك . وهناك كتب فى العلوم الاجتماعية وفى اللغات وفى العلوم البحتة وفى التكنولوجيا، وفى الفنون والأدب وفى التاريخ والجغرافيا والحضارة والرحلات والتراجم والأدب الإنجليزى والألمانى والفرنسى وغيره.

وكل هذه الكتب فى الفروع المختلفة للثقافة والعلم لا يمكن وصفها بأنها نتيجة للعشوائية! اللهم إلا إذا كان مفهوم «العشوائية» فى ذهن الكاتب يعنى التخطيط السليم! وفى هذه الحالة فقط نرحب بالعنوان الذى اختاره لتحقيقه الصحفى وهو: «النشر العشوائى فى هيئة الكتاب» ما دام أنه يعنى «النشر المخطط»!

ولكن مشكلة الكاتب مع من نقل عنهم أكبر، فقد أساء إليهم عندما قدم مقتطفات غير مفهومة من كلامهم! وإلا فما هو معنى ما نقله عن الصديق الدكتور عبد المنعم تليمة من عبارات مثل: «إن الاعتماد على تحقيق الجدية من خلال حضور فردى يحدث ارتباكات ناتجة عن انحياز ويثمر هذا الوضع عشوائية مؤسفة فى اختيار ما ينشر»!

ثم يتهم الكاتب الهيئة بأنها تصدر ١٦ سلسلة، ولكن الإنجاز فيها «كمى» فقط! ـ كما يقول ـ دون أن يقرأ كتاباً واحداً من هذه السلسلة، ودون أن يقرأ حتى عناوين هذه الكتب من قائمة المطبوعات، بل دون أن يلمس كتاباً واحداً بيده مما تصدره الهيئة ـ كما رأينا فى حالة سلسلتى تاريخ المصريين، ومصر النهضة! وكان أجدر به أن يقرأ عناوين الكتب التى صدرت فى كل سلسلة ليحكم فيما إذا كانت تمثل كما أو كيفا!

وفى ذلك فإنه يهاجم سلسلة من أهم سلاسل هيئة الكتاب، وهى سلسلة «الألف كتاب الثانى». فلا يلفت نظره من كتبها المهمة التى بلغت ١٧٥ كتاباً، مترجم معظمها إلى العربية، إلا ما ذكره من «أنها تفتقر إلى متابعة أحدث الإصدارات فى مجالى العلم والاجتماع! وينقل ذلك عن كتّاب نشك كثيراً فى أنهم يتابعون أحدث الإصدارات، لسبب بسيط هو أنه لا يوجد فى العالم كله كاتب يستطيع متابعة أحدث الإصدارات، اللهم إلا إذا كان منقطعا كلية على مدى ٢٤ ساعة لهذه المتابعة! كما أن متابعة أحدث الإصدارات شىء وترجمتها إلى العربية شىء آخر، فهو يتصور أن الترجمة تتم عن طريق الكومبيوتر ولا تتم عن طريق مترجمين، يجب أن تتوافر فيهم صفات امتلاك زمام اللغتين من جهة، وصفات التخصص من جهة أخرى.

فأذكر أن المرحوم الدكتور محمود الشنيطى حين أراد ترجمة كتاب «نهب المصريين» Spoiling the Egyptians لجون مارلو، اختارنى بوصفى مؤرخاً فى نفس التخصص، وقد أتى إلىّ بالنسخة قبل الأخيرة من المطبعة، وكان مدوناً على غلافها أنها «نسخة غير مصححة»! ـ وقد ترجمت الكتاب بعمل متواصل استغرق منى سنة كاملة، واخترت للكتاب عنوان: «تاريخ النهب الاستعمارى لمصر». ومن هنا فمسألة عدم متابعة سلسلة الألف كتاب الثانى لأحدث الإصدارات، هى حذلقة وإدعاء كاذب، وصاحب النقد يثير السخرية لأنه لم يتابع أحدث ما صدر فى سلسلة «الألف كتاب الثانى» نفسها! ولو تابع لعرف أنها ترجمت كتباً صدرت فى الخارج فى التسعينيات!

وتتبدى سطحية التناول فى التحقيق الصحفى المذكور حين يعترف بأن إصدار هيئة الكتاب سلسلتى: «المواجهة» و «مكتبة الأسرة» إنما هو إنجاز، ولكنه ـ حسب وصفه ـ «إنجاز يكشف عن غياب الدور»! كيف؟

يقول الكاتب إن هذا الاصدار هو من طبيعة عمل الهيئة، وكان من المفروض ألا نحتاج إلى حملة قومية حتى تصدرا! والكاتب هنا يتصور أن ميزانية الهيئة المحدودة التى تنتهى فى نصف العام كان يمكنها إصدار تلك السلسلتين الهائلتين، ولا تحتاج إلى حملة قومية تعبئ ميزانية تواجه تلك النفقات! وينقل عن الدكتور عاطف العراقى نقداً غريباً، وهو أن هذه الكتب افتقرت إلى الرؤية العلمية واعتمدت على شهرة مؤلفيها لا قدرتهم وأهميتهم! وهو نقل لو صح عن الدكتور عاطف العراقى فإنه يكون فضيحة، إذ كيف نفصل ما بين شهرة الشيخ محمد عبده وقدرته وأهميته؟ أو نفصل ما بين شهرة الكتّاب الذين صدرت كتبهم فى «سلسلة المواجهة» و«مكتبة الأسرة» وبين قدرتهم وأهميتهم؟ إن الشهرة إما أن تكون شهرة علمية، وعندئذ فلا يمكن الفصل بين الشهرة والمقدرة، وإما أنها شهرة غير علمية وعندئذ يجوز فيها كل شيء، ومن المعروف أن الكتب التى صدرت فى السلسلتين صدرت لأسماء لا يجحد فضلها أحد.

ولأن الكاتب لم يقرأ قائمة مطبوعات الهيئة قبل أن يكتب تحقيقه الصحفى، فإنه قبل بسهولة الاتهام للهيئة بأنها لا تقوم بدورها فى «صناعة الثقافة الثقيلة» التى يعتبرها «المهمة الغائبة للهيئة»! ومن هنا لا يدرى أنه صدر عن الهيئة فى السنوات الثلاث الأخيرة موسوعة سليم حسن فى تاريخ مصر القديمة (١٧ جزءاً) والأغانى (٢٨ جزءاً) وتفسير القرطبى (١٦ جزءاً) ومذكرات سعد زغلول (٦ أجزاء) وغيرها.

وفى الوقت نفسه، وهو ما يثير السخرية، أنه ينسب إلى هيئة الكتاب أنها تترجم «الموسوعة الإسلامية» منذ ٣٠ عاماً! دون أن تنته! ويجهل أن هذه الموسوعة تصدر عن دار الشعب لا هيئة الكتاب! كما ينسب إلى الهيئة ترجمة الموسوعة البريطانية، التى يقول إن الدكتور لويس عوض كان يشرف عليها! مع أن هذا المشروع لا وجود له بالمرة فى مشروعات الهيئة!

والخلاصة أن مثل هذا النوع من النقد لمؤسسة ثقافية بهذا الحجم الضخم، لا يخدم إلا أعداء التنوير ومن يتعاملون مع الكتاب كسلعة ترفيهية باهظة الثمن من الناشرين، وإلا أعداء الثقافة الذين يريدون لهذا الشعب أن يعيش فى ظلمات الجهل والتخلف. وهو جدير بالنشر فى الصحف التى تروج للفكر الإرهابى، وتريد العودة بشعبنا إلى الوراء، ولكنه غير جدير بالنشر فى مجلة قومية ظلت تحمل علم التنوير منذ نشأتها، وهى مجلة «روزاليوسف»!

لتليفزيو· لمصري كشف لحسا. !

جرت العادة فى بلدنا العزيز مصر، أن تمضى الشهور واحداً وراء الآخر دون أسف أو أسى أو إحساس بمضيها، إلا شهرا واحدا فقط هو شهر رمضان! فهو شهر عجيب خصه الله تعالى بفريضة الصوم، ولكن المصريين أضافوا إلى الصوم، فريضتهم المصرية التى لامثيل لها فى بلد عربى آخر، وهى فريضة التسلية والمتعة، والسهر إلى الفجر مع التليفزيون أو فى الأماكن الدينية وعلى رأسها الأزهر وسيدنا الحسين.

فمن ناحية، فإن التليفزيون المصرى يهيئ كل نشاطاته ورجاله ونسائه ليقدم للجمهور المصرى فى الفترة ما بين صلاة المغرب وصلاة الفجر أكبر حشد من المسلسلات والمنوعات والفوازير المبهرة

اكتوبر فى ١٢/٣/١٩٩٥

والريبورتاجات الحية، على نحو يبقى الجمهور المصرى مربوطا إلى الشاشة الصغيرة حتى أذان الفجر. فإذا أفلت البعض من هذا الحشد، فإنهم يتوجهون إلى أماكن السهر التقليدية فى رحاب الأماكن الدينية، مثل الجامع الأزهر ومسجد سيدنا الحسين، ليقضوا الليل فى سمر ومرح حتى أذان الفجر.

وهو مما ليس له مثيل فى أى بلد عربى. فأذكر أننى قضيت شهر رمضان فى عام ١٩٧٣، فى مدينة قسنطينة بالجزائر، وهى أكثر المدن الجزائرية عروبة وإسلاما، فما شعرت بما أشعر به من بهجة فى مصر لحلول هذا الشهر الكريم، ولا أحسست بأن هذا الشهر يختلف عن غيره من الشهور، ولا لمست فى البرامج التليفزيونية، والإذاعية شيئا بازرا يميز هذا الشهر عن غيره،

ومن هنا فما يقوم به التليفزيون المصرى والإذاعة المصرية من نشاط فى شهر رمضان، هو عمل يجب أن يفخر به المصريون جميعا، لأنه يميزهم ويعطيهم خصوصيتهم فى الحقل العربى العريض. ولايجب على أحد أن يرى فى هذا النشاط مخالفة لفلسفة هذا الشهر الذى خصه الله تعالى بفريضة الصوم، لأن فلسفة الصوم هى شئ مختلف عن فلسفة الزهد، فإذا أراد أحد أن يحول فريضة الصوم إلى عمل من أعمال الزهد فهذا حقه، وهو شأنه وحده وليس شأن الآخرين. ولكن الإسلام على الدوام كان دين عمل وعبادة، ولم يحرم الإنسان من التمتع بما أحله الله من متع الدنيا.

وهذا هو ما يدعونى إلى أن أقدم للوزير الناجح صفوت الشريف، كل تقدير لقيادته هذا العمل الكبير، الذى قدمه التليفزيون المصرى والإذاعة المصرية، على طوال شهر رمضان، والذى تنافس مع نفسه لترضية جمهورنا المصرى، وتقديم المتعة الرفيعة الخالية من الإسفاف والخروج

على الدين، كما أشكر أفراد هذا الجيش الفنى المتميز، الذى تفانى فى استخدام أعظم ما وهبه الله من طاقة فنية، لإدخال البهجة والسعادة فى كل بيت من بيوتنا من خلال الشاشة الصغيرة أو الإذاعة المسموعة.

على أن هذا لايمنعنا من أن ننقد ما نراه من أوجه القصور أو النقص فى بعض البرامج، لابغرض الهدم وإنما بغرض تلافيها مستقبلا عند الإعداد لشهر رمضان القادم إن شاء الله.

فأنا ـ عادة ـ أستمتع فى فترة تناول طعام الإفطار بعد أذان المغرب بالاستماع إلى ما يقدمه البرنامج العام من ابتهالات أمين بسيونى من شعر فاروق شوشة، واعتبر هذه الابتهالات من المعالم المميزة التى آمل ألا تنقطع أبدا لبرامج شهر رمضان. ثم أستمع إلى ما يتلو هذه الابتهالات من فقرات خفيفة مع بعض شخصيات المجتمع، تلقى الضوء على هذه الشخصيات وحياتها وأنماط تفكيرها، الأمر الذى يربط بينها وبين الجماهير المصرية ويربط الجماهير بها. وهو أمر مطلوب فى مجتمع مفتوح لاتوجد فيه أسوار، ويستطيع كل فرد أن يعبر عن نفسه على الملأ دون خوف أو إرهاب.

وقد كانت فقرات هذا العام من هذا النوع، لولا ما لوحظ فيها من أنها تتم بشكل عشوائى، ولاتتم على أساس علمى، كما يحدث فى بلاد العالم الليبرالى. ففى تلك البلاد تكون هناك خطة معدة مسبقا، يتم فيها اختيار الشخصيات وفقا للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة، بحيث تربط بين الظروف وتلك الشخصيات، وتكون الأسئلة على النحو الذى يخدم هذا الربط، فتتم الخدمة الإعلامية على الوجه الأكمل.

ولكن ما يلاحظ عندنا هو أن هذه الشخصيات، يتم اختيارها دونما سبب إلا العلاقة الشخصية التى تربطها بمعد البرنامج، ولاترتبط بأية

ظروف سائدة، ولا تخدم ـ بالتالى ـ العملية الإعلامية التى هى عادة فى خدمة المجتمع. ولذلك تتكرر نفس الشخصيات كل عام مع بعض التنويعات الخفيفة، لأنها تدور فى الإطار الاجتماعى الضيق لمعد البرنامج، ولاتدور فى الإطار الاجتماعى العام.

وهو ما يجب أن يتغير فى العام القادم إن شاء الله، إذ يجب أن تكون هناك خطة معدة مسبقا، تعرض على لجنة تناقشها فى إطار المعايير السالف ذكرها، وتختار منها من تشاء أو تضيف من تشاء، كما تناقش الأسئلة لتتبين أهميتها من تفاهتها، وتتم الموافقة على الخطة بعد إجراء التحسينات اللازمة. خصوصا أن هذا البرنامج مسموع على أوسع نطاق.

وقد قدم التليفزيون المصرى هذا للعام عددا من البرامج التى أمتعت جمهور المشاهدين، ومنها برنامج «التختجية» للإذاعية الكبيرة سامية الأتربى، و«الصهبجية» للفنان محمد نوح، كما قدم «ألف ليلة وليلة» بتناول جديد أثار الإعجاب.

ولكن بعض البرامج أثارت كثيرا من النقد، وعلى رأسها البرنامج التليفزيونى الناجح: «حوار صريح جدا» للسيدة منى الحسينى. وقد سبق لى أن أبديت إعجابى بهذه السيدة البارعة فى مقالى بمجلة «أكتوبر» يوم ١٩٩٢/٤/٥، لانفرادها بأسلوب فى الحوار يضع ضيفها فى حالة يقظة دائمة، ويشد انتباه المشاهدين وإعجابهم. ولكن أسلوبها فى الحوار مع الكثيرين من ضيوفها فى هذا العام استفز مشاعر أوساط كثيرة من الرأى العام وغضبها، وعبرت عنه أقلام كثيرين من الناقدين الفنيين، إذ لم يكن يماثل ما ألف الناس من هذه الحوارات، وإنما كان يماثل ما يجرى فى قاعات المحاكم بين ممثلى النيابة والمتهمين!

ولاشك أن تحمس السيدة منى الحسينى لتثبيت نجاحها، قد أنساها أن فى أعماق النفس البشرية أغوارا سحيقة مظلمة يريد أصحابها نسيانها لما

تسببه لهم من ألم ، قد يكون منشؤه فى كثير من الأحيان التعرض لظلم أو محنة ترك أصحابها للزمن مهمة محو صفحتها من حياتهم، وقد يكون السبب الشعور بالذنب لخطأ يريد أصحابه ستره عن عيون الآخرين، بعد أن أصبح فى ذمة التاريخ.

ومن هنا فقد عد من القسوة الإلحاح على الضيف لكشف ما يريد نسيانه أو ستره، ونكء جروح قديمة قاربت على الاندمال. واعتبر الكثيرون هذا الحوار نوعا من مرمطة الضيف، التى لن تكون نتيجتها فى المستقبل إلا إحجام كل ذى كرامة عن الدخول إلى مشرحة السيدة منى الحسينى، حتى يتجنب التعرية والتشريح أمام أربعين مليونا هم مشاهدو هذا البرنامج الناجح.

وكان من الطبيعى أن يعقد الكثيرون المقارنة بين هذا الأسلوب الاستفزازى من الحوار، وأسلوب رمسيس فى برنامجه «يا تليفزيون يا» لتبرز هذه المفارقة الغريبة: فعلى الجانب الأول تجد الوجه النسائى الباسم الرقيق للسيدة منى الحسينى، الذى يخفى تحته مخالب قطة متنمرة! وعلى الوجه الثانى تجد الوجه الرجالى الخشن لرمسيس، الذى يفيض رقة وعذوبة فى تعامله مع كبار الشخصيات، وهو بفضل هذه الرقة يستطيع أن يكشف للمشاهد كل ما يريد كشفه من الحياة الخاصة للشخصية التى يتعامل معها، ولكن بشكل إنسانى لاضغط فيه ولا إكراه!

ومن هنا، وبسبب إعجابى بالسيدة منى الحسينى، فإنى أنصحها أن تتغلف بالرقة التى تتغلف بها بنات جنسها، وألا تدع «لشقاوتها» أن تتغلب عليها وتصد عنها زبائن برنامجها، فبرنامج بدون زبائن معرض للإفلاس!

على كل حال فإن هذا يقودنى إلى فقرات برنامج شهر رمضان التقليدية التى ينتظرها الناس مع مجىء هذا الشهر الكريم كل عام. ومن أهمها الفوازير الشهيرة. فقد لاحظت انصراف الكثيرين هذا العام عن هذه

الفوازير، وسيقت فى ذلك حجج كثيرة، منها ضعف الإبهار والتصوير والألحان. وفى تصورى أن السبب لايكمن فى البرنامج بقدر ما يكمن فى أن الجمهور اعتاد على الفوازير سنوات طويلة حتى بدأ يفقد اهتمامه بها، فالفنانة نيللى تتفوق على نفسها دائما، ولم يقل مستوى الإبهار والتصوير، وقد استخدم المخرج محمد عبدالنبى ببراعة لحن «كارمينا بورانا» لكارل أورف فى مشهد الحائط الرائع، الذى صور «الحائط» بمعناه الحقيقى وبمعناه الكروى! وهو استخدام بلغ فيه القمة. ومن هنا يلزم التفكير فى تزويد الفوازير ببعض التجديدات الفنية فى العام القادم.

وقد كان هناك شبه اجماع على أن مسلسل ليالى الحلمية، فقد أهميته للجماهير المصرية، بعد أن كان من قبل على قمة مسلسلات الإثارة والمتعة لجماهيرنا. والسبب فى ذلك - فى رأيى - هو الافتعال، افتعال أجزاء لم تكن أصلا فى خطة كاتب المسلسل، وإنما دفع إليها نجاح اسم المسلسل القديم.

ولطالما حذرنا من الوقوع فى ذلك الفخ.. فخ بريق الاسم القديم. فأسامة أنور عكاشة لاتتوقف شهرته على مسلسل ليالى الحلمية، فله أعمال فنية أخرى تناطح هذا المسلسل، وكان فى وسعه تقديم أعمال أخرى مستقلة عن المسلسل وتحظى بشهرته وتفلت من سلبياته وتحتفظ بعناصر نجاح جديدة.

فلم يكن ما جذب الجمهور إلى مسلسل ليالى الحلمية مجرد القصة، وإنما الشخصيات التى عشقها الناس، وقام الفنانون بتمثيلها بحب واقتدار. شخصية نازك السلحدار لصفية العمرى، وسليم البدرى ليحيى الفخرانى، وسليمان غانم لصلاح السعدنى، وهى الشخصيات الرئيسية التى دارت فى فلكها كل شخصيات المسلسل. وقد تهاوى دور هذه الشخصيات فى الجزء الخامس، وتراجع إلى الصف الأخير مع التسلسل الزمنى. فقد تحولت نازك

السلحدار إلى عجوز شمطاء تثير الشفقة أكثر مما تثير الإعجاب، وهى سقطة من أسامة أنور عكاشة ليس لها مبرر من ظروف العصر الذى نعيش فيه! فهو عصر تستطيع فيه كل عجوز شمطاء أن تتحول عن طريق الشد والمساحيق وفن التجميل إلى غادة هيفاء! خصوصا إذا كانت تملك الإرادة القوية لنازك السلحدار وتعلقها بالحياة. ولدينا مطربات بلغن سن التسعين وأعادتهن عمليات شد البشرة والمساحيق والملابس إلى سن التاسعة! وقد كان فى وسع صفية العمرى أن تمثل الجزء الخامس بجمالها القديم فى ظروف العصر الحاضر.

وكذلك الحال بالنسبة لسليمان غانم، فلم تكن بأسامة أنور عكاشة حاجة لأن «يقصم ظهره»! فى زمن ارتفع فيه متوسط الأعمار بفضل التقدم الطبى والعلاج وأصبح أصحاب السبعين والثمانين يبدون فى سن الخمسين والستين!

وفى الوقت نفسه فإن دور سليمان غانم السياسى لم ينته فى هذا العصر الذى يقوم نظامنا السياسى فيه على أساس التعددية الحزبية، فلا ننسى أن زعامة أكبر وأقوى حزب سياسى معارض فى مصر، تقع فى يد باشا قديم هو فؤاد سراج الدين باشا، الذى كان نائبه لعدة شهور قليلة مضت باشا قديم أيضا هو المرحوم إبراهيم فرج باشا. بل لقد عاد لقب باشا ليسود حياتنا السياسية من جديد، بل حياتنا الاجتماعية أيضا!

فأذكر أنى عندما عينت عميدا لكلية تربية جامعة المنوفية، جاءنى رئيس حرس الكلية ليقدم لى نفسه، وفوجئت بأنه يخاطبنى بلقب باشا! وطار صوابى، ` ظننت أنه يسخر منى، وكدت ألقنه درسا فى احترام العلم والعلماء! واكتشفت أن لقب «باشا» هو اللقب الذى أصبح يطلق على كل ذى منصب!

لم يستفد أسامة أنور عكاشة ـ إذن ـ من حقائق العصر المتطور الذى عالج جزءه الخامس فى إطاره، فى إحياء شخصيات مسلسله الأساسية، والاحتفاظ باهتمام جماهيره، بل لقد أسقط شخصية مهمة من شخصياته وهى شخصية سليم البدرى ليحيى الفخرانى، التى كان يمكن أن تلعب دورا أهم.

وهذا ما يجعلنا نلح فى ضرورة انتهاء هذه الموضة، موضة افتعال أجزاء جديدة لبعض المسلسلات الناجحة دون أن تكون فى حسبان مؤلفها منذ البداية. إذ يجب أن يكون معلوما أن المسلسل الطويل هو ثمرة تخطيط مسبق تقسم فيه مراحل حياة شخصياته وفقاً لمراحل الزمن الذى تجتازه، وينتهى دورها بانتهاء هذا الزمن، وكل امتداد بعد ذلك يفقد الأصالة والصدق!

وهذا يقودنى إلى مسلسل بوابة الحلوانى، الذى قدم الخديو اسماعيل لأول مرة فى صورة بعيدة عن التشويه الذى دأبت ثورة يوليو على تقديمها، فى إدانتها لأسرة محمد على. وهو تزوير للتاريخ لايماثله إلا تزوير تاريخ الوفد قبل الثورة. ومع ذلك كم كنت آمل لو قرأ الأستاذ محفوظ عبدالرحمن ما كتبه المؤرخ الإنجليزى «جون مارلو» عن إسماعيل فى الكتاب، الذى قمت بترجمته تحت عنوان: «تاريخ النهب الاستعمارى لمصر» منذ عشرين عاما تقريبا، وخصوصا الفصل السابع عن «امبراطورية اسماعيل الأفريقية»! إذن لقدم صورة لإسماعيل تضعه فى مكانه الذى يستحق كأحد بناة الامبراطورية المصرية العظام فى العصر الحديث.

وقد استطاع أسامة عباس بفضل ثقافته التاريخية المعمقة، تجسيد شخصية إسماعيل المفتش، أول مصرى يصل إلى منصب الوزارة. وهى شخصية فريدة فى تاريخ مصر، صعدت إلى عنان السماء وقذف بها إلى الغربة والسجن والخنق!

والمسلسل حافل بالشخصيات التى أدت دورها فى جو تاريخى لعب فيه الديكور دور البطولة، وكذلك الملابس، وإن كانت لغة الفلاحين فى ذلك العصر قد اختلفت عنها حاليا، وكان يمكن الاستعانة ببعض النصوص التى حققها بعض المؤرخين عن ذلك العصر، مثل كتاب: «هز القحوف فى شرح قصيد أبى شادوف»، وذلك لإعطاء المسحة التاريخية كما يحدث فى الاستفادة من بعض المصطلحات العثمانية والأسماء التركية.

وقد كان مسلسل «الزينى بركات» للروائى المعروف جمال الغيطانى من المسلسلات المهمة، لما عرف عن الغيطانى من دراسة شخصيات رواياته من الناحية التاريخية جيدا، فهو من عشاق العصر العثمانى والمملوكى، ومعالجاته تتسم بالتقدمية والتشريح الاجتماعى الهادف. وكان اختياره لكبير البصاصين مقصودا به التأكيد على أن المجتمع المباحثى ليس جديدا على مصر والمجتمعات الإسلامية، فهو سمة ثابتة من سمات هذه المجتمعات التى تريد جماعات الإسلام السياسى إعادة مجتمعنا إليها تحت شعار الحكومات الإسلامية الخداع! فقد كانت تلك المجتمعات جميعها مجتمعات إسلامية، ولم يكن قانون نابليون قد اخترع بعد، ولم تكن كلمة «العلمانية» قد ظهرت بعد، ومع ذلك كانت هذه المجتمعات بعيدة كل البعد عن مبادئ الإسلام الحنيف، لقد انفصل الدين عن الدولة رغم كل الأسماء والأوصاف!

وهذا ـ على كل حال ـ اتجاه جديد مهم فى إخراج المسلسلات التاريخية يستعين بالتاريخ فى تصوير المجتمعات الإسلامية فى ذلك الحين بعيدا عن التزويق والتزوير!

وفى سياق الاستفادة من التاريخ، فإن إضافة شخصية جلال عنايت إلى مسلسلة «المال والبنون» كان يمكن أن تكون إضافة إيجابية بفضل إسناد دورها إلى عملاق من عمالقة التمثيل هو الأستاذ حسين فهمى، لولا أن

المؤلف محمد جلال عبدالقوى، وهو مؤلف ممتاز، صرح بأن إضافة هذه الشخصية إنما كان لإبراز دور أسرة عنايت الوطنى فى تاريخ مصر.

وهذه سقطة، فلقد كانت مأساة أسرة عنايت الوطنية أنها ضحت بأفرادها تحت وهم أنها تخدم وطنها، فى حين كانت فى حقيقة الأمر تطعن الحركة الوطنية طعنة نجلاء! وفى هذه الحالة لاتنفع النوايا، بل ينفع الفكر الوطنى السليم.

فعندما أقدمت أسرة عنايت على اغتيال السردار لى ستاك، كانت مصر تحكمها حكومة وطنية تحت رئاسة أكبر زعيم شعبى شهده تاريخ مصر الحديث حتى ذلك الحين، وهو سعد زغلول. وكانت هذه الحكومة تخوض معركة عاتية مع بريطانيا على أرض مصر والسودان، ثم فكرت أسرة عنايت فى اغتيال السردار لى ستاك تحت وهم أنها تخدم الحركة الوطنية، فكانت نتيجة عمليتها الإطاحة بسعد زغلول وحكومة الوفد، ونهاية المد الثورى الذى انطلق فى ثورة ١٩١٩، واسترداد الاحتلال البريطانى قوته التى أوهنتها الحركة الوطنية، ودفع مصر غرامة قدرها مليون جنيه بعملة ذلك الوقت، وسحب الجيش المصرى من السودان، وتكوين جيش سودانى مستقل، وتعهد حكومة مصر بقمع أية مظاهرة شعبية سياسية، وتعزيز سلطة الإنجليز على المالية والداخلية والقضاء والجيش المصرى، ومعنى ذلك الإطاحة بأهم المكاسب الوطنية التى حققتها ثورة ١٩١٩ ودخول الحركة الوطنية فى فترة انحسار طويل لم توقفه سوى ثورة ١٩٣٥!

وعلى ذلك فإننا نرجو ممن يتصدون للشخصيات التاريخية فى المسلسلات التليفزيونية التى تحظى بإقبال الجمهور، الاستعانة برأى المؤرخين، والابتعاد عن تمجيد أعمال العنف الفردى، لأن هذا العنف لايخدم الوطن، وإنما يعرقل على الدوام مسيرة الشعب التى يحققها بجموعه

تحت الزعامات الجماهيرية الحقيقية. فالعمل الجماهيرى وحده هو الذى يبقى، والعمل الفردى فى كل الأحوال عمل هدام، والبطولة الحقيقية هى البطولة التى تحرك الجماهير، وليست البطولة التى تعمل من وراء ظهر الجماهير، وتأخذ على عاتقها العمل بالنيابة عنها، فتلحق بنفسها وبالعمل الجماهيرى أفدح الأضرار!

حول مسلسل «الأيام» التليفزيونى

صباح الخير فى ١٩٧٩/١١/٨

وقع هجوم على مسلسل «الأيام» الذى عرض أخيراً. اعتبر البعض (جلال العريان بالجمهورية) أن المسلسل قد سقط وانفض الناس عن متابعته ـ فى الوقت الذى كان الناس فى تلك الأثناء يلتفون حول المسلسل ولا ينفضون عنه!.

واعتبر البعض (حسن شاه فى الأخبار) أن تمثيل أحمد زكى لدور طه حسين فى «الأيام» قد أساء إلى «الأيام»، أو أن «الأيام» قد أساءت إلى أحمد زكى! — فى حين كان أحمد زكى، الفنان القدير، يبهر الناس بتمثيل معجز لدور طه حسين فى تلك الفترة الحرجة من حياته وهو يتخبط بين الأمل واليأس!

ولست أظن أننى أملك الرد «فنياً» على الهجوم على الفنان أحمد زكى، فدورى هنا هو دور مشاهد عادى، هو

أستاذ جامعي وكاتب سياسى وجد نفسه مشدوداً لعمل فنى يحرص على متابعته رغم أعماله العلمية. وإن كان مما يطمئن ـ أو لا يطمئن! ـ أن آراء معظم نقادنا الفنيين المنشورة لا تعدو بدورها أن تكون مجرد انطباعات شخصية ـ وقد تكون شخصية جداً! ـ تخلو من المحتوى الفنى بالمعنى العلمى الذى أعنيه.

أما الهجوم على المسلسل نفسه، فقد قام على أساس أنه يهدف إلى «إسقاط آراء معينة على قطاع معين من مجتمع مصر» ـــ بسخريته من فقيه الكتّاب من جهة، وتشويهه للأزهر ولصورة طلاب الأزهر، من جهة أخرى.

وبالنسبة للسخرية من فقيه الكتّاب، فاعتقد أن المسلسل كان يصور أنموذجاً حقيقياً معروفاً لفقيه الكتّاب، يكاد يكون نمطياً، وشاهدته أنا بشكل مختلف فى طفولتى فى كتّاب القرية.

و[illegible] غضب البعض أنه يتصور أن فقيه الكتاب هو رجل دين، وهو ليس كذلك بطبيعة الحال، لأن الإسلام لا يعرف رجال دين، وإنما يعرف علماء وفقهاء فى علوم الدين. وفقيه القرية ليس عالماً فى علوم الدين ولا فقيها، وقد ذكرنا أنه ليس برجل دين، وبالتالى فهو رجل دنيوى، يعيش للدنيا ولم يهب حياته مطلقاً للآخرة، ويجب أن نحكم على سلوكه فى ضوء هذه الحقيقة. إذن لا غضاضة فى تصوير فقيه القرية على هذا النحو ـــ بل وحتى المبالغة فى هذا التصوير لأغراض فنية.

أما الرأى بأن المسلسل قد شوه صورة طلاب الأزهر. فأستطيع أن أقول، من باب التجربة الشخصية، إن المسلسل لم يشوه شيئاً. [illegible] دخلت الأزهر طفلاً بعد أن دخله طه حسين بأربعين عاماً كاملة، وذلك بمجرد حفظى للقرآن الكريم، ولم تتغير الشخصية الأزهرية آنذاك كثيراً عما كانت عليه أيام طه حسين، وعما صوره المسلسل!

وهى شخصية ليست من صنع أصحابها، وإنما من صنع الظروف الاجتماعية التى عاشوا فيها. فالفقر الذى نبت فيه معظمهم، هو أستاذ كبير للسلوك الاجتماعى! وما يسميه الأستاذجلال العريان إسقاطاً من جانب المسلسل على الأسعار، ليس إسقاطاً، وإنما لا يمكن بحال من الأحوال تصوير المجتمع الأزهرى فى ذلك الوقت إلا من خلال حياته الاقتصادية، وهو ما قدمه المسلسل بنجاح، ودون إسقاط.

أما القول بأن المسلسل يصطدم اصطداماً عدائياً مع الأزهريين ومشايخ الأزهر، فلا أظن أن الأزهر الحديث، بجامعاته وكلياته ومعاهده وخريجيه من الأطباء والمهندسين والدعاة وغيرهم، يأرق كثيراً لأى تصوير فنى يظهر عيوب الأزهر القديم بسلبياته الجسيمة.

وإذا كان البعض قد أساء الظن بدوافع المجموعة الفنية التى أخرجت مسلسل «الأيام» للتليفزيون، فعله لا يسىء الظن بدوافع مفكر إسلامى كبير هو السيد محمد رشيد رضا، الذى كتب يهاجم الفساد فى الأزهر بضراوة توقعه الآن تحت طائلة العقاب! ويرسم له صورة لا أظن أن أى مجموعة فنية تجرؤ على تصويرها دون أن تتعرض لتهمة الإلحاد والكفر والمطالبة برءوس أفرادها!

ولن أنقل هنا كل ما كتب الشيخ رضا رعاية لمشاعر القراء، وإنما أكتفى بما رواه عما اطلع عليه الشيخ محمد عبده بعمله فى إدارة الأزهر وتفتيشه للمحاكم الشرعية، من المخازى، «كأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوى»، و «المحاباة فى امتحان شهادة العالمية»، و «الذلة والمهانة أمام كبراء رجال الدنيا من الحكام وغيرهم».. إلخ.

وفى رأيى أنه لولا هذا النقد والهجوم والاشتداد فيه، لظل الأزهر كما هو، ولما طفر إلى الوضع الحالى الذى صار إليه، والذى نرجو أن يتجاوزه إلى ما يريد له المصلحون.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لمسر لحركة لوطنية «لزعيم»

ربما كان أحد أهم المشاكل النظرية التى واجهتها فى أثناء إعدادى لدراساتى التاريخية عن الحركة الوطنية فى مصر، هى تحديد ما ينتمى «للحركة الوطنية» وما ينتمى «لمقاومة الغزو الاستعمارى» وهى مشكلة قد لاتهم القارئ المثقف بقدر ما تهم الباحث المتخصص. فبالنسبة للقارئ المثقف قد لايجد فرقا كبيرا بين ما ينتمى لكلتا الحركتين، فقد يعتبر الحركتين حركة واحدة يستطيع أن يطلق عليها اسم «الحركة الوطنية»، ما دام أن الحركتين تستهدفان تحرير الوطن من الاستعمار أو الغزو، ولكنى اكتشفت أن هناك فرقا كبيرا بين الحركتين عندما كنت أعد كتابى: «الغزوة الاستعمارية للعالم العربى وحركات المقاومة»، الذى صدر عن دار المعارف منذ عشر سنوات، وهو من الكتب القليلة التى

الوفد فى ١٩٩٤/١٢/١٩

يجهل معظم القراء صدورها بسبب نشاط دار المعارف فى التوزيع! فأغلب الظن أن معظم نسخ هذا الكتاب مركونة فى مخازنها دون أن ترى النور، ما دام أنها لاتوجد فى مكتبات الدار من جهة، وما دام أننى لم أحصل على مستحقاتى المالية التى تفيد نفاد نسخ الكتاب من جهة أخرى!

والمهم هو أننى اكتشفت فى ذلك الحين أن هناك فرقاً كبيرا بين الحركتين، فحركة «مقاومة الغزو الاستعمارى» هى رد فعل عنيف للغزو ويعتمد على القوة والعنف، أما الحركة الوطنية فهى الحركة التى تأتى بعد استتباب أقدام الغزو، وبعد استنامة الشعوب للاحتلال، لتوقظ الشعور الوطنى عند أفراد الشعب، وت[illegible] المقاومة من رقاد.

ومن هنا فالحركة الوطنية أصعب بكثير، ووسائلها بالتالى مختلفة، إنها وسائل التنبيه والإيقاظ وتحريك الشعور الوطنى، وهى وسائل لاتنشأ تلقائيا، وانما لابد من إيجادها، وهو ما يتطلب تنظيم الصفوف فى شكل أحزاب سياسية. وظهور الأحزاب السياسية، يتطلب ظهور المؤسسات الإعلامية اللازمة لهذه الأحزاب، لكى تعبر عن نفسها، ومن هنا نشأة الصحف الحزبية. ونشأة الصحف الحزبية يتطلب ظهور الأقلام الحزبية.

وتكون المعركة الأولى حول انتزاع حرية التعبير، فبدون حرية التعبير يختنق الصوت ولايصل إلى الجماهير، وبقدر ما يتوافر من حرية التعبير تكون فاعلية الحركة الوطنية. وحرية التعبير لاتتمثل فقط فى حرية الكتابة، وإنما تتمثل أيضا فى حرية الكلام، وحرية الخطابة، وحرية الاجتماع. ومن خلال حرية الكلام والخطابة والاجتماع تتوالد فنون تجمع بينها، وعلى رأسها المسرح، الذى يعد أحد أهم أدوات الحركة الوطنية، وأحد أهم الوسائل التى تستعين بها القوى الوطنية لإيقاظ الوعى وتحريك الشعور الوطنى.

ومن هنا تأثير المسرح سلبا وإيجابا بما تتيحه السلطة من حرية وكبت، ومن هنا أيضا تأثر المسرح بالظروف السياسية والاجتماعية التى يعمل

فيها، وهو ما يساعدنا على الحكم عليه وتحديد ما ينتمي منه إلى الحركة الوطنية وما ينتمي منه إلى العبث، أو ينتمي إلى القوى المضادة للحركة الوطنية!

وعندما أطلقت حرية التعبير بعد عصر عبدالناصر، وعصر الانفتاح، انعكست حريه التعبير على المسرح المصرى فى محورين: محور نقدى يمثل امتداد للحركة الوطنية، ويعبر عن مطالب الجماهير، ويساهم فى توعيتها إلى ما يحيق بها من أخطار فى عصر الانفتاح. ومحور انتهازى يعبر عن مساوئ الانفتاح، ويستهدف إلهاء الجماهير عن مشاكلها وحاضرها ومستقبلها بالرقص والابتذال واستدرار الضحك بالكلمات النابية والحركات الخليعة ومخاطبة الغرائز!

ويعتبر مسرح لينين الرملى ومسرح عادل إمام، على رأس مسارح المحور الأول، ربما لأسباب تتصل بالتركيبة الشخصية المتشابهة لكل منهما، فكلاهما تقدمى النزعة يؤمن بدور الفن فى خدمة التقدم، وبأنه وسيلة نضالية رفيعة المستوى لنقل المجتمع من دور التخلف إلى مستقبل أفضل.

ومن هنا فوسيلة كل من المسرحين للتأثير على الجماهير مختلفة عن وسيلة النوع الآخر من المسرح، فليست هناك خلاعة ولا ابتذال ولا إسفاف، وإنما هناك دائما الكلمة المسئولة والفكر الناضج والحركة المحسوبة.

وقد سعدت كثيرا بمشاهدة آخر مسرحيات عادل إمام التى تعرضها فرقة الفنانين المتحدين على مسرح الهرم، باسم «الزعيم». وهى مسرحية راقية للغاية، تعالج الظاهرة التى ابتليت بها شعوب العالم الثالث، وعلى رأسها مصر، ظاهرة النظم التى تتشح بوشاح الثورية، على حين هى فى صميمها نظم فاشية دكتاتورية، أو هى النظم التى تقوم بثورة من أجل الشعب، ثم تسحق هذا الشعب!

وعادل إمام من الذكاء بحيث لايحدد نظاما معينا، فالزعيم هنا زعيم أية دولة، وليس زعيما فى مصر، واذا كان الإطار مصريا بحتا، فلأن المسرحية تقدم فى مصر وتستعين بعناصر مصرية اجتماعية. ولكن سمات شخصية الزعيم واحدة فى كل بلد، وهى الالتهاء بإشباع غرائزه الدنيا على حساب إشباع حاجات الجماهير الأساسية، واستخدام جهاز الأمن وجهاز الإعلام والجهاز السياسى كله، لتزيين معاناة الجماهير ومحاولة اقناعها بالجانب المضىء من هذه المعاناة، وإخفاء الجانب المظلم. فمعالجة مصاعب المواصلات تكون بإظهار الفوائد الصحية للمشى! ومعالجة ندرة القوت، تكون باظهار أضرار كثرة الطعام على القدرة الجنسية للرجال، وهكذا! ومعالجة مرض المعارضة، تكون بالإعدام أو الرمى فى السجون والمعتقلات!

وفى الوقت نفسه إبراز الأصول الاجتماعية المتدنية لهذا النوع من الزعماء الذين ابتلى بهم العالم الثالث، والتى تدفعهم إلى التكالب على أسباب الرفاهية فى حين أن المجتمع من حولهم يعيش عند حد الكفاف!

كذلك إبراز دور حاشية الزعيم فى الحفاظ على سلطانه، للاستفادة بها فى استدامة أوضاعهم الاجتماعية الاستثنائية. فهم المستفيدون الحقيقيون من الدكتاتورية. وهم يذهبون فى الحفاظ على هذه السلطة إلى أى حد، أما الوزراء فلهم الغرم، فهم بين شقى الرحى، بين تسلط الزعيم من جهة، وضغط الشعب من جهة أخرى.

ويصور الفصل الأول الزعيم فى عنجهيته وقمة تسلطه وتعاليه على الشعب إلى حد نسيان اسمه! وبطشه بالجماهير وبوزرائه، وغرقه فى الملذات على حساب الشعب. ويذكرنا هذا النموذج من الزعامة بزعامة صدام حسين الحالية، وقصوره الستة، التى أضاف إليها عددا آخر من القصور بمناسبة هزيمته فى معركة أم المعارك! فى حين يتضور شعبه

جوعا، ولايجد الأطفال اللبن الكافى ويعيش تحت نظام بوليسى صارم تهون فيه حياة الفرد.

وتأتى المفارقة فى الفصل الثانى حين يموت الزعيم، وتشعر حاشيته بأن وفاته سوف تفقدها ما تعيش فيه من نعيم وسلطة، فتلجأ للاستعانة بشبيه له يعمل ممثلا تستعين به محطة أجنبية فى دور حرامى. ويقبل الممثل أداء هذا الدور، فلا فرق فى نظره بين دور الزعيم ودور الحرامى! وتقنعه الحاشية بأنه يقوم بهذا الدور من أجل مصلحة الوطن!

ويقوم عادل إمام بهذا الدور ببراعة منقطعة النظير يستخدم فيها قدراته المميزة، سواء عند خضوعه لأداء هذا الدور تحت ضغط الدواعى الوطنية، أو عند اكتشافه النعيم الذى كان يعيش فيه الزعيم الراحل.

ثم تأتى قمة الكوميديا عندما تقيم الحاشية حفل استقبال لرئيس دولة استعمارية قادم لعقد معاهدة تسمح لهذه الدولة بدفن نفاياتها الذرية فى أرض دولته. ويتصرف عادل إمام ـ أو الزعيم المزيف ـ كرجل من العامة لاكزعيم، وعلى نحو يفجر عاصفة من الضحك.

ثم يأتى الفصل الثالث، عندما يجلس الزعيم على المائدة مع رئيس الدولة الاستعمارية لإبرام اتفاقية دفن النفايات الذرية، وتتملك الزعيم الروح الوطنية بسبب نشأته، ويثير العقبات المضحكة للتملص من التوقيع، حتى اذا ما أحيط به، أعلن رفضه التوقيع مهما كانت النتائج، انتصارا لمصلحة الوطن.

وهكذا يأبى عادل إمام إلا أن ينتصر للشعب فى وجه غاصبى سلطته وارادته، ويظهر تحدى الجماهير الشعبية فى وجه الجلادين. وهو أمر ليس غريبا بالنسبة لفنان تقدمى استطاع أن يتحدى الإرهاب فى معقله، غير عابئ بخطر، فى الوقت الذى يستخدم الآخرون الفن لتلهية الشعب عن مشاكله الحقيقية، وإشباع غرائزه الدنيا!

وقد عاون عادل فى هذه الكوميديا الراقية كوكبة من ألمع نجوم الكوميديا فى مصر، وعلى رأسهم: مصطفى متولى، وأحمد راتب، ويوسف داود، ومن الجنس اللطيف، رجاء الجداوى، وسحر رامى، مع إخراج ممتاز من المخرج شريف عرفة، وقصة محبوكة للمؤلف فاروق صبرى. والعمل كله يجمع بين المتعة والفائدة، ويحسب لمسرح عادل امام بكل المعايير.

"Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)"

ماكيافيللى «بخيت عديلة»!

الوفد فى ١٩٩٥/٣/٢٠

الأخلاق هل هى قضية دينية، أو هى قضية اقتصادية واجتماعية؟ هذا هو جوهر ما يطرحه فيلم لينين الرملى وعادل أمام الأخير: «بخيت وعديلة». وهو سؤال أزلى لم يجب أحد عنه اجابة وافية حتى الآن، ولكن لينين الرملى يحاول الإجابة عنه من واقع رؤيته الاجتماعية اليسارية.

فالأخلاق ـ عنده ـ ليست قضية يحسمها رجال الدين فى المواعظ وخطب صلاة يوم الجمعة وأحاديثهم التليفزيونية، وانما يحسمها الوضع الاقتصادى والاجتماعى للفرد، فإذا كان هذا الوضع متردیا فلن يستغرق سقوط الفرد وتخليه عن أخلاقه ومبادئه طويلا، وإنما سيكون انهياره أسرع مما كان يظن هو نفسه أو يتصوره لنفسه!

ويبدأ الفيلم على الطريقة الأمريكية، بعصابتين من تجار المخدرات تتقاتلان، على بضاعة ثمنها عدة ملايين من الدولارات، وتكسب احداهما المعركة، وتحصل على الحقيبة التى تحوى المخدرات ورزم الأوراق المالية، ثم يفقد رئيس العصابة الحقيبة فى محطة السكة الحديدية عندما ينقلها الحمال بطريق الخطأ ضمن حقائب أخرى، وتصل هذه الحقيبة إلى عديلة (شيرين)، مدرسة الابتدائى الفقيرة التى تعيش فى حى شعبى، ولاتكتشف الحقيقة إلا عند وصولها إلى المنزل، فتظن أنها تخص شابا اشتبكت معه فى معركة فى القطار عند عودتها إلى الإسكندرية، وهو بخيت (عادل إمام)، الذى يعمل فى تصليح الأجهزة الكهربائية، وهو شاب رقيق الحال، وتقودها أمانتها إلى إعادتها إليه فى منزله، ولكنه ينكر تبعية الحقيبة له، ويفتح الاثنان الحقيبة للاستهداء إلى صاحبها، ويفاجآن برزم الدولارات فى الحقيبة الكبيرة، وهنا تدخل القضية الأخلاقية فى دور التجربة العملية!

ففى البداية، يتفق بخيت وعديلة على تسليم الحقيبة لقسم الشرطة، لأن أخلاقهما لاتسمح لهما بالاستيلاء عليها، ولكن عند التنفيذ تبدأ فكرة الاستيلاء تتسلل إلى عقلهما الباطن، ويتم ذلك من خلال عدة مواقف مضحكة، يلعب فيها الفنان الكوميدى الكبير عادل إمام الدور الأول بقدراته الخارقة، وتتهاوى كلمات الابلاغ عن الحقيبة من فم عادل إمام ـ أمام ضابط القسم لتصل إلى لاشئ! ويطرد مع عديلة من القسم، ويقرر الاثنان الاحتفاظ بالحقيبة.

وهنا تكون قضية الأخلاق قد تهاوت أمام الدولارات، فكل منهما نفى للآخر، فلاتجتمع أخلاق مع دولارات، ولاتجتمع دولارات مع أخلاق! ويبدأ البطلان (بخيت وعديلة) فى الاستمتاع بالدولارات، وفى خلال هذا الاستمتاع يثير لينين الرملى قضيته الثانية المهمة، وهى قضية استخدام الثروة!

ولست أظن أن أحداً تناول هذه القضية من هذا المنطلق المزدوج، أى المنطلق الفردى والمنطلق العام. فلينين الرملى هنا يستخدم المنطلق الفردى لخدمة المنطلق العام. فالمفروض أن الثروة ليست قضية فردية وإنما هى قضية عامة، فمجموع ثروات الأفراد يكوّن ثروة الأمة، فإذا استخدم الأفراد ثرواتهم الاستخدام الاقتصادى السليم، كان الناتج فى النهاية اقتصادا قوميا سليما، وإذا أساءوا استخدام ثرواتهم، كان الناتج انهيارا اقتصاديا حتميا.

وهذا هو الذى يرمز إليه لينين الرملى بنهاية الفيلم، عندما أظهرت عديلة حسرتها لضياع ما كان بين أيديهما من الدولارات دون أن يشعرا بمعنى الحياة! فيرد عليها بخيت قائلا: عمرى ما شعرت بأن الحياة يجب أن يكون لها معنى!

ذلك أن نزول هذه الثروة على كل من بخيت وعديلة، دون أن يسبقه ادراك لكيفية استخدام الثروة - أى دون أن يسبقه اعتناق نظرية من نظريات استخدام الثروة، كان من الطبيعى أن يؤدى إلى نتيجة محققة هى ضياع هذه الثروة وتدميرها، بدون أن تحقق أى هدف من ورائها! فالإنفاق لابد أن يكون له هدف، ولكن هذا الهدف يلزمه نظرية مسبقة، ،هذا هو ما يجعل للحياة معنى، فإذا انعدمت النظرية، وانعدم الهدف بالتالى، انعدم معنى الحياة!

وبالنسبة لبسطاء، مثل بخيت وعديلة، فإن استخدامهما للثروة انحصر فى الانفاق الاستهلاكى، أى فى الانفاق لمجرد الإنفاق، وهما يظنان أن فى ذلك ما يحقق سعادتهما، وعندما أرادا استخدامها فى مشروعات وهمية بدون سابق خبرة أو معرفة، تعرضا لعملية نصب تشبه عملية بيع الترام! وعادا إلى ما كانا عليه بعد أن عجزا عن حماية الثروة!

وفى ذلك يرمز لينين الرملى، إلى ما يقوم به أولئك الذين يكسبون المال بدون تعب، فيضيع بدون أن يحقق الهدف، الذى يحققه المال فى

البلاد المنتجة التى تعرف ما تفعل برءوس أموالها فى خدمة الاقتصاد القومى، ويجعلون لحياة شعوبهم وأوطانهم معنى.

فلم يفعل بخيت وعديلة أكثر مما يفعله هؤلاء حاليا من إنفاق على الشقق والمقتنيات والسيارات وغيرها. وهو ما يذكر المشاهد بما شهدته حياتنا الاجتماعية من سلوك أصحاب شركات توظيف الأموال الذى أهدر معنى الثروة، فعندما طلق أحمد الريان زوجته منحها ثلاثين مليونا من الجنيهات، وعندما تزوجت الضابط الذى كان يحقق معها، أقامت عرسا فى فندق الهيلتون تكلف أموالا طائلة. فالثروة التى تأتى بدون تعب، تذهب بدون تعب، وما تأتى به الرياح تذهب به الزوابع!

ولاينسى لينين الرملى فى خلال جولته الوعظية التعليمية، أن يكشف أحشاء المجتمع، فيكتشف بخيت وعديلة أنهما ليسا وحدهما من خضعا لسلطان الدولارات، فكل من قابلاه لايتحمل طويلا الصمود أمام قوة الدولار، فمادام معهما الدولار، فالجميع يخضع ويركع دون تردد أمام سلطان الدولار، وتحدث المفارقة عندما يكتشفان أن مدير البنك نفسه قد سرقهما! فلا أحد يستعصى على السقوط.

والمهم هو أن ذلك كله يحدث فى إطار كوميدى رفيع المستوى، تتجلى فيه قدرات عادل إمام الفذة، وتشاركه شيرين البطولة فى دور جديد يتحدى قدراتها، وهو دور العنف، لتنزع به صورتها الرقيقة فى مسرحية «المتزوجون»، التى ما تزال ماثلة فى الأذهان! وأنا شخصيا أومن بقدرات شيرين غير المحدودة، منذ ذلك الدور الرائع مع سمير غانم فى مسرحية «المتزوجون»، الذى كان مستحيلا على غيرها القيام به بذلك الإعجاز، وجاء دورها فى ألف ليلة وليلة فى العام الماضى شاهدا على قدراتها، ثم توجت أخيراً بدورها فى بخيت وعديلة. على أن دور شيرين فى مسرحية «المتزوجون» ـ فيما يبدو ـ طبع فى أذهان النقاد الاعتقاد بعدم ملاءمة دور

عديلة لها، بسبب ما تخلله من أعمال العنف، على أنه لايوجد سبب واحد يدعوا إلى حجب دور عن فنانة إلا إذا كانت عاجزة عن أدائه. وقد كان نجاح شيرين فى أداء دورها أمام عملاق كبير من عمالقة الكوميديا وهو عادل أمام شاهد على ذلك.

كذلك عاب البعض على الفيلم ما تخلله من بعض مناظر العنف. ولكن العنف أصبح فى مجتمعنا المعاصر، الوريث غير الشرعى للرومانسية التى كانت تشد الجماهير منذ نصف قرن. لقد أصبح العنف اليوم هو جواز مرور الأفلام للبلاد الأخرى!

ومن المحقق أن السينما العالمية، خصوصا بعد لعبة الكاراتيه، هى التى صبغت عالمنا المعاصر بصبغة العنف، كما أن السينما العالمية عن طريق الأفلام البوليسية، هى التى نشرت الجريمة فى العالم، وكانت هى المدارس التى تلقن فيها المجرمون دروسهم الأولى. ومنذ ذلك الحين لم يعد فى وسع أى مخرج ناجح أن يضمن لفيلمه النجاح دون أن يزوده ببعض مناظر العنف!

وكذلك الجنس! لقد سار العالم الغربى فى قضية الجنس خطوات واسعة جدا، ولانقصد بذلك الأفلام الجنسية التى أخرجت لهذا الغرض بالذات، وإنما نقصد أنه لايكاد يوجد فيلم غربى يخلو من مناظر الجنس. وعلى سبيل المثال كانت مشاهد الاغتصاب فى الماضى تتم بطريق الرمز، ولكنها اليوم أصبحت تتم بالمشاهد الطبيعية! وكانت المشاهد الجنسية فى الماضى تتم بطريقة مستترة، ولكنها اليوم تتم بطريقة مكشوفة! وقد شاهدت الممثل العالمى الشهير مارلون براندو فى أحد الأفلام يمارس الجنس مع البطلة بدون خفاء، ودهشت أن يقبل ممثل عالمى بهذا الوزن الظهور فى هذا المشهد، وعرفت أن السينما الحديثة لم تعد تعرف الحياء!

وما ينطبق على الجنس والعنف فى الأفلام السينمائية، ينطبق على الصخب الذى أصبح يميز الموسيقى الغربية! فالشعوب الأوروبية التى أفرزت بيتهوفن وشوبان وبرامز وتشايكوفسكى وسان صانس وفاجنر وشوبيرت وموزار، هى نفسها الشعوب التى اخترعت اليوم الديسكو الصاخب الذى يصم الآذان، وسماعات الاستريو التى تصل قدراتها إلى مدى خيالى!

والغريب أننا نقلنا عن الغرب هذا الصخب، وأصبحنا نستخدمه فى أفراحنا. فمنذ بضعة أسابيع حضرت عرسا لابن صديق، وخرجت شبه أصم، وصوتى مبحوح! وذلك بسبب الصخب الموسيقى الهائل الذى يتعذر معه معرفة ما إذا كان صوت المطرب جميلا أم قبيحا! وبسبب اضطرارى إلى رفع صوتى فوق مستوى الصخب الموسيقى فى حديثى مع الحاضرين! ورأيت على المائدة المجاورة أحد المدعوين يضع فى أذنيه سدادات الأذن المعروفة، وندمت لأنى لم أحضر معى سداداتى!

نحن نعيش ـ إذن ـ فى عصر الصخب والعنف والجنس، ولم يعد فى وسع مخرج أن يتجاهل هذه العناصر، إذا أراد أن ينقل إلى جماهيره ما يريد من أهداف رفيعة وقيم عالية. وهو ما تفعله بعض المجلات المصرية حاليا لضمان أداء رسالتها الحقيقية فى خدمة الفكر والسياسة والاقتصاد!

وهذا هو ما يجعل من مكيافيللى هو أمير هذا العصر بدون منازع! فالطرق المستقيمة لم تعد أقرب الطرق الموصلة إلى الهدف، وإنما أصبحت هذه الطرق هى الطرق الملتوية! فقد يكون الطريق المستقيم هو الأقرب بالفعل ولكنه لايصل فى كثير من الأحيان إلى الهدف، أما الطرق الملتوية فرغم بعدها عن الهدف فإن وصولها إليه أمر أكيد.

ومن المحقق أن ما نجح ليلين الرملى وعادل إمام وشيرين ونادر جلال فى توصيله إلى الجماهير، لايفلح ـ عادة ـ فى توصيله كتاب

موسوعي في الاقتصاد، كما لا يفلح في توصيله عدة خطب دينية لأئمة المساجد والجوامع. فالمال الحرام يأتي بسهولة، ويمضي إلى حال سبيله بسهولة أيضا بعد أن يجرف معه أعز وأكرم ما يمتلك الإنسان، وهو المبادئ والأخلاق! والثروة التي لاتوضع في خدمة الصالح العام، هي ثروة مهدرة لاتنفع صاحبها، ولاتنفع المجتمع، والآية الكريمة في هذا المعنى، تتحقق في فيلم «[illegible] وعديلة» بصورة مجسدة: «أما الزبد فيذهب جفاء، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض». صدق الله العظيم!

مـهـرجـا • لـسـيـنـمـا لمصر.. بين لجد لهزل!

من الطرائف التى وصلت إلينا بعد انتشار الفن السيريالى البعيد عن العقل والمنطق فى الربع الثانى من هذا القرن - أى بعد نجاح لوحات «سلفادور دالى» و«كيريكو» ولوحة بيكاسو الشهيرة «جيرنيكا» - إن لوحة من لوحات فنان سيريالى ناشئ حازت الجائزة الأولى فى مسابقة للهواة، وعندما أجرت معه إحدى الصحف حديثا عن كيف استطاع أن يرسم تلك اللوحة المتميزة، أجاب قائلا: «لقد و... لوحة كبيرة بيضاء وراء حمار مربوط فى الحظيرة، وكنت أغمس ذيله فى الألوان لونا بعد الآخر، وأتركه يهش بذيله اللوحة كيفما اتفق، ...نت النتيجة هذه اللوحة! وقد تبين للصحيفة أنه فنان يريد أن يسخر من الفن السيريالى، فتفتق ذهنه عن هذه الفكرة!

اكتوبر فى ٢١/٥/١٩٩٥

وقد تذكرت هذه الطرفة وأنا أشاهد فيلم: «قليل من الحب، كثير من العنف»، الذى نال الجائزة الأولى فى مسابقة الأفلام الروائية التى جرت فى المهرجان القومى الأول للسينما المصرية. وتصورت أن مخرج الفيلم قد قرأ عن هذه الطرفة، وأراد أن يطبقها على السينما، فخرج بهذا الفيلم!

كما تصورت أن لجنة الفحص التى منحت هذا الفيلم الجائزة الأولى، وعلى رأسها صديق عزيز جدا هو الأستاذ رجاء النقاش، قد اعتقدت أن عدم فهمها لهذا الفيلم، وفيها كبار العقول الفنية، ليس له من معنى إلا أن الفيلم قد بلغ درجة من العمق الفنى يفوق قدراتها العقلية، فقررت ـ حماية لنفسها من تهمة الجهل ـ منحه الجائزة الأولى!

ولربما أقنعها بهذا الوهم أن الفيلم أقحم فى موسيقاه لمحات خاطفة من موسيقى موتسارت وتشايكوفسكى، فكنا نسمع أحيانا ـ من خلال الـ «ووكمان» على أذن الفنان نجاح الموجى ـ لمحة من قطعة موتسارت الشهيرة «كلاين ناخت موزيك»، أو لمحة من كونشرتو البيانو الأول الشهير لتشايكوفسكى ـ الأمر الذى يوحى بأن الفيلم رفيع المستوى!

وفى تصورى أن الفيلم السينمائى لكى يكون فيلما ناجحا ـ ناهيك عن استحقاقه للجائزة الأولى! ـ يجب أن يشتمل على عنصرين أساسيين: الأول، محتوى إنسانى رفيع القدر، والثانى: أن يعبر عن هذا المحتوى بوضوح ينفذ بسهولة إلى قلب المشاهد مهما اختلف مستواه الثقافى.

وبمعنى آخر لايكفى فى الفيلم السينمائى أن يشتمل على محتوى إنسانى جيد، وإنما لابد أن يفهمه العامة كما يفهمه الخاصة، لأن السينما هى فن الجماهير، والفيلم السينمائى إذا لم يخاطب وجدان العامة واكتفى فقط بمخاطبة الخاصة، فهو فيلم سيريالى ينتمى لتلك اللوحة السيريالية التى رسمها ذيل حمار، ولم ترسمها عبقرية خاصة.

أقول ذلك وفى ذهنى أفلام مصرية خالدة، مثل فيلم: «كيت كات» الذى مثله بإعجاز محمود عبدالعزيز وأخرجه داود عبدالسيد، وفيلم: «سوبرماركت» الذى مثله باقتدار عادل أدهم وممدوح عبدالعليم ونجلاء فتحى، وأخرجه محمد خان، أو «الزوجة الثانية» الذى تنافس فى قمته سناء جميل وصلاح منصور وسعاد حسنى، وأخرجه صلاح أبو سيف - وغير ذلك من النماذج الرفيعة المستوى التى تشرف الفيلم المصرى.

وأود أن أقول للقارئ إننى لم أستطع أن استكمل الفيلم، وخرجت فى منتصفه يأسا من الاستمتاع، فضلا عن أن الصوت كان رديئا. وقد كاد فضولى يدفعنى إلى الاستمرار والتحمل حتى نهاية الفيلم، لعلى أفهم المغزى الذى يبغيه ثم تذكرت أنه ليس مفروضا فى المشاهد أن يضحى بوقته ويتحمل سخافات على مدى ثلاثة أرباع الفيلم أملا فى الاستمتاع بالبقية القليلة منه! إن الفيلم الذى يطلب من المشاهد أن يقبل بهذه التضحية ليس بفيلم سينمائى، وإنما هو كتاب فى اللوغاريتمات!

كذلك لم أفهم حصول ليلى علوى على جائزة أحسن ممثلة فى دور يعد بكل المعايير من الأدوار غير المتميزة! إن ليلى علوى ممثلة جيدة على وجه التحقيق، وقد بلغت القمة فى مسلسل «العائلة» ، وأشدت بدورها وقتذاك فى مقالى بأكتوبر والأهرام، ولكن دورها فى فيلم: «قليل من الحب كثير من العنف» لم يتطلب منها إبراز مواهب خاصة، أو التعبير عن مشاعر انسانية مركبة أو معقدة يصعب التعبير عنها. ولايستحق - بالتالى - لا جائزة أولى ولا عاشرة!

والمهم هو أن اختيار فيلم لا يستحق الجائزة الأولى لكى يفوز بالجائزة الأولى، يخالف فلسفة المسابقة التى ‍ ‍ ها الدولة للأفلام الروائية فالدولة، فى تشجيعها للفن السينمائى، تكلف ميزانيتها التى تجمعها من الشعب، مبلغا جسيما من المال تنفقه بسخاء فى شكل جوائز للأعمال المتميزة

والمواهب المتميزة، فإذا حدث العكس، وفازت بالجوائز الأولى الأعمال ذات المستوى المتوسط، والمواهب العادية، انقلب الغرض من المسابقة، وانقلبت الغاية من فلسفة المسابقة، وضاعت أموال الدولة سدى، بل فقد المتفوقون الحافز على التفوق، وفقدت الجوائز قيمتها.

ولست أزعم أني رأيت الأفلام الأخرى التى دخلت المسابقة، ولكن إذا كان مستوى هذه الأفلام من التدنى، بحيث يسمح لفيلم على شاكلة «قليل من الحب كثير من العنف» بالفوز بالجائزة الأولى، فإن الكارثة تكون أعظم! ولاتكون المسابقة بين الأفلام المتميزة، وإنما بين الأفلام المتدنية! وهذا الكلام يعنى أن صعود فيلم لا يستحق الجائزة الأولى إلى الصدارة، يسيء إلى الأفلام الأخرى مهما بلغت من تميزها، وبدلا من أن تحقق المسابقة العدل فإنها تحقق الظلم والإجحاف!

ولقد كان لطفى الخولى من الشجاعة عندما أعلن منذ عامين - بوصفه رئيس تحكيم المهرجان الثالث للأفلام الروائية - إدانته للمستوى المتواضع للأفلام الروائية الستة عشر التى شاهدها! وقد دفعنى ذلك إلى أن أكتب فى مقالى الأسبوعى بمجلة «أكتوبر» فى ١٩٩٣/٦/٦ أبدى دهشتى أن يحدث هذا الانحدار فى مستوى الأفلام الروائية فى ذروة اهتمام الدولة بالارتقاء بهذا الفن؟

ولكن الصورة لم تكن مظلمة على هذا النحو، فقد كان ظهور أفلام مثل «كيت كات» و«سوبر ماركت» فى السنوات الأخيرة، علامة مضيئة على أن السينما المصرية مازالت بخير، وإنما يتطلب الأمر أن نعطى الجائزة لمن يستحق، فإذا لم يوجد من يستحق .. " الجائزة - وهو مايجب أن يدخل فى لائحة الجوائز التى لاتبيح حجب الجائزة.

على كل حال فإن هذا النقد لايعنى أن نتائج المسابقة كانت كلها سلبية. فقد حصل فيلم «الإرهابى» على الجائزة الثانية، وفاز الفنان عادل

إمام على جائزة أحسن ممثل. وقد ألقى عادل إمام كلمة بليغة مؤثرة وشجاعة ، حبس فيها دموعه فى حين كان يفجر الضحكات بين المشاهدين! وهى مقدرة لايستطيع أن يملكها غير فنان أصيل تقدمى مثل عادل إمام. وقد دخل عادل إمام التاريخ بزيارته التاريخية لأسيوط - عاصمة الإرهاب وقتذاك - وتمثيل مسرحيته: «الواد سيد الشغال». وهو مااضطرنى إلى إثبات ذلك فى كتابى الأخير: جماعات التكفير فى مصر، وتعرضت له فى محاضرة لى بالأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم بجامعة شيكاغو عند حديثى عن الأصوليين فى مصر.

كذلك من إيجابيات المهرجان تلك الجائزة التى حصل عليها الفنان مصطفى ناجى عن موسيقى فيلم «لحم رخيص» - وإن كان ناجى يستحق تقديرا خاصا للعمل الفنى المهم الذى يقوم به، وهو بعث الأغانى الخالدة القديمة فى صورة جديدة عن طريق إعادة التوزيع الأوركسترالى، وهو ما يشبه بث حياة جديدة فى تلك الأغانى الخالدة! وقد افتتح حفل المهرجان بعزف أغنية عاشق الروح لعبدالوهاب فى توزيع جديد وبإثراء أوركسترالى جديد. واعتقادى الشخصى أن ما يقوم به مصطفى ناجى، هو فتح جديد للموسيقى المصرية يلحقها بالموسيقى الأوركسترالى العالمية وإعطاء بعد عالمى للموسيقى المصرية وهو بعد كانت تفتقده، وإنى لأطمع فى أن أجد ما أعاد توزيعة من موسيقى عبدالوهاب مسجلا على كاسيتات، ويباع فى أكبر محلات الموسيقى فى لندن مثل «اتش ام فى» و«أوربرايس» وغيرها.

وهذا ما يدعونى إلى أن أولى هذه النقطة عناية خاصة. فعلى الرغم من إسهامنا الفنى العظيم فى الفن العالمى، سواء فى الموسيقى أو التمثيل، فإننا لانبذل جهدا لإثبات وجودنا فى الحلبة العالمية! وبطبيعة الحال فإن السبب ليس حاجز اللغة، بدليل أنه لايوجد فى العالم الغربى من يعرف اللغة الهندية ومع ذلك فإن الأفلام الهندية موجودة فى الساحة، وكذلك الموسيقى الهندية! وهو ما يختلف فى حالة الأفلام المصرية والموسيقى

المصرية، فلا يعرف عنها أحد شيئا فى العالم الغربى، رغم أنها لاتقل مستوى فنيا عن زميلتها الهندية، إن لم ترتفع.

والسبب هو أننا شعب لايعرف فن تسويق بضاعته، ولانملك الفنيين فى هذا المجال! فنحن ننتظر أن يتعرف علينا العالم، ولانحاول نحن أن نعرف العالم بنا! وإذا كان هذا مقبولا فى الماضى، فإنه غير مقبول فى العصر الحاضر. وربما كان رجال الصناعة المصريون هم الذين التفتوا مؤخرا إلى هذا الفن - فن التسويق - بحكم حاجتهم إلى فتح أسواق جديدة لتصريف منتجاتهم، ولكن - على المستوى الفنى - فنحن لانشعر بأن لدينا فنا يستحق التسويق! ولربما كان السوق العربى كافيا فى نظر البعض، ولكن القضية ليست قضية اقتصادية بحتة، وإنما هى قضية حضارية! بمعنى أن من الضرورى أن يعرف العالم الغربى، أننا نملك فنانين عظاما أثروا الحياة الفنية التى هى حياة عالمية بالضرورة - بفنهم.

وقد شعرت بأهمية ذلك بصورة ملحة عندما حضرت فى أوائل ابريل الماضى حفلا فى السفارة المصرية بلندن أقامه سفيرنا المصرى الممتاز محمد شاكر، عرضت فيه مقتطفات من أوبرا «زواج فيجارو» و«دون جيوفانى» و«كوزى فان توتى» لموتسارت. ودعا إليه كوكبه من كبار الشخصيات فى المجتمع الإنجليزى اللندنى.

فلم يكن فى عرض مقتطفات من أوبرات موتسارت فى السفارة المصرية بلندن شئ جديد، وإنما كان الجديد هو أن هذه المقتطفات غناها الفنانون المصريون باللغة العربية وليس باللغة الإيطالية كما تعود الانجليز أن يسمعوها! وكانت تلك هى أول مرة فى حياة الإنجليز يعرفون أن أوبرات موتسارت تغنى باللغة العربية، وأن لدى مصر أصوات أوبرالية على مستوى عالمى من طبقة «السوبرانو» و«المتزوسبرانو» و«الألتو» و«التينور» و«الباريتون» و«الباص»! لقد كان هذا شيئا جديدا بالنسبة لهم.

كان مترجم هذه الأوبرات إلى اللغة العربية هو الدكتور علي صادق، الذي عر ' " له دار الأوبرا بالقاهرة أوبرا «دون جيوفاني» و«زواج فيجارو» لموتسارت باللغة العربية، ونالت نجاحا ساحقا حتى إن الدار استعانت بكراسي إضافية للمشاهدين! وقد غنت فيها الأصوات الأوبرالية الشابة: نيفين علوبة، وتحية شمس الدين، ونسرين رشدي، وجيهان فايد، ومني رفلة، وصبحي بدير، ورضا الوكيل وغيرهم.

ولقد كان الحفل في دار السفارة المصرية بلندن ناجحا، مبهرا، وقد حضره وزير الكهرباء المهندس ماهر أباظة، الذي تصادف وجوده في لندن وقتذاك، وشهد معي انبهار الإنجليزي بأداء، تحية شمس الدين، وصبحي بدير، وأشرف سويلم، كما شهده الدكتور سمير الصياد مستشارنا الثقافي في لندن، وعدد من المصريين المهتمين، وكان الحفل دعاية ناجحة.

والمهم هو ما ذكرٌ به السفير محمد شاكر الجمهور الإنجليزي في كلمته من أن معرفة مصر بالأوبرا ليست جديدة، وإنما هي معرفة قديمة ترجع إلى القرن التاسع عشر، وإلى مناسبة افتتاح قناة السويس حين أمر الخديوى اسماعيل ببناء دار للأوبرا في القاهرة، افتتحت في أول نوفمبر ١٨٦٩، وفي العام التالي كان يبرم مع فيردي عقدا لتأليف أوبرا «عايدة» الشهيرة. ومعنى ذلك أنه قبل قرن وخمسة عشر عاما كانت تعرض على مسرح الأوبرا بالقاهرة الأوبرات العالمية، وأولها أوبرا ريجوليتو لفيردي التي عر ' " يوم ١٨٦٩/١١/١، وبعد عامين كانت تعرض أوبرا عايدة. ولولا مصر لما ألف فيردي أوبرا عايدة ولما عرف العالم عنها شيئا، و نت خسارة العالم الفني فادحة. وهذا هو فضل مصر على الأوبرا وعلى العالم الموسيقي.

هذه الحفلة التي أقامها السفير المصري بلندن في دار السفارة المصرية ربما تكون مرشدا للمدخل الذي تصل به الموسيقى المصرية الرائعة إلى

العالم، وهو الجهد الذى يجب أن تقوم به وزارة الثقافة فى عهد وزيرها الفنان فاروق حسنى، لأنى أزعم أنه إذا لم يتحقق مثل هذه الإنجاز فى عهد فاروق حسنى ليضيفه إلى إنجازاته المهمة فى ميدان الثقافة، فلن يتحقق فى عهد وزير آخر، لم ينشأ فى الجو الفنى الذى نشأ فيه فاروق حسنى. إننا فى حاجة إلى إقامة أسابيع فنية فى كل عاصمة من عواصم العالم الغربى للموسيقى المصرية أو للأفلام المصرية، ليعرف العالم أن صلتنا بهذه الفنون الرفيعة هى أقدم من صلة أى شعب فى العالم الثالث بها، وأن إسهاماتنا فى الحضارة الحديثة فى عصر مبارك، لاتقل عن إسهاماتنا القديمة فى عصر الفراعنة!

ويمكن لصندوق التنمية الثقافية الذى يرأسه بكفاءة ممتازة الأستاذ سمير غريب، أن يلعب دورا فى هذا الصدد، خصوصا بعد أن أدمجت فيه ميزانية صندوق دعم السينما، كما أن أحد بنود خطة مشروعات الصندوق تسويق المواد الثقافية التى ينتجها وإقامة المهرجانات السينمائية. وقد سبق للصندوق أن اشترك مع دار الأوبرا المصرية فى تقديم أوبرا دون جيوفانى لموتسارت التى ترجمها الدكتور على صادق على مسرح الأوبرا، واستقدم لها المخرج العالمى ريتشارد بيريت.

وما أقصده من هذا الكلام هو أنه آن الأوان، لأن ننتقل إلى العالم لنعرض عليه فنوننا، ولنعرفه بفنانينا الكبار، ونجعله يعشق الموسيقى المصرية كما عشقنا نحن الموسيقى الغربية، ويقبل على الاستماع إليها، ويشترى أشرطتها من محلات الشرائط الموسيقية الكبرى فى العواصم الغربية.

فأذكر أننى حين كنت أستاذا زائرا بجامعة لندن، اتصلت بى صديقة إنجليزية وأخبرتنى أنها استمعت لبعض القطع الموسيقية العربية وأعجبت بها كثيرا، وتود أن تقتنيها، وكان من هذه القطع «زورونى كل سنة مرة»

من تلحين سيد درويش وغناء فيروز، والنهر الخالد لعبد الوهاب.

وقد أسعدني ذلك، ولكني عجزت عن شراء أشرطتها من لندن؟ واتصلت ببعض الأسر المصرية فى لندن لعلى أجد لديها مثل هذه الشرائط فأعمل منها نسخا للصديقة الإنجليزية، ولكنى لم أجد فاعتذرت لها، ووعدتها بإرسال الشرائط إليها عند عودتى إلى مصر. وهذا يعنى أننا بعد أن استوردنا الموسيقى الغربية، علينا الآن أن نصدر موسيقانا إلى العالم الغربى!

على كل حال فإن نقدنا لتوزيع الجوائز فى المهرجان القومى للأفلام الروائية، لايعنى شيئا غير أننا نريد أن ندعم الأسس التى قام عليها هذا المهرجان، حتى لايفقد مبرر بقائه فلقد غذى المهرجان القومى صناعة السينما المصرية بمبلغ يقترب من المليون جنيه ـ وهو مبلغ ضخم ـ كما كرم خلال دوراته عددا مهما من رواد العمل السينمائى، وهو أمر مطلوب، وإن كنا نخشى أن تدخل المجاملة وتترك الضغوط أثرها فى أولويات التكريم، وهو ما حدث فى بعض المرات السابقة!

ففيما يبدو أن ذاكرة البعض قد أصبحت من الضعف بحيث تنسى من تربعوا على عرش السينما المصرية، ولم تعد تذكر إلا الذين عاشوا فى ظلها! فلقد قرأت الكتاب الذى طبعة صندوق التنمية الثقافية عن تاريخ السينما المصرية للدكتور الهامى حسين، وقد عجبت لأن كل ما نال الفنانة سعاد حسنى ـ التى تربعت على عرش السينما المصرية ـ لايزيد على ثلاثة أسطر كتبها المؤلف ـ فيما يبدو ـ من الذاكرة! ولو أنه استعان بذاكرة أحد أفراد الشعب العاديين، لأفاده كثيرا فى هذا الصدد!

إن قدرات سعاد حسنى الفنية الفذة التى تجلت فى كل ما قامت به من أدوار متنوعة زاخرة بالمشاعر الإنسانية المتباينة، كان يعطيها الحق فى سطور أكثر فى كتاب يؤرخ للسينما المصرية، وفى تكريم أكبر! كذلك

بحثت عن اسم سناء جميل فى الكتاب عبثا! واكتشفت أنه سقط من ذاكرة المؤرخ! وأعتقد أن صندوق التنمية الثقافية، يستطيع أن يجند عددا أكبر من مؤرخى السينما المصرية يخرجون لنا كتابا حقيقيا عن تاريخ السينما المصرية!

الفصل الرابع
الوفد والتاريخ



مصطفى النحاس مناضل شرس ا حتلال: در س فى المفا ضا" المصر." البر ي "(١)

الوفد فى ١٩٩٤/٩/٥

كان فؤاد سراج الدين محقا عندما اعترض على نشر مذكرات باسم مصطفى النحاس لم تتحقق مصداقيتها وما إذا كانت تنتسب إلى النحاس حقيقة أم أنها مزورة ونسبت إليه، كذلك كانت الجريدة التي أعلنت عن خبر ما نشر هذه المذكرات على صفحاتها متسرعة ومتجاوزة حدودها وصلاحياتها، إذ كانت الأمانة تقتضيها أن تخطر فؤاد سراج الدين أولا بخبر هذه المذكرات، وتستأذن فى مراجعتها للتحقق من صحتها ومصداقيتها، حتى يكون زعيم الوفد لجنة تفحص هذه المذكرات تحت رئاسته، خصوصا وهو الوحيد حاليا الذى يعرف خط مصطفى النحاس. بالإضافة إلى فقيد الوطن العظيم وفقيد مصر المغفور له ابراهيم فرج الذى كان فى ذلك الحين على قيد الحياة، ثم تطلب

الجريدة من زعيم الوفد الإذن بنشرها على صفحاتها باعتباره الجهة الوحيدة المسئولة عن منح هذا الحق، باعتبار المذكرات ملكا للوفد مهما كانت اليد التي تستحوذ عليها، والوفد ـ كحزب ـ مازال حيا يرزق رغم كل محاولات اغتياله، ولم يغب أبدا من ضمير الأمة المصرية في الوقت الذي كان ضباط يوليو يظنون فيه أنهم قد شيعوا الوفد التراب ولن تقوم له قائمة.

فمن المفارقات التاريخية الكبرى أن مناسبة وفاة مصطفى النحاس، كانت هي المناسبة التي اكتشف فيها ضباط يوليو أن الوفد الذي واروه التراب كان مايزال حيا! وأنه ليس الحزب الذي يدفن بقرار جمهوري أو يوارى بكم من الأكاذيب والمفتريات، وأن اسمه ليس من أسماء الأحزاب التي تمسح من اللوح بـ «أستيكة» يمسكها ضابط من ضباط يوليو. فنضال الوفد من أجل حرية هذا الشعب واستقلاله مكتوب بحروف من نارونور في قلب كل أب ينقله إلى أولاده وفي قلب كل جد ينقله إلى أحفاده.

من هنا استطاع مصطفى النحاس وهو يفارق الحياة، أن ينعش الحياة في الوفد، كما استطاع ميتا، الانتصار على خصومه الأحياء! وأن يثبت لهم أن الشعب المصري ليس من الشعوب الهزيلة التي تفقد ذاكرتها بسهولة، وإنما هو شعب يعرف فضل من ناضلوا في سبيله، وضحوا بحياتهم من أجل حياته.

ومن المفارقات التاريخية الكبرى أيضا في هذا الشأن، أنه في الوقت الذي ظل الوفد حيا رغم مواراته التراب على يد ضباط يوليو، فإن أكثر من الأحزاب السياسية الحالية في مصر قد واروا أنفسهم التراب بأيديهم رغم أنهم أحياء! فالأحزاب السياسية تحيا بالنضال الوطني الحقيقي من أجل شعوبها، وليس بالنضال من أجل الحصول على مقرات ورخص ومساعدات مالية من الدولة! كما أنها تحيا بالنضال من أجل المبادئ الوطنية الشريفة، وليس ببيع المبادئ الوطنية الشريفة.

إن تاريخ نضال مصطفى النحاس من أجل مصر، يجب أن يحفر فى قلب كل فرد فى هذا الشعب المصرى الأبى، الذى رفع صيحة «مصر للمصريين» فى الوقت الذى كانت بعض الشعوب العربية لا تعرف بعد هويتها القومية، ويظن بعضها أنها تنتمى لنفس جنسية المستعمر وقوميته.

لقد كان مصطفى النحاس مناضلاً شرسا ضد الاحتلال البريطانى، ومناورا فذا يـ.. على قدم المساواة مع أكثر السياسيين البريطانيين دهاء، وتاريخ مفاوضاته مع الحكومات البريطانية لتخليص مصر من قبضة الاحتلال البريطانى، يعد صفحة مذهلة تكشف مدى ما كان يتمتع به هذا الزعيم الشعبى الخالد، الذى عرف بالبساطة الشديدة والتواضع، من قدرة فائقة على الجدل ومقارعة الحجة بالحجة، والصلابة فى الدفاع عن حقوق مصر.

وهذا ما يدعونا إلى إلقاء قبس من الضوء على هذه الصفحة المشرفة، التى تستند إلى أوثق المصادر والوثائق التاريخية، وهى محاضر المفاوضات المصرية البريطانية، لنوضح لشبابنا وشعبنا أن معركة الحصول على الاستقلال لم تكن معركة مذللة، كما أن قضية الاستقلال ذاتها لم تكن قضية بسيطة، وإنما كانت قضية معقدة تنطوى على أبعاد لا حصر لها، ومشاكل قاسية، ومراحل صعبة لا تقطع الا بصعوبة بالغة.

ولكى نوضح ذلك؛ فإن احتلال أى بلد بواسطة مستعمر، يعنى سقوطه جملة وتفصيلا فى قبضة هذا المستعمر، أى سقوط أرضه، وشعبه، ومرافقه، وإدارته، وحكومته. وسياسته الداخلية والخارجية، فى قبضة المستعمر.

ومن ثم فإن محاولة استخلاص استقلال أى بلد، تعنى استخلاص هذا الاستقلال جزءاً جزءاً، وعبر مفاوضات شاقة تتناول كل تفصيلة، وإلا فالبديل هو النضال المسلح والحرب، وإنما كانت مضطرة إلى اتباع وسائل النضال الأخرى التى تضغط بها على يد الاحتلال لتفك قبضته عليها، من

ثورة شعبية، وتنظيم للجماهير، وتعبئه مستمرة لها ضده، ومقاومة سلبية، وعصيان مدنى، والاستناد على ذلك كله فى التفاوض على مائدة المفاوضات!

وقد كانت عظمة مصطفى النحاس، أنه يحسن استخدام هذه الوسائل النضالية جميعاً، ويقودها بحكم قيادته للوفد، ويهيمن عليها، ثم يشهرها فى وجه المفاوضين البريطانيين على مائدة المفاوضات، ويناور بها فإذا أبدى رفضه لمطلب أو اقتراح يقترحه المفاوض البريطانى تكون حجته دائماً أن الاستجابة لهذا المطلب تتعارض مع رغبة الشعب المصرى وأمانيه، أو أنه لا يستطيع الدفاع عن هذه النقطة أمام الشعب المصرى. فلم يكن ينسى أبداً أنه يتفاوض باسم الشعب المصرى ولا يتفاوض باسمه، وأن الوفد المصرى لا يمثل نفسه وإنما يمثل الشعب المصرى.

وتعتبر مفاوضاته مع رئيس الحكومة البريطانية العمالية المستر هندرسون، صفحة مثيرة شيقة يرى فيها القارئ مصطفى النحاس فى لياقته الذهنية الكاملة، وقدرته العقلية التى تضارع قدرة ذلك المفاوض الإنجليزى الداهية، وتتفوق عليها كثيراً عند مقارعة الحجة بالحجة.

وكانت المفاضات تدور حول المقترحات البريطانية التى عرضت على حكومة محمد محمود باشا بواسطة حكومة المستر هندرسون، وكانت تمثل تقدماً كبيراً فى تفهم الجانب البريطانى للمطالب المصرية الوطنية، ومحاولة لتقريبها من المطالب البريطانية. وكان رأى المستر هندرسون فى ذلك الحين أن يبرم الاتفاق مع حكومة مصرية ينتخبها الشعب المصرى لضمان تقبله هذا الاتفاق، ولا يبرمه مع حكومة الأقلية التى يرأسها محمد محمود باشا. وقد مهد لذلك بخطوتين هائلتين، فأقال اللورد لويد (الذى يعد أسوأ من رأت مصر من المندوبين الساميين البريطانيين، وكان يتشبه باللورد كرومر) وسمح بإعادة الحياة النيابية إلى مصر رغم ارادة الملك

فؤاد، وكان يريد أن تعرض المقترحات البريطانية على الشعب المصرى أثناء الانتخابات، ولكن مصطفى النحاس رفض أن يعرض على الشعب مقترحات لم يتفاوض بشأنها مع الحكومة البريطانية، أملاً فى التوصل من خلال المفاوضات إلى مقترحات أفضل منها.

لذلك عندما بدأت المفاوضات مع المستر هندرسون، فوجئ الأخير بأن الوفد قام بتعديل عشرمواد من مواد الاتفاق، وكانت خمس منها «حيوية» ـ كما وصفها هندرسون! لذلك عند مقابلته مع النحاس فى دار المفوضية المصرية فى لندن فى ٣ أبريل ١٩٣٠، احتج على موقف الوفد قائلاً إنه عندما قدم مقترحاته لحكومة محمد محمود باشا لم يتصور تعديلها، وإنما كانت فكرته عرضها علي الشعب المصرى ليقبلها أو يرفضها، ولذلك «لم يحتفظ بشئ للتساهل فيه فى المفاوضات التى قدر حصولها»، «لأني لا أحب المساومة وأردت أن أكون عملياً ومخلصاً، والآن تصلنى صيغتكم الجديدة التى تناولت بالتغيير عشر مواد ـ منها خمس حيوية ـ فماذا عسانا فاعلون؟».

وقد رد النحاس على المستر هندرسون قائلاً ببساطة: «لو أن المقترحات عرضت على الشعب المصرى لرفضت حتماً، لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها». وبهذه الإجابه جعل تعديل المقترحات أمراً لا مفر منه إذا أرادت بريطانيا الاتفاق مع مصر.

وكان من المواد التى غير صيغتها مصطفى النحاس، المادة الخاصة بمسئولية مصر عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر، فقد حرصت الصيغة البريطانية على النص على أن مسئولية الحكومة المصرية هذه تبدأ من تاريخ تنفيذ المعاهدة! ولذلك أضافت عبارة: «من الآن فصاعدا» إلى نص المادة، فأصبحت: «يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن تكون الحكومة المصرية هى المسئولة من الآن فصاعداً عن أرواح الأجانب وأموالهم».

على أن مصطفى النحاس قام بحذف هذه العبارة، وعندما سأله هندرسون عن سبب حذفها قال النحاس: «لأن وجود هذه العبارة في النص البريطاني يعني أن مصر لم تكن مسئولة فيما مضى عن حياة الأجانب وأموالهم، وهو ما لا يمكن الاعتراف به من جانب مصر.

كذلك كان مصطفى النحاس حريصاً على توضيح أن الحكومة المصرية - «دون سواها» - هي المسئولية عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم، فأضاف عبارة «دون سواها» إلى «الحكومة المصرية». وعندما سأله هندرسون عن سبب هذه الاضافة، أجاب النحاس: أضفنا كلمة «دون سواها» لأنها تتفق مع روح المادة التي تقضي بانفراد مصر بهذه الحماية والمسئولية الناجمة عنها. وإذا كانت بريطانيا قد قالت فيما مضى إنها حامية الأجانب، فهذه العبارة تضع حداً لذلك»!

وعندما أبدى هندرسون تذمره من هذه الإضافة وذلك الحذف، متذرعاً بأنه بالنصوص القديمة أمام البرلمان البريطاني والأمة البريطانية، قال له النحاس: «نعرف ذلك، ولكن هل تعرفون جنابكم روح الوطنية المصرية وطلباتها الأصلية؟ أما ترون أننا، رغبة في الاتفاق، نزلنا إلى الحد الأدنى الذي لا نستطيع أن نتخطاه؟ إننا نرجو أن تساعدونا للوصول إلى الاتفاق».

مصطفى النحاس مناضل شرس ا حتلال: در س فى المفا ضا المصري البري (٢)

كان مصطفى النحاس مفاوضاً بارعاً على قدم المساواة مع دهاقنة السياسة الإنجليز، وقد هضم أساليبهم على نحو معجز، وأتقن لغتهم الدبلوماسية التى تعرف لكل لفظ موضعه، ولكل حرف أهميته، فكما رأينا فى مقالنا السابق، فقد قام بتشريح نص المادة السادسة من مشروع محمد محمود هندرسون، وأدرك الشرك الذى نصبه المفاوض البريطانى فى موضعين منها، فقام بإجراء تغيير بالحذف والإضافة لتجريد المادة من الألغام التى وضعها فيها الانجليز، ف العبارة التى أن الحكومة البريطانية كانت مسئولة فى الماضى عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم، وأن الحكومة المصرية قد أصبحت هى المسئولة «من الآن فصاعداً»، فحذف العبارة الأخيرة.

الوفد فى ١٩٩٤/٩/١٢

وعندما سأله هندرسون عن سبب حذفها أجاب بأن وجودها يعنى أن مصر لم تكن مسئولة فى الماضى! ،وهو ما لايمكن الاعتراف به من جانب مصر،. كما أضاف عبارة تفيد أن الحكومة المصرية دون سواها هى المسئولة عن حماية أرواح الأجانب وأموالهم، وعندما سأله هندرسون عن سبب إضافة عبارة، دون سواها، أجاب : لأن الحكومة البريطانية سبق أن قالت إنها حامية الأجانب، فهذه العبارة التى أضيفته تضع حد لذلك،.

وفى الوقت نفسه، وكما رأينا، فإن النحاس استخدم نفس حجة الإنجليز فى رفض أى نص ليس فى مصلحة مصر، وهى: ،صعوبة الدفاع عن هذا النص أمام البرلمان وأمام الأمة،. فعندما تذرع هندرسون بأنه لا يستطيع قبول التعديلات التى أدخلها النحاس على النص، ،لأنه مرتبط بالنصوص القديمة أمام البرلمان البريطانى والأمة البريطانية، - تذرع مصطفى النحاس فى التمسك بادخال التعديلات بنفس الحجة وهى ارتباطه أمام البرلمان المصرى والأمة المصرية بإدخال التعديلات، وكان كلامه لهندرسون: ،إنكم تعرفون روح الوطنية المصرية وطلباتها الأصلية، فساعدنا للوصول إلى الاتفاق،.

هذه المساجلة البارعة نشاهدها على مدى المفاوضات، وعلى نحو يثير الاعجاب. فعندما يقدم النحاس مشروعه الأول فى ٢ أبريل ١٩٣٠، يدافع عنه أمام هندرسون قائلا: إنه اجتهد مخلصا فى التوفيق بينه وبين الأحوال المستمدة من مركز كل من مصر وإنجلترا، ،وراعينا كذلك مركز الحكومة الإنجليزية الحاضرة والصعوبات التى تكتنفها، كما راعينا ما يكتنفنا من الصعوبات فى مصر،! فالنحاس هنا يعترف بصعوبات الحكومة البريطانية لتمرير صعوبات حكومته!. ولذلك يردف قائلا ،عندما نصل إلى الاتفاق المنشود، سنكون جميعا مقتنعين بأنه فى مصلحة البلدين. وسيكون من مهمة المفاوضين الإنجليز شرحه فى البرلمان ووضع الأمور فى نصابها،

كما ستكون مهمتنا نحن المتفاوضين المصريين أن ندافع عن المعاهدة فى بلادنا بكل إخلاص وجلاء».

ولكن المعركة سرعان ما تحتدم عندما يتعرض الفريقان لمسألة السودان، فيعلن هندرسون تمسكه بما صدر من تصريحات المستر ماكدونالد بعد اغتيال السردار لى ستاك، ويقول: «لقد سئلت فى البرلمان عما إذا كنت مرتبطا بها، فأعلنت ارتباطى بها».

وهنا يرد النحاس قائلا: ان هذه التصريحات صدرت فى وقت لم تكن فيه مفاوضات، كما أن الروح التى أوحت بها غير الروح التى تحرك المتفاوضين حاليا، ولا يجوز أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها».

ويرد هندرسون قائلا: «وماذا عساى أقول للبرلمان وهذه التصريحات لايزال يتجاوب صداها فى أنحائه؟

وهنا يجيب النحاس إجابة صاعقة، فيقول: «إذا كنتم تتمسكون بتصريحاتكم الأخيرة، فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الانجليز وكبرائهم فيما يختص بالجلاء عن مصر؟ فقد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين وعدا، وهذه جيوشكم لاتزال فى بلادنا! فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما تتمسكون بتصريحاتكم؟ إن كل ما نريد هو عدم الإشارة مطلقا إلى اتفاقيتى سنة ١٨٩٩، لأنهما ممقوتتان فى مصر، ولم تقبل مصر قط باتفاقيتى سنه ١٨٩٩ ولم تقبل فى يوم من الأيام النتائج التى ترتبت عليهما، لاشك أنك تدرك صعوبة مركزنا!»

ويرد هندرسون قائلا: أعرف ذلك تماما، كما أرجو أن تعرفوا أنتم أيضا صعوبه مركزى. أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التى وقعت حديثا فى السودان، والتصريحات التى صدرت بشأنها، لكان موقفنا اليوم غير ما

ترى، ولكن المسألة ليست ما نحب أن يكون وإنما هى مسألة ما يمكن حمل البرلمان الإنجليزى على قبوله».

ويتناول النحاس مسألة انضمام مصر إلى عصبة الأمم، ويبدى فى ذلك إحساسا فائقا باللفظ، ويعرف ما يجرح الشعب المصرى. وما لا يجرحه، لقد كان نص المادة التى وردت فى مشروع محمد محمود ـ هندرسون هى كالآتى: «بما أن مصر حريصة على أن تصبح عضوا فى جمعية الأمم، فستقدم طلبا للاندماج فيها بحسب الشروط المقررة فى المادة الأولى من ميثاق الجمعية، ويتعهد صاحب الجلالة البريطانية بتعضيدها فى ذلك الطلب».

ويشعر مصطفى النحاس، بأنفة المصرى القح، بما فى نص المادة من نبرة التفضل من جانب حكومة صاحب الجلالة على مصر لإجابة رغبتها، فيغير المادة على نحو يحفظ كرامة مصر، فيصبح نصها كالآتى: «تعترف بريطانيا العظمى بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة».

ويبدى المستر هندرسون دهشته لهذا التغيير، ويسأل مصطفى النحاس قائلا: «أحب أن أعرف الحكمة فى تغيير المادة الثالثة الخاصة بدخول مصر فى عصبة الأمم، فقد حذفتم ما ورد فيها خاصا بإظهار مصر الرغبة فى الدخول، كما حذفتم وعد انجلترا بمساعدتكم فى الانضمام إلى العصبة. وكنا نظن أن هذا يسركم كل السرور!».

ويرد النحاس قائلا: إن رغبة مصر فى الدخول فى عصبة الأمم بديهية، ومستفادة من المادة ١٥ . ولا فرق فى الواقع بين مادتنا ومادتكم، إلا أننا أعرف بشعور مواطنينا، وما يرضيهم وما لا يرضيهم، ومادتنا لذلك أفضل، فأرجو ألا يكون لديكم اعتراض عليها.

ويرد المستر هندرسون قائلا: لا، وإنما لفت نظرنا هذا التغيير، فأحببنا أن نعرف الباعث عليه!

إلى هذا الحد بلغت حساسية مصطفى النحاس من اللفظ، وكره أن يذكر فى المعاهدة أن مصر ترغب فى الدخول فى عصبة الأمم. فما دام أن هذه الرغبة بديهية فلا داعى لتحميل مصر بعبء إبدائها، كما أنه لاداعى لذكر وعد انجلترا بمساعدة مصر فى الانضمام إلى العصبة، فما دام حق مصر فى الانضمام إلى العصبة حقا ثابتا، فيكفى أن تعترف إنجلترا بهذا الحق. ومن الأفضل للكرامة المصرية أن يكون دخول مصر عصبة الأمم بفضل حقها فى ذلك، بدلا من فضل إنجلترا فى هذا الدخول.

ولذلك حين طلب هندرسون نصا آخر لهذه المادة، قدمه النحاس بصياغة جديدة تحمل نفس المضمون! أى المضمون الذى لا تذكر فيه مصر شيئا عن رغبتها، وتعترف فيه بريطانيا بحق مصر فى عضوية العصبة، فاستخدم لفظ «تنوى» بدلا من «ترغب»، وأصبح نص المادة الأخير: «بما أن مصر «تنوى» أن تطلب الدخول فى عضوية عصبة الأمم، فان صاحب الجلالة البريطانية «يعترف بحقها» كدولة مستقلة ذات سيادة، بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة».

ويلف المفاوض البريطانى ويدور حول النص على حماية الأجانب، فهو يريد أن يصوغه على نحو يعطى بريطانيا الحق فى التدخل، إذا لم تقم مصر بحماية الأجانب، ومن أجل ذلك يصر على أن تتضمن المادة السادسة الخاصة بالأجانب عبارة: «ويتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد»! وينتبه مصطفى النحاس إلى الفخ، فيقوم بحذف هذه العبارة، ويعترض المستر هندرسون على هذا الحذف بحجة أن ذلك «سيخلق لنا صعوبات جدية فى البرلمان»! ويرد النحاس بأن العبارة لاتضيف جديدا، «إذ أن ملك مصر هو صاحب الحق المطلق فى حماية

الأجانب، يقابله كما قلت المسئولية المطلقة عن حماية أرواحهم وأموالهم، وبطبيعة الحال هو الذى يقوم بواجباته بناء على أنه هو المسئول وحده، ومن أجل ذلك حذفنا هذه الفقرة إذ لا حاجة إليها».

ويرد هندرسون قائلا: «المسألة كما بينت هى أن مصلحتنا أن نبين لمجلس العموم، أن المسئولية تحولت من عاتقنا إلى عاتق غيرنا، وأن تعهد مصر بالقيام بهذا الواجب مضمون بالمعاهدة»!

ويقول النحاس: «ولكن المسألة كما بينت هى مسئولية طبيعية ناتجة عن الحق الطبيعى، وليست ناتجة عن المعاهدة، لأن هذا كما قلت من الخصائص الجوهرية لحق السيادة. ومن أجل ذلك، ومادام أن هذه المسئولية واضحة بطبيعتها، فلا حاجة للنص عليها».

ويتذرع هندرسون بالبرلمان البريطانى لتمرير العبارة، ويقول: «أخشى أن نتعرض للفشل فى البرلمان لو أننا جاريناكم فى حذف هذه الفقرة!».

ويرد النحاس قائلا: المسئولية الطبيعية لملك مصر هى التى تجعله يؤدى الواجبات التى عليه، فإذا بحث مجلس نوابكم هذا الموضوع فمن السهل توضيح ذلك لهم».

ويقول هندرسون: «وما الذى يمنع من النص على أن ملك مصر يقوم بتنفيذ واجباته؟

ويرد النحاس فى ذكاء قائلا: لأن هذا يجعل الالتزام مترتبا على المعاهدة! وهى مسألة صعبة بالنسبة لكرامة ملك مصر، كأنه محتاج لمن يرشده إلى ما يجب عليه عمله!

ويقترح هندرسون أن يستبدل بعبارة «ملك مصر» عبارة «الحكومة المصرية».

ويرد النحاس ضاحكا: وماذا عن كرامة الحكومة المصرية؟ إنى أريد أن أعرف ما الذى تقصدونه فعلا من وضع هذا النص؟ إن الذى أخشاه أن النص ـ على ذلك ـ قد يئول بأننا مسئولون أمام الحكومة البريطانية، وبذلك تكون انجلترا فى الواقع لم تتخل عن حماية الأجانب، ويكون لها أن تتدخل فى أى شئ خاص بالأجانب، لترى إذا كانت حكومة مصر قامت بتنفيذ واجباتها! إننى أخشى أن يعتبر كل شئ يتعلق بأجنبى مدعاة لتدخل بريطانيا! إننا نقبل وضع العبارة للتسهيل عليكم على أن يكون مفهوما أنها تأكيد لهذه الواجبات ولا تعطى بريطانيا أى حق للتدخل.

وتستمر المساجلة..

مصطفى النحاس مناضل شرس ا حتلال: در س فى المفا ضا" المصر. البر ي" (٣)

الوفد فى ١٩/٩/١٩٩٤

اللغة الدبلوماسية عند المفاوض البريطانى فن رفيع وعلم ودراية، ومن هنا اشتهر المفاوضون البريطانيون بدقتهم الشديدة فى اختيار اللفظ، بل والحرف! وقد رأينا اللورد كارادون يغير بأداة التعريف «آل» معنى الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى المحتلة، فبعد أن كان هدف العرب انسحاب إسرائيل من الأراضى المحتلة أصبح القرار ينص على انسحابها من «أراض» غير محددة!

وقد كان مصطفى النحاس واعياً تماماً بهذه الخصوصية للمفاوض الإنجليزى، ويقظاً لكل محاولة منه لإدخال لفظ يوقع مصر فى مشكلة سياسية عند تنفيذ المعاهدة. ومن يتتبع المفاوضات بين النحاس والإنجليز يدهش للنقاش الطويل الذى يدور حول تحديد بعض العبارات والمعانى، والذى يتفادى

فيه مصطفى النحاس بمهارة، الفخاخ التى يدسها المفاوض البريطانى وراء الألفاظ.

ففى جلسة ٤ أبريل ١٩٣٠ يحدث خلاف بين النحاس والمستر هندرسون حول تعبيرين: «التشاور» و«تبادل الرأى»! فقد نصت المادة الرابعة على أنه إذا أفضى خلاف قائم بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى حالة فيها خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة، يتفق الطرفان على حل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام ميثاق عصبة الأمم .. إلى آخره.

استبعد النحاس عبارة يتفق الطرفان (Concert together)، واستعاض عنها بعبارة «يتبادل الطرفان الرأى (Conault each ather)، وقد رد المستر هندرسون قائلاً «ليس لدينا مانع من استعمال لفظ «يتشاوران»، ولكن هل تريدون أننا يجب أن نستشيركم فى كل شئ؟ فمثلاً: لو كان هناك نزاع بخصوص صيد الأسماك مع النرويج، أو نزاع من القبائل الأفغانية، فهل ترمون إلى أن نستشريكم فيه؟.

وقد رد النحاس قائلاً : كلا، وإنما الغرض هو تبادل الرأى فى المسائل الخطيرة فقط التى قد تؤدى إلى قطع العلاقات. فإذا كان اللفظ المقترح فى المادة لا يكفى لأداء هذا المعنى، فنحن على استعداد لإضافة هذا المعنى تحديداً تاماً.

وهنا رد المسترهندرسون قائلاً : هل يرغب أحد من زملائى فى ذكر شئ فى هذا الموضوع؟

فقال السيربرسى لورين (ممثل بريطانيا فى مصر): أظن أن الوفد المصرى يرى فارقاً بين العبارتين! ورد النحاس مقترحاً إضافة ما يوضح أن التشاور يكون فى المسائل الخطيرة التى توشك على الوقوع.

وانتهز المستر هندرسون الفرصة ليضيف عبارة ذكر أنها وردت فى معاهدة واشنطن، وهى أن يحصل تشاور شامل وصريح بين الطرفين المتعاقدين فى جميع مسائل السياسة الخارجية التى قد تمس مصالحهما المشتركة، علي أن تضاف إلى المادة الخامسة التى تنص على تعهد كل من الطرفين بألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفاً يتنافى مع المحالفة، أو يحدث صعوبات للطرف الآخر، وألا يعارض أى من الطرفين سياسة الآخر فى البلاد الأجنبية، أو يبرم مع دولة أخرى أى اتفاق سياسى يكون مضراً بمصالح الطرف الآخر.

ولكن النحاس كان يقظاً، أوضح أن المادة الخامسة خاصة بحالة السلم، ولا يصح أن نسلم بوجوب التشاور فى حالة السلم.

ورد هندرسون قائلاً : الذى أريده هو أن التشاور واجب فى حالة حصول المساس من طرف ثالث بمصلحة مشتركة بيننا. فمثلاً: مسألة بحيرة تسانا فى الحبشة، فإنه لو أن الخلاف عليها قد لا يؤدى إلى قطع العلاقات، ولكن هناك مصلحة مشتركة بيننا وبينكم، فيجب أن نتشاور للدفاع عن المصلحة المشتركة.

وهنا رد النحاس قائلاً: هذا مستفاد من روح المعاهدة، أما ذكره بصفة قاعدة ثابتة، فقد يئول تأويلاً سيئاً!

وأوضح النحاس أن التشاور يجب أن يكون قاصراً على الحالة الموجودة فى المادة الرابعة، وهى حالة خطر قطع العلاقات، «فعندما يصل الأمر إلى شئ من هذا، فالمادة الرابعة كفيلة بذلك».

ولم يملك هندرسون إلا أن يكشف صراحة عن غرضه، فقال «لنفرض أن اعتداء خطيراً وقع على بعض الإيطاليين أو الفرنسيين، فهل نقف مكتوفى الأيدى؟ إن لنا بلا شك أن نتحادث بصفة ودية لمنع الضرر ..

يجب أن نتشاور كأصدقاء، أو نرسل سفيرنا لأية دولة أخرى لمثل هذا السبب».

ورد النحاس: أخشى أن يعتبر كل شئ يتعلق بأجنبى مدعاة لتدخل بريطانيا! الذى نؤكده أنه فى كل الأحوال الخطيرة سنتشاور طبقاً للمادة الرابعة، وإنما يجب أن يكون مفهوماً أننا وحدنا المسئولون عن حماية الأجانب».

وانتقل النحاس لإفشال مخطط آخر للمفاوض الإنجليزى، يستهدف استباحة التسهيلات المصرية، والمساعدات فى الأراضى المصرية، بما فى ذلك استخدام موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها، كلما نشب خطر حرب تشتبك فيها بريطانيا. فقد حذف النحاس عبارة «خطر الحرب» من المادة السابعة التى تنص على أنه «إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين فى حرب، فإن الطرف الآخر يقوم فى الحال بإنجاده بصفه حليف، وعلى وجه الخصوص يبذل صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب كل ما فى وسعة من التسهيلات والمساعدات فى الأراضى المصرية، ويدخل فى ذلك استخدام موانيه ومطاراته وطرق المواصلات».

فقد سأل المستر هندرسون النحاس باشا قائلاً: لماذا حذفتم من المادة السابعة عبارة «أو خطر الحرب»؟ مع أنه فى هذه المسائل لا يحسن الانتظار إلى آخر د... لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وقد رد النحاس قائلاً: كل المسألة أن النص واسع جداً، وليس لدينا مانع من أن نضيف حالة «الخطر الفعلى للحرب» الذى يهدد بوقوع الحرب.

وفى الوقت نفسه كان النحاس حريصاً على أن يحصر مساعدة مصر «داخل حدود الأراضى المصرية»، حتى لا تدفع المعاهدة بمصر إلى تقديم

المساعدات خارج حدود مصر. كما كان حريصاً على أن يكون تقديم التسهيلات والمساعدات «بدون أدنى مساس بالقوانين والإدارة المصرية»، حتى لا تحل الإدارة الإنجليزية محل الإدارة المصرية فى مثل هذه الحالة.

وقد رد المستر هندرسون قائلا: «أظن أنه يحسن فى هذه الحالة أن تلجئوا إلى تدابير استثنائية».

ورد النحاس قائلاً طبعاً، ولكن مصر هى التى تقوم بذلك!

وطلب المفاوض الانجليزى توضيح هذا النص توضيحاً كافياً «حتى لايفسر تفسيراً يحدث أثراً سيئاً».

ورد النحاس قائلاً : ما دام أنه يحتفظ بالإدارة المصرية والقوانين المصرية فنحن مستعدون للتوضيح».

ثم دار حوار ذكى حول تدريب الجيش المصرى، عندما لاحظ المستر هندرسون أن مصطفى النحاس حذف من المشروع البريطانى المادة الثامنة التى تقصر هذا التدريب على المعلمين البريطانيين. وقد رد النحاس قائلا: إنه نقل هذا النص من المعاهدة ووضعه فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة والخاصة بالجيش، والتى تنهى وجود المفتش العام البريطانى واختصاصاته وتقضى بسحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية، وترتب وجود بعثة عسكرية بريطانية تقوم بتدريب هذه القوات. وفسر النحاس هذا التصرف بأن تدريب الجيش المصرى «إجراء وقتى، أى أنه سينتهى بانتهاء تعليم وتدرب الجيش المصرى بواسطة البعثة العسكرية».

وتساءل المستر هندرسون: هل تدريب جيش هو إجراء وقتى؟

ورد النحاس: الواقع أنه بعد تدريب الجيش بواسطة البعثة العسكرية لن نكون فى حاجة إلى مدربين أجانب، وبناء عليه لا حاجة للنص على ذلك فى المعاهدة.

على أن هذا المنطق لم يقنع المستر هندرسون، الذى رد بأن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة و «ألم نتفق على أننا سنتحالف؟ ألم نتفق على أن طريقة التدريب ستكون واحدة؟ نأمل أن التحالف سيكون دائما، وأن علاقة الجيشين ستكون دائمة. نحب أن نفهم أنه فى نهاية مدة المعاهدة إذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فلن يكون هناك ضباط من جنسية أخرى.

ورد النحاس قائلا: هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر فى المعاهدة. والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البعثة من مهمتها إلى مدربين أجانب. والمفهوم طبعا أننا إذا احتجنا إلى شئ من ذلك يقع اختيارنا على مدربين من الإنجليز، ولا داعى للنص على ذلك. ولكن النص الوارد فى المقترحات من شأنه أن يجعل الجيش المصرى فى شبه تبعية للجيش الإنجليزى، ويهمنا أن تكون فكرة استقلاله ظاهرة.

ورد المستر هندرسون محاصرا النحاس قائلا: لو قبلنا نقل ذلك إلى المذكرات، هل أفهم أنكم مستعدون لأن تذكروا فى مذكرتكم أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدموا ضباطا أجانب آخرين لهذا الغرض فى أى وقت آخر؟

ورد النحاس قائلا: المسألة كرامة، ونحن لا نرى حاجة للنص، ولكن إذا ظهر أن ذلك ضرورياً فلا يعجزنا أن نصل إلى صيغة.

وتدخل اللورد طومسون قائلا: المسألة ليست مسألة كرامة، بل مسألة محالفة. والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطتين العسكريتين، ووحدة المهمات والأسلحة، ومن المستحسن وضع شئ من ذلك فى المعاهدة لأن التحالف دائم، والتعاون بيننا يجب أن يكون دائما، لأن هذا من أسس المعاهدة، ولا يمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيئتى أركان الحرب.

ورد النحاس قائلا: لاحظوا أنه لا يوجد فى أية محالفة بين دولتين ما يحتم تدريب جيشى الحليفتين على طريقة واحدة، ولكن يستحسن ذلك،

فلنتركه للتنفيذ الفعلى، ولنبق فى حدود المعاهدات التى تعمل بين حليف وحليف.

ورد المستر هندرسون متذرعا بالصعوبات التى سوف يجدها فى تمرير المعاهدة فى البرلمان البريطانى قائلا: كل شئ ننقله من المعاهدة إلى المذكرات سيكون مثاراً لأسئلة كثيرة فى البرلمان، وسيفسر بأننا تنازلنا عن شئ جديد.

ورد النحاس قائلاً: ليس هناك أية صعوبة لأن الرد على مثل هذه الأسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان، ولا يصح أن توضع فى معاهدة. ونكرر أنه ليس هناك أى معاهدة فيها نص كهذا، فوضع هذا النص فى المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من جيشنا لجيشكم. والمسألة أننا نريد معاهدة بين حليفين ذوى سيادة، ومتساويين فى المظهر والواقع.

وقد أصر مصطفى النحاس حتى النهاية على هذا الرأى، واضطر الجانب البريطانى إلى الأخذ به، فعندما ظهر مشروع المعاهدة الذى اتفق عليه الطرفان المصرى والبريطانى فى ليل ٨/٧ مايو سنة١٩٣٠، ظهر خاليا من هذا النص، الذى أحيل إلى المذكرات، كما صمم مصطفى النحاس. وفى المذكرة المصرية الخاصة بالجيش والتى قدمها النحاس يوم ٥ مايو ١٩٣٠، قام بعمل موازنة غريبة، فلم يطلق عمل البعثة العسكرية البريطانية لأى مدى تراه بريطانيا، وإنما ربطه بإرادة الحكومة المصرية، فجاء النص على . الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى، وإلغاء وظائف المفتش العام البريطانى والموظفين التابعين له، واعتزام الحكومة المصرية استكمال تدريب الجيش المصرى عن طريق بعثة عسكرية بريطانية «للمدة التى تراها الحكومة المصرية».

لقد كان مصطفى النحاس مناضلا شرسا من أجل استقلال الجيش المصرى وتحريره من الإدارة للبريطانية التى أثقلت على كاهله منذ وقوع الاحتلال البريطانى.

مصطفى النحاس مناضل شرس ا حتلال: در س فى المفا ضا" المصر ي" البر ي" ( )

الوفد فى ٣/١٠/١٩٩٤

ربما كان هذا المقال الذى أكتبه للقارئ الكريم، خير ما يوضح كيف كان خصوم الوفد يهدمون ما يبنيه! ويقوضون ما يقيمه لصالح مصر! ويتصل بموقع القوات البريطانية التى تقيم فى مصر بمقتضى معاهدة الصداقة والتحالف.

فلقد لاحظ الذين عاشوا فى مصر فترة الحرب العالمية الثانية، أو قراءة تاريخ هذه الفترة، أن القوات البريطانية الحليفة كانت معسكرة فى كل أنحاء مصر وليس فى موقع واحد! وكان هذا الانتشار للقوات البريطانية على هذا النحو هو ما عرض مصر لغارات الطائرات الألمانية حيثما كانت توجد القوات البريطانية.

ولم يكن شىء من ذلك موجودا فى معاهدة ١٩٣٦! بل إنه لم يكن موجودا

فى مشروع معاهدة ١٩٣٠ الذى هو أساس معاهدة ١٩٣٦، إذ كان الوفد فى مفاوضاته حريصا على تحديد موقع القوات البريطانية الحليفة فى منطقة القنال، وليس إطلاقه فى كل انحاء القطر، وقد نجح فى ذلك فى مشروع معاهدة ١٩٣٠، كما نجح فيه أيضا فى معاهدة ١٩٣٦، ولكن مزايدات حزب مصر الفتاة بالذات أدت إلى بقاء القوات البريطانية منتشرة فى كل أنحاء القطر! ولم تكن حكومة الوفد موجودة فى الحكم وقتذاك، إذ كان الملك فاروق قد نجح فى إقالتها من الحكم قبل عامين، وبذلك لم يتنفذ ما جاهد الوفد طويلا من أجله، وضاعت جهوده سدى دون أن يكون له يد فى ذلك!

والغريب حقا أن مصطفى النحاس لم يكتف فى مفاوضاته مع الإنجليز بتحديد موقع القوات البريطانية فى مصر فى منطقة قناة السويس فقط، بل أراد تحديد موقعها فى موقع معين منها هو ضواحى بور فؤاد وقد خاض من أجل ذلك نضالاً طويلاً كما سوف يرى القارئ.

وكان المشروع البريطانى فى مفاوضات محمد محمود هندرسون، قد قبل أن يكون موقع القوات البريطانية الحليفة شرقى التل الكبير، وهى أول مرة تقبل فيها حكومة بريطانية تحديد مكان الموقع الذى تعسكر فيه قواتها. فقد كان المشروع النهائى الذى توصلت اليه مفاوضات ثروت - تشمبرلن يتحدث عن عسكره القوات البريطانية فى «الأراضى المصرية» دون تحديد.

وعندما تولى مصطفى النحاس المفاوضات مع المستر هندرسون فى إبريل ١٩٣٠ قام بتعديل المشروع البريطانى فى مفاوضات محمد محمود هندرسون (المادة التاسعة) لتصبح على النحو الآتى:

«إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قنال السويس حتى يصل مدد

الحليف، فإن ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في بور فؤاد وبجوارها قوة حربية بريطانية لمساعدة فى الدفاع عن القنال. ولايكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال مطلقا، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

وقد دار سجال طويل بين مصطفى النحاس والمفاوضين البريطانيين حول هذا التعديل، فقد اعترض عليه المسترتوم شو قائلا:

«إذا كان سبب وضع الجيش فى منطقة القنال هو الدفاع عنه فهناك ثلاث مسائل مهمة يجب مراعاتها:

«أولا: يجب أن تكون الأماكن التى توضع فيها الجيوش بحيث تتضمن الدفاع عن القنال:

«ثانيا: يجب ألا تكون الأماكن معيبة من الوجهة الصحية.

«ثالثا: يجب أن تكون هناك أراض كافية يمكن للجيوش أن تتمرن فيها بعيدا عن الأماكن المأهولة، وذلك لضمان الصحة للجيوش وتمرينهم بغير تداخل مع السكان.

«وإنى أرى أن المكان الذى اقترحتموه لا يحقق أى غرض من هذه الأغراض.»

وقد رد مصطفى النحاس قائلا:

«إن الاشتراطات الثلاثة التى أثارها المسترشو، والتى يرى وجوب توافرها لصلاحية النقطة العسكرية، لا مانع منها، ولكنى أستغرب: لماذا لاتتوافر فى بور فؤاد هذه الاشتراطات؟ وأحب أن أعرف: لماذا لا توافقون على بور فؤاد التى نظن أنها مرضية لكم ولنا؟ إنى مستعد لسماع الاعتراضات على ذلك.

وقد تصدى كل من المستر شو والجنرال تشارلس، المستشار الحربى، للإجابة وإبداء الاعتراضات. فقال المستر توم شو: بور فؤاد محاطة بأرض رطبة، ورمل طرى، وبها ذباب الرمال، والناموس!

وقال الجنرال تشارلس: من الخطأ أن نجمع الجيش فى منطقة واحدة إذا كنا سنقاتل على طول القنال.

ويصعب التنبؤ ضد من سندافع عن القنال، خصوصا وسنة ١٩١٤ (الحرب العالمية الأولى) ماثلة أمامنا! ففى الصحراء شرقى القنال ظهر فى سنة ١٩١٥ أنه من الممكن للجيوش أن تخترقها. لهذا السبب ترى وزارة الحربية أنه يجب، للدفاع عن القنال، أن تقيم الجيوش فى أماكن يمكنهم فى جوارها أن يؤدوا الواجبات التى من أجلها وجدوا على القنال، ويدرسوا الأماكن التى يمكن أن تجرى فيها الأعمال فى المستقبل.

وهنا رد مصطفى النحاس قائلا

«مع كل ما أبديمتوه من الأسباب، نرى أن الاقتراح الذى اقترحناه يفى بكل هذه الأغراض، فليس القصد بور فؤاد بل ضواحى بور فؤاد! وهى متسعة اتساعا كبيرا يمكن أن يتوفر فيه المدى المطلوب. والمياه العذبة موفورة فيها لجوارها بالمدينة، ويكفى مد المواسير الى الجهات التى ستقيم فيها الجيوش.

«أما الناموس فيوجد فى القطر كله! وأما ذباب الرمال فغير موجود، والناموس أقل فى تلك المنطقة منه فى أى جهة أخرى. ولذلك اختيرت فى الزمن الأخير لتكون مدينة مهمة.

«أما فيما يتعلق بالتدريب والتمرين اللازمين فلديكم المدى الواسع الذى يمكن للجنود أن تقوم فيه بكل تمريناتها بعيدا عن المدن وعن الأهالى.

«وأما ما ذكرتم من أن التجربة دلت على إمكان اختراق الصحراء، فإن جيوشنا موجودة على طول الحدود الشرقية، وفى الدروب التى يمكن

أن يتخذها الأعداء للمرور، وفى وسع طلائعها الإخطار عن وجود العدو إذا ما وجد. ويمكن للقوات المرابطة فى جوار بور فؤاد أن تتعاون مع الجنود المصرية باتخاذ كل الطرق لصد هذا العدو الذى يصور له اعتقاده أنه يمكنه الوصول إلى القنال.

«والمحل المناسب لصد هذه الغارات هو بور فؤاد أو ضواحيها. ولذلك لازلت مستغربا القول بأن هذا المكان، الذى كنا نظن أنه يرضيكم كل الرضا، لا يحقق هذه الأغراض.»

وقد ورد اللورد طومسون قائلا: لقد دلت التجارب على أن القنال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة، ولا من نقطة واحدة. فيجب توزيع الجيوش، لأننا إذا ركزناهم فى نقطة واحدة يكون توزيعهم بطيئا، والواجب هو مراقبة القنال من الناحيتين، وعلى طوله. هذا هو ما دلت عليه التجارب.

وهنا ورد النحاس قائلا: يلاحظ أن النقطة العسكرية التى نرخص بها ليست هى التى تقوم ـ وحدها ـ بالدفاع، بل ستكون «للمساعدة» على الدفاع!

«أى أن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا. والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدرء خطر مفاجئ. وهذا الخطر المفاجئ سيخطرون به بواسطة جنود الحدود قبل اقتراب العدو. الجيش المصرى ـ مع هذه النقطة ـ يمكنه أن يدافع دفاعا جديا عن القنال إزاء هذا الخطر حتى يأتى المدد الإنجليزى بحكم المحالفة».

على أن هذا الكلام لم يقنع الجانب الانجليزى. فقد رأى اللورد طومسون أن مرابطة القوات البريطانية فى منطقة بور فؤاد سوف يكون أشبه بـ «من يغلق الاسطبل بعد هروب الفرس» فلن يكون لدى الجيوش المرابطة للاستعداد للدفاع عن القنال قبل هجوم العدو عليها من الجنوب أو

من الشرق، أكثر من أربع وعشرين ساعة، وإذا وضعت الجيوش فى بور فؤاد فلن يكون لها فائدة. فالغرض الأساسى للعدو من هجومه على القنال هو نسفه لاحتلاله، وتكفى أربع طائرات محملة بالمفرقعات للهجوم من الشرق، فما فائدة الجيوش بعد أن يكون القنال قد نسف؟ يجب أن يكون لدينا أناس يقظون دائما لمقاتلتهم فى الجو!

وقد اقترح الجانب البريطانى لذلك مادة تنص على أنه نظرا لأن القنال طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية، يرخص ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى جواريور سعيد وبور فؤاد والإسماعيلية والسويس، أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها، القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنه. وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات، ويكون لها أن تنفذ إلى منطقتى الصحراء على كلا جانبى القنال بقصد التدريب والتمرين. ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال، ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية.

على أن مصطفى النحاس اعترض على الفور على هذه الصيغة لأنها - حسب قوله -:

أولا - جعلت بريطانيا مستأثرة بالدفاع عن القنال، وضربت صفحا عن مصر!

ثانيا - صيغت كأن مصر فى حالة حرب، مع أن الأصل هو حالة السلام!

ثالثا - لم تراع الاحتفاظ بحقوق مصر الجوهرية فى القنال.

وضرب المثل على ذلك بأن الصيغة الجديدة تمسكت بعده مواقع للجنود البريطانية فى منطقة القنال، مع أن المساعدة البريطانية تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع فى موقع واحد بالقرب من القنال. واستدل

على حجته بأن اللورد ملنر نفسه سلم فى تقريره بموقع واحد ترابط فيه القوات البريطانية لحماية مواصلاتها الإمبراطورية ويترك للمعاهدة تعيين المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة.

وقال النحاس إنه فى اختياره لموقع بور فؤاد لمرابطة القوات البريطانية، لاحظ أنه أنسب موقع للجنود البريطانية لمساعدة القوات المصرية فى الدفاع عن القنال، مراعيا أن القوة البريطانية ستكون قريبة الاتصال من قواعدها البحرية الأصلية فى البحر المتوسط، فإذا كان الاختيار لا يروق اللجنة، فيقترح بديلا له نقطة القنطرة شرق القنال، فهى تتصل بالصحراء الشرقية، وهى أوفى بغرض التدريب والمناورات.

ورفض النحاس ما أوردته الصيغة البريطانية من بقاء القوة البريطانية حتى يتم الاتفاق بين الفريقين، على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا بنفسه على دفع الاعتداء على القنال إلى أن يصل المدد من قبل الحليف، - قائلا: إن الحد الفاصل هو مقدرة الجيش المصرى على دفع التعدى إلى حين وصول المدد، وهذه حالة فعلية يجب أن تكون وحدها الحكم فى هذا الأمر، لا أن يظل معلقا على اتفاق الطرفين.

كذلك رفض النحاس أن تقر مصر فى المعاهدة بأن قناة السويس هى الطريق الأساسى لمواصلات الإمبراطورية البريطانية! قائلا: إن هذا الإقرار المطلوب منا لا يتفق مع حق السيادة التى لمصر على القنال، ولا نستطيع أن نعطى إقراراً بحق ارتفاق على القنال يمس حقوقنا فى الملكية والسيادة، ثم إن القناة طريق مواصلات عالمية بمقتضى اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ التى سلمت بحيدة القنال فى الحرب والسلم، وبألا يكون لأية دولة من الدول امتياز عليه، ولا تستفيد فائدة خاصة، ومن هنا فإن الصيغة المصرية أوفى بكل هذه الأغراض، وللجانب البريطانى حرية الاختيار بين موقع بور فؤاد أو القنطرة!

على أن النحاس أصاب بهذا الكلام الجانب البريطانى فى مقتل! فقناة السويس طريق ضرورى للمواصلات البريطانية، ولم يكن لدى الجانب البريطانى استعداد للتهاون فى ضمان الدفاع عنها، ولذلك كانت هذه القضية محل سجال طويل بين فريق المفاوضات البريطانى ومصطفى النحاس، ترك بصمته فى محاضر المفاوضات المصرية البريطانية.

مصطفى النحاس مناضل شرس ا حتلال: درس فى المفا ضا المصر البر ( )

الوفد فى ١٠/١٠/١٩٩٤

كان الصراع حول صفة قناة السويس، بين مصطفى النحاس والمفاوضين الإنجليز فى مفاوضات سنة ١٩٣٠، صراعا شرسا خاصة مصطفى النحاس بكل ما يمتلئ به قلبه من وطنية، وبكل ما يملك من مهارة فائقة وقدرة على تفنيد حجج الخصم، وأيضا بكل إدراك لدقة الجانب البريطانى فى تحديد العبارات والجمل والمصطلحات، وإن من يتابع سجال النحاس مع المفاوض الإنجليزى يتخيل أنه تربى فى وزارة الخارجية البريطانية وتعلم لغتها وتدرب على مهاراتها!

كان القتال الذى خاضه مصطفى النحاس مع المفاوضين الانجليز يدور حول عدة محاور، المحور الأول، هو تحديد موقع واحد على قناة السويس تعسكر فيه القوات البريطانية الحليفة،

وليس عدة مواقع كما كان يريد الجانب البريطانى. المحور الثانى، عدم الحاجة الى اتفاق مصر وبريطانيا على وصول الجيش المصرى إلى درجة الأهلية للدفاع بمفرده عن القناة، وعلى جلاء القوات البريطانية بالتالى، حتى لا يكون فى يد بريطانيا عرقلة مثل هذا الاتفاق لاستدامة بقاء قواتها فى القناة. المحور الثالث، عدم النص فى المعاهدة على أن القناة هى الطريق الأساسى لمواصلات الإمبراطورية البريطانية، على أساس أن هذا النص لايتفق مع حق السيادة الذى لمصر على القناة من جانب، ولأن القناة طريق عالمى للمواصلات، بمقتضى معاهدة القسطنطينية، ولا يصح حصر صفتها فى أنها طريق للمواصلات البريطانية.

وقد أثارت هذه الاعتراضات المفاوضين البريطانيين إثارة شديدة، لأنها تسحب من بريطانيا كل ادعاء فى قناة السويس، وتعطى لمصر الحرية فى مطالبة بريطانيا بسحب جيوشها من مصر فى أى وقت ترى أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا على الدفاع عن القناة بمفرده.

كذلك كان استشهاد مصطفى النحاس بتقرير ملنر، صدمة فاجأت المفاوضين البريطانيين! وقد استشهد مصطفى النحاس بهذا التقرير للتدليل على قبول الجانب البريطانى تحديد موقع واحد على القناة لمرابطة الجيوش البريطانية الحليفة. وقد أصاب هذا الاستشهاد المفاوضين الانجليز بالحيرة - ففى تعليق المستر هندرسون على هذه النقطة قال:

- إنى دهشت من ذكركم مفاوضات ملنر، وما اقتبستموه من تقريره! لأن حوادث عدة قد وقعت منذ ذلك الحين. ولا أدرى لماذا اقتصرتم على اقتباس أقواله ولم تقتبسوا شيئا من مقترحاتنا؟ وفى الحق لا أدرى لماذا وضع ملنر فى تقريره تلك الجملة فى صيغة المفرد عند إشارته الى الأماكن التى يجب أن تعسكر فيها الجنود المصرية؟ ولكنى - على كل حال - قد أظهرت فى الصيف الماضى عند وضع مقترحاتى، كما صرحت مرارا

أمام مجلس العموم - بأن هؤلاء الجنود سيكونون فى مواقع تراعى فيها كل وسائل الراحة والصحة، مع القدرة على التدريب والمناورات. ولا أذكر أن هناك وثيقة واحدة من مفاوضات ثروت باشا أو ما قبلها تنص على أن مواقع جنودنا ليست موضع عنايتنا التامة!

كذلك أبدى المستر توم شو، وزير الحربية البريطانية، دهشته من وجود هذا النص فى تقرير ملنر! فبعد أن أيد المستر هندرسون فيما قاله من أن مفاوضات عديدة وقعت منذ مفاوضات ملنر تساءل قائلا: «لا أدرى هل تصور لورد ملنر حقا، أو دار بخلده، أننا يمكننا أن ننقل جنودنا إلى بور فؤاد أو القنطرة، إننى أحب أن نناقش المسألة كأصدقاء وكحلفاء يهم كل منهما مصلحة الآخر، لا كطرفين يريد كل منهما أن يأخذ من الآخر أقصى ما يمكن أخذه.

وقد اشترك فى هذا الحوار اللورد طومسون قائلا: إن فكرة حصر الجيوش (البويطانية) فى بقعة واحدة لا يمكن بحال أن تفى بالمرام. لأنه لايمكن - مثلا - أن نضع طيارات بحرية فى القنطرة، وإنما مكان تلك الطائرات فى طرفى قنال السويس. كما أنه لا يمكن إيجاد طائرات فى بور فؤاد إلا بعد التجفيف، ومع ذلك فإنها لا تفى بالمرام لأن الأرض هناك رملية وناعمة لا تصلح لذلك. يجب أن تتذكروا أن مسألة راحة الجنود لها المكانة الأولى من الأهمية. ولقد قضيت ستة أسابيع فى القنطرة أثناء الحرب (العالمية الأولى)، وأتحدى أى إنسان أن يعيش هناك أكثر من ذلك! كما أعتقد أنه لا يمكن مطلقا إدخال وسائل الراحة الكافية الى القنطرة. وأرجو أن تتذكروا كذلك الأموال الباهظة التى صرفت الى الآن فى الإسماعيلية وبجوارالسويس لأغراضنا الدفاعية.

وقد اشترك المفاوضون الإنجليز جميعا، فى الدفاع عن وضع نص فى المعاهدة يصف القناة بأنها الطريق الأساسى للمواصلات البريطانية،

وليست طريقا عالميا للمواصلات، كما كان يريد مصطفى النحاس. فقد سأل النحاس المفاوضين الانجليز قائلا: ما الحكمة فى أن تقولوا لنا إن القنال عالمى، مع علمكم بأن لنا مصلحة فيه ذات أهمية حيوية كبرى؟ إننا لسنا الآن بصدد مسألة خاصة بالعالم، ولكننا بصدد المسائل الحيوية التى تتوقف سلامتنا فيها على سلامة القنال. يجب علينا أن ننظر إلى الموضوع من هذه الناحية وحدها، فما دامت لنا مصالح خاصة فمن حقنا أن نشير فى المعاهدة إليها.

وقد اتهم المستر توم شو وزير الحربية البريطانية النحاس بالتناقض فى قضيةصفة القناة، فقال: إني ألاحظ أن شيئا من التناقض قد وقع فى بيانكم، فبينما تذكرون أن مسألة القناة دولية، تقولون إن القنال مصرى. ،ولست أدرى ما الأهمية فى أن القنال دولى أو مصرى؟ إن الحقيقة هى أن القنال حيوى إلى الدرجة القصوى للإمبراطورية البريطانية وأى ضرر يحدث له يصيب الامبراطورية بأفدح الأضرار. وأحب أن تذكروا أن جيوشنا فى تلك المنطقة لن تكون جيوش احتلال، وإنما تكون جيوش حلفاء، فما هو الضرر الذى يصيب السيادة المصرية إذا كانت لنا قوات ــ بصفتنا حلفاء ــ فى الإسماعيلية أو القنطرة، أو هنا أو هناك بقصد الدفاع عن القنال؟ نحن نعترف بسيادتكم على كل تلك الأراضى، وننكر كل صفة للاحتلال، فلا أدرى - والحالة هذه - السر فى معارضتكم فى إيجاد الجنود فى أكثر من بقعة واحدة؟ تقولون إنكم لا تستطيعون أن تذهبوا إلى مصر بشىء مما نقترحه فى هذه المسألة، ونحن من جانبنا نصرح لكم بأننا لا يمكننا أن نواجه البرلمان بما تطلبون. إنى أناشد الوفد أن يصل إلى اتفاق عملى معنا فى هذه المسألة الخطيرة، وأن يعتقد أن بور فؤاد ليست مكانا ملائما لحركات الجنود ولا لحالتهم الصحية. أناشد الوفد أن يذكر أننا حلفاء، وأن جنودنا جنود حلفاء، ونحن إذا ذهبنا الى البرلمان من غير أن نحصل على اعتراف بأن قناة السويس شريان للإمبراطورية، فلن يطول بقاؤنا كثيرا (فى الحكم).

وقد اشترك اللورد طومسون فى الحوار قائلا: إنى ألفت نظر الوفد إلى أن بريطانيا مسئولة عن سلامة قناة السويس، لحيويته للامبراطورية. كما أن عليها الدفاع عن مصر إذا وقع اعتداء عليها . وأنتم تسلمون معنا بأن جنودكم لا تستطيع - فى الوقت الحاضر- القيام بذلك. ومصر والقنال معرضان للهجوم برا وبحريا وجويا، فليس من المعقول- والحالة هذه- أن تقيدونا بما تذكرون أنه مسألة قانونية أو دولية، أو بما قاله اللورد ملنر سنة ١٩٢٠ . إنى أعترف بأن اللورد ملنر رجل عظيم، ولكن لم يقل أحد إنه رجل حربى!

هذا الحشد من الحجج التى ساقها المفاوضون البريطانيون لتبرير وجهة نظرهم، والتى يبدو فيها المنطق والحق، واجهه مصطفى النحاس بمنطقة المصرى الصميم. فقد سأل الجانب البريطانى صراحة:

«ما هى غايتكم؟ أليست ضمان الدفاع عن قناة السويس؟ وإذا تم ذلك فإنه يجبُ كل شىء آخر، والتشدد فيما عداه لا يمكن تبريره بحال. إن الغاية التى تنشدونها تتوافر بقيام مصر بالدفاع عن القنال وبقيام بريطانيا بمساعدتها فى ذلك.

«نحن لم نقل فى صيغتنا شيئا مما عزاه اللورد طومسون إلينا عن عجز الجيش المصرى عن الدفاع عن القنال، بل قلنا إنه قد لا يقدر الآن على أن يصد بمفرده غارة أجنبية عن القنال، ولذلك يكون فى حاجة إلى مساعدة الحليف. وقلنا إنه، إلى أن يصبح قادرا بمفرده على الدفاع عن القنال حتى تأتى هذه المساعدة، نرخص بوضع نقطة عسكرية على القنال.

«فيؤخذ من هذا أن بريطانيا ليست هى المسئولة وحدها عن الدفاع عن القنال، بل إن هذه المسئولية واقعة علينا أولا، وعليها ثانيا بصفتها حليفة مساعدة لنا. لذلك تكون المنطقة العسكرية التى نعطيها لبريطانيا كافية لهذا الغرض كل الكفاية.

«ويجب أن تذكروا من ناحيتكم أن جيشنا لن يكون بمعزل عن القنال بل سيكون موجودا عليه، فيتعاون الجيشان على حراسة القنال والدفاع عنه. وعندما نقول إن النقطة العسكرية الإنجليزية تكون فى مكان كذا، فالمفهوم أن الجيوش المصرية ستكون أيضا فى الأماكن التى تحتاج الى الدفاع. وأكرر ما لاحظته فى مبدأ كلامى، من أن الصيغة التى وصلتنا أمس، تخالف كل ذلك، وتفرض أن إنجلترا وحدها هى التى تتولى الدفاع عن القنال، وأن مصر لا يقع عليها أى عبء فى ذلك - وهو ما لا نسلم به.

«إن اللورد المحترم طومسون، يلاحظ أن نقطة القنطرة غير صحية، وأن الإنسان لا يمكنه أن يعيش فيها أكثر من ستة أسابيع، بناء على تجربة خاصة أتيحت له أثناء الحرب، وفاته أن وسائل الراحة فى ذلك الوقت لم تكن قد استكملت ما وصلت إليه الآن، أو ما ستصل اليه إذا ما وقع الاختيار على هذه النقطة. ولا أرى ما يمنع مطلقا من توفير جميع وسائل الراحة فيها إذا أريد ذلك، خصوصا وأنها فى منطقة أعلى من منطقة بور فؤاد التى يقول جنابه إن أرضها رملية ناعمة ومغمورة فى بعض الأنحاء بالمياه، على أنه يمكن عمل الترتيبات اللازمة فى أى المكانين لضمان صحة الجنود وراحتهم.

ثم قال النحاس: «إن الفكرة الأصلية العملية فى الموضوع الذى نحن بصدده، هى - كما قال وزير الحربية - معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال، فإذا قصرنا البحث على ذلك، كنا على اتفاق تام، وأصبحت مسافة الخلف بين الفريقين قريبة المدى، وأصبح الاتفاق مبنيا على أساس عملى صالح. ولا شك فى أن أحسن وسيلة للدفاع عن القنال هى أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به، وأن يقوم الجيش الإنجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى!

مصطفى النحاس مناضل شرس ضد الاحتلال: درس فى المفاوضات المصرية البريطانية (٦)

الوفد فى ١٩٩٤/١٠/١٧

رأينا فى مقالنا السابق، كيف قاتل المفاوضون الإنجليز برئاسة المستر هندرسون رئيس الوزارة العمالية، ضد الحجج التى ساقها مصطفى النحاس حول قناة السويس، لكى يحفظ لها صفتها المصرية العالمية، ولا تكون مجرد «طريق أساسى للمواصلات البريطانية»، وحتى يحصر القوات البريطانية الحليفة فى موقع واحد على قناة السويس، ولا تنتشر على امتدادها، ولكى يدع لمصر وحدها الحكم فيما إذا كانت القوات المصرية قد أصبحت قادرة على الدفاع عن قناة السويس بدون قوات بريطانية تساعدها أو غير قادرة، حتى يحتفظ لمصر بحق طلب إنهاء وجود هذه القوات على قناة السويس.

ففى جولة مصطفى النحاس الثانية فى تعزيز حججه ودعم المطالب الوطنية،

انطلق من هذا السؤال البسيط الذى وجهه للمفاوضين الإنجليز: ما هى غايتكم تماما؟ أليست ضمان الدفاع عن قناة السويس؟ وأليس تحقيق هذا الهدف يجبُّ كل شيء آخر؟ وأليس التشدد فيما عداه لا يمكن تبريره بحال؟

ثم أخذ فى تفنيد الحجج البريطانية، فأنكر أنه قال، فى الصيغة التى قدمها الوفد المصرى، إن الجيش المصرى عاجز عن الدفاع عن قناة السويس، وإنما الذى قاله هو أن الجيش المصرى لا يقدر حاليا على صد غارة أجنبية عن القناة، ولذا يسمح بوجود قوة بريطانية تساعده فى موقع يحدده على القناة، ومعنى هذا الكلام ـ كما قال ـ إن مصر هى المسئولة وحدها عن الدفاع عن القناة، وليست بريطانيا التى تنحصر مسئوليتها فى مساعدة مصر على هذا الدفاع بوصفها حليفة، ولكن الصيغة البريطانية تفترض أن إنجلترا وحدها هى التى تتولى الدفاع عن القناة ولا يقع على مصر أى عبء، «وهو ما لا يسلم به».

وتناول النحاس اعتراض الإنجليز على أن تكون «القنطرة» نقطة عسكرية تعسكر فيها القوات البريطانية بحجة عدم صلاحيتها صحيا وعدم توافر وسائل الراحة فيها، فقال إن هذه الحجة تفترض دوام الوضع الراهن لذلك الموقع، وفاتها أن هذا الوضع لن يستمر عندما تستكمل وسائل الراحة، وتتخذ الترتيبات اللازمة لضمان صحة الجنود وراحتهم

وطالب الجانب البريطانى بحصر الحوار فى الفكرة الأصلية فى هذا الموضوع، وهى: ما هى أحسن الوسائل للدفاع عن القناة؟ «فإذا قصرنا البحث على ذلك كنا على اتفاق تام، وأصبحت مسافة الخلف بين الفريقين قريبة المدى، وأصبح الاتفاق مبنيا على أساس عملى صالح. ولا شك فى أن أحسن وسيلة للدفاع عن القناة ـ كما قال ـ هى «أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به وأن يقوم الجيش الإنجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى».

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثم تناول ـ بمهارة ـ ما أثاره المفاوضون الإنجليز من اعتراضات على استشهاده بتقرير ملنر، الذى حدد نقطة عسكرية واحدة على القناة تعسكر فيها القوات البريطانية، ولم يتحدث عن عدة نقط عسكرية، فرد على اعتراض وزير الطيران البريطانى، الذى يقول بأن اللورد ملنر لم يكن رجلا حربيا ساخرا:

«يقول وزير الطيران إن اللورد ملنر لم يكن رجلا حربيا عندما اقترح وجود قوة بريطانية فى موقع واحد! والرد على ذلك بسيط، وهو أن اللورد ملنر لم يضع تقريره وحده، بل كان على رأس لجنة تضم العنصر الحربى، وكان غرض اللجنة ـ ومنها الجنرال مكسويل ـ أن توضع قوة بريطانية فى مكان بمنطقة القناة، بل إن هذا ما شرحه فى مصر اذ ذاك المندوبون الذين حضروا المفاوضات بلندن مع ملنر، فقد بينوا أن هذه المنطقة تكون على مقربة من القنال، لا فى مدينة ولا فى القرب من مدينة، وأن القوة ستكون محدودة العدد .

وانتقل إلى ما أثاره الإنجليز من وجوب الاتفاق بين مصر وبريطانيا على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا بمفرده على الدفاع عن القنال، فقال: سبق أن بينت لكم أنه يجب ترك الحكم فى ذلك، للحالة الفعلية التى يكون عليها الجيش المصرى بعد تمام تدريبه وتعليمه، وعند الخلاف على هذه الحالة الفعلية، تفصل عصبة الأمم فى هذا الخلاف، ككل خلاف آخر فى تطبيق المعاهدة.

وكان المستر هندرسون قد اعترض بشدة على الرجوع الى عصبة الأمم فى مثل هذا الخلاف قائلا: «لا أظن أنه يوجد فى هذه القاعة رجل أكثر منى احتراما وتأييدا لعصبة الأمم، ولكننى لا يمكننى، عند البت فى مسألة شريان الإمبراطورية، أن أوافق على الذهاب إلى العصبة، بل هذه مسألة يجب أن نبت فيها معا بصفتنا حليفين، لا أن نجرى إلى العصبة عند

كل خلاف. ومن رأيى ألا يلجأ إلى العصبة فى مسائل كهذه ذات خطر خاص، حقيقة أن العصبة هى الحكم، ولكن ينبغى لنا ألا نلجأ اليها فى مثل هذه المسائل الحيوية.

على أن النحاس لم ير ما يدعو إلى استثناء هذه النقطة من العرض على عصبة الأمم عند حدوث خلاف حولها، فعلى حد قوله: «تفصل عصبة الأمم فى هذا الخلاف، ككل خلاف آخر فى تطبيق المعاهدة».

بقيت مسألة النص فى المعاهدة على أن القناة طريق أساسى لمواصلات البريطانية، وهى التى اعترض عليها مصطفى النحاس على أساس أن القناة ملك لمصر وهى فى الوقت نفسه طريق عالمى للمواصلات، فقد رأى المفاوضون الإنجليز فى هذا الكلام تناقضا - أو على حد قول وزير الحربية البريطانية المستر توم شو: أنى ألاحظ أن شيئا من التناقض قد وقع فى بيانكم، فبينما تذكرون أن القناة دولية، تقولون إنها مصرية. وقد رد النحاس قائلا: -

- أنا لا أرى أن هناك تناقضا بين قولنا إننا أصحاب الملك والحق المطلق فى القناة، وقولنا إن القناة طريق مواصلات عالمى دولى. فنحن - من غير نزاع - أصحاب الملك والسيادة على القناة، وفى الوقت نفسه فإن القناة هى فى الواقع طريق مواصلات عالمى. وبعبارة أخرى: نحن - أنشأنا القناة فى أرضنا، وكان إنشاؤه بقصد أن يكون طريقا عالميا، وقد نص على ذلك (أولا) فى عقد الامتياز الذى أعطى للشركة، و(ثانيا) فى اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ . وبطبيعة الحال أن لبريطانيا مصلحة كبيرة فى هذا الطريق العالمى، ولأجل هذا تحالفنا معها، وجعلنا فى المحالفة نصا خاصا بالدفاع عن قناة السويس، لأن هذا يهمنا جدا كما يهم إنجلترا. فلا تناقض مطلقا فى هذه الحقائق.

«لذلك طلبنا ألا ينص في المعاهدة على أن القناة طريق أساسي للمواصلات البريطانية، إذا لا مبرر للنص على ذلك بعد أن استوفينا الغرض المقصود وهو الدفاع عن قناة السويس.

«تقولون إنكم لا تستطيعون مواجهة البرلمان إذا لم تنص المعاهدة على ذلك! ولكني لا أوافقكم، فالغرض المنشود هو ضمان الدفاع عن قناة السويس. لذلك أرجو أن يطمئن المستر شو تماما على مركز الحكومة أمام البرلمان».

في ذلك الحين كان الذي يزعج المفاوضين الإنجليز هو إصرار النحاس على تحديد موقع واحد على قناة السويس لمرابطة القوات البريطانية الحليفة! وإزاء قوة حجج النحاس التي استشهد فيها بتقرير اللورد ملنر، اقترح المستر هندرسون ، عند إبرام المعاهدة، تأليف لجنة مشتركة لتحديد الأماكن التي ترابط فيها القوات البريطانية!

ولكن النحاس اعترض على تأليف مثل هذه اللجنة قائلاً:

- إن ترك الأمر إلى لجنة تحدد ذلك فيما بعد، مما يجعلنا في مركز جدا أمام الأمة المصرية. نود قبل أن نعود إلى مصر أن يكون في أيدينا بيان صريح عن مكان النقطة العسكرية الذي نتفق عليه، لأن هذه مسألة حيوية، وقد كان المصريون على الدوام شديدي الإحساس بالنسبة لبقاء الجنود الإنجليزية على أرض مصرية. لذلك أرجو أن نتمكن هنا من تحديد هذه النقطة، وأرجو منكم أن تساعدونا على ذلك، خصوصا وأن ارجاء هذا التحديد إلى ما بعد التصديق على المعاهدة من الجانبين سيترتب عليه - بلا شك - تأخير البدء بتنفيذ المعاهدة.

وقد رد المسترشو، وزير الحربية البريطانية، قائلا: إننا لا نقلل من مصاعبكم، فأرجو ألا تقللوا من شأن مصاعبنا. سنسحب جنودنا من القاهرة، وسينتهي الاحتلال، وأنتم تعترفون معنا بضرورة الدفاع عن

القنال، ونحن من جهتنا نقول عن علم وخبرة، إن النقط التى اخترناها هى وحدها الملائمة لذلك.

وهنا كان على النحاس تقديم صيغة جديدة، يوفق فيها بين المطالب المصرية والمطالب البريطانية حول النقطة العسكرية، وبين تمسكه بأن القناة طريق عالمى للمواصلات وتمسك الجانب البريطانى بأن القناة طريق أساسى للمواصلات البريطانية. ولكن الصيغة الجديدة أثارت الجانب الإنجليزى!

لقد قبل النحاس أن ينص فى المعاهدة على أن القناة طريق أساسى للمواصلات البريطانية، ولكن بعد النص أولا على أن قناة السويس طريق عالمى للمواصلات، وذلك لكى يحفظ للقناة صفتها الأساسية. على أنه تمسك فى الصيغة التى قدمها بأن الدفاع عن قناة السويس «يقع على عاتق مصر دون سواها» ـ وهو ما رفضه المستر هندرسون بشكل قاطع قائلا: «لجنة المفاوضات فى الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على ذلك. وإذا كنتم تعتبرون ذلك مبدأ، فإنى أكرر القول بأننا لا يمكننا قبوله».

وقد ورد النحاس على هذا الكلام فى لهجة حاسمة بقوله:

ـ فيما يتعلق بملاحظة المستر هندرسون عن أن الدفاع عن قناة السويس يقع على عاتق مصر دون سواها، فإنى أرى أنه لا شبهة فى ذلك! ذلك أن مصر مسئولة وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها، وما القناة الا جزء من هذه الأراضى، فهى مسئولة ـ وحدها بالذات ـ عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك. ولكن يأتى إلى جانب ذلك شىء آخر، هو مساعدة الحليفة بمقتضى المحالفة.

«فبريطانيا العظمى تساعدنا فى الدفاع عن الأراضى المصرية، وعن هذا الجزء من هذه الأراضى بصفة خاصة. وقد رخصنا لها بنقطة عسكرية لتساعدنا على ذلك إلى أن تصير الجيوش المصرية قادرة بمفردها

على هذا الدفاع، حتى يصل إليها المدد من جانب الحليفة. فكل الضمانات متوافرة في صيغتنا، لذلك لا أرى محلا للاعتراض عليها. ومما يدل على أننا أصحاب الحق في الدفاع عن القنال، أنكم تتفقون معنا على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تعسكروا في منطقة منه! ولو لم نكن نحن أصحاب الحق لما رخصنا!».

وبعد، فهذه لمحة من نضال مصطفى النحاس ضد الاحتلال البريطاني من واقع المفاوضات المصرية البريطانية، أردنا منها تصوير جانب من عظمة هذا الزعيم الوطني الكبير الذى قاد نضال الأمة المصرية على مدى ثلاثين عاماً.

حكو " الو
معركة القنا":
المقدما "
التار ي " لذ "
الشرطة فى
ا سماعيلية (١)

الوفد فى ١٩٩٥/١/٣٠

يعتبر نضال الشرطة يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، جزءا لا يتجزأ من النضال الوطنى الذى قاده الوفد منذ ثورة ١٩١٩، حتى قيام حركة ضباط يوليو ١٩٥٢- وهو النضال الذى خاضه الشعب المصرى بكافة عناصره وطبقاته ضد الاحتلال البريطانى، وبلغ ذروته بإعلان الزعيم مصطفى النحاس إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى نوفمبر ١٩٥١ .

ويعتبر إعلان الغاء هذه المعاهدة بداية مرحلة جديدة من مراحل الحركة الوطنية التى قادها الوفد ومرت بأربع مراحل:

الأولى، ثورة ١٩١٩، وقد انتهت بمعاهدة ١٩٣٦ التى أعلنت فيها بريطانيا انتهاء احتلالها لمصر، وتحول علاقات العداء بين مصر وبريطانيا،

التى بدأت بوقوع الاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ وبلغت ذروتها بثورة ١٩١٩ - إلى علاقة تحالف ضد الخطر الفاشى الذى كانت تمثله ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية.

أما المرحلة الثانية، فهى التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تعديل معاهدة ١٩٣٦ ، على نحو يحقق جلاء القوات البريطانية الحليفة عن مصر، ووحدة وادى النيل

ثم تأتى المرحلة الثالثة، عندما تفشل حكومة الوفد فى اقناع بريطانيا بقبول جلاء قواتها عن مصر، والاعتراف بوحدة وادى النيل، فلا يجد مصطفى النحاس مفرا من تحدى الوجود البريطانى، ويعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، التى كان هو نفسه الذى وقعها، ويفتتح بذلك مرحلة جديدة من النضال الوطنى ضد الوجود البريطانى، الذى أصبح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ غير شرعى.

وهذه المرحلة بالذات ـ التى تصدت فيها الحركة الوطنية عزلاء للاحتلال البريطانى فى منطقة القناة ـ وجدت تشويها فظيعا من ضباط يوليو ١٩٥٢ فى المرحلة الأولى من حكمهم، قبل أن يتعرضوا للتجربة مع انجلترا، ويتكشف عجزهم العسكرى وفشل قيادتهم العسكرية فى أثناء العدوان الثلاثى على مصر، عندما احتلت إسرائيل سيناء ورفضت الجلاء عنها قبل أن تحقق أكبر مكسب فى تاريخها حتى ذلك الحين، وهو مرور الملاحة البحرية الإسرائيلية من مضيق شرم الشيخ ومضيق تيران إلى البحر الأحمر، لتغزو أسواق أفريقيا وآسيا.

وقد كان عبدالناصر نفسه هو الذى تكشف له عجز القيادة العسكرية المصرية، على النحو الذى رواه عبداللطيف البغدادى فى مذكراته المهمة المنشورة، فقد عاب عبدالناصر على قيادات الجيش وعلى عبدالحكيم عامر روح الاستسلام التى كانت قد انتابتهم، والشلل الذى حدث لهم بعد دخول

الإنجليز والفرنسيين المعركة، وعدم إطاعة قواد الجيش لأوامره، رغم تكرار الاتصال بهم. كما أعلن ضباط القوات الجوية فى أحاديثهم أنهم فقدوا الثقة فى قياداتهم نتيجة للأخطاء التى حدثت.

وقد كان بعد أن تكشف هذا العجز العسكرى لقادة يوليو أن خفت نبرة التشويه لتلك المرحلة المجيدة من مراحل نضال الشعب المصرى، التى أعقبت إلغاء معاهدة ١٩٣٦، عندما أطلقت حكومة الوفد الوطنية الحرية لأبناء الشعب للانطلاق إلى منطقة القنال لمهاجمة المعسكرات الإنجليزية وإقلاق راحتها واشعارها بأن وجودها على أرض مصر قد أصبح وجودا غير شرعى.

وقد كانت حكومة الوفد على رأس هذا النضال المجيد الذى بلغ ذروته بمذبحة رجال الشرطة فى الإسماعيلية يوم ٢٥ يناير. وقد لعب الدور الأول فيه وزارة الداخلية المصرية بقيادة الوزير الوفدى الوطنى فؤاد سراج الدين.

وهذا ما توضحه بدرجة كبيرة الوثائق الإنجليزية التى تكشف خفايا هذا الدور الذى يدور فى إطار السياسة الثورية لحكومة الوفد.

فقد كان بعد إعلان إلغاء معاهدة ١٩٣٦، أن أعلنت الحكومة الوفدية أنها فتحت الباب على مصراعيه لإنشاء معسكرات التدريب على السلاح، فتكونت ما عرفت باسم «كتائب التحرير». وفى ١٨ ديسمبر ١٩٥١ أعلن مصطفى النحاس وضع كتائب التحرير [illegible] إشراف الحكومة وقام بتعيين وزير الدولة الوفدى عبدالمجيد عبد الحق، مسئولاً عنها. وقد و[illegible] السفير البريطانى ستيفنسون عبدالمجيد عبدالحق بأنه «من رجال وزير الداخلية فؤاد سراج الدين، وأن هذا الأخير سوف يمنح اجراءاته تأييده الكامل»

كما قال السفير البريطانى إن لجنة عسكرية من كبار الضباط المصريين السابقين، قد عينوا لمساعدة عبدالمجيد عبدالحق. وأن اختيار

هؤلاء الضباط من المحالين إلى المعاش، إنما هو لإضفاء الطابع الشعبى وغير الرسمى على هذه الكتائب.

كما ذكر أن اللجنة العسكرية قد تكونت من كل من اللواء صالح حرب، ومحمد فتوح، وحسين محمود باشا، وعلى المواوى بك. وهم جميعهم من المتورطين بالفعل فى كتائب التحرير، والداعين الى انشائها، وقد فتحت الحكومة الوفدية اعتمادا لهذه الكتائب، قدره مائة ألف جنيه (بعملة تلك الأيام!)

كان إعلان حكومة الوفد وضع «كتائب التحرير» [illegible] إشرافها، وتعيين لجنة عسكرية للإشراف عليها، دليلا على التحام المقاومة الشعبية فى القتال بالحكومة الوطنية. فقد كان منهم - وفقاً للوثائق البريطانية - نحو ٢٠٠ من أنصار حزب أحمد حسين الاشتراكى (مصر الفتاة سابقا)، كما كان منهم نحو ٤٠٠ من جمعية صالح حرب (الشبان المسلمين) هذا بالإضافة إلى نحو ٦٠٠ من العمال والطلبة.

وفى الوقت نفسه أعلنت حكومة الوفد السماح لكل مصريين بحمل السلاح، [illegible]نت - بذلك - أول حكومة مصرية فى تاريخ مصر الطويل تسمح لأفراد الشعب المصرى بحمل السلاح، وتكسر بذلك ا[illegible]عدة الأساسية المعرو[illegible]، وهى أن السماح لأفراد الشعب المصرى بحمل السلاح، نتيجته الوحيدة هى الثورة على نظام الحكم وقلبه.

وهذه الحقيقة توضح زيف ادعاء الناصريين بأن الناصر كان هو أول من سمح للمصريين بحمل السلاح أثناء العدوان الثلاثى على مصر، فقد كان مصطفى النحاس هو السابق إلى هذا الإجراء كما [illegible] التاريخ الذى يريد أن يزوره المزورون.

وقد أعطت حكومة الوفد لهذا القرار قوته عندما أقدمت فى نهاية ديسمبر ١٩٥١ على إصدار قانون لم تجرؤ حكومة مصرية منذ وقوع الاحتلال البريطانى فى يولية ١٨٨٢ على إصداره، وهو قانون تجريم التعامل مع القوات البريطانية.

ففى يوم ٣٠ ديسمبر ١٩٥١ وافق مجلس الوزراء الوفدى على مشروع مرسوم من أربع مواد ينص فى مادته الأولى على أن أى شخص يتعاقد بشكل مباشر أو بالواسطة مع قوات عسكرية أجنبية، أو أفراد منها، يتعرض للسجن وغرامة لا تقل عن ألف جنيه. ويشمل هذا التعاقد: تقديم الأغذية، أو الملابس أو المبانى، أو أية إمدادات.

كذلك نص مشروع المرسوم فى المادة الثانية على أن أى شخص يعمل، أو يستمر فى خدمة هذه القوات، أو أفرادها، يتعرض للسجن لمدة عامين.

كما ˙ ˜ المادة الثالثة، على أن أى مقاول يتعاقد لإمداد هذه القوات البريطانية بالعمال أو بالخدمات، يعاقب بالعقوبة الأولى.

أما المادة الرابعة، فقد نصت على أن أى شخص يتهم بارتكاب واحدة من هذه المخالفات يكون عرضة للعقوبات المبينة السالفة الذكر.

وقد أغضب هذا المرسوم السلطات البريطانية التى تنبأت بنتائجه الوخيمة على وضعها فى منطقة القنال، فقد كتب السفير البريطانى ستيفنسون إلى حكومته ينبئها بأنه يتوقع أن يكون لهذا المرسوم تأثيره على الموظفين المصريين فى منطقة القنال، الذين يعملون مع القوات البريطانية، ˙˜ باتوا يدركون أن مستقبلهم الوظيفى، وربما أرواحهم أصبحت فى كف عفريت! وإنه لمن الحكمة أن نتوقع أسوأ الظروف، فإن هؤلاء الموظفين سوف يرفضون تماماً تقديم أية معونة لنا، وإذا نحن أعلنا

الحكم العسكرى فى منطقة القنال فسوف يرفض هؤلاء الموظفون تحمل أية مسئولية إدارية».

وهذا ما كانت تعنيه وزارة الوفد من إصدار هذا القانون ، وهو مواجهة الموقف فى منطقة القناة عند لجوء الحكومة البريطانية إلى إعلان الحكم العسكرى فى المنطقة، وهو أن تحرم سلطات الحكم العسكرى، من أية معونة من قبل الاداريين المصريين. وقد كانت فى ذلك مستفيدة من درس اضراب الموظفين فى ثورة ١٩١٩ ، الذى شل يد سلطات الاحتلال. ومن المعروف أن القوات البريطانية فى منطقة القناة كانت تعتمد بصورة شاملة على تعاون العمال المصريين والموظفين المصريين.

وتكشف الوثائق البريطانية مدى ثورةالسلطات البريطانية على قرار تجريم التعاون مع القوات البريطانية ، فقد كتب السفير البريطانى ستيفنسون يتهم حكومة الوفد بأنها «حكومة ديماجوجية تتصرف تصرفات غير مسئولة، وأن الإنسان ليتوقع أن تدفع بالأزمة إلى ذروتها، حتى لو أدت إلى فوضى وإلى إقالتها من الحكم، ذلك أنه ليس لدى هذه الحكومة مانع من مغادرة السلطة فى اللحظة التى يصل فيها الشعور المعادى لبريطانيا الى ذروته.»

وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥١ كانت حكومة الوفد تستكمل إجراءات المقاومة. فقد قررت تسهيل عودة العمال المصريين العاملين فى معسكرات القوات البريطانية إلى بلدانهم، وأما سكان المنطقة فقد قررت إعطاء قروض للتجار، لمساعدتهم على مواجهة عودة العمال المصريين التى سوف تؤثر بالضرورة على حالتهم الاقتصادية، كما أ [illegible] طلاب منطقة القناة من الرسوم ، وقررت عمل بطاقات تموين لأهل المنطقة، وتحديد الأسعار بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية.

وفى الوقت نفسه عملت حكومة الوفد على حماية الوطنيين المصريين فى منطقة القناة، من نشاط العناصر الخائنة، التى تعمل لحساب الإنجليز فيما عرف باسم تنظيم «إخوان الحرية»، فكما كتب السفير البريطانى، فإن مجلس الوزراء الوفدى أعلن أنه بسبيل وضع اجراءات فورية «لاجتثاث نشاطات التنظيم المعروف باسم إخوان الحرية، من جميع الأقاليم المصرية، وكذلك نشاطات النوادى التى تعتمد على هذا التنظيم.»

وقد اتخذ فى ذلك إجراء ذكيا أزعج السلطات البريطانية، وهو عمل بطاقات شخصية للمصريين فى منطقة القنال! وهو ما شرحه السفير البريطانى فى برقيته إلى حكومته يوم ١٦ يناير ١٩٥٢، فقد كتب يقول: «لاريب أن الإجراء الذى سوف يثير المشاكل لنا فى القنال بدرجة أكبر، هو قرار عمل بطاقات تحقيق شخصية للمصريين فى منطقة القنال، الذى سوف يعطى للشرطة المصرية فرصا أوسع لاضطهاد غير المصريين الذين يعملون معنا»!

ثم قال السفير البريطانى، إن الاجتماع الذى عقدته الهيئة الوفدية البرلمانية برئاسة مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء، قد خصص مبلغ ٢٥ ألف جنيه لصالح المقاومة المصرية ضدنا فى منطقة القنال، وسوف يأتى هذا المال من مصادر حكومية، كما تقول بعض المصادر غير المؤكدة». كما أرسلت الحكومة كلا من وزير الصحة ووزير الشئون الاجتماعية إلى منطقة القناة، لتعزيز روح المقاومة، الأمر الذى جعل السلطات البريطانية تفكر من جديد فى اتخاذ قرار بمنع وصول الوزراء الوفديين إلى منطقة قنال السويس!

حكومة الو ا معركة القنا": المقدما" التار ي" لمذ " لشرطة فى سماعيلية ( )

الوفد فى ٦/٢/١٩٩٥

فى مقالنا السابق الذى تتبعنا فيه "المقدمات التاريخية لمذبحة الإسماعيلية"، أوضحنا كيف اتخذت حكومة الوفد أخطر قرارين فى تاريخ مصر منذ وقوع الاحتلال البريطانى، وهما تحريم التعامل مع البريطانيين، والسماح للمصريين بحمل السلاح ضد الإنجليز.

وقد أشعل هذان القراران المقاومة ضد الإنجليز ومنحاها الشرعية، الأمر الذى تمثل فى حجم الأعمال الفدائية التى وقعت فى منطقة القنال منذ إلغاء المعاهدة ووصلت إلى ٤١ هجوما بالقنابل، وأحد عشر حادث تخريب فى السكك الحديدية، وثمانية عشر حادث تخريب فى إمدادات المياه، و٨٦ حادث قطع كابلات، و٢٧ حادث انتزاع أسلحة، و١٥٤ اصطياد جنود إنجليز - إلى آخر ما رصدته الوثائق البريطانية.

وقد ترتب على ذلك أن فكرت السلطات البريطانية فى فرض حكومة عسكرية فى منطقة القنال، لمواجهة الأعمال الفدائية والانتهاء من متاعب الفدائيين المصريين، الأمر الذى كان يتطلب استعدادات إدارية كبيرة، إذ كان المتوقع أن يترك الموظفون المصريون مناصبهم، مع احتمال أن تقطع حكومة الوفد إمدادات الطعام عن المنطقة، وهو أمر يؤثر على وضع سكان المنطقة الذين يبلغ عددهم ٣٦٠ ألف مصرى و ٤٠ ألف أجنبى. وكان تقدير السلطات البريطانية أنه إذا قطعت حكومة الوفد امدادات الطعام عن منطقة القنال، فإن البريطانيين يمكنهم قطع امدادات الطعام عن الجيش المصرى ونحو ٢٠٠ ألف مصرى فى سيناء!

وقد كان بسبب التجاء السلطات البريطانية فى منطقة القنال إلى إجراءات قمعية مشددة ضد الفدائيين، أن هبت الحكومة الوفدية للدفاع عنهم. ففي مذكرة أرسلها وزير الخارجية الوفدى الى السفير البريطانى يوم ٢٠ يناير ١٩٥٢، قال الوزير إن الحكومة المصرية قد علمت أن البريطانيين يعتقلون فى معسكراتهم عددا من الوطنيين الذين أسروا أثناء الاشتباكات مع القوات البريطانية، وأن بعض هؤلاء الوطنيين قد تعرضوا للتعذيب والضرب، على نحو لا يحدث إلا فى معسكرات الاعتقال النازية، وقامت السلطات العسكرية البريطانية بإعدام بعضهم بعد اعتقالهم. ولذلك، وحتى تنتهي الحكومة المصرية من تجميع المعلومات الكافية، فإنها تحتج بشدة على هذه الأعمال الوحشية غير الإنسانية.

ثم تمضى مذكرة وزير الخارجية الوفدى فتقول: إن هذه الأعمال البربرية، إنما هى انتهاك صارخ للاتفاقات الدولية. كما تشير ببعض التفصيل إلى نصوص معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩، حول تحديد أسرى الحرب ومعاملتهم، وتقول إن هذه المعاهدة تنطبق على الوضع الحالى فى منطقة القنال، حيث أن أعضاء حركة المقاومة المصرية وقعوا فى ايد اعدائهم، وبالتالى فهم أسرى حرب.

وقد استخلصت المذكرة أن الإعدام بدون محاكمة، وتعذيب الوطنيين من أفراد حركة المقاومة، يعنى أن السلطات العسكرية البريطانية قد تجاهلت معاهدة جنيف والمبادئ الأولية للمواثيق الانسانية. وبالتالى فهى تلفت النظر إلى ضرورة حظر الأعمال الآتية ضد الأسرى والجرحى، وهى: القتل بجميع صوره، والتمثيل بالجثث، والمعاملة القاسية، والتعذيب، والاكراه البدنى والمعاملة المهينة، وتفيذ أحكام الإعدام بدون محاكمة عادلة.

وقد انزعجت السلطات البريطانية لهذه المذكرة، وأبدت استعدادها للسماح لممثل محايد، وليكن ممثلا للصليب الأحمر، لزيارة معسكر الاعتقال فى منطقة القنال، لكى يسجل ما يراه بشرط أن يكون محايدا بشكل كاف وشجاعا وأمينا.

فى ذلك الحين كانت الحكومة الوفدية قد أعلنت الحرب الاقتصادية على الانجليز، فقد طردت الموظفين البريطانيين والخبراء الملحقين بسكك حديد الحكومة، ومصر للطيران، والعديد من الوزارات، كما أعلنت مقاطعة البضائع الإنجليزية.

وقد كتب السفير البريطانى لحكومته يقول إنه «لولا مشترياتنا من القطن المصرى، واتفاقية الأرصدة الاسترلينية، لكانت الحكومة المصرية قد ذهبت فى تطبيق العقوبات الاقتصادية إلى مدى أكثر من ذلك بكثير، ولكن وزير المالية على وعى تام بأننا نستطيع أن ننتقم، ونسبب متاعب لاحصر لها للاقتصاد المصرى. على أنه يبقى مفتوحا أمام هذه الحكومة أن ترفض تأشيرات المقيمين على نطاق واسع، واتخاذ قرار بمقاطعة البضائع الإنجليزية رسميا، وإغلاق البنوك البريطانية، وحصر نشاط شركات التأمين ومكاتب المراجعة البريطانية، وعندئذ فإن عددا كبيرا من البريطانيين المشتغلين بالتجارة سوف يغادرون البلاد.

فى ذلك الحين كانت الظروف تمهد لمذبحة الإسماعيلية. ففى يوم ١٧، ١٨ نوفمبر ١٩٥١، أطلق الجنود الإنجليز النار على ثكنات البوليس فى الاسماعيلية، وقد رد هؤلاء عليهم بالمثل، وسقط القتلى والجرحى من الجانبين، وشيعت جنازة الشهداء فى احتفال كبير خرجت فيه المدينة بأكملها، وفى اليوم التالى طلب الإنجليز من محافظ القنال سحب قوات البوليس المصرى من الحى الأفرنجى بالإسماعيلية، وسحب جنود بلوكات النظام، ومنع ظهور الضباط المصريين بهذا الحى بأسلحتهم. وفى يوم ١٧ ديسمبر ضربت القوات البريطانية مبنى محافظة الإسماعيلية بالمدافع.

وفى يوم ١٩ يناير ١٩٥٢ اتخذت السلطات العسكرية البريطانية إجراء استفزازيا فى الإسماعيلية، إذ أعلن الجنرال أرسكين أن قواته سوف تحتل جزءا من المدينة، وأن دباباته سوف تجوب شوارع حى العرب لتفتيش المنازل، بدعوى البحث عن الأسلحة المخبأة وعن الفدائيين. وقد نفذ هذا الانذار، وطردت القوات البريطانية الكثير من الشيوخ والأطفال والنساء من منازلهم، واعتقلت نحو ٦٠ شابا، كما احتلت دار المحكمة والنيابة والمبانى الواقعة قربها. وفى يوم ٢١و٢٢ يناير اعتقلت مئات الأهالى وحاصرت القبور ونبشتها بحثا عن السلاح. وحدث أن قتلت راهبة أمريكية، فألصق الانجليز تبعة قتلها بالمصريين بتهمة التعصب الدينى، لاستثارة الصحافة العالمية والأمريكية خاصة.

والسؤال الآن: ما هو السبب فى اهتمام السلطات البريطانية بسحب جنود بلوكات النظام من الاسماعيلية إلى حد ارتكاب مذبحة الإسماعيلية؟

يرجع ذلك إلى التغيير الكمى والكيفى الذى طرأ على هذه القوات فى أعقاب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، تحت سياسة وزير الداخلية فؤاد سراج الدين، ودخول هذه القوات فى شكل محالفة مع قوات الفدائيين التى كانت تعمل فى جبهة القنال.

ويمكن فهم ذلك إذا عرفنا أن هذه القوات لم تكن موجودة فى منطقة قنال السويس قبل إلغاء معاهدة ١٩٣٦! كما أنها لم تكن تتسلح بالبنادق من قبل ، وإنما كان سلاحها الوحيد هو العصى! ولكن بعد إلغاء المعاهدة صدرت أوامر وزير الداخلية فؤاد سراج الدين لها بالانتقال إلى منطقة القنال، مع تسليحها بالبنادق. ولم تقف هذه القوات موقف الحياد فى المعركة الدائرة بين الفدائيين والإنجليز، بل اشتركت فى معظم الأحوال مع الفدائيين فى مهاجمة الإنجليز.

وربما كانت البرقية التى أرسلها السفير البريطانى إلى حكومته حول حادث التل الكبير مما يوضح هذه الصورة، فقد تحدث فيها عن هجوم قامت به مجموعة فدائية من مائة فرد فى التل الكبير، «تلتها محاولة اقتحام طريقنا بواسطة ما بين ٣٠ و ٤٠ جنديا من جنود بلوكات النظام». وقد ذكر أن هذا الحادث الذى قام به هؤلاء الجنود، يستوجب منا عسكريا فرض المراقبة المشددة لمنع تكرار ما حدث.

وفى ذلك الحين قامت السلطات العسكرية البريطانية بعملية احتلال جزء من مدينة الإسماعيلية التى تحدثنا عنها للقيام بما أسمته «عملية تطهير!»، وأرسلت برقية الى وزير الخارجية البريطانية تقول: «تمت عملية التطهير بدون حوادث فى الساعة ٣٠و١٢ يوم ٢١ يناير، وتم العثور فى المنطقة التى طهرت على ٣ بنادق و ٦ مسدسات ، وفى الساعة ٤٠و١٢ من نفس اليوم، وضع كوردون حول مدافن المسلمين والكاثوليك التى تقع فى شمال وغرب الحى العربى بالاسماعيلية».

وقد أشعلت عملية التطهير هذه الموقف بين حكومة الوفد والإنجليز، ففى يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢ تلقى الجنرال أرسكين رسالة من محافظ بور سعيد يهدد فيها بأنه إذا لم يوقف عملياته لتطهير الإسماعيلية، فإن إجراءات عنيفة سوف تتخذ ضد الإنجليز. وقد علم أرسكين أن هذه الرسالة قد صدرت من مصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين.

وكان طبعيا أن تفكر السلطات البريطانية فى طبيعة الاجراءات التى تنوى حكومة الوفد اتخاذها ضدها.

وكان أحد الاحتمالات أن الحكومة الوفدية تدبر أعمالا انتقامية ضد المدنيين البريطانيين فى القاهرة، فى حين كان هناك احتمال آخر خالج القيادة البريطانية، بأن الحكومة الوفدية ربما تدبر شن هجوم بالطيران المصرى ضد القوات البريطانية!

وهو تفكير مجنون إن دل على شيء فعلى حالة القلق والفزع التى كانت تعانيها السلطات البريطانية فى مصر.

ففى برقية السفير البريطانى يوم ٢٢ يناير ١٩٥٢ إلى الجنرال أرسكين وإلى الخارجية البريطانية، كتب يقول:

«نحن نشعر بأن هناك احتمالا بعيدا بأن يتخذ العمل الانتقامى ضد قواتنا شكل هجوم يشنه الطيران المصرى على منطقة القنال بدون سابق إنذار، وفى هذه الحالة فسوف يكون من الضرورى أن تضرب الطائرات المصرية فى قواعدها

وقد ردت وزارة الدفاع البريطانية بأنها لا تستبعد قيام الطيران المصرى بهجوم جوى على منطقة القنال دون سابق انذار، وفى هذه الحالة فإنها توافق على تدمير الطيران المصرى فى قواعده.

على أنها ترى أن مثل هذا الهجوم المضاد قد يكون له ردود فعل انتقامية تقع على المدنيين البريطانيين فى الوجه البحرى، ومن هنا ففى حين أنها توافق على الرد على الهجوم الجوى المصرى بالمثل، الا أنها ترى أن يكون هذا الرد محدودا بما هو ضرورى للحيلولة دون قيام الطيران المصرى بعمليات أخرى، وهى تتصور أن يكون الرد منحصرا فى هجوم أرضى بالمدافع أو الصواريخ على الطائرات المصرية لتدميرها!

حكومة الو
معركة القنا:
المقدما
التار ي لمذ
الشرطة فى
إسماعيلية (٣)

الوفد فى ١٩٩٥/٢/١٣

فى مقالاتنا السابقة عن المقدمات التاريخية التى أدت إلى مذبحة الإسماعيلية، أبرزنا قرارين تاريخيين لحكومة الوفد لم يسبق لهما مثيل منذ وقوع الاحتلال البريطانى، وهما: تحريم التعامل مع البريطانيين، والسماح للمصريين بحمل السلاح.

وقد أضيف لهذين القرارين قرار تاريخى مهم آخر، هو سحب سفير مصر فى لندن، بعد معركة كفر أحمد عبده بمدينة السويس. وكانت القوات البريطانية فى سعيها لتأمين نفسها من العمليات الفدائية قد قررت هدم المنطقة التى تقع بين وابور تكرير المياه الخاص بها ومعسكراتها، لتصل هذه المعسكرات مباشرة بوابور المياه، وكانت هذه المنطقة تسمى «كفر أحمد عبده» وتتكون من ١٥٦ منزلا يسكنها نحو ألفى نسمة.

على أن فؤاد سراج الدين وقف في وجه هذه المحاولة وأمر قوات البوليس بالسويس بحماية مساكن الكفر ودفع كل اعتداء يقع على ساكنيها. على أن الجانب البريطاني أصر على الهدم، الأمر الذي اجتمع لأجله مجلس الوزراء برياسة مصطفى النحاس لبحث المسألة، وقد انتهى إلى الاصرار على رفضه طلب الجانب البريطاني. وهنا قررت السلطات البريطانية تنفيذ الهدم بالقوة، وفي يوم ٨ ديسمبر ١٩٥١ زحف ستة آلاف جندي بريطاني على الحي وقاموا بهدمه بالقوة. وهنا اجتمع مجلس الوزراء الوفدي يوم ١١ ديسمبر ١٩٥١ وأصدر قراره بسحب سفير مصر في بريطانيا عبدالفتاح عمرو باشا احتجاجا، كما أمر بمنح أهالي الكفر الذين هدمت منازلهم قطعا أخرى من الأرض من أملاك الدولة في مدينة السويس، وأن تبني لهم الحكومة على نفقتها منازل بدلا من منازلهم التي هدمت، مع دفع تعويضات لهم عما لحقهم من خسائر. ثم اتخذت قرارا انتقاميا مهماً هو الاستغناء عن خدمات الموظفين الإنجليز في المصالح الحكومية، والاستيلاء على الأرض المقام عليها نادي الجزيرة الذي يرأسه السفير البريطاني، كما قررت معاقبة كل مصري يتعاون مع سلطات الاحتلال البريطانية.

في ذلك الحين كان فؤاد سراج الدين وزير الداخلية، يقوم بعملية خطيرة لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر، وهي تحويل جهاز الشرطة، الذي هو عادة أداة قمع لحساب السلطة الحاكمة، سواء كانت سلطة وطنية أو أجنبية، إلى أداة حماية للقوى الوطنية في صراعها مع الاستعمار.

فلم تكد حكومة الوفد تعلن إلغاء معاهدة ١٩٣٦، حتى كان فؤاد سراج الدين يصدر أوامره إلى جنود بلوكات النظام، وهم الذين يفرزون عادة من أنفار القرعة في التجنيد ويلحقون بالبوليس كقوات احتياطية للطوارئ، بالسفر الى مدن القناة لحماية الوطنيين من اعتداءات القوات البريطانية، في الوقت الذي أطلق يد الفدائيين في العمل ضد القوات العسكرية

البريطانية فى القناة ونسف منشآتها وقطع مواصلاتها ومهاجمة قوافل البريطانيين.

ومنذ البداية اكتشفت السلطات البريطانية العسكرية المهمة الحقيقية لهذه القوات. ففى تقرير للجنرال أرسكين قائد القوات البريطانية فى مصر أرسله إلى وزارة الدفاع فى ٣١ ديسمبر ١٩٥١، شكا الجنرال أرسكين من أن البوليس المصرى بعد ظهور الفدائيين فى منطقة القتال لم يكتف فقط بعدم اتخاذ أية إجراءات لإعادة النظام، وإنما التحم مع المسلحين المصريين!

ثم أورد المعنى الذى يقصده بكلمة «بوليس»، وهو أنه يقصد بها قوات بلوكات النظام، فقال: إن كلمة «بوليس هذه لاتستخدم بأوسع معانيها ولكنى أقصد بها بصورة أساسية البوليس الاحتياطى (بلوكات النظام) الذين لايعدون بوليسا بالمرة، بل مجندين شبه مدربين، لانظام لهم ولاتقاليد، إنهم بالضبط نفس النوعية التى تسببت فى اضطرابات الاسماعيلية يومى ١٧ و١٨ نوفمبر. وهذه الفرق تحظى بتأييد عال من الحكومة المصرية سواء فى الإسماعيلية أو السويس.

«ولقد أظهرت القوات البريطانية صبرا طويلا، واستخدمت الحد الأدنى من القوة عند بدء الأحداث فى منطقة القتال مع ظهور المسلحين المصريين المدنيين، وكانت تتوقع أن يتصدى البوليس المصرى لاستعادة النظام، ولكنه بدلا من ذلك التحم مع المسلحين المصريين! وعندما اتضح لنا أن كلا من البوليس والمدنيين أصبحوا مصممين على تكثيف هجماتهم على القوات البريطانية، لم يكن بد من استخدام القوة الضرورية. وقد كان الكمين الذى أعد لقوة بريطانية تتحرك على الطريق السريع بقيادة «الميجور روز» أنموذجا للتعاون بين البوليس والمدنيين، فمن الواضح تماما أن البوليس المصرى كان متورطا فى هذا الكمين».

ثم أوضح الجنرال أرسكين: «أن النطاق الواسع الذى تمت به عملية المقاومة للقوات البريطانية التى كانت فى طريقها إلى وابور تكرير المياه يوم ٤ ديسمبر ١٩٥١، كانت هى السبب فى قرارنا بفتح طريق اليه لتجنب تكرار ما حدث. فعلى طوال السنوات التى مضت كانت قواتنا تذهب إلى وابور تكريرالمياه وتعود دون متاعب، وذلك عندما كان الأمن مستتباً، ولكن بعد هذا الحادث أصبح واضحا لنا أن تحركاتنا سوف تقابل بمقاومة من جانب المدنيين وقوات بلوكات النظام على السواء».

وفى يوم ٥ يناير أبلغت السلطات البريطانية عن حادث ذكرت أن قوات بلوكات النظام اشتركت فيه فى يوم ٣ يناير فى السويس. وكان ذلك عندما قامت القوات البريطانية بإطلاق النارعلى ورش قاطرات السكك الحديدية، ووصلت أنباء تحركاتها إلى رجال البوليس، فأيقنوا أن الإنجليز يريدون الاعتداء على السويس، فتحصنوا فى المنازل، وأخذ الأهالى ينقلون اليهم الذخيرة، وفى اليوم التالى كانت تنضم قوة أخرى من بلوكات النظام إلى القوة الأولى، كما انضم الفدائيون، ونشبت معركة حامية انسحب الإنجليز على أثرها إلى قواعدهم. وفى الساعة السادسة مساء اتصل القنصل البريطانى بالمحافظة ليبلغها بأنه إذا لم يتوقف الجانب المصرى عن اطلاق النار، فإن القوات البريطانية ستضرب المدينة بالمدافع. وقد بلغ عدد القتلى من الإنجليز فى هذه المعركة ٢٥ وعدد الجرحى ٥٥.

وتكرر الصدام يومى ١٢ و١٣ يناير فى التل الكبير، عندما اشتركت قوات بلوكات النظام مع الفدائيين فى عملية فدائية كبيرة، ترتب عليها تفجير عدة ألغام تحت قضبان قطار محمل بالذخيرة والسلاح والجنود الإنجليز على مقربة من مدخل معسكر التل الكبير. وعندما هرعت قوة انجليزية إلى مكان الانفجار، وأرادت عبور الكوبرى القائم على ترعة الإسماعيلية لتصل إلى موقع الحادث، تصدى لها رجال البوليس مع

الفدائيين، وفتحوا الكوبرى لمنع الانجليزمن عبوره، وظل الفريقان على جانبى الترعة يتبادلان إطلاق النار.

والمهم هو أنه عندما وصل نبأ هذا الالتحام إلى مديرية الشرقية، بادرت بارسال قوة من بلوكات النظام للدفاع عن الأهلين! ولم يتوقف القتال الا عندما حدثت اتصالات بين مدير الشرقية والجنرال ارسكين، أصدر على أثرها الأخير أمره بوقف إطلاق النار مساء، بعد أن أسفرت المعركة عن قتل عدد من الإنجليز والمصريين. ولكن الإنجليز عمدوا على أثرها إلى احتلال بلدة التل الكبير، وأسروا فى قسم البوليس عددا كبيرا من رجال البوليس بلغوا نحو ٣٠٠ جندى ـ وفقا لتقدير الرافعى ـ مع ضباطهم.

وقد كان بسبب اكتشاف السلطات البريطانية العسكرية المهمة الحقيقية لقوات بلوكات النظام أن أخذت تتعامل معهم كما تتعامل مع الفدائيين. وكانت الإسماعيلية أحد محاور الصدام منذ البداية. فقد أطلق الجنود المصريون النار يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥١ على جنود بلوكات النظام وهم فى ثكناتهم، وقد رد الجنود البريطانيون بالمثل، ولما رأى الجنود البريطانيون ثبات رجال البوليس استدعوا نجدات كبيرة أحاطت بالثكنة وأمطروا من بداخلها بوابل من الرصاص. وفى اليوم التالى تكرر هجوم الجنود البريطانيين على ثكنات بلوكات النظام، وحاولوا اقتحامها، ولكن الجنود تحصنوا داخل الثكنة بأكياس الرمل والأسلاك الشائكة.

وقد أبدت حكومة الوفد مساندتها المادية لأبطال المعركة، فقرر مجلس الوزراء بجلسة ٢٥ نوفمبر ١٩٥١، اعتماد مبلغ ثمانية آلاف جنيه لتوزيعها على ورثة شهداء رجال البوليس الذين قتلوا فى معارك ١٧ و١٨ نوفمبر بالإسماعيلية.

وعلى هذا النحو تغيرت على يد حكومة الوفد مهمة البوليس المصرى، من قوة للقمع وحفظ الأمن إلى قوة للمقاومة وإثارة الاضطرابات فى وجه

السلطات البريطانية العسكرية فى منطقة القتال. وهو أمر يتفق مع معنى إلغاء معاهدة ١٩٣٦، الذى سحب الشرعية من الوجود العسكرى البريطانى فى منطقة قنال السويس.

وهو الأمر الذى أولته السلطات البريطانية أهمية عظمى، ففضلا عن أنه كان رمز اشتراك حكومة الوفد مع الفدائيين فى عمليات المقاومة، فإنه كان مؤشرا على انتقال مقاومة بوليس بلوكات النظام بالإسماعيلية إلى المناطق الأخرى. وهذا ما فهمته السلطة العسكرية البريطانية من مساندة حكومة الوفد لعمليات بلوكات النظام فى الإسماعيلية. ففى تقرير الجنرال أرسكين السالف الذكر قال بصراحة تامة إن الرضى الذى أظهرته حكومة الوفد عما قامت به قوات بلوكات النظام فى الإسماعيلية يومى ١٧ و١٨ نوفمبر ١٩٥١، كان لابد أن يحفز قوات بلوكات النظام فى السويس على أن تفعل المثل.

وفى يوم ٢٩ يناير ١٩٥٢ ألقى المستر أنتونى إيدن بيانا فى مجلس العموم تناول فيه دور قوات بلوكات النظام فى معركة القنال، فقال:

«منذ الأيام الأولى للتوتر فى منطقة قنال السويس (أى منذ إلغاء المعاهدة)، ازداد النشاط التخريبى فى المنطقة، وقد اشتركت فيه قوات بلوكات النظام فى حالات كثيرة، الأمر الذى يتطلب منى توضيح بعض الحقائق المتعلقة بطبيعة وأعمال هذه القوات.

«ذلك أن هذه القوات لم تكن موجودة أصلا فى منطقة قنال السويس قبل إلغاء الحكومة المصرية معاهدة ١٩٣٦، وعندما وصلت كان الاعتقاد أنها جاءت لتقديم المساعدة للبوليس النظامى لحفظ النظام والقانون، ولكن سرعان ما تبين أن مهمتها الأساسية إنما هى تخويف العمال المصريين الذين يعملون مع القوات البريطانية، ثم التستر والمشاركة فى الأعمال الإرهابية الموجهة ضد قواتنا.

«لذلك قامت السلطات العسكرية فى منطقة القنال والسفير البريطانى فى القاهرة بتقديم مذكرات مكتوبة حول هذا الموضوع فى أيام ٢٤ نوفمبر و١٥ ديسمبر و١٩ يناير ١٩٥٢، كما تحدث السفير البريطانى أربع مرات مع الوزراء المصريين، وقام الجنرال أرسكين من جانبه بلفت نظر السلطات المصرية المحلية إلى هذا النشاط، وألححنا على ضرورة نزع سلاح هذه الفرق، وهى التى لم تكن تتسلح من قبل إلا بالعصى فأصبحت تتسلح بالبنادق، ولكن الحكومة المصرية أعارت هذا كله أذنا صماء».



حكومة الوفد ومعركة القناة: المقدمات التاريخية لمذبحة الشرطة فى الإسماعيلية ( )

اكتوبر فى ١٩٩٥/٢/١٣

واضح من الحلقات السابقة عن المقدمات التاريخية لمذبحة الإسماعيلية، أن حكومة الوفد لم تكتف فى معركة القنال بتحريم التعامل مع البريطانيين، والسماح للمصريين بحمل السلاح ضد الإنجليز، وإنما بعثت بقوات بلوكات النظام إلى منطقة القنال، لحماية الفدائيين المصريين والاشتراك معهم فى العمليات الفدائية ضد الإنجليز.

وهذا ما تشير إليه الوثائق البريطانية التى تحدثت عن أعمال هذه القوات، والصدام المتوالى بين القوات البريطانية وجنود بلوكات النظام، الذى بلغ ذروته فى معركة التل الكبير ١٢ - ١٣ يناير ١٩٥٢ ـ الذى أشرنا إليه فى مقالنا السابق ـ عندما تصدى الجنود المصريون مع الفدائيين لقطار ملئ بالذخيرة والسلاح والجنود للهجوم على

كان ذلك في يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥١، فلما وقعت أحداث التل الكبير والإسماعيلية التى اشتركت فيها قوات بلوكات النظام، رأت السلطة البريطانية أن الوقت قد حان لنزاع سلاح هذه القوات، وكتبت إلى الحكومة البريطانية تقول إنه «نظرا لتوافر الأدلة على اشتراك قوات بلوكات النظام أو بوليس الحراسة فى عمليات التل الكبير والإسماعيلية، فاننا نرى أن الحالة الآن قد وصلت إلى الوضع الذى يقتضى استخدام السلطة المخولة لنا لنزع سلاح البوليس المصرى ونزع سلاح بلوكات النظام فى الإسماعيلية. وقد أصدرنا أوامرنا باتخاذ ما يلزم من إجراءات فى حدود السلطة المخولة. وربما يتم ذلك يوم ٢٥ يناير».

ولتمهيد الطريق لهذه العملية، أعلن الجنرال أرسكين يوم ١٩ يناير ١٩٥٢، إلغاء جميع التعهدات التى سبق إعلانها من جانب البريطانيين بشأن اعتبار مدن القنال مناطق محرمة على الجنود الإنجليز، وأضاف أن القوات البريطانية، سوف تشرع فى هذا اليوم فى احتلال جزء من مدينة الإسماعيلية، وستجوب الدبابات والسيارات المصفحة شوارع حى العرب، لتفتيش منازلها للبحث عن الأسلحة والفدائيين فيها، وقد نفذ الجنرال ارسكين هذا الانذار واحتلت قوة بريطانية مخفر بوليس محمد على، وحاصرت دار المحكمة والنيابة، واحتلت المبانى الواقعة فى تلك المنطقة، ورابطت قوات بريطانية كبيرة فى الطرق المؤدية إلى المدينة، وعزلتها عزلا تاما عن بقية المدن. وفى يومى ٢١ و٢٢ يناير حاصرت منطقة المقابر، ونبشت القبور وعذبت المواطنين الذين اتهمتهم بإخفاء الأسلحة، وصلبت بعضهم على الأشجار، وسلطت عليهم الكلاب المفترسة تنهش أجسامهم.

وقد احتج فؤاد سراج الدين وزير الداخلية على هذه الإجراءات. فعلى حد ما ورد فى تقرير بريطانى عن «عملية الإسماعيلية»، فان الوزير وجه سيلاً من الاتهامات للقوات البريطانية، التى قامت بعملية الإسماعيلية، وعدد منها الصلب واستخدام الكلاب فى تمزيق أجساد الأسرى إلى آخره.

وقال التقرير إن محافظ القنال، طلب من القنصل البريطانى باسم النحاس باشا أن يبلغ الجنرال أرسكين بأنه ما لم تتوقف الإجراءات التى تجرى فى الإسماعيلية ضد المدنيين على الفور، فسوف يصدر للسلطات المحلية التعليمات بالمقاومة بكل ما تملك من قوة. على أنه عندما سلم القنصل العام هذه الرسالة إلى الجنرال أرسكين، أجاب بأن الإجراءات التى تتخذ فى الإسماعيلية، إنما هى لحماية القوات الواقعة تحت قيادته وحماية الرعايا الأجانب الأصدقاء فى المدينة.

وفى يوم ٢٤ يناير، وهو اليوم السابق على مذبحة الإسماعيلية، أرسل السفير البريطانى برقية إلى الخارجية البريطانية، يطلب فيها اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان أن تغطى الصحافة العالمية العملية العسكرية التى ستقوم بها القوات البريطانية فى اليوم التالى بشكل مرض، وقال إن المتحدث باسم السفارة البريطانية سوف يسترعى الانتباه فى البيان الذى سيذيعه غدا إلى «الدور الذى قامت به قوات بلوكات النظام فى الاشتباكات الأخيرة. ونظرا لأنه من المفترض أن تبدأ العملية غدا مبكرا، فإننا نقترح عقد مؤتمر صحفى فى العاشرة صباحا، وإلقاء بيان تسجيلى يوضح أن القوات البريطانية قد اضطرت لإصدار أوامرها بهذه العملية، بسبب فشل السلطات المصرية فى القيام بواجبها الذى اعترف به محافظ منطقة القنال بوضوح فى لقائه مع الجنرال أرسكين فى شهر نوفمبر، وهو واجب حفظ الأمن والنظام فى الإسماعيلية، بما فى ذلك أمن القوات البريطانية. كذلك سوف يركز المتحدث على العدوان المتكرر الذى كان يقوم به جنود بلوكات النظام خصوصا فى السويس فى ٣ و٤ ديسمبر، وأخيرا فى الإسماعيلية، وعلى المذكرات التى قدمت للحكومة المصرية لإخضاع هذه القوات للنظام.

«وبناء على ذلك نرجو أن تبرقوا إلينا فى الحال بأكبر قدر من التفاصيل حول: الوقت الذى تبدأ فيه العملية، وعدد القوات البريطانية التى

ستشترك فيها بصورة تقريبية، وعدد جنود بلوكات النظام التى يتم نزع سلاحهم، والأسلحة التى يتم التخلص منها مما نستولى عليه، وعما إذا كان هناك طلب أخير قدم للحكومة المصرية لتتولى بنفسها نزع السلاح؟».

وفى هذا الخطاب أثار السفير البريطانى نقطة مهمة تتصل بالموقف من البوليس النظامى، فقال إنه يفهم أن الضرورة قد تقضى بنزع سلاحهم أيضا، ولكن على أن ترد إليهم فور الانتهاء من عملية تجريد قوات بلوكات النظام من السلاح. وطلب تأكيدا بأنه ليس فى النية احتجاز تلك القوات بعد أن يتم نزع سلاحها».

وعلى هذا النحو، ففى منتصف الساعة السادسة صباحا من يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢، قصد ضابطان بريطانيان إلى منزل ضابط الاتصال المصرى البكباشى شريف العبد، وطلبا منه مقابلة البريجادير اكسهام قائد القوات البريطانية بمنطقة الإسماعيلية، فلما قابله سلمه إنذارا يطلب فيه تسليم أسلحة قوات بلوكات النظام وغيرهم من رجال البوليس النظامى الموجودين بالإسماعيلية، وجلاء تلك القوات عن دار المحافظة وعن الثكنات بدون أسلحتها فى الساعة السادسة من صباح ذلك اليوم، ورحيلها عن منطقة القتال جميعها. وقد أبلغ ضابط الاتصال هذا الانذار إلى قائد بلوكات النظام، وهو اللواء أحمد رائف، وإلى وكيل المحافظة على حلمى، فرفضاه، واتصلا بفؤاد سراج الدين باشا حوالى الساعة السادسة والربع صباحا لإبلاغه بالأمر فأقرهما على موقفهما، وطلب إليهما عدم التسليم، ومقاومة أى اعتداء يقع على دار المحافظة، أو على ثكنات بلوكات النظام أو على رجال البوليس أو الأهلين، ودفع القوة بالقوة، والصمود فى الدفاع حتى آخر طلقة فى حوزتهم، كما طلب إليهما تبليغ ذلك إلى القيادة البريطانية. وهكذا تهيأ الطريق لمذبحة الإسماعيلية.

حكومة الو' معركة القنا": المقدما" التار.. " لذ. الشرطة فى إسماعيلية ( )

ثبت لنا من المقالات السابقة، أن وزارة الداخلية المصرية فى عهد فؤاد سراج الدين، قد شاركت مشاركة فعلية فى معركة القنال عن طريق قوات بلوكات النظام، وهى قوات البوليس الاحتياطى التى تتكون من الأنفار الذين يفرزون فى القرعة فى التجنيد ويلحقون بالبوليس كقوات احتياطية للطوارئ. فقد أرسلت الوزارة نحو ألف من هؤلاء الجنود إلى مدن القنال عقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦، واشتعال الكفاح الوطنى ضد الإنجليز، بحجة معاونة جنود البوليس النظامى على حفظ الأمن فيها، ولكنها قامت بتسليحها ببنادق «لى أنفليد» بدلا من الهراوات، وأخذت هذه القوات تشترك فى كل العمليات الفدائية التى جرت ضد الانجليز فى المنطقة، والتصدى للهجمات التى قامت بها

الوفد فى ١٩٩٥/٢/٢٧

القوات البريطانية على القرى والمدن والأماكن التى تنطلق منها أعمال المقاومة، ووجدت القوات البريطانية نفسها فى حالة اشتباك دائم مع هذه القوات جنبا إلى جنب مع الفدائيين.

وقد كانت هذه الظاهرة، هى ما أطلق عليها الإنجليز ظاهرة «تحالف الجلادين مع المسجونين»! والمقصود بها - كما كتب جمال الشرقاوى فى كتابه المهم «أسرار حريق القاهرة فى الوثائق السرية البريطانية - تلاحم جنود البوليس، الذين يفترض فيهم أنهم ضد الشعب، مع الفدائيين من أبناء الشعب»!

وقد كان ذلك هو السبب فيما استقر فى يقين السلطات البريطانية من أن القضاء على المقاومة الوطنية فى منطقة القتال يمر بتجريد قوات بلوكات النظام من أسلحتها، باعتبارها الظهير للجماعات الفدائية، وشريكتها فى أعمال المقاومة ضد الإنجليز.

ولقد رأينا فى مقالنا السابق، أن السلطات البريطانية فى مصر حصلت على موافقة الحكومة البريطانية منذ يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٥١، على نزع سلاح بلوكات النظام إذا رأت ضرورة ذلك، ولتمهيد الطريق لذلك سحبت تعهداتها باعتبار منطقة القتال مناطق محرمة على الجنود الإنجليز، وقامت باحتلال جزء من مدينة الاسماعيلية، لتفتيش المنازل والمقابر بحثا عن الأسلحة والفدائيين، وحددت يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ موعدا لتجريد جنود بلوكات النظام من السلاح، وقدمت إنذارها بذلك إلى قائد بلوكات النظام اللواء أحمد رائف، وإلى وكيل المحافظة على حلمى.

وهو ما رفضه الاثنان بناء على تعليمات فؤاد سراج الدين، وبذلك تمهد الطريق لمذبحة الإسماعيلية. وتختلف المصادر المصرية والبريطانية فى رواية الحادثة، فالرواية المصرية تقول إن البريطانيين هم الذين بدأوا بإطلاق النار. وهو ما يرويه الرافعى على النحو الآتى:

«نفذ البريطانيون إنذارهم، وأخذوا يضربون دار المحافظة والثكنات بالمدافع، ويطلقون عليها القنابل، وانهال الرصاص من الدبابات والسيارات المصفحة على جنود البوليس، فرد جنود البوليس البواسل على هذا العدوان بالدفاع المشرف، وقابلوا الضرب بضرب مثله، مع الفارق بين القوتين فى العدد والمعدات الحربية والأسلحة، فإن قوة البوليس لم تكن تزيد على ثمانمائة جندى بثكنات بلوكات النظام، وثمانين بالمحافظة، وليس لديهم من سلاح سوى البنادق، أما قوات الإنجليز فكانت تبلغ سبعة آلاف جندى مسلحين بالدبابات الثقيلة والمصفحات والسيارات والمدافع. ونشبت بين الطرفين معركة دموية رهيبة، أبدى فيها جنود البوليس الذين كانوا مرابطين فى الثكنات وضباطهم شجاعة، جعلتهم مضرب الامثال فى البطولة والتضحية، ولم يتوقفوا عن إطلاق النار حتى نفدت آخر طلقة لديهم، بعد أن استمرت المعركة ساعتين، وعندئذ اقتحمت الدبابات البريطانية الثكنات وأسرت من بقى حيا من رجال البوليس. أما القوة المصرية الأخرى التى حوصرت فى دار المحافظة، فقد تحصنت بها وأبلت بلاء عظيما، ولم يضعف من استبسالهم تهدم الدار من ضرب المدافع واشتعال النيران فيها، واستمروا فى مقاومتهم حتى نفدت ذخيرتهم، ومن ثم استسلموا للأمر الواقع».

على أن الرواية البريطانية تؤكد غير ذلك، وهو أن إطلاق النار بدأ من الجانب المصرى «وبلا تمييز»، ثم جاء الرد من الجانب البريطانى! ولكن الرواية البريطانية تمهد لذلك بمقدمة طويلة تسرد فيها ما أسمته بالصفحة السوداء أو «السجل الأسود» لفرق بلوكات النظام! فتقول إنه فى حوالى الساعة السادسة والربع من صباح يوم ٢٥ يناير ١٩٥٢ أبلغت السلطات العسكرية البريطانية وكيل المحافظة بالاسماعيلية أنها تصر على نزع سلاح جنود بوليس بلوكات النظام المعسكرة فى الاسماعيلية حاليا فوراً وإجلائهم عن منطقة القنال. فلقد كان هؤلاء الجنود يتسلحون عادة فى الماضى

بالهراوات، ولكنهم منذ وصلوا إلى الإسماعيلية فى أكتوبر الماضى أصبحوا يتسلحون بالبنادق، كما أصبحوا مصدر اضطراب دائم. وإذا فشل وكيل المحافظة فى الاستجابة لهذا الطلب، فإن القوات البريطانية سوف تتولى بنفسها مهمة تجريد هؤلاء الجنود من السلاح واجلائهم، وهناك ١٥٠٠ جندى بريطانى مجهزون للاشتراك فى هذه المهمة.

ونظرا لصعوبة التمييز بين جنود بلوكات النظام وجنود البوليس النظامى، فسوف يجعل ذلك من الضرورى نزع سلاح الأخير أيضا، ولكن أسلحتهم سوف ترد إليهم، على شريطة موافقة وكيل المحافظة على اسناد واجبات البوليس العادية للبوليس النظامى. وقد أكد المتحدث الانجليزى أنه لاتوجد وليست هناك نيه لا حتجاز جنود بلوكات النظام.

«ولقد كانت السلطات البريطانية مضطرة لاتخاذ هذا الإجراء كنتيجة للهجمات المتتالية التى قام بها جنود بلوكات النظام على القوات البريطانية دون استفزاز من جانبها، وتعاونهم مع الارهابيين (الفدائيين)، وفشل الحكومة المصرية فى إخضاعهم للنظام رغم الطلبات المتكررة، أو إبعادهم عن المناطق المجاورة للقوات البريطانية.

«إن سجل جنود بلوكات النظام فى منطقة القنال يعد سجلا أسود. ولقد أصبح نشاطهم موضع شبهة منذ وصولهم إلى المنطقة بعد ١٦ أكتوبر، اذ لعبوا منذ ذلك الحين دورا كبيرا فى أعمال الإرهاب والعنف ضد العمال والكوادر فى المنطقة. وقد كان أول عدوان سافر لهم فى الإسماعيلية فى يوم ١٧ نوفمبر، عندما فتحوا النار بدون استفزاز على دورية بريطانية. وفى اليوم التالى، وبتشجيع من تعليمات خفية من الحكومة المصرية نسقوا مع حلفائهم الارهابيين (الفدائيين) هجوما مبيتا على القوات البريطانية، الأمر الذى كلف القوات البريطانية سبعة أرواح. ومرة أخرى قامت بلوكات النظام فى السويس بالتحالف مع الإرهابيين بشن هجوم وحشى على

القوات البريطانية فى يوم ٣ و٤ ديسمبر، أسفر عن مقتل ١١ فردا. وفى يوم ١٧ ديسمبر حرض جنود بلوكات النظام فى الإسماعيلية الإرهابيين على مهاجمة فصيل بريطانى صغير، وقتلوا اثنين من أفراده على بعد مائة ياردة فقط من قسم الاسماعيلية، وفتحوا هم أنفسهم النار عدة مرات على القوات البريطانية. كذلك اشتركوا مع الإرهابيين فى الكمين الذى نصب للقوات البريطانية عند وابورتكرير المياة يومى ٣ و٤ يناير. وقاموا بدور بارز فى مساعدة وتحريض الأعمال الإرهابية فى الاسماعيلية التى بلغت ذروتها فى الانفجار الذى وقع على كوبرى فى الإسماعيلية يوم ١٩ يناير، وقدموا كل الدعم للإرهابيين فى ذلك اليوم.

«وعلى سبيل المثال فقد منعوا بعض الأوروبيين من إجراء أى تغيير فى حدائقهم، حتى يستخدمها الإرهابيون كمواقع ممتازة يطلقون منها النيران على القوات البريطانية، وكانوا هم أنفسهم يراقبون إطلاق النار مساندة للإرهابيين من حديقة الكنيسة الكاثوليكية الرومانية.

«ومن هنا لاتستطيع الحكومة المصرية الادعاء بأنها لم تتلق منا التنبيه الكافى إلى أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تنظر بجد بالغ إلى أعمال بوليس بلوكات النظام. فلقد وجهت السفارة البريطانية مذكرات عديدة حول هذا الموضوع إلى وزير الخارجية المصرى، وقد سجلت المذكرة التى قدمت يوم ١٦ ديسمبر أن حوادث ١٧ نوفمبر إنما نتجت عن عدم انضباط وتسيب فصائل معينة من بوليس بلوكات النظام، وأضافت أن حادث ١٨ نوفمبر ـ كما تثبت الأدلة ـ كان نتيجة هجوم مخطط ومدبر نفذته تلك المجموعة نفسها. وفى المذكرة التى قدمت يوم ١٩ يناير احتجاجا على حوادث ٣ و٤ ديسمبر، أوضحت أن انعدام الانضباط والسيطرة على جنود بلوكات النظام، واشتراكهم فى هجمات متعمدة لامبرر لها على القوات البريطانية إنما يبعدهم عن طبيعة عملهم. وانتهت بالاحتجاج على عدم إبعاد هذه القوات من منطقة القنال، والإلحاح على ضرورة وضعها تحت رقابة فعالة.

«على أن الحكومة المصرية لم تعر هذه الاحتجاجات الملحة المتكررة أى التفات، وفشلت فى القيام بما تقوم به الدول ذات السيادة من المحافظة على القانون والنظام فى أراضيها، وهى المهمة التى تعرفها السلطات المحلية فى منطقة القنال جيدا. ففى لقاء محافظ القنال مع الجنرال أرسكين يوم ٢٨ نوفمبر، اعترف بمسئوليته عن الأمن فى الاسماعيلية، ووافق مع الجنرال على أنه من الضرورى لبلوغ ذلك تجريد جنود بلوكات النظام من السلاح. ومرة أخرى وفى أوائل ديسمبر أبدى وكيل محافظة الاسماعيلية وتفهمه مسئوليته، ووافق على أن يضمن أنه لن تكون هناك فى المستقبل كمائن ضد القوات البريطانية. على أن الكمائن استمرت كل ليلة، الأمر الذى أكد للسلطات البريطانية أن قواتها سوف تظل طويلا عرضة للمخاطر من جانب جنود بلوكات النظام فى الاسماعيلية.

على كل حال، فيتضح الآن أن هذا الجدل حول جنود بلوكات النظام والدور الذى لعبوه فى معركة القنال، والقرار الذى اتخذته السلطات العسكرية البريطانية بنزع سلاح هذه القوات وترحليها من الإسماعيلية بالقوة، وما أسفر عن هذا القرار من مذبحة الإسماعيلية ـ كل ذلك من الضرورى ربطه بالدور الذى قام به جنود بلوكات النظام فى الأحداث التى انتهت بحريق القاهرة فى اليوم التالى، فهى قصة متكاملة لاسبيل لتجزئتها، وهو ما توضحه الوثائق البريطانية.

حكو " لو
معركة
لقنا": (٦)
سماعيلية
لوثائق
لبر.. ي"

الوفد فى ١٩٩٥/٣/٦

كان تحالف البوليس المصرى مع المقاومة الشعبية فى منطقة القنال، هو الذى قاد إلى مذبحة الاسماعيلية، عندما رأى الإنجليز أن الطريق إلى إخماد المقاومة الوطنية يمر بالضرورة بتجريد قوات بلوكات النظام من أسلحتها. وهو ما تقرر منذ وقت مبكر فى ٧ ديسمبر ١٩٥١، عندما أعطت الحكومة البريطانية قيادة قوات الشرق الأوسط صلاحية تنفيذه عند الضرورة، وبعد شهر من تلقى هذه الصلاحية، قررت السلطات البريطانية استخدامها، وكتبت إلى وزارة الدفاع البريطانية يوم ٢٣ يناير ١٩٥٢، برقية تقول فيها إنه «بالنظر إلى ما تكرر من الأدلة على اشتراك قوات بلوكات النظام فى حوادث التل الكبير والإسماعيلية، فإننا نرى أن الوقت الحالى هو الوقت المناسب لاستخدام

الصلاحية المعطاة لنا لنزع سلاح البوليس النظامى وبوليس بلوكات النظام فى الإسماعيلية».

وقد بدأ التنفيذ بالفعل صباح يوم الجمعة ٢٥ يناير ١٩٥٢، ووصفت السلطات البريطانية لوزارة الخارجية البريطانية تفاصيل العملية على النحو الآتى:

«بدأت العملية برسالة أبلغت إلى وكيل محافظة الإسماعيلية، توضح أنه بالنظر إلى أن بوليس بلوكات النظام، قد أصبح حاميا ومشجعا للعمليات الإرهابية (الفدائية)، فانه أصبح من الضرورى تجريده من السلاح. ومن ثم فإنه من الضرورى اصدار الأمر لجميع قوات البوليس بالخروج من ثكناتها بدون أسلحتها، وسيتلقى ضباط هذه القوات عند بوابات الثكنات ما يفيد بأن الأسلحة سوف ترد إلى البوليس النظامى، ويسمح له باستئناف أداء واجباته. وقد أحاطت القوات البريطانية المعززة بالدبابات فى هذه اللحظة بقسم البوليس ومبنى المحافظة.

«وفى نحو الساعة ٦,٣٠ صباحا، أرسلت رسالة مماثلة إلى حكمدار البوليس الذى كان على اتصال بمقره، ولكنه أجاب بأن قواته سوف تقاوم بناء على تعليمات الحكومة المصرية.

«وقد بدأت قوات البوليس فى المحافظة بإطلاق النار على الفور بشكل عشوائى، ولكن القوات البريطانية لم ترد فى البداية، وامتدت مهلة الإنذار لتصل إلى ٤٥ دقيقة، فى الوقت الذى كانت السيارات التى تحمل مكبرات الصوت تنادى على البوليس فى الموقعين تطالب بالاستسلام، وجرى الضغط على حكمدار البوليس مرة أخرى، ولكنه رفض التوجه إلى قسم البوليس.

«ونظرا لاستمرار إطلاق النار من جانب قوات المحافظة، وكان قد بدأ أيضا من جانب قسم البوليس، فقد أطلقت دباباتنا بضعة دانات فارغة، كما

بدأت قواتنا فى إطلاق النار بالأسلحة الصغيرة، ولكن هذا لم يؤثر على قوات البوليس، التى استمرت فى إطلاق النار.

«وهنا اقتحمت فصيلتان من القوات البريطانية، المدعمة بالدبابات، مبنى المحافظة الذى كان مؤلفا من مجموعة مبان مسورة تحوى داخلها عددا من الأبنية التى تستخدم كثكنات للبوليس. وقد استمر البوليس فى المقاومة داخل المبانى، بل وحتى من النوافذ العلوية ومن برج وضعوا عليه سواتر رملية، بعد أن تم اخلاء الطابق الأسفل. وقد كان خلال هذا القتال أن وقعت معظم الاصابات فى كلا الجانبين. وأخيرا استسلم جنود المحافظة حوالى الساعة ١٠,٣٠ صباحا، وهم من جنود بلوكات النظام.

أما فى قسم البوليس، فقد استمرت المقاومة على الرغم من الأنباء التى وصلت اليهم من خلال مكبرات الصوت باستسلام المحافظة، وطلب اليهم الاستسلام فى الساعة ١٢ ظهرا، ولكنهم استمروا فى اطلاق النار حيث أطلقوا دفعة من الطلقات الساعة ١٢ ظهرا، وقد ردت القوات البريطانية عليها بنيران الأسلحة الصغيرة، ثم بالمدفعية الثقيلة، حتى استسلموا أخيرا. وتم بعد ذلك تصفية جماعات بوليس متفرقة فى بعض الأماكن المتفرقة بدون صعوبة.

«وعلى الرغم من أن فحص الأرقام لم يكتمل بعد، إلا أن ما يقرب من ٧٩٠ من رجال البوليس المصرى، قد تم اعتقالهم، منهم مائة فقط يعتقد أنهم من رجال البوليس النظامى .وعلى الرغم من أن الجنرال أرسكين لم يعلن بعد للصحافة عدد الإصابات بين القوات المصرية إلا أنه من المعتقد أن هناك أكثر من ٥٠.جنديا مصريا قد قتلوا، وعدداً كبيراً آخر قد أصيبوا. وعلى الجانب البريطانى قتل ثلاثة وجرح ضابط و١٢ آخرون من رتب مختلفة. وقد أطلق سراح أسير قبرصى، احتجزه البوليس المصرى لعدة أيام بدون طعام.

«وقد تقابل قائد الفرقة الأولى البريطانى مع وكيل محافظة الاسماعيلية بعد الظهر، وقدم له رسالة من الجنرال أرسكين يطلب منه استئناف مهام وظيفته، ويخبره بأنه سوف يعطيه عدد ٥٠ من رجال البوليس النظاميين واثنين من الضباط لمساعدته في أداء واجبه. أما الآخرون فبسبب المقاومة التى أبدوها فى الصباح، فسوف يجردون من السلاح، وإن كان الجنرال أرسكين يأمل فى إمداده بالمزيد من رجال البوليس النظامين بعد إجراء مسح آخر وستكون القوات البريطانى مستعدة لمساعدتهم، كما ستبقى محتلة لأقسام من المدينة، وإذا أراد أحد من المواطنين مغادرة المدينة فسيكون له مطلق الحرية فى ذلك.

«وفيما يبدو أن وكيل المحافظة قد أبلغ القاهرة التىّ ردت بأن الحكومة المصرية تحمّل الجنرال أرسكين مسئولية كل ما لحق بالمدينة وبالبوليس وبالسكان، وطلبت منه المطالبة بإعادة كل رجال البوليس النظامى وضباطهم إلى قيادته. على أنه قبل أخيرا استئناف مهام منصبه، وأعيد إليه ٥٠ من رجال البوليس واثنين من الضباط بدون سلاح.

«على أنه نظرا للمقاومة التى أبداها البوليس منذ البداية، فليس مطروحا إطلاق سراح جنود بلوكات النظام حالا، وتم وضعهم فى معسكر.

«وقد اتضح من حالة المبانى التى عاينها اثنان من مساعدى بعد ظهر اليوم، أنه كانت هناك مقاومة شرسة فى المحافظة، وكان قسم البوليس أقل دمارا بكثير، ويبدو أنه تأثر بصفة رئيسية من نيران الأسلحة الصغيرة، وقد قيل إنه اشتعلت بعض النيران بداخل القسم ولكن تم التغلب عليها».

على هذا النحو المأساوى انتهت مذبحة الإسماعيلية التى مات فيها خمسون شهيدا وأصيب نحو ثمانين، وقد ا[illegible] المصادر على أن مقاومة البوليس المصرى للقوات البريطانية، كانت أمرا أملاه الواجب والشرف، وأن الأمر الذى أصدره فؤاد سراج الدين بوصفه وزيرا للداخلية برفض

الإنذار البريطانى والمقاومة، كان أمرا لامندوحة عنه، فقد كتب الرافعى يقول: «كان قائد قوات البوليس، ووكيل المحافظة، وسائر رجال القوة، على حق فى رفض الانذار البريطانى، لأن تسليم الجندى سلاحه هو عمل ينطوى على المذلة والهوان. كما كان وزير الداخلية على حق أيضا فى اقرارهم على الرفض، لأن استبسال هذه القوة المجيدة فى الدفاع حتى آخر طلقة فى أيديهم، هو عمل مشرف لمصر، مهما كانت التضحيات فيه أليمة، والأمم تستفيد من صفحات التضحية أكثر مما تظن أنها تفيد من إيثار السلامة والتسليم».

كما كتب المؤرخ طارق البشرى: «كان المسلك البريطانى تحرشا قُصد به الإهانة والاذلال وإثبات العجز، وكان موقف وزير الداخلية المصرى برفض التسليم والمقاومة ـ رغم التفوق البريطانى فى العدد والعدة ـ موقفا ليس له بديل. لقد وضع الانجليز الحكومة المصرية بين اختيارين كلاهما مر، إما أن تعلن الاستسلام والتراجع، فتسقط هيبتها تماما، وإما أن تقاوم هذه المقاومة اليائسة. ولم يكن التسليم ليعنى تراجعا منها أمام القوة الإنجليزية فقط، ولكنه يعنى موافقتها على إخلاء مدينة الاسماعيلية، وتسليمها لسلطة الاحتلال ـ وبالمعنى المجازى اذا كان الحصار والضرب قد انصب عسكرياً على محافظة الإسماعيلية، فقد انصب سياسيا على مقر وزارة الوفد فى القاهرة».

والمهم هو أن مقاومة رجال البوليس فى ذلك الحين، ألهبت الشعور الوطنى بين المدنيين والعسكريين، ففى الحفلة التى أقامها ضباط البوليس فى ١٩٥٤، أشاد جمال عبدالناصر ببطولة شهداء الإسماعيلية، وقال: «كنا نرقب دائما أيام القتال، كيف كان يكافح رجال البوليس العزل من السلاح رجال الإمبراطورية البريطانية المسلحين بأقوى الأسلحة وكيف صمدوا ودافعوا عن شرفهم وشرف الوطن، كنا نرقب كل هذا، وكنا نحس فى نفس الوقت أن الوطن الذى يوجد فيه هذا الفداء وتوجد فيه هذه التضحية، لابد

أن يمضى قدما إلى الأمام، ولابد أن ينتصر. لقد راقبنا معركة الإسماعيلية وكنا نتلظى فى الجيش، كنا نريد أن نفعل شيئا، ولكننا فى تلك الأيام لم يكن لنا حيلة ، ولكن كان هذا يدفعنا إلى الأمام، وذلك بدفاعكم واستشهادكم فى الإسماعيلية» .

وقد انتهزت الثورة فرصة مرور عام على مذبحة الإسماعيلية، لتقيم نصباً تذكارياً بمبنى بلوكات النظام بالعباسية تكريما لشهداء جنود البوليس أبطال معركة الإسماعيلية، وهو تمثال رمزى لأحد الجنود الذين استشهدوا فى تلك المعركة، وتوجه كل من اللواء محمد نجيب وجمال عبدالناصر إلى مبنى بلوكات النظام فى ذلك اليوم، لإزاحة الستار عن ذلك التمثال فى احتفال مهيب.

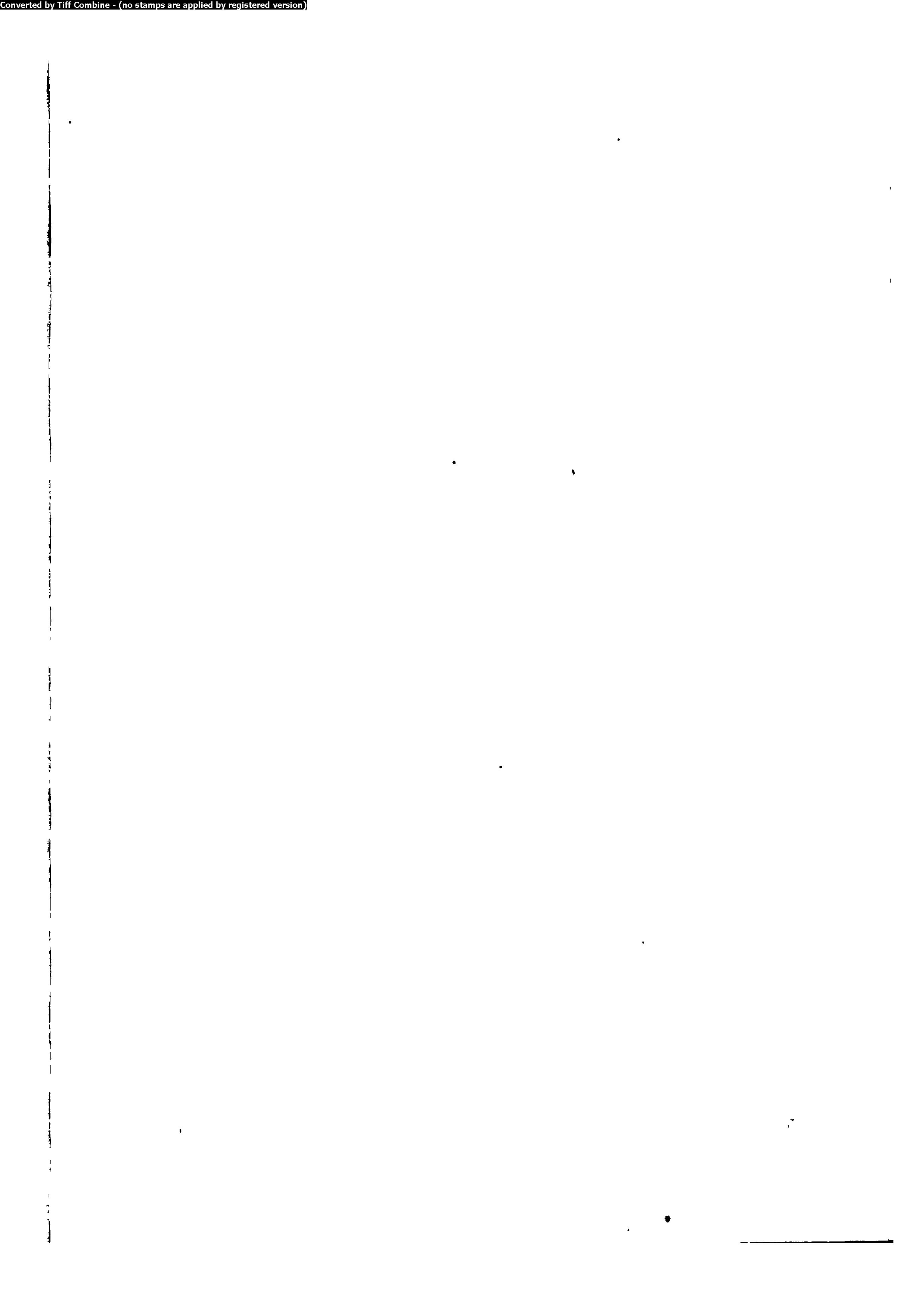
على أن مصرع هذا العدد الكبير من رجال بوليس بلوكات النظام، كان لابد أن يدوى صداه بين رجال بلوكات النظام فى القاهرة. ففى السادسة من صباح اليوم التالى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، تمرد جنود بلوكات نظام الأقاليم فى ثكناتهم بالعباسية، وامتنعوا عن القيام بما كلفوا به من الذهاب إلى الجهات المخصصة لهم لحفظ الأمن بالعاصمة، وخرجوا يحملون أسلحتهم فى مظاهرة شبه عسكرية، وهم يتصايحون بالسخط على ما أصاب زملاءهم فى الاسماعيلية، طالبين حمل السلاح للقتال، وساروا بجموعهم من العباسية إلى الأزهر ثم إلى ميدان العتبة الخضراء ومنه إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير) فجامعة فؤاد (القاهرة) فى الجيزة، حيث اختلطوا بالطلبة، وانطلقوا إلى مجلس الوزراء حيث ألقى فيهم عبدالفتاح حسن، وزير الشئون الاجتماعية، خطبة حماسية جارى فيها شعورهم، ولم يكن فى وسع حكومة الوفد التصدى بالقمع لهذا الشعور الوطنى وتستمع لآراء بعض رجال الأمن بالاستعانة بفرق من جنود الجيش لحصر جنود بلوكات النظام فى الجيزة، اذ كانت تقدر غضبهم لمصرع زملائهم.

على أن الأمور أخذت تفلت تدريجيا مع تأجج الشعور الوطنى، لتندس فيها عناصر التخريب التى أطلقتها قوى الشر التى تكره حكومة الوفد، وتريد التخلص منها، فكان حريق القاهرة الشهير يوم السبت الأسود ٢٦ يناير ١٩٥٢، الذى ختم صفحة ناصعة من نضال الوفد الشعبى ضد الإنجليز.



الفصل الخامس

وثائق هزيمة يونيو



كتا
يكشف
يو ١٩٦٧ ( )

- اتهام خطير للقيادة السورية باستدراج القوات المسلحة المصرية إلى «فخ» يونيه ١٩٦٧.
- اشتراك القيادة السوفيتية فى خدعة الحشود!

المذكرات مصدر أساسى من مصادر الكتابة التاريخية، فهى رؤية عيان للأحداث التاريخية تختلف دقتها أو عدم دقتها باختلاف موقع كاتب المذكرات من الأحداث، وتجرده من الهوى، وأمانته فى العرض.

والمذكرات التى كتبها المرحوم الفريق أول كمال حسن على، تعد من المذكرات المهمة التى صدرت فى الفترة الأخيرة، وهى بعنوان: «مشاوير العمر: أسرار وخفايا ٧٠ عاماً من عمر

الوفد فى ١٣/٦/١٩٩٤

مصـر فى الحـرب والمخـابرات والسياسـة». وهى من إصدار دار الشروق. وهى تحوى من المعلومـات التاريخية الضرورية للمؤرخ ما يرقى بها إلى درجة عالية من الأهمية التاريخية.

ورؤية الفريق أول كمال حسن على لهزيمة يونيو ١٩٦٧ تعد إضافة ضخمة لما قدمته مذكرات القادة العسكريين المصريين الذين كتبوا عن هذه الحرب المهزلة، وعلى رأسهم الفريق أول عبدالمحسن مرتجى، والمشير محمد عبدالغنى الجمسى والفريق صلاح الحديدى، وغيرهم.

وليس معنى ذلك أن نأخذ ما كتبه الفريق أول كمال حسن على بتسليم مطلق، بل لابد من الفحص والتمحيص. وعلى سبيل المثال فإننا نلاحظ أنه يتعامل مع حرب يونيه على أساس أنها حرب مدبرة [illegible] إليها القيادة المصرية، أو استدرجت إليها، كما حدث فى العدوان الثلاثى ١٩٥٦. ولكنه لا يستند فى هذا الكلام إلى مصدر أساسى يثبت صحته، وإنما يستند إلى تحليله الشخصى. كما أن جميع المصادر الإسرائيلية والغربية لا تدعى ذلك، ولا يوجد ما يمنعها من الاعتراف بذلك كما اعترفت بمؤامرة العدوان الثلاثى.

وهذا أنموذج نقدمه للباحثين فى التاريخ عند الاستعانة بالمذكرات السياسية، إذ عليهم أن يفرقوا بين ما يكتبه صاحب المذكرات استناداً لتحليله الشخصى، وما يكتبه من واقع رؤيته للحدث التاريخى وممارسته له وتعامله معه.

ومن هنا اهتمامنا بما كتبه عن حرب يونيه من واقع رؤيته الشخصية، وهو ما يدين نظام ثورة يوليو إدانة تاريخية بالغة، ويثبت أنه كان نظاماً هازلا لم يوفر للشعب المصرى أدنى درجات الحماية من الخطر الخارجى، وأكثر من ذلك أنه زج به فى مخاطر لم يعد العدة لمواجهتها، فكانت النتيجة كارثة ماحقة أصابت مسيرة الشعب المصرى وضيعت إنجازات الثورة فى كثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

فوفقاً لماكتبه الفريق أول كمال حسن علی، فإن القوات المسلحة المصرية عندما قامت أزمة مايو ١٩٦٧ كانت مشغولة بمشكلة اليمن، وعلى حد قوله «وصلت هذه القوات إلى حالة مؤسفة من التردى والافتقار إلى التدريب والنقص فى المعدات وسوء صيانتها». ويقول : «وهذا ما لمسته بالفعل فى زيارة تفتيشية مع الفريق مرتجى على بعض الوحدات، منها اللواء الثانى المدرع الذى كلفت فى هذه الأثناء بتولى قيادته بعد انتهاء عملي برئاسة القوات البرية. وعندما توليت قيادة اللواء، أدركت مدى جسامة الأثر السيء الذى خلفته حرب اليمن على هذا اللواء، وعلى العديد غيره من سائرالوحدات فى أرض الوطن. فلقد بلغ الأمر ذروته عندما تقرر ترك بعض الدبابات فى أماكنها المبعثرة على مرتفعات اليمن، مع إجراء الغيار للأفراد دون المعدات، الأمر الذى أدى إلى فقدان المعدات والأفراد لكثير من كفاءتهم القتالية وتدريبهم العالى، نتيجة بقائهم فوق المرتفعات لشهور طويلة مضنية».

ويوجه الفريق أول كمال حسن على فى مذكراته اتهاماً خطيراً للقيادة السياسية فى سوريا بأنها كانت وراء استدراج القوات المصرية إلى سيناء بالزعم بوجود حشود على الحدود السورية. فيقول إنه فى أول مايو ذهب الفريق عبدالمنعم رياض لمقابلة الملك حسين فى عمان بناء على رسالة وصلت من جلالته إليه فى القاهرة، وكان الفريق عبدالمنعم رياض يعمل رئيساً لأركان القيادة الموحدة وصديقاً شخصياً للملك.

وكان فحوى الرسالة ـ كما يقول كمال حسن على ـ تحذير من «فخ» يدبر للقوات المصرية تدبره فئة معينة متآمرة فى سوريا سوف تشعل النار على الحدود مع إسرائيل، فيجرى ضرب القوات المصرية. وأن الملك يريد إبلاغ هذه الرسالة إلى جمال عبدالناصر شخصياً.

ويشرك الفريق أول كمال حسن على الاتحاد السوفيتى فى تدبير هذا الفخ، فيقول إنه فى تلك الأثناء وصلت الأخبار التى تؤكد وجود حشود حقيقية إسرائيلية على الحدود السورية، وقد نفى ليفى أشكول رئيس وزراء إسرائيلى هذه الأنباء لسفير الاتحاد السوفيتى فى إسرائيل، ولكن الرئيس السوفيتى بود جورنى، أكد هذه الحشود للسيد أنور السادات فى يوم ١٣ مايو عند عودته إلى موسكو من زيارة لكوريا الشمالية، كما حدثه بهذا المعنى «أليكسى كوسيجن»، وأكد الاثنان وقوفهما إلى جانب سوريا لو هجمت عليها إسرائيل. وأكثر من ذلك أنه فى القاهرة اجتمع مندوب المخابرات السوفيتية مع مدير المخابرات العامة المصرية، ليؤكد له فى رسالة من موسكو وجود ١١ لواء إسرائيليا تتجمع أمام سوريا!

ويقول الفريق أول كمال حسن على إنه نظراً لحساسية موضوع سوريا عند جمال عبدالناصر، فقد أرسل رئيس الأركان الفريق أول محمد فوزى إلى دمشق ليؤكد لهم وقوف مصر إلى جانبهم، فى الوقت الذى صدرت تعليمات المشير عامر، لرفع درجة الاستعداد للقوات المسلحة من الحالة العادية إلى الحالة الكاملة فى يوم ١٤ مايو ١٩٧٦ من الساعة ١٤,٣٠ ظهراً. وهكذا ضرب عبدالناصر والمشير بتحذير الملك حسين من الوقوع فى الفخ عرض الحائط!

ويمضى الفريق أول كمال حسن على، فيصف الأوضاع المتردية التى كانت عليها حالة القوات المسلحة المصرية التى دفع بها إلى سيناء - أو إلى «الفخ» الذى نصبته لها القيادة السورية. فيقول إن التعليمات جاءته من قيادة الفرقة الرابعة المدرعة التى يتبعها لواؤه المدرع الثانى، «وكانت التعليمات ينقصها تماماً جانب المعلومات العسكرية التى تهمنا عن قوات إسرائيل وتحركاتها ونياتها مع مصر، الأمر الذى ترك لدينا انطباعاً قوياً بأن الأمر كله لا يعدو شبه مظاهرة عسكرية لمنع إسرائيل من الاعتداء على سوريا، خاصة وأن تحركاتنا كانت تتم على الملأ وفى وضح النهار

وعلى مشهد من الجميع، لدرجة أننا كنا نستمع - نحن العسكريين - إلى الإعلام ونشاهد التليفزيون، لكى نلاحق أخبار هذه التحركات مصورة»!

ويقول الفريق أول كمال حسن على أنه فى نفس يوم ١٤ مايو صباحاً صدر أمر التحرك للواء الثانى المدرع ضمن الفرقة الرابعة المدرعة ليحتل منطقة تجمع فى منطقة التمادا ووادى المليز وسط سيناء، قبل أول ضوء يوم ١٥ مايو. وبمجرد أن وصلنا إلى منطقة التمادا (وهى منطقة صحراوية تقع على بعد ١٠٠كيلو متر من الحدود تقريبا) تمركز اللواء فى منطقة تجمعه التى سبق استطلاعها فى العام التدريبى ٦٧/٦٦ وفقاً للخطة الدفاعية «قاهر»، وعلى الفور دخلت الدبابات والمعدات فى الحفر التى كان اللواء قد أعدها من قبل منذ عدة شهور. وكان المفروض أن يتم إعداد وتجهيز عدد من الخطوط الدفاعية الأخرى لمساعدتها فى الحماية الجوية سواء فى الهجوم أو فى الدفاع، منذ خمسة أشهر لتحتلها بقية فرق المشاة، ولكن يبدو أن هذا العمل توقف لأسباب مالية!

ويقول الفريق أول كمال حسن على، «إن هذا القصور فى التجهيز، كان أول كارثة محققة تلحق بأى قوات تحتشد فى سيناء فى هذه الصحراء المكشوفة التى تعتمد القوات فيها أساساً فى وقايتها على الاستتار بالأرض حتى لا تتعرض للضرب الجوى المؤثر، إذا لم يكن هناك غطاء جوى يحميها، وهو ما حدث بالفعل فى الدقائق الأولى يوم ٥ يونيو، عندما وجدت القوات نفسها عارية مكشوفة بعد أن فقدت كلا من وقاية الأرض والسماء فى آن واحد.

لم تكن كارثة الأرض المكشوفة هى الكارثة الوحيدة، وإنما أضيف إليها التصرف الأرعن غير المدروس للقيادة العسكرية. فيقول الفريق كمال حسن على: «إن القيادة العسكرية شعرت بخطورة البقاء فى حالة انتظار سلبى، فبدأت تفكر فى أعمال تعرضية هجومية مرتجلة لم يسبق التخطيط لها أو التفكير فيها من قبل».

ولما كان اللواء الثانى المدرع قد وضع فى الاحتياط العام للجيش، فقد كان من الطبيعى أن يكلف بهذه المهمة الطارئة، فكلف بتوجيه ضربة لإسرائيل لعزل إيلات والنقب الجنوبى للضغط عسكرياً على إسرائيل. وأضيف إليه لواء آخر مشاة للمشاركة فى هذه المهمة الجديدة.

ويروى الفريق أول كمال حسن على مهزلة هذا التكليف، فيقول:

«عندما جاءنى قائد هذا اللواء العميد محيى الدين ابراهيم لمناقشة الموقف، اكتشفنا منذ اللحظة الأولى مدى الصعوبات العديدة التى تكتنف قيامنا بهذه المهمة. فعلاوة على عدم وجود وسائل للقيادة والسيطرة تربط بين اللواءين (ويقصد بوسائل القيادة الأجهزة السلكية واللاسلكية التى تربط بين قيادتى اللواءين) فإن القيادة العسكرية لم تخصص لنا مجهوداً جوياً، أى أسراباً من الطائرات،للمعاونة فى مثل هذه المهمة، وهو أمر يتحتم توفيره للقيام بأى عمل هجومى.

«وأخيراً فإن هناك مشكلة كيفية قيامى بواجبين مختلفين فى آن واحد! فكيف يطلب منى أن أقود اللواءين معاً، فأدير أعمالهما القتالية فى المعركة، فى حين أنا مسئول تماماً عن إدارة أعمال قتال لوائى المدرع؟

«ثم هذا العدو الذى سنقوم بالهجوم عليه: أين المعلومات المتوفرة عنه؟ ما هو حجمه الحقيقى؟ وما الذى لديه من أسلحه معاونة؟ وما نوعيتها؟ إلى آخره. وعشرات من الأسئلة كانت تدور فى ذهنى وفى ذهن زميلى محيى ولا نجد لها أى إجابة سوى علامات التعجب والاستفهام التى علت وجهينا!

ويمضى كمال حسن على فى كلامه فيقول:

«وعندما اتصلت بالفريق صلاح محسن قائد الجيش الثانى، لم أجد إجابه شافيه لواحد من هذه الأسئلة، ومع ذلك كان الأمر واجب التنفيذ»!

فضيحة هزيمة يونيو في كتاب (٢)

- منذ بدء المعركة والدبابات المصرية تجرى فوق الأرض تطاردها طائرات العدو!
- خط بارليف بنى بالمعدات الهندسية المصرية!
- لواء مدرع يكلف بـ ١٤ مهمة فى ١٠ أيام فقط!

لم تكن هزيمة يونيو ١٩٦٧ هزيمة عادية مما تمنى بها الجيوش العسكرية عبر التاريخ، وإنما كانت هزيمة فريدة فى نوعها، فقد كان الجيش المصرى يملك أحدث المعدات العسكرية فى القرن العشرين، ولكن القيادة التى تقوده كانت من بقايا القرن التاسع عشر! إذا كانت تجهل كل شئ عن إدارة الجيوش الحديثة.

وهذا الكلام ليس رأياً سياسياً أو اتهاماً يسوقه مؤرخ، وإنما هو محصلة

الوفد فى ١٩٩٤/٦/٢٠

حقائق عسكرية كتبها شهود الحرب من القيادات العسكرية التى أسند إليها قيادة الفرق والألوية. وقد جاء كتاب الفريق أول كمال حسن على: «مشاوير العمر» الذى نشرته دار الشروق شهادة دامغة فى هذا الصدد بما قدمه من تفصيلات مهمة بوصفه قائداً للواء الثانى المدرع.

فقد ذكرنا فى مقالنا السابق كيف أنه عندما دفع بلوائه يوم ١٤ مايو ١٩٦٧ لاحتلال منطقة تمادا الصحراوية فى سيناء، وجد المنطقة خالية من الخطوط الدفاعية اللازمة لمساعدة قواته فى الحماية الجوية فى الهجوم أو الدفاع، ولم يلبث أن كلف بتوجيه ضربة لإسرائيل لعزل إيلات والنقب الجنوبى، وأضيفت إليه قيادة لواء آخر مشاة للمشاركة فى هذه المهمة، ولكنه أكتشف أن القيادة العامة اكتفت بإصدار هذا الأمر دون أن تزوده بأية معلومات عن العدو، أو حجمه، أو تسليحه، إلى آخر هذه المعلومات الضرورية قبل القيام بأى هجوم!

ولم يلبث تخبط القيادة أن أنقذ قواته من هذه المهمة، فيقول إنه توجه بقواته لاستطلاع طرق الاقتراب من العدو عند الحدود المصرية الإسرائيلية، فى المنطقة شرق الكونتيلا التى تقع شمال غرب إيلات ورأس النقب، «وعندما عدنا لكى نقدم تقرير استطلاعنا إلى قائد الجيش، فوجئنا بأن العملية الهجومية التى كلفنا بها ضد النقب الجنوبى قد ألغيت».

على هذا النحو عاد الوضع مرة أخرى إلى العمل بالخطة الدفاعية، ولكن لتبرز المشكلة الرئيسية التى ظلت مجال حيرة وتردد القيادة العسكرية حتى ما بعد نشوب الحرب، وهى مشكلة التعرف على المجهود الرئيسى للعدو، أى المحور الذى يحشد فيه العدو ويركز معظم قواته وجهوده ليضغط بكل ثقله على القوات المصرية ليضمن نجاح الهجوم.

ذلك أن الخطة «قاهر» كانت قد قدرت أن العدوسوف يركز على المحور الجنوبى (الكونتيلا ـ العريش) وليس المحور الأوسط (الحسنة/

الإسماعيلية) أو المحور الشمالى (الطريق الساحلى للعريش/ القنطرة) ولذلك حشدت عليه ٧٠٪من القوات المصرية!

على أن العدو الإسرائيلى سرب معلومات خادعة إلى قيادة الجيش الثانى، تفيد بأن إسرائيل سوف توجه ضربتها الرئيسية على المحور الأوسط (طريق الحسنة/ سدر حيطان، وأنها حشدت ثلاثة ألوية مدرعة وثلاثة ألوية مشاة ولواء ميكانيكى ولواء احتياطى فى هذا الاتجاه. ثم عزز العدو خدعته بأن سرب معلومات يوم ٢٧ مايو تفيد أنه أضاف لواء جديداً.

وبناء على ذلك تم تكليف اللواء الثانى المدرع بقيادة كمال حسن على باستطلاع مواقع دفاعية فى أقصى الأمام عند الحدود، لصد أى هجوم للعدو على هذا المحور. ومع ما ثبت لهذا اللواء بعد دراسة طبيعة الأرض فى ذلك المكان من استحالة أن تتخذ إسرائيل هذا المحور لتوجه منه هجومها الرئيسى، نظراً لصعوبة الأرض وضيقها ـ إلا أن فكرة هجوم العدو على المحور الأوسط ظلت هى المسيطرة على ذهن القيادة، ولذلك دفعت أحد اللواءات الاحتياطية (ل ١٢٥ احتياط) إلى منطقة «مطلة خرم» على الحدود جنوب المحور الأوسط.

وقد كان هذا اللواء ـ كما يقول الفريق كمال حسن على ـ مثالاً لما كانت عليه الوحدات الاحتياطية من نقص فى التدريب وعجز فى الأسلحة والحملة الميكانيكية، بل فى ملابس الجنود وتعييناتهم الميدانية!

فلم يكن قائده العميد توفيق عبدالنبى يعرف شيئاً عن هذا اللواء وجنوده وضباطه، فقد تولاه قبل أيام قليلة، ولعبت المصادفة دوراً فى توليه هذا اللواء، فقد كان يعمل ملحقاً عسكرياً فى باكستان وتصادف وجوده فى القاهرة فى إجازة قبل الحرب، فاستدعته القيادة ليتولى قيادة اللواء ويندفع به إلى سيناء مباشرة!

لقد كانت القضية فى ذهن القيادة العسكرية قضية حشد أعمى مظهرى يتجاهل أبسط قواعد العلم العسكرى، وكان تصورها قائماً على فكرة المظاهرة العسكرية التى كانت تعتقد أنها تستطيع بها أن تخدع الحكومة الإسرائيلية فتتراجع فى خوف وذعر. ولم تدر أنها بذلك تجرد اسرائيل من أى اختيار آخر غير الحرب!

وقد تضافر مع جهل القيادة العسكرية التخبط فى التصرفات والحيرة، فقد بلغ عدد المهام التى كلف بها هذا اللواء فى فترة عشرة أيام فقط، من ٢٥ مايو إلى ٥ يونيو، ١٤ مهمة، ولم يتوقف فيها اللواء المدرع عن استطلاع المهام والتحضير للعمليات العسكرية، سواء ضمن الفرقة الرابعة المدرعة أو كاحتياطى عام الجيش الميدانى بسيناء!

ولاستكمال المظاهرة العسكرية دفعت القيادة العسكرية بالمعدات الهندسية التى كانت فى الاحتياط العام من المستودعات الرئيسية إلى سيناء بدون ضرورة أو مهام، ومن بينها ـ كما يقول الفريق كمال حسن على بلدوزرات أمريكية الصنع وأخرى روسية ضخمة.

وقد كانت هذه المعدات الهندسية كلها من نصيب الجيش الإسرائيلى كهدية من هدايا الهزيمة! إذ تعذر سحبها عند صدور أمر انسحاب القوات مساء يوم ٦ يونيو فى ٢٤ ساعة،لما كانت ستسببه من إغلاق الطرق فى وجه هذا الانسحاب!

وقد كانت هذه المعدات التى وقعت فى يد إسرائيل، هى التى شاركت فى بناء خط بارليف ـ كما يقول الفريق كمال حسن على! ـ وهو ما يعنى أن خط بارليف قد بنى بمعدات مصرية!

لقد كان الارتباك العسكرى هو سمة هذه الحرب المشئومة، وقد زاد من تفاقم هذا الارتباك ـ كما يروى الفريق كمال حسن على ـ ظاهرة تعدد القيادات العسكرية. فإلى جانب القيادة العامة فى القاهرة، كانت هناك

قيادة للجبهة بقيادة الفريق أول عبدالمحسن مرتجى، وتضم اللواءات أحمد اسماعيل ومحمد الجمسى وعماد ثابت مدير المدرعات، وغيرهم. «وهى قيادة بدون جهاز سيطرة تقريباً! فقد كان المفروض فيها أن تقود كل أفرع القوات المسلحة فى سيناء، ولكن لم يكن لديها أى اتصال بفرق الجيش الميدانى أو بالقوات البرية التى يقودها الفريق مرتجى وقت السلم، الأمر الذى ترتب عليه أن الأوامر كانت تصل رأساً من القيادة العامه بالقاهرة إلى الجيش الميدانى والتشكيلات دون إخطار قيادة الجبهة!».

ويقول الفريق كمال حسن على إن التناقض بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية، كان واضحاً للغاية وكانت قمة التناقض عندما عقد عبدالناصر اجتماعاً مع قادة القوات المسلحة حتى مستوى الفريق بالقاهرة يوم ٢ يونيو ١٩٦٧، ليخطرهم بأن إسرائيل سوف تهاجم مصر لا محالة فى ظرف ٧٢ ساعة (٣ أيام)، وأن عليهم تلقى الضربة الأولى حيث لاقبل لمصر ببدء العدوان، وأن عليهم اتخاذ الإجراءات الوقائية لذلك، ومن بينها حشد طائرات التعاون مع القوات البرية من مطارات سيناء.

على أنه فى اليوم نفسه (٢ يونيو)، توزع على كافة وحدات القوات المسلحة تقرير ذكر أن إسرائيل لن تقدم على عمل عسكرى تعرضى (هجومى)! وأن الصلابة العربية ستجبر العدو بلاشك على أن يقدر العواقب المختلفة المترتبة على اندلاع شرارة الحرب فى المنطقة!

وقد استمر الارتباك بعد نشوب الحرب بالفعل، الأمر الذى ترتب عليه تحركات لا ضرورة لها. وعلى سبيل المثال يذكر الفريق أول كمال حسن على أنه عندما نشبت الحرب، ظلت القيادة يسيطر عليها فكرة العدو سيركز هجومه على المحور الأوسط، فأصدرت إليه أوامرها بالتحرك من منطقة تمركزه بالتمادا بعد آخر ضوء، ليحتل منطقة جنوب «مطلة خرم» قرب القسيمة، لدعم اللواء ١٢٥ احتياط واللواء المشاه الآخر الذى كان قد وضع فى وقت ما قبل ذلك - قيادته.

وفى الساعة الثامنة مساء تحرك اللواء من منطقة تمركزه إلى منطقة التجمع الجديدة، التى تبعد ١١٠كيلوا مترات، فوصلها فى الساعة الثالثة صباحاً من ٦ يونيو فى الوقت المحدد له، وابتدأت الوحدات الفرعية تأخذ محلاتها المخصصة لها فى المنطقة، ودخلت الدبابات فى الحفر التى أعدت لها على وجه السرعة، وبدأ قادة هذه الوحدات فى التعرف على مهامهم والقيام بالاستطلاع اعتباراً من الخامسة من أول ضوء فى الأفق.

على أنه لم تكد تستقر وحدات اللواء فى أماكنها ساعات قلائل، حتى صدرت إليها الأوامر فى الساعة العاشرة صباحاً بالعودة مرة أخرى إلى منطقة تمركزها الأولى فى التمادا! أى على نفس الطريق الذى قطعته بالأمس طوال الليل!

لقد بدأت القيادة تدرك فى ذلك الحين معالم الهجوم المعادى واتجاهاته الرئيسية ـ التى لم يكن من بينها بالمرة الاتجاه الذى كانت تتصوره، والتى أصرت عليه رغم تقرير كمال حسن على الاستطلاعى الذى بين فيه عدم احتمال استخدام العدو لهذا المحور كاتجاه رئيسى لعدم صلاحية الأرض.

وهكذا بدأت رحلة العودة فى الحادية عشرة صباحاً إلى منطقة التمادا، والجنود يكظمون غيظهم فى صدورهم! ولكنها كانت عودة مشئومة، إذا اكتشفت الطائرات الإسرائيلية دبابات اللواء مكشوفة فى العراء بعد أن تركت محلاتها الدفاعية، ولم تكد الدبابة الأولى من كتيبة المقدمة تصل إلى غرب الوادى، ومن خلفها بقية الدبابات، حتى بدأت الطائرات الإسرائيلية تضربها بكثافة. واستمر الضرب الجوى المركز على اللواء لمدة ثمانى ساعات متصلة من الثانية عشرة ظهراً حتى الثامنة مساء.

مع ذلك فلم يكد يصل اللواء إلى مركز قيادته بعد كل ما تعرض له من خسائر، حتى كان يتلقى أمراً جديداً فى انتظاره بأن يتحرك ـ للمرة

الثـالثـة فى أقل من ٢٤ سـاعـة! ـ من مكانه إلى ممر الجـدى على بعـد ٤٠ كليومترا جهة الشمال الغربى ليحتل المضيق، حتى يستر انسحاب بقية وحدات الجيش الميدانى التى كان قد صدر لها الأمر بالإنسحاب فى ذلك اليوم من سيناء إلى غرب القناة!

وصاح أحد الضباط ساخطاً: «لماذا الانسحاب؟» اننا لم نلتق بعد بأى جندى من جنود العدو!

وأخذ كمال حسن على فى حصر الخسائر فى كل وحداته بعد القصف الجوى الذى استمر ثمانى ساعات، لقد بقى باللواء ٥٣ دبابة فقط من ٩٤ دبابة! و١٦ عربة مدرعة من ٣٨ عربة! ومدفع واحد ذاتى الحركة مضاد للطائرات من ٨ مدافع! أما باقى اللوارى والعربات فلم يتبق منها سوى ما يعادل ٣٠٪ من القوة المقاتلة للواء!

ويعلق الفريق كمال حسن على قائلاً «إننا منذ لحظة بدء المعركة، ونحن نجرى بهذه الدبابات فوق الأرض، لتطاردنا طائرات العدو فى وضع أشبه بوضع الفريسة العزلاء التى يطاردها صياد مسلح، وليس أشبه بأى حرب تعلمناها أو قرأناها فى الكتب!».

هز... ... نيو
فى كتا...
(٣)

- قيادة الجبهة لم تعلم بأمر الانسحاب الذى أ... ره المشير!
- دبابات اللواء الثانى المدرع تقطع ٢٥٠ك.م دون معركة.
- تخبط القيادة العامة بين الانسحاب وعدم الانسحاب.
- تداخل دبابات الكتائب المختلفة .. الزحام وسوء تنظيم الانسحاب!

لم تكن هزيمة يونيو ١٩٦٧، كأى هزيمة أخرى فى التاريخ، ففى كل الهزائم العسكرية، كانت هناك قيادة عسكرية محترفة تحارب وفقاً لأصول العلم العسكرى، تغلبت عليها قيادة عسكرية أخرى من نفس النوع، ولكنها تفوقها حيلة وإمكانات وحشوداً،ولكن فى حرب يونيه ١٩٦٧ كانت هذه القيادة

الوفد فى ١٩٩٤/٦/٢٧

غائبة تماماً، فقد كانت قيادة جاهلة متخبطة مرتبكة لا تعلم شيئاً عن العدو الذى تحاربه، ولا هم لها إلا أن تدفع بفرقها ولواءاتها فى كل اتجاه بدون هدف!

وهذا ما عبر عنه الفريق أول كمال حسن على فى مذكراته الحديثة المنشورة تحت عنوان «مشاوير العمر»، وكان يقود فى تلك الأثناء اللواء الثانى المدرع. فقد كتب يقول: «منذ لحظة بدء المعركة ونحن نجرى بهذه الدبابات فوق الأرض لتطاردنا طائرات العدو فى وضع أشبه بالفريسة العزلاء التى يطاردها صياد مسلح، وليس أشبه بأى حرب تعلمناها أو قرأناها فى الكتب»!

وكنا فى مقالنا السابق قد ذكرنا كيف صدرت الأوامر للوائه فى بداية الحرب ليحتل منطقة جنوب «مطلة خرم» قرب القسيمة، وهو ما نفذه بنجاح، ولكنه لم يكد يستقر فى الموقع الجديد ساعات قلائل حتى صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى حيث أتى على نفس الطريق الذى قطعه بالأمس طول الليل! ولم يكد يعود إلى حيث جاء تحت قصف الطائرات الاسرائيلية، حتى كانت تنتظره مفاجأة أخرى هى أن يتحرك ـ للمرة الثالثة فى أقل من ٢٤ ساعة! ـ إلى منطقة ممر الجدى، ليغطى الانسحاب العام الذى صدرت به أوامر القيادة العليا، وذلك تحت ذهول الجنود والضباط الذين قال أحدهم فى استياء: «لماذا الانسحاب؟ اننا لم نلتق بعد بأى جندى من جنود العدو!».

ويشرح كمال حسن على مسألة الانسحاب العام فيقول :

«كانت القيادة العامة للقوات المسلحة بالقاهرة قد أصدرت صباح هذا اليوم أمرا إلى جميع القوات المسلحة المتواجدة فى سيناء بالإنسحاب فى ظرف ٢٤ساعة إلى غرب القناة! وكانت كل الحسابات البسيطة تقول باستحالة تنفيذ هذا الأمر! فلو أن إنسانا ما كان باستطاعته أن يرص

العربات والدبابات والمعدات التى تدفقت على سيناء طوال العشرين يوماً السابقة منذ يوم ١٤ مايو حتى ٥ يونيه، ويوزعها على المحاور الثلاثة: المحور الشمالى المؤدى إلى القنطرة، والمحور الأوسط المؤدى إلى الاسماعيلية، والمحور الجنوبى المؤدى إلى السويس ـ لاحتاج الأمر ثلاثة أيام لتسير سيراً عادياً على الطرق الاسفلتية دون تدخل من العدو!لقد تسلطت ـ إذن ـ فكرة الانسحاب التى طبقتها القيادة العامة عام ٥٦، وسيطرت على فكر القائد العام، نتيجة وجود الأسطولين الأمريكى والبريطانى فى البحر الأبيض، وأفواج الطائرات المعادية الغزيرة التى أغارت على كل المطارات فى وقت واحد وحطمت بها معظم الطائرات.

ولقد كان على كمال حسن على تنفيذ الأمر الجديد، فعقد اجتماعاً للقادة المرءوسين، وقد وجد أن طريق تحركه شمالاً إلى مضيق الجدى سوف يكون مزدحماً بالدبابات والعربات المنسحبة من الأمام من وحدات الجيش الأخرى، وذلك قرر الانتظار إلى ما بعد منتصف الليل، حتى لاتتداخل الوحدات فى الظلام. وكانت المسافة بينه وبين مدخل المضيق لاتتجاوز ٤٠ كيلو متراً – أى أنه يمكنه أن يحتل المضيق بسهولة قبل أول ضوء من مدخله إلى مخرجه.

على أن الأمر لم يكن بهذه السهولة، فوفقاً لكلامه، «وكما يحدث فى كل انسحاب عاجل، غير منظم، يتم دون تخطيط أو تنظيم مسبق، تداخلت كتائب دبابات لواء مشاة تصادف سيرها علي نفس طريق وادى المليز مع سرية من الكتيبة الثالثة من لوائى المدرع، واستمرت فى السير معها، متجهة إلى الطريق الأوسط فى اتجاه الإسماعيلية غرباً بدلاً من أن تتجه شرقاً إلى ممر الجدى، وهكذا انفصلت تماماً عن اللواء»!

والطريف أنه لم يتبين ما حدث لهذه الكتيبة الثالثة، إلا بعد وصوله بعد ذلك إلى شرق القناة! وكان ذلك حين أمر قائد الكتيبة الثالثة الذى كان

معه عند احتلال ممر الجدى، ليتوجه إلى الاسماعيلية، وهناك اتضح له أن هذه السرية قد كلفت بعد وصولها إلى شرق الإسماعيلية، بالتوجه إلى الطريق الساحلى لتشترك فى صد هجوم إسرائيلى!

والمهم هو أن اللواء الثانى المدرع الذى يقوده، نجح فى الوصول إلى مضيق الجدى، واتخذت كتائبة مواقعها حتى الثانية عشرة ظهراً، وهو الموعد المحدد للبدء فى الانسحاب إلى منطقة القناة. ولم يكن العدو قد ظهر بعد، ولم يكن أى اشتباك وقع!

ولذلك يبدى الفريق كمال حسن على دهشته من الأمر بالانسحاب قائلاً: «كان هذا الأمر بالانسحاب إلى غرب القناة أمراً يثير الاستغراب تماماً! فنحن لم ندخل بعد فى أى اشتباك مع العدو، الذى لم نره بالمرة!

وتساءلت فى نفسى: لماذا ــ إذن ــ العجلة بالانسحاب من الممرات؟، ولم نكن تحت أى ضغط بالمرة؟

ومع ذلك كانت المفاجأة الصارخة، حين تبين الفريق كمال حسن على، أن قيادة الجبهة لم تكن تعلم بأمر الانسحاب العام الذى أصدرته القيادة العامة!

«فعلى الطريق المؤدى من مضيق الجدى إلى كوبرى «جنوب البحيرات»، تقابلت ــ مصادفة ــ مع اللواء محمد الجمسى، رئيس عمليات الجبهة فى ذلك الوقت، واللواء عماد ثابت، مدير المدرعات، وكان ذلك حوالى العاشرة من صباح يوم ٧ يونيو. ولقد سألانى عن موقف اللواء بعد الضرب الجوى المكثف الذى واجهه بالأمس أثناء انسحابه إلى وادى المليز، وعندما أخبرتهما بموقف كتائب اللواء،ذكر اللواء عماد ثابت ــ فى سياق الحديث ــ أنه يعتقد بأن الأوامر إنما تقتضي ببقاء وحدات الفرقة المدرعة، ومن بينها لوائى، فى منطقة المضايق دون تحديد وقت محدد للانسحاب منها!

«وقد اتضح من هذا الحديث أن قيادة الجبهة لم تكن على علم بأمر الانسحاب وتفاصيله حتى ذلك الوقت!، وذلك لانقطاع الاتصال بينها وبين قيادة الجيش الميدانى، التى أصدرت أوامرها رأساً إلى وحدات الجيش بالانسحاب كالتعليمات الصادرة إليها من القيادة!

وفى ذلك الحين كان الاتصال اللاسلكى بقيادة الفرقة قد تعذر تماماً، وذلك بسبب التداخل اللاسلكى الذى كان على أشده. «لم نستطيع أن نسمع إلا عدداً من التعليمات اللاسلكية المتناقضة لوحدات بعضها لم يكن معروفاً لدينا بالمرة. وكانت القوات الاسرائيلية فى ذلك الحين ـ كما ذكرت الكتب الإسرائيلية فيما بعد ـ تذيع أوامر الانسحاب مضللة باللاسلكى موجهة إلى وحدات مصرية أو وهمية، وكأنها صادرة من قيادة الجبهة، وذلك بغرض دفع باقى الوحدات المدافعة إلى عملية انسحاب جماعية غير منظمة.

المهم هو أن كمال حسن على، لم يلبث أن تحقق من أن أمر انسحابه أمر حقيقى عندما تقابل فى حوالى الساعة الثانية عشرة ظهراً مع اللواء صدقى الغول، قائد الفرقة الرابعة التى يتبعها لواؤه ـ وكان هذا أول لقاء معه منذ تلقى يوم ٥ يونيه منه مهمة التحرك إلى منطقة مطلة خرم، وهى المهمة الخامسة عشرة التى تلقاها منذ يوم ١٤ مايو! وقد تأكد منه من مهمة الانسحاب إلى غرب القناة فى الساعة ١٢ ظهراً يوم ٧ يونيه.

ويبين الحديث الذى دار بين كمال حسن على واللواء صدقى الغول، انقطاع الصلة بين القيادات الرئيسية والقيادات العامة. فعندما ذكر له الحديث الذى سمعه من اللواء عماد ثابت مدير المدرعات، أكد له اللواء صدقى الغول تعليمات الانسحاب، وقال له «إن هذه هى آخر تعليمات للعمليات تلقاها بنفسه من قائد الجيش الميدانى (الفريق صلاح محسن) قبل انسحاب قيادة الجيش نفسها إلى الإسماعيلية. وقال له إن فكرة بقاء الفرقة المدرعة فى المضايق إنما هى فكرة قديمة! كانت مطروحة قبل صدور الأمر الأخير بالانسحاب!

على هذا النحو بدأت وحدات اللواء الثانى فى الانسحاب من مضيق الجدى بعد الثانية عشرة، واستطاعت الكتيبة الأولى منه أن تصل فى نحو الساعة الثالثة بعد الظهر إلى كوبرى جنوب البحيرات، وعبرت ثلاث دبابات بالفعل منها، واجتازت جنوب البحيرات إلى الضفة الغربية.

على أن مفاجأة غريبة كانت تتوقع اللواء، فقد صدرت إليه الأوامر بالعودة إلى احتلال المضايق مرة أخرى! ولذلك لم تكد تعبر الدبابات الثلاث إلى الضفة الغربية حتى أوقفت وصدرت إليها الأوامر بالعودة مرة أخرى إلى شرق القناة للانضمام إلى بقية دبابات اللواء!

ويقول الفريق كمال حسن على: «كان اللواء ـ حتى تلك اللحظة منذ بدء القتال فى ٥ يونيو ـ قد قطع ما يقرب من ٣٥٠ كيلو متراً فوق الجنازير، دون إعادة ملء خزاناته بالوقود، الأمر الذى أدى إلى توقف ١٢ دبابة منه فى ذلك اليوم على طريق العودة إلى القناة. ولذلك لم يكد يصل إلى منطقة التمركز شرق الكوبرى، حتى أجرى الاتصالات للحصول على الوقود اللازم لإعادة الملء واستعواض بعض التعيينات والمياه.

«وعند الكوبرى التقيت ـ مرة أخرى ـ باللواء صدقى الغول، وكذا بالفريق صلاح محسن الذى أخذ يستعجل عودة اللواء إلى مضيق الجدى على الفور! فطلبت منه سرعة إمدادى بالوقود بعد أن شرحت موقف اللواء.

«كان من الواضح أن الرجل واقع تحت تأثير ضغوط كثيرة مرهقة، وكان همه الوحيد هو عودة الفرقة المدرعة إلى احتلال المضايق مرة أخرى، وفى أسرع وقت، وبأى صورة!

ولكن كيف يمكن العودة دون وقود؟ كان على اللواء الانتظار حتى الساعة الواحدة صباحاً فى انتظار الوقود، فى الوقت الذى كان الفريق صلاح محسن يستحثه للعودة إلى المضايق، وعندما جاء الوقود أخيراً فوجئ به كمال حسن على معبأ فى براميل وليس داخل فناطيس! «وهى طريقة بدائية وبطيئة للغاية، يتم فيها الملء باليد»!

فضيحة هزيمة يونيو في كتاب جديد (٤)

- وتبقت ثلاث دبابات فقط من اللواء الثانى المدرع!
- احتفظ الإسرائيليون بقواتهم البرية، وتركوا للطيران الإسرائيلى والمشير المهمة.
- انقلبت الآية وأصبحت القناة هى التى تدافع عن مصر بدلاً من أن تدافع مصر عن القناة.

القوات المسلحة هى درع الأمة، وهى سبب مجدها أو ذلها، والتلاعب بالقوات المسلحة، هو تلاعب بمصير أمة، وهو مخاطرة بحاضرها ومستقبلها. وعندما تلاعب الملك فاروق بالقوات المسلحة فى حرب ١٩٤٨، كلفه ذلك عرشه وكانت هزيمة ١٩٤٨ هى إحدى الأسباب المهمة التى دفعت الشعب المصرى إلى الترحيب بانقلاب يوليه

الوفد فى ٤/٧/١٩٩٤

١٩٥٢ الذى أطاح بالملك، فقد كان الظن أن الجيش، الذى قام بالانقلاب ثأراً من الهزيمة سوف يكون أقدر من أية قوة سياسية فى مصر على الاهتمام بالقوات المسلحة، وإسناد قيادتها إلى أكفأ وأعظم القادة العسكريين المصريين! وتعزز هذا الاعتقاد بعد أن أصبح فى رئاسة الجمهورية ضابط سابق فى الجيش هو جمال عبدالناصر.

ولكن الأحداث كشفت مدى استهانة ضباط يوليو بالقوات المسلحة، وأن همهم الأول كان منصرفاً إلى تأمين أنفسهم من أى انقلاب عسكرى يهدد سلطتهم بالزوال. وفى سبيل هذا الهدف الأسمى فقدت الكفاءة والمقدرة الحربية والعلم العسكرى أهميتها فى التعيين فى القيادات المؤثرة فى الجيش، وتقدمت الثقة لتصبح وحدها هى العامل الحاسم فى التعيين. وبذلك أصبحت القوات المسلحة عزبة خاصة لضباط يوليو، وانقسمت قيادة البلاد بين زعيم مدنى هو عبدالناصر، وزعيم عسكرى هو عبدالحكيم عامر. وأصبح عبدالناصر، وهو رئيس الجمهورية المسئول، آخر من يعلم بما يدور داخل الجيش!

وهذا ما لن يغفره التاريخ لعبد الناصر، فقد لقى من ثقة الشعب المصرى ومن ثقة الشعوب العربية ما كان جديراً بشحذ قلقه على القوات المسلحة، وهى تقع فى قبضة الجهلة من القيادات العسكرية التى خلطت العسكرية بالسياسة، وانصرف همها إلى الاستئثار بمغانم الحكم من ضباط مكتب المشير ـ خصوصاً ولم تكن الصورة غائمة بل كانت واضحة، ولم تكن مفاجئة، بل سبقتها تجربة حرب ١٩٥٦، التى أقنعت عبدالناصر بعجز وعدم كفاءة القيادة العسكرية التى أسند إليها مصير الجيش ومصير البلاد. ولكنه لم يستطع أن يفعل شيئاً لإصلاح المسار، فكما أثبت التاريخ لقد كان عبدالناصر «أسداً» على الشعب ومثقفيه ومفكريه وقواه السياسية التى أدخلها السجون، وكان «نعامة» أمام عبدالحكيم عامر، قائد الجيش الوحيد فى التاريخ الذى قفز أربع رتب عسكرية مرة واحدة، لا بسبب نصر مؤزر أحرزه فى ميدان القتال، وإنما بسبب مناورة سياسية!

وقد روينا للقارئ فى مقالاتنا السابقة بعض أحداث حرب يونيه المأساوية، كما كتبها أحد قادة هذه الحرب، وهو الفريق أول كمال حسن على، وسجلها فى مذكراته التى نشرت حديثاً تحت عنوان: «مشاوير العمر» ورأينا كيف كانت الدبابات المصرية تذرع سيناء جيئة وذهاباً بدون هدف، تطاردها طائرات العدو وتنزل بها الخسائر الفادحة، ودون أن تشتبك مع عدو! وكيف أن اللواء المدرع الثانى وحده قطع ٣٥٠ك م دون معركة! كما شاهدنا كيف حشدت القيادة الجاهلة أضخم المعدات الهندسية المصرية قبل المعركة لاستكمال شكل المظاهرة العسكرية، فكانت من نصيب القوات الاسرائيلية لتستخدمها فى بناء خط بارليف! وكيف تداخلت دبابات الكتائب المختلفة بسبب الزحام وسوء تنظيم الانسحاب! وحلت الطامة الكبرى عندما أصدرت القيادة العامة أمرها بعودة القوات المنسحبة إلى سيناء لاحتلال المضايق مرة أخرى، بعد أن كانت قد انسحبت منها بدون قتال، الأمر الذى بلغ بالارتباك إلى منتهاه!

وعلى سبيل المثال ـ وكما يروى كمال حسن على ـ كان اللواء الثالث المدرع من الفرقة الرابعة يقوم بمهمة احتلال مضايق الطريق الأوسط المؤدى إلى الاسماعيلية، وعندما بدأ تنفيذ أمر الانسحاب، تعطلت وحداته، وتعذر انسحابها فى الوقت المحدد نظراً لازدحام الطريق الأوسط بالوحدات المنسحبة، ولكن عندما بدأت تصل إلى الإسماعيلية وحدات هذا اللواء، فوجئ قائدها بأمر جديد يقضى بعودته لاحتلال مضايق هذا الطريق مرة أخرى! وكان ذلك قبل آخر ضوء يوم ٧ يونيو.

وبالنسبة للواء الثانى المدرع الذى كان يقوده كمال حسن على، فلم يكد ينسحب من المضايق وتعبر الدبابات الثلاث الأولى منه إلى الضفة الغربية، حتى كان يتلقى أمراً بالعودة مرة أخرى إلى مضيق الجدى!

ويقـول الفـريق أول كـمـال حـسن على إنه لم يكد يزود دبابات لواءه الثانى بالوقود حتى بدأ تحركه فى نحو الساعة الرابعة صباحاً متجهاً شرقاً مرة أخرى إلى مضيق الجدى، فى حين سبقته رئاسة الفرقة بقيادة اللواء صدقى الغول، لاحتلال منطقة غرب المضيق قبل تحركه بساعتين.

وفى أثناء عـودته على رأس اللواء الثـانـى إلى الشـرق، «رأينا جنود المشـاة الذين كلفوا بالإنسحاب إلى الغرب، وهم عائدون سيراً على الأقدام. لقد ضربت عرباتهم ودمرت، ولم يكن أمامـهم من سبيل إلا التخلص من بعض ما يحملونه من ماء وطعام، حتى يتمكنوا من هذا السير الطويل تحت نيران العدو ونابالمه وحممه التى تتساقط عليهم من السماء.

«لقد كان المشهد مأساوياً بكل المعانى التى تزخر بها النفس الإنسانية»!

على أن العودة إلى المضايق كانت أكثر مأساوية! فحتى ذلك الحين كان العدو الإسرائيلى يكتفى بما تفعله القيادة المصرية بقواتها من إرباك وتشتيت وإرهاق، دون أن يتدخل بقواته البرية، وإنما أسند هذه المهمة إلى طيـرانه الذى ملك السيطرة الجـوية الكاملة بعد أن دمـر سلاح الطيـران المصرى على الأرض. ولكن عندما تيقن تماماً من أن «طقوس الانسحاب لوحداتنا قد بلغت ذروتها من الإرهاق والارتباك والتعرض لنيران الطيران، أخذت وحداته البرية فى الظهور، بعد ثلاثة أيام من بدء المعركة.

وقد استبسلت القوات المصرية فى لقائها مع العدو، فكما يقول الفريق كمال حسن على إنه عندما وصلت دبابات العدو عند الطرف الغربى للمضيق، بدأت كتيبة المقدمة بالاشتباك معها ـ لأول مرة منذ بدء الحرب! ـ وفى التو خسر العدو ٦ دبابات وعربة مدرعة، فى حين كان مجمل خسائر كتيبة المقدمة دبابتين فقط!

وفى هذه الأثناء بدا أن العدو قد أوقف القتال، وكـان من الضـرورى إجراء استطلاع جديد للمضيق من داخله للتعرف على موقف العدو وهل

انسحب من المضيق أم مازال باقياً لمواصلة القتال.وعلى الفور ـ كما يقول كمال حسن علي ـ «قفزت في عربتي الجيب ومعي قائد المقدمة لتنفيذ مهمة الاستطلاع، وعندما وصلنا إلى الدبابات الثلاث الأمامية أسقط العدو طلقة هاون ملونة (خضراء) أمام موقع هذه الدبابات، وأدركت أن هذه الطلقة بغرض تحديد الحد الأمامي لقواته ولطائراته، إنها إشارة تعارف وتمييز بينه وبين قواته البرية تعني أن كل الأهداف التي يشاهدها أمام هذه الطلقات الملونة هي أهداف معادية».

وفي الفترة التالية ذاقت القوات المصرية عذاب الجحيم! فقد ركز العدو هجومه الجوي على الدبابات الثلاث، وعندما انتهى منها انتقل بقصفه إلى الأنساق الخلفية من الدبابات ومن المدافع المضادة للدبابات، التي لم تنقطع طوال ثلاثة أيام منذ بدء الحرب واليوم الرابع عن إطلاق النار، حتى استشهد رجالها في استبسال رائع بعد أن دمرت عن آخرها!

ويستطرد الفريق أول كمال حسن علي قائلاً: «لقد استمر الطيران الاسرآئيلي في لعبته المشهورة، فهو الطرف المقاتل الوحيد في هذه المعركة. كانت الطائرات تهاجم بالصواريخ والنابالم في طيران منخفض تماماً حتى كدنا نتبين وجه طياريها!

ومع أن وحدات اللواء الثاني المدرع استخدمت جميع أسلحتها في محاولة لضرب الطائرات المغيرة، حتى الطبنجات! إلا أن كل هذه المحاولات كانت بغير جدوى، ففي الصحراء من يملك السيادة الجوية يكسب المعركة قبل أن تبدأ!

ويتضح من ذلك أن القيادة المصرية العامة لم تكتف بإرهاق القوات المسلحة في الجري على أرض سيناء ذهاباً وجيئة على غير هدى، أو بإصدار أوامر الانسحاب إليها دونما ضرورة تتطلب ذلك، بل إن القوات التي أفلتت ببعض معداتها وأسلحتها ألى الضفة الغربية، أعادتها القيادة العامة مرة أخرى إلى سيناء لتخسر كل شئ، ولتدمر عن آخرها!

ويقول الفريق أول كمال حسن على إنه أصيب فى المعركة، ونقل إلى السويس بعربة كانت هى آخر سيارة عبرت كوبرى جنوب البحيرات إلى غرب القناة.

«وبعدها مباشرة عبرت مدرعتان وثلاث دبابات صالحة للسير، هى كل ما تبقى من اللواء المدرع بعد القصف المركز عليه طيلة الأيام الأربعة الماضية، بسبب تحركات اللواء دون غطاء جوى.

«ونسف مهندسو الجيش الميدانى كل الكبارى المقامة على قناة السويس لمنع العدو من العبور غرباً، ووجدت نفسى أردد عبارة قديمة كنت أحفظها عن ظهر قلب لكثرة ما قرأتها فى أحد كتب التاريخ العسكرى وأنا طالب بالكلية الحربية منذ عشرات السنين، وهى: «وهكذا أصبحت القناة هى التى تدافع عن مصر، وليست مصر هى التى تدافع عن القناة! وقد قالها أحد النقاد الانجليز متهكماً على وقوف القوات البريطانية خلف القناة لمحاربة الهجوم التركى الأول الذى وجه ضد القناة من سيناء عام ١٩١٥.

ويختتم كمال حسن على روايته عن مأساة حرب يونيه قائلاً:

«وراح ذهنى إلى المعركة الأخيرة، التى لم ألتق فيها بالعدو التقاءً مباشراً فعلياً إلا لمدة ربع ساعة فقط فى مضيق الجدى، وقد حطمنا له فيها ست دبابات مقابل دبابتين فقط منا ـ أى أن خسائره فى هذه المعركة كانت ثلاثة أمثال خسائرنا، وذلك عندما دخل معنا فى مواجهة فعلية.

«هذه هى النتيجة الحقيقية التى كانت متوقعة لو أن الحرب دارت وفقاً لما جاء فى الكتب»!

لفـــرص لضـــاء حـــر. يو ١٩٦٧
(١)

- . الناصر كان يفصل «تأمين» النظام على أمن البلاد القومى!
- المشير عامر كان يرتدى قبعتين: قبعة سياسية وقبعة عسكرية!
- عبدالناصريعترف بجهله بما كان يحدث فى القوات المسلحة ويقول: لو كنت أعلم ما أقدمت على العمل العسكرى!

كان هدفنا من عرض ما أورده الفريق أول كمال حسن على، عن حرب يونيه ١٩٦٧، فى مذكراته التى نشرتها له دار الشروق " " عنوان: «مشاوير العمر»، إثبات أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ لايتحمل وزرها الجيش المصرى،وإنما يتحمل هذا الوزر القيادة السياسية والقيادة العسكرية العليا.

الوفد فى ١٩٩٤/٧/١١

وبالتالى فهذه الحرب لا تندرج تحت الحروب التى خاضتها الشعوب عبر التاريخ، كما أن الهزيمة لا يمكن مقارنتها بغيرها من الهزائم العسكرية التى منيت بها جيوش سابقة تحت قيادات عسكرية حاربت بعلم وخبرة وشرف، سواء فى أوروبا أو آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية، وإنما هى هزيمة من نوع فريد .. وهزيمة نظام أكثر منها هزيمة جيش!

وفى كل ذلك فنحن لا نعبر عن وجهة نظر شخصية قد تغضب الناصريين، وإنما نترك الوقائع التاريخية وشهود التاريخ يتكلمون، حتى يعرف شعبنا تاريخه على الوجه الصحيح، ولا ينخدع بخديعه من قالوا: لقد خسرنا معركة ولم نخسر حرباً! فقد خسرنا بالفعل حرباً، ومازالت ذيول الهزيمة تلاحقنا إلى يومنا هذا، فهل كان ممكناً عقد المعاهدة المصرية الإسرائيلية قبل احتلال إسرائيل لسيناء كاملة؟ وهل كان ممكناً عقد اتفاق غزة ـ أريحا قبل احتلال إسرائيل لغزة والضفة الغربية؟ ولكن المضللين لايخجلون!

وفى هذا المثال نعرض شهادة شاهد آخر على التاريخ، هو وزير الحربية السابق أمين هويدى، الذى تولى منصبه بعد هزيمة يونيه ١٩٦٧ ، فى كتابه المهم: «الفرص الضائعة»، وقد سبق لى أن أشرت إليه فى مقال سابق، وهو يحوى أسراراً مهمة وخطيرة.

وأهمية شهادة أمين هويدى أنها تأتى من رجل كان جزءاً من نظام عبدالناصر، وهو ما جعله يلجأ إلى الاستعانة به فى أعقاب الهزيمة، فصدر قرار بتعيينه وزيراً للحربية يوم ١٩٦٧/٧/٢١ .

ولم يكن أمين هويدى سعيداً بمنصبه الجديد، ففى كتابه يعبر عن صدى هذا التعيين فى نفسه فيقول:

«لم أنا بالذات فى هذا الوقت العصيب؟ خاصة بعد أن بعدت عن القوات المسلحة لمدة ١٠ سنوات كاملة، ما هو المطلوب منى بدقة فى هذه

المرحلة الصعبة التى لا أظن أن أحداً واجهها ممن سبقونى فى المنصب الخطير؟

ويصف الموقف العسكرى والسياسى لمصر عند توليه منصبه فيقول: «القوات المسلحة المصرية قد تحطمت على أرض سيناء، وفقدت رجالها ومعداتها وأسلحتها، والشرعية تهتز تحت ضغوط هائلة من الأفعال الطائشة، وأفراد «زاحال» (الجيش الإسرائيلى) على الضفة الشرقية للقنال، يسبحون أحيانا فى مياهها! ويلعبون الكرة أحياناً على رمال سيناء! والحالة السياسية الداخلية والخارجية فى موقف غاية فى الحراجة، والحالة الاقتصادية قاتمة، خاصة بعد أن فقدنا ايرادنا السنوى من قناة السويس ومن آبار البترول فى سيناء والخليج».

ويكشف أمين هويدى جهل عبدالناصر بما كان يجرى داخل القوات المسلحة، وانسياقه وراء تأكيدات عبدالحكيم عامر له بتمام الاستعداد، وينقل عن عبدالمجيد فريد، الأمين العام لرئاسة الجمهورية بعد النكسة قول عبدالناصر له:

«أنت تعرف أننى أجيد لعبة الشطرنج، ولو كنت أعلم جيداً حقيقة الاستعدادات للمعركة فى القوات المسلحة، ما كنت أقدمت على العمل العسكرى، ولكنت واجهت الموقف بالتحرك السياسى فقط، ولكن المشكلة أن عبدالحكيم أكد لى ـ عدة مرات ـ أن القوات المسلحة جاهزة تماماً لخوض معركة عسكرية مع إسرائيل، وأن الضباط والجنود على درجة عالية من الكفاءة والتدريب، متطلعين للدخول فوراً فى معركة رئيسية مع إسرائيل».

ويكشف أمين هويدى عن الأوضاع الغريبة التى كانت سائدة فى القوات المسلحة قبل الهزيمة، والتى لا تقوم على أى أساس علمى سليم، فيقول «إنه قبل تحمله مسئولية وزارة الحربية فى ١٩٦٧/٧/٢١، كانت اختصاصات وزيرالحربية باهتة غير واضحة، بالرغم من وجوده على قمة

أخطر مؤسسة فى البلاد فى وقت السلم والحرب، وهى المؤسسة العسكرية! وأن هذا الوضع الباهت لوزير الحربية كان موجوداً حتى أيام وجود منصب الوزير ومنصب رئيس أركان حرب الجيش. وقد ازداد هذا الوضع غموضاً وتعقيداً، باستحداث منصب القائد العام للقوات المسلحة، ثم منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة، حينما اقتضت الدواعى السياسية تشكيل «تركيبة» غريبة، تتناسب والمكانة السياسية المتميزة للمشير عبدالحكيم عامر.

ويشرح أمين هويدى هذه التركيبة الغريبة فيقول إنه نظراً لأن المشير عامر اختير لقيادة المؤسسة العسكرية «لأسباب تتعلق بالسيطرة عليها لحساب الثورة»! فقد كان مرتدياً قبعتين فى وقت واحد: قبعة تمثله كنائب رئيس الجمهورية ـ وهو منصب سياسى مكنه من أن يكون أقوى أعضاء القيادة السياسية إلى جوار عبدالناصر ـ وقبعه تمثله كنائب للقائد الأعلى والمهيمن الوحيد على المؤسسة العسكرية فى وقت السلم والحرب، بصورة حجبت ترهل ومراقبة القيادة السياسية (ممثلة فى عبدالناصر) لما يجرى داخل هذه المؤسسة».

وقد مكنت هذه الأوضاع المشير عامر من إصدار قرار غريب هو القرار رقم ١٦٨ لسنة ١٩٦٦ بدمج مكتب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة مع مكتب رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة، فى إدارة واحدة، على أن يتبع مكتب نائب القائد الأعلى للشئون العامة الذى يتولاه المقدم شمس بدران! ويقول أمين هويدى إن الشئ الغريب أن الجميع وافقوا ونفذوا دون اعتراض!

على أن الأغرب من ذلك هو أن المشير عامر عاد ليصدر «أغرب قرار غير دستورى» وهو قرار نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٦٦، فى شأن تحديد اختصاصات وزير الحربية السيد شمس بدران. وبمقتضى هذا القرار أصبحت القيادة العسكرية هى التى تحدد دور وحدود

القيادة السياسة التى يمثلها وزيرالحربية على قمة المؤسسة العسكرية، وبذلك انعكست الأوضاع على نحو أدى إلى الهزيمة!

ويشرح أمين هويدى القضية فيقول إنه قبل ثورة يوليو، كان المتبع الفصل بين منصب الوزير ـ وهو منصب سياسى ـ ومنصب رئيس الأركان أو القائد العام ـ وهو منصب عسكرى. ولهذا حكمة عميقة تتبع فى كافة الدول ذات النظم المستقرة، إذ يحمل هذا الفصل بين المنصبين معنى يؤكد خضوع القيادة العسكرية إلى القيادة السياسية.

فوزير الحربية ممثل القيادة السياسية على قمة المؤسسة العسكرية، ويتحمل مسئولياته الوزارية والبرلمانية، مع مسئولية القيادة العسكرية أمامه فى كل ما يخص القوات المسلحة، فإذا تولى القائد العام مسئوليات وزير الحربية يصبح ـ فى حقيقة الأمرـ مسئولاً أمام نفسه. وهذا الوضع يجعل أمن البلاد موكولاً لتقدير شخص واحد!

ويستطرد أمين هويدى فيقول: «خضوع القيادة العسكرية للقيادة السياسية أمر مقطوع به، تنفذ أوامرها وقراراتها، وإلا عليها أن تخلى موقعها للغير. وإذا تطورت الأمور لكى تخرج القيادة العسكرية عن الشرعية، فمسئولية ذلك تقع على القيادة السياسية التى تهاونت وتلاعبت حتى وصلت الأوضاع إلى مثل هذه النقطة الحرجة»!

وهذا الكلام من وزير الحربية الأسبق أمين هويدى يمثل أقوى إدانة لعبدالناصر، باعتباره القيادة السياسية، التى تهاونت وتلاعبت حتى وصلت الأوضاع إلى النقطة الحرجة!

ويلقى بالمسئولية فى ذلك على «العقيدة الخاطئة» التى كانت سائدة فى نظام عبدالناصر، وهى العقيدة التى «تفضل تأمين النظام السياسى القائم على الأمن القومى للبلاد»!

والغريب أن عبدالناصر لم يتعظ من الهزيمة! فعندما عين الفريق محمد فوزى قائداً عاماً، صدرت القرارات الجمهورية بنقل اختصاصات المشير عامر إلى القائد العام الجديد! وبذلك ـ وكما يقول أمين هويدى، تم تثبيت الأسلوب القديم دون تغيير، بالرغم من تغيير بعض القيادات! ووسط الجبهة المشتعلة مع العدو على ضفاف قناة السويس كانت القضية تفرض نفسها، فهى أكبر كثيراً من تغيير فرد بآخر، فما حدث للبلاد كان يحتاج إلى جراحة كبرى على شكل أسلوب متغير يتلافى سلبيات الماضى وأخطائه».

ويقول أمين هويدى إنه خاطب عبدالناصر فى ذلك، وذكره ـ فى إحدى مناقشاته معه ـ بخصوصو هذا الموضوع، ـ بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة ـ بما قاله له عند تكليفه بمسئولية وزارة الحربية من أن «المطلوب هو إدخال هذه المؤسسة العسكرية إلى إطار الدولة من جديد، وقد أمن عبدالناصر على ذلك، «ولكنه كان ما يزال يجرى حساباته للمفاضلة بين الأمن والتأمين، وأقصد بالأمن: الأمن القومى للبلاد، كما أقصد بالتأمين: تأمين النظام. ويبدو أن عبدالناصر كان مقتنعاً بأن مجرد تغيير الأشخاص يغنى عن تغيير الأسلوب!».

الفرص الضا (٢) مسئولية هز يونيو بين الناصر المشير

الوفد فى ١٨/٧/١٩٩٤

- بعد الهزيمة كافأ عبدالناصر المشير بمنصب نائب رئيس الجمهورية.
- عبدالناصر كان يخشى القوات المسلحة ويتحاشى الاصطدام بها.
- المشير يعطى عباس رضوان ٥٠٠٠جنيه ذهب . الهزيمة.
- رئيس المخابرات العامة يعمل لحساب المشير لحماية انحرافاته.
- أمين هويدى يهدم أسطورة رأفت الهجان وينفى ارساله معلومات عن عدوان يونيه.

كان خطأ عبدالناصر القاتل، وهو الذى ضيع إنجازاته، أنه أعطى نظامه السياسى الأفضلية على أمن البلاد،

فضيع أمن البلاد وضيع أمن نظامه! فبسبب خوفه على نظامه ترك أمن البلاد فى يد الجهلة من القيادات العسكرية، وسلم قيادة الجيش لضابط يعرف عجزه عن قيادة الجيوش.

وهذا الكلام ليس اجتهادا منا، وإنما هو شهادة تاريخية يدلى بها السيد أمين هويدى فى كتابه المهم: الفرص الضائعة، ويقولها بصراحة ودون محاولة للتجميل. فيقول:

كان رأيى - ومازال - أن السبب الرئيسى فى الهزيمة كان يتركز فى الفجوات الكبيرة فى العلاقة بين القيادة السياسية والعسكرية، إذ شكلت القيادة العسكرية، والقوات المسلحة - بالتبعية - نتوءا خطيرا فى بناء الدولة. ولذلك كان رأيى - حتى فى الأيام الأولى بعد الهزيمة - أن لا أمل فى أى إصلاح إلا إذا أبعد المشير ورجاله وكافة القادة الكبار عن مناصبهم، فهم المسئولون الحقيقيون عما لحق بالبلاد.

ثم يقول: «ومن هنا كان من الواجب أن يصدر الرئيس جمال عبدالناصر قراراته الشاملة الفورية ليحسم الموقف بطريقة جذرية بعد تراجعه عن التنحى يوم ١٠/٦/١٩٦٧. إلا أن الرئيس لم يفعل.

«لقد كان عبدالناصر دائم التردد عند مواجهة الأمور فى القوات المسلحة! فهذه - للأسف الشديد - كانت حقيقة واقعة، سواء قبل النكسة فى وجود المشير، و بعد النكسة فى غيابه!

«كان الرئيس عبدالناصر يخشى القوات المسلحة، فهى الأداة التى استخدمها فى التغيرات الثورية الهائلة التى قام بها منذ قيام الثورة، وكان يتحاشى الاصطدام بها حتى لا تصبح أداة فى يد غيره لإحداث تغيير غير مرغوب فيه. ولذلك كان قراره فى تأمين النظام عاملا أساسيا فى حساباته عند صناعة القرار أو إصداره.

ثم يقول أمين هويدى إنه لمعرفة عبدالحكيم عامر بهذه الطبيعة فى الرئيس، فقد تمادى فى عدوانه على الشرعية القائمة ولم يردعه عن ذلك الهزيمة ولا آلاف الجنود الهائمين على وجوههم شرق أو غرب القناة، ولا مئات الشهداء وآلاف الأسرى. فبعد أن قبل التنحى يوم ١٩٦٧/٦/٨ عن قيادة القوات المسلحة، عاد فتشبث بمناصبه كلها، حتى لا تفسر استقالته بأنه مسئول عن الهزيمة العسكرية. واتخذ وقادته بعد النكسة خطأ واضحا بإلصاق الهزيمة العسكرية بالقيادة السياسية!

وينتقد أمين هويدى تصرف عبدالناصر مع عبدالحكيم عامر بعد الهزيمة المخزية، عندما عرض عليه الاكتفاء بمنصب نائب رئيس الجمهورية، فيقول إنه « عرض غير معقول وغير مبرر لقائد مهزوم».

ولكنه يدل على أن عبدالناصر- رغم الهزيمة التى حدثت بفضل خيبة المشير- كان على استعداد للقبول بوجود المشير فى أعلى منصب فى البلاد بعد منصبه، وهو منصب نائب رئيس الجمهورية، ضمانا لنظامه!

وهذه الحقيقة يجب أن تصفع الناصريين صفعة قاسية عندما يندون بتعيين عبدالناصر محمد أنور السادات نائبا لرئيس الجمهورية، ويلفون ويدورون بخبث ولؤم لالتماس الأعذار لعبدالناصر فى هذا التعيين! فتعيين قائد مهزوم نائبا لرئيس الجمهورية من جانب عبدالناصر لا يعد جريمة، ولكن تعيين قائد منتصر يعد جريمة! وهو ما يبرهن على أن جريمة السادات الكبرى فى عين الناصريين كان انتصار أكتوبر الذى فضح هزيمة يونية!

ويقول أمين هويدى إن عبدالحكيم عامر لم يكتف برفض عرض عبدالناصر الاكتفاء بمنصب نائب رئيس الجمهورية، والإصرار على التمسك بمنصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بل أخذ فى نفس

الوقت يستغل الموقف فى تحويل منزله بالجيزة الى قلعة حقيقية، تمهيداً لمعركة فاصلة كان ينوى دخولها من أجل استرجاع السلطة المفقودة.

فقد كثف من وحدة الحراسة من الشرطة العسكرية، وعززها ببعض العربات المصفحة. كما أحضر أكثر من ٣٠٠ فرد مدنى من بلدته أسطال بمحافظة المنيا، وسلحهم، وضمهم إلى قوة الحراسة بمنزله، وأمر بتحصين المنزل بشكاير الرمل، وسد كافة الطرق الموصلة إليه!

وأكثر من ذلك أنه سمح لعشرات من الضباط المؤيدين له من مختلف الرتب بالاعتصام تحت سقف منزله، بل أخذ يستدعى ضباطاً آخرين، وراح يجتمع بهم خلسة فى «مشتل» خلف منزله، بعد أن أحدث فتحة فى السور الذى يفصل المشتل عن المنزل

ثم شن حرب دعاية ضد عبدالناصر، فأمر بتوزيع منشورات تلقى تبعة الهزيمة على القيادة السياسية الممثلة فى عبدالناصر، وأعاد طباعة استقالته التى تقدم بها عام ١٩٦٢، والتى سحبها بعد الأزمة التى حدثت فى تلك الفترة.

ويقول أمين هويدى إن الخطر الأكبر لهذا العصيان ضد الشرعية، هو الذى تمثل فى الانقسام الذى بدأ يحدث داخل القوات المسلحة، عندما تحركت بعض الوحدات بقيادة ضباطها فى مظاهرات تهتف مطالبة بعودة المشير، وبدأ ولاء الضباط فى الوحدات يتزعزع.

كل ذلك والقوات الإسرائيلية على ضفة القناة الشرقية، وجنودها يستحمون فى مياه القناة، ويلعبون الكرة على رمال سيناء ! وهو ما يبين نوع الجيش الذى كونه عبدالناصر ليحقق به آمال الأمة العربية فى الوحدة، ويحرر به فلسطين!

ومما يدل على خلل التفكير فى المعسكر الآخر المحيط بعبدالناصر، ما يرويه أمين هويدى من أنه فى يوم ١٩٦٧/٩/١١، حضر حديثا بين كل

من اللواء عماد ثابت والعميد أحمد سيد أحمد نصر من جهة، وبين سامى شرف سكرتير الرئيس عبدالناصر للمعلومات فى مكتبه، من جهة أخرى أبدى فيه الأولان أنه فى إمكانهما حشد ١٥٠ دبابة للتصدى للعدو شرق القناة!

وبعد انصرافهما سأل سامى شرف أمين هويدى عن رأيه فى هذا االكنز؟ وقد رد عليه أمين هويدى قائلا: ١٥٠ دبابة إيه يا سامى؟ ما كان عندنا آلاف الدبابات! لا فائدة إلا بعد ترك المشير ورجاله، إن أردنا مواجهة الموقف مواجهة جادة.

والمهم هو أن الفوضى فى معسكر المشير عامر كانت قد بلغت ذروتها، عندما حاولت قوة إلقاء القبض على أحد الضباط المعتصمين فى منزل المشير، فإذا به يستغيث بزملائه، فأغاثه خمسة يرتدون الجلاليب، وهم يطلقون بنادقهم الآلية، وعززتهم نيران من داخل منزل المشير، ثم تحركت أربع عربات جيب من حول منزل المشير لمطاردة القوة التى كانت تنفذ القانون، وأصبحت تطلق النيران فى شوارع الجيزة على مشهد من المارة! وقد بلغت هذه الحادثة من قائد الشرطة العسكرية يوم ١٩٦٧/٨/٥

ويكشف أمين هويدى جانبا من جوانب فساد نظام عبدالناصر، واستباحته أموال الشعب، فيقول إن المشير بعد أن استقر فى منزله بالجيزة، سلم السيد عباس رضوان وزير الداخلية الأسبق ٥٠٠٠ جنيه ذهب داخل أكياس لحفظها عنده. وقد تم ضبط الذهب مدفونا فى أرض زراعية بالحرانية على ترعة المريوطية، داخل حقيبة جلدية، وهى بلدة عباس رضوان، وقد تبين نقص الأكياس، ولم يتمكن عباس رضوان من تبرير هذا النقص!

والسؤال هو: من أين أتى المشير عامر بـ ٥٠٠٠ جنيه ذهب؟ ولم يرثها عن أحد من والديه؟ وكيف استولى عليها من أموال الدولة؟ وهل

كانت خزينة الدولة مفتوحة للمشير يأخذ منها ما يشاء كما لو كانت خزينته الخاصة؟ وبمعنى آخر: هل كان المشير يعتبر خزينة الدولة خزينته الخاصة كما كان يفعل الخديوى إسماعيل؟

على أن أمين هويدى يقدم المزيد، فيروى أنه بعد أن تولى رئاسة المخابرات العامة فى ١٩٦٧/٨/٢٦، علاوة على منصبه كوزير للحربية، تبين أن صلاح نصر، رئيس المخابرات السابق، استلم مبلغ ٦٠ ألف جنيه مصرى من خزينة الجهاز، وسلمها بدوره إلى عباس رضوان للاحتفاظ بها طرفه، وقد عثر على المبلغ ناقصا ١١ ألف جنيه مدفونة بالحرانيةأيضا، ولم يتمكن عباس رضوان من تبرير النقص!

فى ذلك الحين كانت المخابرات العامة تحت قيادة صلاح نصر، تعمل لحساب المشير ولحساب انقلابه. فيقول أمين هويدى إن المخابرات العامة والمخابرات الحربية، كانت كل منهما ترصد خطوات التآمر، ولكن فى حين كانت المخابرات الحربية تبلغ الجهات المسئولة بخطواتها أولاً بأول، كان صلاح نصر رئيس المخابرات العامه، يمنع إرسال المعلومات!

لقد كان صلاح نصر يعرف أن مصيره كرئيس مخابرات فاشل مقترن بمصير المشير عامر كقائد فاشل لوكان يعرف أن سقوط المشير معناه انكشاف انحرافات جهاز المخابرات تحت قيادته، وهى انحرافات وصفها أمين هويدى بأنها «انحرافات مذهلة وخطيرة»، وقد حكم على صلاح نصر فى قضيتها بالسجن ٤٠ عاما!

وقد اعتبر أمين هويدى صلاح نصر مسئولاعن نقص المعلومات اللازمة لقواتنا المسلحة قبل حرب يونية. فيقول فى كتابه: «الفرص الضائعة» أحب أن أؤكد أن تقصيراً كبيرا قد حدث فى الحصول على المعلومات المهمة المطلوبة. وهو أمر جديد لم يكن موجوداً من قبل. ففى أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات كنا قد قطعنا شوطا كبيرا فى التعرف

على العدو بطريقة علمية، وكان «قسم إسرائيل» يبذل جهودا مضنية فى تنفيذ «خطة الحصول على المعلومات» الموضوعية، وتوجيه المصادر العلنية والسرية للحصول على ما نطلب. ولذلك كنا أول من اكتشف بناء «المفاعل الذرى الإسرائيلى فى ديمونة بالنقب، مما جعلنا نستعين بعلمائنا فى الذرة لتحديد الاحتياجات المطلوبة، وتحليل المعلومات التى يتم الحصول عليها، ثم إعادة توجيه المصادر المختلفة للحصول على معلومات إضافية.

ونفى أمين هويدى ما روجته بعض المصادر من أن المخابرات العامة حصلت على معلومات بقرب عدوان إسرائيلى عام ١٩٦٧، وقال إن هذا «غير حقيقى، إذ ورد ذلك فى تقرير إخبار واحد من مصدر متوسط القوة (حددت درجته بدرجة بـ ٢)، ولكنه لم يؤكد أو يتابع. وهناك فرق كبير بين الأخبار والمعلومات، إذ أن الأخيرة هى أخبار مؤكدة، ولا يتعامل صاحب القرار مع الأخبار، ولكنه يتعامل دائما مع المعلومات

كذلك نفى أمين هويدى بصورة قاطعة ما ذهب إليه البعض من أن رأفت الهجان قد أرسل أخبارا مؤكدة عن عدوان تدبره إسرائيل، فقال:

«وقد ذهب البعض إلى تأكيد أن رأفت الهجان قد أرسل أخبارا مؤكدة عن العدوان الإسرائيلى المرتقب. بل ذهب البعض إلى حد تأكيد أنه أرسل خطة العدوان بعد مغامرات تخيلوها وكتبوها. وهذا غير صحيح بالمرة. لأن الهجان لم تمتد كفاءته أو قدرته إلى حد القيام بذلك من جانب، علاوة على أن تقييم عمله كان متواضعا يحيطه الشك من جانب آخر»!

لفــــرص لضـا (٣)
مين هو..
ي عن
جـــــيش
لهـــز..!

الوفد فى ١٩٩٤/٧/٢٥

٨٠ ٪ مصابون بالانكلستوما والبلهارسيا!

٦٠ ٪ لم يتسلموا مرتباتهم منذ شهور قبل النكسة!

ما كتبه أمين هويدى فى كتابه المهم: «الفرص الضائعة» وثيقة مهمة تدين نظام حكم أكثر مما تدين هزيمة عسكرية. فهو لا يقدم تبريرات من أى نوع، وإنما هو يقدم الحقيقة المجردة بكل برودتها وقسوتها شاهدها بنفسه واستخلصها من تحقيقاته وتحرياته. إنه يكشف أحشاء النظام الناصرى بكل ما فيها من أمراض وعلل، لتكون عبرة لشعبنا ودرساً يستقيه من التاريخ.

فهو يعلن ـ بصراحة تامة ـ أن القيادة العسكرية، هى التى عملت على وضع قواتنا فى مصيدة كبيرة، دون أن

تحاول مساعدتها للفكاك منها،! ومع ذلك فإن الهزيمة المشينة لم تؤثر على سمعة المشير عامر أو شعبيته داخل القوات المسلحة.

وعلى حد قوله «كان نفوذ المشير عامر ورجاله مازال موجوداً في الوحدات، لدرجة أن إنزال صورته من الوحدات بعد ابعاده عن مناصبه كان أمراً محفوفاً بالمخاطر! فقد كانت للمشير شعبيته الأكيدة التي لا تنكر بين أفراد القوات المسلحة.

ويروي قصة غريبة فيقول إنه أثناء حضوره أول مؤتمر مع القادة لمناقشة بعض الموضوعات التي تخص بناء القوات المسلحة، وموقف قواتنا في اليمن، والعلاقات مع المستشارين السوفييت، وبعض التحركات المناهضة للشرعية في القوات المسلحة إلى آخره - تساءل أحد القادة - في خبث واضح - عن الأوامر التي يمكن أن يصدرها لوحداته بخصوص صورة المشير، التي كانت مازالت معلقة في مراكز رئاسات الوحدات؟

ولم يجرؤ أمين هويدي - وهو وزير الحربية - أن يأمر قادة الوحدات بإنزال صورة المشير، بل آثر التهرب من الإجابة بالتظاهر بالغضب لإثارة مسائل فرعية في ثنايا موضوعات حساسة وخطيرة!

ويقول أمين هويدي إن هذا التهرب أعجب الفريق عبدالمنعم رياض الذي كتب له ورقة تقول : براڤو.. لقد اجتزنا أول شرك بنجاح! لقد كان التهرب من الرد عملاً غير سليم، ولكن للظروف أحكامها!

ومعنى ذلك أن الهزيمة الساحقة التي مني بها الجيش لم تؤثر على ولاء الضباط للمشير عبدالحكيم عامر، وهو أمر غريب لأن الهزيمة أصابت كل ضابط بالعار، والأمر الأغرب أن كل ما كان يهم الضباط في ذلك الحين لم يكن الجيش الإسرائيلي المرابط على الضفة الشرقية للقناة، وإنما تثبيت أقدام المشير، الذي ألحق بهم الهزيمة، في منصبه! ولذلك تركوا الجيش الإسرائيلي مرابطاً على القناة، ورابطوا هم في بيت المشير!

يقول أمين هويدى: «حدث أثناء مرورى على الجبهة فى الضفة الغربية للقناة، والتى كان يتولى قيادتها اللواء أحمد إسماعيل، أن شكى مر شكوى من العجز الكبير فى مرتبات الوحدات من الضباط من مختلف الرتب. وقد طلبت من المسئولين فى القيادة العامة تقديم اقتراحات لتلافى هذا العجز، مع تدارك تكدس القيادة العامة بالضباط فى الوقت الذى يتحمل فيه زملاؤهم مسئولياتهم الجسيمة فى الجبهة.

وقد فوجئ بأن رئيس الهيئة المختص، الذى قدم لتقديم اقتراحاته، كان هو نفسه رئيس الهيئة التى وضعت خطة التعبئة قبل حرب ١٩٦٧، ونفذها بطريقة دفعت بالكثيرين إلى الحدود بجلاليبهم وبالمعدات غير الصالحة أو التى لا حاجة إليها فى شرق القناة! لقد كان ما يزال فى موقعه الذى عاصر فيه حرب ١٩٥٦ و١٩٦٧!

«كانت العقليات الانهزامية مازالت تعيش فى أوكارها» ـ كما يقول أمين هويدى ـ «لا هم لها إلا البقاء فى مناصبها، والدفاع عن نفسها، ودرء أى محاولات تقترب منها لمساءلتها وحسابها. وما كان يمكن لهذه العقليات أن تساعد فى عملية إعادة البناء، التى كانت تحتاج إلى ضمائر غير مثقلة بالذنب، وإلى معرفة بأصول الحرب ومبادئها (!) وإلى الفكر الخلاق الذى يعيد البناء».

لم يعرف أمين هويدى أبعاد الهزيمة ومقدار حجمها إلا بعد بداية مروره على التشكيلات فى القاعدة وفى الجبهة. وعلى حد قوله :

«كانت أبعاد الهزيمة أكبر كثيراً مما تصورت وتخيلت! أثناء مرورى على إحدى التشكيلات فى القاعدة، والتى كان لها واجب كبير رئيسى فى خطة الدفاع عن العاصمة، وكان برفقتى الفريق عبدالمنعم رياض رئيس الأركان، وقائد المنطقة المركزية، ومدير الخدمات الطبية وآخرون، وجدت أن أكثر من ٦٠ ٪ من الأفراد لم يستلموا مرتباتهم منذ شهور طويلة قبل

النكسة، بحجة ضياع أوراقهم فى اليمن! وأن أكثر من ٨٠٪ من القوة مصابين بالأنكلستوما والبلهارسيا، لتعذر نقلهم إلى الخلف للعلاج، وأن العشرات مصابون بالفتاق، وأن ملابس الجنود غير لائقة ولم يجر لها التصليحات اللازمة (التقييف بلغة القوات المسلحة)، فبعض الجنود يلبسون ملابس أكبر من مقاسهم، والآخرون يلبسون ملابس أصغر من حجمهم. وأن طعام الجنود لا يكفى إلا العدد القليل منهم!

«كان الموقف سيئاً للغاية أصابنى بالإحباط الشديد، وقد أمرت بإخراج الفرقة من خطة الدفاع حتى يعاد بناؤها من جديد، رغم احتجاج القيادة العامة باهتزاز خطة الدفاع! وأحلت الضباط المسئولين عن الشئون المالية إلى الاستيداع، وأمرت بمرور خزائن متنقلة على كل الوحدات لصرف المرتبات، وبأن تدفع الخدمات الطبية نقاطاً طبية إلى الأمام لعلاج الجنود من البلهارسيا والانكلستوما، بدلاً من تحرك هؤلاء إلى مستشفيات القاعدة،وأن يستدعى «الترزية» من التشكيلات المجاورة لإصلاح الملابس. وأمرت بتشديد الرقابة على المطابخ حتى ينال الجنود نصيبهم من التغذية، وأمرت بنقل المصابين بالفتاق إلى المستشفيات لإجراء الجراحات لهم، وتأكدت بنفسى من إجرائها. لم يكن هذا واجب الوزير ولكن ....».

ويرسم أمين هويدى صورة أليمة لحالة الضباط النفسية بعد الهزيمة: «كان الضباط حيارى لايفهمون ما حدث لهم، وبهم! وكان أغلبيتهم يرفضون القيام بالإجازات المصرح لهم بها، إذ كانوا يخجلون من مواجهة أسرهم أو السير وسط الجماهير فى العاصمة أو فى المحافظات!

على أن الخطورة القصوى تمثلت فى نظرة الضباط إلى العدو الذى لايقهر! وهى صورة زائفة بطبيعة الحال لأن الذى هزم الجيش المصرى لم يكن الجيش الإسرائيلى وإنما كانت القيادة المصرية ذاتها.

يقول أمين هويدى: «كنت أستمع إلى مئات القصص التى تعمقت فى صدور الضباط عن العدو وأساليبه، وكنت أسأل هؤلاء: هل قابلتم العدو فى معركة؟ وكانت الإجابات بالنفى! هل رأيتموه ونازلتموه؟ وكانت الإجابة بالنفى!

وقد تبين لأمين هويدى أن المقاتلين المصريين لم يكونوا يعرفون إمكانات السلاح الذى كان بين أيديهم. يقول: أثار البعض ـ مثلاً ـ الوسائل التكنولوجية الخطيرة التى استخدمها العدو فى القتال، فلديه دبابات تطلق ستائر الدخان، تستر تحركاتها عند الاشتباك معها! وكان الرد أن دباباتنا كلها قادرة على إطلاق ستائر الدخان، ولكن العدو يعرف سلاحه ونحن لانعرف سلاحنا، فالعيب ليس فى السلاح ولكن العيب فينا» .

ويقول أمين هويدى: «كان الجيش المصرى المفترى عليه مسلحاً بأسلحة لم يدرب على استخدامها التدريب الكامل .. لم تكن الهزيمة التى لحقت بنا بسبب نقص فى التسليح، ولا عيب فى النوع، ولا تقصير من الوحدات، ولكن السلاح لا يكون سلاحاً فعالاً إلا بكفاءة مستخدمه، وليس هناك وحدة رديئة إلاّ فى ظل قيادة رديئة.

ثم يصف أمين هويدى الاهمال فى توفير الغطاء الكافى من الدشم وملاجئ الطائرات لحماية الطائرات، فيقول: «والشىء الملفت للنظرأن تكلفة الدشمة فى تلك الفترة لم تتجاوز خمسة آلاف جنيه وهو مبلغ زهيد، وكان يمكن للقوات الجوية تدبير نفقات إنشاء ١٠٠ دشمة كل عام بتكلفة لا تتجاوز خمسمائة ألف جنيه، لو كان هناك إدراك للمسئولية؟ ومن هنا فالتعلل بعدم إنشاء الدشم قبل النكسة لعدم توفر الميزانية اللازمة، هو تبرير لا يستقيم أبداً مع الامكانات المتاحة. فالإمكانات كانت متوفرة ولكن فى ظل غياب المعرفة والجدية!

ثم يقول أمين هويدى: «كانت الطائرات موجودة، وداهمتنا الحرب والعشرات منها فى صناديقها بالمخازن! فبعكس المبادئ المعترف بها بأن

يكون لكل طائرة طيـاران اثنان وربما ثلاثة، كـان لدينا طـائرة ونـصف، وربما طائرتان، لكل طيار!

وفى الوقت نفسه لم تكن المطارات مجهزة، فقد كانت فترة تجـهيز الطائرة بطلعة أخرى يستغرق أكثر من ٤٥دقيقة، بسبب عـدم التدريب والتـجـهـيـزات، فى حين كـانت المدة اللازمـة لذلك فـى القـوات الجـوية الإسـرائيليـة لا تتـجـاوز من ٥ ـ ٨دقـائق! وبذلك كـان بإمكان الطـائرة الإسرائيلية القيام بتسعة أضعاف ما يمكن لطائراتنا أن تقوم به من طلعات! وفى الوقت نفسـه لم تكن ثمـة اسـتـعـدادات لإصـلاح الممـرات فـى حـال ضربها!

ويقـول أمين هويدى إنه منذ الأيام الأولى لعمله كـوزير للحـربيـة بعـد النكسة، «كنت حـريصاً على أن أعرف مـا حدث بالضبط لقواتنا فـى سيناء؟ ما سبب هذه الهزيمة النكراء؟ ومن المسئول عنها؟، وكيف نتـجنب تكرار ما حدث؟».

على أنه من المسـتـحيل الوقـوف على حـقـيـقـة مـا حـدث فـى وجـود المتسببين الكبار عن الهزيمة، فكان جميعهم مسئولين عما حدث بصورة أو أخـرى! وزادت قناعـتـى بأنه لا يمكن لهـؤلاء أن يقـومـوا بقـسط جـاد فـى مرحلة البناء، بعد أن فقدوا ثقتهم فى أنفسهم وثقة مرءوسيهم، كان القادة الكبار يخشـون المرور على الوحدات خوفاً من رد فـعل الضبـاط الأصـاغـر ضدهم، بعد أن فرطوا فى المسئولية التى أنيطت بهم، وأصبحوا فى مواجهة عدوهم، لا يفصل بينهم إلا قناة السويس! لقـد كـانت روح المداورة وتجنب قول الحقيقة وعدم الإحساس بالمسئولية والشللية، مازالت تسيطر على مبنى القيادة العامة للقوات المسلحة التى اتخذت وزارة الحربية لنفسها مقراً لها؟

الفرص الضا... ح... ر. ... ١٩٦٧ ( ) ... (أ... لنصر!)

- كان الحشد الرئيسى للعدو على الجبهة المصرية، والقيادة المصرية ... أنه على الجبهة السورية!
- شمس بدران: إذا تدخل الأسطول الأمريكى فنحن كفيلون به!

الوفد فى ١٩٩٤/٨/١

ربما كان من أهم الدروس المستخلصة مما كتبه أمين هويدى فى كتابه المهم «الفرص الضائعة»، أن النظام الدكتاتورى ليس جريمة فرد، وإنما هو جريمة جماعية! فحين يقبل الناس بالدكتاتورية، فإنهم يقبلون بكل ما يترتب عليها من نتائج، وبالتالى يتحولون إلى مؤيدين لكل ما يصدر عن الدكتاتور من قرارات، سواء اتفقت مع آرائهم الحقيقية أو اختلفت، لأن كل فرد

يعرف جيداً ثمن الرفض، ولا يوجد من يريد أن يزج بنفسه فى تجربة الرفض!

والدكتاتور بطبيعته مغرور، وشديد الإحساس بذاته، ويزيده تأييد وموافقة كل من حوله غروراً وإحساسا بأنه على حق دائماً، وبالتالى يتحول تدريجيا إلى نصف إله. ومن هنا جاءت قولة شكسبير فى «الملك لير»: إنك لم تصبح إلها إلا لأنهم يركعون أمامك»!

وخطورة الإذعان للدكتاتورية تكمن - بالدرجة الأولى - فى القرارات المصيرية، عندما يكون على الناس أن يدلوا بآرائهم سواء بالموافقة أو الرفض، فلا يملكون إلا إتباع رأى الدكتاتور مهما تبين لهم خطؤه، وعندما تقع الكارثة تقع على رأس الجميع.

وهذا ما حدث تماماً فى حرب يونية ١٩٦٧، فيسجل أمين هويدى فى كتابه حقيقة غريبة، هى أن أحداً ممن كانوا يملكون أن يقولوا كلمة «لا» عندما وجه المشير عامر حشوده المشئومة إلى سيناء، لم يجرؤوا على قولها، وعلى رأسهم عبد الناصر نفسه!

لقد كان الجميع مغيبين تحت الوهم الذى أقنع به عبد الحكيم عامر نفسه، بأنه يملك أكبر قوة عسكرية فى الشرق الأوسط - وهو ما كشف أمين هويدى زيفه، حيث كان ٨٠٪ من جيش المشير مرضى بالإنكلستوما والبلهارسيا، و٦٠٪ لم يتسلموا مرتباتهم قبل أشهر من النكسة، وكانت معلومات القادة العسكريين المصريين عن جيش العدو فى حكم الصفر، كما أن الجيش لم يكن مدرباً على استخدام الأسلحة المتطورة التى يملكها، ولم تكن المطارات المصرية مجهزة، كما كانت عشرات الطائرات فى صناديقها بالمخازن.. إلى آخره.

وعلى الرغم من ذلك فقد وافق الجميع على الحشود التى دفع بها المشير عامر إلى سيناء كما يفعل بالقطيع، دون مساءلة أو محاولة لدراسة

الأوضاع العسكرية على الجانبين المصرى والإسرائيلى! وكذلك دون أى تقدير للنتائج، كما لو كان القرار قراراً بقيام الجيش بنزهة فى سيناء!

ووفقاً لما ذكره أمين هويدى، فإن المشير عامر، القائد العام للقوات المسلحة، وعضو القيادة السياسية المتمثلة فى اللجنة التنفيذية العليا، ونائب رئيس الجمهورية، عقد اجتماعاته اعتباراً من يوم ١٤/٥/١٩٦٧، مع كبار القادة، وأصدر أوامره بالحشد فى سيناء، ولم يعترض أحد من الموجودين!

وينسب أمين هويدى هذه الموافقة العامة إلى اعتقاد الجميع اعتقاداً جازماً بأن توازن القوى كان فى صالح مصر! ولا يدرى أحد من أى شىء استمد الجميع هذا الاعتقاد؟ فالاعتقاد يكون عادة مبنياً على تفاصيل ومعلومات ودراسات، ولم يكن شىء من ذلك موجوداً تحت أعين من وافقوا، وإنما كانوا مغيبين وعياً تحت تأثير المشير!

وكما يقول أمين هويدى: «كان عبد الحكيم عامر يعتقد أنه يقود أقوى قوة فى الشرق الأوسط، لدرجة أنه كان يردد عقب جلسة مساء يوم ٢/٦/١٩٦٧، التى حضرها عبد الناصر وأبدى فيها أن الهجوم الإسرائيلى واقع فى ظرف يومين، وأنه سيفتتح بضربة جوية كبيرة - أنه «لا يتمنى أن يكون فى وضع موشى ديان، الذى لابد وأن يكون الآن حائراً فيما يمكن أن يفعله إزاء قوة الاستعداد المصرى»!

وفى الوقت نفسه كان وزير الحربية شمس بدران واقعاً تحت تأثير هذا الوهم! ففى اجتماعه مع كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى قال - وفقاً لما ورد فى المحاضر الرسمية للمباحثات:

«حتى إذا وجهت إسرائيل جميع قواتها إلى جبهتنا، وتركت بقية الجبهات خالية، فنحن مستعدون لإسرائيل، ومن هم وراء إسرائيل، فلا يهمنا أمريكا ولا غير أمريكا»!

وانسياقاً وراء هذا الوهم بالتفوق العسكرى على إسرائيل، سارع مجلس الأمة برئاسة أنور السادات فى ١٩٦٧/٥/٢٨ بالموافقة على اقتراح بتفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها، وتعبئة كل إمكاناتها البشرية، ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى.

ولم يكتف أعضاء مجلس الأمة بالموافقة على هذا القانون، بل انتقلوا إلى عبد الناصر فى القصر الجمهورى بالقبة فى اليوم التالى ليقدموا له قرار التفويض بأنفسهم! وقام عبد الناصر بشرح الموقف لهم بما لا يتجاوز وهم التفوق. ولم ينطق أحد بكلمة اعتراض. وقد كان مجلس الأمة هذا هو الذى رقص فيه أحد الأعضاء طرباً بعد الهزيمة والنكسة طربا لقبول عبد الناصر سحب استعفائه!

كذلك اجتمعت اللجنة التنفيذية العليا يوم ١٩٦٧/٥/٢١ أى قبل صدور قرار تقييد الملاحة فى خليج العقبة بمدة ٤٨ ساعة لمناقشة القرار الخطير، ولم يجرؤ فرد واحد فى هذه اللجنة الصورية على الاعتراض، والطريف ما يذكره أمين هويدى من أن الاستثناء الوحيد فى اللجنة كان رئيس الوزراء محمد صدقى سليمان، الذى قدم عدة «استفسارات»! مع أن وضعه كرئيس وزراء كان يجعله بالضرورة فى موضع من يقدم إجابات على استفسارات، ولا يقدم استفسارات! ولكن من الواضح – كما ظهر فيما بعد – أن الجميع كانوا يجهلون كل شىء عن الجيش، وعلى رأسهم رئيس الوزراء محمد صدقى سليمان ورئيس الدولة جمال عبد الناصر! وهو ما اعترف به عبد الناصر شخصياً لعبد المجيد فريد، الأمين العام لرئاسة الجمهورية بعد النكسة فى قوله: «لو كنت أعلم جيداً حقيقة الاستعداد للمعركة فى القوات المسلحة، ما كنت أقدمت على العمل العسكرى»!

بل الأغرب من ذلك أن الدكتور محمود فوزى، نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية، لم يجرؤ على الاعتراض على قيام القوات المسلحة بمخاطبة قائد القوات الدولية لسحب قواته، عندما استشاره عبدالناصر فى ذلك، مع أن القرار سياسى ولا يجوز أن يتم إلا عن طريق وزارة الخارجية وبالاتصال مع السكرتير العام للأمم المتحدة، علما بأن هذا القرار هو الذى وضع مصر على طريق الحرب، إذ جعلها فى موضع المواجهة مع القوات الإسرائيلية بشكل مباشر، وأزال الحجة التى كان يتذرع بها عبدالناصر لمرور الملاحة الإسرائيلية فى خليج العقبة، واضطره إلى اتخاذ القرار القاتل بإغلاق مضايق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

وكما قلت فى مقدمة هذا المقال، ففى النظم الدكتاتورية لا يوجد أمام المرء من بديل للموافقة سوى الاعتقال والتشهير. ولم يكن ثمة من يريد أن يدفع هذا الثمن.

وذرا للرماد فى العيون، وحفاظاً للشكل الديموقراطى، فقد خصصت جلسة فى مجلس الوزراء للاستماع إلى بيان من وزير الحربية شمس بدران عن الموقف. ويقول أمين هويدى الذى شهد الجلسة بوصفه وزيراً للدولة لشئون مجلس الوزراء، أن شمس بدران دخل تسبقه بعض الخرائط وعلى وجهه ابتسامه لا تتفق مع خطورة الأوضاع، وألقى بياناً أكد فيه الثقة المتزايدة فى قدرة مصر القتالية واستعداداتها الكاملة، وبأنه«إذا تدخل الأسطول الأمريكى فنحن كفيلون به»!

والمثير فى الأمر أن كل هذه الحشود التى تحركت بها مصر فى سيناء، بكل تداعياتها الخطيرة، كانت الحجة الرئيسية فيها هى وجود الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية، فى الوقت الذى كانت سوريا تنكر فيه وجود هذه الحشود، وأكثر من ذلك فى الوقت الذى كان الحشد الرئيسى للعدو على الجبهة المصرية وليس الجبهة السورية!!

وهذا ما يكشفه أمين هويدى، فيقول إنه فى أثناء زيارة الوفد المصرى لسوريا «حدث شىء غريب، فقد كان فى استقبال الوفد فى مطار المزة كل من عبدالرحمن الخليفاوى وزير الداخلية، وعبدالكريم الجندى رئيس الاستخبارات. وقد رافقت الجندى إلى قصر الضيافة فى عربته، وأكد لى عدم وجود حشود إسرائيلية على جبهتهم، واستنكر إثارة الموقف بالطريقة التى تتم بها»!

وقد كان كلام رئيس الاستخبارات السورى تأييداً لمعلومات كان الفريق محمد فوزى، رئيس أركان حرب القوات المسلحة، قد عاد بها عند زيارته سوريا فى الأيام الأولى لإثارة الأزمة، حيث تأكد من عدم وجود حشود على الحدود السورية الإسرائيلية.

وفى الوقت الذى كانت الجبهة السورية تخلو من حشود إسرائيلية، كانت الجبهة المصرية هى التى تحتشد أمامها الجيوش الإسرائيلية! فوفقاً لما أورده أمين هويدى فإن الفريق عبدالمنعم رياض قدر هذه الحشود بحوالى ١٢ مجموعة، لواء مشاة، و٥ لواءات مدرعة، ولواء مظلات موزع بين بير سبع وإيلات، فى الوقت الذى كانت حشود إسرائيل فى مواجهة سوريا لاتتجاوز ٣ لواءات مشاة!

وفى الوقت الذى كانت مصر تندفع فيه اندفاعاً أعمى إلى الحرب مع إسرائيل، كانت الدول العربية تساعدها على هذا الاندفاع، دون أن تكون لدى إحداها نية لمساعدتها فى الحرب! على الرغم من أن عبدالناصر حقق لهذه الدول ما كانت تضغط به على مصر من إيقاف الملاحة فى مضايق تيران التى كانت تمر تحت حماية القوات الدولية، فقد انسحبت القوات الدولية من جانب، وقام عبدالناصر بإغلاق مضايق تيران فى وجه الملاحة الإسرائيلية.

لقد اكتفت الدول العربية بإعلان تأييدها للإجراءات المصرية، على نحـو شجع مصـر على إرسال وفـد من زكريا مـحيى الدين وأمين هويدى وزير الدولة وحسن صبرى الخولى الممثل الشخصى لعبدالناصر وعبدالمنعم رياض رئيس أركـان حـرب القـيـادة المشـتـركـة، لزيارة كل من الكويت والعـراق وسوريا والجـزائر، فى الفـتـرة من ٥/٣١ إلـى ١٩٦٧/٦/٢، ووعـد جميع المسئولين فى البلاد التى زاروها بتقديم المساعدات المتاحة.

إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث! وكما يقول أمين هويدى فإن عدم الثقة المتبادلة بين هذه الدول، كـان أعمق من التهديدات الإسرائيلية القائمة! كما ظهر أنه لا جدوى حقيقية لهذا النوع من التنسيق الذى يتم بشكل عابر وعلى عجل! وفى الوقت نفسه كان العراق يتخوف من حشد أى من قواته الجوية فى القواعد الأردنية إلا بعد تعزيز وسائل الإنذار والدفاع الجوى، وإلا أصبحت هدفاً سهلاً للطائرات الإسرائيلية، أما سوريا فكانت تشك فى نوايا الملك حسين وغاضبة لأن مصر عقدت مع الأردن اتفاقية للدفاع المشترك! وكان رئيس جمهوريتها نور الدين الأتاسى، يردد أن الاتحاد السوفيتى حذر من الحرب، وركز على أن مساعداته العسكرية إنما هى لمنع الحرب وليس بغرض إشعالها.

على أن شـمس بدران كـان فى ذلك الحين فى مـوسكو ليـقنع القـيـادة السوفيتية بالحرب! فوفقاً للمحاضر الرسمية فإنه قال للقيادة السوفيتية:

«أود أن أبلغكم والرفـاق أننا فى غـايـة القـوة، وقـادرون على المـوقف، الحـالى تماماً. ولا تخشوا علينا شيئاً، والروح المعنوية عالية جداً فى قواتنا لدرجـة أننا كمن «نلجم الحصـان» مع قواتنا التى تريد أن تنطلق لمواجـهـة العدو»!

وقد كانت هذه جرأة كبيرة من شمس بدران، فمن المعقول أن يوهم الشعب المصرى، ويسوق كافة القيادات السياسية والشعبية والعسكرية إلى تأييد الحرب، أما أن يخدع القيادة السوفيتية بالسيطرة على الموقف، فإن الأمر كان يحتاج إلى مقدرة خاصة على الخداع، أو قدرة ثقة زائدة بالنفس. وكان شمس بدران يملك الاثنين.

الفرص الضائعة ( )

المشير يتآمر على عبد الناصر الناصر يتآمر على المشير!

الوفد فى ١٩٩٤/٨/٨

ربما كان أحد الفروق الجوهرية بين النظام الديمقراطى والنظام الدكتاتورى، هو أن النظام الديموقراطى، لا يفرق بين الأمن القومى وأمن النظام، فالأمن القومى هو نفسه أمن النظام، أما النظام الدكتاتورى فيفرق تفرقة أساسية بين الأمن القومى وأمن النظام، ويضع أمن النظام فى المكان الأول قبل الأمن القومى. والسبب فى ذلك هو أن النظام لم يصل إلى السلطة من طريق الأمن القومى، وإنما قفز إلى السلطة من فوق رأس الأمن القومى، - فهو عادة - يصل إلى السلطة عن طريق انقلاب عسكرى ويفرض نفسه على البلاد مكان النظام القديم الذى أزاحه.

وهذا يفسر كثيرا من سياسات النظم الحاكمة فى عالمنا العربى والعالم الثالث، التى فرضت نفسها على شعوبها

عن طريق الانقلابات العسكرية، فنجد أن إحساس هذه النظم السياسية بالأمن القومى إحساس ضعيف، وهى على استعداد دائما لتعريض الأمن القومى للخطر فى سبيل بقاء نظمها فى الحكم، ولايهمها معاناة الشعوب التى تحكمها ما دام أنها آمنة فى مكانها من السلطة.

ولقد شاهدنا أنموذجا لذلك فى النظام العراقى، الذى يجثم على صدر الشعب العراقى على حساب مصالحه الاقتصادية والسياسية، ولا يهمه أن يتضور شعبه جوعا ما دامت قد شبعت بطون قادته كما نشاهده فى نظم أخرى كان فى وسعها تحرير أرضها من الاحتلال الإسرائيلى جنبا إلى جنب مع مصر منذ أكثر من عشر سنوات، ولكن حساباتها التى تتعلق بأمن النظام السياسى، تغلبت على حسابات الأمن القومى، فبقيت أراضيها محتلة حتى الآن، ثم تحركت مؤخرا عندما رأت أن الظروف مناسبة للاحتفاظ بالأمن القومى جنبا إلى جنب مع أمن النظام!

ولم يفترق النظام الناصرى فى ذلك عن هذه القاعدة، فإن حرص عبدالناصر على نظامه السياسى من التعرض لأى انقلاب عسكرى قد جعله يبقى على رأس القوات المسلحة الرجل الوحيد الذى يأمن من جانبه على الرغم من معرفته التامة بعدم كفاءته العسكرية، بل على الرغم من سبق اختباره فى حرب ١٩٥٦، الأمر الذى عرض أمن البلاد القومى للخطر عندما تولى هذا الرجل - المشير عامر - قيادة معركة يونية ١٩٦٧ ، التى سلمت سيناء كاملة للعدو الإسرائيلى!

وهذا الكلام هو ما يقوله رجل من رجال النظام الناصرى يمتاز برؤية علمية وهو أمين هويدى، صاحب كتاب: «الفرص الضائعة» الذى عرضنا صفحات منه. فهو يتحدث فى أكثر من موضع عن حسابات عبدالناصر «التى يغلب فيها التأمين الذاتى على الأمن القومى! ويقول إن الرئيس كان دائم التردد عند مواجهة الأمور فى القوات المسلحة، ويتحاشى الاصطدام

بها حتى لا تصبح أداة فى يد غيره لإحداث تغيير غير مرغوب فيه. لذلك كان تأمين أمن النظام عاملا أساسيا فى حساباته عند صناعة القرار وإصداره

وعلى هذا النحو عندما ارتكب المشير عامر هزيمة يونية ١٩٦٧، لم يتردد فى جرأة فى محاولة إلصاق الهزيمة العسكرية بالقيادة السياسية، وأكثر من ذلك التآمر عليها عندما رأى أنها تريد أن تظل فى السلطة رغم النكسة .وفى الوقت نفسه كان عبدالناصر فاقد السيطرة على القوات المسلحة لدرجة جعلته يتخاذل أمام الرجل الذى صنع الهزيمة العسكرية، وبدلا من محاكمته، فإنه عرض عليه منصب نائب رئيس الجمهورية.

ولم يقبل المشير عامر هذا المنصب وحده، مادامت كانت سيطرته على القوات المسلحة تضمن بقاءه فى منصبه الأهم، وهو منصب نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة. وبدأت الترتيبات داخل الجيش لانقلاب عسكرى على عبدالناصر، وقيادة الجيش المهزوم فى معركة ناجحة ضد الزعيم السياسى الأعزل.

كانت خطة المشير ـ كما كتبها أمين هويدى فى كتابه ـ تقوم على مرحلتين

المرحلة الأولى تمهيدية بالدعاية دخل القوات المسلحة، وإثارة البلبة والشائعات، ومحاولة جذب أكبر عدد ممكن من الضباط وأعضاء مجلس الشعب ـ خاصة عن محافظة المنيا!

والمرحلة الثانية. كانت تعتمد على قوات الصاعقة بإنشاص، التى كان عليها تأمين وصول المشير عامر إلى القيادة الشرقية فى منطقة القناة، ليتولى من جديد منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم يقوم

المشير بفرض مطالبه بالقوة على عبدالناصر، فإذا لم يقبل، تحرك بقواته إلى القاهرة لإسقاط النظام!

على هذا النحو تحقق ما كان عبدالناصر يخشاه طوال حياته منذ وصل الى الحكم بانقلاب يوليو ١٩٥٢، ووجد نفسه فى مواجهة مع القوات المسلحة! ولكن الظروف بالنسبة له كانت مواتية، فلم تكن هذه القوات المسلحة هى تلك القوات المسلحة التى ظل المشير عامر يقنع الشعب بأنها أقوى قوات مسلحة فى المنطقة العربية، وتستطيع مواجه أمريكا نفسها وليس إسرائيل فقط، والتى زعم أنها انتصرت على قوات فرنسا وإنجلترا وإسرائيل فى حرب ١٩٥٦ رغم أن إسرائيل حققت من الحرب أكبر مغنم لها وهو المرور فى مضايق تيران والوصول الى البحر الأحمر- وإنما كانت القوات المسلحة التى تسبب هو فى هزيمتها هزيمة مدوية فى يونية ١٩٦٧ بجهله ورعونته

فى ذلك الحين لم يكن عبدالناصر يسيطر على أية قوات فى جيشه يستطيع الاعتماد عليها فى مواجهة المشير الذى كان يزمع تحريكها ضده، بل كان يعرف- أن قوات الصاعقة لا تكاد تؤمن وصول المشير إلى القيادة الشرقية فى منطقة القناة، ليعلن نفسه نائبا للقائد الأعلى، حتى تسارع بقية القوات المسلحة إلى إعلان ولائها له. ومن هنا لم يجد عبدالناصر من وسيلة لمواجهة المشير عامر سوى التآمر!

وبمعنى آخر أن عبدالناصر لم يجد حوله من قوات جيشه من يرسلها الى المشير عامر، لاعتقاله والزج به فى السجن، كما يفعل أى رئيس جمهورية، أو كما فعل السادات مع تنظيم «إنقاذ مصر» فى نوفمبر ١٩٧٢ الموالى للفريق صادق الذى كان يزمع القيام بانقلاب عسكرى ضده بقيادة اللواء على عبدالخبير- وإنما تطلب الأمر منه تدبير مؤامرة مضادة لاستدراج المشير عامر إلى بيته لإلقاء القبض عليه!

وقد أسند هذا التدبير المضاد الى شعراوى جمعة وزير الداخلية، وسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات وأمين هويدى وزير الحربية.

ويروى أمين هويدى تفاصيل مثيرة لهذه المهمة فيقول: «كانت المهمة دقيقة، لأنها كانت تتعلق بالمشير الذى لم يقدم لأحد منا من الناحية الشخصية سوءاً أو ضررا، ثم كان الرجل - رغما من كل شيء - يمثل وزنا حقيقيا تعمل له كافة الحسابات! وكان من المحتم علينا التحرك بمنتهى الحكمة، حتى لا تتحول التصفية السلمية إلى صدام حقيقى يشعل الحرائق فى كل شيء! وعلاوة على ذلك فقد كانت المهمة ذات حساسية بالغة، فكثير من الأجهزة - مثل القوات المسلحة والمخابرات العامة، كانت متعاطفة تماما مع المشير! وكان علينا أن نحسب تقلب الجهات المحايدة حسب تطور الريح! أما أجهزة وزارة الداخلية فلها حساباتها المعقدة فى مثل هذه الأحوال، ثم كانت المأمورية واجبة، فالعدو شرق القناة، والموضوع أصبح يتعلق بتهديدات تعنى الأمن القومى والشرعية القائمة فى وقت واحد.

ولذلك قررنا الالتزام بالسرية المطلقة. فاتفقنا على أن نطلق الاسم الكودى «جونسون» على العملية كلها، كما اتفقنا على أن تتم اجتماعاتنا ليلا فى «نادى الشمس» بمصر الجديدة.

كانت الخطة التى انتهى إليها الثلاثة، تقوم على أن أصلح مكان للقبض على المشير هو طريق صلاح سالم، إذ كان من عادته اجتيازه ليلا ومعه عدد قليل من الحراس وعادة - كما يقول أمين هويدى - ما يكون فى حالة غير كاملة من اليقظة! - وهو تلميح إلى تعاطى المشير ما يجعله فى حالة غير كاملة من اليقظة! أما أنسب وقت للتنفيذ فهو فى اثناء عودته ليلا من سهرته فى مصر الجديدة.

ويتم تنفيذ الخطة بسد الطريق عند إحدى فتحاته، بحيث تضطر عربة المشير إلى التهدئة والانحراف إلى الجانب الآخر من الطريق. وعندئذ يتم السيطرة على العربة ومن فيها بسرعة، مع تفادى اشتباك، وينقل المشير عامر الى مكان مجهز من قبل.

ويقول أمين هويدى إن عبدالناصر وافق على الخطة بعد أن ضم إلى المجموعة الثلاثية زكريا محيى الدين، ولكن أوقف تنفيذ هذه الخطة احتمال طريف، فعلى حد قول أمين هويدى: «من يضمن الا يكون المشير فى وعيه الكامل، استثناء من الظروف العادية ؟

وللقارئ العزيز أن يضحك - أو يبكى كما يشاء - أن هذا كان حال القائد العسكرى الذى أسند إليه عبدالناصر حماية حدود مصر، وتنفيذ مهام ثورة يوليو واشتباكها الخطيرة مع الاستعمار والامبريالية والصهيونية! قائد عسكرى لا يفيق الا استثناء ولا يكون فى وعيه الكامل فى الظروف العادية!

وإلى جانب الخشية من أن يكون المشير فى «وعيه الكامل» فيعطل تنفيذ العملية، كان هناك احتمالات أخرى غير سارة، منها احتمال وقوع اشتباك مسلح جدى، وعدم ضمان عدم كثافة المرور فى ساعة مرور سيارة المشير.

وكان على فريق عبدالناصر أن يضع خطة بديلة على وجه السرعة، فعلى حد قول أمين هويدى، كان الموقف فى القوات المسلحة يزداد سوءا من حالة البلبلة القائمة، وكانت هناك علامات على أن فريق المشير قد ضا من نشاطه وأن «عملية ما» على وشك التنفيذ، وبالإضافة إلى أن مؤتمر القمة بالخرطوم كان على وشك أن يعقد يوم ١٩٦٧/٨/٢٩، ومن هنا قررت خطة أخرى تقوم على أن يستدرج عبدالناصر المشير إلى منزله بمنشية البكرى ليلا، لأى سبب يراه الرئيس! فى نفس الوقت تتجه قوة من

القوات للمسلحة إلى منزل المشير بالجيزة لحصاره والقبض على من فيه قبل أول ضوء من اليوم التالى ثم تحدد إقامة المشير فى منزله بالجيزة مؤقتا لحين نقله إلى مكان أمين على أن تبدأ عملية أخرى فى اليوم التالى للسيطرة على جهاز المخابرات العامة الموالى للمشير ورئيسه صلاح نصر.

وقد كانت هذه هى الخطة التى تم استقرار عبدالناصر عليها، ولكن خشية عبدالناصر من لقاء المشير بمفرده دعته - فيما يبدو - الى أن يحضر معه فى لقائه مع المشير كلا من زكريا محيى الدين وحسين الشافعى وانور السادات، وحدد موعد اللقاء مع المشير فى الساعة السابعة من مساء يوم ١٩٦٧/٨/٢٧ . وبذلك دخلت عملية «جونسون» فى مرحلة التنفيذ

الفرص الضائعة (الحلقة الأخيرة) أسرار ليلة القبض على المشير!

الوفد فى ١٩٩٤/٨/١٥

- عندما قال المشير عامر لعبد الناصر: «قطع لسانك» !

على مدى الأسابيع الماضية، قدمنا للقارئ الكريم قصة حرب يونيه ١٩٦٧ من منظور وثيقتين مهمتين: الوثيقة الأولى، هى مذكرات الفريق أول كمال حسن على، التى أصدرتها دار الشروق تحت عنوان: «مشاوير العمر» والوثيقة الثانية هى مذكرات أمين هويدى المنشورة فى بيروت تحت عنوان: «الفرص الضائعة، القرارات الحاسمة فى حربى الاستنزاف وأكتوبر» .

وقد نشرنا من هاتين الوثيقتين ما يتصل بشهادتى كاتبيهما ورؤيتيهما للأحداث من واقع اشتراكهما فيها، ولم نتدخل فى هاتين الشهادتين بتحريف أو تغيير حرصاً على الأمانة العلمية، ولم

يكن دورنا فيها إلا دور المحلل التاريخى والسياسى الذى يرصد الظاهرة التاريخية فى إطار ظروف وقوعها، واستخلاص ما يخدم حركة التاريخ وتقدم مجتمعنا المصرى والعربى.

وفى كل ذلك كان هدفنا تقديم التاريخ الحقيقى لبلدنا كما ترسمه الوثائق الدامغة، وليس كما يرسمه حملة قميص عبدالناصر، أو كما رسمته من قبل وسائل الإعلام الناصرية وقت وقوع الأحداث. وقد انطلقنا فى ذلك من إيمان عميق بأنه من حق كل شعب أن يعرف تاريخه كما حدث تماماً، وليس كما يرسمه المنتفعون والمزورون.

ولكن كل ذلك يقتضى منا كلمة أمانة نسجلها للتاريخ. فعندما نعقد مقارنة بين موقف النظام الناصرى من هزيمة يونية، وموقف نظام صدام حسين من هزيمته فى حرب تحرير الكويت، نرى أن النظام الناصرى لم يضلل شعبه، ولم يقلب الهزيمة نصراً، ولم يقدم تبريرات يضحك بها على عقول الجماهير، وإنما اعترف بالهزيمة، وأعلن عبدالناصر استعفاءه من منصبه، وهو ما يتفق مع الأصول المرعية فى العالم. ولكن صدام حسين لجأ إلى العكس، فقد صور الهزيمة الماحقة فى شكل نصر مدو، واستمر فى منصبه كما يفعل رؤساء العصابات لا رؤساء الدول.

على أن أهم ما نستخلصه من قراءة مذكرات كل من الفريق أول كمال حسن على، وأمين هويدى، هو أن هزيمة يونيه لم تكن أبداً هزيمة جيش وإنما كانت هزيمة نظام ـ نظام فرض نفسه على شعبنا المصرى بحجة تصحيح أخطاء هزيمة حرب فلسطين الأولى سنة ١٩٤٨، فإذا به يرتكب ما هو أفدح منها بكثير، وما يصل إلى مرتبة الجرائم التى درجت الشعوب على محاكمة مرتكبيها، ولكنها جرائم وجدت فى مصر من يدافع عنها، بل وأكثر من ذلك يظهر أصحابها فى صورة البطولة الشعبية والقومية، ويصور أبطال نصر أكتوبر فى صورة الخيانة!

كانت أكبر جريمة ارتكبها نظام عبدالناصر، هى جريمة إسناد قيادة الجيش لضابط لا تتوافر فيه شروط قيادة الجيش، وهو المشير عبدالحكيم عامر، الذى دفع بجيش مصر إلى هزيمة منكرة، ومع ذلك فقد بلغت به الجرأة بعد الهزيمة حد التمسك بمناصبه جميعاً، والتآمر على عبدالناصر، وتكليف قوات الصاعقة بأنشاص لتأمين وصوله إلى القيادة الشرقية فى منطقة القناة، ليتولى من جديد منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة، ثم يقوم بفرض مطالبه بالقوة على عبدالناصر، فإذا لم يخضع تحرك بقواته إلى القاهرة لإسقاط النظام.

كانت خطورة هذه المؤامرة، هى أنها لم تكن مؤامرة على عبدالناصر وحده، بل مؤامرة على مصر. ذلك أن نجاح المشير فى الوصول إلى السلطة، كان يعنى أن مصر لن تكسب تحت قيادته حرباً ـ أى أنه لن تكون هناك «حرب أكتوبر» فى تاريخ مصر!

وبطبيعة الحال فإن القضية بالنسبة لعبدالناصر، كانت قضية صراع على السلطة، فإما أن يبقى هو وإما أن يبقى المشير. ولما كان يعرف أن الجيش مع المشير، فلم تكن أمامه من فرصة للبقاء فى الحكم سوى التآمر على المشير، والقيام بانقلاب ضده. وقد عرفت الخطة التى دبرها كل من شعراوى جمعة وزير الداخلية، وسامى شرف سكرتير عبدالناصر للمعلومات وأمين هويدى وزير الحربية، وزكريا محيى الدين، باسم «عملية جونسون».

ففى يوم ١٩٦٧/٨/٢٤ اتصل عبدالناصر بالمشير ودعاه إلى الاجتماع به فى منزله فى اليوم التالى ٨/٢٥، وكان الترتيب أن تتجه فى نفس الوقت قوة إلى منزل المشير بالجيزة لحصاره والقبض على من فيه. ويروى أمين هويدى وقائع ذلك اليوم التاريخى، فيقول:

فى الساعة الرابعة بعد ظهر يوم ١٩٦٧/٨/٢٥، اجتمع الآتون فى مكتب سامى للتنفيذ. وهم: شعراوى جمعة وزير الداخلية، وأمين هويدى

وزير الحربية، ومحمد فوزى، القائد العام للقوات المسلحة، وسامى شرف، سكرتير الرئيس للمعلومات، ومحمد صادق، مدير المخابرات الحربية، وسعد عبدالكريم، قائد الشرطة العسكرية.

«وبدأت بصفتى وزيراً للحربية اصدار الأوامر لتنفيذ العملية الخاصة بحصار منزل المشير وتصفيته، وشددت على تجنب التصادم وتحاشى تبادل إطلاق النار. وأثناء إصدار التعليمات وصل المشير مبكراً عن موعده بثلث ساعة، فانصرف شعراوى جمعة وسامى شرف لتنفيذ دورهما فى القبض على سائق المشير ومرافقه العقيد محمود طنطاوى، أحد أفراد مكتب المشير. وتم وضع عربة المشير فى الكاراج الخاص بمنزل الرئيس. وأمرت سائق عربتى بأن ينتظر بالعربة على الباب الداخلى لمنزل الرئيس لتوصيل المشير بعد انتهاء العملية إلى منزله حيث تحدد إقامته.

«ودخلت إلى منزل الرئيس، وشاهدت بنفسى كل ما حدث، وسمعت بأذنى كل ما قيل.

«كل ما يمكننى أن أذكره فى هذا المقام أن الحوار الدائر بين المشير والرئيس فى حضور السادة زكريا محيى الدين، وحسين الشافعى، والسادات، لم يكن سهلاً أو لينا، بل خرج فى كثير من الأحيان عن حدود اللياقة.

«فقد سمعت المشير يرد على الرئيس ـ حينما أخبره بأن يلزم منزله فى هذه الفترة الحرجة ـ بالآتى:

«يعنى بتحدد إقامتى وبتحطنى تحت التحفظ؟ قطع لسانك!».

«كانت تصرفات الحاضرين كما شاهدتها كالآتى:

«الرئيس عبدالناصر كان قلقاً يدخن بشراهة،دائم الاتصال ـ وأنا معه ـ بالسيد عباس رضوان فى منزل الجيزة ليصفى الموقف فى سلام. ثم صعد إلى الدور الثانى ليستريح، أو يبتعد عن مسرح الأحداث!

«المشير عامر كان ثابت الجنان، لم يضعف. وليس صحيحاً ما كتبه البعض عن أنه كان يبكى ويصيح! فلم يحدث هذا على الإطلاق، رغماً عن شعوره بدقة الموقف.

«وقد صحبته بنفسى عندما خرج إلى الحديقة، أحاول أن أقنعه باللين ليتخلى عن تصلبه وعناده. وحاول الانتحار فى تلك الليلة، وحضرت بنفسى الواقعة.

«السيد زكريا محيى الدين جالس فى هدوء، لا تظهر ملامحه الخارجية انفعالاته الداخلية.

«أنور السادات كانت دموعه تتساقط على خديه وهو يرى المشير فى المصيدة..

«حسين الشافعى غلبه الجوع فى الفجر، ووجدته جالساً أمام طبق كبير من الفاكهة، وقال لى: «مافيش فايدة.. لازم نفضها بقى»!

«وفى الساعة الخامسة صباحاً استدعانى أحد ضباط الياوران إلى التليفون لمكالمة الفريق فوزى، واستمعت لفوزى وهو يقول: «المأمورية انتهت يا فندم دون أى صدام، والمنزل خالى الآن». وقلت له: ««الحمد لله متشكر».

«وأسرعت إلى الدور العلوى لأبلغ الرئيس بالسيطرة على الموقف دون صدام، ورد الرئيس: الحمد لله».

و«غادرت فوراً منزل الرئيس، وعبرت الشارع إلى مكتب سامى شرف حيث وجدته جالساً هو وشعراوى، حيث تركتهما أول الليل.

«ومن خلال النافذة رأينا إحدى العربات تتحرك بعد فترة من الوقت، وفيها: المشير عامر والسيدان زكريا محيى الدين وحسين الشافعى. وكان المشير شخصاً آخر غير الشخص الذى وصل البارحة إلى منزل الرئيس،

فقد نزع عنه سلطانه، وعاد ليحترم الشرعية بعد ليلة عصيبة ورغم أنفه. وتم تحديد إقامته فى منزله بالجيزة، بعد أن كان قد أخلى من العصاة.

«وفى حوالى الساعة ٦ صباحاً يوم ١٩٦٧/٨/٢٦، اتصل الرئيس تلفونياً بسامى شرف ليطمئن على الأحوال، وطلب محادثتى على التليفون، وقال: «شكراً على ما بذلته، والله كانت ليلة عصيبة! هل أفطرت؟فقلت له : «نعم والحمد لله» ـ ولم نكن قد ذقنا للأكل أو للنوم طعماً!

«ثم سأل عن المأمورية الأخرى وهل كل شئ جاهز؟ وأجبته بالايجاب. وكانت المأمورية الأخرى تتعلق باستلامى السلطات فى جهاز المخابرات العامة فى نفس اليوم.

ويقدم أمين هويدى تقييمه لليلة القبض على المشير، فيقول إنها «من أخطر الليالى التى مرت بها ثورة يوليو، وعلى الرغم من ذلك فإن الكثيرين لا يعرفون عنها شيئاً، فى حين يعرف البعض أغلب أحداثها ويتجاهلها أو يحرفها! ولكن الحقيقة هى كما رويت بصفتى أحد صانعيها. وهى توضح خطورة العلاقة بين القيادتين السياسية والعسكرية، وتأثير عدم وضوحها على الأمن القومى للبلاد. ومع تقديرنا الشديد لعبدالناصر فإنه تجاهل هذا الموضوع بادئ الأمر، حينما كان يغلب «التأمين الذاتى» على «الأمن القومى» ولكنه حينما أراد أن يصحح المعادلة بعد أن لمس السلبيات التى أخذت تتراكم، كان الحصان قد أصبح جامحاً بحيث لم يعد فى الإمكان السيطرة عليه. وظل الحصان هكذا حتى بعد الهزيمة، ولم يكن من الممكن ايقافه إلا باستخدام القوة فى تلك الليلة العصيبة، وهذا أمر لا يجوز».

على كل حال فقد دفع المشير عامر ثمن الهزيمة وحده، ولم يدفع عبدالناصر شيئاً! وهذه سمة النظم الدكتاتورية. والأهم من ذلك أن الأحداث التالية توضح أن القضية لم تكن قضية عامر وحده، وإنما كانت قضية نظام .. نظام قام على الدعاية والشكلية وخداع النفس والجماهير، ومثل هذا النظام كان مستحيلاً أن يحقق نصراً على إسرائيل.

وربما كانت الرواية التالية التى يكتبها أمين هويدى، توضح هذه الحقيقة بجلاء، وهى أن الأمور بعد سقوط عبدالحكيم عامر، لم تكن تفترق كثيراً عنها فى عهده! وتتصل بخط بارليف.

فيبدى أمين هويدى دهشته من أن هذا الخط قد أنشئ على مراحل، وعلى فترات متقطعة، وكان فى إمكان القوات المسلحة هدمه والتدخل المستمر فى إنشائه، قبل أن يصبح خطاً مبنياً، وتحصينه بقضبان حديدية نزعتها اسرائيل من خط السكة الحديد القنطرة ـ العريش!

«فلا أدرى حتى الآن: لم سمحت قواتنا بإنشاء هذا الخط؟ بل وبإقامة الحاجز الترابى، دون تدخل مستمر من جانبنا لإيقاف العمل فيه أو تعطيله على أقل تقدير؟

«كانت البيانات العسكرية تصدر يومياً معلنة تحطيم الخط، وإحداث خسائر كبيرة فى أفراد العدو وإنشاءاته.

«ولدهشتى الشديدة، حينما أطلعت على صور الدشم بعد ضربها بطريقة متواصلة وكثيفة، تبينت أنها كانت سليمة تماماً! وأن هناك فارقاً كبيراً بين البيانات المعلنة وبين الحقيقة الخطيرة!

«فأمرت بوضع كل الصور الملتقطة داخل «ألبوم» لإرسالها للسيد الرئيس، وعلقت على «الألبوم» بالآتى:

«الصور ملتقطة حديثاً، وبعد آخر بيان عسكرى يعلن تدمير الخط! توضح الصور أن الدشم سليمة تماماً! نحن نحتاج إلى قنابل خارقة للدرع، أو أى وسائل أخرى يمكنها اختراق الأسقف المنيعة».

ويقول أمين هويدى إنه أرسل «الألبوم» إلى سامى شرف ليرسله فوراً إلى الرئيس فى القناطر على الرغم من اعتكافه، وذلك لخطورته. وأصدرتعليماته بموالاة المراقبة والتصوير. ولكن فى التصوير التالى لاحظ

أن الخط مازال سليماً على الرغم من البيانات العسكرية التى كانت تؤكد تدميره! وجهز «ألبوماً» آخر لإرساله لعبدالناصر، وقبل إرساله اتصل به تليفونيا ليخبره بأن «الألبوم» الثانى فى الطريق إليه»، وفوجئ بعبد الناصر: يسأله: «أى ألبوم»؟ - فلم يكن سامى شرف «قد أرسل لعبدالناصر الألبوم؟

ويختتم أمين هويدى روايته ساخراً: وقد استقر خط بارليف فى مكانه بعد أن ترك فترة طويلة دون تدخل جاد من جانبنا، حتى تم اجتياحه بعد العبور يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، واستيلاء قواتنا عليه، وكانت دشمه وتحصيناته وخنادقه سليمة تماماً كما كانت»!

من حسن عامر، شقيق المشير عامر: الناصر هو المسئول عن هز... نيو!

الوفد فى ١٩٩٤/١٠/٢٤

يبدو أنه على أن أنشر هذا الخطاب الذى وصلنى من المهندس حسن عامر، شقيق المشير عبدالحكيم عامر، تعليقاً على سلسلة المقالات التى نشرتها على صفحات «الوفد» عن هزيمة يونيو ١٩٦٧ من واقع مذكرات الأستاذ أمين هويدى المنشورة فى كتابه: «الفرص الضائعة».

ولقد تأخر وصول هذا الخطاب إلىّ، وهو مؤرخ ١٩٩٤/٨/٢٠، لقضائى بعض الوقت فى أوروبا ثم سفرى إلى المغرب لحضور مؤتمر فى فاس عن الشاعر التونسى أبو القاسم الشابى وتوزيع الجوائز والابداع الشعرى التى منحتها مؤسسة عبدالعزيز سعود البابطين.

ولقد سبق لى أن نشرت خطابا للمهندس حسن عامر منذ نحو عشر سنوات عندما أثبت فى دراستى عن:

«تحطيم الآلهة، قصة حرب يونيه ١٩٦٧» أن المشير عبدالحكيم عامر لم يمت منتحراً كما ورد فى البيان الرسمى عن موته، وإنما مات مقتولاً. وقد نشرت هذه الدراسة تحت عنوان: «إعدام المشير عامر»، الأمر الذى أثار اعتراض المهندس حسن عامر، الذى كان يرى أن التعبير الأصوب هو «اغتيال» وليس «إعدام»! وقد نشرت خطابه فى ذلك الحين، لأنى وجدت من حقه أن يعرض وجهة نظره على الرأى العام المصرى، ولإتاحة الفرصة للباحثين فى التاريخ للاطلاع على جميع وجهات النظر، وهأنا أنشر خطابه الثانى تعليقاً على هزيمة يونيو، وهو على النحو التالى:

«تابعت ما تكتبه فى جريدة الوفد عن مذكرات السيد أمين هويدى عن حرب ١٩٦٧، ولقد قدرت لك دائماً سعيك وراء الحقيقة، وها أنا أرجو أن ينشر ردى تعقيباً على ما جاء فى كتاب أمين هويدى، حتى يقرأ الناس، ويستمعوا إلى الجانب الآخر، حتى لا تضيع الحقيقة. إن جريدة الوفد التى تعبر عن صوت أكبرحزب معارض نادى بالحرية المطلقة دون قيود، وإرساء قواعد الديموقراطية، وتعديل الدستور، ليكون أساساً للإصلاح السياسى والاجتماعى والاقتصادى، لجدير بها اتاحة الفرصة الكاملة لمختلف الآراء، حتى تنكشف الحقائق أمام الرأى العام دون خداع أو تضليل.

«لقد ذكر أمين هويدى فى كتابه «الفرص الضائعة»، وهو يتعرض للإجراءات والقرارات العسكرية التى اتخذت أثناء الأزمة، أن «أحداً ممن كانوا يملكون أن يقولوا: لا ، عندما وجه المشير عبدالحكيم عامر حشوده المشئومة إلى سيناء، لم يجرؤ على قولها، وعلى رأسهم عبدالناصر نفسه»!

«وهذا كلام غريب وعجيب يجافى الحقيقة تماماً، فهو يصور عبدالناصر فى صورة الخاضع للمشير عامر وما يصدره من قرارات،

متناسياً أن عبدالناصر ـ مهما اختلفت آراء الناس عنه ـ فهناك إجماع على قوة شخصيته، وعلى أنه يميل بطبعه وتكوينه إلى الانفراد بالسلطة دون مشارك أو منازع، وإلى فرض آرائه دون مشورة من أحد. فهو يملك شخصية الزعيم والقائد التى أطلقها عليه أنصاره.

«ومن ناحية أخرى فإن السلطات كانت مركزه في يده، فهو رئيس الجمهورية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ولايمكن أن تصدر قرارات التعبئة وتحركات القوات المسلحة إلا بأمر منه. هذه بديهية لا تقبل الجدل، فهذه سلطاته الدستورية لا منازع فيها.

«والدليل على ذلك أننا إذا رجعنا بالذاكرة إلى حرب ١٩٥٦، نرى أن الرئيس عبدالناصر أعلن تأميم القناة فى المؤتمر الشعبى فى ميدان المنشية بالاسكندرية يوم ٢٦يولية ١٩٥٦، ولم يعلم عبدالحكيم عامر عن عزم عبدالناصر على إعلان قرار التأميم منه إلا وهما فى القطار الذى استقلاه إلى الاسكندرية فى نفس يوم ٢٦ يوليه، أى يوم إعلان التأميم! مع أنه كان من الواجب، بل من المنطق إبلاغ قائد القوات المسلحة بالقرار قبل إعلانه على الشعب بوقت كاف، ليقوم بالإعداد لمواجهة الموقف المترتب على تنفيذ القرار من الناحية العسكرية، خصوصاً ولم يكن قد مضى عشرة أشهر على توقيع اتفاقية الحصول على الأسلحة من الاتحاد السوفيتى فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٥ عن طريق تشيكوسلوفاكيا، وهى مدة غير كافية لوصول السلاح المتعاقد عليه، واستيعاب القوات المسلحة له والتدريب عليه!

«وفى الوقت نفسه، لم يحط عبدالناصر مجلس الوزراء بنيته فى إعلان قرار التأميم إلا فى الاجتماع الذى عقد فى قصر الصفا يوم التأميم قبل المؤتمر مباشرة!

«ومن الطبيعى أن يتكرر هذا الذى حدث فى عام ١٩٥٦ فى أزمة١٩٦٧، وتصدر القرارات بنفس الأسلوب والعمل المنفرد من جانب

عبدالناصر، خصوصاً بعد أن تأثرت العلاقة بين عبدالحكيم عامر وعبدالناصر من الموقف سنة ١٩٥٦، وكانت بداية الخلافات التى نشأت بينهما وظهور صدع فى العلاقات بين الطرفين».

وتناول المهندس حسن عامر فى خطابه قرار سحب قوات الطوارئ الدولية سنة ١٩٦٧، فقال: «فى ١٧ مايو سنة ١٩٦٧، عقد عبدالحكيم عامر مؤتمراً فى مقر القيادة، حضره قادة الأسلحة ورئيس الأركان الفريق محمد فوزى، ورئيس هيئة العمليات، ومدير المخابرات، لبحث طلب هيئة العمليات إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ، بعد أن قرر الرئيس عبدالناصر سحب قوات الطوارئ الدولية، وكلف وزير الخارجية محمود رياض إرسال خطاب إلى أوثانت، سكرتير عام الأمم المتحدة، بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وقطاع غزة فقط، ولكن يوثانت اشترط سحبها كاملة من كافة المناطق، أى بما فيها شرم الشيخ. وقد وافق الرئيس عبدالناصر على ذلك، الأمر الذى يوضح أن القرار كان ارتجالياً، ولم يكن واضحاً فى ذهن من أصدره، ولا كان واضحاً الهدف منه، فقد بدأ بسحب جزء من القوات الدولية وانتهى بالموافقة على سحبها كاملة دون تردد!

«وقد كان أمين هويدى يعلم جيداً أن وزير الخارجية لا ينفذ إلا التعليمات التى يتلقاها من رئيس الجمهورية، فليس لأحد غير الرئيس سلطان عليه».

وتحدث المهندس حسن عامر فى خطابه عن قرار إغلاق خليج العقبة فقال: إن الرأى كان قد استقر فى مؤتمر القادة المنعقد فى ١٧ مايو ١٩٦٧ المشار إليه، على عدم إرسال قوات إلى شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية، نظراً لأن وجود هذه القوات فى شرم الشيخ سوف يجبر مصر على غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، ويؤدى بالتالى

إلى نشوب الحرب، نظراً لأن إسرائيل كانت قد أعلنت أن إغلاق الخليج يعتبر إعلاناً للحرب.

«وعندما رفع هذا الرأى للمشير عامر وافق على رأى المؤتمر، وأضاف أن إرسال قوات إلى شرم الشيخ وإغلاق خليج العقبة مستبعد تماماً، وليس فى النية تنفيذه. ويقول المشير إنه أبلغ الرئيس عبدالناصر شفاهة وكتابة بأنه يرى الانتظار حتى تبدأ إسرائيل عدوانها على سوريا، قبل أن تتحرك قواتنا شرق القناة إلى سيناء.

قرار اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى:

«اجتمعت اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى فى نفس يوم مؤتمر القادة ١٩٦٧/٥/١٧، وخالفت قرار قادة الجيش، وأصدرت قراراً بإغلاق خليج العقبة. ومعروف من له تأثير على قرارات اللجنة العليا للاتحاد الاشتراكى والذى دفعها إلى إصدار هذا القرار! وفى اليوم التالى ٥/١٨ أبلغ المشير عامر الفريق فوزى بالقرار السياسى، وطلب منه تنفيذه.

«ومن هنا أقول للسيد أمين هويدى إن إعلان التعبئة وحشد الجيش فى سيناء، كان بناء على قرارات سياسية، بعد إخطار الاتحاد السوفيتى الرئيس عبدالناصر بوجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا، وأن على مصر أن تتحرك لمنع هذا العدوان. وقد استجاب الرئيس عبدالناصر. كما أقول له إن قرارات سحب قوات الطوارئ الدولية وقرار إغلاق خليج العقبة هى كلها قرارات سياسية مترتبة على تبليغ الاتحاد السوفيتى لمصر بوجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا.

«كذلك كان قرار حرمان القوات المسلحة من المبادأة بالعمليات العسكرية، وإلغاء الضربة الجوية قبل تنفيذها بساعة واحدة، وقرار الدفاع عن قطاع غزة ـ كلها قرارات سياسية محضنة، وكانت نتيجة للهجوم الذى

تعرض له جمال عبدالناصر شخصياً من أجهزة الإعلام فى الدول العربية، وحساسيته، وطموحاته كزعيم للعالم العربى.

«وهناك سؤال كبير أوجهه للسيد أمين هويدى: كيف تحول الموقف من معاونة سوريا ضد الحشود الإسرائيلية، التى ثبت عدم وجودها، إلى المشكلة الإسرائيلية وقضية فلسطين؟ أليست هذه قرارات سياسية للقيادة السياسية؟ وألم يكن نتيجة ذلك التورط فى معركة أسىء اختيار توقيتها مع وجود أفضل ثلاث فرق عسكرية فى اليمن؟ وأين ما كنا نسمعه من القيادة السياسية من أنها ستحدد زمان ومكان المعركة؟

«إن هذا كله يؤدى إلى نتيجة لا تقبل الجدل، وهى أن عبدالناصر لم يكن يفكر أو يخطط للدخول فى حرب، وإنما كانت مظاهرة عسكرية، وإن حشد الجيوش لم يكن بغرض الهجوم ولكن بهدف الردع السياسى.

مؤتمر عبدالناصر فى القاعدة الجوية بأبى صوير:

«فى ٢٣ مايو عقد الرئيس مؤتمراً تاريخياً فى القاعدة الجوية بأبى صوير، حضره المشير عامر وما يزيد على ٢٠٠ ضابط من الجيش والطيران، وشهد المؤتمر أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى والكاتب محمد حسنين هيكل.

«وأقرر أن وقائع هذا المؤتمر مسجلة بالكامل على شريط، يحوى كل تصريحات الرئيس والمناقشات التى جرت. وهذا الشريط له أهمية عظمى كشاهد على الأحداث، ويكشف حقائق حرب يونيو ١٩٦٧، ونطلب إذاعته على الناس بعد مرور ٢٧ عاماً، حتى تتضح الصورة تماماً.

«وقد أصيب الضباط بخيبة أمل، عندها أعلن الرئيس أن مصر لن تحارب إسرائيل، حتى لاتضطر إلى محاربة أمريكا، وأعلن أن تقديره للموقف هو أن اسرائيل لن تحارب برغم قرارات مصر بسحب قوات

الطوارئ الدولية وتصعيد أعمال الفدائيين وقيام مصر بحشد قواتها فى سيناء، وأنه يعلن من قاعدة أبى صوير الجوية أنه قد أصدر الأمر إلى قائد القوات المصرية بشرم الشيخ بإغلاق خليج العقبة، وإنه على ثقة بأنه رغم هذا الإعلان بإغلاق الخليج، فإن إسرائيل لن تحارب هذه المرة مثل ما جرى فى المرات الثلاث السابقة.

«وقد أخطأ تقديره للموقف، وكلف مصر والوطن العربى ثمناً غالياً، وأهدر كرامتنا أمام العالم.

«أما قول عبدالمجيد فريد إن عبدالناصر كان يجهل حالة القوات المسلحة، فالمعروف عن عبدالناصر ميله إلى الحذر، والاهتمام بتفاصيل الأمور التى لا ترقى إلى درجة الأهمية. فكيف يضع البلاد فى أزمة تهدد بحرب دون أن يدرس الإعداد لها، ويضع الخطط المدروسة والأهداف المحددة، وإعطاء الوقت الكافى للإعداد لهذه المواجهات الخطيرة المسئولية؟ فإن كان لا يدرى فتلك مصيبة، وإن كان يدرى فالمصيبة أعظم!».

هذا ما كتبه المهندس حسن عامر فى خطابه تعليقاً على ما أورده السيد أمين هويدى فى كتابه: الفرص الضائعة ، نشرناه بحذافيره، على أن نرد عليه بدورنا فى المقال القادم.



رد على خطاب حسن عامر، شقيق المشير عامر، حول مسئولية هزيمة يونيو ١٩٦٧

سبق أن نشرنا خطاب المهندس حسن عامر، شقيق المشير عبدالحكيم عامر، الذى رد فيه على سلسلة المقالات التى نشرناها على صفحات جريدة الوفد الغراء عن هزيمة يونيو١٩٦٧ من واقع مذكرات الأستاذ أمين هويدى المنشورة فى كتابه: «الفرص الضائعة». وقد نفى فيه ما أوردته نقلاً عن أمين هويدى عند تعرضه للإجراءات والقرارات العسكرية التى اتخذت أثناء الأزمة، من أن «أحداً ممن كانوا يملكون أن يقولوا: لا، عندما وجه المشير عبدالحكيم عامر حشوده المشئومة إلى سيناء، لم يجرؤ على قولها وعلى رأسهم عبدالناصر نفسه».

فقد أثبت المهندس حسن عامر فى خطابه أن عبدالناصر، لم يكن فى صورة الخاضع للمشير عامر وما يصدره من قرارات، واستند إلى تجاهل

الوفد فى ١٩٩٤/١١/٧

عبدالناصر رأى المشير عامر عند عزمه على إعلان قرار تأميم قناة السويس ١٩٥٦ ، حتى إن المشير عامر، لم يعلم بهذا القرار إلا فى نفس يوم ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ، عندما أخبره عبدالناصر بذلك وهما فى القطار إلى الإسكندرية، على الرغم من أن واجب عبدالناصر، كان يقتضيه إبلاغ المشيريذلك بوقت كاف، ليقوم بالإعداد لمواجهة الموقف المترتب على تنفيذ القرار من الناحية العسكرية. كما أن عبدالناصر لم يخطر مجلس الوزراء بهذا القرار إلا يوم إعلان التأميم.

كذلك استدل المهندس حسن عامر، على مسئولية عبدالناصر، بقرار سحب قوات الطوارئ الدولية من كافة مناطق سيناء بما فيها شرم الشيخ، وقد اتخذه عبدالناصر، ولم يتخذه المشير عامر.

وتناول قرار إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ بعد سحب قوات الطوارئ الدولية، وقال إن مؤتمر القادة الذى عقد يوم ١٧ مايو ١٩٦٧ ، كان قد اتخذ قراراً بعدم إرسال هذه القوات إلى شرم الشيخ، حتى لا يجبر وجود هذه القوات المصرية مصر على غلق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، ويؤدى بالتالى إلى نشوب الحرب، ولقد أبلغ المشير عامر عبدالناصر بهذا القرار شفاهة وكتابة، ولكن اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى، التى يملك عبدالناصر التأثير عليها، خالفت قرار قادة الجيش وأصدرت قراراً بإغلاق خليج العقبة، ولم يملك المشير إلا تنفيذ هذا القرار السياسى.

كذلك تعرض المهندس حسن عامر لقرار إعلان التعبئة وحشد الجيش فى سيناء، وقال إن هذا القرار لم يكن قرار المشير عامر وإنما كان قراراً سياسياً أصدره عبدالناصر، بعد أن أخطره الاتحاد السوفيتى بوجود حشود إسرائيلية على حدود سوريا، وأن على مصر أن تتحرك لمنع هذا العدوان.

وقد كان الحال كذلك فى قرار حرمان القوات المسلحة من المبادأة بالعمليات العسكرية وإلغاء الضربة الجوية قبل تنفيذها بساعة واحدة، وقرار الدفاع عن قطاع غزة، فكلها كانت قرارات سياسية أصدرها عبدالناصر نتيجة للهجوم الذى تعرض له شخصياً من أجهزة الإعلام العربية، وحساسيته وطموحاته كزعيم للعالم العربى.

وتناول المهندس حسن عامر، ما أورده أمين هويدى نقلاً عن عبدالمجيد فريد، من أن عبدالناصر كان يجهل حالة القوات المسلحة، فتساءل كيف يضع عبدالناصر البلاد فى أزمة تهدد بحرب دون أن يدرس الإعداد لها، ويضع الخطط المدروسة والأهداف المحددة، وإعداد الوقت الكافى للإعداد لهذه المواجهات الخطيرة، «فإن كان لا يدرى فتلك مصيبة، وإن كان يدرى فالمصيبة أعظم»!

هذا تلخيص واف لما أورده المهندس حسن عامر تعليقاً على ما عرضته من كتاب أمين هويدى: «الفرص الضائعة». ويهمنى أن أوضح أننى حين كتبت فى مقالى هذه العبارة التالية: «ويسجل أمين هويدى فى كتابه حقيقة غريبة، هى أن أحداً ممن كانوا يملكون أن يقولوا «لا» عندما وجه المشير عامر حشوده المشئومة إلى سيناء، لم يجرؤوا على قولها، وعلى رأسهم عبدالناصر نفسه» ـ لم أكن أنقل نصاً من كتاب أمين هويدى، وإلا كنت وضعته بين علامات تنصيص، وإنما كنت أقدم فهماً لما كتبه. وقد عززت هذا الفهم بما أورده فى صفحة ٦٧ من أن المشير عامر «عقد اجتماعاته اعتباراً من يوم ١٩٦٧/٥/١٤ مع كبار القادة، وأصدر أوامره بالحشد فى سيناء، ولم يعترض أحد من الموجودين، لأنهم كانوا يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن ميزان القوى كان فى صالحنا».

كذلك عززت هذا الفهم بما أورده فى صفحة ٦٨ من كتابه من أن «اللجنة التنفيذية العليا اجتمعت يوم ١٩٦٧/٥/٢١، أى قبل صدور القرار

بتقييد الملاحة فى خليج العقبة بمدة ٤٨ ساعة، لمناقشة القرار الخطير، ولم يعترض أحد من الموجودين، فيما عدا بعض استفسارات من السيد محمد صدقى سليمان، رئيس الوزراء وقتئذ».

كذلك استعنت فى هذا الفهم بما أورده أمين هويدى، من أن الرئيس عبدالناصر، استشار الدكتور محمود فوزى، نائب رئيس الوزراء للشئون الخارجية، فى المسائل المتعلقة بقرار سحب القوات الدولية، ووافق الدكتور فوزى تماماً، ولم يعترض على قيام القوات المسلحة بمخاطبة قائد القوات الدولية لسحب قواته.

كذلك استعنت فى هذا الفهم، بما أورده أمين هويدى، من موافقة مجلس الأمة يوم ١٩٦٧/٥/٢٨، على تفويض رئيس الجمهورية فى إصدار قرارات لها قوة القانون، فى جميع الموضوعات التى تتصل بأمن الدولة وسلامتها وتعبئة كل إمكانياتها البشرية، ودعم المجهود الحربى والاقتصاد الوطنى. وعدم اكتفاء أعضاء المجلس بذلك، بل انتقالهم إلى عبد الناصر فى القصر الجمهورى بالقبة، ليقدموا له قرار التفويض بأنفسهم، «وكان التأييد كاملاً دون اعتراض من أحد» ـ حسب ما أورده أمين هويدى.

هذا هو الفهم الذى قدمته لما أورده أمين هويدى مدعوماً بالنصوص، وهو أن المشير عبد الحكيم عامر كان المحرك للأحداث، وقد استوحيته من تعاظم سلطة المشير عامر قبل حرب يونية ١٩٦٧، والمكانة السياسية المتميزة التى أحرزها، والتى وصفها أمين هويدى وصفاً بليغاً بقوله إنه «كان يرتدى قبعتين فى وقت واحد: قبعة تمثله كنائب رئيس الجمهورية، وهو منصب سياسى مكنه من أن يكون أقوى أعضاء القيادة السياسية إلى جوار عبد الناصر، وقبعة أخرى تمثله كنائب للقائد الأعلى والمهيمن الوحيد على المؤسسة العسكرية فى وقت السلم والحرب، بصورة حجبت ترهل ومراقبة القيادة السياسية لما يجرى داخل هذه المؤسسة». وقد عزز أمين

هويدى هذه الصورة بما نقله عن عبد المجيد فريد الأمين العام لرئاسة الجمهورية، من قول عبد الناصر له بعد النكسة: «أنت تعرف أننى أجيد لعبة الشطرنج، ولو كنت أعلم جيداً حقيقة الاستعدادات للمعركة فى القوات المسلحة، ما كنت أقدمت على العمل العسكرى، ولكنت واجهت الموقف بالتحرك السياسى فقط، ولكن المشكلة أن عبد الحكيم أكد لى عدة مرات أن القوات المسلحة جاهزة تماماً لخوض معركة عسكرية مع إسرائيل، وأن الضباط والجنود على درجة عالية من الكفاءة والتدريب، متطلعين للدخول فوراً فى معركة رئيسية مع إسرائيل».

على أن الأمر الآن يحتاج إلى تصحيح فيما يتعلق بدور عبد الناصر، وهو ما أقوم به فى هذا المقال إحقاقاً للحق، ولتسجيل الحقيقة التاريخية المجردة فيما يتعلق بهذه القضية الخطيرة.

فمن المحقق الآن أن عبد الناصر، على الرغم مما أصبح لعبد الحكيم عامر من مكانة سياسية متميزة وسيطرة مطلقة على الجيش، كان فى يده القرار السياسى وليس فى يد عبد الحكيم عامر. ولم يكن دور المشير فى نشأة الأزمة وتطويرها إلا دور المنفذ للقرار السياسى وليس دور صاحب القرار السياسى الذى كان يملكه عبد الناصر!

وبمعنى آخر، أن عبد الناصر يتحمل على وجه التحقيق مسئولية الزج بمصر فى حرب يونية ١٩٦٧ . فقد كان هو صاحب قرار التعبئة وحشد القوات المصرية فى سيناء يوم ١٤/٥/١٩٦٧، وكان دور المشير عامر هو دور التنفيذ. كما أنه كان صاحب قرار إغلاق خليج العقبة رغم اعتراض المشير عامر، ولكنه لم يملك إلا التنفيذ. كذلك فإنه كان صاحب قرار حرمان القوات المسلحة من القيام بالضربة الأولى، وكان دور المشير عامر دور التنفيذ.

ومعنى هذا الكلام هو أن عبد الناصر يتحمل تاريخياً مسئولية توريط مصر فى حرب يونية ١٩٦٧، ولا يتحمل المشير عامر هذه المسئولية. بل من الثابت أن المشير عارض إرسال قوات مصرية إلى شرم الشيخ وإغلاق خليج العقبة ـ وهى القرارات التى أدت إلى الحرب بصورة مباشرة ــ ثم قبل تنفيذها إذعاناً للقيادة السياسية.

على أنه إذا كان من الثابت أن عبد الناصر، هو الذى زج بمصر فى تلك الحرب، فإن عبد الحكيم عامر يتحمل مسئولية هزيمة مصر فى هذه الحرب، ليس فقط لأنه لم يعد القوات المسلحة الإعداد الذى يتكافأ مع إعداد الجيش الإسرائيلى، والذى يرتقى إلى مستواه، وإنما لأنه أسند لنفسه القيادة الفعلية وإدارة الجيش أثناء الحرب، ولم يكن يملك الكفاءة العسكرية والمؤهلات التى تهيئ له تحمل هذا العبء الجسيم، وكان يعاونه من هو أقل منه كفاءة وعلماً، فى الوقت الذى نحى جانباً القيادات العسكرية الخبيرة فى جيشه وأركان حربه.

وهو ما يكشفه عبد اللطيف البغدادى فى مذكراته، فيقول إنه من الغريب أن اتصالات المشير أثناء إدارته المعركة كانت بضباط فى الجبهة مسئوليتهم محدودة! ولم يتصل ولو لمرة واحدة بقائد الجبهة هناك عبد المحسن مرتجى ليسأله عن الموقف وتطوراته، وليعطيه توجيهاته بعد أن تطورت المعركة.

كما يذكر أن شمس بدران، وزير الدفاع وقتذاك، كان طوال أيام المعركة موجوداً مع عبد الحكيم عامر بالمكتب، وينام معه فى سرير واحد فى الغرفة الملحقة بمكتبه، وكان واضحاً لنا جهله بإدارة العمليات الحربية، ويظهر أنه يعلم هذا عن نفسه، ولذا لم يكن يعمل شيئاً طوال هذه الأزمة إلا تقديم بعض الأوراق لعبد الحكيم الواردة إلى مكتبه. هذا هو كل ما كان يعمله وزير الحربية!

لهذا السبب كان عبد اللطيف البغدادى يجد نفسه مدفوعاً مع حسن إبراهيم وكمال الدين حسين، للمقارنة بين شمس بدران، وزير الدفاع المصرى، وموشيه ديان، وزير الدفاع الإسرائيلى!: «كنت دائم القول لحسن وكمال: تصوروا أن شمس هذا هو المسئول عندنا والمقابل لموشى ديان عند اليهود»!

كما روى البغدادى فى إدارة عبد الحكيم عامر للمعركة، أنه ظل «ثلاث ساعات!» من مساء يوم الاثنين ٥ يونية، «مشغولاً بالاتصال بضابط فى مطار العريش اسمه اللواء الديب، ويطلب منه دفع مدفع ٥٧ ملم مضاد للدبابات من مطار العريش إلى بلدة العريش، لأن دبابات العدو كانت قد وصلت إليها! وكان عبد الحكيم عامر يهدده بأنه سيقتله إذا لم يرسل المدفع إلى بلدة العريش، حتى أصبح موضع تفكهة بيننا، إذ كيف يمكن لقائد عام كعبد الحكيم أن يشغل نفسه بموضوع مدفع طوال هذا الوقت؟».

ومن هنا إذا كان من الثابت الآن أن عبد الناصر، هو الذى يتحمل مسئولية توريط مصر فى حرب يونية، دون أن يكون على علم دقيق بأوضاع جيشه وما إذا كان قادراً على خوض الحرب، فإن عبد الحكيم عامر يتحمل مسئولية هزيمة مصر فى هذه الحرب بقيادته الفاشلة لها، وعدم إعداد الجيش الإعداد الذى يصل إلى مستوى إعداد الجيش الإسرائيلى.

وليكن هذا هو الحكم التاريخى فى قضية تقييم هذه الحرب التى لوثت سجل القوات المسلحة المصرية، وكانت نقطة تحول رئيسية فى تاريخ مصر والمنطقة العربية.

لغز الحشود الإسرائيلية على سوريا!

الوفد فى ١٩٩٥/٥/٢٢

هزيمة يونيو ١٩٦٧، نقطة فاصلة فى تاريخ العرب الحديث، ونقطة تحول فى مصير هذه المنطقة التى كانت على وشك استعادة وحدة شعوبها التى فصمها الاستعمار، فجاءت الهزيمة لتقضى على الأحلام وعلى المشروع القومى الذى اعتمدته الشعوب العربية. ومن هنا فمن الطبيعى أن تكون محل دراسة كلما جاءت ذكراها، وأن تكون محل أخذ ورد.

وقد أثيرت فى الأيام الأخيرة قضية الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية التى اتخذت ذريعة لدفع الحشود المصرية إلى سيناء وجرى تبادل الاتهامات بسبب كتاب «مؤامرة الصمت» الذى صدر فى السبعينيات ونشرت بعض أجزائه جريدة الأهرام

مؤخراً، وتقوم فكرته على أن حرب يونية قامت كنتيجة لمؤامرة دبرتها الإدارة الأمريكية مع الحكومة الإسرائيلية لاصطياد عبد الناصر فى عملية عسكرية، قيل إنه شارك فيها حاكم عربى هو الملك حسين وبعض العسكريين السوريين، بحيث يندفع عبد الناصر بجيشه للدفاع عن الجولان التى حشد فيها الإسرائيليون ثلاثة ألوية لمهاجمة سوريا فى مايو ١٩٦٧.

والفكرة ساذجة، ومتناقضة، وسوف أكشف تناقضاتها فيما بعد، فقد جمعنى لقاء فى دترويت منذ ثلاثة أعوام أو أكثر بأهم القادة العسكريين الذين خاضوا حرب يونية ١٩٦٧، وأحدهم الجنرال ياريف الذى يزعم الكتاب أنه كان أحد أطراف المؤامرة، وكان حديث القادة الإسرائيليين يوضح أنهم كانوا قبل الحرب فى حالة رعب من الجيش المصرى، وكانوا يتوقعون خسائر فادحة فى الأرواح لدرجة أنهم أعدوا المتنزهات والحدائق العامة لتكون مقابر للقتلى الإسرائيليين فى الحرب!

ولكن الذى أهتم به فى هذا المقال هو لغز الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية، الذى كان بمثابة عود الثقاب الذى أشعل برميل بارود الحرب. وهو لغز حقاً لتعدد الآراء فيمن أبلغ مصر بخبر الحشود الإسرائيلية؟ ففى رواية الفريق محمد فوزى أن هذا الخبر وصل إلى مصر من دمشق والاتحاد السوفيتى ودول أخرى. وفى الرواية التى أوردها هيكل عن حرب يونية ١٩٦٧، ذكر أن الخبر كان مصدره الاتحاد السوفيتى الذى أبلغ به السادات وهو فى موسكو يوم ١٣ مايو ١٩٦٧، ثم أبلغه مندوب المخابرات السوفيتية فى القاهرة إلى مدير المخابرات العامة المصرية، ويتحدث عن أحد عشر لواء إسرائيلياً تتجمع أمام الجبهة السورية، وأن وزارة الخارجية السورية أصدرت بياناً أعلنت فيه أن إسرائيل تمهد لعدوان كبير.

أما الرواية التى أوردها كتاب أنتونى بيرسون فى كتابه «مؤامرة الصمت»، فتقوم على أن الذى قام بالإبلاغ عن الحشود الإسرائيلية هو سامى شرف مدير مكتب عبدالناصر لشئون المعلومات، الذى أبلغ عبدالناصر بأن الإسرائيليين قاموا بحشد ثلاث ألوية على مرتفعات الجولان لمهاجمة سوريا، وكان هدفه من ذلك أن يخلف عبدالناصر إذا أسقطه هجوم إسرائيلى، ويتجه بمصر بعد ذلك كلية إلى النفوذ السوفيتى!

وبطبيعة الحال فإن الرواية الأخيرة هى رواية واهية ملفقة بسذاجة ولاتقف أمام الحقائق. فلم يكن سامى شرف فى الوضع الذى يجعله يصبو إلى خلافة عبدالناصر على هذا الأسلوب الوضيع، كما أن تاريخه الوطنى نظيف سواء فى حياة عبدالناصر أوبعد مماته وحتى يومنا هذا، والتهمة هى دليل على الفبركة التى تكتب بها مثل هذه الكتب التى تريد أن تزيف تاريخنا. وإن كان هذا يجب ألاّ يمنعنا من عرضها لمناقشتها كما فعل الأستاذ محمد عبدالمنعم فى مقاله الأسبوعى فى الأهرام.

والمهم ليس فى الخلاف حول من ألقى بأكذوبة الحشود الإسرائيلية على الجبهة السورية، وإنما فى الموقف المصرى بعد اكتشاف زيف قصة هذه الحشود! وهو اللغز الحقيقى الذى احتارت فيه البرية! لأنه إذا كانت السلطات المصرية قد اكتشفت منذ وقت مبكر جداً أنه لا حشود إسرائيلية على الحدود السورية ولا يحزنون، وانتفى بالتالى ـ سبب دفع الحشود المصرية إلى سيناء لمساندة سوريا، فلماذا مضت فى دفع هذه الحشود إلى سيناء حتى انتهى الأمر بكارثة الحرب التى لم تكن مستعدة لها؟

لندع الفريق محمد فوزى يروى لنا هذا اللغز فى كتابه: «حرب الثلاث سنوات».

«فى يوم ١٤/٥/١٩٦٧، كلفنى المشير عبدالحكيم عامر بالسفر إلى دمشق فى مهمة للتحقيق ومعرفة مدى صحة المعلومات التى وصلته من

دمشق والاتحاد السوفيتى ودول أخرى، عن الحشد الإسرائيلى على حدود سوريا.

«سافرت فعلاً إلى دمشق فى اليوم نفسه، ومكثت ٢٤ساعة تفقدت فيها قيادة جبهة سوريا، كما سألت المسئولين العسكريين فى قيادة الأركان والجبهة، عن صحة المعلومات الخاصة بحشد القوات الإسرائيلية على الحدود السورية. وكانت النتيجة أننى لم أحصل على أى دليل مادى يؤكد صحة المعلومات، بل العكس كان صحيحاً،إذ أننى شاهدت صوراً فوتوغرافية جوية عن الجبهة الإسرائيلية، التقطت بمعرفة الاستطلاع السورى يوم ١٢و١٣/٥/١٩٦٧، فلم ألاحظ أى تغير للموقف العسكرى العادى.

«وأثناء وجودى فى دمشق، أخطرت رئيس الأركان السورى اللواء أحمد سويدان، بالإجراءات العسكرية التى اتخذت فى جمهورية مصر العربية، وأكدت عليه للمرة الأخيرة ضرورة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من تنسيق بيننا للخطط العسكرية. وتبادلت معه وثائق الاتصال الكودى لجميع النداءات اللاسلكية والمترجمة، لخطط وإجراءات اتفق عليها مسبقاً.

«عدت إلى القاهرة يوم ١٥/٥/١٩٦٧، وقدمت تقريرى إلى المشير عبدالحكيم عامر، وهو التقرير الذى ينفى وجود أية حشود إسرائيلية على الجبهة السورية. فلم ألاحظ أى ردود فعل لديه! ومن هنا بدأت أعتقد أن موضوع الحشود الإسرائيلية على حدود سوريا من وجهة نظر المشير ليس سببا وحيداً أو رئيسياً فى إجراءات التعبئة والحشد التى اتخذتها مصر بهذه السرعة!

«وكانت هناك ملاحظة مهمة عن وضع القوات المصرية قبل الحشد. فبالرغم من أن سيناء تعتبر الاتجاه الاستراتيجى الأول لمصر فى ذلك الوقت، فإن تمركز القوات البرية خصص لها ما يعادل ١ : ١٠من قوات المشاة، و١ : ١٠من قوات المدرعات الموجودة بمصر قبل ١٩٦٧(!)

«معنى ذلك أن قوات مصر لم تحتل مراكزها حسب الخطة قاهر لإمكان تجهيز مواقعها، ولو لفترات محدودة خلال العام التدريبى. وعلى ذلك فإن مسرح العمليات المنتظر لم يجهز، كما أن عدم تمركز القوات حرم القوات نفسها ـ وقائدها بالتالى ـ من ممارسة تطبيق الخطة، ليتبين أوجه النقص فى الكفاءة القتالية والنقص فى المعلومات، أو أسلوب التعاون أو إمكانة الاتصالات اللاسلكية ـ وكلها من الأمور الواجب التدريب عليها عمليا، ولو على هياكل قوات أو قيادتها فقط، وبذلك يمكن تلافى العيوب قبل القتال الفعلى.

«ورغم أنه تم تدريب القوات الموجودة فى سيناء، وهى فرقة مشاة واحدة ولواء مدرع خلال شهر فبراير عام ١٩٦٧ على مشروع تدريبى بسيط، فإنه لم يحقق غايته فى إعداد قوات الاتجاه الاستراتيجى الكاملة لمصر فى ذلك الحين».

ويتضح من هذه الرواية للفريق محمد فوزى أمران: الأول، أن القيادة المصرية علمت منذ وقت مبكر جداً ـ أى منذ يوم ١٥ مايو ١٩٦٧ ـ عدم صحة قصة الحشود الإسرائيلية على سوريا، وبدلاً من أن تصدر أوامرها بإيقاف التعبئة ودفع الحشود المصرية إلى سيناء، فإنها استمرت فى إصدار أوامرها إلى القوات المصرية بالتدفق على سيناء.

ثانياً، أنه على الرغم من أن سيناء كانت هى الاتجاه الاستراتيجى الأول لمصر فى ذلك الوقت، فإن القوات المصرية التى كانت فى سيناء فى ذلك الحين لم تتجاوز ـ طبقاً لرواية الفريق محمد فوزى ـ عشر قوات المشاة وعشر القوات المدرعة! الأمر الذى يوضح أن فكرة شن حرب على إسرائيل لم تكن مطروحة فى ذهن القيادة العسكرية أو السياسية. وربما كان السبب فى ذلك وجود قوات الطوارئ الدولية على الحدود مع إسرائيل كحاجز بين القوات المصرية والإسرائيلية.

ثالثاً، وهنا نصل إلى اللغز الأعظم، وهو : إذا كان السبب الذى دعا القيادة المصرية إلى دفع الحشود المصرية إلى سيناء قد انتفى بعد اكتشاف عدم صحة قصة الحشود الإسرائيلية، فما هو السبب الآخر الذى جعلها تصر على دفع الحشود المصرية إلى سيناء؟ هل كان جر إسرائيل إلى معركة، أو كان الهدف التهويش وتعزيز مركزها داخلياً وعلى المستوى العربى؟

بالنسبة للاحتمال الأول فقد يفيد فى نفيه ما يورده الفريق محمد فوزى فى كتابه ـ وكان يشغل فى ذلك الوقت منصب رئيس أركان حرب القوات المصرية ـ من أنه على الرغم من توجيهات المشير عامر الصادرة فى يوم ١٩٦٧/٥/١٥ بأن ينتهى تمركز التشكيلات الميدانية فى سيناء فى أماكنها يوم ١٩٦٧/٥/١٧، فإنه من الغريب أنه لم يصدر مع هذه التوجيهات مهام عملية حربية محددة لهذه التشكيلات الميدانية؟ كما لم يكن هناك تجهيز مدبر من وجهة نظر العمليات لتمركز القوات فى إطار الخطة «قاهر» الدفاعية فى سيناء، وهى الخطة التى سبق التصديق عليها من المشير عام ١٩٦٦، وتم التدريب عليها بواسطة جزء من قواتنا ـ الأمر الذى اضطر القوات المصرية إلى التمركز فى مناطق غير مجهزة فى سيناء انتظاراً لصدور مهمام عمليات محددة لها.

وفى نفس الوقت كانت تتتابع قرارات القيادة العامة إلى هيئة التنظيم والإدارة لتعبئة وحدات وعناصر جديدة لم يسبق التخطيط لها فى خطة التعبئة المعتمدة عام ١٩٦٥، على أن يتم حشدها يوم ١٩٦٧/٥/٢٦!

ولم تكن هذه الأوامر بتعبئة واستدعاء وإنشاء وحدات خارج الخطة ـ كما يقول الفريق محمد فوزى ـ «وليدة دراسة تعبوية قامت بها أجهزة العمليات لسد النقص الميدانى، أو لأداء مهمة قتال تتطلبها الخطة الدفاعية «قاهر»! كما أنه لم يتوافر من قبل احتياطى استراتيجى من الأسلحة والمعدات والمركبات! وتبين أن هذا الاستدعاء الضخم لم يكن إلا تلبية

لأوامر سريعة تحقق رغبة المشير فى جمع أكبر عدد من القوات للحشد، استجابة للشعارات الإعلامية التى رفعت قبل سنوات من المعركة، تدليلاً على قدرة الدولة ذات التعداد البشرى الكبير على تجنيد أكبر جيش فى الشرق الأوسط».

ومعنى هذا الكلام أن الهدف الأساسى من الحشد كان التهويش! وليس تحقيق هدف تحررى من أى نوع يتصل بالصراع العربى الإسرائيلى، وقد شاء هذا التهويش أن يعتمد على قصة الحشود الإسرائيلية على الحدود السورية لإضفاء طابع عربى يفيد فى دعم الزعامة الناصرية التى كانت الجماهير العربية تلقى بثقلها وراءها فى تحقيق آمالها، وقد نسيت القيادة المصرية أنها بذلك تدفع بالبلاد إلى كارثة تدل كل الدلائل على أنها لم تكن مستعدة لها بحال من الأحوال!

هل أرا الجيش فرض الضربة الجوية المصرية على . الناصر.

الوفد فى ١٩٩٥/٦/١٢

من أكبر ألغاز حرب يونيه ١٩٦٧، ذلك الدور الذى قام به الاتحاد السوفيتى، والذى لا توجد عنه إشارات مؤكدة فى المراجع الأجنبية بفضل ستار السرية الذى كانت القيادة السوفيتية السابقة تحيط به خططها وتحركاتها. ولكن هناك حقيقة واحدة ثابتة فى هذه القضية، هى أن الاتحاد السوفيتى كان هو الذى فجر الأزمة بإبلاغه الحكومة المصرية عن حشود إسرائيلية على حدود سوريا! ولما كانت هذه الحشود لا أساس لها من الصحة باعتراف المصادر المصرية والسورية، خصوصاً بعد سفر الفريق محمد فوزى إلى سوريا، واطمئنانه بنفسه إلى خلو الجبهة السورية من الحشود الإسرائيلية ـ فمن هنا كان اللغز الذى حير الكتاب والمؤرخين، وأفسح المجال للتخمينات والتكهنات.

فيرى المؤرخ كارستين هولبراد فى دراسته التى قدمها لمعهد الدراسات العليا فى أستراليا، أن السوفييت ربما أرادوا بهذا الإبلاغ إظهار إخلاصهم للسوريين الذين أصبحوا متورطين معهم بدرجة كبيرة فيما بعد، ولكنهم لم يهدفوا إلى إشعال الحرب بين مصر وإسرائيل.

وعلى حد قوله فإنه على الرغم من أن الحكومة السوفيتية قدمت التشجيع الأول لمصر، فإنها أصبحت قلقة بشكل متزايد من الآثار المحتملة المترتبة على الإجراءات التى اتخذها عبدالناصر، ذلك أنه من المشكوك فيه تماماً أن عبدالناصر قد استشار السوفييت فيما يتعلق بسحب قوات الطوارئ التابعة للأمم المتحدة! كما أنه من المؤكد ـ كما يقول ـ أن السوفييت أصيبوا بالذهول عند سماع إعلان عبدالناصر إغلاق مضايق تيران، ومنع الملاحة الإسرائيلية من المرور فى خليج العقبة!

ويرجع السبب فى هذا الذهول إلى إدراكهم ما سوف يترتب على هذا القرار من تحرك إسرائيل وحلفائها لاتخاذ رد عنيف، ولم يكن خوف الروس نابعاً من احتمال هزيمة مصر فقط، التى كانوا ملمين بحالة استعدادها العسكرى أكثر من أى طرف آخر، وإنما كان الخوف من حدوث مواجهة مع الولايات المتحدة.

فى ذلك الحين كانت القيادة السوفيتية منقسمة إلى فريقين: فريق يؤيد نشوب «حرب بالنيابة» فى الشرق الأوسط ـ أى تقوم بها الدول التابعة للقوتين العظميين ـ وفريق يخشى من أن وقوع أى صراع محلى يمكن أن يؤدى إلى مواجهة عالمية.

ويقول «كارستين هولبراد» إن الفريق الأول هو الذى كان له اليد الطولى فى المرحلة الأولى، فقد كانت فكرته تقوم على تعزيز نفوذ الاتحاد السوفييتى فى الشرق الأوسط، عن طريق دفع الدول العربية إلى زيادة الضغط على إسرائيل، وهى موقنة بأن هذا الضغط لن يؤدى إلى حرب.

على أنه عندما اتخذ عبدالناصر خطواته التالية: أى طلب سحب القوات الدولية أولا، ثم إغلاق مضايق تيران ومنع الملاحة الإسرائيلية من المرور فى خليج العقبة ثانيا ـ اتضح للقيادة السوفيتية أن الأحداث قد وصلت إلى مرحلة خطيرة يتعذر السيطرة عليها، وأصبح هناك خطر محقق من حدوث مواجهة مع الولايات المتحدة.

وهنا انقلب موقف السوفييت، ففى البداية أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً يوم ٢٣ مايو حذرت فيه من أنه «إذا حاول أحد شن هجوم فى الشرق الأدنى، فإنه لن يواجه القوة الموحدة للدول العربية فحسب، وإنما سيواجه أيضاً اعتراضاً شديداً على عدوانه من جانب الاتحاد السوفيتى وكافة الدول المحبة للسلام». وفى يوم ٢٩ مايو ألقى عبدالناصر خطاباً فى مجلس الأمة أعلن فيه أنه «تلقى رسالة من رئيس الوزراء السوفيتى يؤكد فيها أن «الاتحاد السوفيتى يقف بجانبنا فى هذه المعركة، ولن يسمح على الإطلاق لأية دولة بالتدخل حتى تعود الأمور إلى ما كانت عليه فى عام ١٩٥٦». وبعد يومين ترددت الأنباء بأن السوفييت حركوا وحدتين بحريتين إضافيتين إلى منطقة شرق البحر المتوسط.

على أن هذه الإجراءات لم تكن نابعة من عزيمة على مساندة مصر والدول العربية فى حالة نشوب حرب مع إسرائيل، وإنما كانت نابعة من محاولة منع الطرف الآخر الإسرائيلى من شن هجوم على مصر يؤدى بالضرورة إلى مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة.

ويدل على ذلك أنه عندما أبلغ الأمريكيون السوفييت بتلقيهم معلومات من إسرائيل تشير إلى أن مصر تخطط لشن هجوم على إسرائيل يوم ٢٧ مايو، سارعت الحكومة السوفيتية إلى تحذير مصر من شن هذا الهجوم! وكان تقديرها أن عبدالناصر قد سبق له أن وضع الاتحاد السوفيتى أمام الأمر الواقع بطلب سحب قوات الطوارئ الدولية أولاً، وبإغلاق خليج العقبة

فى وجه الملاحة الإسرائيلية ثانياً، وهو ما يجعل احتمال شنه حرباً هجومية على إسرائيل يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ أمراً وارداً.

لذلك أصدرت الحكومة السوفيتية تعليماتها لسفيرها فى القاهرة بأن يوقظ عبدالناصر من نومه فى الساعة الثالثة والنصف صباحاً، ليبلغه انذاراً جدياً بضرورة ممارسة ضبط النفس. وفى الوقت نفسه بعثت بمذكرة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلى تحثه على منع حدوث صداع عسكرى.

وهذا الانذار السوفيتى يعتبر من وجهة نظرنا نقطة تحول فى الموقف لصالح إسرائيل. ففى ذلك الحين، وبسبب التطورات التى اتخذتها القيادة المصرية، ابتداء من دفع الجيوش المصرية إلى سيناء، ثم طلب سحب القوات الدولية، وانتهاء بإغلاق خليج العقبة فى وجه الملاحة الإسرائيلية، كان قد أصبح مؤكداً أن الحرب قد أصبحت واقعة لا محالة، ومادام أن الأمر كذلك فإن اتخاذ موقف الدفاع من جانب أى من الطرفين المتصارعين سوف تكون عواقبه وخيمة عليه، وهذا ما أكده الجنرال وايزمان قائد السلاح الجوى الإسرائيلى الذى قال لرئيس وزراء إسرائيل: «إنكم إذا لم تهاجموا فوراً، فإن مصيركم سوف يكون الفناء!».

وقد كان هذا الرأى نفسه هو الذى قاله أيضاً قائد القوات الجوية المصرية، وهو الفريق أول محمد صدقى محمود. ففى المؤتمر الذى عقده عبدالناصر يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧ لقادة القوات المسلحة : برية وبحرية وجوية، حين أبدى عبدالناصر رأيه بأن الضربة الأولى سوف توجهها إسرائيل نحو قواتنا الجوية بهدف الحصول على السيطرة الجوية، رد الفريق أول صدقى قائلاً: «إن منظرنا سيختلف كثيراً فيما لو تركنا المبادأة للعدو، وأنا أستصوب أن نكون البادئين بالضربة، لانتزاع السيطرة الجوية عليهم». على أن عبدالناصر رد بقوله: لقد اتخذنا قراراً سياسياً بألا نكون البادئين بالضرب وعليكم أنتم تفادى ضربة العدو الأولى»!

كان هذا فى يوم ٢٥ مايو ١٩٦٧ ، ولم يعترض المشير عامر، بل أبدى ما يؤيد هذا القرار، فقد عقب على كلام الفريق صدقى والرئيس عبدالناصر قائلاً: إننا لو بدأنا الضربة الأولى، سيكون ذلك مبرراً لتدخل أمريكى سافر نود تفاديه، وسوف يحرج السوفييت» .

على أنه فى اليوم نفسه كان المشير عامر يصدر، بوصفه نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، أمراً انذارياً إلى قائد القوات الجوية والدفاع الجوى، للاستعداد لتنفيذ الضربة الجوية التى كان يرمز لها باسم «أسد»، اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ !!!

وكان هذا الأمر هو الذى عرفته المخابرات الإسرائيلية عن طريق أحد المطارات المصرية فى سيناء، وتحركت على الفور لإبلاغ الولايات المتحدة، التى قامت بدورها بالاتصال بالاتحاد السوفيتى لتحذير مصر من ذلك.

ولا توجد معلومات كافية عن هذا القرار بتنفيذ ضربة جوية ضد العدو يوم ٢٧ مايو ١٩٦٧ ، وإن كان من المؤكد صدوره من مصدرين: الأول من إسرائيل، التى أبلغت الولايات المتحدة به، وهذه أبلغت الاتحاد السوفيتى لإنذار عبدالناصر. والثانى من الفريق أول عبدالمحسن مرتجى، الذى كان قائد جبهة سيناء فى حرب يونيه ١٩٦٧ .

ولما كانت القيادة السياسية قد أعلنت بوضوح يوم ٢٥ مايو أنها ضد البدء بضربة جوية مصرية، وقد أمن المشير عامر على ذلك، فإن صدور أمر من المشير نفسه فى اليوم نفسه إلى قائد القوات الجوية للاستعداد لتنفيذ الضربة الجوية المصرية اعتباراً من أول ضوء يوم ٢٧ مايو، يعد لغزاً حقيقياً! إذ يعد خروجاً صريحاً على تعليمات القيادة السياسية، وزجاً بمصر فى حرب ضد إسرائيل بدون موافقة القيادة السياسية، وهو أمر خطير.

ولسنا فى الوضع الذى يجعلنا نجزم فى هذا الأمر بشئ، ولكن كل ما يمكننا أن نفعله هو أن نوضح تفكير القيادة العسكرية فى ذلك الوقت، كما سطره الفريق عبدالمحسن مرتجى فى مذكراته. ففى تعقيبه على قرار عبدالناصر بعدم البدء بالضربة الجوية قال ساخراً:

«طبعاً لم يدر بخلده كيف نتفادى الضربة الأولى! وجميع مطالب هذا الإجراء بعيدة كل البعد عن إمكانات القوات الجوية! فلا دفاع جوى قوى! ولا تحصينات وملاجئ للطائرات! ولا مطارات كافية توزع عليها الطائرات، بدلاً من تكديسها فى القليل المتوفر، فيسهل ضربها وإصابتها! ولا وسائل إنذار كافية!

ومعنى هذا الكلام بوضوح تام، هو أن القيادة العسكرية كانت تعرف جيداً أن القرار السياسى الذى اتخذه عبدالناصر كان خارجاً عن نطاق قدرتها على التنفيذ، وبعبارة أخرى أنه قرار غير قابل للتنفيذ، وأنه يعرض مصر لهزيمة محققة، وسوف تتحمل القيادة العسكرية ـ بالضرورة ـ نتائجها الفادحة!

فهل قرر المشير عامر وضع عبدالناصر أمام الأمر الواقع بهجوم ٢٧ مايو الجوى على إسرائيل، وهو يعلم أن عبدالناصر لن يستطيع الاعتراض، ولن يجرؤ على إحداث انقسام بين القيادة السياسية والقيادة العسكرية فى وقت تخوض فيه القوات المسلحة المصرية حرباً ضد إسرائيل؟

يبدو أنه لا مفر أمامنا من الأخذ بهذا الرأى، فقرار البدء بالضربة الجوية المصرية ثابت من مصدرين كما ذكرنا: مصدر إسرائيلى ترتب عليه تدخل أمريكى وإنذار لعبدالناصر من جانب السوفييت، ومصدر مصرى هو قائد جبهة سيناء فى ذلك الوقت وهو الفريق أول عبدالمحسن مرتجى.

وهذا القرار من المحقق أنه مخالف لتعليمات عبدالناصر، وهو ما يعنى أنه إذا كانت لدى عبدالناصر أسباب سياسية تدعوه إلى اتخاذ قرار عدم البدء بالضربة الأولى، وانتظار الضربة الإسرائيلية، فإن القيادة العسكرية المصرية كانت لديها أسباب عسكرية تدعوها إلى الاعتقاد بأن تنفيذ تعليمات عبدالناصر تعنى هزيمة ثقيلة تنزل بمصر، إذ تحرمها من قواتها الجوية فى حرب صحراوية تلعب فيها القوات الجوية الدور الحاسم. ومن هنا كان الأمر الانذارى الذى أورده الفريق عبدالمحسن مرتجى إلى قائد القوات الجوية المصرية الفريق أول صدقى محمود، بتنفيذ الضربة الجوية «أسد» اعتباراً من يوم ٢٧ مايو١٩٦٧!

على أن انكشاف هذا الأمر لإسرائيل وللولايات المتحدة، وتحذير الاتحاد السوفيتى لعبدالناصر فى الساعة الثالثة والنصف ليلاً بعدم البدء بالضربة الأولى، جعل القيادة العسكرية توقن بأن إصرارها على تنفيذ هذا الأمر، سوف يحرم القوات المسلحة من مساندة الاتحاد السوفيتى، الحليف الوحيد لمصر فى ذلك الحين، ومن ثم قبلت تنفيذ أمر عبدالناصر لها بعدم تنفيذ الضربة الجوية الأولى، وهى تعلم مسبقاً أنها لا تملك وسائل حماية مصر من الضربة الجوية الإسرائيلية!



الفصل السادس

جريمة ختان الإناث



صــر طبيبة شــا ** !

من مفارقات مجتمعنا المصرى أنه يكره انكشاف عيوبه على الملأ، ولكنه لايعمل على التخلص منها! وربما كان أبرز مثال على ذلك، عادة «ختان الأنثى» التى أثارت ضجة كبرى فى مصر، عندما قامت شبكة «سى إن إن» بعرض فيلم لها! ولم تكن شبكة «سى إن إن» قد اختطفت الطفلة ونفذت الجريمة على مسئوليتها، وإنما قامت بالتصوير فى بيت الطفلة وبإذن ولى أمرها، الذى لم ير فى ذلك غضاضة أو إساءة مادامت العملية تجرى بالفعل فى كل بيت فى جميع أنحاء مصر، لا تجرى فى الخفاء، بل تجرى وسط مظاهر الفرح والزغاريد والتهانى! ولم يندم الرجل على العملية ذاتها ، وإنما ندم لأن سماحه بالتصوير، قد جرح حاسيس ومشاعر بنى وطنه!

اكتوبر فى ١٤/٥/١٩٩٥

ولا يهمنا في هذا المقال أن بعض طلاب الشهرة وأى فيما حدث منجم ذهب يمكن أن يدر عليه الخير والثراء والشهرة، إذا هو انتحل وظيفة المدعى العام، ورفع الدعوى القضائية على الشبكة الأمريكية يطالبها بملايين الدولارات تعويضا عن مشاعره الوطنية التى أوذيت بسبب فضيحة التصوير!

ولا يهمنا أيضا أن بطل الفضيحة القومية الذى سمح بتصوير الختان فى بيته - وهو والد الطفلة - لم يكد ينجو من المساءلة والعقاب على ما ارتكبه، حتى سارع للاغتراف من منجم الذهب منضما إلى الدعوى القضائية، وإنما يهمنا بالدرجة الأولى أن عملية ختان الأنثى التى ثارت بسببها كل تلك الضجة، مازالت تمارس فى كل أنحاء مصر، أى فى كفورها وقراها ونجوعها وفى كل حى شعبى فى مدن مصر وبفسى الطقوس.. أى وسط الأفراح والزغاريد!

ومن هنا فإنه يسعدنى حقا أن أنشر هذه االصرخة الجريئة التى وصلتنى من طبيبة الامتياز «س.ت» بالحضرة بالإسكندرية، وفى شكل خطاب مطول يحفل بالصراحة والشجاعة والثورة والحزن والغضب - لعل فى نشر هذا الخطاب ما ينبه الأسر الغافلة إلى مغبة ما تفعل وخطورة ما ترتكب فى انسياقها وراء عادة ذميمة تكتسى بثوب الدين والدين منها براء.

يمضى خطاب الطبيبة «س.ت» على النحو الآتى

«حمداً لله على سلامتكم وتجاوزكم الأزمة الصحية التى مررتم بها. ومع وحدة هدفنا فى الوصول إلى أعلى مستوى ممكن من الخدمة الطبية، فإن كونى طبيبة لا يمنعنى من الإشارة إلى البقع السوداء التى تشوه الثوب الأبيض علنا نتمكن من التخلص منها

«ما أريد التحدث عنه يا سيدى، هو الأطباء الذين يقبلون إجراء عملية ختان الإناث، ويتقاضون أجرا مقابل قطع أهم الأعضاء الحسية فى جسد المرأة، رغم أنهم لا يقبلون أن يفعلوا ذلك ببناتهم أو بنات أقربائهم!

«إننى لن أنسى أبدا ذلك اليوم الذى أخذتنى فيه أمى الأمية - سامحها الله - إلى طبيب قام بذبح أنوثتى، رغم عدم وجود زائد يستحق القطع، فكان ذلك سببا فى المأساة التى أعيشها حاليا، ومعايرة زوجى المستمرة لى بأنى امرأة ناقصة الأنوثة! كأنى أنا المسئولة عن نقص أعضائى التناسلية وتشويهها!

«ومن المؤسف أن وسائل الإعلام المصرية، قد تركت التاريخ يسجل لشبكة تليفزيون أمريكية الفضل فى إلقاء الضوء على ما تتعرض له نسبة كبيرة من الفتيات المصريات من ممارسات بشعة، وتركت هذه الشبكة الأجنبية تفخر بأنها هى التى فجرت هذه القضية التى كان ينبغى على الإعلام المصرى أن يفجرها!

«وقد ثار الكثيرون من المتعلمين وغضبوا ليس لأن الألوف من الفتيات المصريات فى الريف والأحياء الشعبية يتعرض للختان يومياً بتلك البشاعة التى صورتها شبكة «سى إن إن»، ولكن لأن العالم عرف أن مثل هذه العملية الوحشية تجرى فى بلدنا! وحتى نحسن الظن بالمثقفين الذين سنوا أقلامهم لذبح هذه الشبكة ومندوبتها المصرية، سنفترض أن جميعهم كانوا يعتقدون أن تلك العادة قد انقرضت من بلادنا فى الوقت الذى كانت الشبكة الأجنبية فيه تعرف الحقيقة، وتبحث عمن يسهل تصوير واحدة من هذه العمليات عند إجرائها!

«ولكن ما أثار صدمتى حقا وصدمة قطاع عريض من المجتمع، هو أنه فى الوقت الذى بدأ فيه بعض المثقفين يقومون فى نشر الوعى بين البسطاء، فوجئنا بأحد رجال الدين البارزين يستنكر إضاعة الوقت فى مناقشة قضية ختان الإناث، ويعتبرها قضية «حتة جلدة»! على حد قوله! - فى حين يرتكب فيه الصرب الجرائم فى البوسنة!

«فليكن! ولنسلم بأن المجرمين الصرب يرتكبون الجرائم فى البوسنة، وأن هذا يعطينا الحق فى أن نرتكب نحن أيضا الجرائم فى حق بناتنا! ولكن الزعم بأن العضو الذى يقطع فى ختان الإناث هو مجرد «حتة جلدة» إن دل على شيء فعلى مدى احتقار آدمية المرأة! وهو ما يجعلنى أدعو الله أن يحمى الإسلام ممن يشوهون صورته، ثم يتباكون لوجود نظره عدائية عالمية ضده!

« إن السبب الحقيقى لمأساة المسلمين فى البوسنة، وفى غيرها وتقاعس المجتمع الدولى عن اتخاذ موقف حازم لردع المعتدين، هو أننا نقدم الإسلام للعالم فى أسوأ صورة، أى فى صور التخلف والجهل والإرهاب، واضطهاد المرأة، ونعطى مجرمى الصرب السلاح الذى يستخدمونه فى إيهام الغرب بأنهم يحمون أوروبا من خطر قيام دولة إسلامية تهدد الحضارة. ولو أننا التزمنا بالإسلام الحقيقى، وقدمنا للعالم صورة حقيقية له تظهر كيف أنه يحقق الخير والسعادة للبشر، لاختلف الأمر تماماً، ولاكتسبنا فى صفوفنا قوى كثيرة هى التى ندفعها دفعا للوقوف ضدنا!

«ومن يراجع كتب الفقه، يجد أن الفقهاء قد اختلفوا فى حكم ختان الإناث، وأن جمهورهم قد ذهب إلى أنه مستحب وليس بواجب.، حيث لم يرد ذكره فى القرآن الكريم، ولا يوجد فى السنة الشريفة نص صريح متفق عليه يلزم به، كما نهى الرسول صلى الله عليه وسلم عن المغالاة فى القطع عند إجراء الخفاض أو ختان الإناث المعروف منذ الجاهلية، وذلك فى الحديث الشريف: « إذا خفضت فلا تنهكى» وغيره من الروايات فى هذا المعنى نفسه، أى أن الحرام لا يتمثل فى ترك ختان الإناث، ولكن المنهى عنه هو المغالاة فى القطع

وهكذا، فى الوقت الذى تتم فيه عمليات الختان بصورة جائرة تتنافى مع الدين والإنسانية، وتسكت الضحايا من الإناث على ذلك اعتقادا بأنه

من شعائر الإسلام - أو خجلا من الشكوى! - فإننا لم نسمع أبدا، قبل تلك الضجة التى أثارتها فعلة الشبكة الأجنبية، أن أولئك الذين يحملون أمانة الدعوة الإسلامية قد نبهوا الناس إلى تلك الجريمة التى يرتكبها الآباء فى حق بناتهم، أو إلى أن الله تعالى لم يخلق هذا العضو الذى يجتث فى ختان الإناث عبثا، وإنما خلقه ليؤدى وظيفة معينة.

«نعم» لم نسمع أحداً من الدعاة قد نبه إلى ذلك، وإنما سمعنا فقط مؤخرا من عالم يحمل درجة الدكتوراه، ما يظهر به سخريته لتلك الضجة التى ثارت من أجل «حتة جلدة» لا يستحق استئصالها كل ذلك الاهتمام!

«وإذا كان مثل هذا القول، قد صدر من عالم استباح لنفسه أن يفتى فى علوم التشريح والأنسجة الحية، دون أن يعرف عنها شيئا، فإنه لا لوم يقع على الأميين أو ذوى التعليم المنخفض لأنهم لم يجدوا من ينشر الوعى بينهم، أو وجدوا من يضللهم بمعلومات خاطئة!

«كذلك لا لوم عليهم وقد وجدوا من أساتذة الطب من يجرون هذه العملية لبنات الغير، ولا يجرونها لبناتهم ولسان حالهم: لتذهب بنات الغير إلى الجحيم! كما أنه لا لوم على العامة! وقد أهملت وسائل الإعلام المصرية إهمالا جسيما فى القيام بواجبها فى نشر الوعى بين الناس فى هذه القضية، بدعوى الخجل من تناول مثل هذه المواضيع الحساسة، رغم أنه لاحياء فى الدين أو العلم.

«ومن هنا فمن حق الآباء أن يعرفوا أن البظر الذى يقطع فى ختان الإناث، ليس كما يعتقدون زائدة جلدية كالقلفة التى تقطع فى ختان الذكور، وإنما هو عضو كامل يشبه عضو التناسل فى الرجل فى التركيب، باستثناء أنه أصغر حجما، ولا تخترقه قناة البول.

«وهذا العضو ليس هو المسئول عن الرغبة الجنسية فى المرأة، لأن مركز هذه الرغبة فى المخ، ولكنه مخلوق لتمكين المرأة من الارتواء

الجنسى، وقطع هذا العضو بالكامل - من ثم - يحرم المرأة من حقها فى الاستمتاع بالجنس. أما قطع جزء منه فإنه لا يحد من الرغبة الجنسية - كما يتوهم البعض - ولكنه يؤخر وصول المرأة إلى ذروة النشوة التى يليها الهدوء والراحة النفسية، ويترتب على هذا التأخير أن ينتهى الزوج من العملية الجنسية، فى وقت مبكر تاركا زوجته وهى مازالت تتشوق للمزيد، لأنها لم تصل إلى غايتها، الأمر الذى يؤدى إلى متاعب نفسية وإلى احتقان بالحوض، فضلا عما يسببه ذلك من مخاطر أخلاقية، وإحباط للزوج نفسه لإحساسه بأنه لم يتمكن من إرضاء زوجته. وهذا كله لم يكن ليحدث لو أننا تركنا العملية الجنسية تتم بالشكل الطبيعى الذى خلقه الله تعالى.

«وللعلم فإن أيا من الأحاديث التى استند إليها المؤيدون لختان الإناث - بصرف النظر عن مدى صحتها أو ضعفها - لم يقل إن الهدف من الختان هو الحد من الغريزة الجنسية! بل لقد لفت نظرنا الدكتور أحمد عمر هاشم - دون أن يدرى - إلى أن المباح شرعا إنما يقتصر على قطع «جلدة» فقط دون الأصل. وعلى حسب قول الإمام الماوردى: «يؤخذ منه الجلدة المستعلية، دون أصلها»، وكما قال الإمام النووى: «قطع أدنى جزء منها».

وعلى ذلك فإن المباح شرعا يقتصر على قطع البظر - أى الغلاف الجلدى الرقيق الذى يعلوه، والذى قد يكون معقوفا لأسفل فى بعض الإناث، مما قد يعوق المتعة الجنسية مستقبلا، ويكون قطعها - فى هذه الحالة - محققا لنفس حكمة قطع قلفة الذكر وهى إزالة الزائدة الجلدية التى تعوق النظافة والإحساس باللذة.

«على أنه نظرا لأن قلفة الأنثى - أى جلدة البظر - تكون دقيقة الحجم فى أغلب الإناث، ولأن النظرة العنصرية إلى المرأة تحملها وحدها مسئولية الخطيئة، فلذلك جرت العادة على استئصال البظر نفسه اعتقادا بأن هذا الاستئصال هو الذى يحمى العفة والفضيلة! فى حين أن التربية -

وحدها هى التى تحميها. ومثل هذا التفكير يشبه تماما أن ندعو إلى بتر أنوف الشباب، حماية لهم من الوقوع فى خطر شم المخدرات! أو إلى قطع أطراف أصابعهم لمنعهم من استخدامها فى السرقة!

«أما ما يدعيه البعض من أن البظر، إذا لم يقطع منه جزء، يكون عرضة للاحتكاك ، فالإثارة، فإنه قمة التهريج، لأنه لو كان منطق هذا البعض سليما، فإنه يلزم - من باب أولى - أن نقطع عضو الرجل، لأنه أكثر عرضة للاحتكاك والإثارة!

ومن هنا كم أود أن يعرف أحد الأبوين الذى يصطحب الابنة إلى أحد الأطباء ليجرى لها عملية الختان، أنه لا يوجد فى كتب الطب وصف لكيفية إجراء هذه العملية، وإنما يوجد فقط شرح لكيفية التعامل مع الأضرار والمضاعفات التى قد تحدث نتيجة بتر أجزاء من الجهاز التناسلى للأنثى، وأولها خطر النزيف الحاد الذى قد يودى بحياة البنت نتيجة قطع أحد الشرايين، كما أن الأطباء لا يتدربون على إجرائه فى سنة الامتياز فى ختان الذكور، ربما لأن استئصال عضو نافع سليم، أو جزء منه من جسد إنسان، بدون مبرر، يشكل انتهاكاً لشرف مهنة الطب.

«أما الأطباء الذين يقبلون إجراء هذه العملية مقابل بضعة جنيهات، فإن منهم من يجرب قطع البظر كله، أو جزء منه - حسب مزاج أهل الفتاة الذين يدفعون له أجره عن هذه الجريمة - ولكنه يسخر منهم فى سره! وإن كان أغلب القلة من الأطباء الذين يقبلون إجراء عملية ختان الإناث، يحاولون بقدر الإمكان إراحة ضمائرهم عن طريق عدم المغالاة فى القطع، وإقناع أنفسهم بأنهم يحمون الفتيات من أضرار أشد سوف تلحق بهن، لو أنهم تركوهن فى أيدى القابلات أو حلاقى الصحة.

وبالبحث فى المراجع الطبية، فإن البتر، أو التشويه التناسلى للإناث، الذى يعرف باسم الختان! أو «الطهارة»، ينقسم عادة حسب شدته إلى ثلاث

درجات أشدها ما يتبرأ منه الأطباء المصريون ويسمونه بالخفاض السوداني، ويبرأ منه الأطباء السودانيون ويسمونه بالخفاض الفرعوني! وهذا النوع! الذى يشوه الأعضاء التناسلية الخارجية تماما ينتشر فى السودان والنوبة. أما النوع الثانى، وهو الأكثر انتشارا فى مصر فيتم استئصال البظر والشفرين الصغيرين جزئيا أو كليا. وله أضرار كثيرة وإن كان أقل وحشية وبشاعة من النوع السابق

أما أخف الأنواع، فهو ما يسمى بـ «الخفاض السنى» ويقتصر على إزالة قلفة البظر أى الغلاف الرقيق الذى يعلوه، دون مساس بالبظر نفسه. وهذا النوع هو الوحيد الذى يصح أن نسميه ختانا وإن كان قليلا ما يجرى، لأن الكثيرين لا يقنعون به، فضلا عن أنه يحتاج إلى دقة وخبرة قد لاتتوافران للجراح العادى، فما بالك بالقابلات وحلاقى الصحة؟

«سيدى، لقد حكمت محكمة بريطانية بالحبس ستة أشهر على رجل قطع جزءا من ذيل كلب، بحجة أنه حرمه من الاستمتاع يهز ذيله، وأنا لا أتطلع إلى اليوم الذى تنال فيه المرأة المصرية الحقوق التى يتمتع بها الكلب البريطانى! ولكنى فقط لا أعرف من أقاضى ليعوضنى عن بتر عضو حيوى فى جسدى وفقده لوظيفته؟ فالمجتمع كله مشترك فى هذه الجريمة! خصوصا أولئك الذين آتاهم الله العلم فحبسوه، ولم يكلفوا أنفسهم نشر الوعى بين الناس، لأن الأمر لا يعدو بالنسبة لهم أن يكون «حتة جلدة» مع أنهم لو فقدوا العضو المقابل عندهم لـ «حتة الجلدة» هذه التى يستهزئون بها، لما قنعوا بأى تعويض!

«على أنه نظرا لأن ختان البنات يشكل عرفا راسخا فى الريف والصعيد، فإنى أؤيد قرار وزير الصحة بالسماح بختان الإناث فى المستشفيات العامة، وذلك للتقليل من الأضرار التى تنتج عن إجرائه خارجها، بشرط أن يسبق ذلك تدريب للأطباء على كيفية إجراء عملية الختان بالشكل الذى إباحه الإسلام.

«أما استمرار الجهلة من الآباء فى تشويه بناتهم على هذا النحو باسم الدين الإسلامى، والتمسك بعادة ليست أبدا من صميم الإسلام، ولا تعرفها غالبية الشعوب الإسلامية، فليس له من معنى إلا الإصرار على جريمة فى حق الفتاة المصرية، وحرمانها من الحقوق التى يتمتع بها الكلاب فى المجتمعات الأخرى! ومعناه أننا مجتمع متحضر نظريا، ولكننا فى الحقيقة والواقع لم نتجاوز بعد المرحلة البدائية، وعندئذ فليس من حقنا أن نغضب، لأن شبكة أجنبية قد كشفت هذه الفضيحة على العالم المتحضر!

«وأخيراً فإنى أعتذر إليكم لأنى أضعت وقتكم ووقت القراء من أجل «حتة جلدة»!

طبيبة امتياز ـ الحضرة ـ الإسكندرية

■■■

انتهت هذه الرسالة الغاضبة والمؤثرة من هذه الطبيبة الشابة، وقد رأيت نشرها كاملة، لأنها صرخة حق، لست أدرى كيف لم توقظ الغافلين من الآباء! على الرغم من أنها صرخة قديمة وليست جديدة. فأذكر أنى حين كنت أقضى وقتى فى الأرشيف البريطانى طوال عام ١٩٨٠ صادفتنى قضية ختان الإناث فى الرسائل السرية التى كان يرسلها المندوب السامى البريطانى فى مصر إلى حكومته! وقد أرفقها بدراسة تاريخية عن أصل هذه العادة، توصل فيها إلى أن العادة ليست عادة إسلامية، وإنما هى عادة فرعونية!

وكنت أنوى نشر هذه الرسائل عند عودتى من لندن، ثم جرفتنى الأحداث بعد اغتيال الرئيس السادات، وظلت تجرفنى حتى الآن! وقد ترتب عليها أن كل ما جمعته من وثائق من الأرشيف البريطانى على مدى عام كامل، ملزال «بربطته» كما هو دون أن تمسه يدى، رغم ما أنفقته من مال

وأضعته من وقت! ومن سوء الحظ أنه لا أمل في نشر هذه الوثائق في الدار الآخرة، إذا لم أتمكن من نشرها في هذه الدار الأولى.

ولكنى اعتقد أنى بنشرى هذه الرسالة في أشهر جريدة ومجلة في مصر والعالم العربى، قد حققت رغبة كاتبة الرسالة في توعية كل من الجهلاء والعلماء بهذه القضية الخطيرة التى آمل أن يتخلص مجتمعنا المصرى من آثارها، قبل نهاية هذا القرن وإلا استحققنا فضيحة أخرى كتلك التى أثارتها الشبكة الأجنبية، ولا يكون من حقنا الغضب، أو التظاهر بالغضب!

وأخيرا فإنى مدين بالاعتذار للصديق الأستاذ الدكتور حسين جعفر رئيس قسم جراحة القلب بكلية طب القصر العينى!

ففى مقالى يورم ١٩٩٥/٤/٢٩ تحت عنوان «صحة الشعب وصحة الحكم»، ذكرت أن الطبيب المصرى الذى أوصى بنقل المرحوم الدكتور إبراهيم صقر إلى مستشفى سانت مارى بلندن، ليلقى حتفه، كان رئيس قسم جراحة القلب بأقدم كلية للطب في مصر، وصحتها: «رئيس قسم القلب» بهذه الكلية، وهو الأستاذ جلال السعيد.

وأود أن أطمئن اصحاب الرسائل التى وصلتنى إلى أنى أنشر منها ما يخدم الهدف النبيل الذى تغيبته منذ البداية، وهو حق شعبنا المصرى في أن يتلقى رعاية صحية حقيقية وفضح الاستغلال البشع للمستشفيات الخاصة، وإسقاط أعوان عزرائيل من جهلة الأطباء وأباطرتهم الذين توهموا أن عين الله غافلة عما يفعلون! ■

عـــو إلى صـــر لطبـيـبـة لشـا

صرخة الطبيبة التى نشرتها منذ أسبوعين، أثارت ردود فعل واسعة النطاق فى المجتمع المصرى، لما تنضح به من صدق وشجاعة وحق. وكنت أتوقع أن تأتى ردود الفعل هذه فى شكل رأى مؤيد للختان ورأى معارض، ولكنى فوجئت بأن ردود الفعل جميعها تنصب فى الاتجاه المعارض للختان ! وأكثر من ذلك أن البعض منها اتجه إلى مهاجمة الطبيبة الشابة، لما قبلت به من إجراء العملية ـ بالشكل المبسط الذى حددته ـ فى المستشفيات هروبا من الدايات الجاهلات.

وهكذا وجدنا متشددات إلى يسار الطبيبة الشابة، فى حين لايوجد أحد إلى يمينها! وهذه ظاهرة إيجابية على وجه التحقيق، وعلامة على أن المجتمع المصرى قد أخذ يتخلص من بعض

اكتوبر فى ٢٨/٥/١٩٩٥

العادات الضارة التى كان يظنها مقدسات لاتمس، وأخذ يستمع إلى الرأى العلمى والدينى الصحيح، وأن عادة الختان البشعة قد أخذت تتراجع وتنحسر إلى الطبقة الدنيا، التى يسودها الجهل، وتسيطر عليها الخرافات.

ولكن هذا يجب إلا يجعلنا نخلد إلى السكون، أو نطمئن إلى أن العادة فى سبيلها إلى الانقراض بفعل الزمن، أو يعتقد المثقفون أنه مادامت العادة قد ابتعدت عنهم بعد أن اقتنعوا بعدم إجرائها لبناتهم، فإن مصر ستكون بخير! ذلك أن هذه الطبقة الدنيا هى التى منها معظم المثقفين والمفكرين الحاليين! وهى الطبقة التى تضخ فى الجامعات المصرية كل عام مئات الألوف، ليتخرجوا بعد أعوام قليلة وهم يحملون المؤهلات العالية، أو يعدون لدرجة الماجستير أو الدكتوراه! وبمعنى آخر إنها هى الطبقة التى سوف تضخ فى المجتمع المصرى الراقى ـ أو مجتمع المثقفين والمفكرين والمتعلمين ـ عشرات الألوف من الطبيبات المختونات، ومثلهن من المهندسات المختونات، وأضعافهن من المحاسبات والمحاميات، والصيدلانيات والزراعيات، والفنانات والمدرسات المختونات! ثم يقوم هذا الجيل ـ بحكم ثقافته وتعليمه ـ بعدم إجراء عمليه الختان لبناته. الأمر الذى يعنى تعطيل واستدامة امتهان المرأة المصرية، وتأخير تحريرها من هذه العادة الوحشية جيلا آخر أو جيلين.

وربما كان الدليل على صحة هذا الكلام، هو صرخة الطبيبة الشابة السالفة الذكر. فعلى الرغم من أنها أ . " اليوم تنتمى للطبقة الراقية فى المجتمع المصرى، طبقة المتعلمين، فإنها ولدت من أم جاهلة. ففى خطابها تقول: «لن أنسى أبدا ذلك اليوم الذى أخذتنى فيه أمى الأمية ـ سامحها الله إلى طبيب قام بذبح أنوثتى».

ومن هنا فمن الضرورى نشر توعية واسعة النطاق، لاتكفى فقط بالكلمة المقروءة، بل الكلمة المسموعة والمرئية أيضاً. وإنى لأطمع فى أن

يتبنى وزير إعلامنا الشجاع، صفوت الشريف، هذه القضية، وأن يأتى اليوم الذى نشاهد فيه فى التليفزيون المصرى البرامج التى تحذر من الختان، على نسق برامج تنظيم الأسرة، التى تحذر من زيادة النسل! إذ لاتقل قضية الختان أهمية عن قضية تنظيم الأسرة، فكلهاتنصب فى وعاء صحة الأسرة وسعادتها ورفاهيتها. ولامعنى لأن نطالب الأم بتنظيم الأسرة، وهى مهانة فى أنوثتها، محرومة من حقها فى الاستمتاع بما أحل الله!

ولربما يخرج لنا المؤتمر القومى القادم للمرأة المصرية، الذى ترأسه رئيسة اللجنة القومية للمرأة السيدة الفاضلة حرم رئيس الجمهورية ـ بتوصية فى هذا الشأن تستنكر الختان وتطالب الدولة باستخدام كل ما لديها من وسائل الإعلام المسموعة والمرئية المتاحة لمكافحة هذه العادة الوحشية البعيدة كل البعد عن ديننا الحنيف.

والمهم هو أنه كانت تلك هى المرة الأولى، التى أعرف فيها بوجود جمعية لمناهضة ختان الإناث - - اسم: «مجموعة العمل المعنية بمناهضة ختان الإناث»! فلم أسمع شيئاً عن نشاطها أو دورها، وإنما عرفت بوجودها عندما أرسلت لى الدكتورة سهام عبدالسلام رسالة تعلق فيها على خطاب الطبيبة س. ت، وقد أرفقت بها خريطة مهمة لأفريقيا والعالم العربى، توضح مدى انتشار الختان فى البلاد المختلفة، وهى تحت عنوان: «ختان الإناث بصوره المختلفة: الحقائق والمقترحات من أجل التغيير، التقرير رقم ٤٧ من مجموعة حقوق الأقلية».

وهى خريطة مفيدة للغاية، فهى توضح أن معظم البلاد العربية لاتعرف الختان، على الرغم من أنها بلاد إسلامية! وعلى رأس هذه البلاد: المملكة العربية السعودية، أرض الرسالة ـ وهو رد على بعض كبار المشايخ الرجعيين المتعصبين الذين ينسبون الختان للإسلام! ـ والأردن وسوريا، والعراق، ولبنان وفلسطين وليبيا وتونس والجزائر والمغرب والصحراء الغربية.

وأما البلاد التى ينتشر فيها الختان، فهى التى تمتد على الحزام الأوسط لأفريقيا، من الصومال وكينيا وتنزانيا والسودان وأثيوبيا والصومال وأرتيريا على البحر الأحمر والمحيط الهندى شرقا، إلى موريتانيا والسنغال على المحيط الأطلنطى غربا، وتمتد فى وسط أفريقيا لتشمل تشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والنيجر ونيجيريا والكاميرون.

كما يتضح أنه لايوجد شعب ينتشر فيه الختان على البحر المتوسط وعلى طول الساحل الشمالى الأفريقى غير الشعب المصرى! ــ والأمر الذى يشير إلى أن هذه العادة الوحشية، إما أنها انتقلت من السودان إلى مصر، وإما أنها انتقلت من مصر إلى السودان، ثم نقلها هذا إلى بقية الشعوب الأفريقية السالفة الذكر.

وبطبيعة الحال فإن الاحتمال الثانى هو الاحتمال الوحيد المعقول، فلم يكن لدى السودان فى ذلك الوقت ما تنقله عنه مصر ، وإنما كان لدى مصر ما ينقله عنها السودان، ولم تكن مصر الفرعونية، بكل تراثها الحضارى الهائل، لتتأثر بعادة سيئة تنتقل إليها من السودان الذى هو أقل منها حضارة، وإنما المعقول أن يتأثر السودان بعادة تنتقل إليه من مصر.

وهذا يضعنى أمام المقال القيم للدكتورة نوال السعداوى فى أهرام ١٨ مايو ١٩٩٥ الذى علقت فيه على مقالى، واعترضت فيه على ما أوردته عن الوثائق البريطانية، من أن العادة ليست إسلامية وإنما هى فرعونية.

فكما رأينا فإن كل البلاد العربية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، مهد الرسالة المحمدية، لاتنتشر فيها عادة الختان، وإنما تنتشر فقط فى أفريقيا، وهو ما يعنى أن عادة الختان كانت اجتهادا من مصر الفرعونية مع اجتهاداتها فى التحنيط وغيره، وقد احتفظت به، ونقلته إلى البلاد المتخلفة فى الجنوب. ولكنها لم تستطع أن تنقله مع الإسلام إلى البلاد العربية، سواء فى غربها، مثل ليبيا وتونس والجزائر والمغرب، أو فى شرقها مثل الأردن وفلسطين ولبنان وسوريا والعراق.

ومن هنا فإنى مع الدكتورة نوال السعداوى، فى أن عادة الختان ليست عادة أفريقية، ولكنى لست معها فى أن العادة ليست عادة فرعونية! ذلك أن أدلة الدكتورة فى هذا الصدد، هى أدلة افتراضية بحتة، فهى تفترض أن العادة نشأت مع نشأة النظام العبودى شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، بعد انقسام المجتمع البشرى إلى أسياد وعبيد.

وعلى حد قولها، فإن النساء اندرجن - خانة العبيد مع الماشية والمقتنيات الأخرى، عندما اكتشف المجتمع البدائى المتخلف، أن ختان المرأة لايسلبها عضوا جسديا فقط، وإنما يسلبها أيضا القوة النفسية اللازمة للدفاع عن كونها إنسانا وليس عبدا!

واعتراضى على هذا الكلام أنه يغفل عن حقيقة أن نظام العبودية نشأ مع نظام الأسر فى الحروب، عندما اكتشف المنتصرون أنهم يمكنهم الاستفادة من المهزومين كقوة عاملة بدلا من الإجهاز عليهم وقتلهم! فتكونت طبقة عبيد إلى جانب طبقة الأحرار. وبطبيعة الحال فلا يوجد ما يحمل على الاعتقاد بأن النساء فى مجتمع الأحرار قد انتقلن من الحرية إلى العبودية مع نشأة مجتمع العبيد! فلا يوجد مبرر واحد لذلك، وتبرير الدكتورة نوال السعداوى فى ذلك مرفوض تماما، وهو أن المجتمع المتخلف اكتشف أن ختان المرأة يسلبها القوة النفسية اللازمة فاع عن كونها إنسانا وليس عبدا.

ذلك أن هذا التفسير يفترض أن الختان يسلب المرأة القوة النفسية للدفاع عن كونها إنسانا! وهو مالا يوجد دليل واحد عليه، بدليل أن الدكتورة نوال السعداوى نفسها مختونة بالضرورة بحكم ظروف العصر الذى ولدت فيه، ومع ذلك اكتسبت من ذلك قوة نفسية جبارة للدفاع دفاعا ضاريا عن بنات جنسها، ولو كانت غير ذلك لما شعرت بمشكلة بنات جنسها! وقد شاركها فى الختان كل السيدات العظيمات اللواتى قدن حركة

تحرير المرأة من أول هدى شعراوى حتى اليوم. كما أن معظم من يشغلن حاليا مناصب إدارية عليا ووسطى فى القطاعين الحكومى والخاص مختونات، ولم يسلبهن ذلك القوة النفسية لأداء العمل الإدارى، أو للدفاع عن أنفسهن. بل إنه فى هذه الأيام انتشرت عادة قتل الأزواج وتقطيع أجسادهم إلى ٢٢ قطعة توزع على ٢٢ كيسا، وكل هؤلاء الزوجات مختونات ولم يمنعهن الختان من الدفاع عن أنفسهن ضد أزواجهن حتى القتل!

بل ربما كان الختان دافعا! فالأنثى المختونة أكثر شراسة وأكثر عدوانية بحكم شعورها بالظلم الذى أوقعه بها الرجل، ولأنها تشعر بأنها لاتنتفع منه بقدر ما ينتفع منها، فهو يتخذها وسيلة لإشباع رغباته فى حين يحرمها فى الوقت نفسه من الوسيلة التى تشبع بها رغباتها. فهو أنانى مستغل، وهى ضحية دائما!

وفى الواقع أن الشئ الوحيد الذى يهزم المرأة ويسلبها القوة النفسية للدفاع عن كونها إنسانا، ليس هو الختان، وإنما هو الاعتماد الاقتصادى على الرجل فى حياتها، وشعورها بأنها عالة على الرجل. فلما تعلمت، وعملت، وكسبت ما تعول به نفسها أو تشارك به الرجل فى مسئولياته الاقتصادية، استردت قوتها النفسية، وتساوت مع الرجل تماماً، سواء كانت مختونة أو غير مختونة!

على كل حال فقد ا[illegible] الدكتورة نوال السعداوى مع الدكتورة سهام عبدالسلام، عضو جمعية مناهضة ختان الأنثى، فى مهاجمة الطبيبة الشابة س. ت لما اعتبرتاه تخاذلا منها فى الدفاع عن بنات جنسها! فالدكتورة نوال السعداوى، ترى أنه على الرغم من الرسالة الشجاعة التى كتبتها الطبيبة الشابة، "كان من الخطأ أن تعلن تأييدها لقرار وزير الصحة بالسماح بختان الإناث فى المستشفيات العامة، للتقليل من الأضرار

التى تنتج عن إجرائه خارجها، بشرط أن يسبق ذلك تدريب الأطباء على كيفية إجراء عملية الختان بالشكل الذى أباحه الإسلام. وتستطرد الدكتورة نوال قائلة إن كون الختان يمارس خارج وزارة الصحة، ليس مبررا مقبولا كى تمارسه الوزارة نفسها! وإنه بدلا من تدريب الأطباء على العملية ... تدريبهم على مقاومتها!

أما الدكتورة سهام عبدالسلام، فقد كتبت تقول: «قرأت صرخة طبيبة الامتياز الشابة س. ت التى أ[illegible] لها سيادتك النشر كخطوة للارتقاء بممارسة مهنة الطب، وهو أمر تستحق عليه جزيل الشكر. أما خطاب الزميلة س. ت. نفسه فلم يخل من بقعة سوداء لوثت نواياها الطيبة. فرغم معرفة الزميلة بأن عادة التشويه البدنى للإناث «ليست أبدا من صميم الإسلام، ولاتعرفها غالبية الشعوب الإسلامية، لاتعرف هذا الإجراء أيضا، والأحاديث الواردة فى شأنه ضعيفة غير صحيحة (انظر مقال د. محمد سيد طنطاوى: كلمة عن الإجهاض والخفاض، الأهرام ٩/١٠/١٩٩٤). أما كلام الفقهاء فلا يعد شريعة، ولايحتج به على أنه دين، ويقع فيه الخطأ كما يقع فيه الصواب (مقال د. محمد سليم العوا: ختان البنات ليس سنة ولامكرمة - الشعب ١٨/١١/١٩٩٤)

«والزميلة حين تقول إن قطع قلفة البظر إجراء بسيط يحقق النظافة والإحساس باللذة لدى بعض النساء، إنما تردد الخرافات التى يزعمها بعض أطباء العرب عن العمليات التجريبية التى يجرونها بعد أن استورد أسلافهم ختان الإناث من أفريقيا، وأدخلوه إلى أوروبا ومنها إلى أمريكا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر إبان سيادة الفكر الفيكتورى المتزمت المعادى للمرأة وحقوقها. فلما انقشع الفكر الفكتورى عن سماء أوروبا، وهوجم أنصار الختان من الأطباء هناك، لم تتوقف هذه الممارسة، بل تحولت إلى أنواع من العمليات تجرى على قلفة البظر بزعم لم تثبت صحته، هو تحسين اللذة لدى بعض النساء اللاتى يعانين من البرود الجنسى. والواقع أن لقلفة البظر

وظيفة فسيولوجية مهمة لحمايته من اللمس المباشر الذى يؤدى لدى معظم النساء إلى الشعور بالألم لا اللذة.

«حقا، إن الزميلة س. ت. لديها من المعلومات ما قد لايعرفه من هم أقدم منها فى التخرج، ولذلك أدهشنى أن تنقصها هذه المعلومات عن قلفة البظر».

«أحب للزميلة العزيزة أن تعرف أيضا، أن المزاعم التى ترددها وتؤيد على أساسها قرار وزير الصحة، بالسماح لختان البنات فى المستشفيات العامة، وتقترح تدريب الأطباء على إجرائه، مع إلصاقها للإسلام، به مزاعم باطلة نتجت عن استيراد بعض الأطباء المصريين لبقايا ما سبق أن استورده أطباء العرب من تقاليد أفريقية، بعد تغليفه بغلاف طبى يحمل خطر إضفاء الاحترام الزائف على هذا العدوان الذى يوقع بالبنات مع سبق الإصرار والترصد، ويضيف للتبريرات التقليدية العامة عن الختان مبررات جديدة صحية لاتقل عنها زيفا، ويخلق فئة جديدة من الأطباء تستحل الاسترزاق من ممارسة ضارة بصحة النساء، وتستسهل الإخلال بآداب مهنة الطب وإخضاعها لتقاليد بالية.

«إن المتفحص لخريطة البلاد الموبوءة بالختان، يجد أن منشأه وخط انتشاره لايطابقان منشأ الإسلام وخط انتشاره. لقد بدأ الختان فى بؤرة حول منابع النيل، وانتشر منها فى حزام أفريقى محدود، فى حين نشأ الإسلام فى الجزيرة العربية، وانتشر منها إلى جميع أنحاء العالم. وحيثما دخل الإسلام عن طريق الجزيرة العربية، فإن الناس لايمارسون ختان الإناث، لكنهم يمارسونه فى البلدان التى دخلها الإسلام عن طريق التجارة مع الأفارقة. فالختان عادة لاعبادة.

«ومن هنا فالسماح بتنفيذ تلك العادة البالية فى مستشفيات وزارة الصحة، بعد أن ظلت محرمة بها منذ ١٩٥٩، أمر مناف لآداب مهنة

الطب، وخطوة إلى الخلف فى الخدمة الطبية بمصر، واقتطاع لجزء من الموارد الضئيلة المتاحة، وتخصيصها لإيذاء البنات بدلا من تكريسها لحل المشكلات الصحية، كما أن ذلك توريط للمهنة الطبية فى ظلم المرأة والعدوان عليها والحط من قدرها».

انتهى خطاب الدكتورة سهام عبدالسلام، وهو خطاب جيد نوافق على كثير مما ورد فيه، ولكنه يغفل أن الطبيبة الشابة س. ت. كانت أكثر واقعية عندما قبلت بإجراء عملية الختان فى المستشفيات الحكومية، بدلا من إجراء هذه العملية بواسطة الجاهلات من الدايات.

فلايستطيع أحد أن ينكر أن عملية الختان، مازالت تجرى بكل نشاط فى مصر فى الطبقة الدنيا! فعقب نشر مقالى: «صرخة طبيبة شابة» مباشرة، أخبرتنى حرم المرحوم مدحت عاصم، السيدة إجلال البدوى، وهى صديقة عزيزة للأسرة ـ أنها علمت من «الشغالة» التى تعمل لديها، وهى من بهتيم، أنها قامت بإجراء عملية الختان لابنتها، وأن هذه العملية تمت بشكل جماعى، حيث قامت الداية بجمع كل بنات الشارع غير المختونات وأجرت لهن جميعا عملية الختان ـ أى فى شكل مذبحة جماعية!

وبينما كنت أكتب هذا المقال، علمت من الشغالة التى تقوم بتنظيف الشقة أن هذا تماما هو ما يجرى فى هذه الأيام! إذ تقوم الداية بتجميع كل بنات الشارع أو الحى، وتقوم بإجراء عملية الختان لهن جميعاً، وأن هذا هو ما جرى لابنتها وبنات الحى!

وهذه كارثة كما قد يلاحظ القارئ: ففى غياب التوعية اللازمة، و[illegible] تأثير الكلام المعسول التى تسوقه الداية الجاهلة وتستخدم فيه اسم الإسلام ظلما، فضلا عن الاعتقاد الباطل الموروث عن عدم «المشاهرة»! التى تؤثر على الإنجاب، تتم هذه المذابح الجماعية التى تهدد سعادة الأسرة وتهدد المجتمع!

ومن هنا فإنى من هذا الموقع أرى ضرورة تدخل الدولة على أعلى مستوى، وألح على وزير الإعلام صفوت الشريف، بما عهدناه فيه من شجاعة، أن ينقل المعركة إلى التليفزيون المصرى المتغلغل فى كل أنحاء مصر، حماية للفتاة المصرية من العدوان، وحماية للأسرة المصرية من التعاسة والإحباط، وحماية للرابطة الزوجية من الفشل، وأتمنى أن يجد من الحكومة المساندة اللازمة!

لغز ار ا إفتاء فى ختا إنـا !

المحزن فى كل قضية ختان الإناث فى مصر، ليس انقسام الجمهور المصرى بين عامة متخلفين، اجتماعيا وفكريا وعلميا، ويعيشون فى عادات العصور الوسطى المظلمة، ومستنيرين يواكبون عصر العلم ويأخذون بأسبابه ـ وإنما المحزن هوانقسام المؤسسة الدينية فى مصر، بين علماء يأخذون جانب التعسف فى تفسير الدين، ويتبنون ما يشق على الناس من الأحاديث الضعيفة، ويؤصلون ما يضر بمصالحهم دينيا، ويتجاهلون العلم ويجعلونه وراءهم ظهريا ـ وعلماء يحاولون الملاءمة بين الإسلام وحاجات العصر والمدنية، باعتباره دينا أنزل للبشرية كافة فى كافة العصور، ولم ينزل لبعض القبائل فى شبه الجزيرة، وتنتهى رسالته بموت الرسول.

اكتوبر فى ١٩٩٥/٦/٤

هذا الانقسام فى المؤسسة الدينية هو أخطر ما يعطل حركة التقدم فى بلدنا، وما يمزق جماهيرنا فى أهم ما يمس شئونها، وهو الدين، وما أدى إلى الفوضى الحالية التى تعانى منها مصر، وهى فوضى الإفتاء.

وهو أمر غريب ولاتفسير مقنعا له، ففى الدولة دار للإفتاء، ومفتى يعينه رئيس الجمهورية [illegible] اسم «مفتى جمهورية مصر العربية»، وتستقبل دار الإفتاء المصرية سنويا وفودا لاحصر لها من قضاة الأحوال الشخصية فى البلاد الآسيوية والأفريقية الإسلامية، للتدريب فيها على أعمال الإفتاء فنيا وإداريا، ودار الإفتاء هى الجهة الرسمية المسئولة عن بيان الحلال والحرام.

وإذا كان الأمر كذلك فما هو معنى حيره الدولة بين الحلال والحرام؟ وما هو معنى أن تفتى الجهة الرسمية للإفتاء بشئ تستند فيه إلى الدين، ثم يتطوع الأزهر، الذى هو مؤسسة علمية إسلامية، ليست مكلفة بالإفتاء بشئ آخر، فلا تلتزم الدولة بفتوى الجهة الرسمية التى عينتها لهذا الغرض، وتلتزم بفتوى من لم يطلب إليه رسميا إبداء رأى أو فتوى؟

وما هى إذن فائدة دار الإفتاء، إذا كانت الدولة تتحرج فى الأخذ برأيها بشكل حاسم وصريح ونافذ، باعتبارها الجهة الرسمية المسئولة عن الإفتاء؟ ولماذا لاتلغى الدولة دار الإفتاء إذا كانت فتاويها لاتلقى الاحترام الكافى من الدولة، وتترك للأزهر أن يقوم بهذه المهمة التى هى - بطبيعتها - بعيدة عن رسالته كمؤسسة علمية حسب نص القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١؟ أليس إلغاء دار الإفتاء أكرم من بقائها دون أن يكون لفتاويها الاحترام من الدولة أو من الجمهور؟ أليس توحيد جهة الإفتاء هو لصالح العباد، ومنعا للتشتت والتشرذم والانقسام؟

ولنضرب المثل بقضية الختان، لقد أفتت دار الإفتاء بأن الختان ليس من الدين الإسلامى، وا[illegible] فى ذلك مع الرأى العلمى، ثم تطوع الأزهر بالإفتاء بأن الختان من الدين الإسلامى، مستنداً إلى حديث عن أم عطية،

وهو حديث [illegible] باعتراف معظم المصادر! وبدلا من أن تأخذ الدولة بفتوى الجهة الرسمية للإفتاء التى عين رئيس الجمهورية مفتيها بقرار جمهورى، وتصدر قانوناً بتحريم الختان، مستندة إلى فتوى مفتى الجمهورية يساندها الرأى العلمى للأطباء الذى أكد خطورة العملية ـ فإنها تخاذلت وآثرت الانصياع وراء فتوى تستند إلى حديث ضعيف يجرحه الرأى الطبى أيضا تجريحاً خطيرا.. وعلى نحو يضع الدين الإسلامى فى وضع يتناقض مع العلم ويضر بصحة وحياة المسلمين، وهو ما يسئ إلى سمعة الدين الإسلامى بالضرورة!

أفلا يعطينا ذلك الحق فى أن نطالب الدولة بأحد أمرين: إما إلغاء دار الإفتاء، وإما إبقاء دار الإفتاء مع احترام فتاويها وحظر ظهور فتاوى أخرى تبلبل المسلمين وتشتت أذهانهم وتشككهم فى دينهم. أما الاستمرار على هذا الوضع الذى يضر بالمسلمين، ويهين دار الإفتاء ويهون من فتاويها، فإنه ليس من السياسة فى شيء، ويجب إنهاؤه فورا.

أكتب ذلك بعد أن وصلنى هذا الخطاب الخطير من الدكتور على عبدالفتاح وزير الصحة الذى يعلق فيه على مقالى عن الختان الذى صدر تحت عنوان: «صرخة طبيبة شابة» منذ أسبوعين. ويمضى على النحو الآتى:

«قرأت بكل الاهتمام والتقدير مقالكم فى أهرام السبت ١٣ مايو، بعنوان: «صرخة طبيبة شابة»، والذى تضمن خطاب طبيبة الامتياز الشابة، الذى اتسم بالدقة والأمانة والوعى والموضوعية، وقد أشارت فيه إلى تجربة شخصية مست منى عاطفة الأبوة. كما كان لتعليقكم على الرسالة ونشرها فضل الإعلام على نطاق واسع بهذه المشكلة التى أثارت الكثير من اللبس والخلط.

«ولقد كنت فى الأيام الماضية فى زيارة رسمية للولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن حضرت اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية فى جنيف. وفى لقاءاتى مع المسئولين على كل المستويات، وكذا فى أحاديثى مع وسائل الإعلام، أثير موضوع ختان الإناث، والذى عبروا عنه بأنه «تشويه جسد المرأة»، كما كنت قد تلقيت العديد من الرسائل من أفراد وهيئات فى الداخل والخارج، معترضين على ما اعتقدوا ـ خطأ ـ أنه إباحة لهذه العادة المذمومة.

«ويتيح لى مقالكم القيم أن أشرح موقف وزارة الصحة، وموقفى شخصيا فى هذا الشأن. فكما جاء فى المقال وفى رسالة الطبيبة الشابة، فإن عملية الختان كانت تمارس فى أنحاء مصر، وبخاصة فى القرى والنجوع، وفى الأحياء الشعبية، وفى الموالد وغيرها من التجمعات، وكانت تجريها الدايات وحلاقو الصحة فى ظروف سيئة وبأساليب بدائية مؤلمة.

«وبعيدا عن الدخول فى أى جدل دينى أو آراء فقهية، كان من واجبى أن أتصدى ـ كطبيب ومسئول عن صحة أفراد هذا الشعب ـ لهذه الممارسة، دون أن أستأثر بالأمر لنفسى، فشكلت لجنة موسعة أساتذة مرموقين فى أمراض النساء والجراحة والأطفال وجراحة الأطفال والصحة النفسية، إلى جانب مشاركة فضيلة الدكتور مفتى الجمهورية ووكيل وزارة الأوقاف ورجال الدين وأمينة المجلس القومى للأمومة والطفولة وممثلى أجهزة الإعلام وممثلات للهيئات غير الحكومية ـ تدارست الموضوع.

«وقد أكدت هذه اللجنة الموسعة ـ بكل وضوح ـ ما لعادة ختان الإناث من مخاطر وأضرار، وما تؤدى إليه من عواقب جسدية ونفسية واجتماعية وخيمة. وقد صدر بهذا الرأى بيان سوف تجدون نسخة منه.

«ولقد كان من السهل ـ إزاء هذا ـ صدور قرار يحرم، ويجرم، هذه الممارسة، ولكن روعى أن مثل هذا القرار سوف يترتب عليه أن تجرى هذه

الممارسة فى السر، وبأيدى الجهلة، وفى ظروف سيئة. وإذا حدثت مضاعفات، مثل النزف الشديد، فسوف تعزف مرتكبة العملية، بل وأسرة الطفلة المسكينة أيضا، عن محاولة نقلها إلى أحد المستشفيات لإسعافها، خوفا من العقاب ـ مما يؤدى إلى أن تفقد حياتها.

«لذلك رأيت أن الإجراء السليم هو منع إجرائها إلا فى المستشفيات على يدى الأطباء. وبهذا يصبح من يجريها سواهم، ممارسا للطب دون ترخيص، ويقع تحت طائلة العقاب.

«ومع ذلك فقد وضعت نظاما يكفل لقاء الفتيات وأسرهن، ممن يأتين لإجراء العملية، بمجموعة من الأطباء والأخصائيات الاجتماعيات، لشرح آثارها الضارة والخطيرة، بأسلوب مبسط ومقنع وصادق. أما إذا أصرت الأسرة ـ رغم هذا ـ على إجرائها، فيصبح لامناص من ذلك، ولكن تجرى فى ظروف طبية سليمة، وبأيدى أطباء مؤهلين، وبأسلوب حضارى كريم.

«ولقد طبق هذا النظام بالفعل، وأسعدنى أن التقارير التى وصلتنى من المستشفيات، قد أو[illegible] أن هناك تناقصا فى الإصرار على إجراء العملية، مما يبشر بأثر التوعية فى الإقلال من هذه العادة المذمومة، كما أن العديد من الأطباء فى عياداتهم الخاصة قد عزفوا عن إجرائها.

«وإنى لأرى أن العلاج الأمثل لهذه الظاهرة يكمن فى زيادة وعى الأمهات والأسر، وفى تصدى وسائل الإعلام المختلفة بالشرح والتوعية والتثقيف، حتى يمكن لهذه العادة، التى مورست آمادا طويلة، أن تنحسر تدريجيا.

«وقد وضعت وزارة الصحة من جانبها، خطة لتدريب الأطباء والممرضات، لمعرفة الآثار الضارة لعادة ختان الإناث، حتى يقوموا بالتعاون مع الجمعيات الأهلية والهيئات النسائية وغيرها من المهتمين بالموضوع، بدور مهم فى التوعية والتثقيف.

«إنى أشكر لكم ــ مرة أخرى ــ مقالكم القيم، وأرجو أن أكون قد أوضحت الحقيقة، وأن تصل الرسالة عن طريقكم إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين نكرس كل جهدنا من أجل حياة صحية لهم جميعا.

«والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ــ

وزير الصحة: أ. د. على عبدالفتاح»

انتهت رسالة السيد وزير الصحة، ويسرنى أن أنشر هنا البيان المهم جدا الذى أرفقه بها، والصادر من اللجنة المشكلة بقرار الوزير عن ظاهرة ختان الإناث.

«أكدت اللجنة فى اجتماعها مساء يوم الأحد ٩/ ١٠/ ١٩٩٤، برئاسة الأستاذ الدكتور وزير الصحة، على أن هذه الظاهرة لها مخاطر جسيمة من النواحى الصحية والنفسية على المرأة والأسرة والمجتمع. وقد خلصت المناقشات والآراء التى طرحت حول هذا الموضوع إلى ما يلى: أولا: أن ختان الإناث عادة قديمة متوارثة، لايوجد نص فى القرآن الكريم أو الحديث بشأنها، وأن حديث ختان الإناث روى من أوجه كثيرة، وكلها ضعيفة ومعلولة ومخدوشة لايصح الاحتجاج بها. وأن هذه المسألة مردها إلى الأطباء.

ثانيا: أجمع الأطباء على خطورة إجراء هذه العملية التى تؤدى إلى حدوث مضاعفات خطيرة جسدية ونفسية، واجتماعية، الأمر الذى رأى معه الأطباء أهمية وضرورة التخلص من هذه العادة التى لاترتبط بأى مبرر دينى أو صحى، وضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحد منها، حتى يتم القضاء عليها نهائيا.

ثالثا: نظرا لتفشى هذه العادة فى بعض شرائح المجتمع، بسبب عدم توافر المعلومات والحقائق الصحيحة عن مخاطر ممارستها من الناحيتين

الصحية والنفسية، فضلا عن اكتسابها الصبغة الدينية من غير سند صحيح، فإن للتوعية الدينية والإعلام والتثقيف الصحى دورا مهما ورئيسيا فى مكافحتها، والتصدى لها بكافة الوسائل والقنوات الإعلامية، فى خطة متكاملة مع الأجهزة والجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال الاتصال المباشر- ونخص بالذكر المساجد ودور العبادة ودور التعليم والجمعيات الأهلية.

رابعا: ومن الناحية القانونية، فقد رأت اللجنة أن التشريعات الحالية التى تحرم مزاولة مهنة الطب لغير الأطباء، كفيلة بالتصدى لمن يمارسون عملية الختان بشكل غير مشروع، لأنهم من غير الأطباء المرخص لهم بإجراء العمليات الجراحية. وأنه يمكن لوزير الصحة إصدار قرار لتنظيم عمليات ختان الذكور بالأساليب الصحية السليمة، والمساهمة فى توعية السيدات فى المستشفيات والمراكز الصحية بشأن خطورة ظاهرة ختان الإناث، على أن تتولى وزارة الداخلية اتخاذ الإجراءات القانونية للتصدى للمخالفين».

هذا هو البيان الذى أصدرته اللجنة المشكلة بقرار وزير الصحة بشأن ظاهرة ختان الإناث، ويهمنا أن نذكر من قائمة أسماء هذه اللجنة أسماء الدكتور محمد سيد طنطاوى، مفتى الجمهورية، والدكتورة أمينة الجندى، أمين عام المجلس القومى للأمومة والطفولة، والسيد أمين بسيونى رئيس مجلس أمناء اتحاد الإذاعة والتليفزيون، والمستشار فتحى نجيب، مساعد وزير العدل، والمستشار محمد معروف، نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار القانونى لوزارة الصحة، والدكتور محمود فهمى كريم، أستاذ أمراض النساء والتوليد، والدكتور عادل لطفى، أستاذ جراحة الأطفال، والدكتور عمر شاهين، أستاذ الصحة النفسية، والدكتورة تيسير محمد مندور الأستاذة بكلية طب الأزهر، والدكتورة صافيناز المراغى، أستاذ

الأطفال، فضلا عن عدد من الشخصيات المهمة العامة، وممثل منظمة الصحة العالمية.

وفى الوقت نفسه إنهال علىّ عدد كبير من الرسائل المهمة التى كتبتها سيدات مختونات يرفعن فيها صرخة المرأة المصرية، التى عانت وتعانى من آثار تلك العملية الوحشية، التى أجريت لهن فتيات صغيرات، وانعكست سلبا على حياتهن الزوجية والشخصية. كما وصلنى عدد آخر من الرسائل التى كتبها أساتذة أطباء عن هذه العملية وآثارها الطبية مما سوف أنشر أهمها وأصلحها للنشر. وإن كان أكثر ما أثر فىّ هذه الرسالة التى كتبتها هذه السيدة التى وقعتها بامضاء: «سيدة كان الله فى عونها». وتمضى على النحو الآتى:

«أكتب رسالتى هذه لسيادتكم أعضد فيها صرخة الطبيبة الشابة التى تفضلتم سيادتكم بنشرها فى جريدة الأهرام ومجلة أكتوبر.

«سيدى الفاضل: أنا سيدة أبلغ من العمر ٥٠ عاما، متزوجة منذ ثلاثين عاما، ولست أدرى ماذا أقول لسيادتكم، إذ يمنعنى خجلى من أن أبوح بمكنون ما فى كيانى، فأنا ياسيدى أصرخ منذ ثلاثين عاما بسبب ما جاء برسالة الطبيبة الشابة!

«أنا ياسيدى جامعية، أشغل منصبا كبيرا فى أحد البنوك الأجنبية فى مصر. تزوجت وأنا طالبة بالجامعة، ولا أعلم عن نفسى شيئا غير أن جدتى لأمى ـ سامحها الله ـ كانت قد أخذتنى من والدتى المثقفة المدرسة، لأقيم معها فترة من إجازة الصيف، ثم أجرت لى ـ بدون علم أمى ـ عملية الختان. وقد بكت أمى ما شاء لها أن تبكى، ولكن يا سيدى بعد أن سبق السيف العذل

«لقد قضت هذه العملية عن أنوثتى، ووأدت حسى وشعورى نهائيا. ومهما وصفت فلن أستطيع أن أصف لحضرتك ما أعانيه أنا وزوجى

الفاضل الذى يتحملنى لأقصى حد! لقد أصبحت العملية الشرعية بينى وبين زوجى بمثابة عبء كبير على نفسى، فكلما هم زوجى بطلب حقوقه الشرعية بنتابنى الخوف والخجل لعجزى، ورغم أخلاقه الحميدة وفضائله وعطفه علىّ، فإننى ياسيدى أشعر بشعور من ارتكبت ذنبا تريد أن تعتذر عنه، وأظل فى حالة خجل لما يعانيه زوجى بسبب عجزى.

«سيدى، لقد كان خطاب الطبيبة الشابة بمثابة ملجأ شجعنى على أن أصرخ بصوت مسموع، وأن أنصح، بل أتوسل إلى كل أم - سواء كانت زميلة أو قريبة - ألا تجرى هذه العملية لبناتها. وكنت عاهدت نفسى منذ أصبت بهذه العملية أننى لو أنجبت إناثا فلن أتركهن أبدا لأى أحد مهما كان قريبا، وألا أوافق على هذه العملية أبدا، ولكنى رزقت بأولاد ذكور.

«سيدى الفاضل:

«أى دين يسمح بهذه العملية؟ إنها لايمكن أن تكون أبدا من مبادئ الإسلام. نعم لايمكن أبدا أن يسمح الإسلام بوأد شعور وحس الأنثى فى عملية أقرها الله سبحانه وتعالى وشرعها فى شرعه الكريم، بالزواج. إن تعاليم الإسلام من السماحة بحيث لايمكن أبدا أن تأمر بهذه العملية.

«ومن هنا يا سيدى الفاضل فإنى أتساءل: هل من تشريع، أو قانون، تصدره الدولة لمنع هذه العادة البشعة؟ أقول ذلك وأنا السيدة القانونية، لكنى لاأعلم هل هذا ممكن أو لا؟

«إنى أعلم أن مثل هذا القانون قد يسبب زوبعة وثورة من رجال الدين، ولكنى أسأل هؤلاء: هل حقا أن الله تعالى أمر بأن تعيش سيدة لمدة ثلاثين عاما فى حالة خوف ووجل وشاعرة بالنقص، ولا تملك إلا السكون والسكوت، وليس لها أى ذنب فى كل ما جرى لها؟ «إننى لا أعلم إذا كانت رسالتى هذه تعتبر تطاولا على مبادئ الإسلام، ولكنها - علم الله - صرخة

مدوية مكتومة فى صدرى أريد أن أطلقها منذ عرفت بمدى عجزى، رغم تربيتى الإسلامية وخلقى الكريم بشهادة الجميع.

«آه يا سيدى، لو رزقنى الله بأنثى، لربيتها على المبادئ الحميدة والأخلاق الإسلامية، ولعلمتها ـ فى نفس الوقت ـ أن تحمى نفسها وألا تسمح لأى إنسان بأن يئد أنوثتها ويقتلها معنويا.

«سيدى: لقد أثقلت عليك، ولكنى أبتهل إلى الله العلى القدير أن يمنحك الصحة والعافية ويتم لك الشفاء.

الإمضاء: سيدة كان الله فى عونها ـ «الإسكندرية» انتهى خطاب السيدة الفاضلة، وهو خطاب مؤثر كما يرى القارئ، ولكنى أطمئنها بأن خطابها ليس فيه أى تطاول على الإسلام، وإنما الذين يتطاولون على الإسلام، هم الذين يظهرونه فى شكل يتناقض مع حاجات العصر وحقائق العلم، فيسيئون إليه من حيث لايدرون! وعملية ختان الإناث لاصلة لها بمبادئ الإسلام، ولو كانت كذلك لأجراها رسول الله ﷺ لبناته، وهو ما لم يحدث. وقد أفتى مفتى الجمهورية ـ وهو الجهة الرسمية للفتوى فيما هو حلال أو حرام ـ بأنها ليست إسلامية، واستند فى ذلك إلى الأسانيد الدينية الصحيحة التى استراح لها ضميره ومراقبته الله تعالى. ولست أعتقد أنه توجد مشكلة فى صدور قانون يحرم ختان الأنثى بناء على هذه الفتوى، ولكن المشكلة هى أن الدولة نفسها لاتعى أنها تملك جهة إفتاء رسمية! ولاتعرف أن رئيس هذا الجهاز ـ وهو المفتى ـ قد قام رئيس الجمهورية بتعيينه بنفسه ولم يعينه صدام حسين أو القذافى أو الملك حسين. وحين تعى الدولة هذه الحقيقة، وتتصرف على أساسها، ينتهى لغز دار الإفتاء، وتنتهى متاعب نصف المجتمع المصرى الممثل فى المرأة المصرية، وتنتهى معها متاعب النصف الآخر!

الكشافات

١ـ كشا ا علام
٢ـ الهيئا
٣ـ كشا البلاد ا ماكن
٤ـ الحواد
ـ الد ر

★ قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / سامى عزيز فرج

الأستاذة / استيرة غالى تاوضروس

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

١ـ كشاف الأعلام

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٢ ـ كشاف الهيئات

٣ـ كشاف البلاد والأماكن

– ن –

– هـ –

– و –

– ى –

٤ـ كشاف الحوادث

ـ ب ـ

ـ ت ـ

فهارس

★ ثانياً: المجلات

- أ -

- ج -

- ر -

- ص -

- م -

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ – تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ – ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ – تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ – ١٩٤٨) – مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ – عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ – الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ – ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ – صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ – ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ – الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ – ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ – الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ – المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ – ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ – الاخوان المسلمون والتنظيم السرى . (القاهرة : دار روز اليوسف

يناير ١٩٨٣) .
١١ - الصراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).
١٣ - مذكرات السياسيين ، الزعماء فى مصر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ؛ وحركات المقاومة . (القاهرة : دار المعارف) .
١٦ - مصر فى عصر السادات (الجزء الأول) (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
١٨ - مصطفى كامل فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب) .
١٩ - أكذوبة الاستعمار المصرى للسودان . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
٢٢ - مصر فى عصر السادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .
٢٣ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .

٢٤ - الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٠) .

٢٥ - حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء- ١٩٩٠) .

٢٦ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .

٢٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .

٢٨ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٢٩ - تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .

٣٠ - تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء - ١٩٩٣) .

٣١ - أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٢ - قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).

٣٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٤ - الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).

٣٥ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).

٣٧ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٣٨ - جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٥).

٣٩ ـ مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٠ ـ أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤١ ـ هيكل والكهف الناصرى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٢ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء السادس» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

٤٣ ـ مصر فى عصر مبارك «الجزء السابع» (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

مع آخرين :

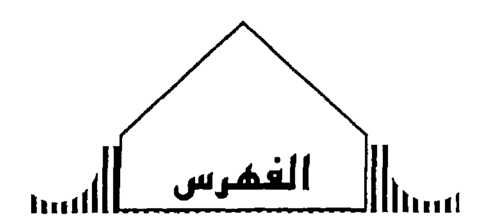
١ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .

٢ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية – ١٩٨٢) .

٣ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

١ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)


الفهرس

الفصل الرا.

الفصل ا د

ا ^ فات:

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتب ١١١٤٧/ ١٩٩٥

I.S.B.N 977- 01- 4637- 4

هذا الكتاب

يعد هذا من كتب التاريخ الساخن فهو يتتبع بالرصد اليومى والتحليل والنقد حركة الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر فى عصر مبارك بين فريقين من القوى السياسية: فريق قوى التحرر الوطنى والاجتماعى الذى قاتل من اجل تحرير سيناء من الاحتلال الاسرائيلى، ويريد أن يدفع عجلة التقدم فى مصر إلى الأمام، ويمضى بحركة الاستنارة التى بدأت فى القرن التاسع عشر إلى غايتها الطبيعية فى خدمة جماهير الشعب المصرى وخدمة تقدمه. والفريق الآخر هو فريق قوى الانغلاق الدينى والاجتماعى والسياسى، الذى يتلفع بعضه بعباءة الدين ويريد - بالارهاب - أن يعود بمصر أربعة عشر قرنا. ويتلفع بعضه الآخر بقميص عبد الناصر ويريد - بالارهاب أيضا - أن يعود بمصر أربعة عقود من السنين.



د. عبدالعظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية.
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية.
* كاتب سياسى بصحف «الأهرام» و«أكتوبر» و«الوفد» بالقاهرة.
* عضو مجلس الشورى المصرى.
* عضو المجلس الأعلى للثقافة.
* عضو المجلس الأعلى للصحافة.
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة.
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب.
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب.
* أعماله العلمية تتجاوز أربعين كتاباً فى تاريخ مصر والعرب وأوروبا.

٢٣٥٠ قرشا

مطابع الهيئة المصرية العامة - ب